

# حفييت لشريف وتكديات العصر ندوة علية دوبية ثانية



عقدت في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي ١٨ - ٢٠ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٨ - ٣٠ مارس ٢٠٠٥م

الخديث الشريف وتخديات العصر سرنسين سينشين



### الخديث الشريف وتخديات العصر ندوة عسية دونية ثانية

عقدت في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي ١٨ ـ ٢٠ صفر ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨ ـ ٣٠ مارس ٢٠٠٥م

الحجزَّج اللَّاقِك (الجلسة الأولى والثانية)



حُقُوقُ اَلْطَلِيْمِ يَحَفُوطَةً الصَّلِيفَ الْأُولِثِ ١٤١١ه - ٢٠٠٥م



## بِسم اللهِ الرحمُن الرحمَمَ الرحمَمَ المُعَمَّدَ الرحمَمَ المُعَمَّدُ الرحمَمَ المُعَمَّدُ الرحمَمَ

#### 森林森林森林森林林林林

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،،

فيسعد اللجنة المنظمة لندوة الحديث الشريف بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي أن تخرج للقارئ الكريم كتاباً يحوي الأبحاث المرشحة من قبل لجنة التحكيم لعرضها في فعاليات الندوة العلمية الدولية الثانية المنعقدة بالكلية خلال الفترة ١٨ ـ ٢٠ /صفر/ ١٤٢٦ه الموافق ٢٨ ـ ١٠/مارس/٥٠٠٥م، بعنوان: الحديث الشريف وتحديات العصر، وبجانب هذه الأبحاث ما يشري موضوعها من مداخلات الأساتذة وتعقيباتهم وردودهم، راجية أن يظل الكتاب ذكرى خالدة تحمل في طياتها رسالة الندوة إلى الأجيال، وصدى نشاطات الكلية في مجال خدمة العلم والمجتمع، وبيان مدى عناية معالي جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء الكلية لإحياء علوم الإسلام والحفاظ على تراثه، وقيامه في سبيل ذلك بما لا تستطيعه إلا الأمة أو الدولة.

وفي ضوء تجارب اللجنة في الندوة العلمية الماضية بذلت جهودها المضنية لتكون هذه الندوة الثانية خطوة فاعلة نحو معالجة ما يواجه الحديث الشريف من تحديات داخلية كانت أم خارجية، وإضفاء المرجعية على الأبحاث المقدمة في فعالياتها من حيث الموضوعية والأصالة والتوثيق بناء على ما تستوفيه هذه الأبحاث من العناصر الضرورية لذلك؛ من التحكيم ثم النقاش أمام الحضور الواسع الذي يجمع الكفاءات المتخصصة من مختلف الدول والمؤسسات العلمية، لكن يصعب على الإنسان أن يحقق ما يتمناه إلا في مراحل مختلفة ومتدرجة.

وقد تطرقت الندوة الأهم ما تنشغل به الأمة في العصر الحاضر الذي تتغشى فيه الشبهات حول السنة ومصداقية منهج القدامى من المحدثين في حفظها؛ إذ كانت محاور هذه الندوة محددة بدقة لئلا تتحول إلى مجرد احتفال يسمح فيه بتقديم أي بحث من أجل الاحتفال وتنتهي آثاره بانتهائه كما نوه إلى ذلك معالي جمعة الماجد في كلمته في جلسة افتتاح الندوة فجاءت الأبحاث لتحدد أنواع المشكلات التي تقف في وجه الحديث الشريف اليوم لا سيما في مجالي النقد والفقه، مع اقتراح الحلول المناسبة والفاعلة، فجزى الله تعالى الباحثين المجتهدين الذين استجابوا لدعوة اللجنة المنظمة مدفوعين بروح الأمانة والرسالة والمسؤولية.

وتعتذر اللجنة عن عدم إدراج بعض الأبحاث المقدمة في الندوة إما لتأخر وصولها إلينا مصححة ومعدلة رغم إشعارنا المؤكد بضرورة الالتزام بموعد التسليم، وإما لكونها مستلة من الرسالة الجامعية.

والجدير بالذكر أن هذه الندوة تميزت عن الندوة السابقة الأولى موضوعاً وتنظيماً وتوسعاً لمشاركة دولية وتغطية إعلامية، فكان المشاركون فيها بالأبحاث من مختلف الدول الإسلامية والمؤسسات العلمية الأكاديمية بالإضافة إلى المدعورين من الشيوخ وأصحاب المعالي، فتحولت الكلية إلى واحة علم متزيّنة أجواؤها بالتجمع المهيب، ومشهودة أرجاؤها بجو روحي رائع، إلى جانب تنوع الدول المشاركة والمؤسسات العلمية الأكاديمية. فماليزيا وباكستان وتركيا وإيطاليا وهولندا والمغرب والجزائر ومصر والأردن وسوريا والسعودية والبحرين وقطر والسودان كانت هي الدول المشاركة في الدول المشاركة في الدول، من خلال باحثيها.

كما أن قناة (إقرأ) الفضائية كانت في مقدمة التغطية الإعلامية، وبث

الرسائل اليومية عن وقائع جلسات الندوة حتى أصبحت الكلية بزيها العلمي الأكاديمي محط أنظار الملايين من العالم الإسلامي. ولا ينسى في هذه المناسبة إسهام الشركات والمؤسسات في رعاية الندوة، وجهد أعضاء اللجان وجميع أسرة الكلية في تنظيم أعمالها؛ إذ ترك انطباعاً طيباً تجاه هذه الموسسة العلمية، حتى هذه الأيام التي أكتب فيها هذه الكلمات يسمع صدى ذلك، بل لا يزال هذا الصدى مدوياً ما دام هذا الكتاب بين أيدي الأجيال...!

وكل ذلك توفيق من الله تعالى وإليه يرجع الفضل كله، وندعو أن يكرمنا بمزيد من الجهد في تفعيل الكلية في خدمة العلم والمجتمع، حتى يكون ذلك قدوة للآخرين في العطاء وجميع أنواع الخير.

واللجنة تتقدم بشكرها إلى جميع الأساتذة المشاركين في إثراء موضوع الندوة بحثاً أو تعقيباً، وكل من أسهم من أساتذة قسمي أصول الدين واللغة العربية بالكلية في التدقيق اللغوي للأبحاث، وتفريغ الأشرطة التي تحوي تعقيبات المعقبين وردود الباحثين.

كما أن الشكر موصول بمعالي جمعة الماجد مؤسس هذا الصرح العلمي ورئيس مجلس أمنائه، وسعادة الأستاذ محمد عبدالرحمن مدير الكلية الذي له يد بيضاء في نجاح هذه الندوة وطبع هذا الكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رئيس اللجنة المنظمة. أ.د. حمزة عبدالله المليباري ١٤٢٦/٤/٨هـ ٢١/٥/٥٠١٦م





#### جلسة الافتتاح

- كلمة معالى جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء الكلية.
  - كلمة رئيس اللجنة المنظمة:
  - أ.د. حمزة عبدالله المليباري.
    - كلمة المشاركين:
- أ.د. عصام البشير وزير الأوقاف والإرشاد بالسودان.
- قصيدة ارجال الحديث النبوي في رحاب كلية الدراسات الإسلامية والعربية:
  - د. صبري عبدالله أبو حسين، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي.



#### كلمة معالي جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء الكلية

#### \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

#### السلامُ عليكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وبركاتُه،

الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلامُ عَلَى رسولِ اللَّهِ وعَلَى آلهِ وصحبِهِ وَمَنْ تَبِمَهُم بإحسانِ إلى يوم الدينُ، أمَّا بعدُ:

ليسَ أَدْعَى إلى انشراح صدري ويَهْجةِ نفسي مِنْ أَنْ أَرَحَّبَ اليومَ في رحل الله أَرَحَّبَ اليومَ في رحابٍ كليةِ الدراساتِ الإسلاميةِ والعربيةِ بدبي بهذه النُّخبةِ مِنَ العلماءِ والأساتذةِ الذين وَقَدوا إلينا مِنْ مُختلفِ البلدانِ والجامعاتِ للمشاركةِ في فعاليّاتِ هذهِ النَّذوةِ العلميةِ الدوليةِ الثانيةِ حولَ الحديثِ الشريفِ وما يُواجِهُهُ بِنْ تحدَّياتِ العصر.

وأُحمَدُ اللّهَ تعالى الذي وَقُقَنَا لهذا اللقاءِ العلميِّ الدوليِّ مِنْ أَجلِ خدمةِ سُنَّةِ النبيِّ صلى اللّهُ عليهِ وسَلَّمَ بما نقتضيهِ مكانتُها التي رَسَمَها القرآنُ الكريمُ.

قَالَ اللَّهُ تعالى: ﴿وَمَا ٓ النَّكُمُ الرَّسُولُ فَخُـدُوهُ وَمَا نَبَنَكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُواْ وَاتَّقُواْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهِ شَدِيدُ الْبِقَابِ﴾.

والخطابُ فِي هذهِ الآيةِ لَيْسَ مُرجَّهاً إلى الصحابةِ فحسب، بلُ موجهٌ إلى جَميع المسلمينِ إلى يوم القيامةِ، كما أنَّ العملَ بها متاحٌ في جميعِ العصورِ ولَيسَ في عهدِ الصحابةِ قَقَطْ.

وَمِنْ هُنا تَتَجَلَّى مكانةُ السُّنةِ في عَقيدةِ المسلمِ وحياتِهِ وضرورةِ حفظِها بعيداً عَنْ كلِّ دخيل.

ضُيوفَنا الكرام:

ما أعظمَ واجِبَنَا تُجاهَ هذهِ السُّنةِ لا سِيَما فِي هَذَا العَصْرِ إِذْ أَتَاحَتْ لنا نُظمُ المعلوماتِ والتقنياتِ المعاصرةِ وسائلَ نشرِها.

وَمَا أَعَظَمَ وَاجِبَنَا تُجَاةً أَيْمَةِ الحديثِ الذينَ حفظوا السُّنةَ فِي ضَوءِ أَرقى المناهِجِ العلميةِ التي عرفتها مسيرةُ البحثِ العلمي، لا سيما فِي مَلاا المصرِ الذي يُحاولُ فِيه النيلَ منهم كلُّ مَنْ يجهلُ قيمةَ هؤلاءِ الأَثمةِ ومكانتَهم.

وَمَا أَخُوجَنا إلى مَنْهج رَصينٍ لِمِوَاجَهةِ هَذهِ الأنواعِ مِنَ التَّحدياتِ بحكمةٍ وموعظةٍ حسنةٍ كما عَلَمُنا نَبِيُّنا صَلَّى اللهُ عليه وَسَلَّمَ بَسيرتَهِ العَقِرةِ.

إن المؤسساتِ العلمية إِنَّما هِيَ مِنْ أَجْلِ خدمةِ الدينِ والمجتمع والوطنِ، وَلَنْ تؤديَ هذهِ المؤسساتُ رسالتَها كاملةً إلاَّ بعقدِ مؤتمراتِ وندواتِ علميةِ فيها مِنْ أَجلِ مناقشةِ القَضَايا التي تُستغرَّبُ فِي سُلوكِ الأمةِ، بغرض تَقديمِ خُلولِ مُنَاسبةٍ لِمَا تُعاني مِنْها مِنْ خِلالِ بحوثِ ودراساتِ ومناقشاتِ وتوصياتِ.

وإذا كانتُ الجامعاتُ تُعْنَى بِتَدْرِسِ مقرراتِ الحديثِ وعلومِهِ فِي مَرَاحلَ مختلفةِ فَإِنَّ بَرَامجَها يَجِبُ أَنْ تَحْرِضَ عَلَى تَلبيةِ حَاجةِ المُجتمعِ وحلَّ المشاكلِ التي تَستَجِدُ فِي مَجالِ الشَّنَةِ، مُواكباً لتطوراتِ العصرِ.

واتِّي أرجو أَنُ تكونَ هذهِ الندؤةُ خُطوةَ مُبارَكةَ نحوَ آفاقِ التعاونِ الواسع فِي خدمةِ الحديثِ الشريفِ حَسْبَما تقتضي مكانتُه، لا أَنْ تكونَ مُجرَّدَ تُشاطِ واحتفالِ تَشهى آثارُهُ بانتهائِهِ.

وإذا تأمَّلنا مَا يُحيطُ السُّنةَ النبويةَ مِنْ التحدياتِ أدركنا حَجْمَ واجِبنا نَحَوَهُ.

لِذَا قَرَّزَنَا تَاسِيسَ أَمَانَةِ عَامَةِ فِي الكَلِيَّةِ لِإِقَامَةِ نَدُوةِ دُولِيَّةٍ حُولَ الحديثِ الشريفِ كلَّ سَنتين، وتتشَكَّلُ هذه الأَمانةُ مِنْ أعضاءَ يُنتقَوْنَ مِنَ الكفاءاتِ العلميَّةِ المتخصَّصَةِ مِنَ الجامعاتِ بالدولِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ. وَلا يَسعُني في هذه المناسبةِ إلاَّ أَنْ أَشكرَ ضيوفَ الندوةِ داعياً اللّهَ أَنْ يُكلِّلَ جهودَهم بالنجاحِ، وأَنْ يُوفِّقَ هَذِهِ المؤسسةَ العلميةَ لأَداءِ رسالتِها في المجتمعِ على أكملِ وجهِ.





#### كلمة رئيس اللجنة المنظمة أ.د. حمزة عبدالله المليباري

#### 泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

معالي جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي،

السادة أعضاء مجلس الأمناء،

أصحاب المعالى والفضيلة، والسعادة،

الضيوف الأكارم،

أيها الحفل الكريم،

أحبيكم في هذا الرحاب العلمي بتحية الإسلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لحدث عظيم وموقف علمي مشهود، في تاريخ كلية الدراسات الإسلامية والعربية، أن تستضيف في رحابها الندوة العلمية الدولية الثانية حول اللحديث الشريف وتحديات العصر، التي تشترك فيها صفوة من العلماء والأساتذة الباحثين من شنى بقاع الأرض، بعد الندوة الدولية التي تم عقدها في الكلية في عام 1872هـ، ٢٠٠٣م حول علوم الحديث: واقع وأفاق، ليتحقق بذلك وصل ما انقطع واستئناف ما توقف من سلسلة الندوات

والمؤتمرات العالمية التي كانت تنعقد دورياً في مختلف البلدان الإسلامية حول السرة والسنة النبوية.

فأول مؤتمر عالمي عقد حول السيرة النبوية كان بدولة باكستان سنة ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م، ثم في تركيا، ثم في قطر، ثم في ليبيا والجزائر، ثم في القاهرة، وآخر مؤتمر في هذه السلسلة كان في الأردن عام ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

نعم تعقد المؤتمرات هنا وهناك حول السيرة والسنة النبوية، لكنها لم تكن على شكل دوري يرتكز على موضوع الحديث الشريف، ومعالجة قضاياه التى تستجد كل يوم.

وبعد أن توقفت سلسلة هذه المؤتمرات والندوات الدورية منذ ستة عشر عاماً، ها هي كلية الدراسات الإسلامية والعربية تعقد العزم على أن تستأنف مسيرة الندوات الدورية حول الحديث الشريف، بعد أن صدر عن معالي جمعة الماجد رئيس مجلس الأمناء قرار حكيم وموفق وملهم عام ١٤٢٤هـ، الموافق ٢٠٠٣م بعقد ندوة علمية دولية في رحاب الكلية مرة كل ستين حول الحديث الشريف.

إن الخلل الذي يلحق بتعامل الناس مع الحديث الشريف من جراء تقاعس الأمة عن مواصلة المؤتمرات حوله كان كبيراً وفوق ما يتصور.

فظهر في مجال دراسة الحديث الشريف وتحقيق تراثه ما يستفز الشعور من عجائب وغرائب، وأصبحت الأخطاء العلمية والمنهجية فيها متفشية، بل كادت أن تتحول هذه الأخطاء إلى قضايا مقدسة لدى شريحة من المجتمع نتيجة حبهم المفرط في الأشخاص.

وعلى الرغم من تنوع ما يحيط بالحديث الشريف من التحديات وتشعبها ووجود خلل منهجي وعلمي في معالجة هذه التحديات فإن السنة النبوية لم تختلط بدخيل، ولن تختلط أبداً، لكونها محاطة بسياج قوي صنعه المحدثون المتقدمون والمتأخرون عبر التاريخ في ضوء أدق وأرقى المناهج التي عرفها البشر في مجال النقد والفقه وتحقيق التراث وفن الفهرسة. وهم المبدعون في هذه المجالات حقاً. إن المحدثين النقاد آية في الدقة والأمانة والنظام، سواء أكانوا في مرحلة طلب الحديث أم مرحلة نقله وروايته أم مرحلة نقده أم مرحلة استثمار هذا النقد في إبراز علم الجرح والتعديل فإنهم ضربوا أروع الأمثلة في الدقة والأمانة والنظام.

ومن هنا انبثقت علوم الحديث ومصطلحاته وقواعد نقده. ولولا دقتهم وأمانتهم ما ظهر شيء منها. وفي غياب هذه الدقة عن أذهان شريحة كبيرة من المجتمع فإن ما يبث فيهم من الشبهات حول الحديث الشريف والمغالطات ينال قبولاً ورواجاً.

ولذا فإن مناهج تدريس مقررات الحديث في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ينبغي أن ترتكز على إبراز الجانب التاريخي من دقة المحدثين وأمانتهم في نقل الحديث. إن أهم ما تنتظره الأمة اليوم من الجامعات الإسلامية هو توعية الأجيال بأسس التعامل مع الحديث الشريف في مجالي النقد والفقه، ويناء عقول واعية قادرة على التحمل وضبط النفس في سبيل خدمة خدمة تلاثم مكانته.

إن واجبنا نحو السنة النبوية كبير، لأنها مصدر حضارتنا وهويتنا وثقافتنا ووحدتنا. ولم يمر على البشر في تاريخه دهر أرحم وأكرم على البلاد والعباد ثقافة وأمناً وعدالة ونظاماً واقتصاداً وإنسانية، مثل الدهر الذي عاشه النبي ﷺ وصحابته.

لقد ورد عن النبي ﷺ ما صدقه التاريخ وهو قوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب».

فكلما ابتعد الإنسان عن الكتاب والسنة زاد ضلالة وانحرافاً وظلماً وظلاماً.

ولم يكن للإنسان طريق مستقيم للمحافظة على إنسانيته وفطرته وعطانه إلا الإسلام الذي اختاره الله لنا. قال تعالى: ﴿اَلَيُومَ أَكْمَلُتُ لَكُمْ وِينَكُمُ وَأَمْنَتُ غَيْكُمْ يِشَيْقِ وَرَشِيتُ لَكُمُ ٱلْمِسْتُمْ وِينَا﴾. والإسلام باق إلى يوم القيامة بعطائه وصفائه دون أن يكدره شيء دخيل ما دام الكتاب والسنة باقين. ولذا فإن حفظهما بعيداً عن كل ما يسيئ إليهما من التعامل كفيل ببقاء الأمة في سيادتها وعطائها في جميع أصعدة الحداة.

وإن كانت حكومة دبي قد جعلت رعاية الكتاب من خلال إجراء مسابقة القرآن الكريم سنوياً من أولويات اهتماماتها المباركة فإن كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنبي جعلت رعاية الحديث الشريف من أهم أهدافها حتى تصبح دولة الإمارات في طليعة خدمة الكتاب والسنة.

والحديث في هذا المجال ذو شجون.

وبفضل الله تعالى سعينا من خلال هذه الندوة لمعالجة أهم التحديات المعاصرة التي يواجهها الحديث الشريف في مجالي النقد والفقه. وجاءتنا أبحاث كثيرة لكن رشحنا منها خمسة وعشرين بحثاً نظراً لصلتها بموضوع الندوة مم مراعاة الجدة والأصالة.

ورجاؤنا أن الأبحاث التي ستقدم خلال انعقاد الندوة ينبغي أن تحظى بتعقيبات العلماء والأساتذة عليها.

اللهم إنا نحمدك ونشكرك على ما شرفتنا بالعمل في خدمة كتابك وسنة نبيك، ونسألك أن تُقيِّضنا لخدمتهما إيماناً واحتساباً.

ولا يسعني إلا أن أتقدم ـ بعد شكر الله تعالى ـ نيابة عن اللجنة المنظمة بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى معالي جمعة الماجد الذي كان وراء عقد هذه الندوة وشجعها بكل الوسائل الممكنة. وسعادة مدير الكلية الذي لم يدخر جهداً في دفعنا لإنجاز هذه الندوة.

وشكرنا الخالص موصول إلى جميع ضيوف هذه الندوة والأساتذة المشاركين من المغرب والجزائر والسودان وسوريا والأردن والسعودية وقطر والبحرين وباكستان وماليزيا وهولندا وتركيا وإيطاليا والإمارات. وإلى من التحق بنا من رجال الإعلام لتغطية فعاليات الندوة وبثها ونشرها، وأخص بالذكر قناة "إقرأ» الفضائية.

وإلى جميع من أشهم في رعاية هذه الندوة من الشركات والمؤسسات وأخص بالذكر مصرف الإمارات الإسلامي. وكل من قدم لنا العون من قريب أو بعيد على مستوى اللجان والمؤسسات.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2000



### كلمة المشاركين أ. د. عصام البشير (وزير الأوقاف السوداني):

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأزكى صلوات الله، وتسليماته على مُعلِّم الناس الخير، وهادي البشرية إلى الرشد، وداعي الخلق إلى الحق، ومخرج الناس من الظلمات إلى النور، نبي الرحمة، وإمام الهدى، البشير النذير، والسراج المنير، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

معالى الأستاذ / جمعة الماجد،

ب سادتي العلماء،

أساتذتي الأجلاء،

الإخوة والأخوات / سلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

تتضاءل نفسي أن أقف أمام هذه الكوكبة من أهل العلم، والفكر، والفقه، والبحث، والتمحيص، وهم أساتذتي، ومشايخي، فما أنا بينهم إلا كبائع تمر في سوق هَجَر، وما عسى أن يبلغ الخاطر المكدود مع عُجَره ويُجَرِه، وبضاعته المُرْجاة التي حقيقٌ بحاملها أن يُقال فيه: "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، ولكن أراد الأخوة المنظمون أن يضعوني في هذا المركب الصعب، فالله أسأل أن يسدد قولي بين يدي هذا الجمع الكريم.

بدءاً: لا بد من إزجاء الشكر، إذ لا يشكر الله من لا يشكر الناس .. لهذه الدولة المباركة، ولقادتها .. بدءاً من صاحب السمو رئيس الدولة، وصاحب السمو حاكم دبي، ونائبه، وولي عهده، والقائمين على أمر هذه الحكومة الرشيدة على ما بذلته من تيسير لأسباب انعقاد هذه الندوة، كما الشكر موصول لمعالي الأستاذ جمعة الماجد، على برِّه، وفيضه، وخيره، وعطائه الذي امتد في ساحات شتى من غير مَنَّ ولا أذى، وعلى حسن الاستقبال، وكرم الوفادة، والضيافة، ولا يسعني أن أقول في هذا المقام إلا كما قال الصديق - رضي الله عنه - حينما قام الأنصار تجاه إخوانهم المهاجرين، فأنفقوا أنفس ما يجدون، وأغلى ما يملكون، فقام الصديق خطياً، وقال: جزاكم الله عنا معشر الأنصار خيراً، فوا الله ما مثلنا ومثلكم إلا كمثل طُغيل الغنميّ إذ يقول:

جزى الله عنا جعفراً حين أشرفت بنا نعلنا في الواطئين فزلَّتِ أَبُدوا أَنْ يَمَلُّونا ولو أَنَّ أُمَّنا تَلاقي الذي يلقون منا لمَلَّتِ فذو المال موفورٌ وكلُّ مُعصبٌ إلى حجراتٍ أدفات وأظلتِ

الأمر الثاني: انعقاد هذه الندوة هو من باب تجديد الأمل في نفوس أبناء هذه الأمة، بأن هذه الأمة، أمة مرحومة، إذا كان التاريخ قد عرف حضارات نمت، وانتشرت، ثم بليت، واندثرت، وعرف أمماً ظهرت، وازدهرت، ثم اضمحلت، واندحرت فلم يبق منها أثر، حتى ظن كثير من فلاسفة التاريخ أن الموت بعد الازدهار هو قانون الأمم، والحضارات، بيد أن أمة، ربانية، منحها الله من عوامل البقاء، والديمومة .. ما يقيها أسباب الاستئصال، والبدع، مهما كان كيد أعدائها كبيراً، ومهما كان خذلان أبنائها أليماً شديداً، ذلك أن هذه الأمة حُفِظت أول ما حُفظت في مصدري اليماس. قال تعالى أمر حفظ مصادرها إلى النائما، والمنائم الأما الأمام السابقة وكل الله تعالى أمر حفظ مصادرها إلى النائس. قال تعالى أمر حفظ مصادرها إلى النائس. قال تعالى عن مؤلف ألوَّين أَشَكُوا الكِلم عن مواضعه، أي طلب منهم أن يحفظوا كتب أنبيائهم، ولكن حرَّفوا الكلِم عن مواضعه، ونسوا حظاً مما ذكروا به، واشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً، زادوا، ونقصوا، وحفظ بيان هذه الأمة فتولى الله عز وجل أمر حفظ الكتاب وحفظ بيان هذا الكتاب تبعاً، لأنه لا يستقيم عقلاً، ولا شرعاً أن

يُحفظ الكتاب، وأن يضيع بيان هذا الكتاب، فحفظ الله تعالى هذه الأمة في مصدي هدايتها، ورشدها، وحفظها من خلال الطائفة القائمة لله بالحق، لا يضرها من خذلها حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك، وحَفِظها من خلال يضرها من خلال المتعنى الإحياء، والبعث، جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، وحفظها من خلال المبشرات، بظهور الدين . . ظهوراً بمعنى البيان، والوضوح، وظهوراً بمعنى الغلبة، والتمكين. «ليبلغنَّ هذا الدين ما بلغ الليل، والنهار، بعز عزيز، أو بذل ذليل، إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها، ومغاربها، وإنَّ أمتي سيبلغ مُلكها ما زوي لي الأرض، هذا التجديد للأمل في ظل هذه الخطوب، والمدلهمات التي تحيط بأمتنا، أورثت ضرباً من البأس، والقنوط، نحتاج معه إلى أن نجدد الأمل في النفوس، بأن هذه المصادر قائمة وحيَّة، وقادرة على أن تولد من الأجيال ما يكون عزاً للدين، ونصرةً للأمة، وإحياءاً لمقام الشهود الحضاري في حياة الأمة.

الأمر الثالث: أن عالمية هذه الرسالة التي بعث بها نبينا ﷺ تؤكد أن هذه السنة ستلعب دورها الفاعل في إحياء النهضة مع الكتاب الكريم. الوإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض، لأن السنة بمجموعها القولي، والفعلي، والتقريري بسيرتها، إنما هي الترجمة الحيَّة لما نطق به الكتاب من عقائد، وأحكام، وشعائر، وعبادات، وقيم، ومعاملات جسدتها هذه السنة بكل معانيها، ومضامنها، ومشتيلاتها، فالنبي ﷺ المُؤكى على عين الله ورعايته، المُؤكى في خلقه. قال تعالى: ﴿وَلَقَ لَنَّى لَئُنَ لَمُنِي عَلَيهِ ﴿﴾، المُؤكى في عقله. قال المُؤكى في عقله. قال تعالى: ﴿وَلَنَّ شَهُ المُؤكى في عقله. قال المُؤكى في عقله. قال تعالى: ﴿وَنَا يَكِنُ شَهُ المُؤكى في مدايته. قال تعالى: ﴿وَنَا يَكِنُ شَهُ المُؤكى في هدايته. قال تعالى: ﴿وَنَا يَكِنُ اللَّهُ وَلَهُ المُؤكى في هدايته. قال تعالى: ﴿وَنَا يَكِنُ اللَّهُ المُؤكى في هدايته. قال تعالى: الميتجه، وفي الرضوان، وفي الاستجابة بين أمر الله، وأمر رسوله ﷺ، قرنَ طاعته بطاعيه. قال تعالى: ﴿وَلَا لَهُ مِنْ يُلِع وَلَهُ وَرَسُولُهُ المَّذَى المَّا قَلَهُ ﴾، ومَن بطاعيه. قال تعالى: ﴿وَلَا لَهُ المُؤكى أَلَهُ المُؤكى أَلَهُ المُنْ المَا الله، وأمر رسوله ﷺ، قرنَ رضوانه. قال تعالى: ﴿وَلَلَهُ وَرَسُولُهُ المَّنَ المَنْ الله على: ﴿وَلَلَهُ وَرَسُولُهُ المَنْ وَلَهُ بَعْ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَا وَلَعْ المَالَعَ الله على: ﴿وَلَلَهُ وَرَسُولُهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ عَلَهُ المَنْ وَلَهُ المُنْ وَلَعْ المَنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَعْ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المُؤْلِقُ المَنْ وَلَعْ المَنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المَنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المَنْ وَلَا المَالَى اللهُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَا المَالَى المُنْ اللهُ اللهُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَا المَالَهُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَا المَنْ وَلَهُ المُنْ وَلَا المَالَعُ المُنْ وَلَهُ عَلَمُ المُنْ وَلَا المَنْ وَلَا المَالَعُ وَلَا المَالَعُ المُنْ وَلَهُ المُنْ وَلَا المَنْ وَلَا المَالَعُ المُنْ اللهُ اللهُ

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ يَمْيُونَكَ إِنَّا يَبَايِمُوكَ اللَّهُ﴾، قرن استجابته باستجابته. قال تعالى: ﴿يَاتَائِهُمُ اللَّهِنَ مَاشُوا اسْتَجِيمُوا يَقُو وَالرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِكُمْ وَاصْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْرَى الْمَرْهِ وَقَلِيهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ نُحْتُرُونَ ﴿﴾، وكسما قال ابن مسعود:

> وفينا رسول الله يتلو كتابسه أرانا الهدى بعد الكمى فقلوبنا به يبيتُ يُجافي جنبه عن فسراشه الله أكبر إن ديس مُحمد وكتابسهُ لا تذكروا الكتب السوالف عنده

إذا انشق معروف من الفجر ساطع موقفات أن صاقصال واقسع إذا استثقلت بالمشركين المضاجع أحسدى وأقسوم قيسلا طلع الصباح فأطفئوا القنديلا

هكذا كانت هذه المعاني الحية التي ستظل إن شاء الله إلى قيام الساعةِ، بيد أن هذه التحديات المعاصرة ليست مبتوتة عما كان في سالف الزمان، وسابق الأحوال، إن التحديات نشأت يوم أن قالت قريش لعبدالله بن عمرو بن العاص: "إن رسول الله بشرٌ يتكلم في الرضا، وفي الغضب فلا تكتب، فقال: «اكتب والذي نفس محمد بيده \_ وأشار إلى فِيه \_ ما خرج من هذا إلا حق، ولذلك توالت الشبهات، والتحديات، تارة بإنكارها جملة، وتارة بإنكار خبر الآحاد في الاحتجاج به في الأحكام، وتارة في الطعن في عدالة الصحابة، وتارة في الحديث عن منهج المحدثين، في التضعيف، والتوثيق، والتصحيح، ومناهج العِلل، وتارة في فقه الدراية، ومَّا يُستنبط من هذه السنة، وتارة بتفريغها من مضمونها، ومحتواها، وجوهرها، ولبُّها، اختلفت الصور، والأشكال، ولكن لمَّا لم يُجدُوا سبيلاً لهدم أصل الأصول، وقدس الأقداس ـ الذي هو كتاب الله عز وجل ـ اتجهت أبصارهم نحو هذه السنة، ولكن كما قال عبد الله بن المبارك: «يعيش لها الجهابذة»، فإن الله تعالى قيض عبر العصور علماء، كرماء، فضلاء، حُلماء ذبوا الكذب عن رسول الله رضي وفضحوا القبيح، وأرسوا من القواعد، والمعالم، والمناهج ما شهد به الخصوم من الأعداء قبل الأصدقاء، وغدا منهجاً، دقيقاً، مُحكماً نحتاج أن تبنى عليه مناهج كتابة التاريخ، لتوثق كتابة التاريخ على ضوء منهج المحدثين القائم على الضبط، والإنقان، ولنُقرُب هذه الثقافة حتى لا تكون جكراً على أهل الاختصاص، لتصبح ثقافة عامة، تعيشها الأمة، وتنفعلُ بها، وتعمل بمقتضاها إحياءاً لسنة الإقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام.

إن هذا العصر من إحدى سماته أنه عصر عُرف بعصر الثورات الست، عصر الثورة الصناعية الأولى جاء ليخفف العبء البدني عن الإنسان، وعصر الثورة الصناعية الثانية جاء ليخفف العبء اللهني عن الإنسان، أما هذا الشورة الصناعية الثانية جاء ليخفف العبء اللهني عن الإنسان، أما هذا المعصر فهو عصر ثورة المعلومات، وعصر ثورة البايالوجيا، وعصر ثورة البايالوجيا، وعصر ثورة البينات، هذه العلوم، والمعارف أوجدت من التقنيات الحديثة ما يمكن أن نفيد منه في تقريب هذه السنة، وفي الإفادة من هذه المناهج الحديثة وفق مناهج أثمتنا السابقين، من باب أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو باب الإفادة من هذه المنجزات في تقريب هذا العلم، وتوصيله إلى الناس بابد لا يسترة ميسلة مُيشرة.

هنالك أمر آخر من التحديات: آن الأوان أن نقف عنده، وأن نقف عنده، وأن نقف بأهل سراحة، ووضوح، وهو: أن نردُمُ هذه الفجوة بين ما يسمى بأهل الحديث، وبين أهل الفقه، فإن الحديث رواية، وإن الحديث دراية، فإذا كانت الرواية تتعلق ببثوت الحديث، فإن الدراية تتعلق بما يُستنبط من الحديث، ولا شك أن الحديث من مدارك الأحكام التي يؤخذ بها في مصادر التشريع هذا الوصل الذي أدركه أثمتنا السابقون من الأئمة الأربعة، ومن كان على شاكلتهم، وأضرابهم لا بد من تجديده اليوم، وإحيائه، وربط علم الحديث بعلم المقاصد، وعلم أصول الفقه، حتى تُحَرِّج لأجيالنا هذه المادة التي قامت على مبدإ التواثق، والتواصل بين مصادر التشريع، وبين مناهج النظر، والاستدلال، هذا أمرٌ مهمٌ لأننا نشهد في هذا العصر بعض الشباب الذي لم يأخذ العلم من مصادره، ومن أهل الاختصاص، قرأ الآية، والآيتين، وقرأ الحديث، والحديث، والحديث، يتصّبُ نفسه إماماً يُضعَفُ، ويُجرِّحُ،

ويُصحِّمُ، ويُوتِّقُى، وهو عاطلٌ عن آلاتِ النظر، والاستدلال في تضعيف الحديث، وتصحيحه، بل يصل إلى درجة أن يستنبط من هذا الحديث فقه الحلال، والحرام، والمعنبوب، والواجب، والمستحب، وهو ليس مُلماً بأصول مناهج الفقه، ومناهج النظر، فيقعُ في المحظور، ولذلك لابد أن تُوسِس: أن هذا العلم دينٌ فانظر عمن تأخذون دينكم، نُوسِس: أن العلم الإختصاص، فلا نأبي، ولا نرضى أن يكون علم الحديث، وأن يكون الاختصاص، فلا نأبي، ولا نرضى أن يكون علم الحديث، وأن يكون استنباط الفقه منه كلا مُباحاً يرتمُ فيه كل من هبَّ، ودرج من الناس، بل لابد من أن نوكد: ﴿ فَلْهَلُمُ ٱلَّذِينَ يَشَلُّهُونَهُ مِنْمُ اللهُ عَلَى كُلُ فَن من فنون المعرفة.

إن الإنسان لا يصبح طبيباً إذا قرأ بعض كتبٍ في الطب، ولا يصبح قانونياً، محامياً، ضليعاً إذا قرأ بعض مؤلفات في القانون، بل لابد أن يتلقاه من أهل الاختصاص، وكم سمعنا من الدعاوى، هم رجال، ونحن رجال، كأن المعركة تقوم على الفحولة، والذكورة، إنما هي أمرٌ قائمٌ على الاختصاص، فلابد من التأكيد على هذا البعد.

التحدي الثالث: وهو لابد من الإشارة إليه، وهو أن السُّنة جاءت لربط الظاهر بالباطن، لربط أعمال القلوب بأعمال الجوارح، لربط المخبر بالمظهر، والمضمون بالشكل .. جاءت تُحقق هذا الترابط، فلا ينبغي أن نقف عند الظاهر في اتباع الهدي النبوي، ونغفل استصحاب المعاني الباطنية التي تتعلق بأعمال القلوب، والتي اجتهد سلفنا الصالح في أن يحققوا، ويحكموا فيها التوافق، والترابط، إحكاماً بديعاً تجلى فيما أثر عن حاتم الأصم حين سئل كيف تصلي؟ لم يقف عند حد ظاهر العبادة، ما تصح به المعاني القلبية المبادة من حيث الركوع، والسجود، وإنما استصحب معها المعاني القلبية التي يتأسس عليها بناء قبول العبادة، قال: «أتوضاً، فأسبغ الوضوء، ثم آتي مرضع الصلاة في سكينة، ووقار، فأكبر تكبيراً بتوقير، وأقرأ قراءة بترتيل، مرضع الصلاة في سكينة، ووقار، فأكبر تكبيراً بتوقير، وأقرأ قراءة بترتيل، وأركع ركوعاً بخشوع، وأسجد سجوداً بتذلل»، هذا حق الظاهر، ثم أعطى

الباطن حقه، قال: "وأتمثلُ الجنة عن يميني، والنار عن شمالي، والكعبة بين حاجبيّ، وملكُ الموتِ فوق رأسي، وعين الله ناظرةً إليَّ، وذنوبي محيطة بي، ثم أتبعها الإخلاص ما استطعت، وأسلم وأنا لا أدري أتقبلُ صلاتي، أم تردُّ علي، هذا المعنى: الجمع بين الظاهر، والباطن أمر رعاه أثمتنا الذين أقاموا حقائق القلوب مع أعمال الجوارح ضبطاً، واستقامة، وتناسقاً، وتناغماً.

تحدُّ رابع يواجهنا في أمر السنة النبوية: وهو كيف نفرق بين ما صدر عنه بحكم عنه يشخ ضبطاً علمياً، كما قال أهل علم الأصول، وما صدر عنه بحكم الجبلَّة، وما صدر عنه بحكم عادات قومه، وأعراف بيئته، وما صدر عنه بحكم الخصوصية، وما صدر عنه بحكم التشريع العام للأمة، حتى لا يكون هذا البابُ باباً منطناً يلجُ فيه كل من هب، ودرج دون ضبط، وعناية.

التحدي الخامس: هو تحد يواجهنا اليوم في أمر معاصر، وهو ما أشار إليه المحققون الأثبات، مثل الإمام القرافي، والإمام ابن القيم، والإمام العز بن عبد السلام، وأمثال هؤلاء من أن النبي عليه الصلاة والسلام له العن عدة، فهو الرسول المبلغ عن ربه عز وجل، فله صفة الفتوى، والتبلغ، وهو قاضي القضاة الذي يفصل بين الخصومات، ويحقق إجراءات العدالة بين الناس، وهو إمام الدولة، ورأس الحُكم، فإذا صدرت منه الفتوى على وجه التبليغ: "صلوا كما رأيتموني أصلي» "خذوا عني مناسككم»، فهو تشريع عام للأمة، وإذا صدر منه بمقتضى القضاء فهو سنة يستن بها لمن كان على مثل صفته، وما صدر منه بحكم الإمامة فهو راجع على إعمال المصالح، ودرء المفاسد بالنسبة للأمة، وهذا مبحث جليل القدر، عظيم النغم، نحتاج إلى أن نوصله تأصيلاً علمياً.

بقيت لمي نقطتان، النقطة الأخيرة: إذا عجز خصومنا عن اختراق السنة بشكل مباشر من إنكارها، أو إنكار حُجيتها، أو إنكار بعض ما ورد فيها فإنه ولج مولجاً آخر، وهو إفراغها من مضمونها، ومحتواها، وما الذي حدث في الولايات المتحدة من قبل أسبوع بأن امرأة تجرأت، وخطبت، وصلَّت بالناس مختلطين رجالاً، ونساء، بما لم يعهده المسلمون في تاريخهم، وخالفت بذلك الإجماع القطعي المتيقن من أن هذه الصورة، وهذه الكيفية التي انعقدت بها هذه الحالة من خطبتها، وإمامتها، وصفوفٌ يختلط بها الرجال، والنساء دون تمييز هو باب من الأبواب التي تخترق بها السنة ضمن مشروع الاستيلاب، والتغريب على واقع الأمة التي تعانيه، واجب علينًا أن نتذكر أن أهل العلم ينفون عن سنة النبي ﷺ تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فهذا المنهج حتى لا يضيع إفراطاً، أو تفريطاً تحت ضغط الواقع المعاصر، كثرت الدعاوي بالتحديد، والاجتهاد . . التجديد مصطلح شرعي وارد في سنة النبي ﷺ ، لكنه ليس إبتداعاً، ولا تحريفاً، وإنما هو إحياءً لمن درسٌ من معالم الدين، وانطمس من شموس الحق، فهي عودة إلى النبع الصافي الذي لم تكدره الشوائب، وكذلك الاجتهاد أن يكون صادراً من أهله، وفي محله، فهذا هو الذي يضبط العملية، أما أن يكون التجديد نقضاً للثوابت، أو تشكيكاً للمُسَلَّمات، أو هدماً للأصول، فذلك مما يتعين على علماء الشريعة أن يقفوا سداً منيعاً أمامه، وقديماً قال فيلسوف الهند (إقبال): «إن بعض الناس تحت راية التجديد، يريدون أن يجددوا الكعبة، بأن يجلبوا لها الحجارة من أوروبا، والكعبة هي البيت العتيق الذي لا يتجدد،، وقال أديب العربية (الرافعي): «إنهم يريدون أن يجددوا الدين، واللغة، والشمس، والقمر»، وقال شوقي:

یجدون کلَّ قدیم أمرا مُنكرا من مات من آبائهم أو عُمِّرا وإذا تقددًم للبنايسة قصَّرا لا تحــذ حــذو عصابـــة مفتونــة ولو استطاعوا في المجامع أنكروا من كــل ساع في القديــم وهدمِـــهِ

فليس هنالك من تحريف، وإنما تجديد على أصوله الصحيح، وكذلك لا ندعو إلى جمود، أو تقوقع، أو انكفاء باعتبار أن العلم انتهى عند حد ما قاله الأقدمون، فنحن كما قال العلامة (ابن عبد البر): «ليس أبرَّ على العلم من قولهم ما ترك الأول للآخر، بل الصواب عندنا، كم ترك الأول للآخر، ﴿فَلَتُ مِنَ الْأَرْانِ ۚ ﴿ وَقِيلٌ مِنَ الْفَعِينَ ۞﴾، وهذه الأمة بفضل الله أمة تراكمية، يبني اللاحق على جهد السابق، ويُقلِّم كسبه، وإبداعه، وإضافته، وقد قال (ابن مالك) في أول كتاب التسهيل في النحو: «وإذا كانت العلوم ينحاً إلهية، ومواهب اختصاصية، فغيرُ مستبعدِ أن يُدَّخَر لبعض المتأخرين ما عَسُرَ على كثير من المتقدمين، نعوذ بالله من حسدٍ يسدُّ باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف».

فهذا المعنى أيضاً ينبغي نحن أن نستصحبه، إن ما جاء عن النبي ﷺ على العين منا، والرأس، ومّا جاء من اجتهاد أهل العلم كما يقع الاجتهاد في مسائل الفقه يقع أيضاً الاجتهاد في قضايا التصحيح، والتضعيف بين متشدد، وبين متساهل، وبين متوسط معتدل، فهذه مساحة يقع فيها الخلاف، وهو خلافٌ في إطار المنهج العلمي لا ينبغي أن يورث تهاجراً، أو تقاطعاً، أو تدابراً، أو تشاحناً بين أهل العلم بل يكون الحوار العلمي، والحفاظ على رحم العلم، ورحم الأخوة، كما كان دأبُ أنمتنا، فإن الشافعي أخذ العلم عن مالك، وخالفه في مسائل بعضها في تضعيف الحديث، وتصحيحه، وبعضها في مسائل الفقه، ولكن كان يثبتُ له الفضل، والمقام، كان يقول إذا ذكر العلماء: "فمالك النجم، مالك حجة الله على خلقه، ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مالك، لولا مالك وابن عُيينه لذهب العلم من الحجاز،، وأحمد بن حنبل تلقى العلم عن الشافعي، وخالفه في مسائل بعضها في التصحيح، والتضعيف، وبعضها في مسالك النظر، والاستدلال، ومع ذلك قال لابنه عبدالله: «والله يا بني ما بت ليلة ثلاثين سنة إلا ودعوت فيها للشافعي، قال: "من هذا الشافعي يا أبت ؟ لقد سمعتك تكثر الدعاء له"، قال: "يا بني كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين من خلف، أو منهما عُوض ؟!».

فمن يكُ علمُ الشافعيّ إمامَهُ فمرتعهُ في باحَةِ العِلم واسِعُ

والشافعي قال عن تلميذه لما غادر بغداد إلى مصر: القد تركت بغداد، وما خلَّفتُ فيها أورع، ولا أعلم، ولا أهدى من أحمد بن حنبل، ثم قال:

قالوا يرورك أحمد وتسروره قلتُ المكارمُ لا تـفارق منزلـنه

إن زارني فبفضله أو زرته فلفضله فالفضل في الحاليسن لسه ما أحوجنا أن تُحيي هذا الأدب الراقي، أدب الاختلاف حينما يختلف العلماء، فلا يقطعون رحم الأخوة، غاية ما يقوله العالم: «اجتهادي صواب يحتمل الخطأ، واجتهاد غيري خطأ يحتمل الصواب، وإنك لتتأمل المكتبة الإسلامية تجد أشبه بما يُسمى بأسلحة الدمار الشامل من عناوين الكتب التي هي عبارة عن سيفي بتار، وسيفي صقيل، كلها في ردود لمسائل اجتهادية تحتمل النظر، وتحتمل الاختلاف، وعلماؤنا قالوا: «لا حسبة في موضع الاجتهاد، أو الاختلاف المعتبر»، وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر.

هذه بعض خواطر أردت أن أضعها بين يدي هذا الجمع الكريم، وأحيب أن السادة العلماء أعمق نظراً في تداول هذه المسائل، وغيرها مما نحتاج إليه في أمر السنة التي نريد أن نقدمها للعالم رسالة رحمة للعالمية، للعالمين جميعاً، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْتَكُنُكُ إِلَّا رَحَمَةٌ لِلْمَكْلِينَ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهومن، ووسعت غير المؤمن، ووسعت الحيوان الأعجم، والنبات الأخضر، والجماد الأصم. (إنما أنا رحمة مهداة)،

المصلحون أصابح جُمعت يداً هي يا من له الأخلاق ما تهوى العُلا منه و زانتك في الخلق العظيم شمائل يُغر فإذا سخوت بلغت بالجود المدى وف وإذا عفوت فقادراً ومُقَدَّراً لا إو الخائدت العهد أو أعطيته فجواذا رحمت فأنست أم أو أبّ هذ وإذا خطبت فللمنابر هيزة تعايا من له عز الشفاعة وحده وهير من القيامة أنت تحت لوايده والسلام عليكم ورحمة الله ويكانه...

هي أنت بل أنت البدد البيضاء منها وصا يتعشى الكبراء يغرى بهن ويولئ الكرساء وفعلت ما لا تفعل الأنسواء لا يستهين بعضوك الجهالات في الدنيا هما الرحماء تعلو الندية وللقلوب بكاء وهو المنزة ما له شفعاء والحوض أنت حيالة الشقائ



#### رجال الحديث النبوي في رحاب «كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبيّ» د. صبري أبو حسين، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فانطلاقاً من قول الرسول \_ ﷺ -: «إن من الشعر حكمة»، ومن قول عبدالله بن عباس \_ رضي الله عنهما \_: «الشعر ديوان العرب»، ومن قول الخليل بن أحمد \_ رحمه الله تعالى \_: «كان الشعر أحب إلى رسول الله \_ عن كثير من الكلام»، انطلاقاً من هذه النصوص الطبية رغبت في أن يسهم الشعر \_ فن العرب الأول \_ في تصوير هذه الندوة المباركة، فكانت تلك القصيدة، التي أقول فيها:

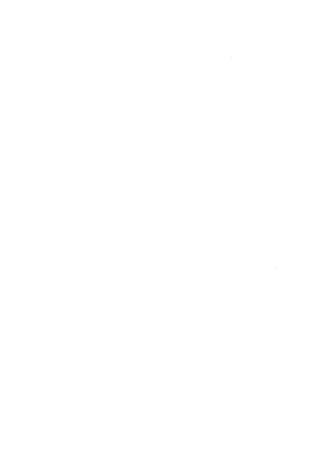
زمر الهدى يا تابعين "محمدا" يا مقتفين المصطفى والمرتضى وتسبروا في سيره وجهاده عاشوا ظلاما دامسا متشيطنا عاشوا صراعا مهلكا، همجية جاء النبي بهديه وسنائه جاء الصحابة ناهجين لهديه

صلوا عليه وسلموا طول المدى صلوا على ختم الهداة المقتدى بين الآلي عاشوا بجهل كالردى عاشوا الجهالة كلها، عاشوا عدى جحدوا الطريق المستقيم الأقصدا فأزال كل غشاوة، جلى الصدا والتابعون فكان عز سرمدا هم فخرنا، جعلوا الحديث مسددا مع صحبه، وعدوه، متوددا تهدى أراضي خصبة أو فدفدا حفظوا الحديث مشرفا ومنضدا عاشوا ملائك باحثين وعمدا وأريحهم عم البلاد وأزيدا في آننا، صدوا عدوا مفسدا صأر العدو معريدا مستأسدا حتى يصير الكل حزبا مهتدى غراء فاضت بمجة وتجددا صلوا عليه وسلموا طول المدي أنعم بميراث النبوة مسعدا ويزيدكم علما وفقها مرشدا حيوا الكريم السامى المتجددا من عاش في نهج النبي ممجدا بمخططات معلم فيها الهدى جعلت من الأفكار نفعا واردا شهد الزمان لحسنهن وغردا وجعلت باب الجهل فيها موصدا لبنى العروبة، مغرس ذا السؤددا وجعلت للفصحي مكانا منجدا صارت «دبى» بها مكانا أمجدا مع شرعة فيها الخلاص تأكدا برجال فقه خير، ليوا الندا برواية موصولة، لن تنقدا

وأتى البخاري، مسلم، مع ثلة فقهوا النبى ونهجه مع أهله لله در مفاخر جاءوا بها نشروا هدى الإسلام في وسطية ضاءت لهم أخلاقهم وعلومهم أهل الحديث جليلة أعمالهم وهمم السرجاء لأمة ماسمورة وهم مصادر هدينا في فشرة وهم لنا فلينهضوا بأمانة حتى نعيش بنور سنة أحمد زمر الهدى يا تابعين «محمدا» أنعم بكم بسلوككم وتراثكم الله يرعاكم ويحفظ نهجكم من نوركم حيوا معى ذا «الماجدا» حيوا منار العلم، من عاش الهدى من نبع خير جئتنا يا «جمعة» ومؤسسات العلم في تقنية أورثت رمل البيد خير علومنا فتحت فيها كل باب للهدى ذا مركز نبع التراث مثقف أسست للشرع الحنيف منارة كلية دينية عربية تتلى بها آيات قرآن الهدى فيها العلوم تأصلت وتطورت فيها منارة سنة محفوظة حول الحديث، علومه لن تجمدا يهغو إليها كل عقل راشدا درسا جليلا طامحا متعددا علمائنا، دحضا لأرجاس العدى بدراية للنص في ذا المنتدى في ندوة تحيي كلام المقتدى ذا نجمها جيد الفخار تقلدا في سعيه حتى يدوم مجاهدا آل الرسول، مجاهدين وسجدا فردوس خير بالعلا متوردا واجعله من أهل السعادة صاعدا صلوا على ختم الهداة المقتدى صلوا عليه وسلموا طول المدى

ذي نسدوة دولسيسة دوريسة في نسدوة سنسيسة وسديسة وسديسة وسديسة وسايسات علوم حديثنا واليوم بحث في التحديث جليلة أهل الحديث تزينوا حلل العلا المحديث تزينوا حلل العلا عيشوا بأرض "كرامة" في عزة بارك له في سيسره واقدره من واحمل له كل الحياة نقية واكتب لهذا الجمع خيرا دائما يا تابعين المصطفى والمرتضى إم مقتفين "محمدا" ورا الهدى يا مقتفين "محمدا" زمر الهدى يا مقتفين "محمدا" زمر الهدى يا مقتفين "محمدا"

د/ صبري أبر حسين
 أستاذ الأدب والنقد المساعد
 بكلية الدراسات الإسلامية والعربية - بديي











## الجلسة الأولى

- قبول الحديث ورده بين تقرير القواعد ودواعي الانفلات:
- د. زين العابدين بلافريج، جامعة الحسن الثاني، المغرب.
- مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة في الفكر الإسلامي المعاصر:
- عرض ونقد د. خالد بن منصور الدريس، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
  - فقه الحديث بين أصول المتقدمين وآراء المُحدَثين:
  - أ. صالح عويمار، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
    - أثر القراءة العضين وتداعياتها في فهم السنة النبوية:
      - د. رقية طه العلواني، جامعة البحرين، البحرين.
        - المداخلات والتعقيبات.









# وبسسالله الزهمل الزحمك

## **泰森森森森森森森森森森森**

الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافىء مزيده.

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن علوم الحديث هي علم بقوانين يعرف بها أحوال المتن والسند؛ المروي والراوي، اصطلح عليها المحدثون وعملوا بها في معرفة ما يقبل وما يرد من الأحاديث، وهي قواعد نظرية مستخرجة من الأعمال التطبيقية لنقاد السنة، بعيدة عن الافتراض والتخيل، واستطاع هذا العلم أن يحقق منهجاً نقدياً برهن على جدارته في التكفل بحفظ المرويات عن الآفتين: الكذب والخطأ، وهذه الحقية شواهدها التاريخية التي لا تقبل الإنكار.

واستوعب هذا المنهج النقدي كل الجوانب الكفيلة بسلامة السنة:

أ- عناية هذا العلم بالطريق الموصلة إلى المرويات، فقبل النظر في المرويات، فقبل النظر في المروي شهادة العقل عاضية بالنظر فيمن نقلوا؛ إذ نقد المنقول مباشرة بغير نظر في طريقه الموصل لا ينهض بالمطلوب دائماً، وغير مضمون في تحقيق النتائج النقدية المتوخاة، لما يوجد من الطبيعة الشرعية التي قد لا يدركها المقل ولما يوجد من أمور لا عهد للمقل بها لكونها مغينات، وأمور يقصر المقل عن محاكمتها، لذا كان الإسناد.

ب- اكتمال المنهج بالنظر إلى الرواية والراوي والمروي، واشتراط

تحقق الشروط اللازمة لكل منها، فانتظام هذا الثالوث في شروط قبول الحديث، كمال في المنهج والنظر العقلي عندما يروم البحث في لوازم سلامة المرويات لا يخرج عن الأركان الثلاثة. وهي مستغرقة لكل مباحث علوم النقل لا يشذ عنها شيء منها.

ج- اجتمع في علوم الحديث علوم: علم التاريخ من ولادة الرواة ووفياتهم ورحلاتهم، ولقاء الشيوخ مما يثبت به الاتصال أو الانقطاع، وكذلك شواهد التاريخ الصحيحة القاضية برد ما يخالفها. وعلوم العقل وضوابطه قائمة على أحكامه وقواعده، إذ يتوخى ما يشهد له العقل ويقره، أو ما يبعده وينفيه، فالأقرب إلى العقل هو المدرك الذي يستند إليه المحدثون، فيقدمون مثلاً الجماعة على الواحد، لأنهم أبعد من الوهم، والأوثق على من دونه لكونه أتقن للرواية وأضبط، ويتوقفون في المشكوك فيه احتياطا، وهكذا...

د- اشتمال هذا العلم على الرواية والدراية بالنسبة للمزاول له والعامل
 في حقله، والدراية خصوصية لأهله المعتنين به العارفين بعلومه.

واعتنت علوم الحديث بالجانب التصنيفي للمصادر والمؤلفات، وإخضاع الأحاديث لأجناس من الترتيب تسفر عن تذوق مبكر لأساليب التأليف وتتجلى فيه قدرة عجيبة على ترتيبها مع القدر الهائل من الأحاديث، فالأسانيد وألوف أسماء الرواة وطرق التحمل وسائر متعلقات الرواية، فحققوا المراد من الرواية بنقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو نحو ذلك لملاحظة شرط الاتصال، ووضعوا بذلك سلاسل من الأسانيد أمام أعين النقاد تيقنا من استمرار النقد والفحص للسنن النبوية، وأنها متجددة لا تقبل الركود، فمن امتلك ناصيتها أمكنه النقد والفحص، وهذا سر عجيب من أسرار هذه الصناعة المباركة أن ينبري في كل الأزمان من يستعملها للتحقق من الثبوت وعدمه، وهذه علامة حيوية ميدان نقد السنن. كما اعتنت هذه العلوم بمتون الأحاديث من دراسة غريبها وفقهها ومعنايها وبلاغتها ولغتها ومختلفها والمشكل من معانيها وهكذا. . . . . .

وخاصية الإسناد في هذه العلوم هي أم خصائصه، والركن الوثيق لعلومه، والأساس لكل أسسه، وسبب قيامه، ولم يكن لأمة من الأمم سابق عهد به على نحو ما ابتكره المحدثون، فهو إبداع من إملاء الفؤاد وجود الخاطر، ولا أثر فيه لعلوم أجنبية، ومن ثم ظهر تفرده بين العلوم؛ إذ لم يكن لدارسيه مثل محتذى فيقيسون عليه، بل مدرسته المنشئة وبابه المشرع هم أهله، المفتقون لقواعده.

ورواية الحديث بهذه الأسانيد صناعة ومراس. قال الحاكم : «الحديث الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع (١٠) وقال ابن رجب: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة فإن عدم المذاكرة به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به كيحيى بن سعيد القطان، ومن تلقى عنه كأحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهما فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه (١٠).

وإذا ثبت هذا فلا يصح اقتحام بابه ولا الكلام في علومه إلا لمن صحت معرفته، وقويت قريحته، فعرف هذا العلم عن أهله، وصارت له درية وملكة، وفي هذا إشارة إلى من يتكلم في الأحاديث مغيباً القواعد المقررة المعتبرة في التصحيح والتضعيف، إما جهلاً بها وهذا ليس بالقليل، وإما جهلاً وتجاسراً وتنكراً لها، وإما إملاء من بعض الاتجاهات المعادية التي تتعمد الإقصاء والتغييب للعلوم الشرعية، فأصناف ذري المواقف من علوم السنة وردها متعددون. وبعض هؤلاء لا يستشعر أمانة العلم ولا مصؤولية الكلمة التي يتقوه بها، أو السطور التي يسودها بالهذيان، وإنما يقول ما يريده مزاجه، وإذ قد وصل الأمر إلى هذا الحد لم يعد علماً ومطارحة بل أصبح لعباً وهوى، فخرج البحث عن الاعتبار، وقد أصبحت ظاهرة إنكار السنن وردها مطلة على مجتمعاتنا بشكل دوري، لا نكاد

<sup>(</sup>۱) معرفة علوم الحديث ص: ٥٩.

<sup>(</sup>۲) شرح علل الترمذي ۳۳۱/۱ ۳۳۲-۳۳۲.

نستريح من زوبعة حتى تطالعنا زوبعة أخرى، وترتفع الأصوات ويشتد النحيب والعويل، فتنكشف المناهج المهلهلة، وتتعرى المقولات المستهترة، وتستل السخائم، وتتضح الاختيارات المسبقة بذهنية معكرة، أو حيرة مسيطرة.

والانحراف المنهجي اليوم عن السنة وعلومها يقوده فريقان، أحدهما داخلي والآخر خارجي، فالأول اختلطت عليه القواعد وتخبط في إدراك المعاني، وجانب تاريخ العلم، وانفلت من موائد العلماء، واستقل بنفسه زاعماً القدرة على الدراسة والنقد، وحكم المزاج والمألوف، وجانب القواعد والشروط، وتحكم بالأوهام والتخيلات واعتقدها أدلة وإنما هي سراب، وأجلب عليهم الواقع بخيله ورجله، وأجهزت عليهم ضغوط الحضارة المعاصرة فخافوا لحوق المعرة بهم إذا هم أثبتوا بعض السنن، وبهذا كله أو بعضه وبغيره عادوا قواعد المحدثين في إثبات الحديث ورده، وقاموا بأدوار الرد والتوقف، أو الإنكار والتشنيع، أو التشكيك والسخرية. وأصبح بعضهم كما سيأتي يقدم ذوقه على الحديث الصحيح الثابت، كما فعل جمال البنا في معاييره المقترحة حلاً لإشكالات السنن المتدفقة على البحث الشرعي، -فجعلها اثني عشر معياراً شافياً في نظره من هذا الإشكال، قال في واحد منها: هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، ونحن نحكم عليها في ضوء القرآن فما لا يخالف القرآن يقبل وما يخالفه يستبعد، فتحريم زواج المرأة مع عمتها وخالتها وتحريم الحمر الأهلية لا نرى مانعاً فيها، ونجد فيها قياساً سليماً... ولكننا نتوقف عن حديث الرجم لأنه يخالف النصوص القرآنية التي جاءت عن الزنا، ولأنه يمثل عقوبة أقسى مما جاء به القرآن(١). وأبرز ما في كلامه ذوقه المتحكم في المنع والجواز، فإنه منع من أحاديث الزواج والطلاق، وقبل منها ما ورد في منع الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، ويرى فيه قياساً سليماً وهو مزاجه. ومن أمثاله عدد ارتفعت لهم قرون، . . .

<sup>(</sup>١) الاجتهاد هاجس التأصيل، مجلة رؤى، العدد ١٧ ٢٠٠٣/٤. ص ٦٣-٦٣.

وأما الفريق الثاني فوصفة غريبة، وعينة جديدة، وهم المنبهرون بالمناهج الغربية، المعنيون بالدراسات النقدية التاريخية، وهولاء لم يدرسوا علم الحديث ولا وقفوا على حقيقتها، بل نشأوا على علوم وافدة غاية ما يهم المنتحون عليها أنه قد يسلم ببعض فائدتها ونجاعة بعض قواعدها، فهم منفتحون عليها تما الانفتاح، لكنهم منذ البداية لا يقبلون النظر في قواعد المحدثين. استصحابا لخلفية مسبقة، مع أن العلم يناديهم بعدم صحة الحكم على علوم إلا بعد اختبارها، وهم لم يلامسوها ولم يقتربوا منها، فأنى لهم أن يعرفوها، ومع ذلك يحكمون عليها بعدم جدوى الإسناد، ورددوا عدوى يعرفوها، ومع ذلك يحكمون عليها بعدم جدوى الإسناد، ورددوا عدوى الداسات الأجنبية المستهدفة لها، ولقد أحسن أسد رستم حين قال لمثل هؤلاء في مقدمة كتابه «مصطلح التاريخ»: إن علم مصطلح الحديث يعد أدق منهج نقدي سبق إليه المسلمون (۱۰).

وقال الباحث بريفولت: «أما ما ندعوه اليوم العلم، فقد ظهر في أوربا نتيجة لروح من البحث جديدة. . . وهذه الروح تلك المناهج العلمية أدخلها العرب إلى العالم الأوربي<sup>(٧٧</sup>.

إنما حديثنا مع الفريق الأول الذي يريد تجديد القواعد وقد يكون تجريدا لا تجديدا ويعق تاريخه ويلغي القواعد كلياً أو جزئياً، ويركب متون المكابرة والمماحلة، والتجاسر والتطاول، ولا يعباً باتفاق العلماء على الرجوع في كل فن إلى أهله<sup>(۱)</sup> وأنه ليس لأحد مرجع في معرفة جرح الرواة وتعديلهم سوى المحدثين (۱۵). والتجديد قد يكون وعاء مفيداً إذا التزمت فيه قواعد العلم، فالتجديد ليس إلغاء ولا إهداراً ولا جناية، إنما هو تجلية الفهوم الصحيحة، وإزاحة ما خيم عليها بمرور الزمن من انحسار فهم عن إدراك المراد، أو التباس بعض فروع أو شروط، أو مطابقة الأمثلة لقواعدها، أو طريقة استعمال القواعد، أو رد طغيان الفهم وطيش القلم وقلق العبارة.

<sup>(</sup>١) مقدمة مصطلح التاريخ.

 <sup>(</sup>۲) منهج النقد التاريخي الإسلامي والأوربي ص ٩٠.

<sup>(</sup>٣) فتح المغيث ٢٣٢/١.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه.

وأما التجديد والتطوير بمعنى إحداث قواعد جديدة، أو فهوم لها غير الفهوم التي وضعها لها مبتكروها، فهذا أمر مستحيل قبوله لأنه نسف لقواعد الفهم وهضم لتاريخه، والأمر في هذه العلوم الحديثية أشد؛ إذ إنها معايير القبول والرد القارة، نشأت مع صدور مشكاة النبوة، وحي البيان، فلا يقبل تأخير قواعدها وإلا كانت ذهبت تلك الأحاديث فهي تفتقر إلى قواعدها وطرق نقلها منذ صدورها، ولا تقبل التبديل ولا التغيير، والتبرم منها أو من بعضها تبرّمٌ من القرآن، فما آمن بالقرآن من لم يصدق بالسنن الصحيحة إذ القرآن أمر باتباع بيانها.

إن الاتجاه العقلي المعاصر وسائر من يسلك أي منحى يغيب قواعد الحديث في القبول والرد يستمد جذوره من مدارس قديمة، فما قاله محمد عبده في حديث الاكل ابن آدم يمسه الشيطان يوم ولدته أمه إلا مريم وابنها (١٠) من أنه اإذا صح فهو من قبيل التمثيل لا من باب الحقيقة (١٠) عين ما قاله قبله الزمخشري الواستهلاله صارخاً من مسه تخييل وتصوير لطمعه فيه . . . . وأما حقيقة المس والنخس كما يتوهمه أهل الحشو فلاه (١٠).

وأما انحراف الفهم لمصطلحات الحديث فهو شيء يتجاسرون عليه، فبعضهم نقل قول الدكتور محمد محمد أبو شهبة «وتعليقات البخاري منها ما هو صحيح ومنها ما ليس بصحيح» وعلق عليه قائلاً: «وهذا يدل على أن أهل الأهواء اندسوا بين المحدثين ورووا عن النبي هم ما لم يقله، وأن هذا الكلام الذي لم يقله النبي هم، قد بنا عليه فقهاء من بعد أبي حنيفة فتاوى واجتهادات...» ويضيف أيضاً قائلاً "بأن المنتقد على البخاري من الأحاديث من وضع أهل الأهواء ولم يسلم منها البخاري وهو محدث فقيه(4).

<sup>(</sup>١) الحديث في البخاري وسيأتي.

 <sup>(</sup>۲) تفسير المنار ۳۹۰/۳ التفسير والمفسرون ۱/۵۷۵.

<sup>(</sup>٣) الكشاف ٤٢٦٩/١.

<sup>(</sup>٤) دفع الشبهات ص: ٢٢٥.

ويشككون في الروايات والكتب المسندة غير عابثين بمكانتها في كتب الحديث، وغير عارفين بحقيقتها فباقون بالقول العظيم كقول بعضهم: «وقلدوا السلسلة الذهبية وكذبوا على نافع ومن أجل ذلك:

اً . في أكثر المسائل تجد قولهم: «في إحدى الروايتين»، «وفي رواية عن أحمده، «وفي أحد القولين». وأن كثيرين من أهل الحديث لم يعدو مسنده في الحديث مع الكتب الستة، (١٠).

إن هذا الحديث لمعدود في الدائرة فهذا المنهج تجنى على السنن وتبرأ من قواعد المحدثين وتنكب عن موائد العلماء، وتنكر لتاريخه، فنشأ عن ذلك خلط في الأحكام، وقدموا للناس أطروحة سقيمة لا ترعى قواعد وإنما هي أمزوجة ومألوفات وأوهام وتخيلات اعتقدوها أدلة، وشغلوا بها البحث والباحين.

وهذا عرض يستدل على هذا الاتجاه ويبين منهجهم في قبول السنة أو ردها، وصلتهم بقواعد مصطلح الحديث عملا وفهما، معززا بالأمثلة من كتبهم ومقالاتهم. والحديث معهم طويل لا يكاد ينقضي، وأقتصر على بعض التزاماً بشرط الندوة وهو عدم الإطالة:



<sup>(</sup>١) المرجع نفسه ص: ٢٢٨-٢٢٩.



## المواقف المعلنة للتفلت من إلزامات علوم الحديث

#### \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

إن الاتجاه المعاصر الذي ظهرت له كتيبات ورسائل ومقالات وربما محاضرات حول حجية السنة وجدوى علوم الحديث في تحقيق أمانة الرواية ودقتها، لا يفتاً يعلن تجاوز العلوم النقدية التي أسسها المحدثون في القرن الأول الهجري وثبت حفظ السنة بها وتخليصها من التزيد والاختلاف، فبين الفينة والأخرى يطل على المجتمع آبق منهم يبدي من عجره وبجره، ويسود الأوراق بالهذيان.

فأحياناً يعلنون عدم الموضوعية في قواعد علوم الحديث أو اضطرابها واختلافها، أو أن النقاد تأثروا بأغراض أجنبية، أو أنهم يقولون في الراوي الواحد قولين قول مادح وآخر قادح، يقول أحدهم: «إن مراجعة الإسرائيليات في الإسلام تكشف عن جانب كبير بالغ الخطر والأهمية من هذه الأسفار نفذ إلى الرواة والمحدثين الأولين، على نحو بلغ في بعض الأحيان من عدم دقة النقل ومطابقة الأصل حداً يثير الدهشة، ويستوجب إعادة النظر بجدية وحزم في بعض الأحاديث والآثار التي ترفع إلى النبي ـ ﷺ، واستئناف البحث بشأن بعض هؤلاء الرواة مهما تكن منزلتهم في الإسلام، ومن أخص هؤلاء ذلك الصحابي المشهور، أبو هريرة الدوسي «الذي كان يزعم فيما نقلوا عنه أنه لا يقرأ و لا يكتب أنه لا يقرأ و لا يكتب أنهال كان حقاً لا يقرأ و لا يكتب (١٠٠٠).

<sup>(</sup>١) حسني يوسف «البدايات الأولى للإسرائيليات في الإسلام؛ ص: ٧٨.

هذا من أصرح إعلان للتفلت من اعتماد قوانين الرواية لدى المحدثين، إذ أنه في حق الرواة الصحابة مهما كانت منزلتهم في الإسلام، فهذه قواعد جديدة تقضي بمحاسبة الصحابة وخاصة المشاهير المكثرين كأبي هريرة، وعلم البقاء على التسليم بعدالتهم وروايتهم، الذي تنص عليه علوم الحديث، بل عقيدة الإسلام فيهم التي قررها كتاب الله تبارك وتعالى، ﴿كُمُّمَ خَيْرُ أَمْتُو أَمْرِجَتُ لِللَّاسِ﴾ (١٠) إنها القراءة الجديدة في نظر هؤلاء للرواة بمن فيهم الصحابة، ونتأمل جميعا النتيجة التي يريد أن يصل إليها من استئناف البحث في الرواة من الصحابة وهي القطيعة بينهم وبين الرسول ـ ﷺ، وهذا عين ما قاله أبو زرعة الراق: «هؤلاء يريدون إبطال شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة (١٠).

فما لهذا الزعم البارد من رد سوى ما ألف في الصحابة وروايتهم وعدالتهم وإجماع المسلمين على ذلك، فالمتكلم في شيء من هذا خارق للإجماع، مدع اتفاق الأمة على الضلالة.

وأعلنوا التبرم من الأسانيد وأنه لا حاجة بنا إليها لأنها تعطل المقل، فهذا صاحب ما أسماه «الأضواء القرآنية على صحيح البخاري» يقول: «الحجة القوية على الذين يتعصبون لآراء شيوخهم أو معتقدات آبائهم أو يلغون عقولهم أمام أسانيد تأتيهم بأحاديث تكذب كتاب الله زعم منهم أن الشكل الارادي لعقولهم احتراما لتلك الأسانيد هو التعبد الموفوض؛ المطلوب، متناسين أن تقديس رجال الأسانيد هو التعبد المرفوض؛ وهذا مستعد من جذر يرجع إلى الشيخ محمد عبده فقد قال لأحد علماء الهند هما قيمة سند لا أعرف بنفسي رجاله، ولا أحوالهم ولا مكانهم من الثقبة والضبط، إنما هي أسماء تلقفها المشايخ بأوصاف نقلدهم فيها، ولا سبيل لنا إلى البحث فيما يقولون (1). فجعل الأول داعيه في الانفلات أن

<sup>(</sup>۱) آل عمران ۱۱۰.

 <sup>(</sup>۲) الكفاية ص: ٨٤.

<sup>(</sup>٣) قالرد القويم؛ التويجري ص ٥٥.

<sup>(</sup>٤) «الأعمال الكاملة» ١٨٤/١.

توثيق رجال الإسناد تقديس لهم وهو تعبد مرفوض، وأن اعتماد الإسناد إلغاء لاستعمال العقل، وأما الثاني فجعل داعيه في الانفلات عدم معرفته برجال الإسناد وثقتهم وضبطهم أي وقوفه بنفسه على ذلك وإنما هو مقلد للمشايخ في حكمهم عليهم. وقد بان أن التوثيق للرواة معناه ثبوت عدالتهم الدينية ونزاهتهم عن الكذب أو التهمة به، أو البدعة، أو الجهالة بعينهم أو بحالهم، وثبوت ضبطهم وقواهم العقلية وانعدام الوهم تقريبا أو ندرته فيهم، فتكامل حال الراوي باجتماع الأمرين وبه تقبل روايته إذا سلمت من الشذوذ والعلة، واتصل السند، فهل هذا تقديس، أو ثقة بأمانتهم وعقولهم الحافظة للعلم؟!

وأما الشيخ محمد عبده فيطلب المحال، لأنه يريد التحلي بمنهج الملاحظة للرواة الذين يقبل حديثهم ويرفض تقليد الشيوخ الذين حكموا عليهم، فوجب أن يرجع إلى عصرهم ويعيش معهم ويقف على حقيقة روايتهم، وهذا غريب منه، وقد وضحه في موضع آخر بقوله: «إن ثقة الناقل بمن ينقل عنه حالة خاصة به، لايمكن لغيره أن يشعر بها حتى يكون له من المنقول عنه في الحال مثل ما للناقل منه، فلابد أن يكون عارفا بأحواله وأخلاقه ودخائل نفسه ونحو ذلك مما يطول شرحه ويحصل الثقة للنفس بما يقول القائل (1).

فما نراه اليوم من تنكب وانحراف عن علوم الحديث، والنظرة المشوهة لتاريخ السنة المشرفة هو متوارث مسلسل يقول الكلمة المتكلم القديم ويرثها هؤلاء ويتولون كبرها ويعظمون القول فيها.

وجعل بعضهم قواعد التحديث موضوعة بحكم الحماسة والتعصب والسذاجة، قال: "وقد وضع المحدثون بحكم الحماسة والتعصب والسذاجة وما يحمل التعصب أصحابه عليه قواعد اعتبرت من القرن الرابع الهجري حتى الآن أصولا مقررة اعتمدها وأخذ بها العلماء المعاصرون للأسباب التي

<sup>(</sup>١) الأعمال الكاملة؛ ١٨٤/١.

حملت الأولين، وهي أسباب لا تتفق دائما مع السلامة والموضوعية، وبعضها يجافى الأصول الإسلامية (١٠).

هكذا يقول، والحبر والكاغد لا يمنع منه أحد، وحرية التفكير والإداء بابها مشرع فتمكن الناس أن يقولوا ما يشاؤون، إنه يتحدث عن دافع وضع علوم الحديث فجعله حماسة وتعصبا وسذاجة، ونتساءل لم دافع وضع علوم الحديث فجعله حماسة وتعصبا وسذاجة، ونتساءل لم المعافل المقول الراجحة التي وصفت على شواهد صفحات التاريخ الصحيحة، واستفاضت علومهم وقوة عقولهم، وتكلموا بعلومهم فكانت شاهدة عليهم، وعرف القاصي والداني ما مقدار عقولهم وعلومهم، فهل كتب العلل التي ألفها ابن المديني وأحمد ويعقوب بن شببة وابن أبي حاتم والدارقطني فيها شيء من هذه الحماسة والتعصب والسذاجة، إنها تأليفهم التي تشيد عليهم في هذا العلم، إن مستوى المناقشة يهبط حين تواجه مثل التي تشيد عليهم من عندا عقداد مسبق، ومكابرة وعناد. أيكذب على تاريخ لم تجف أقلامه، ولا خفت ضوؤه؟! هذا تاريخ المحدثين ضاقت بجوانبه لم تجف أقلامه، ولا خفت ضوؤه؟! هذا تاريخ المحدثين ضاقت بجوانبه على الناس حقائقه.



<sup>(</sup>۱) «الأصلان العظيمان» جمال البنا ص : ۳۱۰.



### الانفلات من مفاهيم قواعد علوم الحديث

## **泰森泰森泰森泰森泰泰泰泰**

حسب الانجاه التجديدي أن القواعد الاصطلاحية المقررة في قبول الحديث ورده هي الأخرى متغيرة، غير عابثين باستقرار تلك القواعد وحصول الاتفاق على الرجوع في كل فن إلى أهله ( )، وأنه بهذه القواعد عملت الأمة علماؤها وفقهاؤها منذ نشأتها في القرن الأول الهجري، ودانت لله بنتائجها، فلو قبل لم تكن موفية بغرض غربلة السنة، لكان فيه تجويز أن يدخل في الدين ما ليس فيه من غير تفطن أحد له، وهذا يتصادم مع قاعدة الحفظ ﴿ إِنَّا كَنْ نَزْلُنا اللِّكُرَ وَإِنَّا لَمُ لَكُوْظُونَ ﴾ ( ).

ومن هؤلاء من أعطى مفهوماً جديداً للمصطلحات يختلف عما وضعه المحدثون، فقد عرف بعضهم الشاذ من الحديث بأن الثقة لا يروي ما يخالف القرآن في المعنى، يخالف ما روى الناس، وهل يروي الناس ما يخالف القرآن في المعنى، قال: وقد صرح الشافعي نفسه بأن الناس لا يروون ما يخالف القرآن في المعنى (\*) فهذه المخالفة التي تحقق الشذوذ خص منها مخالفة معنى القرآن، وهذا خروج بالمصطلح عن معناه المتفق عليه بين المحدثين، وفهم حادث في القواعد الاصطلاحية، فإن الشذوذ عند المحدثين يشمل المخالفة وتفرده وإن لم يخالف، والمخالفة عامة في كل ما هو في مؤضوع الرواية، وهو

<sup>(</sup>١) فتح المغيث ٢٣٢/١.

<sup>(</sup>٢) الحجر ٩.

<sup>(</sup>٣) دفع الشبهات ١٣٠.

مخالفة الثقة للأوثق أو لجماعة الثقات فأين ما قاله هنا من هذا؟! ويطلقون النكارة على ما رواه الضعيف مخالف به الثقة، كما يطلقونها على من خالف قواعد الشرع أو القرآن، فوجب عدم الخروج بالمصطلح عما وضع له فإن الأصل في أنواع الحديث الاستقلال لا التداخل، فتسمية نوع بمقتضيات نوع آخر دمج وتداخل و لا يليق بشرط المنع. وإذا ثبت مخالفة الحديث للقرآن مخالفة غير محتملة فهذا يسمونه الموضوع المكذوب لا الشاذ، فإن الشاذ ليس كذبا بل هو حديث مرجوح ترجح عليه مقابله وهو المحفوظ، فإذا قالوا: «المحفوظ حديث فرادوا ترجيحه على ما يخالفه ويقابله وهو الشاذ، الشاذ.

ويرى الشيخ الغزالي رؤية في نقد الحديث فبعدما ذكر شرطي العدالة والضبط في الرواة قال: وننظر إلى السند المقبول إلى المتن الذي جاء به أي إلى نص الحديث نفسه فيجب أن لا يكون شاذا، وأن لا تكون به علة قادحة (١)، وهذه دعوة إلى النظر في المتن بعد النظر إلى الإسناد، ولا أفهم منها أنها مزيد احتياط واكتمال بل إنها عدم ثقة بالإسناد، فتعود إلينا مناقشة موضوع عدم الاكتفاء بالإسناد لإمكان أن يداخل المتن شيء، وفي هذا إفقاد الثقة في الأسانيد وعدم استقلالها بتحقيق المطالب النقدية المرجوة، وأن مع سلامتها قد لا يسلم المتن وهو موضوع أسيء فهمه، ولم يدر بعضهم مراد المحدثين منه،

إن أساس الرواية هو الإسناد، هذا الابتكار العقلي البديع الذي جادت به قرائح النقاد، وحجزوا به الناس عن الاختلاق والتزوير، والمتن يكسب اللبوت أو عدمه من سنده، إذ من شروط الإسناد الصحيح خلوه من الشذوذ والملة القادحة، وهذان أمران لا يختصان بالإسناد بل يشملان المتن، وقلما يدخل المتن في الاعتبار عندهم، قال الطيبي (ت 231هـ): «اعلم أن متن الحديث لا يدخل في الاعتبار إلا نادرا، بل يكتسب صفة من القوة والضعف وبين بين بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ، وخلافها بين

<sup>(</sup>١) المرجع نفسه.

ذلك أو بحسب الإسناد من الاتصال والانقطاع والإرسال والاضطراب ونحوها<sup>(۱)</sup>.

وحقيقة عدم التلازم بين الإسناد والمتن لا تعني الانفصام أي انفصام أحدهما عن الآخر، بل إن مرادهم بها التفريق بين حكمين حكم على سند الحديث وحكم على الحديث قال في الألفية:

والحكم للإسناد بالصحة أو بالحسن دون الحكم للمتن رأوا

وقول الناظم مبني على قول ابن الصلاح حكاية عن المحدثين قولهم «هذا حديث هذا حديث صحيح الرسناد أو حسن الإسناد» دون قولهم «هذا حديث صحيح الإسناد» ولا يصحيح أو حديث حسن»، لأنه قد يقال «هذا حديث صحيح الإسناد» ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً<sup>۲۷</sup>.

وانطلاقاً من هذا قالوا: «لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصخ السند أو يحسن لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة (٢)، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى (٤). وابن الصلاح نفسه يقول مستثنياً: «غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: «إنه صحيح الإسناد» ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلم والقادح هو الأصل والظاهر (٥) وعلن عليه ابن حجر بقوله: «والذي يظهر لي أن الصواب هو التفرقة بين من يفرق في وصف الحديث بالصحة والتغييد والإطلاق، وبين من لا يفرق، فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك ويحمل إطلاقه على الإسناد والمعتن عرف من حاله أنه لا يصف

<sup>(</sup>١) الخلاصة ص٣٤.

<sup>(</sup>٢) علوم ابن الصلاح مع المحاسن ص ١١٣.

<sup>(</sup>٣) فتح المغيث (١٠٦/١).

 <sup>(</sup>٤) توضيح الأفكار (٢٣٤/١).

<sup>(</sup>٥) علوم أبن الصلاح مع المحاسن ص ١١٣.

الحديث دائماً أو غالباً [لا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قاله المصنف آخر  $1^{(1)}$ . قال الصنعاني: «ومراده بالإطلاق عدم ذكر السلامة بعد وصفه بالصحة، وبالتقييد ذكرها وهو كلام متجه،  $1^{(2)}$ . وقال السخاوي: «وعلى كل حال فالتقييد بالإسناد ليس صريحاً في صحة المتن ولا ضعفه، بل هو على الاحتمال، إن صدر ممن لم يطرد له عمل فيه أو اطرد فيما لم تظهر له صحة متنه، ولذلك كان منحط الرتبة عن الحكم للحديث  $1^{(2)}$ .

فتيين من مجموعه أنهم في هذا المبحث يتناولون عدم التلازم بين المبتن والإسناد في الحكم إذا حكم المحدث على أحدهما، فهو تفريق في استعمال النقاد واختيارهم، لا أن صحة الإسناد لا تدل على صحة المتن، أو أن كلا منهما يدرس على حدة، فهذا لم يقله أحد من أهل العلم، ولذلك رد ابن الصلاح على من يورد في هذا الموضوع قوله: «إسناد صحيح ومتنه غير صحيح فقال: «ومتى كان المتن غير صحيح فمحال أن يكون له إسناد صحيح على الشرط المذكور، لأن من جملة الشروط أن لا يكون شاذا ولا ممللا، والذي أوردتموه لا بد أن يكون في إسناده شذوذ أو علة تعله، لاجل ذلك لا يصح به المتن فإن أطلق عليه «إنه إسناده صحيح» فلا بالتفسير الذي ذكرتموه، بل بمعنى أن رجال إسناده عدول ثقات فحسب(1).

وتحصل أن المتن المقترن بالإسناد والمذكور إزاءه في قضية التلازم يراد به الحديث، فالحكم على الإسناد ليس حكما على الحديث، ومن ثم أوصى المتحدثون بعدم إطلاق الحكم بالصحة أو الضعف على الحديث كله إلا لمن يتأهل لذلك، وإنما الاحتياط أن يقال صحيح بهذا الإسناد أو صحيح الإسناد أو ضعيف الإسناد قال السخاوي: "ويلتحق بذلك الحكم للإسناد بالضعف إذ قد يضعف لسوء حفظ وانقطاع وتحوهما، وللمتن طريق

النكت على ابن الصلاح(١/٤٧٤).

<sup>(</sup>۲) توضيح الأفكار (۱/۲۳۵).

<sup>(</sup>٣) فتح المغيث (١٠٦/١).

<sup>(</sup>٤) فتأوى ابن الصلاح ص: ١٩-٢٠. نكت الزركشي (١٢٠-١٢١).

آخر صحيح أو حسن... ولكن المحدث المعتمد لو لم يفحص على انتفاء المتابعات والشواهد ما أطلق.(١).

وقال في فرع المقلوب شارحا كلام العراقي "بل يقف جواز ذلك أي الإطلاع معتبر الاستقراء الإطلاق على حكم إمام من أئمة الحديث صحيح الإطلاع معتبر الاستقراء والتتبع، يصف بيان وجه ضعفه أي الحديث بأنه ليس له إسناد يثبت هذا المتن بمثله، أو بأنه ضعيف بشلوذ أو نكارة أو نحوهما<sup>(7)</sup>.

ويتساءل الدكتور أحمد حجازي السقا عن تعريف المعل عند المحدثين تساؤل المنكر المستبعد لجدوى هذا العلم، فبعدما نقل تعريف المعل عند المحدثين قال: «مخالفة غيره له كيف نفسرها؟ والقرائن كيف تعرفها بمعنى الظاهر من النص أو بكلام الرواة أو بالسند المتصل؟ أجب وعلى أي إجابة تكون فالقرآن غير مستبعد من الحكم وأي كلام تقوله بغير قرآن مشكوك فيه بدليل:

١ ـ أن الملاحدة وضعوا الأباطيل ونسبوها إلى الرسول ﷺ..

 ٢ - ما قبل من أن الإمامية يسندون إلى الرسول 繼 كل ما صح عندهم عن بعض أئمتهم.

٣ ـ ما روي أن من الرواة من جوز الكذب المؤدي إلى صلاح الأمة،
 فإن من مذهب الكرامية أنه إذا صح المذهب جاز وضع الأخبار فيه.

وذكر الدكتور حجازي غيرها وقال في الأخير: "تلك دلائل ذكرناها من كتاب المحصول وذلك لرد قول الناقد وهو أن الحديث المعلل لا يعرض على القرآن لمعرفة علته <sup>(٣)</sup>.

هذا تقرير جديد على علوم الحديث، وشرح لمصطلحاته والزام لقواعده بما لم يسن في قوانينه، وكل فهم جديد للمصطلح يذهب بمعناه

<sup>(</sup>١) فتح المغيث (١٠٧/١).

<sup>(</sup>٢) فتح المغيث (١/٤١٤).

<sup>(</sup>٣) دفع الشبهات ١٣٦ – ١٣٧.

الذي وضع له في الأصل، فهل المصطلحات يجب احترامها والمحافظة على مدلولاتها عند المصطلحين عليها، وما تحمله من قوانين وتقتضيه من نتائج. أم لا؟!

والبحث الموجه هنا متعلق بنوع المعلل وهو من أدق علوم الحديث وأوعرها مسلكا، ولا مدخل لجرح الرواة فيه، ويطبعه الغموض والخفاء، والعلة في الحديث يهتدي إليها عالم العلل بملاحظة الخلاف بين الروايات والرواة. وتفردهم والقرائن الهادية إلى العلة، قال العراقي في الألفية:

معلال ولا تنقيل معلول فيها غموض وخفاء أثرت مع قرائن تنضم يهتدي تصويب إرسال لما قد وصلا بغيرة أو هم واهم حصل مع كونه ظاهره أن سلما وسم ما بعلة مشمول وهي عبارة عن أسباب طرت تدرك بالخلاف والتفرد جهبلها إلى اطلاعه على أو وقف ما يرفع أو وقف فأحجما ظن فأمضى، أو وقف فأحجما

والأستاذ حجازي تساءل منكراً ومستبعداً عن المخالفة والقرائن باعتبارهما أدلة منصوبة في الروايات ترشد إلى العلة فهي مناقشة في تفسير المخالفة ومدى جدواها في النقد الرصين، وكأنه يستبعد جدواها لعدم وجود ما يرجع إليه في اعتبارها، وهي مقارنتها بما يثبتها أو يردها إذ المخالفة مفاعلة فمع أي شيء تفاعلت وتخالفت؟ فالمخالفة بين طرفين، وكأن النص يقول ماذا خالف؟ الحديث المعلول حتى يستحق الرد وإذا ثبت ما يختلف معم، فما سندنا في جعل المضمون والمعنى مختلفا؟ يجب في نظره أن يكون المرجع مقبولا، وليس المرجع إلا القرآن عليه يجب عرض الحديث المحليث تعليله بالمخالفة.

والاستدلال بالمخالفة على العلة في الحديث منهج نقدي مكين في علوم الحديث، قال الغطيب «السبيل إلى معرفة الحديث أن تجمع بين طرقه وتنظر في اختلاف رواته وتعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، قال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه'''. وقال ابن حجر: «فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف'''.

فالمأخذ العقلي يملي النقد المتوازن الذي يشهد بأن الموافقة دليل سلامة الرواية، فتوارد الجماعة من الرواة على شيء واحد هو اجتماع عقولهم عليه، وهذا يبعد الوهم والغلط عن مروياتهم، فإن الوهم أبعد من الجماعة وأقرب إلى الواحد، والمخالفة مؤذنة بخلل تسفر عنه عملية جمع الطرق. فما العجب إذا في كون قواعد نقد الحديث اعتمت هذا الضابط النقدي؟!

إن صحة الحديث وسقمه تحصل عندهم من وجهين: أحدها: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، والثاني معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث (٣).

إن المخالفة تستوقف نقاد الحديث بسبب ظهورها عند مقارنة الروايات وعرضها على بعضها، قال الإمام مسلم: «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عورضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله <sup>(1)</sup>. وقال الشافعي في ما تقوم به الحجة: «إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم (<sup>(2)</sup>، وقال ابن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه

<sup>(</sup>۱) شرح العراقي ۱۰۲.

<sup>(</sup>۲) النكت (۲/۷۱۰).

 <sup>(</sup>۳) النعت (۲۱۰/۱۷).
 (۳) شرح علل الترمذي (۲۱۷/۲هـ-۲۹۸).

<sup>(</sup>٤) مقدمة صحيح مسلم (١/٥٥).

 <sup>(</sup>٥) الرسالة فقرة (...) رقم الصفحة ١٦٠.

الحفاظ(١). وقال الشافعي أيضاً: ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه ووجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه(١). وقال إبراهيم: «كانوا لا يكتبون الحديث إلا عمن عرف بالطلب، ومن لا يعرف بالزيادة والنقصان(١).

هذا معنى المخالفة عند أهل الحديث وهي مقابلة للموافقة عكساً، وهذا مقياس اكتشافها العرض والمقارنة للحديث من طرقه الموجودة، فإذا خالف الثقة الجماعة من الثقات أو الأوثق منه سموه شاذاً وتوقفوا فيه وأخذوا بمقابله وهو المحفوظ عن الجماعة من الثقات أو عن الأوثق، وإن خالف الضعيف الثقة سموه منكراً وردوه وأخذوا بمقابله وهو المعروف عن الثقات. وأما إذا اختلف الثقات فيما بينهم فهذه مشكلة، إذ الأصل في الثقة استقامة روايته وندرة خطئه الشديدة مما لا يفهم معه سوى تحقيق بشريته ونفي عصمته، فهذا أبو القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ) كان يحفظ أكثر من مائة الف حديث، وخطئ في أربعة، فما نسبة الخطإ في هذه الألوف من المحفوظ؟! فإذا ما أخطأ الثقة والحال كما عرفنا كان خفياً إذ جرت العادة بصوابه، قال الحاكم «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجرح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في حديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً،

والمخالفة لا تتحقق إلا بوجود حقيقتها كاجتماع وصفين لما حقه وصف واحد، كالوصل مع الإرسال، والرفع مع الوقف، ولا بد من أحدهما وبقاؤهما معاً لا تستقيم معه الحقيقة، فينظرون في درجة الرواة وتفاوتهم وعدهم وكلهم ثقات، فهل العقل يقدم الأحفظ أو الأكثر؟ من قدم الأحفظ

<sup>(</sup>١) الكفاية ص ٤٣٥.

<sup>(</sup>۲) الرسالة المعرفة للبيهقى ١/٥٠٥.

<sup>(</sup>٣) الكامل ١٥٢/١ - ١٥٣، بسنده.

<sup>(</sup>٤) معرفة علوم الحديث ص ١١٢ ـ ١١٣٠

اعتمد أنه أولى بالإصابة معن دونه ومن قدم الأكثر تقديره عنده أن الجماعة أولى بالصواب والخطأ أبعد من الجماعة. فهذا يحيى بن سعيد القطان يقدم قول سفيان الثوري في وقف تفسير قوله تعالى (حتامه مسك)(۱) على ابن مسعود، على قول زائدة وأبي الأحوص وإسرائيل وشريك.فقال له سفيان بن زياد: خالفه أربعة، فقال: «لو كان أربعة آلاف مثل هؤلاء كان الثوري أثبت منهم» وسأل سفيان بن زياد عبد الرحمن بن مهدي فقال عبد الرحمن هؤلاء قد اجتمعوا وسفيان أثبت منهم، والإنصاف لا بأس به، فأشار عبد الرحمن إلى ترجيح روايتهم. . . فإن نسبة الغلط إلى الواحد وإن كان أرجح من أولئك في الحفظ والإتقان أقرب من نسبته إلى الجمع الكثير(۲).

والاختلاف إنما يحتمل ممن كثر حديثه وقوي حفظه كالزهري وشعبة ونحوهما، أما إن كان المخالف متهما نسب به إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط<sup>(٧٧</sup>. فلاَح جليا أن المخالفة والاختلاف علامة موقظة مؤذنة بإمكان تسرب خلل إلى الرواية، وديدن هذا النقد هو البحث عن الخلل أيا كان وأينما كان. وما لهم لا تستوقفهم المخالفة وتلح عليهم المدارك النقدية وهم إنما قامت علومهم على ذلك، والمقارنة وملاحظة المخالفة والموافقة يقضي العقل الناقد بأنها بناء مشيد من أبنيته. فهل بعد هذا يقال: «ما تفسير المخالفة؟» إن المخالفة لا تتحقق عند حجازي السقا إلا بمخالفة القرآن وحده لذا فهو لا يقبل شيئا آخر.

والقضية الثانية: القرائن، تساءل الدكتور حجازي مستبعدا وقد يكون ساخرا عن كيفية معرفتها، وافترض أخذ قرينة تعليل المحديث من معنى المحديث الظاهر، أو من كلام الرواة، أو من السند المتصل، فذكر هذه الثلاثة. وكلامه هنا ككلامه السالف في المخالفة، ويقال هنا ما قيل هناك، فالمقصود كلامه بما يورد التدليل على عدم جدوى قواعد التحديث في بيان

<sup>(</sup>١) سورة المطففين آية ٢٦.

<sup>(</sup>۲) نکت ابن حجر (۷۹۷/۲–۷۸۰).

<sup>(</sup>٣) شرح علل الترمذي ١٤٣/١ . ١٤٤.

الملة المقتضية لرد الحديث، وإنما القاعدة في نظره هي العرض على القرآن وحده، وقد يغتر بهذا التقرير لأنه يلتصق بالقرآن ويجمله مصدراً لمعرفة ما ثبت وما لم يثبت من الحديث، والحقيقة أن العرض على القرآن ليس لازما ابتداء فإن وجد ما يخالف القرآن مخالفة صريحة لا تحتمل تأويلاً ولا توفيقاً معروضة على القرآن دائماً، فإن هذا الضابط لا ينهض إلا ببعض المطلوب معروضة على القرآن دائماً، فإن هذا الضابط لا ينهض إلا ببعض المطلوب إلى المبين؟ أم كيف نعرض السنن المستقلة بالتشريع على القرآن وهي أبى المبين؟ أم كيف نعرض السنن المستقلة بالتشريع على القرآن وهي يُوئن في إلا تُوث يَول إلا تُوث يُول المباني الإسلامية التي أمرنا بها القرآن على القرآن وهي فيه مجملة؟ وقد علم أن حديث العرض على القرآن على القرآن وهي فيه مجملة؟ وقد علم أن حديث العرض على القرآن كلما جاء من السنن موضوع من قبل الماحدة كما قال ابن مهدى.

والقرائن لا يخلو منها علم ولا باب من الأبراب، ففي علوم الحديث وعلم أصول الفقه، وفي أبواب الفقه والقضاء والحكم، وفي اللغة والنحو والبلاغة، وهي جمع قرية وهي فعيلة بمعنى المفاعلة مأخوذ من المقارنة، وفي الاصطلاح: أمر يشير إلى المطلوب، وهي إما حالية أو معنوية أو لفظية، نحو ضرب موسى عيسى، وضرب من في الغار من على السطح، فإن الإعراب متفق فيه بخلاف ضربت موسى حبلى، وأكل موسى الكمثرى، فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثانية قرينة حالية ("). والأمر المشير إلى المطلوب متعلق به مكون من مكوناته أو معنى يساعد على الربط من الراوي والمروي، أو معنى يعود إلى المروي ذاته معنى أو لغة ولفظاً، والقرينة إذا قويت أصبحت دليلاً، ومراد المحدثين بالقرائن تلك المعاني والأحوال التي تحيط بالحديث سنداً ومتناً فهى عناصر مرشدة إلى المطلوب من تعليل

<sup>(</sup>١) النجم ٣ - ٤.

<sup>(</sup>٢) التعريفات ص ٢٢٣ -٢٢٤.

الحديث عند قيام ما يستدعي النظر من تفرد الراوي أو مخالفته لغيره وذلك كأن يجدوا في طريق راويا ضعيفا بين اثنين ثقتين التقيا غلط فيما غلب على الظن بالقرينة ونحوها راوي الأولى في حذفه(١). وكما تكون القرائن علائم فقد تكون ضوابط وأدلة مستنبطة من حال الراوى أو المروى ففي باب الموضوع جعلوا من أماراته قرينة في حال الراوي كمن يروي عمن لم يدركه وهذا دليل التاريخ الصحيح في تكذيب الراوي. وقال الخطيب: «هذا مما يستدل به على كذب الراوي(٢). ومن القرينة زيادة غياث بن إبراهيم لفظ "جناح" في الحديث لما دخل على المهدي العباسي، وأصل الحديث «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل» أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح، والقرينة من حال الراوي هو إرادة التزلف إلى الحاكم برواية ما يمتدح لهوه بالحمام. ولم تغب هذه القرينة الحالية على المهدي فقال: ﴿أَشهد أَن قَفَاكُ قفا كذاب، ومن القرينة في المروي ركاكة ألفاظ الحديث ومعانيه، قال ابن دقيق العيد: «وكثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار يرجع إلى المروي وألفاظ الحديث وذلك كالإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير أو بالوعيد العظيم على الفعل اليسير»(٣). فهذه أمور مفسدة للموازين وموازين الشرع معتدلة مستقيمة. فجعلها قرينة مأخوذة من الشرع.

وفي المعلل لابد من القرائن الدالة على وهم الراوي، بحيث يغلب على الظن الحكم بعدم صحة الحديث لذلك اكتفاءً بغلبة الظن، أو يتردد لعدم ترجيبح أحد الطرفين، فيتوقف بالحكم بالصحة وعدمها، وأما إذا لم يكن يطلع عليه بما ذكر من القرائن فالظاهر السلامة من الجرح<sup>(4)</sup>. وقد رأيت أن القرائن توصل إلى غلبة الظن وهي الدلائل التي كلف الإنسان. وأخيراً فإن العلل تعرف عند نقاد الحديث في المتون والأسانيد، وقد جعل الدكتور حجازي دواعي الزهادة في علوم الحديث التي منها مبحث المعلل

<sup>(</sup>١) التوضيح الأبهر ص ٥١.

<sup>(</sup>۲) الكفاية ۱۱۹.

<sup>(</sup>٣) نکت ابن حجر (٨٤٢-٨٤٣).

<sup>(</sup>٤) الملا على القاري على النزهة لابن حجر ص: ٤٥٦.

ودعوته إلى عرض كل شيء على القرآن أمورا راجعة إلى وقوع الوضع من الملاحدة والفرق وجهلة المسلمين، وإغلاق هذا الملف معه هو أن أهل الحديث هم الذين أخبروا الناس بهذه التفاصيل في وضع الحديث فرووها كما يروون الصحيح لمعرفتها والتحذير منها<sup>(ه)</sup>.

فهل إذا دخل في بعض الحديث الكلب يلزم أن نترك كل حديث، ووهل هذا الوضع راج على الأمة بأسرها لم يتفطن إليه أحد، وأصبح برنامجا في عبادتهم ومعاملتهم وعقائدهم؟ إذن ما سلم الدين ولا التدين وهذا هو مناقضة قاعدة الحفظ ﴿إِنَّا غَمْنُ رَبِّكَ اللَّيْرُ وَلِنَّا لَمُ لَكُونِظُونَ ﴾ ("). وباب الرضع ومقاومة الموضوعات أبلى فيه المحدثون البلاء الحسن الذي ليس بعده شيء. وهل إذا ظهر الغش دعانا إلى نفي وجود الأمانة، أو ظهر الكلب تقول فقد الصدق. فلم يعد التعلل بالوضع شبهة في وجه السنة مع ما علم من جهود المحدثين في تنقية جناب السنة منه، فضلا عن أن يكون ممكرا يلتفت إليه.



<sup>(\*)</sup> المجروحين لابن حبان ٩٦/١، الموضوعات لابن الجوزي ٧٥/١ - ٢٦.

<sup>(</sup>١) الحجر، الآية ٩.



## معارضة السنن الثابتة بالقواعد بالعقل المجرد

# \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

المراد من هذا العنوان ما ينتج عن جعل العقل المحض حاكما على السنن من الاستعاضة به عن قواعد التحديث الموصلة إلى قبولها أو ردها، فإذا أطلق استعماله بغير مصاحبة للقواعد أدى إلى تعطيلها والحلول محلها، وفي ذلك إلغاء لها وانفلات منها وسيقود حتما إلى جني نتائج هذا الانفلات؛ إذ سيخرج البحث فيما يثبت أو لا يثبت من الحديث عن الضبط، ويسود الأمر خلط قبيح وجناية على العلم والمعلوم.

وقواعد التحديث قائمة على مدركات عقلية إلا أنه بعد استقرار هذه القواعد واتفاق طوائف العلماء عليها لم يكن لأحد أن يبدلها فضلا عن أنه يلخيها ويرسل عليها أفكارا وتصورات تحل محل قواعدها، فإذا تجاوز العقل القواعد أصبح مقحما في محاكمة مضامين الأحاديث النبوية، ولا يفلح في العركم عليها دائما، وخاصة أصنافا منها ولأجل أن العقل لا يستقل بمعرفة ثبوت بعض السنن كانت هذه القواعد الاصطلاحية، ولو كان قادرا على الاضطلاع بهذه المهمة لأغنى عن هذه القواعد، إذ القواعد تعنى بالطريق الموصل إلى المتون النبوية، وكيف يجب تحقق الضوابط والمعايير النقدية التي قوامها الوفاء بثبوت الطريق بواسطة الرواة، وأن العلم أو الظن الراجح حصل بصدور المنقول عن ناقله إلى رأس الخبر وهو رسول الله على فرض جواز محاكمة السنن بها متفقة لتباين مداركها بين تكن العقول على فرض جواز محاكمة السنن بها متفقة لتباين مداركها بين والتقبيح لديها، ومع قيام التفارت وحدم ضمان الركون إلى قدر مضمون، وعدم أمن التخليط، لم يوكل أمر

الأحاديث النبوية إلى النقد المباشر لمتونها، بل يجب التركيز على ضمان سلامة طريق الوصول وهي أضمن من النظر إلى المحتوى ونقده لأنه غير مضمون دائماً.

وما ورد من الأمر بالنظر وإجالة الفكر في ملكوت السملوات والأرض فإنما هو مجال لملاحظة دلائل الخلق والتسخير، ولم يفسح له في الحكم على الشرائع وتقويمها، ووضعها في مراتبها فإن ذلك غير ممكن ولا يستطيعه والرأي لا يعتبر شرعا إلا إذا استند إلى النقل<sup>(1)</sup> وليس من أدلة الشرع المقل وإنما هو محكوم لا حاكم ومما يدل على هذا أن أحكام الشرع يعقل أصل معناه أصلاً، وإلى ما لا يعقل معناه أولك لا يعقل وجه تفاصيله، (٢٠) فما نصيب العقل إذن في يعقل أصل معناه ولكنه لا يعقل وجه تفاصيله (٢٠) فما نصيب العقل إذن في ما النابت من السنن. إذ قسمان من الشرائع غير معقول المعنى وقسم عقل أصل معناه مع عدم عقل وجه تفاصيله، وهذا إنما هو بعد نزول الشرائع وتأمل المقل فيها كان نصيبه من إدراكها هو هذا التقسيم، فإذا لم يمكن من أكثرها بعد نزولها فكيف يجعل حاكما عليها لإثباتها أو نفيها، فإن نظره بعد ثبوتها هو هذا ولاياغاء؟!

فالاعتقاد السائد في فرق الرأي دعاة تحكيم العقل في نقد الأحاديث النبوية، أن العقل أصل النقل في علمنا بصحة النقل وهو بمعنى أنه أصل في علمنا بصحته، وأرادوا بالعقل العلوم المستفادة بغريزة العقل، وهذا خطأ، فليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول من العقليات، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول، بل ذلك يعلم بالآيات والبراهين الدالة على صدقه?".

<sup>(</sup>١) الموافقات ٢٢٧/٣ - ٢٢٨.

<sup>(</sup>٢) مختصر الصواعق المرسلة : ١٣٢.

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق.

وحد العقل عدم مجاوزة الشرع، بل مجاله التعريف بصدق الرسول ومعاني كلامه، ثم يخلي بين الإنسان وبين الشريعة(١٠). وقد قيل العقل سلطان ولى الرسول ثم عزل نفسه.

والمغالون في تحكيم العقل في قبول النقل حظ نقد الحديث به عندهم أوفر، والحط على السنن هو الغالب، ولا يصح منهم التعويل على أبواب نجح في اكتشاف كذبها، ولا الركون إلى انتقاد بعض الصحابة والعلماء بعض ما نقل بعقولهم، وخاصة بعض السماجات الركيكة من أنواع الأحاديث الموضوعة. فإن الفرق كبير بين عقل ناقد للحديث اختلطت السنة بلحمه ودمه، وعرف ما يكون من كلام النبوة وما لا يكون، وصارت له دربة وملكة بألفاظ النبوة ومعانيها، فهذا عقل مسيح بسياج الشريعة، عقل المرياض بها، وبين عقل مجرد عن هذا كله.

وفلاح العقل في نقد بعضها لا يعني أنه كذلك فيها جميعاًف، فإن شهادة العقرل باستحالة أمور واردة في الأحاديث المكذوبة، لا يعني طرد هذه الشهادة في أحاديث لا مدخل للعقل فيها، والتشريع الكامن في الأحاديث النبوية مصدره الوحي، والوحي يثبت بالنص لا بالعقل، ولو فرض ثبوته بالعقل لكان طعناً في الشرع. وأيضاً لا تتفق العقول على شيء واحد، وميزان العقل منصوب لما عهد وأدرك، وقد يكون الشرع غير مدرك له لعدم عهده به وعدم انتظامه في ميزانه، فما أكثر الشرائع التي تأتي على خلاف العقل، هذا لو صفا واكتمل، أما مع التخبط والارتباك فالأمر في خلاف أعظم.

وإذا كان العقل أداة استقبال الخطاب الشرعي، وتمييز أنواعه، والمعدرك لمعانيه وأسراره، فإن ذلك كله في مجال النظر الذي يسرحه فيه النقل، فلو قيل بجواز تخطي العقل مأخذ النقل لم يكن للحد الذي حد النقل فائدة، وذلك باطل، ولو افترض تعديه أيضاً لما حده الشارع لكان محسناً ومقبحاً، وهذا خلف، ولو كان كذلك لجاز إبطال الشريعة بالعقل (؟).

<sup>(</sup>١) مغيث الخلق ٣٩.

<sup>(</sup>٢) قالموافقات، بتصرف ٢/١٥-٩٥.

ولو كانت العقول الراجحة مجزأة في فهم المأمور به والمنهي عنه، وتمييز ما أنزله الله مما لم ينزله، لكانت مغنية عن إرسال الرسل، ولبعث الله إليها كتباً تهتدي هذه العقول بها إلى أنها من عند الله. وكون العقول ناهضة ببعض المأمور لا يعني نهوضها به كله، قال ابن الجوزي (ت ٥٩٥هـ): «فإن أعظم النعم على الإنسان العقل، لأنه الآلة في معرفة الإله سبحانه، والسبب الذي يتوصل به إلى تصديق الرسل، إلا أنه لما لم ينهض بكل المراد من العبد بعثت الرسل وأنزلت الكتب، فمثال الشرع الشمس ومثال المقل المين، فإذا فتحت وكانت سليمة رأت الشمس، ولما ثبت عند العقل أقوال الأنبياء الصادقة، بدلائل المعجزات الخارقة سلم إليهم واعتمد فيما يخفى عنه عليهم(1).

هذه مكانة العقل المجرد في معرفة الشرع ودوره في الإقرار والتصديق وهو عند نزول الشرائع، أما بعد نزولها واستقرارها فإن له دور الفهم والاستنباط وإدراك الأسرار والحكم، لتأكيد ما تقرر لا لقبوله أو رده، فلا مسرح له فيما لا عهد له به وما لا نظير يقيسه عليه، كالتعبدات المحضة غير معقولة المعنى، وأخبار الغيب وتفاصيله، وبعض الأحكام في أبواب المآكل والمشارب، وفي أبواب من التداوي والطب.

وعلاقة العقل بإثبات السنن أو ردها علاقة محدودة، إذ إنها منتفية في الأصل، فنصب العقل ناقداً للسنن يلغي الإسناد الذي اتفقت عليه أمة العلم والدين، وهذا تجاوز وتهوك موقع في الحيرة جالب للاضطراب، لا يضمن منهجا متسقا مطرداً، والمرجعية فيه متعددة غير متحدة، وذلك يؤدي إلى نتائج مختلفة في الإثبات والنفي بسبب تباين علوم العقول المكونة لها، وقناعتها وبيئتها العلمية المكونة لها، وعقول الناس في هذا متفاوتة أشد الناوت، حتى لا يكاد يجتمع عقلان على شيء.

ومجال العقل في نقد السنن النبوية هو تلكم الأحاديث المشتملة على سخافات وسماجات ينزه عنه كلام صاحب الرسالة الخاتمة ﷺ، كالأحاديث

<sup>(</sup>١) تلبيس إبليس ص ٢.

المشتملة على معاني ظاهرة الركاكة كحديث: «لا تشربوا الماء على الربق فإنه يعقد الشحم» و«كلوا الهريسة فإنها تشد الظهر» أو مخالفته للحس والمشاهدة كحديث: «السربوا الماء على الطعام تشبعوا»، فالحس يدفعه، فالشرب على الطعام يفسده ويمنع من استقراره في المعدة ومن كمال نضجه(۱). وحديث: «لا يولد بعد المائة مولود ولله فيه حاجة» قال ابن الجوزى: «وكيف يكون صحيحاً وكثير من الأئمة والسادة ولدوا بعد المائة(۱).

وفي نقد ما كان كذلك ظاهر الركاكة المعنوية أو مخالفاً للحس والمشاهدة، ما يدل على ظهور رد هذه الأحاديث والحكم بزيفها عند الأكثرين، وليس معنى ظهور الحكم في أمثالها أن يكون كذلك في الأحاديث كلها بل بعض الأحاديث يأتي على خلاف العقل لا يدرك العقل أسرارها.

وأهل الأهلية لنقد السنن بعقولهم هم الذين يمتلكون عقولاً محصنة بالشريعة، عرفوا الشريعة وما يكون منها وما لا يكون، وخالطوا الكلام اللبوي وخبروه لفظاً ومعنى فهم أهل ملكة ودربة بهذا كالصبرفي الخبير بالدينار الصافي والمغشوش، فمن أكثر ممارسة السنن تحقق له هذا، وهؤلاء هم أهل الحديث والسنن، العاكفون عليها المخرجون لألفاظها، والفقهاء الراسخون، وقد سأل بعض المتعلمين العلامة ابن القيم فأجابهم: "مشلت لهل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضوابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن المصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله على وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعوا إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول هلا - كواحد من أصحابه (٢٧)

<sup>(</sup>١) المنار المنيف ص ٢٩.

 <sup>(</sup>٢) الموضوعات ١٩٢/٣، المنار المنيف ص ٦٠، تنزيه الشريعة ج١ /٣٤٥.

<sup>(</sup>٣) المنار المنيف ١٩-٢٠.

والعلوم النبوية ليست مقصورة على مجرد الخبر كما يظنه أهل الكلام، ويجعلون ما يعلم بالعقل قسيما للعلوم النبوية، بل الرسل - صلوات الله عليهم - بينت العلوم المقلية التي يها يتم دين الله علما وعملا رضريت الأمثال<sup>(1)</sup>. وما دامت العلوم النبوية محتوية على العلوم العقلية فالحاجة إلى العقل إنما هو في معرفتها من جهة أنها في الأصل خطاب له. بما يعقل ويدرك، فخطاب الشرع للمقل خطاب دعوة إلى التدبر، لا إنشاء التفكر في القبول، بل التفكر في الشرع المنزل للإيمان وملاحظة الحكمة والتعليل. لكنه وقع الخلط بين الأمرين وأحيانا المغالطة، فقلب الناس العقل حاكماً على السنن قائداً لها لا محكوماً مقوداً، وإذا كان الشرع خاطب المقول بما تدرك، لزم أن يكون خطابه مناسبا مقبولا عند العقول الصحيحة، ومتى حصل خلافه دل على ارتباك العقل.

وقواعد القبول والرد قامت على شواهد العقل الصحيحة، فهي تتحرى الاحتياط وتغلبه في الحكم على الأحاديث، وقيام الإسناد في علومها إنجاز عقلي مبتكر على غير مثال سابق، فتقديم رواية الأحفظ عند الاختلاف، والجماعة على الواحد، والحكم بشلوذ من لا يحتمل تفرده، وتقديم الجرح على التعديل، بتفاصيله، والتوقف في رواية المدلس الذي عنعن، وعدم الثقة بمن لا يوثق بدينه، والتوقف في رواية من لا يعرف ويسمونه مجهول العين. وغير ذلك كله مبنى على غريزة العقل تابم لها.

والبحث العقلي القديم أغفل هذه المقدمات كلها ونصب نفسه حاكما على السنن، غيرعابئ بثبوتها وقبول الصحابة لها، وأخذ التابعين عنهم ثم أتباعهم وهكذا إلى الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين، ففرق المتكلمين بدؤوا بوضع قواعد كلامية عقلية قصدوا بها الدفاع عن أصول الدين، لكن ما وضعوه لم ينهض بكل المطلوب، وأصبحت المقدمات المقلية حاكمة على النصوص. وهنا انفك عليهم زمام الاتباع. وانفلتوا من استعمال قواعد العلم، وفي مقدمتها علوم الحديث التي هي ميزان القبول والرد، هذه العلوم الهادية إلى التأسى، القائمة على الخاية في الاحتياط.

<sup>(</sup>١) نقض المنطق، ابن تيمية ص: ٣٨٢.

وحل العقل محل القواعد الموصلة إلى قبول الحديث ورده عند فرق الكلام ومن شايعهم، فلا جواز للحديث إذا لم يجزه العقل، ولا قبول له إذا لم تستسغه قواعدهم المبنية على مدركات عقلية، فتعطلت قواعد التحديث لديهم.

ونتساءل بعجب هل الدليل العقلي داع إلى الغنية عن علوم الحديث؟!

إن الدليل العقلي يدعوا إلى البحث عن الطريق الذي يضمن وصول المنقولات سليمة، لأن البحث في هذا يسبق أي تفكير آخر، فهو يقول أريد أن يثبت لدي طريق يوصلني إلى رأس الخبر ويثبت لي أنه صدر منه المنقول.

وترتبط قاعدة الحفظ القطعية بموضوع الإسناد، وذلك أن القرآن الكريم أحالنا على بيان السنة، ولا يحيل الكتاب إلا على موجود يمكن الوصول إليه، لا على معدوم يتعذر الأخذ ببيانه، فثبت بالقرآن ضرورة ثبوت السنة لمصلحة بيان القرآن، وثبت أن العقل لا ينهض بكل شيء في نقدا، لتحلي بعضها بخصيصة تعبدية محضة غير معقولة المعنى، وبعضها في الغيبيات والآخرة والجنة والنار، والسنن في الطب والتداوي، وأخبار الأنبياء والأمم السابقة، وهكذا إلى أحاديث لا سبيل للعقل إليها، فلما لم ينهض العقل بكل شيء كان لابد من نهوض غيره لتحقيق وعد الله، وجرت الأمة على الإسناد في نقل السنة، وأجمعت على الرجوع إليه في أخذ بيان القرآن ودأبت عليه، فحقق الإسناد حفظ بيان القرآن، فكان وسيلة نقل بيان القرآن ودأبت عليه، فحقق الإسناد حفظ بيان القرآن، فكان وسيلة نقل بيان

ولما كانت السنن ذات طبيعة شرعية لا سبيل للعقل إليها كان إعمال العقل موقعا في الخروج عنها داعيا إلى إنكارها ودفعها، «إذ ليس للعقول من إدراك المنافع والمضار في التصرفات الدنيوية إلا النزر اليسير، وهي في الأخروية أبعد على الجملة والتفصيل<sup>(۱)</sup>.

الموافقات (٤/٤ – ١٥).

وقال الشاطبي أيضاً: ﴿إِنْ وجوه التعبدات في أزمنة الفترات لم يهتد إليها العقلاء اهتداءهم لوجود معاني العادات، فقد رأيت الغالب فيهم الضلال فيها والمشي على غير طريق، ومن ثم حصل التغيير فيما بقي من الشرائع المتقدمة، وهذا مما يدل دلالة واضحة على أن العقل لا يستقل بدرك معاني ولا بوضعها فافتقرنا إلى الشريعة في ذلك...، (١)

والذي يجب تحقيقه هو التفريق بين العقل أداة النقد وبين التلاعب والنبرم ونفث الأحقاد الذي يقدم باسم العقل، أو كلما بدا لأحدهم بداء جعله عقلاً صافياً والحكم حكمه، إنه إذاً لمخرج للمتملص، وعفر للمتهوك، وإذ قد فتح هذا الباب فلا سبيل لحصره، ولا حد لآخره، وخلاصته رد شريعة السنة باسم العقل، والعقل يقول إنهم أصناف متوقعون البحوت، دشريعة السنة باسم العقل، والعقل يقول إنهم أصناف متوقعون الجهتين، جهة تحكيم المزاج باسم العقل، ومن جهة تجاوز الحد الذي حد للعقول، قال الشاطبي: "إن الله سبحانه جعل للعقول في إدراكها حداً تنهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب("". كما أن عقد استقلال العقل بالدلالة كما هي تصريحات جمع من المعاصرين ضرب من المكابرة وركوب لمتن المعاطة، "فإن الأدلة العقلية إذا استعمل في هذا العلم فإنها تستعمل مركبة على الأدلة السمعية أو معينة في طريقها، أو محققة لمناطها أو ما أشبه ذلك لا مستقلة بالدلالة، لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع "".

وأمر آخر يجب أيضاً تجليته دفعا للخلط هو التفريق بين تصرفات العقول المحضة، وتصرفات العقول من تحت نظر الأدلة<sup>(2)</sup>. فنصب العقول المحضة حاكمة على السنن هو هدم للشريعة النبوية، بل إن مآله التحكم في

<sup>(</sup>١) الموافقات (٢/٢٢-٢٢٣).

<sup>(</sup>٢) الاعتصام (٢/٣١٨).

<sup>(</sup>٣) الموافقات (١٣/١).

<sup>(</sup>٤) الموافقات (٤/١).

الكتاب ومعانيه، وأما أن يكون للعقول نظر وفهم وقدرة على المناقشة فيما ثبت أو لم يثبت من السنن وذلك تحت نظر الشرع واهتداء بأدلته فهذا المنهج العلمي السديد والطريقة المثلى، وفرق كبير بين المنهجين، فلا يستقيم تغطية السقيم بالمستقيم، ونقل حكمه إليه بدعوى استثمار القوة العقلية في إثبات السنة وفهمها.

وفي الوقت الراهن استفحل التذرع بالدلالة العقلية على رد السنن أو التوقف والتشكيك فيها، وتمكنت المغالطة من هذا الحديث الجديد، ورفعت صيحات وهتافات في كل مكان، وظنوا أنهم مانعتهم من يقظة حراسة العلم والسنة، وحسبوا أنهم أغروا طائفة من المهوسين يشغلون بهم العلم وأهله، إنها أذواق بيئية وأمزجة عرقية وأغراض مدرسية حسبوها عقولا رشيدة، وليس العقل إلا ما كان عقلاً لا هذيانا ورميا في عماه.

والانفلات من قواعد علوم الحديث صناعة القبول والرد بدعوى أن العماصرة، والإتجاهات التحريرية، وممن سارع إلى التنظير لهذا الاتجاه المعاصرة، والإتجاهات التحريرية، وممن سارع إلى التنظير لهذا الاتجاه الشيخ محمد عبده في إطلاقاته المتكررة فإنه قال: "اتفق أهل الملة الإسلامية إلا قليلاً ممن لا ينظر إليه على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عيه العقل<sup>(۱)</sup>. والتساؤل هو من هم هؤلاء المجمعون؟! الحقيقة أنها شرفمة من المتكلمين، وفسر محمد عبده الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَأَلْنَ الْمَالَلُ الْعَلَى اللهِ اللهِ العقل الذي به تكون التفرقة بين الحق والباطل) (۳) وقال: "إن الفرقان هو العقل الذي به تكون التفرقة بين الحق والباطل) (۳) وقال: "إن الإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري..) (٤٠).

ويقع مثل هذا في بعض عبارات الشيخ محمد الغزالي ـ رحمه الله ـ،

الإسلام والنصرانية ص: ٥٩.

<sup>(</sup>٢) آل عمران ٤.

<sup>(</sup>٣) الأعمال الكاملة محمد عمارة (٥/١٠).

 <sup>(</sup>٤) المرجع نفسه (٣/٢٩٧-٢٩٨).

فمن إطلاقاته قوله: «ألا فلنعلم أن ما حكم العقل ببطلانه يستحيل أن يكون دينا، الدين الحق هو الإنسانية الصحيحة، والإنسانية الصحيحة هي العقل الضابط للحقيقة المستنير بالعلم، الضائق بالخرافة، النافر من الأوهام، ولا نزال نؤكد أن كل حكم يرفضه العقل، وكل مسلك يأباه امرئ سوي وثقافة الفطرة المستقيمة يستحيل أن يكون دينا<sup>11</sup>. ورغم أن ما يذكره من مقولات لا يختلف فيه أحد إلا أن تصدير الكلام بالعقل في سياق نفي غيره، وختامه به أيضاً لا يجعلنا نطمئن.

وأكثر منه في التصريح وأمعن الدكتور حسن الترابي فإنه لما أنكر حديث نزول المسيح آخر الزمان وقيل له كيف تنكر حديثا متواترا؟ قال: «أنا لا أناقش الحديث من حيث سنده، وإنما أراه يتعارض مع العقل، ويقدم العقل على النقل عند التعارض(<sup>(1)</sup>.

فهذا هو العقل الذي ينوه به الآرائيون، إنكار حديث متواتر بدعوى مخالفته للعقل، أوأينا كيف يتمين مخالفته للعقل، أوأينا كيف يتمين التدليل على المراد بالعقل الذي ينصب في وجه السنن، وهذا إلغاء للنظر في طريق وصول المنقولات، واتهام لتاريخ العلوم الحديثية بأنه جاء بما لا طائل تحته من الأسانيد التي لا تغني، والعقل وحده أجدى من ذلك كله، هذا تقرير منهجهم في طرح إشكال العقل وقواعد التحديث.

وهذا أسلمهم إلى الطعن في قواعد التحديث، وتوهين شأنها، وادعاء فقدانها القدرة على تحقيق نقل العرويات سليمة، متجاوزين قيام التاريخ العلمي للسنة عليها، واستمرار التدين بها منذ الصحابة إلى يومنا هذا، فهذا جمال البنا يقول إن معايير المحدثين لم تكن موضوعة تماما ولذلك تفاوتت الاحكام (٢) وقال أيضا: قولما كان الأمر أكبر منهم ولم تكن هناك ضوابط مانعة قاطعة جامعة، وأن مرد الأمر إلى الاجتهاد الفردي، فقد اضطربت

<sup>(</sup>١) مجلة الدوحة القطرية عدد ١٠٠١ رجب ١٤٠٤ هـ.

<sup>(</sup>۲) دراسات في السيرة لمحمد سرور ص: ۳۸.

<sup>(</sup>٣) الأصلان العظيمان ص: ٣١١.

معايير ضبط الحديث، وتأثر كثير من أئمة الجرح والتعديل بمؤثرات تجعل بعضهم يرفع رواة وفقهاء إلى عنان السماء، بينما ينحط بهم البعض الآخر إلى الدرك الأسفل<sup>(۱)</sup>.

إن نفى الموضوعية عن معايير المحدثين النقدية يأباه تاريخهم الحافل، فإنَّ الدقة والاحتياط بلغا مبلغاً مدهشاً، وكان ديدن تلكم القواعد نقد الأمانة والدقة، وهذا الهاجس لم ينفك دوماً عن فكر نقاد الحديث، حتى ضاق بنقودهم ضرعاً بعض أصحاب العلوم الشرعية من فقهاء ومتكلمين ووصفوا أعمالهم بالمبالغة في الاحتياط، قال أبو الحسن بن الحصار صاحب ترتيب المدارك (ت ٦١٦ هـ): ﴿إِن للمحدثين أغراضاً في طريقتهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط»(٢)، بل يصف القرطبي نقد المحدثين بأنه زائد عن الحد، قال: «الحق أنه متى عرف عدالة الراوى قبل خبره، سواء روى عنه واحد أو أكثر، وعلى هذا كان الحال في العصر الأول من الصحابة وتابعيهم إلى أن تنطع المحدثون»(٣). فهل من بالغوا في الاحتياط يوصفون بانعدام الدقة والموضوعية، وهل الموضوعية إلا رواية ما ثبت والأمانة في النقل، والتحري والتحفظ، وضمان سلامة السلسلة الموصلة إلى الأخبار وإنطاق التاريخ بما نطق به؟!. وهؤلاء الناس جميعاً لا يشكون في نقل أخبار عن أحداث تاريخية ليست بعيدة كتلك التي ترجع إلى عهد الاستعمار، ولهم فيها راويان أو أكثر واعتقدوا بذلك ثبوت المنقول، وهل ما نحن بصدده من علوم المحدثين سوى هذا في أعلى صوره وأدق أحواله. وأما أن انعدام الموضوعية أدّى إلى تفاوت الأحكام، فهذا إطلاق غير مسند بمعلوم ولا مثال، فإن أريد بالأحكام الأحكام الشرعية فما بقي حكم إلا وهو مؤتلف مع ما كان من جنسه بنوع من التوفيق وإنما قام التفاوت في نظر القاصر، فكم من رأي سديد آفته

<sup>(</sup>١) الأصلان العظيمان ص: ٢٧٩.

<sup>(</sup>٢) النكت للزركشي (ل / ١٥).

<sup>(</sup>٣) النكت للزركشي (ل/٤٨).

الفهم السقيم، وإما دل التاريخ على أن التفاوت دليل على النسخ، وإما الترجيح فيقدم الأقوى على ما دونه فلم يق تفاوت ولا تعارض، وإن أريد الأحكام على الأحاديث صحة وحسنا وضعفا وهكذا... فإن تفاوت الأحكام علامة إيجابية في مدارس المحدثين، مترجمة لمناهج النقاد مثيرة للجدل حول درجة الأخبار، دالة على أنه ميدان حيوي ويتجدد لمن قدر على العمل فيه، واستجمع له شرائطه وأصبحت له دربة به وملكة، ووجود الخلاف في أحوال بعض رواة الحديث له أسباب مدرسية، أو بالنظر إلى أصله، أو نتيجة استعمال القواعد، وفي هذا وغيره قال الذهبي: قما اجتمع اثنان على توثيق ضعيف أو تضعيف أقة (1).

وعجيب أن نتطلب في ميدان خطير كنقد الحديث النبوي بكمه وكيفه حصول الاتفاق في كل شيء من أدوات النقد وطرق تطبيقه، إنه لميدان لا تسدد النظرة إليه إلا من خلال دراسته والإحاطة به والوقوف على حقيقة أعمال النقاد، أما الحكم من بعيد وإطلاق الكلام بغير خبرة فهو مما ابتلي به كثيرون، ولا حظ لكلامهم في تحقيق وإصابة، بل السطحية هي رائدهم، أما من جاءنا يحقق وينشد علوما ويحترم قواعد فإن لنقده مكانا وقبولا، ومن خصائص الكتابات العائبة للسنن المتبرمة من قواعد الحديث غلبة الطابع الإنشائي عليها، وإيثار لغة الصحافة الضعيفة المتجاوزة، حسبوا أنهم يناقشون ظاهرة أو ينتقدون أقرانا لهم، فأسعفتهم تلك اللغة لا لغة العلم.

وقول بعض ممثلي هذا الانجاه فإن الأمر أكبر منهم، فجوابه أن الكبراء لا يكبر عليهم كبير، فإنما هي طائقة النقد وأحلاسه الذين برهنوا من خلال ما شرعوا من أبواب النقد، وفتقوا من أقفاله، وهي أعمالهم التي تشهد لهم ملأت صحائف التاريخ، واستفاضت أخبارهم وانتشرت، فهذه كتبهم وعلومهم دلت على أنهم أتقنوا نقد الروايات، ووفروا القواعد الكفيلة بتمييزها، وفصلوا بين الثابت والمردود، والمشوش والسليم، والصحيح

<sup>(</sup>١) الموقظة ٤١.

والعليل، وأخيروا الناس بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، وإنما توصلوا إليها يتلكم القواعد، وهل القرآن الذي ما زلتم تؤمنون به يحيل على اتباع السنة وطاعة النبي في بيانه وتفصيله، وهل المحال عليه يتعذر التمكن منه لتحقيق هذا الغرض؟ أفرأيتم أن هذا من الآثار الوخيمة على اعتقاد عدم الاكتفاء بقواعد علوم الحديث في قبوله أو رده، فإنه رجع بكم إلى القرآن وأنتم إنما تجادلون حول السنة، مما يدل على أنها عروة موثقة لا تنفصم، ومن حاول فصمها ذهب عليه كل شيء.

والقول بأن قواعد التحديث أمرها اجتهاد فردي وليست لها ضوابط مانعة قاطعة جامعة وهذا أدى إلى اضطراب معايير ضبط الحديث، مثله كمثل من لم يهتد فأصبح يقول أي شيء، فإن الاجتهاد له علاقة بقواعد علوم الحديث، من حيث استعمالها وتطبيقها وفهمها اللهم الصحيح، لا أن كل أحد اجتهد في سن قوانين نقدية مبتكرة، فالقواعد أسسها أهل الحديث ومداركها عندهم شرعية وعقلية، لكن قد يطيش الفهم وتبعد النجعة في إدراك مقاصدهم أو تحقيق مرامي عباراتهم وألفاظهم في هذا الفن، فضوابط الحديث الصحيح عندهم جميعا واحدة، وإنما قد لا يهتدي المستخدم للقواعد إلى بلوغ الصواب، وليس الدليل الصحيح قائدا على الدوام إلى مدلول صحيح، ومكذا سائر مباحث الفن في أقسام الضعيف وطرق التحمل والرواية وهلم جرا. واختلاف الأحكام على الرواة أو الأحاديث ليست بسبب القواعد بل بسبب تطبيق القواعد،

ومع هذا فما يختلفون فيه من تصحيح الأحاديث أو تضعيفها دليل لصالح تلك القواعد لا عليها، فطبيعة النقد تقضي بقدر من الاختلاف الذي هو من صميم النقد. فالتخطئة يقابلها التصويب، والقبول يقابله الرد وهكذا، فوجود المتقابلات من مكونات الأحكام النقدية، وليس هذا القدر بمعيب، وإنما المعيب أن تعطي المقدمات النقدية نتائج مختلفة وهذا هو اضطراب المعايير، أما ما عند المحدثين فهو معايير واحدة وبعض الرواة تعتريهم أحوال مختلفة تقضي بتنوع عبارات الجرح أو التعديل فيهم، ولربما كان

عدم فهم المراد من عبارات أو ألفاظ النقاد في الرواة سببا في اختلاف الحكم.

ولا ينقضي العجب من قول بعضهم «وتأثر كثير من أثمة الجرح التعديل بموثرات تجعل بعضهم يرفع رواة وفقهاء إلى عنان السماء؛ بينما ينحط بهم البعض الآخر إلى الدرك الأسفل؛ فهذا اتهام لأثمة الجرح والتعديل في انحراف أحكامهم بسبب المؤثرات التي لا صلة لها بالتصنيف الحقيقي لروايتهم، فلئن كانوا متأثرين بغير حقيقة الرواة وروايتهم ونشدان قيمة مروياتهم كما نطقت بها أسانيدهم، وعبرت عن نفسها فإنهم غير صالحين لنقد الرواة مع فقدان الدقة بسبب تلك المؤثرات، إذ سيرفعون ما هو وضيع ويضعون ما هو رفيع، فتختل بذلك الأحكام، وتفقد الثقة في كلامهم، وتذهب ريح هذا العلم، هذه من لوازم اتهام النقاد بالتأثر بغير حقيقة الراوي والرواية.

والتدليل على ما يرتكب فيه المحدثون الجمع بين النقيضين في الراوي الواحد، بأن يرفعه قوم ويهوي به آخرون، بقول عمرو بن عبيد في أيوب وابن عون ويونس التميمي: أرجاس أنجاس أموات غير أحياء، ويرفع المحدثين لهم والثناء عليهم «هو عنوان بارز على فهم هذا الاتجاه الانفلاتي للنصوص التاريخية، فإن قطعها عن سياقها التاريخي وعدم الاطلاع على صراع المتكلمين لأهل الحديث يعطي هذا الخطأ الذريع، الذي حصل لصاحب مقولة «الأصلان العظيمان»، وعمرو بن عبيد معتزلي متكلم معروف بعدائه لأهل الحديث والسنة. وكذا زملاؤه كالنظام ويشر المريسي، أفنجعل الوارثين لعلم النبوة كالمنغمسين في حمأة الكلام؟ لقد طعن المتكلمون النلاة في بعض الصحابة كما نقل ابن قتيبة الدينوري في مقدمة تأريل الأصلين العظيمين قائل بما يقوله المتكلمون في الصحابة. وقد تقرر أن الأصلين العظيمين قائل بما يقوله المتكلمون في الصحابة. وقد تقرر أن الكلام في الناس بسبب الهوى والتحامل واختلاف المذهب وقيام الشنآن ونحو ذلك مردود، فهؤلاء المشار إليهم من أثمة الرواية والعلم والدين، جاد التاريخ بأمثالهم، وليس لعمرو ولا لبشر ولا للنظام أن يصل إلى قلامة جاد التاريخ بأمثالهم، وليس لعمرو ولا لبشر ولا للنظام أن يصل إلى قلامة

ظفر أحدهم، فكيف طاعنا فيهم ونحتج به على تناقض الثناء والقدح في الراوي الواحد؟! لقد تبين لك يا صاحب المقالة أنك حدت عن خط الصواب فابحث عن خط الرجعة.

وهذا الأخير لا ينقضي لغطه ولا يكف عنا سخيمة فكره حين يتبجح فيقول: فونحن بكل تأكيد أقدر منهم على الدراسة والتقصي بفضل شيوع الثقافة والمعرفة، وانفتاح العالم ووسائل النشر والتصنيف، ودع عنك خدمات الكمبيوتر التي مكنت من أن تدرج التفاسير أو كتب السنة في أسطوانة واحدة وكانت قبلاً حمل بعيره ((). فهل هي مراجعة لتاريخ قبول السنن أو ردها وتراجع عن المقررات من القواعد الشرعية، وهل هو خطاب يفتح صفحة جديدة لما تقره الدراسة والتقصي بفضل شيوع الثقافة، واستغناء عن القديم الذي مشت عليه الأمة قروناً عديدة؟

وأخيراً اهتدى في هذا الزمن بعد تفكير طويل إلى وضع اثني عشر معياراً قرآنياً الاستاذ جمال البنا، وهي أنواع الأحاديث التي تختص بموضوع معين لأنها تخالف القرآن أو تفتقد شهادة القرآن لها أو تزكيته أو عدم ورودها فيه. وقد تجرأ هذا الكاتب على ما لم يتجرأ عليه إلا أولئك المتهوكون المشككون، وحسب أنه أراح الناس من عناء هذه الأحاديث وإشكالاتها. وستلاحظ أنه حذف جزءاً كبيراً من الشرع مما ورد في السنة استقلالاً أو بياناً، وليس له في هذه الجناية سوى عقله ومزاجه، ويقدمه على الأسانيد الصحيحة المجمع على صحتها وعلى العمل بها طيلة تاريخ الإسلام. ودنك إياها ثم علق عليها بما تراه مناسباً:

قَالَ: ﴿وَبِعِدْ تَفْكِيرُ طُويُلُ اهْتَدْيِنَا إِلَى وَضَعَ اثْنِي عَشْرُ مَعِيَارًا قَرَآنياً هِي:

١ ـ التوقف أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءاً من الموت
 حتى يوم القيامة والجنة والنار . . .

 لا يتقلق أمام كل الأحاديث التي جاءت بتفسير المبهمات في القرآن وكل ما جاء عنه نسخ القرآن، أو وجود آيات أو سور ليست في

 <sup>(</sup>۱) والاجتهاد وهاجس التأصيل؛ جمال البنا، مقالة بمجلة الرؤى العدد ۱۷ السنة الرابعة ۲۰۰۳.

المصحف كما نتوقف عند الأحاديث التي جاءت عن أسباب النزول.

٣ ـ وهناك أحاديث تخالف الأصول القرآنية وبوجه خاص العدل وما جاء به القرآن من تحديد المسؤولية الفردية، وأنه لا تزر وازرة وزر أخرى فحديث «الوائد والموؤودة في النار» وأحاديث «تعذيب الميت ببكاء أهله» كلها تخالف هذا المبدأ المقدس من مبادئ الإسلام.

٤ ـ التوقف أمام كثير من الأحاديث التي جاءت عن المرأة بدءاً من خلقها من ضلع أعوج حتى حجابها لكي لا تظهر إلا عيناً واحدة (١) كما نظوي كل الأحاديث التي جاءت عن الزواج والطلاق وأحكام الرقيق وأحاديث الليء والغنائم باعتبارها خاصة بمرحلة معينة انتهت وطويت، ويجب أن تعالج اليوم في ضوء ثوابت القرآن.

٥ ـ التوقف أمام الأحاديث المتكررة عن معجزات الرسول من شق الصدر أو حنين الجذع . . . . إلخ لأنها تخالف القاعدة المحورية في الإسلام وهي أن معجزة الإسلام هي القرآن وأنه لم يحدث أن حمل الرسول أحداً على الإيمان نتيجة لمعجزة جلاها، وإنما حملهم على الإيمان بما كان يتلو عليهم من القرآن.

٢ ـ التوقف أمام كل الأحاديث التي تكفل ميزة خاصة لأشخاص أو أماكن أو قبائل ما لم ترد في القرآن نفسه، لأنها تخالف قاعدة شرعية من قواعد الإسلام هي أن الميزة إنما تكون بالعمل والتقوى وليست بالحسب أو الأنساب.

٧ ـ التوقف أمام الأحاديث التي تخالف الآيات العديدة في القرآن الكريم عن حرية الاعتقاد وبوجه خاص الحديث المتداول: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله...» وكذلك حديث: «من بدل دينه فاقتلوه لأنها إذا صحت وهو احتمال بعيد، تمثل ملابسة طارئة في ظرف معين من الظروف التي تحكمت في الدعوة وأن حكمها انتهى ومن الخطأ البالغ الاستشهاد بها الأن لمخالفتها المبدأ القرآني في حرية الاعتقاد.

<sup>(</sup>۱) مكذا قال.

٨ ـ هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، نحن نحكم بها في ضوء القرآن، فما لا يخالف القرآن يقبل وما يخالفه يستبعد، فتحريم زواج المرأة مع عمتها وخالتها وتحريم لحم الحمر الأهلية لا نرى مانعاً منها ونجد فيها قياساً سليماً . . . ولكننا نتوقف عند حديث الرجم لأنه يخالف النصوص القرآنية التي جاءت عن الزنا، ولأنه يمثل عقوبة أقسى مما جاء به القرآن.

 ٩ ـ التوقف أمام كل الأحاديث التي تنذر بعقاب رهيب على أخطاء طفيفة، وتعد بنعيم مقيم لكل من يتلو أوراداً أو يصلي نوافل.

10 \_ الأحاديث التي جاءت عن الأكل والشرب واللبس والزي والسير والري والسير والركوب وما إلى ذلك من شؤون الحياة الدنيا لا تعد ملزمة في شيء، وإنما هي إخبار عن واقع الحياة البومية في جزيرة العرب في القرن الأول للهجرة، وتؤخذ كجزء من التاريخ وقد يكون لها دلالة في تفضيل البساطة وكراهية التكلف والتنديد بالترف، وهذه مبادئ هي ما نص عليه القرآن. ونحن نتقبل تحريم الرسول للحرير والذهب على الرجال باعتباره قاعدة من قواعد السلوك الاجتماعي السليم وليس في تحريمه أي عنت.

١١ ـ أن نؤمن أن الأحاديث التي تنص على طاعة الحكام والصلاة خلف كل بر وفاجر موضوعة أريد بها إسكان الناس عن المعارضة، وإلزامهم الطاعة، وهي بعد هذا كله تعارض أحاديث تقضي بضرورة مقاومة الحكام الطغاة والأخذ على أيديهم.

١٢ ـ نحن نستبعد حديثين عن الميراث نسخا ما جاء في القرآن.. «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهر الأولى رجل ذكر» والحديث الذي نسخ أحكام القرآن «اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة» (١).

هذا ما جاد به قلم المؤلف، وقد تضمن الانفلات من السنن بدعوى مخالفتها للمقار وللقرآن.

 <sup>(</sup>۱) والاجتهاد هاجس التأصيل وتحدي التحرير؛ جمال البنا ص: ٦٣-٦٤. مقال بمجلة الرؤى العدد ١٧السنة الرابعة ٢٠٠٣



#### خاتمة

# \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

إن موضوع ثبوت الحديث وعدمه يكتسي أهمية من جهة تعلقه بالقرآن، فهو بيانه ومثله معه في التشريع، والقرآن يدعو إلى اتباع السنة، فوجب أن توجد السنة وأن تصح ضرورة، لأن القرآن يحيل على موجود ممكن لا يتعذر ولا يستحيل ثبوته، وإذ قد صحت هذه المقدمة فإن ما يثبت به الحديث من وسائل مرتبط بمكانته في التشريع، فكان لا بد من طريق يضمن ثبوت الحديث، وأن تهتدي الأمة الى ما يكفل نقل مروريات بينهم التي علم دورها ومكانتها.

ولا يمكن أن تأخذ الأمة بقواعد غير مجدية ولا محققة لثبوت بيان القرآن خلال تاريخها مع افتقار الديانة إلى السنن المرورية، لأنه يقتضي خلو هذه الأعصار من بيان القرآن الذي بغيره تكون الديانة منقوصة مربوكة.

والقواعد القاضية بقبول الحديث أو رده التي دأب عليها المسلمون منذ القرن الأول الهجري ابتداء من عصر الصحابة ثم من بعدهم، هي قواعد المحدثين التي بها ثبتت هذه الأحاديث أو ردت، وهي قواعد مشتملة على صناعة علم الرجال من تجريح وتعديل، واتصال الروايات، وخلوها من الشذوذ والعلة، وسائر الأوصاف المشترطة في ثبوت الحديث، وعلى هذه القوانين بني صرح السنة، وارتفعت أساطينها، وليس لأحد قواعد غيرها، ولا يمكن ابتكار معايير جديدة، بل الواجب اعتمادها لما سلف، وفهمها كما اصطلح عليها أهلها، والتزام مرامي معانيها وأحكامها وأهدافها، ومن لم

يفعل خرج عن الإجماع، واتهم الأمة بالسير على غير المسير القويم، ولا المنهج الكفيل بسلامة المنقولات.

وقديماً لم يكن رفض هذه القواعد أو التفلت منها من أحد من طوائف العلم والدين، سوى شرذمة من المتكلمين الغلاة الذين أعلنوا نقض قواعد المحدثين، والتمرد على السنن، والجناية عليها، في أساليب باردة وتجاسرات خارجة عن العلم وأدبه، وحسب الناس أن ذلك التاريخ ولى وانظمست آثاره إلا أن فلوله تطفو على السطح بين الفيئة والأخرى، وتبتلى أزمان بمن يستمد من تلك الجذور القديمة ويعلن التفلت من قواعد علوم الحديث بدوافع مختلفة، منها ما يكون دعوى علمية مشتبه، أي شبهت لهم، وتوهموا أنها أدلة وعلوم، وإنما هي أوهام وتخيلات وعادات ومألوفات، ومنها ما يكون ناشئا عن تأثر الحضارة الغربية وضغوط الواقع، في عماه، ومنها ما يكون ناشئا عن تأثر الحضارة الغربية وضغوط الواقع، خشية أن يلحقه بزعمه في إثبات بعض السنن معرة، وهكذا تتعدد البواعث.

وأما ما يتشبثون به من مبررات الانحراف عن قواعد علوم الحديث، وترك استعمالها دائما أو أحيانا، فهي عناوين مختلفة يعلنونها في وجه تلك لاقواعد، ويشهرونها كلما اقتضت البواعث السالفة أو بعضها ذلك، فأحياناً يتملصون من علوم الإسناد جملة، وأحياناً يصفون القواعد بالنقصان وعدم الجمع والمنع، أو عدم الإنصاف والتوازن، أو أغراضها شخصية أو بيئية، أو كانت موقتة بزمن تمكن أصحابه من معاينة الرواة وتحقيق منهج الملاحظة لهم ولروايتهم، أما نحن فلا سبيل لنا الى ذلك.

ومرة أخرى يختلقون الخصومة بين معاني الكتاب ومعاني السنة، ويدعون معارضة السنن للكتاب، أو معارضة السنن لبعضها، أو مناقصتها للعقل، أو قيام المعنى المشكل فيها، وهكذا يتذرعون بهذه التخيلات في التوقف في السنن أو التشكيك فيها أو ردها.

وهذا الموضوع لم تتوقف غباره عبر التاريخ، ففي كل حقبة تظل هذه المناهج المستشكلة للسنن الخارجة عن قواعد علوم الحديث كلياً أو جزئياً. إلا أن واقع العلم وشواهد تاريخه الصحيحة تثبت لنا أن للعلم حراسا، وحراسة العلم تبتدىء من المصطلحين عليه الذين أسسوا قواعده ووضعوا قوانينه، وبينوه نظرا وتطبيقًا، وخلفوا علوما متوارثة من قبل طلاب نوايغ، واستمرت سلسلة الأخذ والتلقي والتطبيق لهذه العلوم النقدية لم تفتر ولم تتوقف، ولا يزال طلاب هذا العلم يستعلمونه ويعرفون به ما ثبت من سنن نبيهم وما لم يثبت، وهذه لعمري قاصمة المناهج أن تستمر هذه القواعد مكتوبة مفهومة مطبقة.

وهذا العرض حاول أن يقف قليلاً مع هذا الاتجاه المعلن للقطيعة الجزئية أو الكلية مع قواعد علوم الحديث، وأن يثبت مخالفتهم لها مع التمثيل والاستشهاد لذلك من كتبهم ومقالاتهم، وإثبات أنه اتجاه أو مدرسة مستأثرة بطرائقها واختياراتها، ومحاولة مناقشتهم فيما يذهبون إليه، وبيان انحراف منهجهم في استعمال القواعد أو تركها.

وقد تحقق لدي ما ذكرته من بواعث لهذا الاتجاه وما تعلل به من علل في مجانبة قواعد هذا العلم. واكتفيت بعض الأمثلة المحققة للدعوى، وخلصت إلى أنه اتجاه متفلت من قواعد علوم الحديث، فما ذكرته في هذه الخاتمة هي نتائج هذا العرض. كما أن طرح خرقات هذا الاتجاه لعلوم الحديث في كل وقت متعين، بيانا لانحرافهم عن العالم.







### بعض مصادر ومراجع البحث

### \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

- ١ اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، مكتبة الرياض الحديثة، البطحاء، الرياض.
  - ٢ \_ الإسلام والتصرائية، محمد عبده. ط.٧ دار المنار.
  - الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، دار إحياء التراث العربي -بيروت.
  - ١٤٠٠ الأصلان العظيمان، الكتاب والسنة، جمال البنا، مطبعة حسان، القاهرة ١٩٨٢.
    - الاعتصام للشاطبي. دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢.
- لأعمال الكاملة، للإمام محمد عبده، دراسة وتحقيق محمد عمارة، القاهرة، ط.٣ 199٣.
- ٧ ـ البحر المحيط، للزركشي، طبعة وزارة الأوقاف، الكويت، تحقيق سليمان
   الأشقر.
- ٨ ـ البنيات الأولى للإسرائليات في الإسلام، حسين يوسف الأطير، مكتبة الزهراء،
   القاهرة، طا/ ١٤١٧ ـ ١٩٩١.
  - ٩ ـ تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الدويب الواوي، السيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار إحياء السنة النبوية، ط٣/١٩٤٧.
  - ١١ \_ تراثنا الفكري في ميزان الشرع، محمد الغزالي، دار الشروق.
- التعريفات، الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب العربي، التفسير الكبير، الرازى.
  - ١٣ \_ التفسير والمفسرون، الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٦.
    - ١٤ \_ تلبيس إبليس، ابن الجوزي، تحقيق محمود مهدي استنبولي/١٣٩٤.

- ا تنزيه الشريعة، ابن عراق، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، عبدالله بن الصديق،
   ط١ مكتبة القاهرة.
- التوضيح الأبهر، الخساوي، تحقيق عبدالله محمد البخاري، أضواء السلف،
   الرياض، جامع الترمذي، دار الفكر، ط١٣٨٣.
  - ١٧ حياة محمد، محمد حسين هيكل ط١١، ١٩٧٤م.
- الخلاصة في أصول الحديث، الطيبي، تحقيق صبحي السامراتي، أوقاف العراق،
   ١٩٣١.
  - ١٩ .. دراسات في السيرة النبوية، محمد سرور زين العابدين.
- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق محمد شهاد سالم، جامعة الإمام، الرياض 1801.
- دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي، أحمد حجازي السقا المكتبة الثقافية، بيروت، ط1 1947م.
- ۲۲ الرد القديم على المجرم الأثيم، محمود التويجري، إدارة الإفتاء، الرياض، ط/١٤٠٧ - ١٩٨٣.
  - ٢٣ ـ الرسالة، الشافعي، تحقيق سيد كيلاني، ط١٣٨٨/١.
- ٢٤ السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الاشروق، ط١٣٨٨/١
  - ٢٥ ـ سنن ابن ماجه مع حاشية السندي، دار الفكر، بيروت، ط٧.
    - ٢٦ ـ سنن النسائي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ١٣٨٤.
  - ٧٧ شرح أصول السنة، اللالكائي، تحقيق أحمد سعد الغامدي، دار طيبة الرياض.
- ۲۸ شرح القاري على نخبة الفكر لابن حجر، تحقيق محمد نزار، هيشم نزار، دار القلم، بيروت.
- ٢٩ ـ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، تحقيق عبدالله التركي، شعيب الأرناؤوط، موسسة الرسالة.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة ط1/١٩٩٨.
  - ٣١ صحيح البخاري مع فتح الباري. لابن حجر سيأتي في فتح الباري.
     ٣٢ صحيح مسلم، مع شرح الذوري، المطبعة المصدرة ومكتنفا.
- ٣٢ صحيح مسلم، مع شرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها.
   ٣٣ العلل المتناهية لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار نشر الكتب
- ٣٣ العلل المتناهية لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور.

- ٣٤ \_ علوم الحديث لابن الصلاح مع محاسن البلقيني، تحقيق عائشة عبدالرحمن، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٤.
  - ٣٥ \_ فتاوى ابن الصلاح، الطباعة المنيرية، ط١٣٤٨/١.
  - ٣٠ \_ فتح الباري، شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار الفكر، بيروت.
- ٣٧ ـ فتع المغيث، شرح الفية الحديث، السخاوي، تصحيح حبيب الرحمن
   الأعظمي، مطبعة الأعظمي، الهند.
- ٣٨ ـ فتح المغيث، شرح الفية الحديث، السخاوي، تحقيق على حسين علي، مكتبة
   السنة، ط١/١٤١٥.
  - ٣٠ \_ فتح المغيث، شرح ألفية الحديث، العراقي، تحقيق محمود ربيع.
    - ٤٠ ـ القرآن ومشكلات حياتنا المعاصرة، محمد أحمد خلف الله.
  - ٤١ \_ قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، محمد الغزالي، دار الشروق.
    - ٤٢ \_ الكامل في الضعفاء، ابن عدي، دار الفكر، بيروت، ط١٤٠٤/١.
  - ٢٣ الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، حيدر آباد الدكن، ١٣٥٧.
  - ٤٤ ـ المجروحين، ابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.
    - ٤٥ \_ جمع الزوائد، الهيثمي، نشر مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٣.
- 23 \_ محاسن الاصطلاح البلقيني، تحقيق عائشة عبدالرحمن، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٤.
  - 22 \_ مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، دار الرياض الحديثة.
    - ٤٨ ـ مسئد أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت.
      - ٤٩ معرفة السنن والأثار للبيهقي.
- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، تحقيق معظم حسين، حيدر آباد الدكن، ط//١٣٧٧.
  - ١٥ المغنى لابن قدامة، دار الرياض الحديثة.
  - ٢٥ ـ مغيث الخلق في ترجيح القول الحق، مكتبة فدوسية، الاهور.
    - ٥٣ ـ المنار المنيف، ابن القيم، تحقيق محمود مهدي استنابولي.
- ٥٤ ـ منهج النقد التاريخي الإسلامي والأوروبي، عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية
   ١٩٨٤.
- الموافقات، الشاطبي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة محمد
   صبيع وأولاده، مبدان الأزهر.
- الموطأ، مالك بن أنس، مع تنوير الحوالك للسيوطي، نشر عبدالحميد أحمد
   حنفي، مصر.

- ٥٧ الموضوعات، ابن الجوزي، المكتبة السلفية، المدينة، ط١/ ١٣٨٦.
- منقض المنطق، لابن تيمية مكتبة السنة المحمدية، تصحيح محمد حامد الفقي،
   القاهرة.
- والنكت على ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي، الجامعة الاسلامية المدينة ٤٠٤١.
- النكت على ابن الصلاح، الزركشي، تحقيق زين العابدين بالافريج، أضواء السلف ط./١٤١٩/١.
  - ٦١ نيل الأوطار، الشوكاني، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر.

2 ( C)

مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة في الفكر الإسلامي المعاصر خلال الربع الأول بن القرن الخاس عثر الهجري مرض وهد

د. خالد بن منصور الدریس
 أستاذ الحدیث وعلومه المشارك
 قسم الدراسات الإسلامیة ـ جامعة الملك سعود





#### المقدمة

# \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد.

تعد قضية حجية السنة أهم تحد من التحديات المثارة قديماً في وجه السنة النبوية والمعتنين بها، ولا يزال هذا التحدي يثار إلى اليوم، إلا أن الطعن الجديد في القضية تنوع الطرح وتغيير الوسائل، ومما شد انتباهي أن الطعن في أصل حجية السنة النبوية لم يلق صدى بحمد لله عند السواد الأعظم من المختصين في الشريعة الإسلامية على اختلاف تخصصاتهم الدقيقة، إلا أن الزوابع التي آثارها أولئك الطاعنون، خلفت - في نظري - نوعاً جديداً في قضية حجية السنة، ذلكم هو ما أسميته تضييق الاحتجاج بالسنة، في قضية آثرت التمبير الأول لأمرين:

١ ـ لأنه أكثر موضوعية من الآخر، لما في لفظ الإنكار من قسوة واتهام لأناس منهم من لا نشك في إخلاصه للإسلام وأهله، وحبه للسنة ودفاعه عنها في الجملة كالشيخ محمد الغزالي رحمه الله.

٢ ـ نحن مأمورون شرعاً بحسن الظن مع المسلمين، ويؤكد ذلك أن

طبيعة البحث الذي سنعرض له يتعلق بعلماء وباحثين ومفكرين يتفقون في الأصل على حجية السنة النبوية الصحيحة كما هي عند أهل الحديث، ولكنهم في الوقت نفسه يرون - إما بلسان المقال أو بلسان الحال - أن منهج المحدثين في تصحيح الأحاديث وتعليلها غير كاف؛ لغفلته عن الشمولية في التبت، وإهماله لمراتب الأدلة.

إن البحث الذي نحن بصده تظهر حدوده العامة من خلال عنوانه: «مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة في الفكر الإسلامي المعاصر خلال الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري عرض ونقد».

ويقتضي هذا أن أنبه - بالإضافة إلى ما سبق على ما يلي:

١ - لا يدخل في نطاق البحث من يطعن في عدالة الصحابة مطلقاً كما هو حال بعض الفرق؛ لأن ذلك يقتضي في حقيقة الأمر إنكار السنة النبوية التي يصححها أهل الحديث، وكذا لا يدخل في نطاقه من يرى أن السنة النبوية تجربة بشرية غير ملزمة، أو من يثير الشكوك في أصل حجية السنة بدعوى عدم تدويتها... الخ.

وعليه يعلم أن البحث محدد في الذين يُسلّمون بأصل حجية السنة الصحيحة وفق قواعد علماء الحديث.

٢ ـ يتركز بحثنا على المسالك التي تؤدي إلى تضييق الاحتجاج بالسنة النبوية، وعليه فلن يكون استقصاء أسماء القائلين بكل مسلك وحصرهم من أهداف البحث، إلا ما جاء لأغراض خاصة بتوضيح المراد من كل مسلك، وحجج منتحليه وما إلى ذلك، فالغاية المهمة هي مناقشة القول لا القائل، اقتداء بالمبدأ النبوي العظيم: «ما بال أقوام»(١).

٣ ـ اقتصرت على رصد الكتابات الصادرة خلال الربع الأول من القرن

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد (٤٤٤)، ومسلم في كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق (١٥٠٤).

الخامس عشر الهجري أي من سنة 18۰۱ ـ 18۲0هـ، وذلك لغاية هي ضبط التغيرات، وتحديد المستجدات في قضية حجية السنة في أدبيات الفكر الإسلامي المعاصر.

٤ ـ مصطلح الفكر الإسلامي يتسم بالسعة، والذي جعلني أميل إليه أن بعض الكتابات محل الدراسة يصعب عند تصنيفها أن تدرجها في مسار الكتابات الأكاديمية المتخصصة بعلماء الشريعة، كما أن بعضها يتسم بطابع دعوي، وبعضها بطابع فكري عام، بعضها بطابع صحفي، فرأيت أن مصطلح الفكر الإسلامي يصلح لاحتواء هذا التنوع، كي تتحقق غاية رصد المستجدات التي أشرنا إليها آنفا.

٥ \_ آثرت استعمال كلمة المسالك؟ على كلمات مثل المناهج؟، والمدارس؟ وغيرها، ويرجع ذلك إلى أن المناهج تقتضي نوع من المذهبية بمعنى أن المنهج يستلزم التقيد والالتزام كما نقول مثلاً: «منهج المتكلمين في أصول الفقه، والمنهج الحنفية» وهكذا، والذي ترجح لي أن بعض الفقهاء المعاصرين، وكذا بعض الباحثين، لم يتقيدوا بمسلك واحد فقط، بل رأيت أكثرهم يستعمل أكثر من مسلك، فكان التعبير بالمسلك أدق من التعبير بالمنهج أو المدرسة. وقد قمت بتقسيم هذا البحث على النحو التالي:

#### المقدمة:

المسلك الأول: رد الحديث الصحيح بدعوى مخالفته لظاهر القرآن وإيماءاته.

المسلك الثاني: عدم العمل بالحديث الصحيح بدعوى أنه سنة غير تشريعية.

المسلك الثالث: عدم العمل بحديث الآحاد الصحيح في الحدود والمعاملات والقواعد العامة.

المسلك الرابع: رد الحديث الصحيح بدعوى أنه مشكل.

#### الخاتمة:

وتتضمن الحلول المقترحة لمعالجة هذه القضية.

إن هذا البحث يسعى إلى إثارة قضية تتضييق الاحتجاج بالسنة و وتحديد المسالك التي يسلكها بعض الكتّاب في مجال الفكر الإسلامي في تحقيق ذلك، كما يسعى إلى شد أنظار المختصين إلى خطورة هذا التوجه على منهج المحدثين، وآمل أن يُسهم البحث ولو جزئياً في سد النقص الموجود حيال مناقشة هذه المسالك، كما أرجو - إن شاء الله - أن يكون فيما كتبت هنا حافزاً لبعض الزملاء، أو لبعض الباحثين في الدراسات العليا، ليُفردوا كل مسلك من المسالك المذكورة بمفرده ببحرث علمية موسعة، تتسم بالعمق والتقصي، والمناقشة العلمية الدقيقة الشاملة.

ثم لا بد من الاعتذار عن الاختصار؛ لأن المقام يتطلب ذلك بل هو شرط من شروط هذه الندوة المباركة، ولا ريب أن الإيجاز يقود إلى إغفال بعض الأمور، وعدم بسط البعض الآخر، ولكن عملاً بقاعدة: قما لا يدرك كله، لا يترك جله آثرت طرح هذا الموضوع، مع الوعد ببسط كل مسلك في بحث مستقل في قادم الأيام إن شاء الله تعالى، لا سيما أن المادة العلمية قد جمع أكثرها، فالله أسأل التيسير والتوفيق، ومنه استمد العون في توضيح ما أردت، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.





### رد الحديث الصحيح بدعوى مخالفته لظاهر القرآن وإيماءاته

# **泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰**泰

يذهب عدد من الدعاة والمفكرين الإسلاميين المعاصرين إلى أن الحديث النبوي الصحيح على منهج المحدثين، إذا خالف متنه ظاهر القرآن أو إيماءاته (17 فإنه يكون بهذا مردوداً، ويُقدّم القرآن عليه، ويعبر عن ذلك أحد الدعاة لهذا المسلك بقوله: "إن توجيهات القرآن الصريحة، أو إيماءاته الخفية، يجب أن تكون سياجاً لا يخترق، ويجب أن ترجح على كل توجيه آخر مهما صحت روايته، وذلك حق القرآن وحده (٢).

ويقول أيضاً: "ولو أننا استحضرنا توجيهات القرآن ابتداء ما احتجنا إلى مناقشة السند وتوهينه، يكفي أن يكون المتن مخالفاً للقرآن؛ ليرد أشد الرد<sup>(۲۳)</sup> «إن أي حديث يخالف روح القرآن، أو نصه، فهو باطل من تلقاء نفسه <sup>(4)</sup>. وبناء عليه فإن الحكم بسلامة المتن يتطلب علماً بالقرآن الكريم، وإحاطة بدلالاته القريبة والبعيدة<sup>(6)</sup>.

<sup>(</sup>١) الإيماء بمعنى الإشارة، وسياق الكلام يدل على أن مراد الشيخ رحمه الله ما يعرف بدلالة الإشارة عند الأصوليين، وهي: مما يفهم من اللفظ، ولم يكن مقصوداً للمتكلم، انظر اللباب في أصول الفقه (ص ١٥٨).

<sup>(</sup>٢) كيف نفهم الإسلام للشيخ محمد الغزالي (ص ١٩٧).

<sup>(</sup>٣) هذا ديننا للشيخ محمد الغزالي (ص ٢١٠).

 <sup>(</sup>٤) المرجع السابق (ص ٢١٢).

<sup>(</sup>٥) السنة النبوية (ص ١٩).

يقوم هذا المسلك على مبدأ أساس هو أن الحديث الذي استكمل شروط الصحة عند المحدثين، لا ينبغي قبوله حتى يعرض على القرآن، فإن كان متن الحديث يعارض ظاهر القرآن أو إيماءاته الخفيه، أو روح توجيهاته العامة، فهو مردود، فلا يشترط أن تكون المعارضة لمحكمات القرآن ذات الدلالة القطعية، بل كل ذلك سواء دلالات القرآن القريبة والبعيدة (۱۱)، أو مبادئه العامة (۱۲) مقدمة وقاضية على الحديث الصحيح.

ومن هنا نعلم أن محل النزاع ليس في أصل مبدأ "ورد الحديث المعارض لصريح القرآن» فإن هذا محل اتفاق بين المحدثين وغيرهم، ولكن الخلاف في التوسع في استعمال هذا المسلك.

### الأصول التاريخية لهذا المسلك:

يعود تأسيس قاعدة الوجوب عرض السنة على القرآن إلى القرن الثاني الهجري حيث ظهرت مدرسة الرأي في طورها المكتمل، فنجد أن الإمام أبا حنيفة<sup>(۱۲)</sup>، وأبا يوسف القاضي<sup>(۱)</sup>، وعيسى بن أبان<sup>(۱)</sup>، وغيرهم قد أخذوا بهذه القاعدة.

قال السرخسي موضحاً رأي المذهب الحنفي في هذه القاعدة: «إذا كان الحديث مخالفاً لكتاب الله تعالى، فإنه لا يكون مقبولاً ولا حجة للعمل

<sup>(</sup>١) صرح الشيخ الغزالي بهذا في كتابه السنة النبوية (ص ١٩، ١٤٣).

<sup>(</sup>٧) مكذا عبر أوي صافي وهو العدير التنفيذي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي سابقاً في كتابه و إعمال العقل؛ (ص ١٤٤)، ويسميها أيضاً الروية القرآئية، وعنزن لفصل من أطول فصول كتابه هذا به الكتاب والسنة بين الروية القرآئية والمنهجية النصوصية وهذا الفصل كله نقد للإمام السافعي ودفاع عن رؤية أمل الرأي في قضية علاقة القرآن بالسنة. وقد عرف المنهجية النصوصية في (ص ١٩١٩) من كتابه بأنها الداعية إلى اتباع الحديث دون النظر في سياقه الخطابي والحالي، ودون عرض نصه على نصوص الكتاب.

 <sup>(</sup>٣) العالم والمتعلم لأبي حنيفة (ص ١٠٠ - ١٠٣).
 (١٠) انظ ال ما الله الهرام (١٠٠ - ١٠٠).

 <sup>(</sup>٤) انظر الرد على سير الأوزاعي (ص ٣١).
 (٥) الفصول في الأصول للجصاص (٧٤/١).

به، عاماً كانت الآية أو خاصاً، نصاً أو ظاهراً عندنا. على ما بينا أن تخصيص العام بخبر الواحد لا يجوز ابتداء، وكذلك ترك الظاهر فيه والحمل على نوع من المجاز، لا يجوز بخبر الواحد عندنا خلافاً للشافع ('').

وينسب الشاطبي<sup>(٢٢)</sup> إلى الإمام مالك العمل بهذه القاعدة أيضاً، ولكن ابن العربي<sup>(٣٢)</sup> انتهى تحقيقه إلى أن مذهب مالك فيه تفصيل، فإن الحديث إن عضدته قاعدة أخرى قال به، وإن كان وحده تركه<sup>(١٤)</sup>. وهذا يقضي بقلة استعمال مالك لهذه القاعدة بالنسبة للحنفية.

ونستطيع أن نتفهم الظروف التاريخية الموضوعية التي أحاطت بالإمام أبي حنيفة وتلامذته، وكذا بالإمام مالك، التي أدت بهم لاعتماد هذه القاعدة، فمن المعلوم أن في القرن الثاني لم تستقر أساسيات النقد الحديثي، ولم يشتهر أمر نقاده الكبار، ففي مثل تلك الظروف كان استعمال هذه القاعدة أمراً مقبولاً لقلة وسائل نقد الخبر الديني المتاحة لهم.

ومما يستدعي التأمل أن جملة من فقهاء الشريعة في العصر الحديث من اتباع مدرسة الشيخ محمد عبده - كما يؤكد الشيخ محمد الغزالي - قد اختاروا العمل بهذه القاعدة، وأعادوا إحيائها بصورة فيها توسع مبالغ فيه منهم: محمد رشيد رضا، ومحمد شلتوت، ومحمد عبدالله دراز، ومحمد البهي، ومحمد المدني، ومحمد أبو زهرة، جميع هؤلاء هم ممن يقدمون: والكتاب على السنة، ويجعلون إيماءات الكتاب أولى بالأخذ من أحاديث الأحاد<sup>(ه)</sup>.

<sup>(</sup>١) أصول السرخسى (١ / ٣٦٤).

 <sup>(</sup>۲) الموافقات (۳ / ۲۱ – ۲۰).

<sup>(</sup>٣) القيس (٢ / ١١٨ - ١٨٨).

 <sup>(</sup>٤) هذه المسألة تحتاج إلى تحرير: يعتمد على إجابة هذا السؤال: هل صح الحديث عند مالك وبلغه في كل الحالات المذكورة أم لا؟

<sup>(</sup>٥) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين (ص ٨٠) بتصرف يسير.

### أدلة القائلين بهذا المسلك:

استدل القاتلون بهذا المسلك من المعاصرين على رد صحيح السنة المخالف لظاهر القرآن وإيماءاته بما يلى:

١ - إن الله أضفى على القرآن من الحفظ والخلود ما لم ينله غيره، وبناء عليه نستطيع الجزم بأن آيات الكتاب العزيز لم ينقص منها حرف واحد، بينما لا نستطيع الجزم بأن كل ما قال الرسول 繼 وصل إلينا كاملاً لم يضع منه شيء (۱)، ذلك أن الحديث أغلبه من نقل آحاد البشر وفق المعاني التي وعوها وفهموها، فكثيراً ما يصل إلينا الحديث من دون ذكر السياق العام الذي ورد فيه النص النبوي (۱)، كما أن متن الحديث لا ينفك عن شبهة لاحتمال النقل بالمعنى (۱)، والدليل الظني إذا خالف القطعي سقط اعتباره على الإطلاق (١).

٢ ـ إن القاتلين بهذا المسلك يتأسون بالصحابة والتابعين، فالنصوص المروية عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أساس لمحاكمة الصحاح إلى نصوص الكتاب الكريم<sup>(٥)</sup>، وكذلك ما روي عن عمر رضي الله عنه وغيره، والأمثلة<sup>(٢)</sup> في ذلك توضح أن «فقهاء الصحابة لم يقبلوا الحديث المرفوع إلى رسول الله ﷺ على عواهنه، لأن صحابياً رواه، بل نظروا إلى الرواية من خلال الرؤية القرآنية التي اكتسبوها من استبطان معاني كتاب الله الكريم، وعرضوها على نسق المبادئ والمقاصد التي تشكل ثوابت هذه الرؤية، ولم

<sup>(</sup>١) كيف نفهم الإسلام (ص ١٩٧).

<sup>(</sup>٢) إعمال العقل (ص ١٤١).

<sup>(</sup>٣) هذا المقطع الأخير من كلام السرخسي في أصوله (١ / ٣٦٥)، ولكن ذكرته هنا على اعتبار أن الدكتور عمار الحريري استشهد به على قوة هذا الرأي في كتابه • ضوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح • (ص ٢٢٨).

<sup>(</sup>٤) هذا ديننا (ص ٢١٢).

<sup>(</sup>٥) السنة النبوية (ص ٢١، ٢٣).

 <sup>(</sup>۲) للاطلاع على هذه الأمثلة التي استدل بها المعاصرون انظر السنة النبوية للغزالي (ص ۱۹ - ۲۷)، وإعمال العقل (ص ۱۲۹ - ۱۳۱)، وضوايط العدول (ص ۲۲۹).

يترددوا في رد الحديث عند تعارضه مع المبادئ القرآنية الثابتة(١).

فإذا كان أولئك الصحابة رضوان الله عليهم يستعملون هذا المسلك في زمن كان الأصل فيه المدالة وحسن الظن، فإن هذا يؤكد بصورة قاطعة على أن السنة أحوج للقرآن منه لها، ليكون ضابطاً هاماً لتقييم متن الحديث<sup>(٢٧</sup>.

### نماذج من استعمالات المعاصرين لهذا المسلك:

يتوسع عدد من الداعين لاستعمال هذا المسلك في تطبيقه بوصفه معياراً لرد جملة من الأحاديث الصحيحة بدعوى معارضتها لمبادئ عامة نص عليها القرآن، ومن ذلك ما قاله أحد الباحثين من ذوي التخصص الشرعي حيث يقعد قاعدة عامة يرى فيها أنه لابد من «الاعتراف بحاكمية الكتاب الكريم وأسبقيته، وأنه قاض على ما سواه بما في ذلك الأحاديث والآثار؛ فإذا وضع الكتاب الكريم قاعدة عامة - مثل مبدأ «البر والقسط» في علاقة المسلمين بغيرهم - ووردت أحاديث أو آثار يتناقض ظاهرها مع هذا المبدأ: كالمزاحمة في الطريق، أو عدم رد التحية بمثلها أو أحسن منها، تعين الأخذ بما في الكتاب، وتأويل الأحاديث والآثار إن أمكن تأويلها، أو ردها إن لم يمكن ذلك (٣٠).

ويذهب آخر إلى أن حديث: "يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار... "<sup>(4)</sup> باطل، ويفسر هذا الحكم بقوله: "هذا الحديث وغيره مما هو متعلق بالموضوع نفسه لا شك أنها أحاديث باطلة لتصادمها بشكل صريح مع القرآن الذي نظر للأنثى نظرته للذكر على حد سواء من كونهما لهما صفة الإنسانية وخاطبهما بهذا الشكل،

<sup>(</sup>١) إعمال العقل (ص ١٢٨ - ١٢٩).

 <sup>(</sup>۲) ضوابط العدول (ص ۲۲۹).إجابة هذا السؤال: هل صبح الحديث عند مالك ويلغه في كل الحالات المذكورة أم لا؟

<sup>(</sup>٣) فقه الأقليات، د. طه جابر العلواني، وبحثه هذا منشور في موقع الإسلام أون لاين.

<sup>(</sup>٤) خرجه البخاري في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصور (٢٩٨)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات (٧٩).

قىال تىعىالىي: ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيْتَةُ قَلا يَجْزَقَ إِلَّا يِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَلِيمًا يَن ذَكَرٍ أَوْ أَنْفَى وَهُوَ مُؤْمِثُ أَلْوَلَتِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنْفُ (غسافسر: ٤٠)، والمدقق في الأحاديث المذكورة يجد أنها من وضع رجل متحامل على جنس النساء (١١).

ويصف باحث آخر حديث: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج السنة سلباً، وسائيل ولا حرج السنة سلباً، ومما يستحيل على السنة سلباً، ومما يستحيل على النبي (قوله، لمعارضته الصريحة للقرآن... قال تعالى: ﴿ يُمْرَفُونَ الْكِنَّكِ يَن رُبُكِ ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، وقال تعالى: ﴿ يُمْرَفُونَ الْكُلُم عَن مُوانِحِوه ﴾ [النساء: ٤٦] ... إن خطورة هذا الحديث أنه يهمش القرآن، ويقتصر على تبليغ آية، ويفتح الأفاق على التحديث عن بني إسرائيل... الاساء. ١٠٠٠.

وعلى نفس المنوال نجد باحثاً آخر مولماً بصورة مريبة بنقد أحاديث الصحيحين يقول في حديث: «لا يموت رجل مسلم إلا أدخل الله مكانه النار يهودياً أو نصرانياً (\*) إن هذا الحديث بهذا السياق يخالف بشكل صريح قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُبَنّاً بِمَا فِي مُحْفِ مُونَىٰ ﴿ وَاَرْعِيمَ اللَّهِ وَفَى ﴿ أَلَّ اللَّهِ وَقَى ﴿ أَلَّ اللَّهِ وَقَى اللَّهِ اللَّهِ وَقَى ﴿ أَلَهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ على خطورة التوسع وكذا تتبعها، وإنما ضرب بعض الأمثلة بغرض الوقوف على خطورة التوسع في هذا المسلك من دون ضوابط أو روادع.

#### نقد هذا المسلك:

إن الرغبة في تضييق الاحتجاج بالسنة باستعمال هذا المسلك تحت

<sup>(</sup>١) المرأة مفاهيم ينبغي أن تصحح، سامر إسلامبولي (ص ١٣٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٢٧٤).

<sup>(</sup>٣) ضوابط العدول (ص ٢٤٥).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله (٢٧٦٧).

<sup>(</sup>٥) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، إسماعيل كردي (ص ١٩٨).

دعاوى التنقيح والتحقيق لمتون السنة النبوية، وضبط المرويات بضابط معرفي متفق على قطعية ثبوته، أوقعت المتحمسين له في ضرب من النقد االمبني على معيار ذاتي بعيد عن الموضوعية التي هي السمة الأبرز في أي منهج علمي صحيح، إن اعتماد أرباب هذا المسلك على الذوق الشخصي، والاستهجان الذاتي، أدى بهذا المسلك في واقع الحال إلى عنصر اضطراب وتباين من موجباته النزاع والخلاف وعدم الاحتكام إلى ضوابط محددة دقيقة تكون مانعة من النسبية في التطبيق.

إن اتعدام الضوابط العلمية الموضوعية البعيدة عن الذاتية في طرح القاتلين بهذا المسلك هي التي جعلت كاتباً مثل محمد أبو القاسم حاج حمد (١) يستبعد صحة حديث: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته (١) ودعواه التي يستند إليها أن الحديث يتعارض مع قوله تعالى: ﴿يَاأَتُهَا النَّمِينَ مَامَثُوا لَا يَتُولُوا وَعِتَ وَقُولُوا النَّلْزَا﴾ [البقرة: ١٠٤].

والأعجب الأغرب مطالبة أحد الجهلة بالسنة وعلومها باستبعاد قرابة النين إلى ثلاثة آلاف حديث نصفها على الأقل مما جاء في الصحيحين؟ لأنها تتعارض مع القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>.

ويحدد هذا الرجل بكل صفاقة قواعد عامة تشمل مئات الأحاديث مما تتعارض مع القرآن في زعمه فيقول: "وقد تتملكنا الدهشة عندما نرى أن إعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتداولة بين الناس... وعرض الأحاديث على القرآن سيؤدي إلى:

١ - التوقف أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءاً من الموت

<sup>(</sup>١) انظر كتابه العالمية الإسلامية الثانية (١ / ٧) نقلاً عن كتاب البعد الزماني والمكاني لسعيد بوهراوة (ص ١٠٣٣)، وللعلم فإن إيرادي لكلام مثل هذا الرجل من باب الإلزام، وأما هو في نظري لا يستحق أن تحشر كتاباته في مسمى الفكر الإسلامي.

 <sup>(</sup>٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن
 (٣٥٨)، ومسلم (١٨٢٩).

 <sup>(</sup>٣) نحو فقه جديد، جمال البنا (٢ / ٢٦٥)، وكلام هذا الرجل نورده من باب الإلزام
 أنضاً.

حتى يوم القيامة والجنة والنار، فهذه مما استأثر الله تعالى بعلمها... وتحدث القرآن مراراً وتكراراً عن الساعة ووضح للرسول ماذا يقول عنها ﴿يَسْكُونَكُ عَنِي النَّائِقَ أَيْنَ مُرْسَكُماً قُلْ إِنَّا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ [الأعراف: ١٨٧]..

وتحدث القرآن عن الغيب وأكد أنه لايعلم الغيب إلا الله. . .

فإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت الآيات صريحة وجازمة، فلا غضاضة علينا إذا توقفنا أمام كل الأحاديث التي تأتي بتفاصيل عديدة من مفردات هذا الغيب، كما أن النص القرآني ﴿فَلاَ تَمَلَمْ فَشَنْ مَّا أَفْقِيْ لَهُمْ مِن فُرُّةِ أَعْبِيْ﴾ [السجدة: ١٧] تجعلنا نتوقف أمام كل ما جاء عن تفاصيل للجة..

ويدخل في الغيب التنبؤ بما سيحدث قبيل الساعة مما يسمونه "الفتن» ويدخل فيها المهدي والدجال، وما إلى هذا كله.. ثم الموت، وعذاب القبر، فالحشر، والنشر، والجنة والنار، هذه الأحاديث نطويها دون حساسية أو أسى. (1)

ثم أخذ بكل غرور يُعمل منطق السفه والطيش، قاتلاً: «نحن نتوقف أمام كثير من الأحاديث التي جاءت عن المرأة بدءاً من خلقها من ضلع أعوج حتى حجابها حتى لا تظهر إلا عيناً واحدة، كما نطوي كل الأحاديث التي جاءت عن الزواج والطلاق، وأحكام الرقيق، وأحاديث الفيء والغنائم باعتبارها خاصة بمرحلة معينة انتهت وطويت، ويجب أن تعالج اليوم في ضوء ثوابت القرآن...

كذلك نستبعد الأحاديث المتكررة عن معجزات الرسول... لأنها تخالف القاعدة المحورية في الإسلام، ألا وهي أن معجزة الإسلام هي القرآن... ونصوص القرآن صريحة في نفي كل معجزة إلا القرآن ﴿قُلْ سُبُمَانَ رَيِّ هَنْ كُنتُ إِلَّا بِتَكَلَ تُتُوكِ﴾ [الإسراء: ٥١](٢).

<sup>(</sup>۱) نحو فقه جدید (۲ / ۲۶۹ – ۲۵۱)

<sup>(</sup>۲) المرجع السابق (۲ / ۲۵۲)

ولا يقف عند هذا الحد بل أحاديث قتل المرتد في نظره مخالفة لآيات القرآن في حرية المعتقد، وأحاديث رجم الزاني المحصن مخالفة للقرآن، والأحاديث الواردة في مناقب قريش أو الأنصار أو فضائل الصحابة جماعة أو أفراداً كلها مخالفة في نظر هذا الرجل لمبدأ قرآني هو أن الفضائل تكون بالعمل والتقوى، وكل الأحاديث الواردة في طاعة الحكام الظلمة مرضوعة في نظره لأنها مخالفة لمبدأ قرآني وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (1).

إن ما ورد آنفاً يؤكد لنا بصورة قاطعة أن هذا المسلك استعمل وسيلة 
بيد أناس كثر في عصرنا للهجوم على حجية السنة، والسبب الرئيس لهذه 
الفوضى والاضطراب راجع إلى انعدام الضوابط الدقيقة الموضوعية الصالحة 
للتطبيق، ونحن نقول لكل من يطالب باستعمال هذا المسلك يلزمك أن ترد 
الأحاديث التي ردها الآخرون، فإن قال كما نظن في بعض الأفاضل ممن 
لهج بهذا المسلك: لا يلزمني ذلك، ولا أقرهم على مذهبهم هذا، قلنا: 
حدد لنا وبدقة ضوابط التطبيق، وإلا فإن إطلاقكم لعبارات مثل: رد 
الحديث إذا عارض ظاهر القرآن أو إيماءاته، أو دلالاته القرية والبعيدة، أو 
المبادئ العامة، ونحوها؛ يدخل فيها ما قاله ذلك الجاهل بالسنة وعلومها 
لزوماً.

ومن علامات الاضطراب البين في تطبيقات القاتلين بهذا المسلك أن أحد المعاصرين من أنصار التوسع في تطبيق هذا المسلك، قد خالف عمر بن الخطاب في النتيجة التي توصل لها في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها في أن المطلقة ثلاثاً ليس لها سكنى على زوجها<sup>(۲)</sup>، ورده عمر رضي الله عنه بقوله: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا، لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت؟»، فقال المعاصر: «ونحن لا نويد عمر في فهم، ولكننا ننوه بحرصه على حماية أحكام القرآن الكريم، وإيثاره لها على

<sup>(</sup>١) المرجع السابق (٢ / ٢٥٣ – ٢٥٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (١٤٨٠).

أي رواية مهما صحت، ولولا أن فهمه للحكم لا يتمشى مع دلالة الآية نفسها، لردنا حديث فاطمة للفور (١١). وحديث عمر رضي الله عنه هذا من أشهر أدلتهم وأقواها، ومع ذلك لم يعملوا به! لأن تطبيق عمر رضي الله عنه غير صحيح في نظرهم، فعجباً لمسلك كهذا حتى أدلته تعود بالنقض علمه!! والتناقض علامة على فساد الرأى، وعدم سلامته.

ثم كيف يستقيم مذهبكم في أن السنة تخصص عام القرآن وتقيد مطلقه.. الخ وأنتم تردون الحديث الصحيح بأدنى شبهة معارضة، أليس الخاص معارض للعام لولا الجمع بينهما؟!.

ثم أليس في آيات الكتاب الكريم ما يتوهم بعض الناس أنها متعارضة؟.

أيستلزم مجرد توهم التعارض بين نصين شرعيين البطلان؟!

ومن المعلوم لديكم أنه من المتقرر عند العلماء بالاتفاق أن مجرد الاستشكال الناشئ عن توهم التعارض لا يوجب البطلان أو الضعف، وكذلك الأمر إذا تبادر لأذهان البعض تعارض الحديث الصحيح مع دلالات القرآن، فالواجب المصير للجمع أولاً بحمل خاص السنة على عام القرآن، وحمل مقيدها على مطلقه، وحمل مبينها على مجمله.

رحم الله علماء الحديث لقد كانوا على بصيرة بخطورة هذا المسلك، وأدركوا لوازمه الشنيعة على حجية السنة النبوية، وخلوه من المحددات الموضوعية المنافية للذاتية والنسبية، وفي بيان ذلك يقول ابن القيم: "ولو ساغ رد سنن رسول الله ﷺ لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب، لردت بذلك أكثر السنن، وبطلت بالكلية، فما من أحد يحتج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته، إلا ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها ويقول: هذه

 <sup>(</sup>١) كيف نفهم الإسلام (ص ١٩٦١)، يرى الشيخ محمد الغزالي أن قوله تعالى: ﴿لا غُرِجُومٌ مِنْ بُيُويهِنَّ﴾. [الطلاق: ١] في المطلقة طلاقاً رجعياً، فهي لا تخالف حديث ناطمة بنت قيس على هذا عنده.

السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبل، حتى إن الرافضة قبحهم الله سلكوا هذا المسلك بعينه في رد السنن الثابنة المتواترة، فردوا قوله ﷺ: ولا نورث ما تركنا صدقة، وقالوا: هذا حديث يخالف كتاب الله قال تعالى: فريُوسِينُرُ اللهُ في أَولَكُوحُمُمُ لِلدَّكُو مِنْكُ حَلْيا اللَّاتَكَيْرَكُهُ، وردت الجهمية ما شاء الله من الأحاديث الصحيحة في إثبات الصفات بظاهر قوله: ﴿لَيْسَ كَمِنْلُهِ، مَوْنَ أُنِّهُ مَنْ الأحاديث الدالة على الشفاعة، كَمِنْلُهِ، مَوْنَ أُهُ وردت الجهمية أحاديث الرؤية مع كثرتها وصحتها، بما فهموه من ظاهر القرآن، وردت الخهمية أحاديث الرؤية مع كثرتها وصحتها، بما فهموه من ظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿لاَ تُدْرِكُمُ ٱلاَّبَيْنُهُ ، وردت القدرية أحاديث القدر الثابنة بما فهموه من ظاهر القرآن، وردت كل طائفة ما ردته من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن،

فإما أن يطرد الباب في رد هذه السنن كلها، وإما أن يطرد الباب في قبولها، ولا يرد شيء منها لما يفهم من ظاهر القرآن، أما أن يرد بعضها ويقبل بعضها، ونسبة المقبول إلى ظاهر القرآن كنسبة المردود، فتناقض ظاهر، وما من أحد رد سنة بما فهمه من ظاهر القرآن إلا وقد قبل أضعافها(١).

ولا يسمح المقام بالرد التفصيلي على كل النماذج التي أوردناها على سبيل المثال، إذ كان الغرض من إيرادها بيان الاضطراب وغلو العديد من المتحمسين لتطبيق هذا المعيار في تنقيح السنة حسب زعمهم.

ومما يجب التأكيد عليه هنا بصورة واضحة جلية لا تقبل اللبس أنه لا يمكن فهم الشريعة فهماً صحيحاً ما لم ينظر في آيات الكتاب الكريم مقرونة بالنظر في صحيح السنن النبوية بقصد التدبر والتعمق لمعرفة المقاصد والحكم التشريعية، وعليه فإن عرض السنن على القرآن لقصد الفهم والجمع والتثبت أمر لازم لا يجادل فيه أحد عرف أصول الشريعة وقواعدها ومناهج كار محتهديها.

<sup>(</sup>١) الطرق الحكمية (ص ١٠٧ - ١٠٩)



# رد العمل بالحديث الصحيح بدعوى أنه سنة غير تشريعية

يتبنى قطاع ليس بالقليل من المفكرين والباحثين في الفكر الإسلامي المعاصر هذا المسلك الذي يقسم السنة النبوية إلى قسمين رئيسين، هما:

السنة التشريعية، وهي كل سنة نبوية مقصود بها تشريع الأحكام،
 وتبلينها، ويكون حكمها لازماً ودائماً لا يختلف باختلاف الزمان والمكان.

 لسنة غير التشريعية، وهي كل سنة نبوية وردت عن رسول ا協 繼 ولا تكون بغرض التشريع الدائم، ويكون مبناها الاجتهاد النبوي لا الرحي، وهي ليست بشرع لازم أو دائم، ويجوز لللأمة أن تخالف هذه النوع من السنة.

ويقدم لنا أحد أبرز المنظرين لهذا المسلك من المعاصرين شرحاً له، فيذكر أنه إذا كان تعريف السنة هو: قما أثر عن رسول الله ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير ؟؛ فإن سنته عليه الصلاة والسلام على أنواع من حيث أثرها التشريعي، أو من حيث اعتبارها مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي، وللعلماء في هذه الأقسام أقوال أقربها وأخصرها ما قاله الإمام ولي الله الدهلوي من تقسيم سنن رسول الله ﷺ إلى قسمين:

ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة، وفيه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَائَنَكُمُ الرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَنَكُمُ عَنْهُ فَانْتَهَا﴾ [الحشر: ٧]. وثانيهما: ما ليس من باب تليغ الرسالة، وفيه ورد قوله ﷺ في قصة تأبير النخل المشهورة: ﴿إِنَّمَا أَنَا بِشُو مِثْلُكُم، فإذَا أَمْرَتُكُم بِشَيَّء مِنْ رأْبِي فإنَّما أَنَا بِشُرَّا <sup>(1)</sup>.

نم يعقب قائلاً: «ولو لم يكن غير هذا الحديث الشريف في تبيين أن سنة ﷺ ليست كلها شرعاً لازماً، وقانوناً دائماً لكفى، ففي نفى بسي جبارة الحديث بمختلف رواياته تبيين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ إنما الحديث بمختلف رواياته تبيين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ إنما هو ما كان مستنداً إلى الوحي فحسب. وذلك غالبه متعلق بأمور الدنيا. وليس أوضح في الدلالة على هذا من قول: إنني لا «إنما أنا بشر، وأنتم أهلم بشؤون دنياكم»، وكان بوسعه أن يقول: إنني لا خبرة لي بالنخل - إذ ليس بمكة نخل، أو لا أحسن الزراعة، فبلدي واد غير ذي رزع، ولكنه عليه الصلاة والسلام تخير أحسن العبارات وأجمعها، ذي رزع، ولكنه عليه المسألة الجزئية قاعدة كلية عامة مؤداها أنه في ما لا وحي فيه من شؤون الدنيا، فالأمر للخبرة والتجربة والمصلحة التي يحسن أرباب الأمر معرفتها دون من لا خبرة له به. فلم يكن الجواب قاصراً على سالة تلقيح النخل، وإنما جاء شاملاً لكل أمر مما لم يأت فيه وحي بقرآن

ويقول آخر موضحاً حقيقة هذا المسلك: ﴿إِنْ مِنَ السنة المنقولة إلينا: ما لا يدخل في باب التشريع، وإنما هو من أمر دنيانا المحض

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ماذكره 繼 من معايش الدنيا على سبيل الرأي، (٣٣٦٢).

<sup>(</sup>Y) بحث: السنة التشريعية وغير التشريعية، د. محمد سليم الموا (ص ٣٧ - ٣٧)، منشور في مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي. والبحث نشر سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، وهذا التتاريخ غير داخل في نطاق بحشا، ولكن الكاتب لازال على قيد الحياة، وتذل كتابته الأخيرة على أنه لا زال على هذا الرأي، بل هو يكثر من طرحه في محاضراته ومقالات، وكنه الأخيرة على كتاب: والققه الإسلامي في طريق التجديد؛ السنور سنة ١٩٩٨م.

الذي ترك تدبيره وتنظيمه إلى عقولنا واجتهادنا \_ ونحن أعلم به \_ كما أن منها ما لا يحمل صفة التشريع العام المطلق الدائم، الذي يخاطب الناس به في كل زمان ومكان، بل قصد به حالات جزئية في ظروف معينة، وهو ما قاله أو فعله ﷺ بصفة الإمامة والرئاسة التي كانت له، فهو إمام المسلمين ورئيس دولتهم، والقائم بأمر سياستهم، وبيده سلطة التنفيذ، أو بصفة القضاء والحكم التي كانت له أيضاً، والنظر إلى السنة المشرفة بهذا المنظار الفاحص: يحل لنا كثيراً من المشكلات في تراثنا الفقهي المريض، (١٠).

ولمزيد من الإيضاح لابد من تحديد الأمور التي يرى أصحاب هذا المسلك أنها من السنة غير التشريعية التي هي خارجة عن حدود السنة الدائمة الملزمة تشريعياً، وبتتبعي لصريح كلام أنصار هذا المسلك في ذلك، وجدت ما يلى:

 كل ما صدر عن رسول الله 義 من أقوال أو أفعال بصفته إنساناً من أكل وشرب ونوم وقيام وقعود<sup>(۲7</sup>).

٢ ـ كل ما صدر عنه بمقتضى الخبرة الإنسانية والتجارب في الشوون الدنيوية كالذي ذكر من أقواله وأفعاله في شؤون الزراعة والصناعة (٣) ، وكذلك أحاديث الطب النبوي داخلة في هذا عندهم، إلا أن بعض القائلين بهذا المسلك يرى أن جُل لا كل الأحاديث المتعلقة بالوصفات الطبية وما في معناها مثل الترغيب في نوع معين من الكحل، أو في لون معين من المأكولات، أو الملبوسات، تكون من باب الإرشاد الدنيوي المقيد بزمان رسول الله عليه الصلاة والسلام والمبني على تجربة متأثرة بالبيئة العربية (1).

<sup>(</sup>١) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، د. يوسف القرضاوي (ص ٧٩).

<sup>(</sup>٢) مبادئ نظام الحكم في الإسلام، د.عبدالحميد متولي (ص ٧١).

 <sup>(</sup>٣) المرجع السابق، والسنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٢١).

<sup>(</sup>٤) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٦٦).

- ٣ ـ كل تصرف دل الدليل على أنه من خصوصيات الرسول 繼
   كزواجه بأكثر من أربم (١).
- ♣ كل اجتهادات الرسول ﷺ في فروع المتغيرات الدنيوية سواء في السياسة أو الحرب أو المال<sup>(7)</sup>. ومن هذا الضرب ما يراه بعض القائلين بهذا المسلك من أن أحاديث المعاملات من بيع وشراء ؤرهن وإجارة وقراض ولقطة، وسلم.. الخ، مبنية على اجتهاد الرسول عليه الصلاة والسلام، ولذا فهي غير ملزمة ويجوز تغيير الاجتهاد بما يحقق المصلحة<sup>(7)</sup>.
- ٥ ـ كل ما يتعلق بإمامته ﷺ للدولة الإسلامية<sup>(1)</sup>. مثل بعثه للجيوش للقتال، وتولية القضاة والولاة، وعقد المعاهدات<sup>(0)</sup>، وقسمة الغنائم، وصرف أموال بيت المال في جهاتها وجمعها من محالها<sup>(٦)</sup>. ويرى بعض التائلين بهذا المسلك أن ما جاء في السنة مما يتعلق بتفاصيل الأحكام الدستورية في الدولة الإسلامية لا يلزم الأخذ به دائماً، وبخاصة إذا ما تغيرت ظروف البيئة أو اختلف وجه المصلحة<sup>(٧)</sup>.
- 7 كل ما يتعلق بقضائه في المنازعات فهو اجتهاد مؤسس على حجج أطراف النزاع، وليس وحياً معصوماً  $^{(\Lambda)}$ .
- ٧ ـ كل قول أو فعل صدر منه عليه الصلاة والسلام مبناه على المصلحة الجزئية التي تراعى فيها الظروف الخاصة، كتوزيع الجيوش على المواقع

 <sup>(</sup>١) مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي (ص ١٧٩)، وأصل الكلام منقول عن الشيخ عبدالوهاب خلاف في كتابه علم أصول اللغة (ص ٤٤).

<sup>(</sup>٢) انظر معالم المنهج الإسلامي، د. محمد عمارة (ص ١١٦).

٣) السنة والتشريع، د. عبدالمنعم النمر (ص ٢٦، ٣٦، ٤٣، ٥٩).

 <sup>(</sup>٤) المرجع السابق.
 (٥) مبادئ نظام الحكم في الإسلام (ص ٧١).

 <sup>(</sup>۲) معالم الدولة الإسلامية، د. محمد سلام مدكور (ص ۳۱۷).

<sup>(</sup>٧) المرجع السابق (ص ٣١٨).

<sup>(</sup>٨) معالم المنهج الإسلامي (ص١١٦).

الحربية، وتنظيم الصفوف في الموقعة الواحدة، واختيار أماكن النزول(١٠).

وأما السنة التشريعية فهي عند القائلين بهذا المسلك ما كان متعلقاً بالعقيدة والغيبييات، والعبادات، والمحرمات، والمقدرات، والأخلاق والآداب فهذا كله مما لا يقال بالرأي(").

### الأصول التاريخية لهذا المسلك:

يرجع بعض القاتلين بهذا المسلك بداية ظهور هذا المسلك إلى الإمام التربية (٣)، ولكن في هذا نظر إذ كلام ابن قتيبة ليس صريحاً على المراد، ولكن يتفق القاتلون بهذا المسلك على أن كلام الإمام القرافي الوارد في كتابه: «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، هو أقدم من قعد لهذه المسألة (٤) حيث قسم تصرفات رسول الله عليه الصلاة والسلام إلى تصرف بالفتيا، وتصرف بالقضاء، وتصرف بالإمامة وهذا الأخير هو وصف زائد على النبوة والرسالة والفتيا والقضاء لتعلقه بالسياسات العامة المبنية على المصالح والمفاسد (٥)، وقد وافقه ابن القيم (٢) على أصل هذا التقسيم دون أن يصرح باسمه، ثم جاء شاه ولي الله الدهلوي في كتابه: «حجة الله البالغة (٢٠). وتبنى أن السنة على قسمين: ماسبيله سبيل تبليغ الرسالة، وثانيهما: ماليس من باب التبليغ، ولعل الشيخ محمود شلتوت هو أول من سمى تقسيم تصوفات الرسول ﷺ إلى سنة تشريعية، وسنة غير

<sup>(</sup>١) المرجع السابق (ص ١٢١ - ١٣٢)، وأصل الكلام متقول عن الدهلوي في حجة الله البالغة (١/ ١٩١٩)، والسنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٤٠) للقرضاري نقلاً عن الشيخ شلتوت في كتابه الإسلام عقيدة وشريعة (ص ٤١٨)، ولم يتعقبه الشيخ القرضاري في هذه الجزئية معا يدل على إقراره لها.

 <sup>(</sup>۲) انظر بحث السنة التشريعية وغير التشريعية (ص ٤٤، ٤٨)، السنة والتشريع (ص ٧٠).
 (٣) كما زعم د. محمد سليم العوا في بحثه د السنة التشريعية (ص ٣٤ – ٣٥).

 <sup>(</sup>۱) كما رحم د. محمد سيم العوا في بعد ماسمه المد
 (١) انظر الإحكام في تمييز الفتاوي (ص ٩٩ – ١٢٥).

 <sup>(</sup>٤) انظر الإحكام في تمييز الفتاوى (ص ٩٩ – ١٢٥).
 (٥) المرجع السابق (ص ١٠٥).

 <sup>(</sup>٦) انظر زاد المعاد (٣ / ٨٩٩ - ٤٩١).

<sup>(</sup>٧) انظر حجة الله البالغة (١ / ١٢٨ - ١٢٩).

تشريعية <sup>(۱)</sup>، ووافقه على هذا التقسيم آخرون كعبدالوهاب خلاف<sup>(۲)</sup>، ومحمد مصطفى شلبي <sup>(۳)</sup>، والشيخ محمد المدني<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

# أدلة القائلين بهذا المسلك:

يمكن تلخيص أدلتهم في ثلاثة أدلة:

١ – إن النبي عليه الصلاة والسلام بشر يوحى إليه، وبشريته ظلت حاضرة في حياته حضور نبوته، ومن أقواله وأفعاله ما صدر عنه بحكم تلك البشرية<sup>(۵)</sup>، ولا يمكن أن يقال إن النبي ﷺ قد تمحض للرسالة وزالت عنه مقتضيات بشريته، وأنه لا يتكلم ولا يتحرك، ولا يأمر ولا ينهى إلا عن وحي يوحى، فرسالته لم تخرجه عن بشريته وكونه إنساناً يحب ويبغض، ويسر ويحزن، ويدركه الجوع والعطش، والراحة والتعب، ويساوم ويساؤم، ويخر عما رأى بعينه أو سمع بأذنه كما يخبر سائر الناس(۱۲)، ويدل على

<sup>(</sup>١) انظر كتابه الإسلام عقيدة وشريعة (ص ٤٩٩ - ٥٠١)، ويرجع تاريخ هذا البحث إلى سنة ١٩٤٦م حين نشره الشيخ شلتوت في كتابه ٥ فقه القرآن والسنة وهو خلاصة محاضراته التي كان يلقيها في الأربعينيات الميلادية على طلاب الدراسات العليا في كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول التي سميت جامعة القاهرة فيما بعد، انظر السنة والتشريع لعبدالمنعم النمر (ص١٦٥).

<sup>(</sup>٢) انظر علم أصول الفقه (ص ٤٣ ـ ٤٤).

 <sup>(</sup>٣) انظر كتابه الفقه الإسلامي بين المثالية والواقعية (ص ١٢٦ - ١٣٨)، نقلاً عن بحث
 د. العوا «السنة التشريعية».

<sup>(</sup>٤) نقلاً عن كتاب كيف نفهم الإسلام، للغزالي (ص ١٩٨ - ٢٠١)، ولم يذكر اسم كتاب الشيخ محمد المدني وأظنه و السلطة التشريعية في الإسلام، طبع في مطبعة أحمد علي مخيمر في القاهرة سنة ١٩٩٧م، ولم أطلع عليه.

 <sup>(9)</sup> انظر بحث تجديد الفكر الإسلامي إطار جديد مداخل أساسية، د. أحمد كمال أبو المجد (ص ٤٩) منشور ضمن أبحاث مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي المنعقد في القاهرة من ١١٠٨ ربيع الأول ١٤٤٢هـ.

<sup>(</sup>٦) انظر كتاب كيف نفهم الإسلام، للشيخ الغزالي (ص ١٩٨٨)، وقد نقل هذا الكلام عن الشيخ محمد المدني ثم مدحه وأطراه (ص ٢٠٢) بما يدل على تسليمه به، وانقطر كلامه الذي قدمه قبل نقل كلام الشيخ محمد المدني (ص ١٩٨٨) لتعلم أن الشيخ محمد الغزالي ممن يتيني هذا التقسيم، ويراه من حسن الفقه.

ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي، فإنما أنا بشرا (<sup>(1)</sup>) ، ولو لم يكن غير هذا الحديث الشريف في تبيين أن سنته ﷺ ليست كلها شرعاً لازماً، وقانوناً دائماً لكفى، ففي نص عبارة الحديث بمختلف رواياته تبيين أن ما يلزم اتباعه من سنة رسول الله ﷺ إنما هو ما كان مستنداً إلى الوحي فحسب، فالحديث بمثابة القاعدة الكلية في الأمور التي لا وحي فيها (<sup>(1)</sup>).

٢ ـ الاحتجاج ببعض الوقائع الواردة عن صحابة رسول الله هي، وفيها تغيير لبعض السنن المروية عنه عليه الصلاة والسلام بناء منهم على أن الظروف تغيرت، وذلك لمعرفتهم بأنه عليه الصلاة والسلام إنما صدرت عنه تلك السنن بناء على حال الأمة ومقتضيات البيئة زمن صدور التشريع دون أن تكون شرعاً لازماً عاماً في كل حال<sup>(7)</sup>.

واستشهدوا بصنيع عمر رضي الله عنه في أرض العراق حين فتحها المسلمون ولم يقسمها قسمة الغنائم بعكس ما فعله رسول الله ﷺ في غزوة خبير حين قسمها بين المسلمين (ألا). وكذا موقف عثمان رضي الله عنه من التقاط ضالة الإبل مع ورود النص النبوي في النهي عن التقاطها (أله)، ومن ذلك موقف ابن عباس رضي الله عنهما من الرمل والتحصيب في الحج، والنهي عن الحمر الأهلية، وفي كل ذلك كان ابن عباس يرى أن تلك السنن صدرت عن رسول الله ﷺ لظروف خاصة، لا يستقيم على ضوئها اعتارها أحكاماً عامة مؤيدة (أله).

٣ ـ الاحتجاج بكلام القرافي ومن وافقه من العلماء في تقسيم

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم، تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>۲) بحث السنة التشريعية (ص ۳۳).

 <sup>(</sup>٣) بحث السنة التشريعية (ص ٣٨).

 <sup>(</sup>٤) المرجع السابق (ص ٤١).
 (٥) السنة والتشريع (ص ٤٩ – ٥١).

<sup>(</sup>r) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٥٠ ـ ٥٠).

تصرفات رسول الله ﷺ (()، ومرادهم من ذلك أن أصل هذا المسلك مبني على قضية كانت مطروحة منذ قرون بدليل الخلاف المحكي عن العلماء في حديث: «من قتل قتيلاً، فله سلبه (() ، وغيره من الأحاديث هل هو حكم عام في كل الحروب إلى يوم القيامة أم يرجع فيه إلى نظر الإمام وتقديره للمصالح؟.

#### نماذج من استعمالات المعاصرين لهذا المسلك:

يرى بعض القاتلين بهذا المسلك أن أحاديث رجم الزاني المحصن هي من قبيل التعزير الذي يفوض لولي الأمر في شأنه لتحديد العقوبة المناسبة، يقول: «يمكن أن يقال في أمر الرجم ما يقال في كل تعزير من أنه مفوض إلى ولي الأمر بحسب ما يرى من المصلحة، فإن شاء طبقه، وإن شاء اكتفى بالجلد الذي هو وحده الحد.. كل ذلك بحسب ما يرى من وجه المصلحة، والحاجة الزمنية والشخصية وفقاً لقاعدة التعزيرات (٢٠٠٠). وإذا كانت عقوبة الرجم تعزيرية، فهذا معناه أن رسول الله ﷺ لم يفعل ذلك عن حكم إلهي ثابت ودائم، وإنما عزر بمقضى منصب الإمامة.

ويعلق أحد المناصرين لهذا المسلك على الكلام السابق بأن الرأي أصلاً له، ولكن الشيخ نسي ما جرى بينهما من محادثة، ثم يقول: "والمهم أنى والشيخ متفقان تماماً في هذه الوجهة، فالرجم مع الجلد ـ أي بالنسبة

<sup>(</sup>١) السنة والتشريع (ص ٣٥ – ٣٧)، معالم المنهج الإسلامي (ص١١٥–١٢٠، ١٢٤).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من لم يخمس الأسلاب ومن قتل قتيلاً فله سليم (۲۹۷۷)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق الفاتل سلب القتيل دردرر.

<sup>(</sup>۳) فتاری مصطفی الزرقا (ص ۳۹۲) وهذه الفتاری صدرت سنة ۱۸۱۰هـ، وقد أقرها الشیخ الزرقا کما قال هو (ص ۲۷) سنة ۱۹۱۱هـ، ولم أقف على نص صریح للشیخ الزرقا یدل علی تبنیه لهذا المسلك، لكن هذه الفتوی الخطیرة تدل علی قبوله به، بل وتطبقه له.

له .. كالتغريب مع الجلد<sup>(۱۱)</sup>، وإن لم يقل بذلك أحد من الفقهاء، ولكنه في نظري اجتهاد وجيه، وقد كنت كتبت في هذا شيئاً، ولكني لم أجرؤ على نشره<sup>(۱۲)</sup>.

ويرى هذا الأخير أيضاً أن أحاديث قتل المرتد تحمل على أنها تعزير لا على أنها مزير لا على أنها بمزير لا على أنها بمللاً هذا الرأي بقوله: ﴿إِنَّ النبي ﷺ حين قال: ﴿من بدل دينه فاقتلوه ، قالها بوصفه إماماً للأمة ، ورئيساً للدولة ، أي أن هذا قرار من قرارات السلطة التنفيذية ، وعمل من أعمال السياسة الشرعية ، وليس فتوى وتبليغاً عن الله تلزم به الأمة في كل زمان ومكان وحال ، فيكون قتل المرتد وكل من بدل دينه من حق الإمام ، ومن اختصاصه وصلاحية سلطته ، فإذا أمر بذلك نفذ ، وإلا فلاً".

ويقول آخر من المناصرين لمسلك تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية: «إن عقوبة الردة، عقوبة تعزيرية مفوضة إلى السلطة المختصة في الدولة الإسلامية، تقرر بشأنها ما تراه ملائماً من أنواع العقاب ومقاديره.

<sup>(</sup>١) لا بد من مراجعة المرجع السابق (ص ٣٩٣) لتعرف معنى هذا الكلام، والمراد أن التغريب فيما يرى الحنفية حكماً تعزيرياً برجع لتقدير الإمام أو من ينبيه، أما الجلد فهو حد ثابت، وعليه يستنبط الشيخ الزرقا ومعه الشيخ القرضاري أن الرجم كذلك لعد تعزيراً رأة رسول الله 激 بمقتضى منصب الإمامة، ومستند رأيهما ورودهما في الحد تعزيراً وأد رسول الله ألل من سبيلاً، البكر بالبكر جلد متة وترجم بالحجارة الحرج مسلم (١٩٦١)، فورودهما في نص واحد وتعيير متماثل يقوي الاحتمال بالقول أن الرجم حكم تعزيري وليس بحد.

<sup>(</sup>۲) الكلام هنا للشيخ يوسف القرضاوي، ورد في المرجع السابق (ص ٩٩٤) في الهامش باسمه الصريح، وقد قام بتقديم الفتاوى، كما أنه قام بالتعليق على بعضها كما ذكر مجد مكى جامع الفتاوى (ص ٧٠).

<sup>(</sup>٣) الخصائص العامة للإسلام، للقرضاري (ص ٧٤٠)، وانظر كتابه جريمة الردة وعقوبة السرتد (ص ٤١٠-٤٤)، وانتهى في هذا الكتاب الأخير إلى أن السرتد عن الإسلام إن كان ارتداده من غير دعوة المجمتع لملودة وفننته عن دينه، فيكتفى بحبسه ومحاولة إقناعه، وإزالة الغيش عن فكره (ص ٤، ٤٥-٣٤).

<sup>(</sup>٤) في أصول النظام الجنائي الإسلامي، د. محمد سليم العوا (ص ١٦٦).

#### نقد هذا المسلك:

يمكن إيجاز النقد الموجه لهذا المسلك بما يلي:

ا ـ افتقار هذا المسلك إلى معيار دقيق محدد الضوابط للتفريق بين ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل عن وحي أو عن غير وحي، والأحكام العملية لا تبنى على معايير يصعب معرفتها والوصول إليها، بل تبنى على معايير ظاهر منضبطة (1).

ولم يقدم من كتبوا في هذا المسلك ضوابط محددة لذلك، بل تركوا الأمر مطلقاً بدون تقييد، ولذا رأينا بعض المناصرين لهذا المسلك يقول: اعلى أن أهم ما يجب أن نتبه عليه، ونلفت الأنظار إليه.. هو ضرورة التدقيق، وشدة التحري في التمييز بين ما جاء في السنة للتشريع، وما لم يجئ للتشريع.. وتبقى سلامة التطبيق على ما ورد في السنة، فهنا مزلة القدم، وهنا يقع الإفراط والتفريط (٢٠)

ويؤكد اضطراب القائلين بهذا المسلك أن بعضهم يصرح بأن أغلب السنة هي من القسم التشريعي (٢٠)، وبعضهم يرى أن أغلب السنة في الأمور التي هي ليست من العبادات والمقدرات والمحرمات، هي من القسم غير التشريعي (٤٠)!

ويذهب آخر منهم إلى أن أحاديث المعاملات ليست من السنة الواجبة الاتباع، بل يجوز مخالفتها؛ لأنها مبنية على اجتهاد الرسول عليه الصلاة

<sup>(</sup>۱) السنة تشريع لازم ودائم (ص ۲۸).

<sup>(</sup>٢) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٨١).

 <sup>(</sup>٣) صرح بهذا الدكتور محمد مصطفى شلبي كما نقل عنه العوا في السنة التشريعية (ص
 (٣٧) والقرضاوي في السنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٤٨).

<sup>(</sup>٤) صرح بهذا الموا في بحثه السنة التشريعية وغير التشريعية (ص ٤٨)، وللامانة فإن الموا تد تيد كلامه بالمعروي في شؤون الدنيا، ولكن هذه المبارة واسعة جداً كما يظهر من سياق كلامه؛ لأنه حدد ذلك بما عدا العبادات والمحدرمات والمقدرات، ثم قال: ووالمسألة تحتاج إلى مزيد بحث واستقصاء على أي حاله.

والسلام<sup>(۱)</sup>، وذهب في ضوء ذلك إلى تحريم بيع السلم، قائلاً: أما يسمى بالسلم في لغة الحجاز، وبالسلف في لغة أهل العراق.. وهو بيع معدوم موصوف في الأرياف، مستغلين موصوف في الأرياف، مستغلين حاجات الزراع استغلالاً سيئاً، مما يجعلنا نميل إلى تحريمه، من أجل هذا الاستغلال الكريه المحرم في الإسلام<sup>(۱۷)</sup>. فيرد عليه من يوافقه على أصل التقسيم بأن هذا مبالغة في الدعوى، انتهت بصاحبها إلى تحريم ما أحلته السنة النبوية، وما أجمع عليه المسلمون من جميع المذاهب والمدارس الفقهية على حله، نعني بيع السلم، وكان الأولى بالشيخ أن يحرم الظلم والاستغلال، ولا يتعدى ذلك إلى تحريم أصل التعامل الثابت بالسنة والإجماع<sup>(۱۷)</sup>.

ومن دلائل خلو هذا المسلك من الضوابط الدقيقة أن أحدهم يرى أن كل حديث يتعلق بالأمور الطبيعية - بما في ذلك علم الفلك وغيره - ليس جزءاً من الوحي الإلهي، وإنما هو جزء من خبرات البيئة العربية وتجاربها، وليس محمولاً على العموم لكل الناس<sup>(4)</sup>. بينما يرى الدهلوي أحد أبرز من يستشهد بكلامهم أنصار هذا المسلك أن الأحاديث المتعلقة بعجائب الملكوت صادرة عن وحي (<sup>6)</sup>.

ونراهم يحتجون بكلام الشيخ شلتوت الذي يرى فيه أن الأحاديث المتعلقة بالأكل والشرب واللباس ليست من السنة التشريعية، ويخالف بعض أنصارهم في هذا ويراه غير مستقيم ويسوق مثالاً على ذلك بالأحاديث الواردة في الأمر بالأكل باليمين والنهي عن الأكل بالشمال، ثم يقول: «فهذه الأحرديث الأمرة الناهية الزاجرة: تدل أن الأكل باليمين مقصود، وهو أدب

 <sup>(</sup>١) السنة والتشريع، للنمر (ص ٣٦، ٥٩) وعقد مبحثاً عنون له: الفماذا عن أحاديث المعاملات؟٤.

<sup>(</sup>٢) المرجع السابق (ص ٤٢–٤٣).

<sup>(</sup>٣) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ١٧ – ١٨).

<sup>(</sup>٤) انظر الفقه الإسلامي في طريق التجديد، محمد سليم العوا (ص ٢٢٧).

<sup>(</sup>٥) انظر حجة الله البالغة (ص ١٢٨).

من الأداب المميزة للإنسان المسلم، وللمجتمع المسلم، والأمم الأصيلة تحرص على أن يكون لها تميزها واستقلالها الخاص، ولو كان ذلك في شؤون الحياة العادية(١٠).

وكذلك ورد النهي الشديد عن لبس الحرير والذهب للرجال، والتوعد بالنار على من أسبل ثوبه، فهل يعد مثل هذا من السنة غير التشريعية؟(۲).

إن هذا الاضطراب بين أنصار هذا المسلك في التطبيق لأكبر دليل على عدم منهجيته العلمية، وعلى خطورته على السنة؛ لكونه يفتح الباب أمام ذري الأهواء لتعطيل أجزاء كبيرة من صحيح السنة النبوية، ويحق لنا أن نتساءل في دهشة: إذا كان أمر التنبه لهذا التقسيم في غاية الأهمية فلِمَ لم يأتِ عن رسول الله ﷺ تحديداً دقيقاً في ذلك حتى لا تقع الأمة في اللبس؟

Y \_ أما حديث تأبير النخل الذي احتجوا به، فيرد عليهم بأن رسول الله 激 كما يقول ابن تيمية: الم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنهم نهاهم (٢٠) ، ويؤيد هذا ما ورد عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: المررت مع رسول الله 激 بقوم على رؤوس النخل، فقال: ما يصنع مؤلاء؟ فقالوا: يلقحونه، يجعلون الذكر في الأنشى، فيلقح فقال رسول الله 激: ما أظن يغني ذلك شيئاً. قال: فأخبروا بذلك، فتركوه، فأخبر رسول الله ي بذلك فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، فإنى لن أكذب على الله عز وجله (١٠).

فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على أن رسول الله عليه الصلاة والسلام نهاهم بناء على رأيه في أمر من أمور الدنيا كانوا هم أعلم به فلما تبين لهم أنه مضر بمصالحهم، أذن لهم في عدم طاعته، وذلك لأن ألفاظ

<sup>(</sup>١) السنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٢٣).

<sup>(</sup>٢) المرجع السابق (ص ٤٣).

<sup>(</sup>۳) مجموع الفتاري (۱۸/ ۱۱–۱۲).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم، تقدم تخريجه في الهامش رقم (٣٩).

الحديث إذا جمعت لا ينتج من مجموعها ما يدل على صحة هذا الاستنباط البعيد(١٠).

وقصارى الأمر أن رسول اله ﷺ، بين للأمة في هذا الحديث أن قضايا المهن والجرّف والصناعات الدنيوية تختص بهم، وليس من الدين بيان طرقها الفنية ووسائلها التقنية وما إلى ذلك، وكل من استدل بهذا الحديث على مشروعية مخالفة الأوامر والنواهي النبوية في المأكل والمشرب واللباس، ومسائل المعاملات المالية، وأمور الحكم وما شابه ذلك بدعوى أنها أمور دنيوية، فقد وقع في التعسف المقيت المخالف الإجماع الأمة في مفهوم السنة ومدلولها الشمولي لكل ما سبق.

٣ ـ مما يوخذ على أصحاب هذا المسلك أنهم لم يناقشوا أدلة الثالين بأن السنة وحي<sup>(۲)</sup>، فيقيت تلك الأدلة من القرآن والسنة ونصوص السلف في هذه المسألة محل إغفال أو تجاهل من قبل مويدي هذا المسلك، وهذا يوهن من القيمة العلمية لمسلكهم؛ لأن عدم الالتفات للأدلة المعارضة الداحضة لأصل تقسيم السنة إلى سنة وحي ملزمة، وسنة اجتهاد غير ملزمة، يجعل هذا المسلك يقوم على أدلة غير كافية، بل مشكوك في سلامتها، ولا يمكن لأي ملتزم بقواعد المنهج العلمي السليم أن يقبل رأياً تعارضه أدلة ليست بأقل منه، إن لم تكن أقوى منه.

٤ ـ إن تطبيق أصحاب هذا المسلك يدل على أنهم أدخلوا ما هو سنة تشريعية بقرائن قوية جداً فيما أسموه هم بالسنة غير التشريعية، فأحاديث الرجم التي ادعى بعضهم أنها تُحمل على التعزير لا الحد، يرد عليه بأنه قد ورد في حديث أبي هريرة وزيد بن خالد المشهور: أن رجلاً من الأعراب

<sup>(</sup>١) السنة تشريع لازم ودائم (ص ٣٥).

<sup>(</sup>۲) انظر الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (۱ / ۹۰ – ۱۹)، والسنة تشريع لازم (ص ۱۳-۲۹)، وبحث بعنوان: «السنة النبوية وحي، للدكتور خليل إيراهيم ملا خاطر (ص (۱) الحديث أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا (۱۹٤٠)، ومسلم في كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا (۱۳۱۷).

جاء فقال لرسول الش ﷺ: «اقض بيننا بكتاب الش.، فقال عليه الصلاة والسلام: «والذي نفسي بيده لأتضين بينكما بكتاب الله... اغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها، قال فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت(۱۰.

فالقضاء بكتاب الله هنا يعني بحكم الله تعالى (٢٠) وهذا رافع لأي احتمال بأنه عليه الصلاة والسلام حكم بالرجم تعزيراً، ثم في البخاري أيضاً قول عمر رضي الله عنه على المنبر: فإن الله بعث محمداً لله بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أثرل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها. رجم رسول الله في و رجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة الزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف (٢٠)، فهذا دليل صريح على أن الرجم للزاني المحصن حكم إلهي، وحد مقرر، لا يجوز لأحد كائن من كان رده أو التحايل على تطبيقه بدعوى تفويض العقوبة بالرجم والجلد أو اللجز أو بلاطلة الحاكمة.

وينحو هذا نقول في حد الردة الذي قال فيه بعضهم ما قدمناه، فقد ورد في الحديث الصحيح أن معاذ بن جبل - وهو أعلم الصحابة بالحلال والحرام - فَهِمَ من قتل المرتد أنه حكم إلهي، وعقوبة محددة من الله ورسوله، وليست بتعزير تفوض فيه العقوبة للحاكم ليرى ما يناسب المكان والزمان والمعاقب من عقوبة ملائمة، جاء في حديث أبي موسى الأشعري

<sup>(</sup>١) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قنية (ص ١٠٦) قال: (ونحن نقول: إن رسول الله لم يرد بقوله الأتفيين بينكما بكتاب الله مهنا القرآن، وإنما أراد لأقفيين بينكما بحكم الله تعالى، والكتاب يتصرف على وجوه منها الحكم والفرض..).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت (١٤٤٢).
 ومسلم، كتاب الحدود، باب زجم الثيب في الزنا (١٦٩١).

 <sup>(</sup>٣) (٣ ـ ٣٤)، السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن الكريم، د. الحسين محمد
 آيت سعيد (ص ٤٧ - ٦٥).

رضي الله عنه أنه لما قدم معاذ بن جبل عليه اليمن، وجد عنده رجلاً موثقاً، فقال: «ما هذا؟ قال \_ أبو موسى \_: كان يهودياً فأسلم ثم ثهود، قال: اجلس، قال \_ معاذ \_: لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله ثلاث مرات، فأمر به، فقتل (١٠)، فقوله: «قضاء الله ورسوله» قرينة صريحة في أن حكم المرتد القتل حداً لا تعزيراً، إذ هو وحي من الله على نبيه.

فهذه دلائل جلية لا تقبل الشك أو الجدل على سقوط القول بأن الرجم أو الحد عقوبتان من العقوبات التعزيرية، والنصوص السابقة تدل بقوة على أن بعض أصحاب هذا المسلك لا يراعون حين الاستدلال أدلة الشريعة المضادة لقولهم.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب حكم المرتد والمرتدة (٦٥٢٥).



# عدم العمل بحديث الأحاد الصحيح في الحدود والمعاملات والقواعد العامة

يذهب قلة من المعاصرين ممن لهم كتابات في الفكر الإسلامي إلى أن حديث الآحاد ولو كان صحيحاً على منهج المحدثين، فإنه لا يعمل به في المسائل المتعلقة بالحدود الشرعية، ويذهب قلة آخرون إلى أن حديث الآحاد الصحيح لا يكون حجة في القواعد العامة، ومنها القضايا الدستورية للدولة (1).

إن حديث الآحاد كما عرف العلماء كل حديث لم يجمع شروط التواتر "أ، إلا أن أحد القائلين بعدم حجية الآحاد في القضايا الدستورية له رأي غريب في تحديد المراد بالآحاد وهو أن حديث الآحاد ما رواه واحد فقط، أما ما رواه اثنين فأكثر من كبار الصحابة فيطلق عليه السنة المشهورة،

<sup>(</sup>١) الدستور هو الميثاق الأساسي الذي يحدد في بلد معين طبيعة السلطة ودورها، وكذلك مجموع الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، وهو يضبط نصط معارسة السيادة أو تخريلها - أي شكل الحكم والحكومة -، واتحتصاصات سلطات الدولة، ومعل وظائفها، والحقوق الأساسية للأفراد، ومدى مشاركة المواطنين في معارسة السلطة، انظر قاموس المصطلحات السياسية (ص177).

<sup>(</sup>٢) انظر نزهة النظر (ص ٢١)، وشروط التواتر التي ذكرها الحافظ أربعة: ١ – عاده كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكتاب، ٢ – عدم نقص الكثرة في بعض مواضع نقل الخبر، ٣ – أن يكون المقول خبر مستده الحس (المشاهدة أو السمع)، ٤ – أن يصحب خبر نقلة المتواتر إقادة العالم لسامه.

ومثل هذا يكون في نطره معمول به في القضايا الدستورية (١).

ويعبر عن هذا المسلك أحد أنصاره بذكره أن من شروط الأحكام الدستورية في الدولة الإسلامية أن تكون اواردة في القرآن بشكل واضح لا التباس فيه، أو في السنة التشريعية بنصوص واضحة المعنى قطعية السند(۲).

ويقول آخر على شاكلته وهو يتحدث عن الاجتهاد في الشريعة: الا أعتد إلا بالتنزيل الكريم، وبالمشهور من الحديث الذي هو في قوة المتواتر<sup>(۳)</sup>، وأما حديث الآحاد الصحيح فيستأنس به فقط<sup>(1)</sup>.

#### الأصول التاريخية لهذا المسلك:

إن عدم العمل بحديث الآحاد في بعض القضايا يعود إلى القرون الأولى في تاريخ الإسلام، ولن نعرض لذلك، لشهرته عند الكثيرين، ولكن نشير بإيجاز إلى أن بعض المعتزلة والحنفية ذهبوا إلى أن حديث الآحاد لا يكون حجة في مسائل الحدود<sup>(6)</sup>، وينصر هذا الرأي في العصر الحديث الشيخ محمود شلتوت<sup>(7)</sup>، كما أن كثيراً من علماء الكلام وأصول اللقة

<sup>(</sup>١) انظر مبادئ نظام الحكم في الإسلام (ص ٢٠٠)، وهذا الرأي انفرد به الدكتور عبد: الحميد متولي فيما أعلم، إذ السنة المشهورة عند المحدثين، وكذا عند الحنفية ليس حدها ما ذكره، بل ما ذكره لا يخرج عن الآحاد.

<sup>(</sup>Y) الحريات العامة في الإسلام، راشد التنوشي (ص٣٥)، وذكر أن الدكتور حسن الترابي معن يقول بهذا الرأي أيضاً، بالإضافة إلى الدكتور عبدالحميد متولي الذي نقلنا كلامه وسننقل بعضه لاحقاً، ونقل البهنساوي في كتابه السنة المفترى عليها عن الأستاذ عصمت سيف الدولة في مقال له نشر سنة ١٩٨٥م نحو ذلك أيضاً (ص ٢٤٢-٣٤٣).

 <sup>(</sup>٣) أين الخطأ، عبدالله العلايلي (ص١٩، ٧٥)، والعلايلي هذا كان قاضي جبل لبنان،
 وهو من الطائفة السنية في لبنان.

 <sup>(</sup>٤) المرجع السابق (ص ١٩، ١٠٨).

انظر الإحكام للآمدي (١١٧/٢)، وخبر الواحد وحجيته (ص٢٦٤).

<sup>(</sup>٦) انظر كتابه الإسلام عقيدة وشريعة (ص ٢١٨) عند حديثه عن عقوبة الردة.

قديماً وحديثاً يذهبون إلى أن حديث الآحاد لا يكون حجة في مسائل الأصول كالعقائد والأمور التي يكون مبناها على اليقين<sup>(١)</sup>.

## أدلة القائلين بهذا المسلك:

إن أدلة القائلين بهذا المسلك قائمة على الحجج نفسها التي استعملها قديماً كثير من القائلين بأن حديث الآحاد يفيد الظن لا القطع، وقد عبر أحد القائلين بهذا المسلك عن حجته بقوله: «إن أخبار الآحاد، دليل فيه شبهة، فلا يثبت بها الحد، كما لا يثبت بالقياس لمكان الشبهة فيه؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات، (٢٠).

ويذكر آخر ممن يرى أن حديث الواحد لا يصح قبوله في ميدان القانون الدستوري إذا كان يتضمن سنة مستقلة تأتي بحكم جديد أو بمبدأ جديد لم ينص عليه القرآن، ويستدل على صحة تفريقه بين الأحكام الدستورية وغيرها بأن العلماء يقررون أن المسائل المتصلة بالعقائد لا يؤخذ فيها إلا بالمتواتر من السنة، كما أنهم يقولون: إن خبر الواحد لا تثبت به الأصول"".

### نماذج من استعمالات المعاصرين لهذا المسلك:

يقول أحدهم: «إن الأحاديث الواردة في إثبات حكم الرجم، إنما هي أحاديث آحاد، وأنها لا تُثبِت الحدود التي لا تثبُت إلا بالأدلة القطعية على مذهب الحنفية (<sup>12)</sup>.

ويقول آخر: «في العبادات ينبغي الأخذ بالقرآن، وما صح من

<sup>(</sup>١) انظر كتاب التفريق بين الأصول والفروع (٢ / ٧٧).

 <sup>(</sup>۲) جريدة الوطن الكويتية، بتاريخ ۱۹۸۰/۹/۱۰ المقال للدكتور محمد سعاد جلال،
 نقلاً عن كتاب السنة المفترى عليها (ص۳۵۸).

<sup>(</sup>٣) انظر مبادئ نظام الحكم في الإسلام (ص ١٩١ - ٢٠١).

 <sup>(</sup>٤) جريدة الوطن الكويتية، بتأريخ ١٩٨٢/٩/١م، للدكتور محمد سعاد جلال، نقلاً عن كتاب السنة المفترى عليها (ص٩٠٥).

الحديث، وفي المعاملات يؤخذ بالقرآن وحده، ويُستأنس بالحديث استتناساً فقط<sup>(۱)</sup>، وقد قيد هذا الكاتب كلامه العام هنا في مواضع أخرى بأنه يعتمد على الحديث المشهور الذي هو في قوة المتواتر<sup>(7)</sup>.

ويقول آخر منتقداً حديث «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجلة باعتباره كما يراه هو دليلاً على حجية إجماع الصحابة: «إن هذا الحديث ظني النبوت، فمن الطبيعي والمنطقي أن لا يصلح لعملية البناء، وجعله أساساً يعتمد عليه في تثبيت غيره؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فهو غير ثابت قطعاً، فكيف نجعله برهاناً على مصدرية شيء»(").

ويرى القاتلون بأن أحاديث الآحاد لا يحتج بها في المسائل الدستورية أن حديث «لا يفلح قوم ولوا أمرهم أمرأة «غير صالح بأن يكون شرطاً فيمن يتولى رئاسة الدولة المسلمة، على اعتبار أنه حديث آحاد<sup>(4)</sup>.

#### نقد هذا المسلك:

إن مناقشة أصحاب هذا المسلك تتطلب إحاطة بكلام العلماء في حجية خبر الآحاد من حيث العموم<sup>(6)</sup>، وهذا ما لا يتناسب مع المقام هنا، ولكن نشير بإيجاز إلى أن عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في الحدود هو قول لم تتحد فيه كلمة علماء المذهب الحنفي، بل ذهب عدد من أثمة المذهب ومحققيه إلى خلافه <sup>(1)</sup>، والقول بأن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في

<sup>(</sup>١) أين الخطأ (ص ١٠٨).

<sup>(</sup>۲) المرجع السابق (ص ۱۹، ۷۰).

<sup>(</sup>٣) تحرير العقل من النقل، سامر إسلامبولي (ص ١٩٦).

<sup>(</sup>٤) انظر مبادئ نظام الحكم في الإسلام (ص ٨٧٧).

 <sup>(</sup>a) للاستزادة انظر الرسالة للإمام الشافعي، والإحكام لابن حزم، ومختصر الصواعق المرسلة للموصلي، وما كتب حديثاً في حجية خير الأحاد مثل خير الواحد وحجيته للشقيطي، وغيره.

<sup>(</sup>٦) خبر الواحد وحجيته (ص٢٦٤).

الحدود غير مسلم، فجميع المذاهب المتبوعة أخذت بأحاديث الآحاد في عقوبة شارب الخمر<sup>(۱)</sup>. ثم إن من احتج برأي الحنفية على رد أحاديث الرجم يقال له: إن الحنفية ومعهم الأمة بأكملها - إلا من شذ من الخوارج ممجمعين على أن حد الزاني المحصن الرجم، فلماذا لم يُعملوا قاعدتهم في مذه المسألة؟!

ثم إن إجماع الأمة على أحاديث الرجم يجعلها قطعية الثبوت باعتبار أن الأمة تلقتها بالقبول.

وأما ذاك الذي لا يحتج بالسنة الآحادية في المعاملات فقوله مردود بالإجماع، فلا نعرف أحداً من علماء الأمة المعتد بهم قال مثل هذا القول السخف.

وأما القائلون بأن حديث الآحاد لا يحتج به في القواعد العامة ومن ذلك القضايا الدستورية، نقول: لا نعلم قاعدة عامة من قواعد الشريعة متفق عليها بنيت على حديث آحاد فقط، وفي هذا يقال للمنتقد حديث: «عليكم بستتي.. ه هل القائلون بوجوب التحاكم إلى إجماع الصحابة لا يحتجون على هذا الأصل إلا بذلك الحديث؟! أين ذهبت الآيات المحكمة في فضل الصحابة وفضل من اتبعهم بإحسان، وكذا الأحاديث العديدة الواردة في ذلك!.

وكذا حيث: «لا يفلح قوم.» هو أيضاً متسق كل الانساق مع أحكام الشريعة المتعلقة بالمرأة. أليس للرجل على المرأة حق القوامة بنص القرآن؟. أليست شهادة المرأتين تعدل شهادة الرجل بنص القرآن؟. أليست المرأة بنص القرآن مأمورة بالحجاب؟. ألم يرد في صحيح السنة: «لا نكاح إلا بوليي؟؟. ألم يرد النهي في صحيح السنة عن سفر المرأة بغير محرم؟. أليس الجهاد غير واجب في حق النساء بنص الحديث الصحيح؟. ألم يرد في صحيح السنة تحريم الخلوة بالمرأة غير المحرم؟ إن هذه النصوص الشرعية وغيرها السنة تحريم الخلوة بالمرأة غير المحرم؟ إن هذه النصوص الشرعية وغيرها

<sup>(</sup>١) جريمة الردة للقرضاوي (ص ٥٣).

في نظرنا - قرائن معضدة لذلك الحديث الصحيح، مؤكدة لمعناه، ومن
 تدبر تلك النصوص علم أن من لوازمها منع المرأة من تولي الإمامة العظمى
 وفق النظرة الشمولية لأحكام الشريعة الخاصة بالمرأة.

فأي غرابة في حديث: ولا يفلح قوم.. ؟؟ إنه يتفق كل الاتفاق مع روح التشريع الإسلامي المتعلق بالمرأة المسلمة، وعليه فإن دعوى عدم قبوله في الأحكام الدستورية لأنه آحاد، والآحاد لا ينفك عن شبهة في ثبوته، دعوى باطلة لما ذكرناه آنفاً من أحكام جزئية تنتج حكماً مؤيداً له يبعد عنه أي شبهة في جانب ثبوته.

وبهذا يتبين لنا ضعف هذا المسلك، ومخالفته في الجملة لإجماع الأمة المنعقد على حجية خبر الآحاد الصحيح، ووجوب العمل به.





# رد الحديث الصحيح بدعوى أنه مشكل الحديث المشكل

الذي نعني به هنا هو: كل حديث تعارض ظاهره مع القواعد، فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر (۱).

وأنصار هذا المسلك يسارعون إلى رد كل حديث ولو كان في الصحيحين إذا تعارض ظاهره مع العقل أو ما يسمونه هم حقائق التاريخ، أو ما يسمونه بحقائق العلم المادي المعاصر، أو مع آية من القرآن، أو مع حديث مشهور أصح منه (").

ومع أن هذا المسلك يلتقي جزئياً مع المسلك الأول، إلا أنه ـ أعني الرابع ـ أوسع منه ـ أعني الأول ـ، ولأهمية المسلك الأول، ولكون القائلين به يقصرونه على الحديث المعارض للقرآن في نظرهم فقط، أفردناه بالكلام،

<sup>(</sup>١) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٧٧).

<sup>(</sup>٢) من تأمل عناوين فصول كتاب النحو تفعيل قواعد نقد من الحديث دراسة تطبيقية على بعضا ما ذكرتاء على بعضا ما ذكرتاء هنا، وباللمثل كتاب التحرير المقل من النقل وقراءة نقلية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم، سامر إسلامبولي (ص ٢٠٩ - ٣٠٥)، وكذا انظر عناوين فصول أطروحة الدكتوراء للباحث عمار الحريري، وهو مدرس علم الحديث في كلية الشريعة بدمشق، وعنوان الأطروحة الصوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيحة.

وسنقتصر في عرضنا هنا على الأحاديث المشكلة باستثناء ما أشكل لمعارضته للقرآن؛ لأننا خصصناه بمسلك خاص.

يلحظ المتابع للكتابات المعاصرة في السنة أن بعضاً من مؤلفيها كثر عندهم في السنوات الأخيرة الإكثار من رد الحديث اعتماداً على هذا المسلك، والخطورة أن ذلك بدأ يتفشى في بعض أوساط قلة من المنتسبين للعلم الشرعي من الشباب، أو من بعض العاملين في الحركات الإصلاحية الإسلامية، وقد كان الأمر فيما سلف في مطلع القرن الرابع عشر الهجري إلى زمن ليس بالبعيد ينشط فيه غالباً من لا علم لهم بالسنة وعلومها، ولكن الحال تغيرت الآن للأسف الشديد.

يقوم هذا المسلك على ضرورة التخلص من كل حديث مشكل برده، ويبالغ بعض أنصار هذا المسلك بالحكم بالكذب والوضع على أحاديث في الصحيحين، ويرون أنهم بذلك يقومون بتصفية السنة من الإسرائيليات والدخيل الذي يضرها – زعموا –، وسيأتي في النماذج بعضاً من كلامهم.

#### الأصول التاريخية لهذا المسلك:

في نظري أن المعتزلة القدماء هم أقدم من استعمل هذا المسلك كما يظهر من كتاب ابن قتيبة في "تاويل مختلف الحديث (1) ، وأما في العصر الحديث فإن ما يسمى بالمدرسة العقلية المتمثلة في "مدرسة المنار" التي من أهم روادها الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد رشيد رضا، تعد هي المجدد الحقيقي لهذا المسلك والباعث له من جديد بعد ضمور استمر قرون، ولقد هالني (1) ما رأيته المسلك والباعث له من جديد بعد ضمور استمر قرون، ولقد هالني (1) ما رأيته

<sup>(</sup>١) انظر كتاب تأويل مختلف الحديث (ص ١ - ٤٥)، وانظر كلامه على كثير من الأحاديث التي ردها المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام بقولهم حديث يبطله النظر، حديث تبطله حجة العقل، حديث يكلبه النظر، حديث يبطله الإجماع والكتاب.. الخ.

<sup>(</sup>Y) طرح في الأسواق حديثاً قرص حاسوبي يتضمن كل أعداد مجلة المدار، ولما قرأت في، ظهر لي أن ما كتب عن الشيخ محمد رشيد رضا ومنهجه في السنة النبوية لا يتناسب مطلقاً مع خطورة أطروحات الرجل الذي يصنف الآن أنه سلفي، وبعض تلك الطحون كانت قبيل وفاته بأشهر، مما يعني أن الرجل لم يتغير في مخالفته لمنهج المحدثين وطرقهم في معرفة الثابت من المدود في الحديث النبوي.

في مجلة المنار من طعن في صحيح السنة، حتى غلت بحق موسوعة شبه وطعون في ذلك لا نظير لها في المصر الحديث (١) ولقد اعتمد أصحاب هذا المسلك من المعاصرين على تراث «مدرسة المنار» بصورة واضحة، يقول المسلك من المعاصرين على تراث «مدرسة المنار» بصورة واضحة، يقول أحدهم: «وقد قيض الله تعالى للأمة الإسلامية في هذا القرن<sup>(٢)</sup> علماء نابهين واصلوا دور أسلافهم في العرض العقلاني الناقد الحكيم للتراث، ومحاكمة الأخبار والمرويات للقرآن الكريم، والسنة المتواترة، والعقل، والعلم القطعي، والمشاهدات المحسوسة، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: العلامة السيد محمد رشيد رضا وزملاؤه عبر صفحات مجلته الشهرية الإصلاحية العلمية المنازة ... التي ضمت \_ فيما ضمت \_ عداً من البحوث والتحقيقات العلمية الحرة الشيقة حول الحديث الشريف، وتدوينه ومكانته في التشريع، ومجال حجية الأحادي منه، ومناقشة بعض أحاديث الصحيحين التي ظهرت مخالفتها للعلم أو للتاريخ ... (١٠).

## أدلة القائلين بهذا المسلك:

ظهر لي بعد قراءة كثير من كتابات أصحاب هذا المسلك أنهم يعتمدون على أمرين:

١ - الاعتماد على قاعدة "وجوب تقديم القطعي على الظني عند التعارض"، فحديث الآحاد الصحيح عندهم ظني، وصحة السند لا تستلزم صحة المتن، وعليه فإذا عارض القرآن ولو ظاهريا، أو عارض حديثاً آخر أتوى ثبوتاً منه كان يكون متواتراً أو مشهوراً، أو عارض حقيقة تاريخية، أو حقيقة علمية معاصرة، أو عارض العقل؛ فإن ذلك الحديث يجب رده؛ لأنه ظني والمعارض قطعي.

٢ ـ المعارضة دليل البطلان، وبناء على هذا كما تبين لي من تصرفات

 <sup>(</sup>١) إن نظرة سريعة في موارد محمود أبو ريه في كتابه و أضواء على السنة المحمدية عبين مدى تأثره بمجلة المنار فيما أثاره من شبه ودعاوى وطعون.

<sup>(</sup>۲) يقصد القرن العشرين بالتاريخ الميلادي.

<sup>(</sup>٣) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص ١٧٣ -١٧٤).

عدد منهم، أنهم يتوسعون إلى درجة كبيرة جداً في الطعن في أحاديث لمجرد استشكالهم لمتونها، فلسان حالهم: «الاستشكال موجب للطعن»، هذا وإن لم يصرحوا به إلا أنه ظاهر في تصرفاتهم، إذ رأيتهم أزهد الناس في تقديم الجمع على الترجيح، كما أنهم معرضون بصفاقة عن منهج أهل العلم في البحث عن تأريل للحديث المشكل، كما يظهر من استهانة بعضهم بكلام العلماء في دفع الإشكالات الواردة على بعض الأحاديث التي ردوها، فأحدهم يقول: «لن يقنعنا العلائي، ولا النووي بحمل هذا الاضطراب على أنه ليس محل الشاهد هنا، أو أنه من باب رواية الحديث بالمعنى الذي لا يؤثر في الحديث (1.

ويقول: «لقد صب علماء الحديث جهدهم لفهم هذا الحديث، ولم يجدوا مخرجاً له (٢٠٠٠). ويقول أيضاً: «قلا يستقيم معنى الحديث. مع مجازفات الشراح في تأويل ألفاظه (٢٠٠٠). ويقول في الحافظ ابن حجر: «ولم يتعرض لحل الإشكال كعادته (١٠) ، ويقول: «إن موقف النقاد من هذا الحديث لن يكون أقل تخبطاً من الحديث السابق (٥٠) ، ويقول: «أما النوي. . فرأى جواباً يأباه العقل (٢٠) ، ويقول في أوجه التأويل والجمع التي ذكر شُراح الحديث: «إن كل هذه الأجوبة تتعارض مع ظاهر الحديث وبديهيات العقول (٢٠) ، ويقول: «لقد استعصى الحل على نقاد الحديث وشراحه، إلا بوجه تقبله لغة أعجمية لا ضابط لها (٨٠).

معرض كل الإعراض، وغير مقتنع بالوجَّوه التي ذكرها شُراح الصحيحين.

<sup>(</sup>١) ضوابط العدول (ص ٢٨٦).

<sup>(</sup>٢) المرجع السابق (ص ٢٨٧).

<sup>(</sup>٣) المرجع السابق (ص ٢٨٧).

<sup>(</sup>٤) المرجع السابق (ص ٢٨٦).

 <sup>(</sup>٥) المرجع السابق (ص ٢٩١).
 (٦) المرجع السابق (ص ٢٩٤ - ٢٩٥).

 <sup>(</sup>۷) المرجع السابق (ص ۲۹۰).

<sup>(</sup>٨) المرجع السابق (ص ٢٩٥)، ما تقدم من نصوص وإن كانت من كتاب واحد إلا أن الأحاديث التي قيلت بسببها، هي الأحاديث نفسها التي ردها شخص آخر اسمه إسماعيل الكردي في كتابه: «نحو تفعيل قواعد نقد من الحديث، مما يؤكد أنه أيضاً

#### نماذج من استعمالات المعاصرين لهذا المسلك:

إن كمية الأحاديث التي ردها أصحاب هذا المسلك كثيرة، لدرجة أنهم صنفوا كتباً(١) جمعوا فيها أقوالهم، وأحكامهم على تلك الحديث، منها مثلاً ما قاله أحدهم في حديث: «الليعان بالغيار»(٣):

فهذا الحديث ينص على أن عقد البيع بين الطرفين لا يتوثق ويأخذ مجراه إلا بعملية الافتراق بين البائع والشاري عن المكان الذي تم فيه العقد، فإذا بقيا في المكان نفسه سواء في المكتب أم طائرة أم سجن، ومهما طالت المدة فإن الطرفين يملكان حق النكون بالمقد وإبطال مضمونه، فالسؤال المطروح: كيف نستطيع أن نطبق الحديث؟ وإذا طبقناه في الواقع ألا يصبح الموضوع مهزلة وعبنا بين الناس، فلنتصور البائع والشاري فهبا إلى الشهر العقاري، وتم تسجيل عقد البيع هناك، وهما واقفان، فهل يصح أن ينكث البائع أو الشاري بعملية البيع بعد التسجيل؟! وهل يرد عليه أحد بحجة أنه لم يفترقا بعد عن مكان البيع؟!

فالملاحظ أن هذا الحديث باطل في الواقع، ولا يمكن أن يصدر من مشكاة النبوة، والأقرب في وضعه أنه صدر من رجل تورط في عملية ببع أو شراء، وأراد أن ينكث في عقده، فاخترع هذا الحديث<sup>(٣)</sup>.

ويرى آخر أن حديث: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة منها لايبقى ممن هو على ظهر الأرض أحده (1): يحوي هذا الحديث منافضة صريحة لما يشهد له التاريخ في كل لحظة إلى هذا اليوم (2). ثم يقول: «إن

<sup>(</sup>۱) تقدم ذكر بعضها في هامش رقم (۱۲۰).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما (۱۹۷۳)، ومسلم،
 كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (۱۹۳۲).

<sup>(</sup>٣) تحرير العقل من النقل (ص ٢٢٠).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب السمر في العلم (١١٦)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب قوله 幾 لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة (٢٥٣٧).

<sup>(</sup>٥) انظر ضوابط العدول (ص ٢٩١).

ظاهر هذا الحديث حتى مع أجوبة الشراح يصعب فهمه وقبوله على بديهيات العقول، وإن هذه الأجوبة جاءت متأخرة بعد مرور مائة سنة، وهذا يفيد أن الحديث وضع قبل هذا التاريخ (۱۰).

ويقول آخر في حديث: إن عُمَرَ هذا، لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة،. قال أنس ب بن مالك رضي الله عنه .. ذاك الغلام من أترابي يومئة (1): هذا، وقد مات أنس في سنة ٩٣هـ، وهو تِربُ الغلام الذي قال النبي: «لا يموت حتى تقوم الساعة»، ويذلك يكون موعد قيام الساعة بل انقضاء القرن الأول الهجري حسب الحديث!! لذلك، فهذا الحديث بذلك السياق لا يصح متنه؛ لأن مخالفة الواقع المحسوس علة تقدح في صحة المتن (1).

ويحكم رجل آخر من أنصار هذا المسلك على الحديث الآنف بقوله: «باطل، وكذب، وافتراء على الله ورسوله<sup>(4)</sup>.

ويتبرع أحد أنصار هذا المسلك ببرودة أعصاب ليقول لنا في أحاديث الحبة السوداء، وفضل التصبح بسبع تمرات من عجوة المدينة، وغيرها من أحاديث الطب النبوي: ﴿إِنَّ الخوض في أحاديث الطب على عجز العلماء في إيجاد الحلول المقنعة لها، لن تزيدنا في هذه الأطروحة إلا تمسكاً بتنقية سنة النبي - المبينة لكتاب الله تعالى والموحى إليه بها -، من هذه الأحاديث التي ليس لها رصيد لا حسي، ولا طبي حتى نسبها للأطباء، ومن اختاره الله لرسالته أعقل وأعظم قدراً من أن يجازف بهذه الوصفات للمرضى(6).

إن الأمثلة التي يطعن فيها أصحاب هذا المسلك ليست بالقليلة، ولعل

المرجع السابق (ص ۲۹٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة (٢٩٥٣) بهذا اللفظ.

<sup>(</sup>٣) نحو تفعيل قواعد متن الحديث (ص١٨٥).

<sup>(</sup>٤) تحرير العقل من النقل (ص ٢٢٣).

<sup>(</sup>a) ضوابط العدول (ص ٣٠٧).

فيما ذكرناه ما يعين القارئ على تكوين فكرة ولو مُوجِزة عن طبيعة هذا المسلك ومنهج أنصاره.

#### نقد هذا المسلك:

إن المبدأ الذي يسير عليه أصحاب هذا المسلك، هو تحكيم عقولهم وأذواقهم، ومعارفهم البشرية النسبية زماناً ومكاناً، في السنة النبوية، وهذا يستلزم الفوضى التي لا حدود لها.

وبربك قل لي: إذا أطلق الإنسان مثل هذه المقايس فماذا سيبقى من الحديث النبوي، في ظني أن قاعدة هذا المسلك القائمة على رد الحديث المشكل ستكون بالنظر إلى مآلات التطبيق مقلوبة: (رُد ثم استشكل) بدلاً من (المشكل مردود)، بمعنى لا نملك أي ضمانة على أن يتحول هذا المسلك إلى أداة طيعة في يد أصحاب الأهواء والشهرات، لتكون القاعدة إذا لم يَرُقُ لك أي حديث فرده، وعلل ردك بأنه مشكل عقلاً، أو علمياً، أو حتى بدعوى مخالفة عمومات القرآن ورؤيته الكلية!!

ثم إن القول بأن القطعي مقدم على الظني قاعدة مسلم بها حتى عند علماء الحديث، ولكن هذه القاعدة تحتاج إلى دقة متناهية في التطبيق، لتحديد ما هو القطعي؟ وما درجة قطعيته؟ وما الاحتمالات المضادة لقطعيته؟ ثم هل الظني المتوهم أنه كذلك لا يوجد من القرائن ما يُرتقيه لمستوى قوة القطعي؟ ثم الأهم من ذلك كله هل التعارض حقيقي بمعنى الكلمة (١٦) أم هو تعارض متوهم محله عقل ذلك المستشكل؟

ثم إنه لا يسوغ علمياً و وفق ضوابط المنهج العلمي المعاصر في شروط الفروض العلمية في المنهج التجريبي الذي ينبهر به أصحاب هذا المسلك و قبول الاستشكال، والاعتراف بصلاحيته وقوته حتى نقوم بفحصه نقدياً بعريضه لاحتمالات ضعفه، فكثيراً ما يكون الاستشكال مبنى على خطأ

<sup>(</sup>١) للتحقق من وقوع التعارض يذكر بعض الأصوليين والمناطقة شروطاً تسعة، ليس المقام بالمناسب لعرضها، ولكن نحيل على كتاب ( آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشقيطي (١ / ٥٣ \_ ٧٥).

في فهم المستشكل بناء على عدم تحريره للمقدمات المنتجة لذلك الاستشكال، ومن أهم ما يقع فيه الكثيرون في مثل هذا التسليم بأفكار مسبقة ليست سليمة، وينتج عن هذا أن المقدمات تكون مدخولة ومهزوزة، وعليه تكون النتيجة أيضاً مدخولة ومهزوزة، إذ لا يمكن فصل النتائج عن مقدماتها، والملاحظ على أصحاب هذا المسلك غرورهم بعقولهم الكليلة، وافتقارهم للضوابط المنهجية الموضوعية لا الذاتية، ولم أرهم يقومون بفحص مقدمات الاستشكالات التي يطرحونها، بل هم فيما قرأته لهم من أسرع الناس قفزاً إلى التائج، ومن أسرع الناس بطشاً واستبداداً في أحكامهم على الأحاديث النبوية الصحيحة، ولم أجد عندهم اللغة العلمية المتواضعة الني تقدم النتائج في حيطة وبسياج من الاحتمالات، وأين هذا من منهج أصحابنا في مثل قولهم: «المرسل أشبه»، وقول الإمام علي بن المديني: «إذا ذهبت تغلب هذا الأمر غلبك، فاستعن عليه بأحسب وأرى».

وأما استدلالهم بأن التعارض دليل البطلان، نقول: هذا صحيح لو كان التعارض حقيقياً مستوفياً الشروط التي ذكرها المحققون، ولكن إذا أمكن الجمع وكان بغير تعسف ولا تكلف فهو المقدم، وهذا عند التحقيق هدي نبوي دلت عليه النصوص النبوية التي جاءت في دفع ما استشكله بعض الصحابة من نصوص الشريعة.

والصحيح الذي عليه الراسخون في العلم أن (الاستشكال لا يستلزم البطلان)، ودليل صحة هذه القاعدة أنه يوجد في القرآن الكريم آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس، فلو كان يلزم من الاستشكال بطلان النص الديني، لكان هذا موجب للطعن في كتاب الله (١٦)، وقد أخبرنا ربنا في كتاب الكريم أن منه آيات محكمات وأخر متشابهات، والحديث النبوي الصحيح خارج من مشكاة القرآن، فيجوز عليه من حيث القابلية للاستشكال ما يجوز على القرآن، والاستشكال عند من عرفوا أنفسهم حق المعرفة وسيلة للتفهم والتعمق في معاني الوحيين لا للمبادرة بالرد والإبطال بدون نظر وتثبيت.

<sup>(</sup>١) انظر كلام الشيخ المعلمي حول هذه المسألة في الأنوار الكاشفة (ص ٢١٨، ٣٨٣).



# خاتمة في النتائج والحلول

# **泰森泰泰泰泰泰泰泰泰泰**

في مثل هذا البحث الموجز والمكثف لا يكون مفيداً أن ألخصه هنا، ولكني سأجعل هذه الخاتمة في أبرز النتائج، ثم أعقب بعد ذلك بتوصيات هي في نظري تقوم مقام الحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات المتجددة في وجه السنة النبوية.

# أهم النتائج:

١ ـ ظهر لي أن أكثر مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة في الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري هي المسلك الأول، ثم يتبعه في الانتشار المسلك الثاني إن لم يكن مقارباً له، فقد حظي هذان المسلكان بحضور قوي في الكتابات المندرجة تحت مسمى الفكر الإسلامي المعاصر، كما أنهما حظيا بتأصيل على المستوى النظري يرافقه بتطبيقات متعددة، مع قوة في الاستدلال وفي أسلوب الطرح، ربما لا نجدهما في كثير من الكتابات القديمة، وهنا مكمن الخطورة على منهج المحدثين.

كما ظهر لي أن المسلك الثالث ضعيف على مستوى التنظير، ومتهالك على مستوى التطبيق، إذ استعمل بوصفه مخرجاً من مأزق أحاديث لا تتلامم مع العقلية العصرية المتطبعة بأهواء الغربيين ونظرتهم للأمور، وبالتالي: فلا أشعر بأنه يشكل خطورة حقيقية. أما المسلك الرابع: قأرى أنه لا زال في بداياته، وخطورته أنه يحظى بقبول في أوساط الشباب<sup>(۱)</sup>، بل يحظى بقبول لدى بعض المتخصصين في العلوم الشرعية للأسف الشديد، فقد مر معنا ذكر رسالة دكتوراه حصل عليها باحث سوري يعمل الآن مدرساً لعلم الحديث في كلية الشريعة في جامعة دمشق<sup>(۲)</sup>، وقد نوقشت في جامعة الزيتونة في المعهد الأعلى لأصول الدين، هذه الرسالة عنوانها: "ضوابط العدول عن الحمل بالحديث الصحيح<sup>3</sup>، وفحواها: (تعلم كيف ترد السنن بأكثر من طريقة مجربة).

إن هذا المسلك مقلق جداً، لأن القاتلين به، ليسوا في غباء "أبو ربه"، ولا في جهل "أحمد أمين" بعلوم الحديث، لقد استفادوا من كل أخطاء من سبقهم، وجهزوا عدتهم بأساليب جديدة، وحجيج جديدة، ولا يزال هذا المسلك في حدود علمي لم تتم مناقشته، ولم تصدر ردود على ما كتبه أصحابه، وأتوقع أن يزداد تأثير هذا المسلك قوة في السنوات القادمة؛ لأن الأجواء ملائمة له لا سيما مع إعراض كثير من علماء الحديث عن المواجهة، وتوقفهم عن ابتكار الردود العصرية المتجددة أسلوباً

# ٢ ـ يبدو لي أن خلافنا مع أصحاب المسلكين الأول والثاني ليس في أصل المبدأ، ولكن في التوسع الذي رافق تطبيق المسلكين، حتى رأينا

<sup>(</sup>١) قبل عدة أشهر حين كنت أدرس مادة حجية السنة تحت اسم المدخل إلى علوم الحديث، لطلبة قسم الثقافة الإسلامية في جامعة الملك صعود، جامني أحد الطلاب بكتب سامر إسلامبولي يعرضها على مبدياً إعجابه بمشمونها، ويقول لي: إن بعض ما قلته لنا في حجية حديث الأحاد عندي فيه نظر، وكأنه يلمع بأدب: أقرأ لتتعلم العلم على أصوله.

<sup>(</sup>٧) لاحظ معي أن هذه الكلية في الجامعة نفسها هي التي كان يعمل فيها مصطفى السباعي، ومحمد اديب الصالح، ومحمد عجاج الخطيب وغيرهم من اساتشناه ثم تأمل كيف حدث الاختراق لمثل هذه الحصون العلمية، ألا يستدعي هذا منا إعادة النظر، ألا يجملنا هذا نتساهل: ما الذي حدث؟ وكيف حدث؟ وما دورنا الأن لحماية السنة ومنهج المحدثين؟.

أصحاب المسلك الثاني يقعون في مخالفة الإجماع في بعض آرائهم، وما ذلك إلا لخلو المسلكين من ضوابط موضوعية بعيدة عن الذاتية، وما لم يتم ضبط التطبيق بضوابط، فإنه يخشى أن تفضي فوضى التطبيق إلى تبديل الشريعة بنفي أكثر السنة.

٣ ـ من النتائج التي لا حظتها أن من أهم المتغيرات التي حدثت في مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة في الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري، أن كثيراً من القاتلين بالمسلك الأول مثلاً تحاشوا عند الاستدلال على مسلكهم أن يذكروا حديث عرض السنة على القرآن، وتبين لي بالفعل أنهم تجنبوه، لضعفه، وهذا مما يدل على أن النقاش مع أصحاب هذه المسالك قد يشمر ولو جزئياً.

إلا أنه أيضاً يجب أن أسجل هنا مع كون معظم المسالك المتقدمة لها أصول تاريخية قديمة إلا أن الطرح المعاصر - في نظري على الأقل - يتمتع بخاصيتين: تجنب مواطن الضعف في الآراء القديمة، ويضيف في جانب الاستدلال أشياء جديدة تدعم توجهات أصحاب هذه المسالك، ومعنى آخر أصحاب هذه المسالك أكثر إحكاماً من ذي قبل، وهذا نذير خطر؛ لأن المخالف يتطور ويزداد قوة، وأصحابنا - من أهل الحديث - يزهدون في المناقشة والرد، وإن فعلوا كرروا ما قاله السباعي وأبوشهبة والمعلمي، ثم لا جديد.

٤ ـ يمكن القول أنه يوجد في كل مسلك أنصار يتسمون بالاعتدال أكثر من غيرهم، وقد لاحظت هذا في المسالك كلها، فلا يمكن التسوية بين الغالى والمعتدل، والعدل يقتضى إعطاء كل ذى حق حقه.

#### الحلول المقترحة:

١ ـ يجب علينا أن نفترض حسن النية حتى يثبت لنا بالدليل عكس
 ذلك في كل من تبنى مسلكاً من المسالك الأربعة المذكورة، إن مناقشة
 المخالف من هذا المنطلق هو مقتضى العدل الواجب شرعاً، وهو الواقع

فعلاً في كثير من الأحيان، ثم إن المخالف إذا شعر منك في مخاطبته ومحاورته أنك تتفهم ما يحمله من آراء تمثل مشكلات معرفية حقيقية في نظره، فأظنه سيستمع إلى حججك وأدلتك، وقد لا يغير من آرائه شيئاً اليوم ولا غداً، ولا بعد سنة، ولكن المحاورة معه ستبذر بذوراً ستثمر بعد حين، فلا نستعجل التناتج.

٧ ـ ضرورة الاهتمام بالأسلوب العصري في عرض علوم الحديث، مع حسن تصوير المعاني وتقريبها للقراء، فالعبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني، وهذا الجانب أجد أعداداً ليست بالقليلة من أهل الحديث المعاصرين يفتقرون إليه، إن منهج المحدثين لا يمكن أن يحظى بقبول لدى كثير من المعاصرين، إن لم يراعي من يكتب فيه طبيعة القارئ الذي يخاطبه، ومداركه المعرفية والمؤثرات التي تحتكر رؤيته للمعرفة، لا بد أن يكون الأسلوب مقنعاً، ولن يكون كذلك حتى تتم الإحاطة بالمشكلات المعرفية لدى المخالف وتحفظاته على منهج المحدثين، ولماذا لا يراه مقبولاً وكافياً وصالحاً؟.

٣ ـ إن أي بحث في علم المصطلح، أو العلل، أو الجرح والتعديل، لا يقوم على ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي باستخدام الاستقراء، هو بحث ناقص وقاصر، ولا يخدم علم الحديث كما ينبغي.

والملاحظ أن كثيراً من المتخصصين في علم الحديث اليوم يعيدون إنتاج كثير من البحوث القديمة بلا أدوات بحثية تضيف لعلم الحديث تعقيقات جديدة خاصة للمشكلات الصعبة التي لا زالت موجودة إلى اليوم، ولنأخذ مسألة الرواية بالمعنى مثالاً، فقد اطلعت على أكثر البحوث المعاصرة في هذا الجانب، ولم أجد بحثاً واحداً ربط الجوانب النظرية بالتطبيقات العملية، أكثر البحوث اكتفت بعرض أقوال العلماء في المسألة وهي أقوال حقيقتها فيما يجب أن تكون عليه الرواية، ولكن القضية الحقيقية هي أن الرواية بالمعنى وقعت عملياً في كتب الحديث المعتمدة، فلا كبير أهمية لقول يخبرنا ما يجب أن تكون عليه الأمور، وبعض تلك البحوث اكتفى بنماذج منتقاة، مع تجاهل القيام بدراسة استقرائية لأثر الرواية بالمعنى على صحيح البخاري مثلاً، وأثر ذلك في مشكل الحديث ومختلفه، وأثر ذلك أيضاً على فقه المتن. الخ.

إن بحثاً من هذا الطراز سيسهم ـ في تقديري ـ في تقديم الحلول لمشكلة موجودة لدى القائلين بالمسلك الأول والرابع على سبيل المثال.

٤ ـ لا بد من فتح باب الحوار مع المخالفين لمنهج أهل الحديث في الحكم على المرويات خاصة من أهل السنة والجماعة؛ لأنهم رأس المال، وحفظ رأس المال مقدم على طلب الربح وليكن ذلك من خلال شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، ومن خلال الكتب والصحف، وأهم من ذلك من خلال اللقاءات الشخصية المباشرة.

 إنشاء هيئة لرصد ظاهرة الطعن في السنة كلياً أو جزئياً، ويكون من مهامها ترتيب الجهود وتنسيقها في الدفاع عن السنة النبوية.

٣ ـ ضرورة إعداد أفراد من طلبة العلم الشباب القادرين على المناظرة والرد والجدل مع المخالفين، والملاحظ أن تكويننا العلمي، لا يراعي هذا الأمر الجانب، وبالمثل ما نفعله اليوم في تكوين طلابنا علمياً لا نراعي هذا الأمر إلا بصورة عابرة، وإنني أتساءل اليوم: أين من يشبهون المعلمي في وقتنا هذا من أقرائنا أو من طلابنا؟ أليس من المؤسف أن مادة حجية السنة في العديد من الكليات تسند لمدرس ناشئ، أو آخر كل همه لقمة العيش!! كيف نريد أن نخرج شباباً ينافحون عن السنة إذا كانت حالنا على ما هي علمه!.

لا \_ أتفق مع عدد من الباحثين (١٠ الذين يرون أن المسلك الثاني في
 حاجة للعديد من البحوث الأكاديمية الراقية، لخطورته، ولعظم آثاره، وفي

 <sup>(</sup>١) انظر السنة مصدراً للمعرفة والحضارة (ص ٢٤، ٨١)، وكلاماً للشيخ أحمد شاكر
 حول ذلك في كتاب فقه الدعوة ملامح وأفاق (١٧٨/٢) من إصدارات كتاب الأمة في
 قطر.

رأيي أن بعض ما ورد في هذا المسلك من كلام للإمامين القرافي وابن القيم، هو وسيلة مهمة لفهم السنة النبوية متى ما ضبط بضوابط دقيقة، مع ضرورة التسليم بأن الأصل في السنة النبوية أنها للتشريع، ولا ينتقل عن هذا الأصل إلا بقرينة قوية سالمة من معارض مساو لها في القوة أو أقوى منها.

٨ ـ أقترح عقد موتمر دوري يعقد كل سنتين على الأقل لعلماء السنة في العالم الإسلامي، ليناقشوا فيه أهم التحديات والتطورات، وأيضاً ليتمكنوا من متابعة المستجدات التي عند بعضهم ولا يطلع عليها الآخرون، ومن ذلك مثلاً قضية مثارة كالفروق المنهجية بين المتقدمين والمتأخرين في علم الحديث لم تناقش في محافل علمية ذات مشاركة واسعة، بحيث نضمن أنه يتم تفعيلها إثباتاً، أو نقياً، أو تفصيلاً، ومناقشة آثارها المستقبلية، وتقريب من غيرهم من نقص رهيب في التواصل بينهم، ولا حل لتلافي هذا الخلل غير المنطقي إلا بعقد مثل ذلك المؤتمر، وفي ضوئه يمكن أن تكون جمعية علماء الحديث العالمية، وأحسب أن الأمل في الحكومات لتتكفل بمثل هذا العمل معدوم، ولكن يمكن تمويل هذه الفكرة من خلال القيام بقبول تبرعات من بعض الأثرياء، ودفع الاشتراكات السنوية من خبل الأعضاء التادرين، كما يمكن للمشروع أن يمول نفسه فيما بعد من إنشاء وقف أو أوقف مختلفة. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





#### المراجع

## \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

- آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي، دار ابن تيمية للطباعة والنشر،
   القاهرة.
- للإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن أحمد الآمدي، تحقيق الشيخ
   عبدالرزاق عفيفي، ط۲، المكتب الإسلامي، بيروت، ۱٤٠٣هـ
- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، شهاب الدين
   أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق عبدالفتاح أبر غدة، ط ٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٦٦هـ. الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت، ط ١٧٠ دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١م.
- إعمال العقل من النظرة التجزيئية إلى الرؤية التكاملية، لؤي صافي، ط ١، دار
   الفكر، دمشق، ١٤١٩ هـ.
- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة،
   عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ل الخطأ تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد، عبدالله العلايلي، ط٢، دار الجديد،
   ب وت، ١٩٩٢م.
- م. تأويل مختلف الحديث، عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين
   الأصغر، ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٩هـ
- ٩ ـ تجديد الفكر الإسلامي إطار جديد مداخل أساسية، د. أحمد كمال أبر المجد، منشور ضمن أبحاث ووقائع المؤتمر العام الثالث عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بعنوان: التجديد في الفكر الإسلامي «المنعقد في القاهرة من ١١-٨ ربيم الأول ١٤٢٧هـ.

- ١٠ ي تحرير المقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم،
   سامر إسلامبولي، ط١، دار الأونل، دمشق، ٢٠٠١م.
- التفريق بين الأصول والفروع، د. سعد بن ناصر الشثري، ط١، دار المسلم، الرياض، ١٤١٧هـ.
- ١٢ ـ جريمة الردة وعقوية المرتد، ديوسف القرضاوي، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٤٨هـ حجة الله البالغة، شاه ولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي، دار المعرفة، بيروت.
- خبر الواحد وحجيته، د. أحمد بن محمود الشنقيطي، ط١، نشر عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنررة، ١٤٢٧هـ.
- ۱٤ مؤسسة العامة للإسلام، د. يوسف القرضاوي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، محمد الغزالي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤١٧هـ.
- ١٦ ـ الرد على سير الأوزاعي، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تحقيق أبي الوفا الأفغاني، مصورة عن طبعة إحياء المعارف التعمانية بحيدر آباد الهند، دار الكتب العلمية، بيروت. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط وزميله، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ۱۷ \_ السنة التشريعية وغير التشريعية، د. محمد سليم العوا، مجلة المسلم المعاصر، العدد الافتتاحي، شوال ۱۳۹٤ - أكتوبر ۱۹۷٤م، بيروت.
  - ١٨ ـ السنة تشريع لازم ودائم، د. فتحي عبدالكريم، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٥هـ.
- ١٩ ـ السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، ط ٩، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٢٠ السنة النبوية وحي، د. إبراهيم ملا خاطر، منشور من ضمن أبحاث ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، المنعقدة في المدينة النبوية من ١٥-١٧/٧-١٥هـ.
- ٢١ السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن الكريم، د. الحسين محمد آيت سعيد، منشور من ضمن أبحاث ندوة عناية المملكة الحربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية المنعقدة في المدينة النبوية من ٥١-١٧/١٥/١٥٨٨. السنة المفترى عليها، سالم على البهنساري، ط٣، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٤٠٩هـ السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، د. يوسف القرضاري، ط ٢، دار الرقروق، القاهرة، ١٤١٨هـ

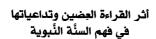
- ۲۲ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا، ط٣،
   دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ۲۳ محیح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقیق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحیاء التراث العربی، بیروت، ۱٤٠٣ هـ.
- ٢٤ منوابط العدول عن العمل بالحديث الصحيح، د. عمار الحريري، رسالة
   دكتوراه غير منشورة، جامعة الزيتونة، ٢٠٠٤م.
- ٢٥ ـ الطرق الحكمية، ابن القيم، تحقيق د. محمد جميل غازي، ط١، مطبعة المدنى، القاهرة.
- ۲۹ ـ العالم والمتعلم، أبو حنيفة النعمان بن ثابت، تحقيق محمد رواس قلعجي وعبدالهادي الهندي، ط ١، مكتبة الهدى، حلب، ١٣٩٢هـ.
- الفصول في الأصول، أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، ضبطه: محمد
   محمد تامر، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ۲۸ \_ في أصول التظام الجنائي الإسلامي، د. محمد سليم العوا، ط۲، دار المعارف، القاهرة، ۱۹۸۳م.
- ٢٩ \_ قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سامي ذبيان وآخرون، ط ١، دار رياض الريس للكت والنشر، لندن، ١٩٩٠م.
- " القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبربكر بن العربي، تحقيق محمد
   عبدالله ولد كريم، طا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٧م. كبف نفهم الإسلام، محمد الغزالي، ط ٤، دار الدعوة، الإسكندرية،
   ١٤٢٢م.
- ٣٦ ما اللباب في أصول الفقه، صفوان عدنان داوودي، ط ١، دار القلم، دمشق،
   ١٤٢٠ هـ..
- ٣٢ مبادئ نظام الحكم في الإسلام، د. عبدالحميد متولي، ط٤، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١م.
- ٣٣ ـ المرأة مفاهيم يتيفي أن تصحح، سامر إسلامبرلي، ط ١، دار الأوائل، دمشق، ٢٠٠١ م.
- ٣٤ \_ معالم الدولة الإسلامية، محمد سلام مدكور، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٣هـ.
- ٣٥ معالم المنهج الإسلامي، د. محمد عمارة، ط٣، دار الرشاد، القاهرة،
   ١٤١٨هـ.

٣٦ \_ منهج النقد في علوم الحديث، د. نورالدين عتر، ط ٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١م.

٣٧ ـ الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تعليق
 محمد دراز، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ

٣٨ ـ مواطنون لا فميون، فهمي هويدي، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
 ٣٩ ـ هذا ديننا، محمد الغزالي، ط ٥، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢١هـ.





د. رقية طه العلواني قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية جامعة البحرين





### ملخص البحث

# **教育教教教教教教教教教教教**

تتناول هذه الدراسة ظاهرة القراءة العِضين التي تقوم على قراءة نص وإغفال آخر مع استنباط الحكم وتعميمه بناءً على تلك القراءة المجتزأة. كما تبحث الدراسة تداعيات هذه القراءة في فهم السنة النبوية، فبروز هذه القراءة وتمكنّها في الذهنية المسلمة، يمكن أن يؤدي إلى حدوث نوع من الزيغ والانحراف عن مقتضى التشريع والنصوص. كما أن الجهل بالقراءة الشمولية التكاملية يؤدي إلى هدم كليات الأحاديث وأصولها العامة ببعض جزئياتها. كما تروم الدراسة إلى محاولة تأصيل القول في وضع إطار منهجي لفهم السنة النبوية من خلال استنباط جملة من المبادئ والأسس المنهجية الكلية التي يجب على المتعامل مع السنّة مراعاتها والالتزام بها، حفظاً له من الوقوع في إشكاليات هذا النوع من القراءة وتداعياتها. وتتبنى الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي في محاولة للكشف عن مظاهر القراءة العِضين وتداعياتها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تحديد مفهوم القراءة العِضين وإبرازها كمفهوم منهجي له تداعياته الخطيرة وأبعاده السلبية المتشعبة في فهم السنة النبوية خاصة في هذا العصر. كما أوضحت الدراسة بعضا من أبرز وأهم أشكال هذه القراءة ومظاهرها، وهي: قراءة بعض الأحاديث وإغفال البعض الأخر، وإهمال دلالة السياق، وقلة الاهتمام بأسباب ورود الحديث. كما عضدت الدراسة كل مظهر من تلك المظاهر بأمثلة ونماذج تطبيقية من الأحاديث النبوية التي أصبحت أنموذجا شائعا للقراءة العضين. ولم تقف الدراسة عند حدّ تناول المظاهر وتحليلها فحسب، بل حاولت تقديم منهجية علمية تعالج تلك المظاهر في خطوات قائمة على تبني القراءة الشمولية التكاملية كمخرج لحل ظاهرة التعضية وتجاوزها. وتمثل تلك الخطوات موجهات أولية، تعين المتعامل مع السنة النبوية على التوصل إلى المقصود من النصوص، وتوفر له أرضية تجعل فهمه للنص متسماً بالموضوعية والتجرد، كما توصله إلى حسن الربط بين معاني النصوص وحيكها وأسرارها وأهدافها والخلاص من براثن القراءة العضين وتداعياتها.

### 9**6**50



### مقدمة البحث

# 泰泰泰泰泰泰泰泰泰

تعالج هذه الدراسة واحدة من أبرز إشكاليات التعامل مع السنة النبوية في الوقت الحاضر ألا وهي القراءة العضون. فالقراءة العضون - كما أطلقت الدراسة عليها- من أخطر الإصابات التي لحقت ولا تزال بفهم السنة النبوية وتطبيقها في مراحل تالية، وهي في حقيقتها نوع من أنواع تحريف الكلم عن مواضعه، فالتحريف لا ينحصر في تبديل الألفاظ فحسب، بل يندرج تحته كل ما يمكن أن يغير المعنى والمراد المقصود من النصوص.

وتبحث الدراسة تداعيات هذه القراءة في فهم السنة النبوية؛ فبروز هذه القراءة وتمكنها من الذهنية المسلمة يمكن أن يؤدي إلى حدوث نوع من الزيغ والانحراف عن مقتضى التشريع والنصوص، والجهل بالقراءة الشمولية التكاملية يمكن أن يصل حد نقض كليات الأحاديث وأصولها العامة ببعض جزئياتها. ومن أبرز تلك التداعيات في الوقت الراهن الدعوة إلى نبذ السنة وعدم شرعية الاحتكام إليها والاكتفاء بالقرآن الكريم وحده مصدرا للتشريع من خلال التشكيك في صحة ثبوت الأحاديث النبوية مطلقا.

والدراسة في تناولها لهذه الإشكالية لا تقف عند حدّ العرض والتشخيص وطرح تداعيات هذا النوع من القراءة، بل تتجاوز ذلك في محاولة لتقديم معالجة واقعية علمية لهذه الظاهرة وكيفية مواجهتها.

### إشكالية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مفهوم القراءة العِضين للسنة

النبوية وآثارها وتداعياتها في فهم السنة واستنباط الأحكام منها، وذلك من خلال تتبع واستقراء بعض مظاهر هذه القراءة وصورها. وتظهر أهمية البحث في هذا النوع من القراءة من خلال ظهور عدد من التأويلات والاجتهادات لبعض الأحاديث بتلك القراءة ومظاهرها. وهو أمر يقتضي الوقوف عنده ودراسة حيثياته وأبعاده وبخاصة في هذه المرحلة التي تواجه فيها السنة النبوية جملة من التحديات والمخاطر.

## أهمية الدراسة ومنهجيتها:

تروم الدراسة محاولة تأصيل القول في وضع إطار منهجي لفهم السنة النبوية من خلال استنباط جملة من المبادئ والأسس المنهجية الكلية التي يجب على المتعامل مع السنة مراعاتها والالتزام بها، حفظاً له من الوقوع في إشكاليات القراءة البخسين وتداعياتها.

وتتبنى الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي في محاولة للكشف عن مظاهر القراءة العِضين وتداعياتها.





# مفهوم القراءة العضين

# **泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰**

لم يرد ذكر هذا النوع من القراءة للسنة النبوية باستعمال هذه اللفظة في كتب العلماء في القديم أو الحديث، ولم تقف الدراسة على هذه التسمية عند العلماء \_ والله أعلم \_ إلا أنها تذهب إلى إطلاق مصطلح القراءة العضين لوجوه عدة كما ستتم الإشارة إليها.

فكلمة عِضين في أصلها اللغوي مأخوذة من التعضية وتعني: تجزئة الأعضاء، وقال الكسائي: إنها من العضو أو من العَضو وهي شجر. وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: لا تعضية في الميراث<sup>(۱)</sup>، أي: لا يُغرق ما يكون تفريقه ضررا على الورثة كسيف يُكسر بنصفين ونحو ذلك<sup>(۱)</sup>. وذكر القرطبي (۲۷۱هـ) أن التعضية: التغريق، يقال: عضيت الشيء إذا فرقته الله قوله تعالى: ﴿اَلَيْنَ جَمَالُوا الشَّرُءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ۹۱].

وقد جاء ذكر كلمة بحضين في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿اَلَّذِينَ جَمَـُلُواْ اَلْشُرُهَانَ عِضِينَ ﴿۞﴾. وروى البخاري (٢٥٦هـ) قول ابن

 <sup>(</sup>۱) عبدالرحمن بن علي الجوزي، زاد المسير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، ج٤، ص ٤١٨.

 <sup>(</sup>٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مراجعة: محمد خليل عبتاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م، ص ٣٤١، مادة عضه.

 <sup>(</sup>٣) أبر عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، دار الشعب، القاهرة، ١٣٧٧ه، ج٥، ص ٤٨.

عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية: أن المراد بالمقتسمين، أهل الكتاب الذين جزؤوه أجزاء فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه. وذكر ابن حجر العسقلاني: إنَّ المراد بها أنهم قسموه وفرتوه، وقال الشوكاني (١٢٥٠هـ): إنَّ عضين جمع عضة وأصلها عَضْرة على وزن: قَعْلَة من عضى الشاة إذا جعلها أَجْزاء فيكون المعنى على هذا: الذين جعلوا القرآن أجزاء متفوقة.

والدراسة تعني بالقراءة العضين للأحاديث النبوية على وجه الخصوص: 
تلك القراءة التي تفرّق بين الأحاديث والنصوص الواردة في المسألة الواحدة 
فلا تضم الواحد منها إلى الآخر حال تناولها لمسألة معينة أو حكمها، فيأتي 
الحكم المستفاد من تلك النصوص مجتزئا، لا يفي بالغرض الذي لأجله 
وردت النصوص، ولا محققا لمقاصد التشريع وحكمته. بل قد يأتي الحكم 
في بعض الأحيان مخالفا ومناقضا للحكمة المقصودة من التشريع مما يؤدي 
إلى القول بتعارض الأحاديث وتوهم تناقضها أو نفيها مطلقا؛ نظرا لعدم 
وقوفه على القراءة الشمولية المتكاملة للنصوص في تلك المسألة.

وقد أشار إلى هذا النوع من القراءة كثير من العلماء \_ وإن لم يصرّحوا باستعمال هذه اللفظة على وجه التحديد .، إلا أن استعمالهم لها جاء في سياق الحديث عن القرآن الكريم كما أسلفت الدراسة.

إلا أن الدراسة تؤكد إمكانية إطلاق لفظة عِضين على كل فهم مفرَّق أو قراءة مجتزأة، وحريّ بهذا النوع من القراءة للحديث أن تختص بهذه التسمية.

وثمة أدلة كثيرة تويد هذا القول، منها حديث أُسَامَة بْن زَيْدٍ. قَالَ: بَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذَرُتُكُ رَجُلاً، بَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذَرُتُكُ رَجُلاً، فَقَالَ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهَ فَقَعَتْهُ فَوَتَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَلَكَرَتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لا إِنَّهَ إِلاَّ اللَّهُ وَقَتْلَتُهُ. قَالَ: فُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ وَقَلْتُهُ. قَالَ: فُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ ال

رُجُلُ اَلَمْ يَقُلُ اللَّهُ: ﴿وَمَنْيِلُومُمْ حَنَّى لاَ تَكُونَ فِئْنَةٌ وَأَلْتَ وَأَصْحَابُكَ تُويِدُونَ أَنْ يَفْهِ فَقَالَ شَغَدُ: قَدْ قَاتَلْنَا حَتَّى لاَ تَكُونَ فِئْنَةٌ وَأَلْتَ وَأَصْحَابُكَ تُويدُونَ أَنْ ثَقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونُ فِئْنَةً ''،

فالحديث أوضح أن الرجل هنا وقع في سوء التأويل للآية والتنزيل للجرة من نص قرآني لم يدرك أبعاده ومراميه وما يحيط به من نصوص أخرى في ذات المجال، الأمر الذي قد ينجم عنه فتنة إن لم يتم تصليحه وتصويه. وغالب التأويلات المنحرفة تأتي من القراءة العضين.



 <sup>(</sup>١) رواه مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ، الإيمان، تحريم قتل الكافر، ج١، ص ٩٦.



# مظاهر القراءة العضين وتداعياتها

تتعدد وتتنوع أشكال هذا النوع من القراءة ومظاهرها، بَيد أن الدراسة وقفت على أبرز تلك المظاهر وأشدها خطورة وأكثرها حاجة للمعالجة الآنية وهي:

# المظهر الأول: قراءة بعض الأحاديث وإغفال بعضها الآخر:

لا يظهر الحكم أو الدليل في مسألة معينة من خلال قراءة حديث واحد أو بعض الأحاديث الواردة في الموضوع بصورة منفصلة مقتطعة عن غيرها من أحاديث واردة في ذات الموضوع أو القضية التي يراد طرحها ومعالجتها. بل يظهر الحكم عند الجمع بين مختلف النصوص الشرعية الصحيحة الواردة، سواء أكانت تلك النصوص آيات قرآنية أم سنة نبوية قولية أم فعلية. فالدليل أو الحكم ليس ما جاء في نص واحد فقط، وإنما كل ما قيل في المسألة الواحدة من نصوص. واتعد ألى الحكم أو الدليل في المسألة لا يأتي من قراءة حديث واحد أو مجموعة أحاديث بل لابد فيه من جمع الأحاديث الواردة في المسألة ومتعلقاتها.

بَيد أن ذلك كله، يتطلب من الباحث عملية استقراء شمولي تكاملي يقوم على منهجية الجمع بين كافة النصوص القرآنية (إن وجدت في المسألة) إضافة إلى الأحاديث النبوية الصحيحة المتعلقة بها وبفرعياتها. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن هذه العملية البحثية، لم تعد من الصعوبة بمكان خاصة مع توافر مختلف الوسائل العلمية الحديثة التي يمكن للباحث من خلالها تجميع النصوص<sup>(۱)</sup> والأحاديث والقيام بتخريجها في فترة زمنية محدودة.

وواقع الأمر أن القراءة العضين المتمثلة في قراءة دليل وإغفال أدلة أخرى، أمر له تداعياته الخطيرة ليس أبرزها ظهور جملة من التأويلات البعيدة عن مقاصد التشريع عموما التي قد توهم بوقوع تعارض بين النصوص في حين أن الأمر على خلاف ذلك.

ومن أبرز تداعيات هذا النوع من القراءة العضين، ما قام به المستشرقون وأتباعهم ممن انحصرت قراءتهم في أحاديث محددة للخروج منها بأحكام مسبقة مع إغفال شامل لما جاء من أحاديث أخرى في ذات المسألة. ومن أشهر الأمثلة على ذلك، مسألة نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث وتدويته.

فقد وردت أحاديث عدة بعضها ينهى عن كتابة الحديث وبعضها الآخر يبيح ذلك، كما وجد لدى عدد من الصحابة رضي الله عنهم مدونات وكتب جمعت فيها أحاديث.

ومن الأحاديث الواردة في النهي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا قعودا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا، فقال: ما مذا تكتبون، فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله واحلصوه. قال: فجمعنا ما كتبناه في صعيد واحد ثم أحرقناه

<sup>(</sup>١) إن وجود معاجم ألفاظ القرآن الكريم والمعاجم الموضوعية المختلفة يمكن أن تسهم في تسهيل عملية تجميع مختلف الأيات القرآنية الواردة في أية مسالة أو قضية مطروحة، من أمثلة هذا النوع من المعاجم: الموصوعة القرآنية الميسرة، تأليف: وهبة الزحيلي وآخرين، دار الفكر، صورية، الطبعة الثانية، ١٩٤٣ه. وهو موسوعة معجمية حوت التفسير الوجيز وأسباب النزول وأحكام التجويد إلى جانب معجم معاني القرآن ومعجم كعاني القرآن الكريم، إعداد: حسان عبدالمنان، بيت الانكار الدولية، السعودية، بلا تاريخ.

بالنار، فقلنا: أي رسول الله نتحدث عنك. قال: نعم تحدثوا عني ولا حرج ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار<sup>(١١)</sup>.

وقد استدل بعض الكُتّاب والمؤلفين بهذا الحديث وغيره من نصوص وردة في وردت بالنهي عن كتابة الحديث، مبتورة عن غيرها من نصوص واردة في المسألة كلها، للخروج بقاعدة تؤكد نهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث مطلقً<sup>۱۷</sup>).

وواقع الامر أن هذه الأحاديث والنصوص لا ينبغي أن تُقرأ بمعزل عن بقية الأحاديث الواردة في موضوع الكتابة والتدوين ككل. فقد جاءت نصوص أخرى تبين إباحته للكتابة لبعض الصحابة ووجود عدد من المدونات للصحابة رضوان الله عليهم.

ومن ذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: امما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب بيده فاستأذن الرسول ﷺ أن يكتب عنه ما سَمِع، فأذن له رسول الله ﷺ. فكان يكتب بيده ويعي بقلبه. وأنا كنت أعي بقلبي، آاً.

إن استحضار هذه الحديث وغيره مما لا يتسع المقام لذكرها، والقيام بجمعها بمختلف رواياتها الصحيحة، مع الأخذ بعين الاعتبار المناسبات التي وردت فيها والتاريخ الزمني لها، يبين بوضوح تهافت القول بمنع النبي تلقق كتابة الحديث في عصره كما أثاره البعض بناء على قراءة مجتزأة للنصوص الواردة بالنهى أو لا.

<sup>(</sup>١) أخرجه علي بن أبي بكر الهيشمي، مجمع الزوائد، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧م، ج١، ص١٥٠، وقال الهيشمي له حديث في الصحيح بغير هذا السياق رواه أحمد وفيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ويقية رجاله رجال الصحيح.

 <sup>(</sup>۲) حول ذلك انظر: محمود أبو ربة، أضواء على السنة المحمدية، مطبعة دار التاليف،
 مصر، الطبعة الرابعة، ۱۹۵۸م، من ۳۳ وما بعدها.

 <sup>(</sup>٣) أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، فتح الباري تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، محب
 الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج١، ص٢٠٧.

وعند تتبع واستقراء بعض الروايات وأقوال بعض العلماء حول هذه المسألة يتبين ما يلي:

أولاً: لم ينكر أحد من سلف الأمة أو الخلف جواز كتابة الحديث والعلم.

ثانياً: أغلب العلماء على الجمع بين الروايات والأحاديث الواردة حول النهي عن كتابة الحديث وتلك التي أذنت بها. وقد ذهب معظمهم إلى أن ذلك الجمع يكون من خلال القول بأن النهي عن الكتابة كان في بداية الأمر ثم نسخ بالإباحة. وقيل النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك، ومنهم من أعل حديث أبي سعيد (أن رسول الله ﷺ قال لا تكتبوا عني ومن كتب القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج .. الحديث الله وقال الصواب وقفه على أبي سعيد وقد قاله البخاري وغيره ".

وذهب ابن حجر رحمه الله أن جماعة من الصحابة والتابعين كرهوا كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا ولكن لما قصرت الهمم وخافوا ضياع العلم، دونوه (٣٠).

وعلى هذا ذكر العلماء أن الاتفاق وقع على جواز الكتابة وإبقائها ولولا الكتابة ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقل القليل<sup>(1)</sup>.

إن استحضار القراءة الشمولية التكاملية للأحاديث والأقوال، ترفع

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، ج٤، ص ٢٢٩٨.

<sup>(</sup>۲) ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، ج۱، ص ۲۰۸. وكذلك: أبر الطبب محمد شمس الحق الآبادي، عون المعبود، دار الكتب الملعية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ، ج١٠، ص ٨٥. وانظر كذلك في ذات المعنى: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ، ج١، ص ١٤٥٠.

<sup>(</sup>٣) بتصرف بسيط عن ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، ج١، ص ٢٠٨.

 <sup>(</sup>٤) ابن قيم الجوزية، حاشية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية،
 ١٩٤٥/١٩٩٥م، ج١٠، ص ٥٦.

بوضوح أي نوع من أنواع اللبس والخلط الحاصل (بحسن قصد أو سوء نية) بناء على القراءة العضين المبتورة لأحاديث وردت في النهي دون أخرى تبيحها.

فالواجب الأصل أن يكون في عهد النبي ﷺ من يحفظ الأحاديث والسنن، إلا أن هذا الواجب قد يتحقق بطرق عدة، وكلها واجبة. فقد كان للصحابة طرق في تحصيل هذا الواجب وحفظه، وكان الواجب تحصيل طريق من تلك الطرق. فإذا انسدت تلك الطرق إلا طريقا واحدا، وجبذلك الطريق بخصوصه. يقول الدهلوي رحمه الله في ذلك:

اوكان السلف لا يكتبون الحديث ثم صار يومنا هذا كتابة الحديث واجبة لأن رواية الحديث لا سبيل لها اليوم إلا بمعرفة هذه الكتب. وكان السلف لا يشتغلون بالنحو واللغة وكان لسانهم عربيا لا يحتاجون إلى هذه اللفنون ثم صار يومنا هذا معرفة اللغة العربية واجبة لبعد العهد عن العرب الأولن.

كما لجأ بعض الكتاب المعاصرين إلى قراءة عضين مماثلة لأقوال بعض الصحابة وتشددهم في قبول الأحاديث، ورتبوا على أساسها نهي الصحابة عن رواية الحديث عطلقا.

ومن ذلك ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما لما حضر النبي ﷺ (أي حضرته الوفاة) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي ﷺ: هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده فقال عمر: إن النبي صلى الله عليه غلبه الوجم وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله (٢٢).

ووفق هذه القراءة العضين المنتزعة من غيرها في المسألة المقتطعة من سياقها، ذهب بعضهم إلى القول بأن عمر رضي الله عنه لم يكن يعتمد إلا

 <sup>(</sup>١) ولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي، الإنصاف، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار
 النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ج١، ص ٧٩.

 <sup>(</sup>۲) رواه البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالث، ۱۹۵۷/۱۹۷۹م، ج٦، ص ٢٦٨٠باب كراهية الاختلاف.

على القرآن والسنة العملية دون القولية(١١). واستدل عدد من الكتاب المعاصرين (ممن ينكرون ثبوت السنة النبوية وصحة نسبتها إلى النبي ﷺ) بهذه الأحاديث الناهية عن الكتابة حسب قولهم. يقول الدكتور أحمد صبحى منصور: «مما يؤكد أن النبي نهى عن كتابة غير القرآن أن الخلفاء الراشدين بعده ساروا على طريقه فنهوا عن كتابة الاحاديث وعن روايتها... وعموما نكتفي بهذا الإثبات في أن النبي أتانا بالقرآن ونهانا عن غيره، وأن كبار الصحابة ساروا على نهجه في التمسك بالقرآن وحده، حتى إن تدوين تلك الأحاديث المنسوبة للنبي لم يبدأ إلا في القرن الثالث، بعد وفاة النبي بقرنين من الزمان. وكان الموطأ أول تدوين منظم للاحاديث؟ . . . وهنا نتساءل . . إذا كانت تلك الأحاديث جزءا من الاسلام كما يدّعون، وقد نهى النبي عن كتابتها أليس ذلك اتهاما للنبي عليه السلام بالتقصير في تبليغ رسالته؟ وهل يعقل أن تكون الرسالة الاسلامية ناقصة وتظل هكذا الى أن يأتى الناس في عصر الفتن والاستبداد ليكملوا النقص المزعوم ؟. إن الذي نعتقده أن النبي عليه السلام قد بلغ الرسالة بأكملها وهي القرآن ونهي عن كتابة غيره، أما تلك الأحاديث فهي تمثل واقع المسلمين وعقائدهم وثقافتهم وتمثل في النهاية الفجوة بين الاسلام وبين المسلمين»(٢).

لقد أغفل هؤلاء الكتاب من جراء الوقوع في القراءة العضين عشرات النصوص والروايات التي تؤكد شدة حرص صحابة النبي عليه الصلاة والسلام على تلقي الأحاديث والأخذ بالسنة وضرب أكباد الإبل بغية الحصول عليها.

ومن ذلك ما رواه البخاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال:

<sup>(</sup>١) راجع في ذلك أبو رية، مرجع سابق، ص ٣٠. بل إن البعض ذهبوا إلى القول بأن عمر رضي الله عنه رائد القرآنيين الذين لا يعترفون بحجية السنة ويقولون حسبنا القاآدا!.

 <sup>(</sup>۲) أحمد صبحي منصور، أكذوبة الرجم في الحديث، الحوار المتمدن، العدد ١٠٦٥. تاريخ ٢/٠٠٥/١، راجع العنوان التالي على الشبكة: /debat/show.art.asp?aid = 29051

(اني كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ فينزل يوما وأنزل يوما فإذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره وإذا نزل فعل مثله''.

وكان أبو هريرة يقول: "إني لأجزئ الليل ثلاثة أجزاء فثلث أنام وثلث أقوم وثلث أتذكر أحاديث رسول الش ﷺ<sup>(۲)</sup>.

إن استحضار السنن القولية والفعلية العملية الواردة في المسألة يعتبر من أهم خطوات الفهم الصحيح للسنة. إذ أن الفهم الصائب يعد الخطوة الأولى نحو تطبيق صحيح وتنزيل النصوص وتفعيلها بشكل يحقق المقاصد الشرعية من وراء الأحكام المختلفة.

وهو أمر لا يمكن التوصل إليه من خلال القراءة البضين. فهي قراءة تنتزع الحكم من حديث واحد أو مجموعة أحاديث فتذهب إلى إصدار حكم معين دون إدراك لأبعاد هذا الفهم المجتزئ وتداعياته على عملية تنزيل السنة في واقع الحياة وحاضرها.

وهكذا تبقى القراءة الجامعة التكاملية للأحاديث والسنن القولية والفعلية والموازنة بينها، من أهم وسائل التوصل إلى الفهم الصحيح المحقق لمقاصد التشريع وغاياته. فالنصوص في المسألة الواحدة ترتبط بعضها ببعض ارتباطا لا سبيل إلى حسن فهمها جميعا، دون تجميع الروايات في موضع واحد.

وتعد القراءة العضون من أخطر مناهج التعامل مع السنة وأكثرها إساءة إليها في العصر الحاضر وبخاصة من قِبل منكري حجيتها. فقد لجأ هؤلاء إلى أحاديث ونصوص بعينها وأغفلوا غيرها في ذات الموضوع ليخرجوا بحكم معين ورؤية مسبقة تعضد موقفهم تجاه السنة.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري، مرجع سابق، ج٢، ص ٨٧٢. باب إماطة الأذى.

 <sup>(</sup>۲) أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي،
 خالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٣٠٠ ص ٩٤.

### المظهر الثاني: إهمال دلالة السياق وتداعياته:

ويراد بدلالة السياق المعنى الذي يقصده المتكلم ويفهمه السامع من الكلام تبعا للظروف المحيطة. فوضع الكلمة داخل الجملة مرتبط بما قبلها وما بعدها. وقد اهتم العلماء والأصوليون بوجه خاص بهذا النوع من الدلالة منذ نزول القرآن الكريم فربطوا معاني الآيات بأسباب نزولها بل إن دلالة النص عند الأصوليين ترتكز على السياق. يقول ابن القيم الجوزية (٧٥١م) في ذلك: «السياق يرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير.. هذه هي الدلالة السياقية تنظيرا وتطبيقا ووضوحا. دلالة النصوص نوعان: حقيقية وإضافية ، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره وقريحته وصفاء ذهنه ومعوفته بالألفاظ ومرتبها وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين في ذلك. (١٠)

كما أوضح \_ رحمه الله \_ في موضع آخر قصور فهم كثير من الناس عما دلت عليه النصوص، وقصورهم في فهم وجه الدلالة وموقمها وتفاوتهم في ذلك الفهم تفاوتاً كبيراً فلو كانت الأفهام متساوية لتساوت أقدام العلماء في فل العلم(٢)

وأكد رحمه الله أن قصور المجتهد عن فهم الدلالة والسياق طريق إلى سوء الفهم والتأويل معا وهو أمر في غاية الخطورة. يقول في ذلك: "فكم من حكم دل عليه النص ولم يفهموا دلالته عليه وسبب هذا الخطأ حصرهم

ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا وآخرون، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م،ج٤، ص ٨١٥.

 <sup>(</sup>۲) بتصرف بسيط عن ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ج١، ص ٣٣٢.

الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون إيمائه وتنبيهه وإشارته وعُرفه ثم المخاطبين (١).

فالحكم الشرعي المستنبط رهين بطبيعة المقام الذي ورد فيه نص الحديث ولهذا كان الاتفاق على تحديد المقام سبيل الاتفاق على استنباط الحكم الشرعي<sup>(٢)</sup>.

وثمة أمثلة برزت على الساحة الفكرية في العصر الحاضر، وأثير حولها جدل واسع تستدعي الوقوف عندها لسبر أسبابها ومعالجتها من خلال فهم هذا الشكل من أشكال القراءة العضين للسنة النبوية.

فإساءة الفهم أو بتر هذه الأحاديث من سياقها أو قراءة أحدها دون النظر إلى بقية الأحاديث الواردة في الباب، من أهم أسباب استعمال النصوص في غير مواضعها، بل قد يصبح النص (بسبب قلة الفهم أو انعدامه) من أهم أسباب وقوع مزيد من الخلاف والشقاق بين المسلمين.

ومن ذلك الأحاديث الواردة في تفرق الأمة وجعل بأسها بينها وتسليط بعضها على بعض. وهي أحاديث في جملتها صحيحة مستفيضة رويت عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم إلا أن تلك الأحاديث لا ينبغي النظر إليها مجتزئة دون قراءة بقية الأحاديث الواردة حول الموضوع ذاته ليتسنى للقارئ فهم الصورة كاملة غير مبتورة.

فالأحاديث الواردة في السنة عن هلاك الأمة بعضها ببعض لابد أن تُفهم في ضوء الأحاديث الواردة في السنة عن اجتماع الأمة وأهمية وحدة الكلمة والصفّ. كما ينبغي التنبه إلى ضرورة جمع مختلف الروايات الصحيحة الواردة للحديث ليظهر من خلال الجمع، طبيعة السياق الوارد فيه الحديث، وهو أمر يسهل عملية التوصل إلى الفهم الدقيق كثيراً.

المرجع السابق، ج١، ص ٣٣٨. وانظر تفاصيل ذلك في كتابنا: أثر العرف في فهم النصوص، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م، ص ٢٦١ وما بعدها.

 <sup>(</sup>٢) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الفروق، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ، الفرق السادس والثلاثون، المسائل: الثانية والثالثة والرابعة.

ومن هذه الأحاديث ما جاء في صحيح مسلم في باب عنوانه هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض: "عن عابر بن سَغدِ عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتُبَلَ ذَاتَ يَوْم مِنْ الْعَالِيَةِ حَتَّى إِذَا مَرْ بِمَسْجِد بَنِي مُعَاوِيَةٌ دَخَلَ فَرَكُعَ فِيهِ أَتُبَلَ ذَاتَ يَوْم مِنْ الْعَالِيَةِ حَتَّى إِذَا مَرْ بِمَسْجِد بَنِي مُعَاوِيَةٌ دَخَلَ فَرَكُعَ فِيهِ رَحْعَيْنِ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ وَوَعَا رَبُّهُ طَوِيلاً ثُمُ الْصَرَفِ إِلَيْنَا قَقَالَ ﷺ عَنْ اللَّهُ وَيَع اللَّهُ اللَّه يَهلِكُ أَمْنِي بِالسَّمَةِ فَلَانِيها وَسَأَلْتُهُ أَنْ لا يَعْلِمُكُ أَمْنِي بِالْعَرَقِ فَأَعْطَانِيهَا وَسَأَلْتُهُ أَنْ لا يَجْعَلَ أَمْنِي بِالْعَرَقِ فَأَعْطَانِيهَا وَسَأَلْتُهُ أَنْ لا يَجْعَلَ بَأَسُهُمْ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَيْهَ (١٠).

نهذه الأحاديث وغيرها لا ينبغي فهمها وتأويلها على أنها تحمل حكماً وعاماً أو قدراً محتوماً على الأمة كما فهمه البعض. فالحديث وارد في سياق التحذير من أمر أخبر بوقوعه النبي عليه الصلاة والسلام عندما تتخلف الأمة عن القيام بواجباتها في الاجتماع والائتلاف وليس تقريرا لحكم عام لا يتبدل ولا يتخلف مهما حدث. فالأمر متروك للأمة بعد هذا التحذير الشديد خاصة وأن الحديث الوارد في مسند أحمد يتبين من سياقه ذلك حين يقول النبي ﷺ

فلا ينبغي أن يُفهم من الحديث أن تفرق الأمة أمر مصيري واقع في كل حال وفي كل زمان. فالحديث إخبار لواقع يحدث عندما تتحقق أسبابه

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم، مرجع سابق، حدیث رقم ۲۸۹۰.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم، مرجع سابق، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض. حديث رقم ١٤٤٥.

ودواعيه التي نهى عنها التبي عليه الصلاة والسلام في أحاديث أخرى، وبهذا الشهم الشمولي للنصوص يمكن أن يزول الإشكال واللبس الواقع عند المغض (١٠).

من الأحاديث المهمة التي أسيء فهمها كذلك بسبب تبني القراءة العضين القائمة على نزع النص من سياقه الوارد فيه، حديث الفرقة الناجية. فقد بات هذا الحديث سيفاً مشرعاً يمكن أن يستله أصحاب الفرق والمخالفين في وجه بعضهم بعض كلما لاحت فكرة أو علت كلمة لا توافق ما هم عليه من الرأي<sup>(۲)</sup>.

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ الْغَرَقَتُ عَلَى إِخْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَإِنَّ أَنْنِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْنَينِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُهَا في النَّارِ إِلاَّ وَاجِلَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ (٣). وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم.

وقد ذكر الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين: «أن هذا الحديث روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص وعمرو بن عوف المزني بإسنادين تفرد بأحدهما عبدالرحمن بن زياد الأفريقي والآخر كثير بن عبدالله المزنى ولا تقوم بهما الحجة<sup>(1)</sup>.

وقد ساق الحاكم رواية الحديث على النحو التالي: عن عبدالله بن

 <sup>(</sup>۱) يوسف القرضاوي، الصحوة الاسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم، دار الشروق، مصر، ٢٠٠١م، ص ٣٣-٣٤.

 <sup>(</sup>٣) في تفاصيل هذا الحديث انظر: أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، الفرق ببن الفرق، وبيان الفرقة الناجية، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٨٠.

 <sup>(</sup>٣) أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي،
 دار الفكر، بيروت، بلا تازيخ، باب الفنن، افتراق الأمم،ج٢، ص ١٣٢٢.

 <sup>(</sup>٤) محمد بن عبداله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص ٢١٨.

عمرو بن عوف بن زيد عن أبيه عن جده قال ثم كنا قعودا حول رسول الله فله في مسجده فقال: التسلكن سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل ولتأخذن مثل أخذهم إن شيرا فشير وإن ذراعا فذراع وإن باعا فباع حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتم فيه إلا أن بني إسرائيل افترقت على موسى على إحدى وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة الإسلام وجماعتهم، وأنها افترقت على عيسى بن مريم على إحدى وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة الإسلام وجماعتهم، ثم أنهم يكونون على اثنتين وسبعين فرقة كلها ضالة الا فرقة واحدة الإسلام وجماعتهم، ثم أنهم يكونون على اثنتين وسبعين فرقة كلها ضالة إلا أرقة واحدة الإسلام وجماعتهم، ثم أنهم يكونون على اثنتين وسبعين فرقة كلها ضالة إلا أرقة واحدة الإسلام وجماعتهم، "أ.

فعند جمع روايات حديث الفرقة الناجية تتضح بعض الأمور المهمة منها:

 أن الحديث جاء في سياق التحذير من اتباع خطى اليهود والنصارى في التفرق والاختلاف والتشتت كما ورد في بعض رواياته. فالغاية التي جاء الحديث ليؤكدها أهمية الابتعاد عن الفرقة ونبذ الاختلاف الواقع في الأمم السابقة في أصول العقائد<sup>(۲)</sup>.

إلا أن هذا الحديث بات يستشهد به أصحاب كل فرقة ضد الفرق الأخرى لتبيان أنها هي الفرقة الناجية وما عداها في النار. وعليه فإن الغاية التي سيق لأجلها الحديث باتت على الضد من الحاصل اليوم. فلا يعقل أن

<sup>(</sup>١) الحاكم، المرجع السابق، ج١، ص ٢١٩.

<sup>(</sup>٧) جاء في أبجد العلوم عن القحطبي في كتابه الرد على النصارى ذكر عدد هائل من الفحرق التي ظهوت بين النصارى في الفترة الواقعة مابين عيسى عليه السلام والنبي معجد على السلام والنبي معجد فل منها المالونية المعارفة الابرعانية الاربية اللاباتية الابلونية المعاونية السالة الاربية الأربولية الإربانية المعاونية السالة الخورية المعالمية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعالمية المعارفية والمعرفية والمعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية المعارفية معارفية على المعارفية ال

يكون الحديث سيق لإقرار التفرقة بين المسلمين وقد جاء للتحذير منها.لقد أسهم عامل إساءة الفهم وبتر الأحاديث من سياقها أو قراءة أحدها دون النظر إلى بقية النصوص الواردة في القرآن والسنة الصحيحة في الباب، إلى استعمال أحاديث في غير مواضعها حتى بات الحديث في بعض الأحيان (بسبب قلة الفهم أو انعدامه) من أهم أسباب وقوع مزيد من الخلاف والشقاق بين المسلمين! (١٠٠).

فحديث الفرقة الناجية - على افتراض صحة الزيادة فيه (٢٠ لا ينبغي أن أيفهم بمعزل عن بقية النصوص الواردة في الموضوع. كما لا ينبغي أن يصبح أداة طيعة لمن يروم تكفير المسلمين وتفريق كلمتهم وتعزيق شملهم من خلال ترويج أفهام ممينة لهذا الحديث. وقد تنبه إلى هذا المعنى كثير من العلماء السابقين وحمهم الله.

يقول ابن تيمية (٨٧٧هـ) رحمه الله في ذلك: اليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكا، فإن المنازع قد يكون مجهدا مخطئا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته..وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له، لا يجب أن يدخل فيها المتأول والتائب و ذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك، فهذا المتأول بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد

<sup>(</sup>١) راجع حول ذلك ما ذكره د. أحمد صبحي منصور من أن الأحاديث المنسوبة إلى النبي عليه الصلاة والسلام هي السبب وراء وقوع الخلاف. وغاب عنه أن ما يقوله عن الحديث ووقوع الخلاف بسببه، إنما ناجم في الأصل عن إساءة الفهم للحديث وهو أمر يعدث وقوعه حتى بالسبة للقرآن.

<sup>(</sup>٧) ثمة علماء تكلموا في الحديث وفي الزيادة الواردة في بعض رواياته ومنهم محمد بن إبراهيم الوزير حيث يقول: فولياك والاغترار به (كلها هالكة إلا واحدة) فإنها زيادة فاسلة غير صحيمة القاطنة ولا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة، محمد بن إبراهيم ابن الوزير، العواصم والقواصم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ج١، ص ١٨٣. ج٣، ص ١٧٠- ١٧٧.

ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيا وقد لا يكون ناجيا كما يقال من صمت نجاه(۱).

وقد أوضح ابن تيمية رحمه الله أنه لا يُحكم على طائفة معينة بأنها من الفراق الشالة الاثنتين والسبعين التي ذكرها رسول الله ﷺ في الحديث وأنه لا سبيل إلى الجزم بأنها واحدة منها؛ لأن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الاثنتين والسبعين لابد له من دليل فإن الله حرّم القول بلا علم عموما وحرّم القول عليه بلا علم خصوصاً.

يقول في ذلك: «وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكروهم في كتب المقالات لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل فإن الله حرم القول بلا علم عموما وحرم القول عليه بلا علم خصوصا... وأيضا فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهرى فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعة الموالية له هم أهل السنة والجماعة ويجعل من خالفها أهل البدع وهذا مين...

يقول الاستاذ البهنساوي في كتابه (السنة المفترى عليها): "ومن أفراد الجماعات الإسلامية من تبنى فهما للنصوص التي تقبل الخلاف، وفرض هذا الفهم على أفراد جماعتهم وقيل لهم يأثم من خالفه لأنه في نظرهم الفهم القاطع . . . وهذا كله يخالف منهج النبي 光。...".

وإساءة الفهم والتأويل أمر إن وقع في بعض الأحاديث الصحيحة فهو ممكن الوقوع كذلك في عدد من الآيات والنصوص القرآنية التي تحتمل أكثر

<sup>(</sup>١) ابن تيمية، دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية، تحقيق: محمد السيد الجليند، مؤسسة علرم القرآن، دمشق، الطيعة الثانية، ۱۹۱۵، ج۴، ص ۱۷۹، محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، المقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت، ج١، ۱۹۷.

<sup>(</sup>۲) ابن تیمیة، مجموع الفتاوی، مرجع سابق، ج۳، ص ۳٤٦.

 <sup>(</sup>٣) سالم على البهنساوي، السنة المفترى عليها، دار البحوث العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٧٧-٢٨.

من معنى، فهل القصور في الفهم أو الفهم المخالف لبعض النصوص، يسوغ للبعض الاستغناء عن تلك النصوص برمتها واعتبارها مؤسسة للخلاف!!<sup>(1)</sup>.

لقد وظَف بعض الكُتاب القراءة العضين للوصول إلى هذه النتائج المناهضة لأبسط قواعد البحث العلمي الذي ينبغي أن يتسم بالأمانة العلمية والموضوعية. ومن ذلك ما ذكره الدكتور أحمد منصور حول بناء المساجد وثوابها إذ يقول تحت عنوان تغييب العقل: «استحضر عقلك ولا تعطه إجازة، ذلك الحديث المنسوب كذبا للنبي عليه الصلاة والسلام.. يؤكد على أن كل من بني لله مسجدا بني الله تمالي له قصرا في الجنة، مهما كان الشخص مؤمنا أو كافرا، ومهما كان مصدر المال طيبا أو خبيثا، وأن كل مختلس وظالم وناهب لأموال الناس يستطيع إذا بني ببعض أمواله الحرام مسجدا أن يدخل الجنة؟

وعند القيام بمحاولة قراءة الأحاديث التي أشار الكاتب إليها قراءة تكاملية، يتضح ما يلي:

أولاً: الرواية المشار إليها وردت عن عشمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من بنى مسجدا يبتغي به وجه الله بنى الله له بيتا في الجنة (٣٠٠). وفي رواية مسلم: «من بنى مسجدا لله تعالى، وقال: بكير حسبت أنه قال يبتغي به وجه الله، بنى له مثله في الجنة (١٤٠).

<sup>(</sup>١) ادعى ذلك بعض من المعاصرين كما سيأتي ذكره لاحقا في الدراسة. انظر ص ٢٠ من هذا البحث.

<sup>(</sup>Y) اتسم أسلوب الكاتب بالتهكم والسخرية معا لا يليق بسمة البحث العلمي وعلى هذا لم تقف الدراسة على تلك الألفاظ المذكورة لديه، وقد تعرض لعدد من الأحاديث لا يتسم المقام لذكرها. راجع ما كتبه كاملا بعنوان: الإسناد في الحديث على الموقع التالي على الشبكة لمجلة عرب تأيعز: http://www.arabimis.com/Mitecd#X0896co2.html

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري، باب من بني مسجدا، ج١، ص ١٧٢.

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم، باب فضل بناء المساجد والحث عليها، ج١، ٣٧٨.

ثانياً: ثمة روايات أخرى أغفلها الكاتب، كلها تشير إلى أن تحصيل ثواب بيت في الجنة لا يكون فقط من خلال بناء مسجد، وإنما من خلال أعمال عديدة تنمي في المسلم حسن الخلق ومساعدة الآخرين وتحقيق التكافل.. فقد ورد (على سبيل المثال) عن أبى أمامة رضى الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان مُحقا وبيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب ولو كان مازحا، وبيت في أطى الجنه لمن حسن خُلقه،(١).

ثالثاً: أن الكاتب قام ببتر النصوص والأحاديث الواردة في أبواب هائلة كلها تدل على أعمال الخير وترغّب فيها. كما تعسف في تأويلها وتأويل الحديث المقتطع لتبرير واقع اجتماعي له سلبياته وأسبابه بالقول بأن الحديث النبرى المذكور وراء هذا الخلل والقصور!.

يقول في ذلك: "ذلك الحديث المن بنى مسجداً تم إسناده للنبى عليه الصلاة والسلام، ورواه ابن ماجه الصلاة والسلام، ورواه ابن ماجه في "مسنده" عن فلان عن فلان. وآمن الناس بصحة ذلك الإسناد. ومن هنا فإن ذلك الحديث الكاذب هو المسئول عن إقامة ٣٨ ألف مسجد وزاوية في القاهرة الكبرى. وكلها تنشر ثقافة التطرف عبر أحاديث مسندة أو منسوبة للنبي (ﷺ) زورا، وهي تخالف القرآن والسنة الصحيحة للنبي عليه الصلاة والسلام، وبدلا من أن تتوجه لبناء مساكن للشباب والعائلات التي تسكن المقابر، فإنها توجهت لبناء مساحد أيديولوجية، تزيد على حاجة المسلمين الذين يستطيعون الصلاة في كل مكان.. بلا أن تتوجه لبناء مساكن للشباب والعائلات التي تسكن المقابر.. بحيث ضاعت أحلام الشباب في الزواج وأصبحت العنوسة أزمة مستفحلة.. لأن أموال الصدقات استنفذها أرباب الصحوة السلفية في بناء عشرات الالوف من العنابر... (\*\*).

<sup>(</sup>١) فتح الباري، مرجع سابق، ١٣٤، ص ١٨١. وصححه الألباني. ورواه الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، راجع سنن الترمذي، مرجع سابق، ج٤، ص ٣٥٨. سنن أبي داود، مرجع سابق، ج٤، ٢٥٣. سنن اليهفي الكبرى، مرجع سابق، ج١٠، ٢٤٩.

<sup>(</sup>٢) أحمد منصور، الإسناذ في الحديث، مرجع سابق.

والثقافة المشار إليها من قِبل الكاتب لم تأت من طرف السنة النبوية بل جاءت من قصور الفهم وإغفال القراءة الشمولية التكاملية، فالأمر لا يتعلق بالنصوص بل بمن يقرأ النصوص قراءة مقتطعة عن سياقها، مبتورة عن غيرها، فلا تكون معالجتها عن طريق إغفال النصوص، بل عن طريق الالتزام بشروط وضوابط التأويل والفهم الصحيح التي أشبعت بحثاً وتصنيفًا(١).

## المظهر الثالث: قلة الاهتمام بأسباب ورود الحديث وتداعياته:

من علوم دراية المتن علم أسباب ورود الحديث، وهو طريق قوي لفهم الحديث، كأهمية معرفة أسباب النزول بالنسبة للقرآن الكريم. وقد ألف العلماء فيه كثيرا من ذلك مثل: كتاب (اللمع) للإمام السيوطي، و(البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف) للمحدث ابن حمزة الحسيني. فالكثير من النصوص الواردة في الكتاب والسنة أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات لابد من إدراكها قبل الشروع بالاستدلال بها أو محاولة تنزيلها في الواقع<sup>(۲)</sup>.

فمعرفة أسباب ورود الحديث، ومحاولة الكشف عن البيئة التي قبل فيها، والملابسات التي داخلته، والمناسبات التي أحاطت به، من أهم الوسائل المنهجية الموصلة إلى القراءة الصحيحة والفهم الدقيق والفقه العميق للسة.

وواقع الأمر أن معرفة سبب الورود تجعل المجتهد يعيش أجواء النص مما يسهم في تفهمه له بشكل يتسم بالواقعية والوضوح، فالعلم بالسبب، يُررُتُ العلم بالمسبَّب، وليس وارداً تمكن المجتهد من فهم النص الشرعي،

<sup>(</sup>١) راجع في ذلك كتابنا، أثر العرف في فهم النصوص، ص ٢٥١.

 <sup>(</sup>٢) بتصرف شديد عن: عمر عبيد حسنة، مقدمة كتاب أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس لمحمد رافت سعيد، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، جمادى الأولى ١٤١٤ه، ص ٢١.

وخاصة النصوص التي ارتبط نزولها وورودها بأحداث ومناسبات، إذا لم يتحقق له الوقوف على سبب النزول والورود.من هنا كان إغفال أسباب النزول والورود كثيراً ما يوقع الباحث في التأويلات التعميمية، مما تدفع به إلى إطلاق تعميم الحكم في مسألة معينة لها ظروفها وملابساتها الخاصة بها. الأمر الذي ينجم عنه غالب الأحيان تنزيل الأحكام دون مراعاة الشروط لذلك التنزيل.

ويؤكد الشيخ القرضاوي على أهمية هذا الضابط ـ خاصة بالنسبة للسنة ـ فإذا كانت معرفة أسباب نزول القرآن لازمة لمن يريد فهم القرآن، فإن معرفة أسباب ورود الحديث ألزم لمن يريد فهم السنة؛ لأن القرآن بطبيعته عامٌّ لكل الأحوال، والأمكنة، والأزمنة. أما السنة فكثيراً ما تأتي لعلاج قضايا خاصة وأوضاع معينة يتغير الحكم بتغيرها.

فمعرفة سبب النزول وكذلك سبب الورود يجعل الإنسان مدركا لحقيقة المعنى وأبعاده ويعايش جزئيات الأسباب ووجه الارتباط بين النص والحكم والحكمة التي تكون في هذا الارتباط وهذا يعين المجتهدين في كل عصر لمعرفة الصفات المشتركة بين الفرع والأصل عند القياس كما بيسر على المجتهدين الوقوف على تحقق الحكمة عند استنباط الأحكام للمشكلات المعاصرة (۱).

ومن أبرز الأمثلة على أهمية هذا الضابط وتداعيات إغفاله ونتائجها في قراءة الحديث قراءة مجتزئة تُخرجه عن المعنى المراد منه، ما ذكره بعض الكُتّاب المعاصرين من اجتهاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إيقاف تنفيذ حكم قطع يد السارق في عام المجاعة.

فقد ذهب بعض المعاصرين أن عمر رضي الله عنه أوقف النص القرآني الآمر بقطع يد السارق. وقد توصل هؤلاء الكتاب إلى ذلك بناء على

 <sup>(</sup>۱) بتصرف عن: محمد رأفت سعید، أسباب ورود الحدیث تحلیل وتأسیس، کتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامیة، قطر، جمادی الأولی ۱۹۱۶ه، ص ۱۰۳-۱۰۳.

قراءتهم لهذا الأثر قراءة عضين مبتورة عن حيثياتها وأسبابها وطبيعة الظرفية التي قارنت حدوثها.

بل ذهب البعض منهم إلى الاستناد إلى فعل عمر رضي الله عنه في تعميم القول بأن تخلف الشروط الاجتماعية لإعمال حكم النص يلغي توفر الشروط الفردية لإعماله 11.

والمتأمل في هذا يلحظ أن عمر رضي الله عنه رأى في المجاعة شبهة يمكن درا الحد بها، فالحدود تدرأ بالشبهات. وعلى هذا وافق الصحابة ومن بعدهم عمر رضي الله عنه على موقفه. يقول ابن القيم رحمه الله في ذلك: «وقد وافق الإمام أحمد على سقوط القطع في المجاعة الأوزاعي، وهذا محض القياس ومقتضى قواعد الشرع، فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة، غلب على الناس الحاجة والضرورة فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى ما يسد به رمقه، ويجب على صاحب المال بذلك ذلك له، إما بالثمن أو مجانا على الخلاف. وعام المجاعة يكثر فيه المحاويج والمضطرون، ولا يتميز المستغني منهم والسارق لغير حاجة من غيره، فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فدرئ، نعم إذا بان أن السارق لا حاجة به وهو مستغن عن السرقة قطع "ا.

إن عملية نزع الأثر الوارد عن سبب وروده، غالبا ما يوقع المجتهد في استنباط حكم معين وتنزيله في غير الموضع العلائم له.

وعليه فإن عملية فهم السنة لا بد فيه، من فهم الملابسات التي أحاطت بالأحاديث. فإن أُخذ الحديث مبتورًا عن الظروف التي قيل فيها،

 <sup>(</sup>۱) محمد عمارة، معالم المنهج الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، الطبعة الثانية، ۱۹۱۱هـ/ ۱۹۹۱م، ص ۱۰۱.

<sup>(</sup>۲) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ۱۹۷۳م، ج۳، ص ۱۱-۱۲. وفي سرد الأمثلة التي استدل بها أصحاب هذه القراءة من اجتهادات عمر رضي الله عنه والرد عليها، راجع: يوسف القرضادي، ۱۹۱۳م/ ۱۹۹۲م، حوار حول العلاقة بين النص والاجتهاد، (حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) ٣.٢ (العدد العاش).

وعمن قيل له، وعن المكان الذي قيل فيه، ظهر التناقض والتعارض مع غيره من نصوص واردة في القرآن أو أخرى في السنة.

إضافة إلى ما يترتب على ذلك من تأويل بعيد أو فهم قد يتسم بالشذوذ. أما إذا عُرفت هذه الملابسات، وظهرت هذه السياقات والظروف، من خلال القراءة التكاملية الشمولية (التي نؤكد أهميتها)، سلمت النصوص من توهم التناقض والتعارض والفهم البعيد.

من هنا كان التباين بين العلماء في التمكن من آليات القراءة الشمولية لفقه الحديث، يعد من أهم أسباب الاختلاف في فهم الحديث وتأويله.

والمتأمل في غالب التأويلات المنحرفة في القديم والحديث، يلحظ تداعيات القراءة العضين وخطورتها في إساءة الفهم والتأويل ومن ثم وقوع الخلل في التنزيل والتطبيق. وفي هذا إهدار وتضييع للنصوص ومقاصدها، وتغييب لها عن واقع الحياة ومعالجتها.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن القراءة العضين تعد واحدة من أبرز الوسائل التي يوظفها بعض المؤلفين والكتاب والمستشرقين للنيل من السنة النبوية والتشكيك فيها. ولا يخفى أن هذا النوع من القراءة، يخالف جميع المناهج العلمية التي تقوم على الموضوعية واستبعاد الأحكام المسبقة والرؤى الجاهزة حال اللجوء إلى النصوص.

وهنا تبرز خطورة الاسترسال في هذا النوع من القراءة أو إهمال التنبيه على تداعياتها وآثارها الهائلة في التشكيك بكليات الأحكام، ومحاولة تقويض السنة النبوية من خلال بث مختلف الشبهات والأقاويل التي تفتقر إلى أبسط مناهج البحث العلمي.

ولا تنحصر أنواع القراءة العضين في المظاهر التي وقفت الدراسة عليها، بل تتشعب لتشمل مظاهر مختلفة كلها تشترك في التعضية والبتر والتجزئة وإن حدث تداخل فيما بينها، فالاستشهادات الخاطئة المبتورة عن سياقها أو المقتطعة (على سبيل المثال)، تعد من أبرز ملامح الاتجاه الاستشراقي الذي غلب عليه في معظم الأحيان طابع التعضية في تعامله مع النصوص في الفكر الإسلامي وخاصة فيما يتعلق بالسنة النبوية''<sup>()</sup>.

يقول الدكتور زقزوق في هذا السياق: «ونحن لا نطلب من كل مستشرق أن يغير معتقده ويعتقد ما نعتقده عندما يكتب عن الإسلام، ولكن هناك أوليات بديهية يتطلبها المنهج العلمي السليم..<sup>(7)</sup>.

وهكذا امتدت آفات القراءة العضين (من تحريف للنصوص عن مواضعها وغيرها) واستعمالاتها لتصبح أداة لكل من يروم النيل من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية(٣).

#### 2000

<sup>(</sup>١) راجع ما كتبه الدكتور عبدالعظيم محمود الديب حول الكذب والتزوير الذي لجأ إليه كثير من المستشرقين في كتاباتهم عن السنة بصفة خاصة، المستشرقون والتراث، مكتبة ابن تيمية، المحرق، ١٤٠٦هـ/ ١٨٥٦م، ص ٥٥.

 <sup>(</sup>۲) محمود زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المنار، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٥٩.

 <sup>(</sup>٣) انظر على سبيل المثال ما كتبه أسامة البرهامي حول بعض الأحاديث التي لم يقم حتى بتخريجها أو التأكد من إسنادها ثم قام بالتمسف في تأويلها واعتبار مناقضتها لواقع العلم اليوم. انظر المقال على هذا العنوان على الشبكة:

http://www.alitijahalakhar.com/archive/176/hot.htm



### الخاتمة والنتائج

# \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

استهدفت هذه الدراسة محاولة الكشف عن واحدة من أبرز وأهم إشكاليات فهم السنة النبوية وهي القراءة العضون. وقد أوضحت الدراسة تداعيات هذه القراءة الخطيرة وآثارها في إساءة فهم السنة ومن ثمّ إساءة تطبيقها واستنباط الأحكام منها بل الدعوة إلى نبذها أحيانا. كما كشفت عن جوانب من تلك التداعيات المتمثلة في الغلو والإسراف في تطبيق الانهام النظرية المجتزئة للنصوص على الحياة الإنسانية، دون الالتفات إلى الملابسات المحيطة بها، الأمر الذي يمكن أن يفضي بدوره إلى مآلات ضَرَرية تتنافى والمصلحة والعدل ومقاصد التشريع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تحديد مفهوم القراءة العضين وإبرازها كمفهوم منهجي له تداعياته الخطيرة وأبعاده السلبية المتشعبة في فهم السنة النبوية خاصة في هذا العصر. كما أكدت خطورة وقوف القارئ للسنة النبوية عند ظاهر حديث واحد أو أكثر في استنباط منه حكما ويعممه دون النظر في جميع الأحاديث والنصوص الواردة في المسألة المطلوبة، ثم التأكد من صحتها ودرجتها في التوثيق (إن كانت تلك النصوص من السنة)، ومن ثمّ تحصيل الحكم من خلال قراءتها مجتمعة قراءة شعولية تقوم على التكامل والتجميع لا القرقة والتعضية.

وقد كشفت الدراسة عن أبرز أشكال هذه القراءة ومظاهرها، وهي: قراءة بعض الأحاديث وإغفال البعض الآخر، إهمال دلالة السياق، وقلة الاهتمام بأسباب ورود الحديث. كما عضدت كل مظهر من تلك المظاهر بأمثلة ونماذج تطبيقية من الأحاديث النبوية التي لا تزال إلى اليوم تتم قراءتها بذات المنهجية في كثير من الأحيان. ولم تقف الدراسة عند حد تناول المظاهر وتحليلها فحسب، بل قدّمت أنموذجا يعالج تلك المظاهر في خطوات علمية قائمة على تبني منهجية القراءة الشمولية التكاملية كمخرج لحلً ظاهرة التعضية وتجاوزها وحماية السنة النبوية مما يُحاك ضدها.





# قائمة المراجع

# \*\*\*\*

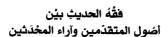
- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق .عون المعبود شرح سنن أبي داود.
   بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية. ١٤١٥هـ.
- لأصفهاني، الراغب .المفردات في غريب القرآن، مراجعة: محمد خليل عبتاني.
   بيروت: دار المعرفة. الطبعة الثالثة. ٢٠٠١م.
- ٣ البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا.
   بيروت: دار ابن كثير. الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ
- إبن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله. التمهيد. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. ۱۳۸۷هـ
- البغدادي، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية.
   تحقيق: محمد عثمان الخشت. القاهرة: مكتبة ابن سينا ۱۹۸۰م.
- البهنساوي، سالم علي. السنة المفترى عليها. بيروت: دار البحوث العلمية.
   الطبعة الثانية ۱۴۰۱/۱۸۱۰م.
- لا عند بالبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد
   عبدالقادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ
- ٨ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. المحلى. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي. ببروت: دار الآفاق الجديدة. بلا تاريخ.
- ٩ ـ ابن تيمية. أحمد بن عبدالحليم. دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية. تحقيق:
   محمد السيد الجليند. دمشق: مؤسسة علوم القرآن. الطبعة الثانية. ١٤٠٤هـ.
- ١٠ مجموع كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه. تحقيق: عبدالرحمن محمد
   قاسم النجدى. الرياض: مكتبة ابن تيمية، بلا تاريخ.

- ١١ ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. زاد المسير. بيروت: المكتب الإسلامي.الطبعة الثالثة. ١٤٠٤ه.
- ۱۲ ـ الجوزية. ابن قيم. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد. بيروت: دار الجيل. ۱۹۷۳م.
  - ١٣ ـ حاشية ابن القيم. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية١٩٩٥/٥.١٤١٥م.
- ١٤ \_ بدائع الفوائد. تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا وآخرون. مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز. ١٤١٦م/ ١٤٩٦م.
- الحنفي، أبو المحاسن يوسف بن موسى. معتصر المختصر. بيروت: عالم
   الكتب. بلا تاريخ.
- ١٦ ـ ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. صحيح ابن خزيمة. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي ١٩٩٠م.
- الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن، سنن الدارمي، تحقيق. فواز زمرلي
   وخالد العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي. ١٤٠٧هـ
- ۱۸ ـ الدهلوي، ولي الله أحمد بن عبدالرحيم. الإنصاف. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. بيروت: دار النفائس. الطبعة الثانية. ١٤٠٤هـ
- ١٩ ـ الديب، عبدالعظيم محمود، المستشرقون والتراث، المحرق: مكتبة ابن تيمية.
   ١٩٠١م/ ١٩٨٦م.
- ٢٠ أبو رية، محمود. أضواء على السنة المحمدية. مصر: مطبعة دار التأليف.
   ١٣٧٧ه/ ١٩٥٨م.
- ٢١ ـ زفزوق، محمود. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري. القاهرة: دار المنار. الطبعة الثانية ١٩٨٩/٠١٤٠م.
- ٢٢ ـ السرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل. المبسوط. بيروت: دار المعرفة.
   ١٤٠٦ ـ
- ۲۳ معيد، محمد رائت. أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. جمادى الأولى ١٤١٤هـ
  - ٢٤ ـ الشوكاني، محمد بن على. نيل الأوطار. بيروت: دار الجيل. ١٩٧٣م.
  - ٧٥ ـ الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير. بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ.
- ٢٦ العسقلاني، أبر الفضل أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ

- ٢٧ ـ العلواني: رقية طه جابر. أثر العرف في فهم النصوص، دمشق: دار الفكر.
   ٢٠٠٣م.
- ٢٨ عمارة، محمد. معالم المنهج الإسلامي. أمريكا: المعهد العالمي للفكر.
   الإسلامي، الطبعة الثانية. ١٤٤١، ١٩٤١م.
  - ٢٩ ـ القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. الفروق، بيروت: عالم الكتب. بلا تاريخ.
- ٣٠ ـ القرضاوي، يوسف. حوار حول العلاقة بين النص والاجتهاد. (حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية). العدد العاشر. ١٤١٣ه/ ١٩٩٧م.
- ٣١ ـ الصحوة الاسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم. مصر: دار الشروق.
   ٢٠٠١م.
- ٣٢ ـ القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. تفسير القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني. القاهرة: دار الشعب. ١٣٧٧هـ
- ٣٢ ـ المباركفوري، أبو العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم. تحفة الأحوذي. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون تاريخ.
- ٣٤ ـ المقدسي، محمد بن أحمد بن قدامة. المقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: محمد حامد الفقى. بيروت: دار الكاتب العربي. بدون تاريخ.
- ٣٥ ـ المقدسي، محمد بن مفلح. القروع. تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي. بيروت:
   دار الكتب العلمية. ١٤١٨.
- ٣٦ منصور، أحمد صبحي. أكذوبة الرجم في الحديث. الحوار المتمدن. العدد ١٠٦٥.
- النسائي. السنن الكبرى. تحقيق: عبدالغفار البنداري وسيد كسروي حسن.
   بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١١/١/١٤١١م.
- ٣٨ ـ النيسابوري، محمد بن عبدالله الحاكم. المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٠. م.
- ٣٩ ـ ابن الوزير، محمد بن إبراهيم. العواصم والقواصم. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. بلا تاريخ.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر. مجمع الزوائد، القاهرة: دار الريان للتراث.
   ١٤٠٧ه.
  - ا کا بالنترنت: http://www.alitijahalakhar.com/archive/176/hot.htm http://www.arabtimes.com/Mixed208%/doc2.html







أ. صالح بن سعيد عومار الجزائري
 جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية،
 قسنطينة الجزائر

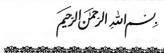


#### إشكالية البحث

- المبحث الأول: أهمية البحث ودوافعه
- المبحث الثاني: فقه الحديث، مفهومه وعناية المحدثين به مظاهر عناية المحدثين بفقه الحديث.
- المبحث الثالث: منهج (أصول) الأثمة المتقدمين في فقه الحديث.
  - ـ المبحث الرابع: آراء الْمُحْدَثين في فقه الحديث.
    - ـ خاتمة، وتوصيات.







الحمد لله ربّ العالمين، أمّا بعدُ:

#### إشكالية البحث

صحّ عن النبي ﷺ قوله: ١٠. فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيرا، فعليكم بستتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهدبين، عَضُوا عليها بالنّواجِذ، وإيّاكُم ومحدثات الأمور، (١٠).

وقد صدقت نبوته ﷺ، فكثير من المسلمين اليوم تنكبوا سنته علما وعملا، فهما والتزاما، فكان من نتيجة ذلك ما نعيشه من تخلف وفقر، وشقاق ونزاع، وهوان على الأعداء. وما عزّ الأوائل إلا بتمسكهم بدينهم، وحسن فهمهم له، وما ذلّ المسلمون اليوم، إلا بإعراضهم عن سنة نبيهم؛ إعراض علم وفهم، وإعراض عمل والتزام... ومن ذلك، أسلوبُ التفقه والفهم للحديث النبوي الشريف، والذي لا يشك عالم أوعاقل منصف أنه لا ينتظم وفق منهج علمي سليم، كالذي عدناه عن سلف هذه الأمة، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ومن تبعهم من

<sup>(</sup>۱) حديث صحيح: رواه أحمد ٤/ ١٢١، ١٢٧، ١٢٧ و الدارمي (٩٦) و أبو داود (٤٦٠٧) و الن والترمذي (٩٦٠) و وابن والترمذي (١٣٠) على و الله (٤٣٠) على المرادي عاصم في السنة ٢٧) و والطحاوي في اشرح مشكل الآثار، ٢ / ٦٩ و وابن حبان في صحيحه (٥) . . . .

الأئمة الأعلام \_ أهل السنة وأصحاب الحديث \_، وهذا الخلل في الفهم، نتج عنه قصور كبير في العمل والالتزام بالسنة النبوية، لأن العمل ثمرة العلم، فالعلم النافع \_ الفهم الصحيح \_ هو أساس العمل الصالح...

ولأنّ الكلّ يدرك أن عزّ الأمة وسؤددها في الدنيا والآخرة، لا يكون إلا برجوعها إلى دينها كتابا وسنة، وجدنا العديد من الباحثين يتساءل عن أهمّ قضيّة تعلق بالسنة النبوية، ألا وهي: كيف نفهمها؟، وكيف نتعلمها ونعمل بها؟، يقول أحد الباحثين: "إن أزمة المسلمين الأولى في هذا العصر هي أزمة فكر... وأوضح ما تتمثل فيه أزمة الفكر هي أزمة فهم السنة والتعامل ممها.». "()، ويقول آخر: "ومن القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث في هذا الجانب، ولها صلةً بقضية فهم السنة النبوية ودراستها، ما يلى:

أولاً: شروط الفهم، إذا كانت قضية السنة النبوية قضية فهم، فما هي عوامل تفاوت الفهم واضطرابه في بعض الأحيان عبر التاريخ؟، وما أسبابه؟، وما هي خواص وصفات ومميزات العقل القادر على فهم السنة، وحسن التعامل معها؟، وما علاقة الفهم بالالتزام الإسلامي... وكيف تُعالِج أَرْمةُ الفهم بمعالجة سائر الجوانب المؤثرة فيها... "(")، ويقول أيضا: «... هذا الجانب الذي لم يُعط من الاهتمام ما يستحقّه، سواء على مستوى الحوار، أو على مستوى البحث العلمي والتأليف، أو على مستوى التعلم، "".

إن مثل هذه التساؤلات العميقة والمتكررة، لتؤكد أهمية إشكالية فهم الحديث النبوي، وتؤكد أيضا، أن كثيرا من الباحثين والدعاة ما زالوا يبحثون عن المنهج الأمثل، والاتجاه الأصوب في فهم الحديث الشريف، فهما

<sup>(</sup>١) د/ يوسف القرضاوي «كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص٧٧.

<sup>(</sup>٢) د/ طه جابر العلواني، مقدمة كتاب اكيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٠، ١١.

<sup>(</sup>۳) نفسه ص ۱۹.

صحيحا يكفل لهذه الأمة حسنَ العلم، وسدادَ العمل، ويكون كفيلا بإعطاء الحلول لكل المشاكل والأزمات، والتساؤلات الراهنة والمعاصرة...

فكيف يمكن إذن تفعيل أثر السنة النبوية، وإحياء دورها في تصحيح مسار الأمة، وإعطاء الرؤية الواضحة والتصور السليم والفهم القويم، الذي يساعد على تقديم التفسير الصائب والمقنع لكل القضايا والمشاكل الراهنة.

في وقت ينادي فيه البعض بضرورة إعادة فهم الحديث النبوي، دون تقيد بفهوم السابقين بَلَّة اللاحقين، بل يُطلق العنان للعقل المعاصر أن يفهم الحديث الشريف فهما بعيدا عن فهوم المتقدمين بُعد زماننا عن زمانهم، فيقول أحدهم: «إن الإنسان غير معصوم في فهمه واجتهاده ولو كان في أعلى مقام من العلم بين أهل زمانه... ولا عبرة في ذلك بكونه سابقاً أو لاحقا، وكويه من الأقدمين أو من المُحدَّثين العصريين، ".. (")، وأكثرُهم يقولون: «لا ينبغي أن نتعامل مع النصوص النبوية تعاملا تقليديا، بل يجب أن نتعامل معها من منظور مستحدثات العصر وحيياته.".

فما هو إذن، السبيلُ الأمثل والطريق الأقوم لفهم الحديث النبوي الشريف؟، هل لنا كامل الحرية وحقّ الاستقلال في فهمه كما شتنا، المهم كما يقال أن تُرَاعى مقاصدَ الشريعة العامة...؟!

أم أن لفهم الحديث الشريف قواعد وضوابط، ومنهجا علميا، ينبغي مراعاتُه والتزامه، وعدم التفلت منه، حتى لا تزيغ بنا الأهواء والآراء عن الفهم الصحيح لهذا الدين، ولا نشذ في آرائنا واجتهاداتنا عن جماعة المسلمين.

#### 2650

 <sup>(</sup>١) مصطفى أحمد الزرقا «العقل والفقه في فهم الحديث النبوي» ص ٩، وقد طبع الكتاب ضمن سلسلة تحت عنوان «كتب قيمة»!!!.



#### أهمية البحث ودوافعه

## \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

تتلخص أهمية البحث ودواقعه في نقاط عدّة، يمكن تسجيلها كما ني:

١ ـ فهمُ السنة النبوية وأثره الكبير في تيسير تعلمها والعمل بها، ودعوة الأمة للرجوع إليها وإلى هداياتها. ونظرا للأهمية البالغة لهذه القضية، وجدناها محل اهتمام كبير من الباحثين والأساتذة المختصين... فألَّفتُ فيها كتب ومؤلفات، حاولت دراسة الموضوع وتجلية غوامضه...

ذلك أن حسن الفهم للحديث الشريف كان أساس عز الأمة الإسلامية خلال قرونها المفضلة. . . وبالمقابل، فسوء الفهم هو الذي جز عليها بعد ذلك الويلاتِ والفتنَ، والتفرق والتمزق، وتكالب الأعداء . . . يقول العلامة ابن القيّم - رحمه الله ـ:

البنغي أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه، من الضلال والعدول عن الصواب، ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع...

وهل أوْقَعُ القدريةُ والمرجنةُ والخوارجُ والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائرُ طوائف أهل البدع، إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله 繼، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس، هو موجِبُ هذه الأفهام!، والذي فهمه الصحابةُ ﷺ ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ، فمهجورٌ لا يُلتفتُ إليه، ولا يرفع هؤلاء به رأساً؛ (١).

وهذا كلام عظيم، وتأصيل بديم، من مثل هذا الإمام ـ رحمه الله ـ، يجلي حقيقة هذا الدين، وحقيقة السنة النبوية، وأنه لا سبيل إلى حسن فهمها، وفهم مقاصدها وهداياتها، إلا بلزوم فهم الصحابة، والتابعين لهم بإحسان. نعم، وما لحقت الفتن والمصائب بهذه الأمة إلا بسبب سوء النهم، والذي تبعه لزاماً وحتما سوء التطبيق والعمل، وهو ما تزال تعاني منه الأمة إلى يومنا هذا.

٢ ـ وقد نجم عن هذا، إعراض كثير من المسلمين عوّامهم ومثقفيهم عن الهدي النبوي، ليما رأوه من غلق في فهمه وتطبيقه من جهة، حيث أوقع أصحابه في فتن التكفير، والتبديع والتجريح بدون مسوّغ مقبول، وما تبعه من خروج على الأنظمة والحكام، ومواجهات دامية معهم، بدعوى الجهاد وتغيير المنكر، فافتن بها شباب الأمة...

كما أدى هذا الغلوُّ بأصحابه إلى عصبية مذهبية، وتقليد أعمى، حصر هذا الدين ـ على رحابته وسعته ويسره ـ في رأي فقيو، وتحت مذهب واحد، ضيق على الناس واسعاً، وعشر عليهم ميسُوراً، وجعل النصوص النبوية طَيْعَة للمذهب، خادمةً له، مصوبة لآرائه واجتهاداته...

قابل هذا الغلو والإفراط، إتنجاه آخر، فرّط في حسن فهم الحديث النبوي، فتجرّأ على تفسيره دون مراعاة لقيود أو ضوابط، فبرروا واقعا فاسدا، أحلوا حرامه، وسوّغوا محدثاته، وطوّعوا له الأحاديث النبوية، كي تتلاءم مع واقع الناس وما يهوؤنه ويحبّونه... بدعوى الاعتدال والتيسير، والتسامح وحوار الحضارات...

وهكذا ضاع الحق بين إفراط وتفريط، وهو ما انعكس سلبا على السنة

<sup>(</sup>۱) كتاب الروح ص ۹۱، ۹۲.

النبوية، فانبرت أقلام الأعداء والخصوم، يشيرون حولها الشبهات والشكوك، ويلمزونها بالتخلف والتحقط، وأنها غَدَث مجرد موروث وتراث ثقاني، مكانه المكتبات والمتاحف، ليس إلا.

ونقول بكل صراحة، إنه ما ذاع الباطلُ إلا بِنُخُوْتِ صوت الحقّ، ولو أنه لما ذاع الباطلُ إلا بِنُخُوْتِ صوت الحقّ، ولو تعارض بينه وبين الفطر السليمة والعقول الصحيحة، وجدنا الكثير ينقاد لهذه السنة ولهداياتها، ولتسارع الناس إلى تعلمها والعمل بها، ولا يردّها حينذاك إلا مكابر معاند... لأننا نلاحظ أن بعض من زَهِدُوا ويُزَمِّدُون في السنة النبوية، ويزعمون الاكتفاء بما في القرآن، أو بما يتوافق مع ظاهره، إنما ذلك بسبب جهلهم بحقيقة السنة النبوية وبمفهومها الصحيح، وبما يشاهدونه ويسمعونه من مفاهيم لا تتماشى مع فطرهم، بل ويَروَنُ من نتائج هذه المفاهيم كثرة الفتن، وسفك الدماء، وتشتت أصحابها شيعا وأحزابا... فكيف بهم يقتنعون بها ويهتدون بهديها، في زمان تسلط فيه العدو بقوّته ويَهْ حضارته، فأخذ بمجامع قلوبهم، واشرأبّت نحوه أبصارهم... والله المستعان.

٣ ـ ومن أهم أهداف البحث محاولة إعطاء الجواب الشافي لهذا الداء العضال، الذي أشرتُ إليه وإلى بعض مفاسده، ذلكم الجواب هو ما أَصَلَهُ إمامُ دار الهجرة مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ حينما قال: ﴿لا يَصْلُحُ آخرُ هذه الأمّة إلا بما صَلُحَ به أَوْلُها، نعم، فإن هذا الدين قد كمل، وكما كمُل تنزيلُه، فقد كمل أيضاً فهمه وبيائه، ولا سبيل إلى السؤدد والتمكين إلا بفهم الحديث النبوي، وَفَقَ فهوم المتقدمين؛ من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان من الأثمة الأعلام، أثمة الحديث والفقه، أهل السنة وأصحاب الحديث.

فما المقصود بفقه المحدثين، وما أصول مدرستهم، ومعالم منهجهم
 في الاستنباط والتعامل مع الحديث الشريف؟؟

لقد سبق أن بحث هذا الموضوع المهمّ د/ عبدُ المجيد محمود في

كتابه: «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث خلال القرن الثالث الهجري»، وحاول فتح هذا الباب المغلق، والولُوج إلى مكنونه العميق، والولُوج إلى مكنونه العميق، ومكنوزه الدفين، وقد وُقَق إلى حدّ كبير، لكنّ الكتاب بقي حبيس أدراج المكتبات، ولم تلُق فكرتُه صداها اللائق بها في الأوساط العلمية، بسبب طغبان المدرسة المذهبية على الساحة من جهة، والمدرسة العقلية الاعتزالية المستقلة في فهم السنة من جهة ثانية، مُتهمين في الوقت نفسه أهل الحديث، وسَلَف الأمة بأنهم لا فقه لهم بالحديث، وأن فهمهم بَدَرِي لا يتماشى مع متطلبات الحياة العصرية، والحضارة الآنية. فكان لزاماً، محاولة إعادة بعث هذه الفكرة بمثل هذه البحوث، عساها تُكْسِرُ حواجزَ التقليد، وتُجَلِي غشاواتِ التحرّب، وتقود الأمة من جديد إلى سنة نبيها ﷺ كما عَلَمُها أصحابَه، وكما فهموها والترموها ـ رضى الله عنهم ...

وإن تأصيل هذا المذهب، وبيانً ميزاته وحسناته، أمرٌ مهم ومطلوب، سواء على مستوى البحث العلمي والتأليف، أم على مستوى الحوار، أم على مستوى التدريس والتعليم، خدمة للحديث الشريف ولأثمته الأعلام.

٤ ـ كما يهدف البحث إلى دفع النهمة عن أهل الحديث ونقاده بأنهم لا يحسنون إلا نقل الأخبار، وتصحيحها أو تضعيفها، أمّا أن يكونَ لهم فقّه وفهم فلا، وإنْ كان، فهو فهم سطحي، بحيد عن روح الشريعة ومقاصدها. . . فلا علم عندهم بعلل الأحاديث التشريعية، ولا بمقاصد الدين، وأصوله العامة (١).

٥ ـ ومن دوافع البحث أيضا، هذا الاتجاه المعاصر الذي انتحله عدد من الباحثين والدعاة، محاولين من خلاله الاستقلال بفهم الحديث الشريف، دون تقيّد بفهم أحد، بل الواجب ـ حسب نظرهم ـ هو فهم الحديث النبوي حسب ما يقتضيه العصر ومتطلباته، وحسب ما يتقبله العقل المعاصر، ويقنع به في تساؤلاته، يقول أحدُهم:

<sup>(</sup>١) انظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص.٩١.

(إن إغلاق باب المجاز في فهم الأحاديث، والوقوف عند المعنى الأصلي الحرفي للنصّ، يُصُدِّ كثيرا من المثقفين المعاصرين عن فهم السنة، بل عن فهم السنة، بل عن فهم الإسلام، ويُعرِّضهم للارتياب في صحّته إذا أخذوا الكلام على ظاهره، في حين يجدون في المجاز ما يُشْبعُ تُهْمَهم، ويُلاثم ثقافتهم، ولا يخرجون به على منطق اللغة، ولا قواعد الدين.

كما أن بعض أعداء الإسلام، كثيرا ما يتخذون من هذه المعاني الأصلية، تكاةً للسخرية من المفاهيم الإسلامية، ومنافاتها للعلم الحديث، والفكر المعاصرة (١٠).

فاعتقاد هؤلاء أن المفاهيم الإسلامية للأحاديث النبوية (٢٠)، تتنافى مع العلم الحديث والفكر المعاصر!!، جعلهم يردون تلك المفاهيم ويرفضونها، ومن ثمة يستقلون بفهم السنة، مقدمين فهوما وآراء تتوافق مع الاتجاه الغربي المادى، ونظرياته الفكرية المعاصرة...

ولا شك أن في هذا عظيم الخطر على السنة النبوية، إذ نجعلها محكومة لا حاكمة، ومن ذا الذي يحكم عليها، إنها عقلية الإنسان المعاصر \_ الغربى \_، بأفكاره وثقافته (٣٠).

- (١) د. يوسف القرضاوي «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ص ١٦٥.
- (٢) وهم يقصدون بهذا مفاهيم السابقين، المروية عن الصحابة والتابعين والألمة الأعلام، وكل هذا بسبب ضعفهم أمام الغرب الكافر، وانبهارهم بمدنيته، ومحاولة ظهورهم أمامه بعظهر الاعتدال والتسامع....
- (٣) إن العقل المعاصر أو العقلية المعاصرة، التي يتحدث عنها الكثير من الباحثين، ويُراد أن نفهم السنة النبوية حسب مفاهيمها وما يتلاءم مع ثقافتها، هي للأسف ليست عقلية مسلمة، بل هي عقلية الغرب الكافر، والتي من أهم ميزاتها:
  - ـ أنها عقلية كافرة بالله عزَّ وجلَّ وبرسوله ﷺ وبهذا الدين...
- ـ أنها عقلية مادية، قيمة الإنسان عندها، وكذا جميع الأمور هي المادة لا غير... أنها عقلية تسلطية مصلحية، لا يهمها إلا مصلحتها الخاصة، حتى ولو هلك الناس كلّهم... والواقع خير شاهد.
- قهل يُعقل إذن أن نجعل هذا العقل المعاصر وثقافته، هو الميزان في فهم الحديث=

٣ ـ وهذا كلّه يؤكد أهمية قضية «فهم الحديث الشريف»، وما يتبعها من العمل والدعوة إليه، وأنها من أساسيات قضايا السنة النبوية قديما وحديثا، والتي يُثار حولها جدل علمي كبير، وقد سبق قول ابن القيم: «... بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع»...، وقول أحد المعاصرين: «... هذا الجانب الذي لم يعط من الاهتمام ما يستحقه، سواء على مستوى الحوار، أو على مستوى البحث العلمي والتأليف، أو على مستوى التدريس والتعليم».

ولا شك أن الفهم الصحيح للسنة النبوية، هو ما فهمه الصحابة عن النبي ﷺ، ثم توارثه عنهم العبوم، فعنهم أئمة الحديث والفقه، وإذ هذا كذلك، فإن هذا الفهم القويم هو المخرج من هذه الأزمة، وهو العاصم لهذه الأمة من الانحراف عن جادة الصواب، والكفيل بتوحيدها على كلمة سواء، وهو الأرحم بالموافق والمخالف لأنه لا شطط فيه ولا زيغ، وهو الأيسر في فقهه على الناس، والأخكم في جميع المسائل التي تشعبت فيها الآراء واختلفت فيها المذاهب، ويكفينا في هذا شهادة أحد علماء الأحداف (1) \_ شهادة حق وعدل وإنصاف \_ لمذهب أهل الحديث، بأنه الأصوب منهاجا والأقوم ترجيحا، فيقول:

«ومن نظر بنظر الانصاف، وغاص في بحار الفقه والأصول متجنبا الاعتساف، يعلم علما يقينيا أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها، فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإني كلما أسير في شُعب الاختلاف، أجد قول المحدثين فيه قريبا من الانصاف، فلله

الشريف، وفي قبوله وردّه، فما وافق ثقافته قبلناه وارتضيناه، وما لا، فلا. ولو أجزنا لأنفسنا أن نعطي لعقلٍ ما هذا الحق، لأعطيناه لعلماء الأمة وصلحاتها... لكن أبى الله أن يعطي هذا الميزان والفضل لأحز، إلا لأصحاب محمد ﷺ ـرضي الله عنهم ...

 <sup>(</sup>١) هو: أبر الحسنات محمد بن عبدالحيّ اللكنوي (ت١٣٠٤) مؤلف «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل».

درّهم، وعليه شكرهم ـ كذا الأصل ـ كيف لا، وهم ورثة النبي 養 خفًا، ونوابُ شرعه صدقا، حشرنا اللهُ في زمرتهم، وأماتنا على حبّهم (سيرتهم)(١٠).

200

 <sup>(</sup>١) إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام؛ ص١٥٦، بواسطة: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ١٤٢/١ رقم ٢٧٠ ـ وصفة صلاة النبي 霧 ص٤٢، له أشأ.



# فقه الحديث، مفهومه، وعنايةُ المحدّثين به مُحَوِّدُهُ هُوهُ هُ

فقة الحديث قسمٌ من أقسام علوم الحديث الأربعة: [الرواية وفنونها -الجرح والتعديل - التصحيح والتعليل - وفقه الحديث]، يقول أبو عبد الله الحاكم النيسابوري:

«النوع العشرون من هذا العلم: معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلم، وبه قِوام الشريعة، فأمّا فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي، والاستنباط والجدل والنظر، فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد. ونحن ذاكرون بمشيّة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها، لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا العلم.

فممن أشرنا إليه من أهل الحديث: محمد بن مسلم الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالرحمن الأوزاعي، وسفيان بن عيبنة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وعلي بن عبد الله المديني، وإسحاق بن إبراهيم، وأحمد بن حنبل. ".. (١١) ، وروى الزّامَهُرُمُزي عن البخاري قال: «سمعتُ علي بن المديني يقول: التفقه في معانى الحديث نصفُ العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم، (١٠).

<sup>(</sup>١) معرفة علوم الحديث ص٦٣، ٨٥.

 <sup>(</sup>۲) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ص٣٠٠ رقم ٢٢٢ ـ وسير أعلام النبلاء
 (۸)١١.

ولا يقتصر فقه الحديث عند أهله على أبواب الأحكام فحسب، بل يعمّ جميع أبواب الدين؛ من عقائد، وأخلاق، وآداب، وعبادات، ومعاملات، وأخبار الأمم السابقة، والفتن والملاحم، والتفسير، ومسائل التكفير والتفسيق، والإمارة، والجهاد والسياسة...

#### مظاهر عناية المحدثين بفقه الحديث:

ومن أوضح الأدلة على عناية المحدثين بفقه الحديث، جريان عملهم طيلة عدة قرون على هذا، ونلحظ ذلك فيما يأتي:

البواب الفقهية، ك: الموطأ، والصحيحين، والسنن النبوية، وترتيبها على الأبواب الفقهية، ك: الموطأ، والصحيحين، والسنن، والمصنفات، والصحاح، وكتب «السنة» فهذه الدواوين جمعت في طياتها بين الحديث وفقه، وهي مرتبة ترتيبا فقهيا، وفيها من التبويبات ما يؤكد العناية العظيمة التي أولاها المحدثون للجانب الفقهي، بل فيها من الدقة وحسن الترتيب، ما لا يدفعه إلا جاهل أو معاند مكابر، بل هم أسبق في التصنيف على الأبواب الفقهية من كثير من فقهاء المذاهب، كما عُنُوا في مصنفاتهم هذه ببيان كثير من الأصول والقواعد... وبيتنوا الناسخ والمنسوخ، وألفُوا في غريب الحديث، لأنه الأداة المهمة في فهم مراد النبي ﷺ، وفي تعارض عزيب الحديث، لأنه الأداة المهمة في فهم مراد النبي ﷺ، وفي تعارض الحديث لابن قتية.

٢ ـ ومن بين أهم مظاهر عناية المحدثين بفقه الحديث، اهتمامهم الواسع بالآثار السلفية؛ آثار الصحابة والتابعين، جمعا وترتيبا وتبويبا... لأنها تمثل الوعاء الحقيقي لفقه الصحابة والتابعين، وفهومهم لأبواب الدين، عقيدة، وشريعة...

فهذه المظاهر العلمية، التي تميزت بها مرحلة الرواية - مرحلة نقاد الحديث وأثمته -، تُنبِّننا نبأ اليقين، بأن فقه الحديث كان يمثل جانباً مهما وجوهريا من صناعة المحدثين لا يقلّ أهمية عن الصناعة الحديثية الإسنادية . (<sup>()</sup>

" - مع التنبيه إلى أنه بداية من المنتصف الثاني للقرن الثاني الهجري، بدأت تظهر بوادر الانفصام بين علم الحديث وعلم الفقه، وأشيع القولُ بأن المحدثين لا يعرفون إلا الصناعة الحديثية، فعلى المحدث أن يجمع المادة، وعلى الفقيه أن يستعملها ويضعها مضعها... وهذا بسبب انتشار فقه أهل الرأي من جهة، وتهجّمهم على أهل الحديث والطعن فيهم، مُتّهمينةهم بقلة الفقه والفهم (")، ومن جهة أخرى بسبب بعض المشتغلين بالحديث النبوي، والذين كان همهم جمع الروايات وتكثير الطرق، دون عناية بالتفقه في معانيها؛ روى الحاكم النسابوري عن: "علي بن خَشْرَم يقول: كُنّا في مجلس سفيان بن عيبنة فقال: يا أصحاب الحديث!، تعلّموا فقة الحديث، لا يَفْهَرُكم أصحابُ الرأي، ما قال أبو حنيفة شيئاً، إلا ونحن نروي فيه حديثاً أو حديثين، قال: فاذ فتركّوه وقالوا: عمرو بن دينار عمّن،".

٤ ـ تنبّ أنمة الحديث والفقه إلى هذا المسلك الخاطئ، فاجتهدوا في تصحيحه والعمل على ترسيخ معالم المنهج الصحيح في فقه الحديث النبوي، فدعوا إلى ضرورة الجمع بين الحديث وفقه، فعن سفيان الثوري وابن عبينة وعبد الله بن سنان أنهم كانوا يقولون: «لو كان أحدُنا قاضياً»

<sup>(</sup>١) انظر للمزيد، كتاب انظرات في علوم الحديث؛ ص٠٦، د.حمزة عبدالله المليباري.

<sup>(</sup>٢) انظر: «الفقيه والمتفقه؛ ١٤٩/٢ ـ ١٥٢.

<sup>(</sup>٣) معرفة علوم الحديث ص٦٦ - والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٩٩/١ - وقد تكلم عنهم جمع من أهل العلم وبينوا خطأهم في الانتصار على تكثير الطرق دون فهم وتفقه، انظر: (ابن قبية ص٥٥ - والفقيه والمتفه ٢٠٠٤/١٠٠١)، ومع هذا نظرك: (ان صاحب حديث لا اشتغال له بالفقه، خيرٌ من صاحب رأي لا علم له بالحديث والآثار، وقد صح عنه ﷺ أنه قال: ١٠٠٥ وترا فقو ليس بفقيه ١٠٠٠، فدها لم بنضارة الرجه لما يقوم به من حفظ سنته، وتبليغها على الوجه الصحيح لمن يستطيع فهمها والثقة فيها.

لضَرَبْنا بالجريد فقيها لا يتعلم الحديث، ومحدَّثا لا يتعلم الفقه (١٠)، وعن: «علي ابن خشرم قال: سمعتُ وكيعا غير مرة يقول: يا فِتيان! تفهموا فقه الحديث، فإنكم إن تفهمتم فقه الحديث، لم يقهركم أهل الرأي، (١٠)، ويقول الخطيب البغدادي: «وإنما أَسْرَعتْ أَلَسِتُهُ المخالفين إلى الطعن على المحدثين لِحَمْلِهم أصول الفقه، وأدلته في ضمن السنن، مع عدم معرفتهم بمواضعها، فإذا عُرف أصحابُ الحديث بالتفقه خَرَسَتْ عنه الألسُن، وعظم محلّه في الصدور والأعين، وخسع من كان عليه يطعن (١٠).

ولقد تجسّد هذا التوجيه عمليا، خلال القرن الثالث ـ العصر الذهبي للسنة النبوية \_، حيث تجلّت فيه معالم مدرسة أهل الحديث في الصناعة الحديثة بشقيّها: الجانب النقدي الحديثي، وجانب فقه الحديث وفهم معانيه. فصنّفوا المصنفات الحديثة مرتبةً على الكتب والأبواب الفقهية، وأبلدعوا في تبويباتهم على الأحاديث والآثار، والتي لا يطالعها منصف إلا ويشهد لهم بدقة الاستنباط، وحسن الفهم، وبُعَدِ النظر، والإلمام بمقاصد هذا الدين ومعانيه وهداياته.

ومن أبرز النماذج في هذا «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه، للإمام المحدث الفقيه المجتهد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وكذا كتاب أبي عبسى التّرمذي، وبقية كتب السنن، والمصنفات، ومسند الدارمي، وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان، وكتب «السنة»، وكتب مختلف الحديث... والتي وضح فيها فقههم وأصولهم في الاستنباط، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وقد سُئل: هل البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي... هل هؤلاء مجتهدون لم يقلدوا أحدا من الأئمة، أم كانوا مقلدين؟، فأجاب ـ رحمه الله ـ:

«الحمد لله ربّ العالمين، أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل

 <sup>(</sup>١) نقله الكتاني في مقدمة كتابه «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» ص٣، بواسطة «نظرات في علوم الحديث؛ ص٣٢، د.حمزة عبدالله المليباري.

<sup>(</sup>٢) رواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه، ١٦٢/٢، ورجاله ثقات.

<sup>(</sup>۳) نفسه ۱۶۱/۲.

الاجتهاد، وأما مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأبو يعلى والبرّار ونحوهم، فهم على مذهب أهل الحديث، ليسوا مقلدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الاطلاق، بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأمثالهم. ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة، كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل، وهم إلى مذهب أهل الحجاز ـ كمالك وأمثاله ـ أميلٌ منهم إلى مذهب أهل العراق، كأبي حنيفة والثوري، (1).

كما انبرى المحدثون أيضاً للردّ على أهل الرأي والمتكلمين، مبتنين عوار مذهبهم وتناقضه، وبعده عن فقه سلف هذه الأمة، ولولا قُدُراتهم الفقهية وحسن فهمهم للحديث النبوي، ما استطاعوا مناقشتهم وإبطال مذاهبهم...

وهكذا اتضحت معالم مدرسة أهل الحديث في فقه السنة النبوية، خلال هذا القرن، والتي هي امتداد علمي منهجي لمدرسة الصحابة والتابعين.



<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي ۲۰/۲۰.



# منهج (أصول) الأنمة المتقدمين في فقه الحديث

ظهر فقه المحدثين بقوة خلال القرن الثالث \_ العصر الذهبي للسنة النبوية 
\_، حيث استقرت علومُ الحديث بشقيها - النقدي والفقهي -، فكان لأهل 
الحديث وأثمته حضور قويّ ومميّز بعلومهم ومصنفاتهم، بنقدهم وفقههم... 
يدافعون عن منهجهم العلمي - منهج سلف هذه الأمة -، ويناقشون خصومهم 
من أهل الرأي والمتكلمين. ومصنفاتهم العديدة والمتنوعة، خير شاهد على 
هذا، كردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، والبخاري على أهل الرأي، 
والدارمي وأحمد على أهل الأهواء من المتكلمين...

فوجود مدرسة لأهل الحديث أمرٌ شائع مقطوع به، وقد نصّ كثير من الأثمة والمؤرخين والباحثين، أن الفقه كانت تتجاذبه مدرستان؛ أصحابُ الحديث وأهل الرأي<sup>(۱)</sup>، ويقال أيضا: مدرسة الحجاز ومدرسة العراق، لكنّ هذا التقسيم المكانيِّ نسبيُّ وليُس عِلْميّاً<sup>(۱)</sup>، والأولى أن يُتبع في التقسيم المغيّارُ المنهجيُّ لأنه أصحّ، فالقضية منهجية علمية، فمن التزم منهج الصحابة والتابعين في التفقه وفهم الحديث النبوي فهو من أهل الحديث،

<sup>(</sup>١) راجع: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص٢١.

<sup>(</sup>Y) فقي المالكية مثلاً العديد من الفقهاء، هم أقرب إلى أهل الرأي منهم إلى أهل الحديث، ويخاصة في الطبقات المتأخرة عن القرن الثالث من البنداديين والمغاربة والأندلسيين، وبالمقابل ففي أثمة العراق ثلةً من الأثمة والفقهاء هم من أهل الحديث، أو هم أقرب إليهم منهم إلى أهل الرأي.

ومن حادَ عن طريقتهم، أو أخذ ببعض منها ثم توسع في الاستدلالات المقلية، وأهمل النصوص والآثار، فهو من مدرسة أهل الرأي، مهما كان يِضره وعَصْرُهُ.

لكن، ولأسباب عدة، حدن لفقه المحدثين ما حدث لمنهجهم النقدي، حيث أخذ في التناقص تدريجيا، سنة الله في خلقه ودعواته، حتى انزوى مذهبهم وطغت عليه المذاهب الأخرى، فاندرج تحت ما يقاربه منها كالمذهب الشافعي، والحنبلي، والظاهري، وهي المذاهب التي تنطوي على كثير من خصائص فقه المحدثين... وقد كانت هناك محاولات عدّة لإعادة إيراز فقههم، من أهمها جهود ابن تيمية وتلميذه ابن القيم... لكنها لم تستطع دفع تبار المذهبية والتقليد، الذي جَتَى على الأمة فأخذ بلبّها ومَجَامعها، مؤيّدا ومؤزرا بقوة السلطان...

وهذه الآن لمحة عن أهم سمات ومعالم مذهب أهل الحديث في فهم الحديث النبوي:

يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ موضحا وموجزا أهم سمات مذهب أهل الحديث في فقه السنة النبوية، مقارنة بغيرهم: ق... وأما فقهاء أهل الخديث العاملون به، فإن معظم هَتهم البحث عن معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ وما يفسره من السنن الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ وصحيحها وسقيمها، ثم الفقة فيها وتفهيمها والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، في أنواع العلوم من التفسير والحديث، ومسائل الحلال والحرام، وأصول السنة، والزمد والرَّقاق، وغير ذلك.

وهذه طريقة الإمام أحمد ومن وافقه من أهل الحديث الرّبَانتِين، وفي معرفة هذا شُغْلُ شاغِلٌ عن التشاغل بما أُخدتُ من الرأي مما لا يُنتفخُ به ولا يَقَمُّهُ وإنما يُورِث التّجادُلُ فيه الخُصومَاتِ والْجِدالُ، وكَثْرُةَ الْفيلِ والْقالِ، ().
والقالِ، ().

<sup>(</sup>١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص٤٤، ٥٥.

وهو \_ رحمه الله \_ من القلائل الذين فهموا مسلك أهل الحديث في النقد الحديثي، وكذا في فقه الحديث النبوي.

ويقول أبو حاتم الرازي: «العلمُ عندناً ما كان عن الله تعالى من كتاب ناطق ناسخ غير منسوخ، وما صحت به الأخبارُ عن رسول الله وشر مما لا مُعارض له، وما جاء عن الألبّاء من الصحابة ما انفقوا عليه، فإذّا اختلفوا لم يُخرَجُ من اختلافهم، فإذا خفي ذلك ولم يُغهم فعن التابعين، فإذا لم يوجد عن التابعين، فعن أئمة الهدى من أتباعهم مثل: أيوب السُخنياني، لم وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان، ومالك، والأوزاعي... ثم ما لم يوجد عن أمثالهم، فعن مثل: عبد الله بن المبارك، وابن عيينة، ووكيع بن الجرح... ومن بعدهم محمد بن إدريس الشافعي، والحميدي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم... (")، وهذا منه توضيح علمي وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم... (")، وهذا منه توضيح علمي العلمية التي جرى وَفقها فقة المحدثين، والتي يلحظها الدارس لمصنفاتهم وتجهودهم العلمية، دراسة استقرائية تحليلية، ويمكننا تسجيلها في

تثبية مهم: السنة النبوية مبينة للقرآن الكريم، وشاملة لجميع أبواب الدين؛ عقيدة، وأحكاما، أخلاقا وآدابا، وتفسيرا... وقد شملت جهودُ المحدثين جميع هذه الأبواب جمعا ونقدا، فهما وفقها واستنباطا، اعتقادا وعملا... ومصنفاتهم بتنوع موضوعاتها تشهد على هذا<sup>(77)</sup>، وعليه ففقه المحدثين لا يُقصد به أبواب الأحكام فقط، بل هو شامل لكل أبواب السنة، شمولها لجميع أبواب الدين.

#### ١ - حجَّية السنة النبوية عندهم:

يتميز أهل الحديث عن غيرهم بموقفهم من الحديث قبولا وردا، فكل

<sup>(</sup>١) إعلام الموقعين ٢/١٣٥، ١٣٦.

 <sup>(</sup>۲) فالجامع المسند الصحيح للإمام البخاري مثلاً قد حوى سبعاً وتسعين كتاباً، شملت كل أبواب الدين بتفصيل علمي دقيق، لم يأت أحد بمثله...

ما صحّ عندهم حسب القواعد العلمية والأسس النقدية، يقبلونه ويرون وجوب المصير إليه، سواء كان من رواية الآحاد، أم اشتهر واستفاض، أم تواتر، فالكل حجة شرعية، في جميع أبواب الدين، لأن السنة مينة للقرآن، ليست معارضة له، ولا تناقض بينهما... وهذا خلافا لغيرهم من بعض أصحاب المذاهب الفقهية، أو الفرق الكلامية، والذين يُبدون كثيرا من الاعتراضات والاستثناءات في هذا الباب، كاشتراطهم التواتر في أبواب أصول الدين، وردهم أخبار الآحاد إذا خالفت ظاهر القرآن، أو عمل أهل المدينة، أو كان في ما تعم به البلوي، أو خالف رأي الصحابي ـ راويه المدينة، أو كان في ما تعم به البلوي، أو خالف رأي الصحابي ـ راويه ... مما أثر على فهمهم للحديث تأثيرا سلبيا، وهذا واضحٌ غير خفيٌ.

#### ٢ \_ الآثارُ أساس فقُّهِ أهل الحديث:

الاتجاه إلى الآثار اتجاة أصيل عند أهل الحديث، ومسلك علمي مشترك بينهم، اعتمدوه أصالة وبقرة في فهم السنة النبوية، وقد قرر ابنُ جريج هذا الاتجاه عندما تحدّى أبا حنيفة بقوله: ﴿ فِهَا تَجَدَّى هَاتِ مَسْأَلةً لا أُروي لك فيها شيئاه (۱) ، ويقول أحمد بن حنبل: قرأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة كلّه رأي، وهو عندي سواء، إنما الحجّة في الآثارة (۱).

هذا الذي قرّره ابن جريج وأحمد بن حنبل يُشيرُ إلى منهج أهل الحديث في هذا الباب، فالآثار من الأهمية بمكان عندهم، لأنها تمثل الفهم الصحيح لهذا الدين، بل يُرضَّمُ ويُوكَدُ أن فهم الكتاب والسنة توقيفيٌّ عندهم في أصله - عقيدة وعبادة وأخلاقا . . . يجب فيه الوقوفُ عند فهم الصحابة وعدمُ تجاوزه إلى فهوم غيرهم . . .

وقد بيّن المحدثون هذا الاتجاه المنهجي في العديد من مصنفاتهم

<sup>(</sup>١) «الانتقاء في فضائل الأثمة الثلاثة الفقهاء» لابن عبد البر ص ١٤٨.

 <sup>(</sup>Y) أي أن الحجة إنما هي في ما أُثِرُ عن النبي 難 أو عن الصحابة من فهمهم لكتاب الله أو لحديث رسول 難، والأثر عند المتقلمين شامل للمرفوع وللموقوف معا.

ومقدمات كتبهم، حيث رورًا طرَّقًا من أقوال الصحابة والتابعين والأثمة في الدعوة إلى الأخذ بالآثار، والحذر من تركها واتباع الرأي والقياس، نحو:

قول ابن سيرين: كانوا يرون أنه على الطريق ما دام على الأثر،» وقول الشعبي: إنما هلكتُم حين تركتم الآثار، وأخذتم بالمقايس»، وقول سفيان: إنما الدين الآثار، (۱۱).

ولأنّ الآثار مبينة للسنة النبوية، اجتهد أهل الحديث في جمعها وحفظها وتدوينها، تتمة منهم لحفظ السنة. فصنّفوا المصنفات والموطآت والحوامع . . . جمعوا فيها ما ثبت عندهم من آثار الصحابة والتابعين، فكان منهجهم الأخذ بأقوال الصحابة إذا اتفقوا، وإلى التخيير منها وعدم الخروج عنها إذا اختلفوا، واعتبروا أقوالهم حجة تُقدّم على الرأي والقياس، والجامع الصحيح للإمام البخاري خير نموذج لهذا المسلك العلمي، فرُغم أن مرضوع الكتاب أصالة هو الحديث المسند، إلا أنه مزجه بمئات الآثار السلفية في جلّ أبوابه، مستدلا بها على معاني الأحاديث وفقهها.

ومسلكهم هذا، امتدادٌ علمي منهجي لسلفهم من التابعين عن الصحابة، فقد روى ابن عبدالبر تحت عنوان: «باب معرفة أصول العلم وحقيقته وما الذي يقع عليه اسم الفقه والعلم مطلقا: ... عن الأوزاعي عن سعيد بن المسيّب أنه سُئل عن شيء، فقال: اختلف أصحابُ رسول الله ﷺ، ولا أزى لي معهم قولاً. قال ابنُ وضّاح - من رواة الخبر -: هذا هو الحق، قال ابنُ عبدالبر، معناه: ليس له أن يأتي بقولٍ يخالفهم به "(")، وروى أيضاً عن الأوزاعي قوله: «العلم ما جاء عن أصحاب محمد، وما لم يجئ عن واحد منهم، فليس بعلم "".

وهذا الاتجاه الأصيل، يُعد من أبرز معالم مدرسة المحدثين في فقه

 <sup>(</sup>١) الانجاهات الفقهية ص ١٨٧ ـ وفي مقدمة الدارمي وابن ماجه لكتابيهما، كثير من الآثار في هذا المعنى.

<sup>(</sup>Y) جامع بيان العلم وفضله ۲/ ۲۹.

<sup>(</sup>٣) نفسه ۲/ ۲۹.

الحديث النبوي، وبه تميّزوا عن جميع المذاهب والفرق، قُرُغم أن أكثرٌ فقهاء المذاهب، كانوا بأخذون بأقوال الصحابة والتابعين، إلا أن ذلك كان أصلا تبعيا عندهم فقط، على تفاوت بينهم فيه. وما كثرت أخطاء أهل الرأي أصولا وفروعا، إلا بتنكّبهم هذا الأصل العظيم في فهم السنة النبوية، وبالمقابل، ما جَمَد أهلُ الظاهر على ظواهر النصوص، وما وقعوا فيه من الأخطاء أصولا وفروعا، إلا بعدم اعتدادهم أصلا بأقوال الصحابة، فضلا عن التابعين.

#### ٣ ـ تضييقُ دائرة الرأي والأدلة العقلية:

لَمْ كان منهج أهل الحديث يقوم أساسا على لزوم السنة النبوية والآثار السلفية، وفيهما كفاية وغُنيَّة، فقد اجتمعت كلمتهم على تضييق دائرة الرأي، وعدم التوسع في الأخذ بالأدلة العقلية كالقياس، والاستحسان، وسد الذرائع... فمن تراجم البخاري في جامعه الصحيح: (باب ما يُذكر من ذمّ الرأي وتكلف القياس...)، و(باب تعليم النبي ﷺ أمّته من الرجال والنساء مما علّمه الله، ليس برأي ولا تمثيل)(الم...

وكذا عقدَ ابنُ ماجه بابا خاصا للقياس، ترجمه بقوله: (باب اجتناب الرأي والقياس) (١٢)، وقال الذَارميُّ في مسنده: (بابٌ في كراهية أخذ الرأي) (٢).

وهم في هذا تَبَعّ لسلفهم من الصحابة والتابعين والذين اجتمعت كلمتهم على ذمّ الرأي والقياس المخالف للكتاب والسنة، وأنه لا يجب العمل به لا فُتيا ولاقضاء، وقد صحّ أن «أحمد بن حنبل سأل الشافعيً عن القياس، فأجابه: إنما يُصارُ إليه عند الضرورة (11)، ولا يعني هذا غلق

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (فتح) ۱۳/ ۳۵۵، ۳۵۸ رقم ۷۳۰۷، ۷۳۱۰ (کتاب الاعتصام بالکتاب والسنة).

<sup>(</sup>۲) كتابه السنن ص۲۰ رقم ۵۱...

<sup>(</sup>٣) كتابه المسند (السنن) ص٠٤ رقم ٢٠٦...

<sup>(</sup>٤) رواء البيهقي في اتهذيب السنن والآثارة - وهو في: إعلام الموقعين ٢/ ٣٧ - وفتح الباري ٣١/ ٣٦٤ رقم ٧٣١٠، قال الحافظ ابن حجر: ١٠٠٠ والمذهب المعتدل ما قاله الشافعي أن القياس مشروع عند الفهرورة، لا أنه أصل برأسه.

باب الرأي والاجتهاد وإنكار القياس جملة، كلاً، بل من منهج أصحاب الحديث الاجتهاد والنظر، وما غلب على ظنهم أنه الحق مما اختلف فيه الناس، أخذوا به دون تقليد أو تعصب، بل هم في هذا أكثر اجتهادا من الناس، أخذوا بلا الذين جعلوا التقليد دينهم، وأغلقوا باب الاجتهاد... فلا شك حينئذ أن أهل الحديث وسط في هذا الباب، بين مدرسة أهملت أسلا منهوس النبوية والآثار، وتوسعت في الأخذ بالرأي، بل جعلته أصلا أصيلا في فقهها وعلمها، وبين مدرسة أنكرت القياس والأخذ بالرأي جملة، وجملت على ظواهر النصوص وعموماتها، وأنكرت المعاني والعالم, الشرعية.

وهكذا جمع أصحاب الحديث في منهجهم بين لزوم الأصل وهو الحديث الشريف والآثار، وبين مراعاة المعاني والمناسبات والعلل الشرعية التي راعاها الشارع، وفهمها الصحابة، فكان مسلكهم وسطا، يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ موضحا هذا الاتجاه: «... ومن أمثلة هذه المرتبة، مذهب من نفى القياس جملة وأخذ بالنصوص على الأطلاق، جملة، فإن كل واحد من الفريقين غاص به الفكر في منحى شرعي مطلق عام، اطرد له في جملة الشريعة اطرادا لا يُتوقم معه في الشريعة نقص ولا تقصير، بل على مقتضى قوله: (اليوم أكملت لكم دينكم)، فصاحب الرأي يقول: الشريعة كلها ترجع إلى حفظ مصالح المباد ودرء مفاسدهم، وعلى ذلك دلّت أدلتُها عموما وخصوصا، دل على ذلك الاستقراء، فكل لا يُعتبر ملى منطق المخاص فلي بجب ردّه وإعمال مقتضى الكلي العام، لأن دليلة قطعي ودليل الخاص ظني فلا وإعمال مقتضى الكلي العام، لأن دليلة قطعي ودليل الخاص ظني فلا

والظاهريُّ يقول: الشريعة إنما جاءت لابتلاء المكلفين أيهم أحسن عملا، ومصالحهم تجري على حسب ما أجراها الشارع لا على حسب أنظارهم، فنحن من أتباع مقتضى النصوص على يقين في الإصابة من حيث أن الشارع إنما تعبّدتا بذلك، واتباعُ المعاني رأيّ، •نكل ما خالف النصوصَ منه غيرُ معتبر، لأنه أمرّ خاصّ مخالف لعامّ الشريعة، والخاص الظني لا يُعارضُ العامَّ القطعي.

فأصحاب الرأي جردوا المعاني، فنظروا في الشريعة بها، واطرّحُوا السريعة بها، واطرحوا خصوصيات الألفاظ، فنظروا في الشريعة بها، واطرحوا خصوصيات العماني القياسية، ولم تتَنَزّلُ واحدة من الفرتية بها، واطرحوا خصوصيات العماني القياسية، ولم تتَنَزَلُ واحدة من الفرتين إلى النظر فيما نظرت فيه الأخرى بناء على كُلِّ اعتمَدَنُهُ (۱۱ في فهم الشريعة، ...، ثم بين ـ رحمه الله ـ أن كلا الفريقين وقع في التقصير، وأن من جمع بين الاتجاهين هو الراسخ في العلم حقيقة، المستحقّ للاجتهاد والتعرض للاستنباط فقال: «ويُسمّى صاحبُ هذه المرتبة الربّانيَّ والحكيم، والراسخ في العلم، والعالم والفقية والعاقل، لأنه يُربي بصغار العلم قبل كيّاره، ويُدفيني كلَّ أحدِ حقه حسبما يليق به، وقد تحقق بالعلم وصار له كالوصف المُخبول عليه، وفهم عن الله مراده. .. (۲۷)، وهذا تأصيل بديع، يؤكد صحة منهج أهل الحديث، ووسطيته بين أهل الرأي والظاهرية.

### الموضوعية في فقه الحديث (استَدِلٌ ثم اعْتقِدٌ):

الموضوعية في فقه الحديث النبوي هي فهمه كما هو، لا كما يريده الباحث، أو كما هو مذهبه ومعتقده... ولأن أصحاب الحديث نبذوا التقليد والتعصب المذهبي، فقد كان جلّ همهم وأساس علمهم التفقة في معاني الأحاديث النبوية كما هي، وكما فهمها السلف الأولون، يقول الإمام البخاري: "ولقد قال وكيع: من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلب الحديث ليقوي هواه فهو صاحب بدعة. يعني أن الإنسان ينبغي أن يُلغي رأيه لحديث النبي على حيث يَنْبُثُ الحديث، ولا يُملَّل بعلل لا تصيّر للموقي هواه، عند الله على لا الميم الموقي هواه، عند الله المناس وأمرً

<sup>(</sup>١) في المطبوع «على كلى ما اعتمدته... ، ولعلّ الصواب ما أثبتُّه.

<sup>(</sup>٢) الموافقات ٤/ ١٣٩، ١٣٠، ١٣٢.

<sup>(</sup>٣) كتاب رفع اليدين في الصلاة ص ١٠٥.

بعرّض ما جاء به الرسول ﷺ على ما اعتقده وانتحله، وقلد فيه من أحسن به الظنّ، فليس يُجُدي الكلامُ معه شيئا، فذَعُهُ وما اختاره لنفسه وولُهِ ماتولّى، واحمد الله الذي عافاك مما ابتلاه به(۱۱) ، وكل باحث منصف يعلم استقامة أهل الحديث في هذا المسلك، وأنهم كانوا يعظمون الحديث النبوي، وآثار الصحابة، واققَتْهُم أم خالفتهم، فقد كانوا أتباع حق حيث ما وجدوه، دون تعصب لقول فلان، أو جمود على رأي علان.

وهذا خلافا لبعض الفقهاء المقلدة، الذين كان جل عنايتهم بالفقه المستنبط من الأدلة العقلية، والاشتغال بآراء أثمتهم، مع قلة عنايتهم بكتب السنة ويخدمة الأحاديث النبوية والآثار. لهذا لم نجد فيهم مَنْ عُني بخدمة كتب السنة أو كتب الآثار إلا قلة، وأكثرهم يذكر الحديث أو الأثر تقويةً لمذهبه واحتجاجاً له، فصار الحديث عندهم محكوما لا حاكما، وتابعا لا مترعا، يقول د/ عدالمجيد محمود:

أما من تكلم في الأصول من الأحناف والمالكية، فإن كثيرا منهم، لم ينظروا إلى شروطهم في الحديث نظرة موضوعية مجردة، بل نظرة إليها نظرة ذاتية مقيدة بمذاهب أئمتهم واتجاهاتهم... ولهذا كان لزاما على من يتكلم في أسس نقد الحديث، أن يتصل به اتصالا مباشرا مجردا عن التاتج التي تسبق مقدماتها، والأحكام التي يُبحث لها عن مسوّغاته (٢).

#### أسسٌ في التعامل مع لفظ الحديث:

لقد أنزل الله \_ عزَّ وجلَّ \_ آخر كتبه بلسان عربي مبين، على خاتم أنبياته ورسله، محمد ابن عبد الله ﷺ القرشي العربي، الذي أوتي جوامع الكلم، وقد أجمع أهل العلم أن الوحي لا يفهم إلا بلغة العرب وأساليبهم. وعليه فقد ارتكز منهج أهل الحديث في فهم الحديث النبوي، على ركائز عنها، ولحديث حسب لغة العرب في مفرداتها ومعانيها، ولذا

<sup>(</sup>١) كتاب الروح ص٩١، ٩٢.

<sup>(</sup>٢) الاتجاهات الفقهية ص ٢٨٢، ٢٨٣.

عُنوا بغريب الحديث، فالقوا فيه المصنفات والكتب، فكانت كالقواميس اللغوية للحديث النبوي، وفي صحيح البخاري مثلا، نماذج كثيرة عن عنايته بهذا الشأن.

- لزومٌ ظاهر الحديث، وعدم تأويله عنه إلى معنى آخر إلا بقرينة واضحة، يقول الإمام الشافعي: "ولو جاز في الحديث أن يُحال شيءٌ منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتملُه، كان أكثرُ الحديث يحتمل عددا من المعاني، فلا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجّةٌ على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد: أنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالآق عن رسول الله ﷺ، أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، أو باطن دون ظاهره امحتملة للدخول في معناه، وسمعتُ عددا من مُقلّمي أصحابنا وبلغني عن عدد منهم من مقلّمي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول ولا يُخالفُهُ (١٠) ، هذا مع مراعاتهم معاني النصوص ومقاصدها، وكذا مقاصد المكلفين ونياتهم، ومآلات الأفعال، فلم يجمدوا على ظواهر النصوص جمود أهل الظاهر، لهذا أخذوا الخياس. الصحيح بشروطه، وفي أبوابه، وبقاعدة سدّ الذرائع، وإبطال الحيل. . . .

- جممُهم أحاديث الباب الواحد الثابتة كلّها، وفهمها بعضها مع بعض، فيُقيّدون المطلق، ويخصّون العام، ويفسّرون المجمل... ولا يضربون بعضها بعض، لأنها من مشكاة واحدة.

#### ٦- الاتباع ونبذ التقليد:

الاتباع ونبذ التقليد، هو السّمة الغالبة لأهل الحديث ومن يوافقهم ويميل إليهم من الفقهاء، وهو منهج فهموه من هذا الدين، لأنه لا معصوم بعد النبي ﷺ، فكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك، وهو مسلك الصحابة والتابعين، فما كانوا يقلدون إماما دون غيره، بل كان شأنهم الأخذ من

<sup>(</sup>١) رواه الخطيب في اللفقيه والمتفقه، ١٥٣٧، بإسناد صحيح.

جميع الأثمة والاختيار من أقوى مذاهبهم وأرجحها. لهذا حرص أثمة الحديث والفقه على تنبيه أتباعهم لهذا المنهج، وترسيخه في نفوسهم، وترسيخه في نفوسهم، وتربيتهم عليه، يقول مالك بن أنس \_ رحمه الله \_: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه، ويقول الشافعي \_ رحمه الله \_: «ما من أحدٍ وتَذْهَبُ عليه سنة رسول الله ﷺ وتعرب عنه، فمَهْما قلت من قول، أو أصلتُ من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلافُ ما قلت، فالقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي، (أو

هكذا كان أهل الحديث، وفيهم أئمة كُثرٌ، لا يقلدون واحدا بعينه، بل يتبعون الكلّ ويستفيدون من الجميع، وجهودهم كلها منصبة على خدمة الحديث الشريف، لا على خدمة آراء الأئمة واجتهاداتهم، كما هو شأن بعض الفقهاء والمتكلّمين، الذين أصّلُوا للتقليد وجعلوه دينا يتبع، وققدوا للمذهبية، وفتنوا الأمّة بغلق باب الاجتهاد، فضيّقوا واسعا، وعسروا ميسورا، وتجرّعت الأمة الكثيرٌ من الويلات والفتن، بسبب تقليد أعمى، وعصية مذهبية.

#### ٧ .. الجمع بين الحديث والفقه:

الانفصام بين علم الحديث وعلم الفقه ظاهرة سلبية في واقع الأمة، ومظهر من مظاهر تخلفها العلمي، ونتيجة من نتائج ابتعادها عن الفهم الصحيح للحديث النبوي، وله أسبابه، ومن أبرزها الاتجاه إلى الرأي، فبينما كان مصدر الفقه هو الحديث والاثر، أصبح أساسه الأدلة العقلية وآراء الرجال، مع انتشار المذهبية والتقليد... أما الأثمة المتقدمون فما كانوا إلا محدثين فقهاء، جمعوا بين العلمين، لأنهما متلازمان لا ينفكان.

وقد أدرك الأثمة خطورة هذا الانفصام، فكانوا ينبهون طلبة العلم إلى

 <sup>(</sup>١) انظرها مع تخريجها في مقدمة كتاب قصفة صلاة رسول 協 地 は الشيخ الألباني - رحمه الله - ص ٥٠٠٤٩.

تفاديه، ويوجهونهم إلى الجمع بين العلمين، وقد سبقت بعض التقول عنهم في حتمية الجمع بين الحديث والفقه، ويقول أحمد وإسحاق: «إن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم، والناسخ والمنسوخ من الحديث، لا يسمى عالما»<sup>(۱)</sup>، وواقع المحدثين يشهد لهذا الاتجاه، فقد وجدناهم كلهم أو جلّهم محدثين فقهاء، في علمهم وفي مصنفاتهم، ومن غلب عليه الحديث منهم فلم يكن بِمَعْزِلِ عن الفقه منهم، لم يكن بمعزل عن الحديث وعلومه.

#### ٨ - الجانبُ الرّوحي في فقه الْمُحدّثين (١):

من أهم ما امتاز به فقه أهل الحديث، عنايتُهم بالجانب الروحي التربوي وربطهم الأحكام به، فهي ـ الأحكام اعتقادية أم عملية ـ عندهم ليست مجرد مسائل جافة، تحفظ وتفرع ويقاس عليها، وتُلقى على الناس هكذا... بل هي من عند الله تحالى، إما أوامر أو نواهي، أو توجيهات وهدايات... ينبغي الامتثال لها والتقرّب إلى الله تعالى بتعلّمها والعمل بها.

يقول د/ عبدالمجيد محمود: (إن نظرة المحدثين للفقه، تمثل الاتجاه الذي الانسى، والتصور الإسلامي للحياة ووظيفتها، هذا الاتجاه الذي لا يُنسى وهو يُقرّر الضوابط للسلوك الإنساني في الحياة أن يُعِدد الإنسان أولا، وأن يشر في نفسه الدوافع التي تحته على تقبّل هذه الضوابط، والرغبة في تطبيق الأحكام التي يكلف بها... وإغفال هذا الإعداد الروحي، الذي يضيء القلب، ويوثق الصّلة بين العبد وخالقه... ويوحي بالتنافس في رضاه، يودي إلى انفصال المجتمع الإسلامي عن تشريعاته، ويتسبب في إيجاد هرّة عميقة تفصل بين واقع الناس، وما يُلقَى إليهم من أحكام، فيممدون إلى عميقة تفصل بين واقع الناس، وما يُلقَى إليهم من أحكام، فيممدون إلى تأويلها والتحايل على إخضاعها لواقعهم، وكلما اتسعت الفَجْوةُ استدت

<sup>(</sup>١) رواه الحاكم في المعرفة علوم الحديث، ص ٦٠.

 <sup>(</sup>٢) يُراجع هذا المبحث بالتفصيل في كتاب «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث؛ ص١٣٤٤...

الْجَفْوة، ووَهَى سلطانُ هذه الأحكام، واستخفّ الناس بها، فيصبح الناس وعلاقاتهم في جانب، وسلوكهم في جانب، وتقبع الأحكام والتشريعات في جانب قصعٌ عنها<sup>(١)</sup> لا تأثير لها ولا حياة فيها.

إن من الخطأ أن نقرر للناس أحكاما إلهية، دون أن نمهد لهم الطريق إلى معرفة الإله، وأن من التناقض أن يعترف المؤلفون في الفقه الإسلامي بأن الله هو مصدر أحكامهم، وغاية جهدهم، ثم يُهملوا توجيه المشاعر إليه، وإثارة الخوف من غضبه، والأمل في رحمته...

ولذلك كان مفهوم الفقه عند السلف، مفهوما رخباً، يتسع لمعرفة الأحكام العملية، والدواقع الإلهية معا... ورأينا كيف أن الغزالي هاجم الفقه الذي يتجرد لمعرفة الأحكام العملية، دون أن يُعنى بالجانب الإلهي في الإنسان، وهو الجانب الهام الذي ينير بصيرة الفقيه...

وقد حرص المحدثون على الفقه بهذا المعنى السّلفي النابض بالحياة، والذي تُسْرِي فيه حرارةُ الإيمان... وهذا الفقه الصادر من حسّ إلهي، ووجدان ديني، واستمساك بالأخلاق والقيم، لم يكن يتمثّلُ في فقه أيِّ من المذاهب في أوضح صورة وأبهّاها، كما كان يتمثل في فقه المحدّثين، <sup>(۱)</sup>.

ومن مظاهر منهجهم هذا عدم جرأتهم على الفُتْيا، وذمّهم كثرةً المسائل وتقديرها، وعدم جزمهم بالأحكام، يقول مالك بن أنس: «لم يكن من أمر الناس ولا مَنْ مضى من سلفنا، ولا أدركتُ أحدا أقتدي به يقول في شيء هذا حلال وهذا حرام، ما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره هذا، ونرى هذا حسنا، ونتقى هذا!".

 <sup>(1)</sup> ومثل هذا، القوانين الوضعية في دنيا الناس، فإن الناس إذا لم يحترموا السلطان، ولم يخافره ويهابوه، ويأملوا في رضاه، فإنهم يتمردون على هذه القوانين، وينبذونها وراء ظهروهم.

<sup>(</sup>٢) الاتجاهات الفقهية ص ٤١٣ ـ ١٦٦ . . بتصرف.

 <sup>(</sup>٣) جامع بيان العلم ٢/ ١٤٦، ومقصوده بهذا ما لا نص فيه أو لا أثر، وإنما بابه الرأي والاجتهاد والفتوى.

ويظهر هذا الاتجاه عند المحدثين في مصنفاتهم، حيث وضعوا كتب الرحد، والأدب، والرقائق، وآداب السلوك في المأكل والمشرب، والملبس... إلى جنب الأحكام في العبادات والمعاملات... والواقع أن كتب الحديث هي كتب الإسلام ودواوينه بكل أبعاده وعناصره الأساسية؛ عقيدة وأخلاقا، آدابا وأحكاما، قصصا ومواعظ...

لذا، فإن أحسن منهج في فقه الحديث النبوي وفهمه، هو دراسة وتدريس كتبهم هذه، فيتعلم المسلم الوحي وفقهه، وفي هذا يقول ابن القيم - رحمه الله ـ في "باب آداب المفتى»:

البنعي للمفتي أن يفتي بلفظ الحديث مهما أمكنه، فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام، فهو حكم مضمون له الصواب، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان، وقول الفقيه المعين ليس كذلك، وقد كان الصحابة والتابعون والأثمة الذين سلكوا على مناهجهم، يتحرون ذلك غاية التحرّي، حتى خَلَفَتْ من بعدهم خُلوفٌ رغِبوا عن النصوص، واشتقوا لهم الفاظا غير الناطوص، ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوصُ من الحُكم والدليل، وحسن البيان... فألفاظ النصوص عصمة، وحجة بريشة عن الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب،(١٠).

#### ٩ .. وحدة الفهم وقلّة النّزاع:

من الآثار الطبية لمنهج أهل الحديث في فقه السنة، وحدة فهمهم وقلة احتلافهم وتنازعهم في جلّ أبواب الدين، فرغم كثرة مصنفاتهم، وتفرق أمصارهم وأعصارهم، إلا أن مذهبهم في مسائل التوحيد والعقائد واحد في أصوله وفروعه، يقول ابن قُتيبة: قولو أردنا - رحمك الله - أن ننتقل عن أصحاب الحديث، ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام ونرغب فيهم، لخرجنا من اجتماع إلى تشتّت، وعن نظام إلى تفرق، وعن أنس إلى وَحشَة، وعن

<sup>(</sup>١) إعلام الموقعين ٤/ ١٧٠.

اتفاق إلى اختلاف، لأن أصحاب الحديث كلّهم مجمعون على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.١٠.(١١)، وكذا مذهبهم في أبواب التزكية والأخلاق، والبر والصلة، ومحاسبة النفس وتزكيتها، لا نزاع بينهم فيها أصولا وفروعا. بل حتى في أبواب الأحكام، فإن أصولهم الفقهية متفقة في جملتها، فتنع عن هذا اتفاق في كثير من اجتهاداتهم وترجيحاتهم الفقهية.

وهذا الوفاق وقلّة النزاع، أساسه حسن الفهم ووحدة المنهج فيه، وإلا فهم يستدلون بالأحاديث ويستعملونها أكثر من استعمال الفقهاء \_ والذين رغم قلة استعمالهم لها وللآثار، نجدهم يبررون تنازعهم واختلافهم، بتعارض الأحاديث، وأن كلاً أخذ بما عنده.

لهذا فإن الأمة ما تنازعت وتفرقت إلى شيع وأحزاب، ومذاهب ومشارب، إلا بسبب اتباع الرأي، وتنكب الحديث والآثار، وسوء الفهم للحديث النبوي، فتشتت بهم السبل، وتفرقت بهم الآراء والأهواء.

#### ١٠ ـ يُسْرُ فَقْهِم:

إن يسر فقه أهل الحديث، هو نتيجة منطقية ليسر هذا الدين، ولا يشك منصف يتأمل فقههم ما فيه من يسر ورحمة بهذه الأمة؛ عقيدة، وأخلاقا، وأحكاما، وأنه بعيد كل البعد عن تعقيدات المتكلمين، وفلسفات النشاك، وتضييقات الفقهاء، فجماهير المتكلمين على تكفير المقلد في التوحيد، وأكثر النشاك ذهبوا بالناس إلى الخرافة والدجل، والشعوذة والبدع، والشركيات، وفي مذاهب مقلدة الفقهاء من التعقيدات والأحكام المخالفة لصريح السنة ما لا يمكن حَصْرُه، كقتلهم المسلم بالكافر، وإيقاعهم الطلاق

<sup>(</sup>۱) تأريل مختلف الحديث ص 18 ـ ويقول ابن حزم الأندلسي: قبل ما وجدتُهم ـ أي المتكالمين ـ أحدث الله تعالى على أيديهم إلا الفُرقة والشّناف والتخاذل وافتراق الكلمة، والنّجشز على كل طائة وعظيمة، وتكفيز المسلمين بعضهم بعضا، وهذا أمر مشاهد. . . . فرسالة البيان عن حقيقة الإيمانة، رسائل ابن حزم ٢٠٠/٢ ، ٢٠٠ل تعقيق د. إحسان عباس.

الثلاث باللفظ الواحد مؤبدا، وإيصال بعضهم مفطرات الصيام إلى السّتين مفطرا...

كما امتاز أهل الحديث بالابتعاد عن التَّرَفِ الفقهي، وتقدير المسائل وفرضها، لما فيه من تضييع الجهود والاشتغال بما لم يكن عما هو كائن، وعلى تقدير وقوع هذه المسائل، فقد تكون على غير ما تصوروه، فيضطرون إلى البحث فيها من جديد... وهكذا تُهدَّدُ جهود الأمة...





# آراءُ الْمُخدَثين في فقه الحديث

أشرتُ سابقا إلى طريقة من تنكب منهج المتقدمين في فقه الحديث النبوي، من المتكلمين والفقهاء المقلدة، وبعض ما وقعوا فيه من أخطاء... مؤكدا مرة أخرى أن المقصود بفقه المحدثين هو منهجهم العلميّ لا وقتهم الزماني، فكل من تبعهم على منهجهم فهو منهم، وإن كان في هذا العصر، وكل من خالفهم في طريقتهم فهو من أهل الرأي حيثما كان.

وهذه بعض الملاحظات والسّمات الرئيسة لطريقة الفقهاء في فهم الحديث النبوي:

1 \_ رقعم لكثير من السنة النبوية، ولأسباب عدة، أهمها أن الحديث آحاد، والأحاد لا يؤخذ بها في العقائد، أو في مخالفة الأصول... وهذا الاتجاه سببه الفهم، فلو استقام فهمهم للحديث النبوي استقامة فهم الصحابة ومن تبعهم، لما وقعوا فيما وقعوا فيه، يقول د/ عبدالمجيد محمود: اإن اتجاه المحدثين في الشروط يمثل النظرة الموضوعية، ويضع القاعدة المطردة، التي لا تتأثر كثيرا بذاتية الباحث، فكلما تحققت الشروط تحققت صحة الحديث، فوجب العمل به، وكلما فقد شرط تأثرت صحة الحديث، فلا يلزم قبوله، وشروطهم شروط موضوعية، تلتزم الظاهر، وتترك الاحتمالات الناشئة لا عن دليل...

أما من تكلم في الأصول من الأحناف والمالكية، فإن كثيرا منهم، لم

ينظروا إلى شروطهم في الحديث نظرة موضوعية مجردة، بل نظروا إليها نظرة التية مقيدة بمذاهب أتمتهم واتجاهاتهم، بمعنى أن أتمتهم كانت لهم آراء لم يُغْصِحوا في كثير منها عن مستندهم فيها، فجاء هولاء وألبسُوها أسولا تناسبها، فكان فيها من التناقض ما أتاح لخصومهم أن يُشهِروا بهم، أصولا تناسبها، فكان فيها من التناقض ما أتاح لخصومهم أن يُشهِروا بهم، أحضموا الأصول لما أيُّر عن أتمتهم من الفروع، ناسين أن الأئمة كانوا أخصموا الأصول لما أيُّر عن أتمتهم من الفروع، ناسين أن الأئمة كانوا يتصل به اتصالا مباشرا مجردا عن التناتج التي تسبق مقدماتها، والأحكام التي يُبحث لها عن مسوقات! "أ، لهذا وجدناهم يؤصلون لرد أحاديث الله الحام مع أن جُلِّل السنة آحاد، وفي المقابل يقعدون لقبول المراسيل والمقاطيع والأحاديث الواهية والمنكرة. .. وقد تَنَبُه أحدُ الباحثين لمسلكهم هذا فقال متساءلا: "وكيف يمكن التخلُّصُ من الداء التاريخي المُضلل الذي نجم عن الفرقة والانقسام باستعمال الحديث للشيء ونقيضه، وتشبث الفرق المختلفة كل بها عنده نقطه "".

٧ ـ التوسع في الرأي والقياس: وهذا مسلك عام، واتجاه أصيل عند كافة المذاهب التي خالفت أهل الحديث، سواء من المتكلمين أم من الفقهاء أم من العبّاد النساك، حيث تركوا الأحاديث والآثار، وأطلقوا العنان لآرائهم وأقيستهم تصول وتجول في فهم السنة، فردوا قسما كبيرا من الحديث لمخالفته أصولهم وأقيستهم، وأولوا قسما آخر حسب ما يتوافق مع مذاهبهم، فانتشرت بينهم العصبية المذهبية، والخصومات والمناظرات... لأن فقههم للحديث لم يكن أصيلا، فقه تبع وانقياد، بقدر ما كان فقه تبرير وتسويغ.

٣ ـ الفقه التقديري: كان من نتائج هذا الاتجاه أن اشتخل كثير من
 فقهاء المذاهب بتقدير المسائل وافتراضها قبل وقوعها، فأضاعوا فيها

<sup>(</sup>١) الاتجاهات الفقهية ص ٢٨٢، ٢٨٣.

<sup>(</sup>٢) طه جابر العلواني/ مقدمة كتاب: كيف نتعامل مع السنة النبوية ص ١٣.

الأوقات، وأهدروا الجهرد (١١)، واحتدم بينهم الصراع، وعقدت المناظرات لشيء لم يقع بعد، ولعله حين يقع، يقع على غير ما تصوروه وافترضوه، فيضطر من بعدهم إلى البحث فيه من جديد... فتضيع جهود الأمة، وتتعطل السنن، ويكثر الجهل بها... وقد برّب الحافظ ابن عبدالبر لهذه المسألة بقوله: «باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقباس على غير أصل، وعيب الإكثار من المسائل دون اعتباره (٢)، ثم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: «إياكم والرأي، فإن أصحاب الرأي أعداء السنن، أغيّتهُم الأحاديث أن يَعُوها، وتَفَلَتَتْ منهم أن يحفظوها، فقالوا في الدين برأيهم، فضلوا وأضلوا» (٢).

٤ ـ الامتداد المعاصر لهذا الاتجاد: اتجاه مدرسة الرأي في فهم الحديث الشريف، له امتداد كبير وانتشار واسع في هذا الزمان، بسبب الموروث الكبير لمدرسته الأولى، وهو كما سبق مظهر من مظاهر تخلف الأمة وانحطاطها، وكثير من أتباعه يتساءل عن كيفية فهم السنة النبوية، ولانهم لم يتوصلوا إلى مكمن الداء وحسن الدواء، فهم من جهة تواصلوا معه لانهم وجدوا في بعض تأصيلاته ما يُسْعِفهم في موافقة اتجاهات المحصر، لكنهم من جهة ثانية نبذوه وأراء، لأنه لم يَزْوِ غَليلَهم ولم يُشْفِ

وهكذا نتج عندنا اتجاة في فهم الحديث النبوي، ذو صبغة اعتزالية مذهبية، يأخذ من السنة ما يوافق أصوله وآراءه والعقل المعاصر، ويرد ما يخالفها مهما كانت درجةً صحّته ومصادرُ روايته.

كما اتجهوا في تفسير بعض الأحاديث اتجاها ماديا ـ لتحاكمهم إلى طبيعة العصر ـ فغلّبوا الجانب المادي على الجانب الروحي الغَبْيِي، وراحوا يفسرون الأحاديث تفسيرات مادية حتى تتلاءم مع الثقافة الغربية المعاصرة.

<sup>(</sup>١) انظر كتاب تاريخ الفقه الإسلامي، للدكتور عمر سليمان الأشقر ص ١٧٧.

<sup>(</sup>۲) جامع بیان العلم وفضله ۲/ ۱۳۳.

<sup>(</sup>٣) نفسه ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

وأعظم خطأ وقعوا فيه \_ وهم يُذُعون إليه بقرة \_، الاستقلال بفهم الكتاب والسنة، ونبذ طريقة أهل الحديث في لزوم الأثر، بل حكموا على الآثار بالقصور في الزمان والمكان... أما اليوم، فينبغي فهم السنة بما يتلاءم ويتماشى مع طبيعة الحياة العصرية.

فوقعوا فيما وقع فيه سابقوهم، فالمتقدمون من أهل الرأي حاكموا الحديث إلى مذاهبهم وأصولهم، والمُخدُثون اليوم، أرادوا محاكمة الحديث لا لحياتهم هم كمسلمين، بل للأسف للحياة المادية الغربية. ووجدوا في الاستقلال بفهم الحديث النبوي خير سبيل للخروج من أزمة ورثوها، لم يفهموا داءها، فحجزوا عن إيجاد دوائها.

- تأصيلهم لمذهبهم: يقول أحد الباحثين مؤصلاً لهذا الاتجاه:

ان حسن فهم أحاديث الرسول الذي أوتي جوامع الكلم وفضلُ الخطاب، يحتاج إلى ثلاثة أدواتٍ لابد منها جميعا، وإن النقص في أي واحدة منها يؤدي إلى سوء فهم الحديث وسوء النتائج، إن هذه الأدوات هي:

ـ التعمق: في فهم اللغة العربية ومعرفة أساليبها البيانية...

 العقل: لأنه هو الميزان الذي ربط الله به التكليف، وعلى قدر سلامته يُحَاسب المكلفون، وبه يوازِن الإنسانُ بين الأمور، ويُمَيّز الصحيحَ من الفاسد...

 التمكن: من فقه الشريعة الذي به يَعرف العالِمُ مقاصدها، ويقيس الأمور بأشباههاه<sup>(۱)</sup>.

وهذا تأصيل عقلي محض، يريد أن يستقل بفهم الحديث النبوي حسب عقله، ولَيْتهم فهموه بعقولهم المسلمة، بل إنهم يفهمون الحديث الشريف بعقول أعدائهم، وأما ذكر اللغة والتعمق فيها، وكذا العلم بمقاصد

<sup>(</sup>١) مصطفى أحمد الزرقا «العقل والفقه في فهم الحديث النبوى» ص ٨.

الدين، فالمقصود توسيع معانيها، ومن ثم إعطاء الحرية لعقولهم ليختاروا ما شاؤوا من تلك المفاهيم...

ثم يواصل قائلاً: "إن الإنسان غير معصوم في فهمه واجتهاده ولو كان في أعلى مقام من العلم بين أهل زمانه... ولا عبرة في ذلك بكونه سابقاً أو لاحقا، وكونه من الأقدمين أو من المُحدَّثين العصريين، ما دام يتمتع بتلك الأدوات الثلاث لحسن الفهم...، (17.

هكذا يؤصلون لأنفسهم الاستقلال بفهم الحديث النبوي، بل يُساوون بين فهومهم وفهوم الصحابة والتابعين والأثمة المتبوعين، ولا عبرة بسابق أو لاحق، ثم يقول مؤكدا: «هذا وقد وُجِدَتُ بعض مفاهيم في الشريعة شاعت واستقرت في أفهام العلماء من السّلف والخلف، بُنيت على فهم اجتهادي لبعض الأحاديث النبوية الصحيحة الثبوت، ودلّت المشكلات التي نشأت عن ذلك الفهم، أنه في حاجة إلى إعادة النظر في ضوء تلك الأدوات الثلاث التي أشرت إليها (٧٠).

وفي الاتجاء نفسه، أي الاستقلال بفهم السنة النبوية دون تقيد بفهوم السابقين من سلف هذه الأمة، يقول باحث آخر: قوقد اجتهدت أن تكون كتابتي علمية موثقة ... وأن أرجع إلى علماء الأمة ـ وخصوصا في خير قرونها ـ لاقتبس من نورهم، وأستفيد من نهجهم، وإن كان كل أحد يؤخذ منه ويرد، إلا المعصوم ﷺ، لهذا لم ألتزم التقيد إلا بمحكمات القرآن والسنة، ومقاصد الشريعة وقواعدها. .. (٣)، وهو الاتجاه نفسه في أضل فكرته، الاستقلال بفهم السنة النبوية، وعدم التقيد إلا بمحكمات القرآن والسنة!! ومقاصد الشريعة!!.

والملاحظ أساسا إلغاؤهم للآثار ومكانتها في فهم الحديث النبوي، مع

<sup>(</sup>١) نفسه ص ٩.

<sup>(</sup>٢) نفسه ص ۹.

 <sup>(</sup>٣) د/ يوسف القرضاوي دكيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٩، ٢٠، وص ٣٣، ٣٤،
 ٩٣... وانظر أيضاً كتابه «المدخل لدراسة السنة النبوية» ص ١٢٣...

إطلاقات منهم فضفاضة، كقولهم نفهم الحديث في ظل نصوص القرآن، وفي إطار المبادئ العامة. . . وهذا حتى لا يتقيِّدوا بأيِّ أصل أو قاعدة في فهم الحديث الشريف، بل يعطوا النفسهم كامل الحرية في تكييف معنى الأحاديث، حسب مقتضيات العصر!!. مع أن السنة إنما جاءت لتفسر المجمل، أو تقيّد المطلق، أو تخصص العام، أو تُبيّن المبهم. . . ولهذا لما بعث على بن أبي طالب رضى الله عنه ابن عباس رضى الله عنه إلى الخوارج، قال: لا تجادلوهم بالقرآن فإنه حمّال وجوه، ولكن جادلوهم بالسنة. وهذا لأن معناها واضح، ولا تحتمل ما يحتمله القرآن من كثرة المعانى والوجوه. وما حدث ما حدث في هذا الدين وفي تاريخه الطويل، من فتن وتفرق، وسفك للدماء، وعصبية. . . إلا بهذا السبب؛ تنكب فهوم الصحابة والتابعين ونبذ الآثار، والاستقلال بفهم الكتاب والسنة، «... بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع... وهل أوقع القدريةَ والمرجئةَ والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله ﷺ، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس، هو موجِبُ هذه الأفهام!، والذي فهمه الصحابة رضى الله عنهم ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ، فمهجورٌ لا يُلتفت إليه، ولا يَرفعُ هؤلاء به رأسا...،"(١)

# نَماذجُ من تَفقه الْمُحْدثين:

وهذه نماذج من تفقه المعاصرين، الذين اتجهوا إلى الاستقلال بفهم الحديث الشريف، توضح ما ينطوي عليه مذهبهم هذا:

#### ١ \_ مسالة التكفير:

وهي من بين أهم القضايا والمسائل التي شغلت المسلمين حيناً من الدهر المعاصر ولا تزال، وسببها سوءً الفهم لنصوص الوعيد، وانحرافٌ بها

<sup>(</sup>١) ابن القيم/ الروح ص ٩١، ٩٢.

عن فهوم السابقين، يقول ابن عمر رضي الله عنه: «إنهم انطلقوا إلى آبات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين (١٠٠٠)، فكفروا المسلمين، وسفكوا الدماء، وفتنوا شباب الأمة... وأعطوا فُرْصةً لأعدائهم حتى ينفذوا مخططاتهم كيف ما شاؤوا.

## ٢ ـ الْمَوقف من الحكام:

وليس بعيدا عمّا سبق، مسألة موقف المسلم من الحكام والأنظمة، حيث نجد اليوم اتجاها عريضا من الباحثين والدعاة... يتنكبون طريقة أهل الحديث في هذا الباب، وينساقون وراء تيار الاعتزال، مُتشَبِّين بأحاديث يفهمونها على غير وجو صحيح، كقوله ﷺ: «إن من أعظم الجهاد كلمة عذل عند سلطان جائر، ((۲) وقوله: «سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر، قأمره وتهاه، فقتله، والسؤال: لماذا لم يفهم السابقون الأولون وهم من روى مثل هذه الأحاديث ودرّنها وحفظها، مثل ما فهمه هؤلاء المُحدِّدُون، فما وجدنا أهل الحديث فهموا من الحديث سبّ الحكام على المنابر، وفي المجالس العامة، وعبر وسائل الإعلام، وفي الصحف، ثم تحزيب الأحزاب، وتأليب الدهماء والعامة، فسل السيوف وإراقة الدماء... ويا لخسارة الإسلام والمسلمين بما جَنَّة أيدي هؤلاء طيلة عقودٍ من الزمان، ولا يزالون، بسوء فهمهم لمثل هذه الأحاديث.

# ٣ - الْجهادُ والإغْتيالات:

ونتيجة لما سبق من فهم، جاءت قضية جهاد الحكام، واغتيال الرؤساء والزعماء المخالفين، متعلقين في كل هذا بأحاديث تأذن بمقاتلة الأمراء إذا رأينا منهم كُفْرًا بُواحاً، أو بأحاديث شهيرة في السيرة النبوية،

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري معلقا مجزوماً به رقم ٦٩٣٠، وصححه الحافظ ابن حجر ١٣/ ٣٥٧ (فتح).

 <sup>(</sup>۲) رواه أحمد (۱۰۷۱٦) ، وأبو داود (۱۳۴٤) ـ والترمذي (۲۱۷۶) ـ وابن
 ماجه (۲۰۱۱).

أنه ﷺ أَمَرَ بقتل بعض رؤوس اليهود ممن كان يؤذيه ﷺ وأصحابه، ويَتَشَبُّ بنساء المسلمين . . . وهي أحاديث صحيحة لا يرية فيها، لكن سوء فهمها هو مكمن الداء، ولو كان معناها على ما ذهب إليه هؤلاء، إذن لما تردد سلفُ هذه الأمة في مقاتلة الأمراء، واغتيال الرؤساء، فليسوا بأقلَّ منا شجاعة، ولَسْنا بأحرصَ منهم على الجهاد وحبّ الاستشهاد في سبيل الله، ولا بأكثر منهم إنكارا لجور السلاطين، وبُغْضاً لأعداء الدين . . .

لكن نقول ونكرر ونؤكد، أن عزّ الأمة وسؤددها، إنما هو في اتباع فهوم الأثمة المتقدمين من أهل الحديث للسنة النبوية وللآثار السلفية.

## أ ـ رفعُ اليدين في الصلاة:

رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند القيام منه، سنة استفاضت بها الأحاديث، واشتهرت، حتى حكم لها بالتواتر، لكن الفهم المذهبي الذاتي يأبى هذا ويرفضه، ويتعلق بحديث صحيح يفهمه على غير وجه صحيح، يردُّ به كل أحاديث الرفع، وهي شبهة قديمة حديثة (۱) ذكرها الإمام البخاري في جزئه: «كتاب رفع اليدين في الصلاة»، فقال:

المستب بن رافع عن تميم ابن طرفة عن جابر بن سمرة قال: "دخل علينا المستب بن رافع عن تميم ابن طرفة عن جابر بن سمرة قال: "دخل علينا النبي في ونحن رافعي أيدينا في الصلاة، فقال: ما لي أراكم رافعي أيديكم كأتها أذنابُ خيل شُمُس؟، أسكنوا في الصلاة، فإنما كان هذا في التشهد لا في القيام، كان يُسلَم بعضهم على بعض، فنهى النبي هي عن رفع الأبدي في التشهد، ولا يَحْتَجُ بمثل هذا من له حظ من العلم، هذا معروف مشهور لا اختلاف فيه. ولو كان كما ذهب إليه، لكان رفع الأبدي في أوّل التكبيرة وأيضا تكبيرات صلاة العيد منهياً عنها، لأنه لم يَستني رفعا دون رفع، بينه حديث. . جابر بن سمرة يقول: "كتا إذا صلينا خلف النبي نفي النمي المنته عليه النبي الشه النبي الشه النبي المنته النبي الشه المنته المناسبة النبي الشه المنته المنته المناسبة النبي الشه المنته المناسبة النبي الشه المنته المناسبة المنته المناسبة المناسبة النبي الشه المنته المناسبة المناسبة النبي الشه المنته المناسبة المناسبة المنته المنته

<sup>(</sup>١) انظر مثلاً كتاب سعيد حوى «جند الله أخلاقا».

قلنا: السلام عليكم، السلام عليكم، وأشار وسُعرُ بيديه، فقال النبي ﷺ: ما بال هؤلاء يُومِثُون بأيديهم كأنها أذناب خيل شُمُسِ؟، إنما يكفي أحدهم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه مِنْ عن يمينه ومن عن شماله، (۱۰).

وقد جمعوا إلى جانب ردهم السننَ بالرأي، استهزاءهم بها، فقد صخ عن ابن المبارك أنه قال: «كنتُ أُصَلي على جنب النعمان بن ثابت فرفعتُ يديّ، فقال: ما خشيتَ أن تَطير؟، فقلت: إن لَمْ أَطِرْ في الأولى لم أطر في الثانية.».. (<sup>(۲)</sup>، وهذا الاتجاه في الاعتراض على السنن بالرأي والاستهزاء بأصحابها وَرِثَهُ بعض المُحدَّثين عن سابقيهم (<sup>(۲)</sup>).

# ٥ \_ رئاسةُ الْمَراة:

صح عن النبي ﷺ قوله: الن يُفلح قوم وَلَوْا أَمرَهم امراقَه (أن) والحديث شامل لكل ولاية عظمى أو دونها، ولكل امرأة لأن لفظة «امرأة» نكرة، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وعليه جاء فقه أهل الحديث وغيرهم، على عدم جواز تولية المرأة الولايات العامّة كيف ما كانت، يقول أبو بَكُرة رضي الله عنه: لقد نفعني الله بكلمة سمعتُها من رسول الله ﷺ إنّام الجمل بعد ما كِنْتُ أن الْحَقّ بأصحاب الجمل فاقاتل معهم، قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بِنْتَ كسرى قال: ... الحديث (البخاري رقم ٤٤٤٥). وهذا في حقّ أم

 <sup>(</sup>۱) كتاب رفع البدين ص ۲۰، ۲۹. والرواية الأولى للحديث عند: أحمد م/ ۱۰۷ ومسلم ۱۲ ۲۲۳ والنسائي ۳۴ ٤ . . . والثانية عند: أحمد م/ ۱۰۷ ، ۱۰۷ ومسلم ۱/ ۳۲۲ والنسائي ۴۳ ٤ ، ۱۰ واين خزيمة ۱/ ۳۲۱ . . .

 <sup>(</sup>٢) القصة صحيحة مشهورة، رواها: البخاري في «جزء رفع البدين؛ ص ١٠٧ - وابن شبة تأويل مختلف الحديث؛ ص ٦٦ - وابن حبان في «الثقات» ٨/٤٥ - والخطيب في تأريخ بغداد، ٢٩/١٣ - وابن عبد البر في «التمهيد، ٢٩٩/٨.

<sup>(</sup>٣) ينظر مثلاً كتاب «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث؛ لِمُحمد الغزالي.

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري (٤٤٩٥) - والترمذي ٤٧/٤ وقم ٢٣٧٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح - والنسائي ٨٢٧١/ - وأحمد ٣٨/٥ ٤٣، ٤٧، ٥١: جميعهم من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

المؤمنين الصديقة عائشة رضي الله عنها، فكيف بمن دونها بمفاوز؟؟ إلا أن بعض منفقهة المصر يأبؤن هذا الفهم لأنه لا يتماشى مع حركية المصر، بعض منفقهة المصر يأبؤن هذا الفهم لأنه لا يتماشى مع حركية المصر، عن مقدى الشقافية، والتي تسوّي بين الرجل والمرأة في كل شيء، مُعرضين «... فإنه يجب علينا أن نختار للناس أقرب الأحكام إلى تقاليدهم... والمرأة في أوروبا تباشر زواجها بنفسها، ولها شخصيتها التي لا تتنازل عنها، وليست مُهمتنا أن نفرض على الأوروبيين مع أركان الإسلام رأي مالك أو ابن حنبل، إذا كان رأي أبي حنيفة أقرب إلى مشاربهم، فإن هذا تنطع أو صدّ عن سبيل الله... وإذا ارتضوا أن تكون المرأة حاكمة أو قاضية أو وزيرة أو سفيرة، فلهم ما شاءوا، ولدينا وجهات نظر فقهية تجيز ذلك كلّه... إذ مَنْ لا فقه لهم يجب أن يُغلقوا أفواههم لئلا يُسينوا إلى الإسلام بحديث لم يفهموه أو فهموه وكان ظاهرُ القرآن ضده (١٠).

وما ثُلِم الإسلام إلا بسِهام كهذه، والله المستعان.

# ٦ ـ الولاية والإشهاد في النَّكاح:

يقول النبي ﷺ: ﴿ لا نُكاحَ إِلا بِولِيَ وشاهدَيَ عدلِه ( ) ولا اختلاف بين أهل الحديث وأئمته على ركنية الوليّ والشاهديّن في الزّواج، أما مذهب الحنفية فمعلوم، وبعضُ المعاصرين وجد ضالته في مذهبهم لأنه يتماشى مع روح العصر، وميولات الناس ورغباتهم!!.. والكلّ يعلم ما في إسقاط ركنية الوليّ من المخاطر، والفساد الأخلاقي والاجتماعي...

والذي أريد بيانه هنا، موقف من المواقف المذهبية، الذاتية الفهم للحديث النبوي، ذلكم هو موقف القاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي، حيث يقول ـ ومذهب المالكية استحباب الشهود فقط ـ: «الولي شرط في صحة عقد النكاح . . . لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»، وهو استدلال

<sup>(</sup>١) محمد الغزالي «السنة النبوية» ص٥٤.

<sup>(</sup>٢) انظر تخريجه في التخليص الحبير ٣/١٥٦، ١٥٧.

صحيح لا غبار عليه، لكنه بعد صفحات يقول: "يصحُ عقد النكاح من غير إشهاد... إذا ثبت أنه ليس بشرط في الصحة، فإنه شرط في الكمال والفضيلة، لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل؛ (١) وقد ثبت أنه لم يُرد بذلك الصحة، فلم يبنَّى إلا نفيُ الكمال والفضيلة، (١) وهكذا يُستَدل بالحديث الواحد على الشيء ونقيضه، نُصْرة للمذهب، وسويغا لاجتهاداته.

# ٧ ـ تفسيرٌ ماديّ للحَديث:

الاتجاه المادي هو سمة الحياة المعاصرة التي أعرض الناسُ فيها عن ذكر الله تعالى، ومن المؤسف أن يجد هذا الاتجاهُ مكاته بين بعض الباحثين والدعاة إلى هذا الدين، فيسلطونه على النصوص النبوية، حتى يرتضيها الغرب الكافر ويتقبلها، يقول أحدُهم: «كما أن بعض أعداء الإسلام كثيرا ما يتخذون من هذه المعاني الأصلية تَكِأةُ للسخرية من المفاهيم الإسلامية، ومنافاتها للعلم الحديث، والفكر المعاصر، ومنذ سنوات كتب أحد دعاة النصرانية يهاجم الفكر الإسلامي بأنه يؤمن بالخرافات في عصر العلم والتنوير، مستندا إلى بعض الأحاديث مثل ما رواه البخاري وغيره: «الحقى من فنح جهنم فأبردوها بالماء" والكاتب الغبي أو المتغابي يجهل أو يتجاهل المعنى المجازي المراد من الحديث، والذي يفهمه كل متذوق للعربية، ونحن نقول في اليوم الشديد الحز: أنّ طَاقَةً قَتحت من جهنم، والقائل والسامع يفهم كلاهما المقصود من هذا الكلام.

وكتب أحد المحسوبين على الإسلام ساخرا من حديث: «الحَجَرُ

<sup>(</sup>١) انظر تخريجه في التلخيص الحبير ١٥٦/٣، ١٥٧.

 <sup>(</sup>۲) المعونة على مذهب عالم المدينة ۷۲۷/۲، ۷٤٥.

 <sup>(</sup>٣) الحديث رواه: البخاري (٣٢٦٣، ٥٧٢٥)، ومسلم ١٩٥/١٤، وابن ماجه (٣٤٧٧)،
 عن ابن عمر.

والبخاري (٢٠٧٤)، ومسلم ١٩٥/١٤ .والترمذي (٢٠٧٤)، وابن ماجه (٣٤٧١)، عن عائشة.

الأسود من الجنة (۱٬۱۰۱ وحدیث: «العَجُوة من الجنة (۱٬۲۰۱ وغفل هزلاء عن المعنى المقصود من هذه العبارات وأمثالها (۱٬۰۰۰ ، ثم راح يُفسّرها بأن المقصود منها كالمقصود من حدیث: «واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف»!! (۱٬۶۰ وهكذا تُرد السنة وتلوى أعناق النصوص حتى يرتضيها أعداء الدين، ونظهر أمامهم بمظهر الاعتدال، والله المستمان.

فهذا غيضٌ من فيض، وقلٌ من جُلِّ، وإنما قصدت هنا التنبيه والإشارة بالمثال إلى خطورة هذا الاتجاه في فهم الحديث النبوي، وأنه يُسيئ إلى السنة من حيث يظن أنه يخلُمها ويدافع عنها. وبالمقابل تتضح سلامة منهج المحدثين في فقه السنة النبوية، وأنه الجدير بالاتباع، والأحق بالتعلم والتعليم.

#### 2650

 <sup>(</sup>١) الحديث رواه: النسائي (٢٨٨٦)، والترمذي (٨٧٧) وقال: "حسن صحيح"، وأحمد
 (٩)، ٣٢٥٦، ٢٦٥٩)، عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ.

 <sup>(</sup>۲) الحديث رواه: الترمذي (۲۰۲۱)، والدارمي (۲۸۷٤)، وابن ماجه (۳٤٥٥)، وأحمد
 ۲/۵، ۲۲، ۲۱/۵، ۳۱/۵، ۵۲.

<sup>(</sup>٣) د. يوسف القرضاوي «كيف نتعامل مع السنة النبوية» ص١٦٥.

<sup>(</sup>٤) الحديث رواه: البخاري (٢٨١٨، ٣٠٢٤)، ومسلم ٤٦/١٤، وأبو داود (٢٦٣١)، عن عبدالله بن أبي أوفي رضي الله عنه.



# خاتِمةٌ وتوصيات



وفي ختام هذا البحث المتواضع، لا أزعم أنني أعطيته حقّه من التقعيد والتأصيل والتمثيل، لكن حسبي أنني أتُرْثُ كامناً، وحرّكتُ ساكناً، لأهم قضية تخصّ السنة النبوية، ألا وهي قضية الفهم... فقد حاولت الجواب عن المخرج من هذا المأزق، وقدمتُ الجواب الشافي ـ إن شاء الله ـ لهذا الداء العضال الذي تتخبط فيه الأمّة منذ أزمان، واستفحل شره اليوم، فكان سببا لكثير من الفتن، والنزاع والشقاق، والحزبيات... فزهد في السنة أتباهها، وصد عنها أعداؤها ومناوئوها.

وأخيرا هذه بعض التوصيات، أراها مما يخدم البحث ويكمل موضوعه:

١ ـ ضرورة العودة بهذه الأمة المرحومة إلى سنة نبيها ﷺ، وفهمها على طريقة الصحابة والتابعين ومن تبعهم من الأئمة الأعلام، أئمة الحديث والفقه، فهذا المنهج هو الكفيل بتوحيدها وقيادتها إلى بر الأمان، وإلى عزها في الدنيا وفوزها يوم القيامة، لأنه الأمتداد الطبيعي والعلمي لمنهج الصحابة رضي الله عنهم، وهو وسط بين تقليد متوارث وعصبية مذهبية، وبين انفلات واستقلال غير منضبط في فهم الحديث النبوي، تطغى مفاسدُه على محاسنه. وهي دعوة إلى إحياء هذا المنهج والتزامه، لا إلى رأي اجتهاديٍّ قد يخطئ وقد يصيب.

٢ ـ لا سبيل إلى تأصيل هذا المنهج ونشره إلا بكثرة الكتابات

والبحوث والملتقيات حوله، مع تضافر الجهود وتعاونها، كلُّ حسب طاقته، وهذا مواصلةً لجهود أهل الحديث والذين ما حفظوا لنا السنة إلا بجهودهم الجبّارة حفظا وتصنيفا، شرحا وتأصيلا، تعاونا واتحادا.

 ٣ ـ إحياء المنهج الصحيح في التفقه بالسنة النبوية، وذلك بالعناية بكتب السنة شرحا وتدريسا، فإن ربط الأمة بالوحي وبالنصوص النبوية أحسن وأعظم من ربطها بالمنظومات والمتون، والحواشي والمختصرات...

٤ ـ دعوةً إلى الاجتهاد لإبراز فقه المحدثين من خلال استقراء كتبهم ومصنفاتهم، وإعطائها حقّها من الخدمة، حتى يتبين للأمة قرّةً مذهبهم ومحاسنه واستقامته، وأنه الأيسر والأوفق لها من أي رأي، أو فهم آخر.

تقديم السنة النبوية للأمة بيضاء صافية بهداياتها ومحاسنها،
 وحلولها الوسطية، كما علمها رسولُ ال 養 أصحابه، وكما فهموها
 عنه رضى الله عنه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، سبحانك اللَّهم وبحمدك، أشهد ألا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.





#### المصادر والمراجع

# 泰泰泰泰泰泰泰泰泰

- ١ الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث خلال القرن الثالث الهجري/ د.
   عبدالمجيد محمود عبدالمجيد.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين/ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ـ المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧، ١٩٥٧.
  - ٣ \_ الانتقاء في فضل الأثمة الثلاثة الفقهاء/ ابن عبدالبر.
- الريخ الفقه الإسلامي/ د. عمر سليمان الأشفر، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر
   ١٩٩٠.
  - ٥ ـ تاويل مختلف الحديث/ ابن قتيبة الدينوري ـ دار الكتاب العربي، بيرت.
  - ٣ \_ جامع بيان العلم وفضله/ أبو يوسف بن عبدالبر \_ دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧ جامع العلوم والحكم/ ابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، دار الهدى الجزائر ط١، ١٤١٨.
- ٨ سلسلة الأحاديث الصحيحة/ محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الجديدة، ١٤١٥، ١٩٩٥.
- إلى السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث/ محمد الغزالي ـ دار السلام،
   الجزائر.
  - ١٠ \_ السنن/ أبو عيسى الترمذي ـ تحقيق: أحمد شاكر، دار عمران، بيروت.
    - 11 \_ السنن/ أبو داود السجستاني ـ دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨.
      - ١٢ ـ السنن/ أحمد بن شعيب النسائي ـ دار الكتاب العربي، بيروت.
        - ١٣ ـ السنن/ محمد بن يزيد بن ماجه ـ دار الفكر.
    - 1٤ \_ سير أعلام النبلاء/ الذهبي \_ مؤسسة الرسالة، ط١١، ١٤١٧، ١٩٩٦.

- ۱۰ صحیح مسلم بشرح الثووي/ محيي الدین النووي ـ دار الکتاب العربي، بیروت، ۱۹۸۷، ۱۹۸۷.
- المعارف، الرياض، المعارف، الرياض، العين الألباني ـ مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الجديدة، 1811، 1991.
- ١٧ .. العقل والفقه في فهم الحديث النبوي/ مصطفى أحمد الزرقا . دار القلم، دمشق.
- ۱۸ فتح البادي شرح صحبح البخاري/ ابن حجر ـ دار السّلام، الرياض، ١٤١٨، ١٩٩٧.
- ١٩ ـ الفقيه والمتفقه/ الخطيب البغدادي ـ دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٧، ١٩٩٦.
- ٢٠ كتاب رفع اليدين في الصلاة البخاري ـ دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦، ١٩٩٦.
- ٢١ كتاب الروح/ ابن قيم الجوزية المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٠٩،
   ١٩٨٩.
- ٢١ ـ كتاب المسند (السنن)/ الدارمي ـ دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٣، ٢٠٠٢.
- ٢٣ كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط/ د. يوسف القرضاري ـ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
  - ٢٤ ـ مجموع الفتاوي/ أحمد بن تيمية ـ دار ابن حزم، بيروت.
- ٢٥ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي/ الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ١٩٨٤.
  - ٢٦ ـ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد.
  - ٢٧ ـ المسند/ أحمد بن حنبل ـ دار الفكر، بيروت.
  - ٢٨ ـ معرفة علوم الحديث/ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ـ الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٩ الموافقات في أصول الأحكام/ إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي دار
   الفك.
- المعونة على مذهب عالم المدينة/ القاضي عبدالوهاب . تحقيق: عبدالحق
   حميش، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٥، ١٤٩٥.
- ٣١ عنظرات جديدة في علوم الحديث/ د. حمزة عبد الله المليباري دار الأندلس،
   الجزائر.









### المداخلات والتعقيبات

### **徐徐徐徐徐徐徐徐徐徐徐**

## مداخلة الدكتور/ خليل إبراهيم ملا خاطر:

ذكرني حديث الأخوين بحادثتين قديمتين، وقعتا معي:

الحادثة الأولى: وقعت قبل ثلاثين سنة، عندما كنت في الرياض، في جامعة الإمام، في كلية أصول الدين، عندما حقق أخونا الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ كتاب «التصريح فيما تواتر في نزول المسيح». وأرسل نسخة من الكتاب إلى الشيخ أبي زهرة ـ رحمه الله تعالى ـ فجاء خطاب من الشيخ أبي زهرة يشكر فيها الشيخ عبدالفتاح. ويقول: "جزاك الله خيراً، وأحمد الله تعالى أنه لم يمتني حتى رجعت عن فكرتي؛ لأني كنت أعتقد أن أحاديث نزول المسيح ـ عليه السلام ـ آحاد ولا أدري أنها متواترة، فلما قرأت الكتاب رجعت عن فكرتي».

والحادثة الثانية: حدثت معي، كنت في مؤتمر في شوال سنة ١٤٠٧ ه. في الجزائر. وكان معي الشيخ محمد الغزالي وحمه الله تعالى وحضر في آخر الندوة الدكتور مصطفى الأعظمي، بعد أن ألقيت محاضرة عن «أعداه السنة في العصر الحاضر» فكان الحديث عن حديث الآحاد، وطرق الشيخ الغزالي وحمه الله عدة أحاديث، فقلت له وحمه الله تعالى : يا شيخ: هذا الحديث متواتر، وقد جمعت أحاديث، فبلغت ثلاثة وعشرين صحابياً، والحديث الفلاني متواتر، فبلغ عدد الصحابة الذين رووا هذا الحديث كذا وكذا، فرجع الرجل، فقال: هذا لا نعرفه، وأنتم أهل الاختصاص يلزمكم أن تبينوا لنا ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### مداخلة الدكتور/ عصام البشير:

## السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

شكر الله للأساتذة الباحثين والأستاذة الباحثة على ما قدموه.

لديّ نقطتان: النقطة الأولى: رأيت في البحث السابق حول تضييق مسالك الاحتجاج بالسنة، والبحث الذي تلاه من بعد ذلك أن هنالك قدراً من التحمل لبعض القضايا التي طرحها المعاصرون لمسائل لا يختلف أحد في أنها من القضايا العلمية التي طرقها أسلافنا.

وينبغي أن نفرق بين أمرين: بين سلامة المبدأ في القضية العلمية، وبين جنوح التطبيق إفراطاً أو تفريطاً.

فقضية أن هنالك في السنة ما يقع في إطار التعبد، وأن في السنة ما ورد بحكم العادة أو العرف أو الجبلة أو الخصوصية. هذا أمر ثبت بالنصوص ودلت عليه الوقائع، وذكره العلماء جيلاً بعد جيل، لا يعاري في هذه الحقيقة أحد، ربما يقع الاختلاف في التطبيقات والأمثلة. هل هذا المثال مما ينطبق عليه هذا الوصف، أو تلك القاعدة. كما فعل النبي عليه المسلاة والسلام؛ فالنبي - 義 امتنع عن أكل لحم الضب ولم يحرمه، قال: «لا أجده في قومي». فعافه لأنه ليس من عادات قومه التي يألفها.

ينبغي أن نفرق بين كون المسألة في أصلها علمية، وبين التطبيقات التي فيها جنوح إلى الإفراط أو التفريط. وكذلكم تصرفات النبي ـ علبه الصلاة والسلام ـ بمقتضى الإمامة، وبمقتضى الفتوى، وبمقتضى القضاء. هذا أيضاً مما قرره المحققون، وضربوا في ذلك أمثلة كثيرة جداً، ويرد في هذا السياق أن اختيارات بعض العلماء لبعض الآراء التي ذُكِرت، حتى وإن لم يكن قد قال بها الجمهور، هذا لا يُخرج الإنسانَ عن المنهج العلمي الصحيح، رأينا محمد بن الحسن وأبا يوسف، وهما من تلاميذ أبي حنيفة، وهما من المحل والمقام الذي لا يخفى، قد خالفا إمام المذهب في ثلث المذهب، وقالا: لو رأى إمامنا ما رأينا، لغيَّر رأيه، وفي هذا الضرب من الاختلاف يقول فقهاء الحنفية: إنه اختلاف عصر وزمان، وليس اختلاف حجة وبرهان.

والشافعي كان له مذهبان في العراق وفي مصر. هذه كلها حقائق معروفة، لماذا نعتبر أن اجتهادات شيخ الإسلام ابن تيمية التي خالف فيها المذاهب الأربعة في طلاق الثلاثة بلفظ واحد، حتى شنع عليه المخالفون في ذلك الزمان، واعتبروا أن هذه الآراء من قبيل الشذوذ، واليوم كثير من المحاكم في العالمين العربي والإسلامي تأخذ بمقتضى هذه الفتيا، ففي قضية المرأة أو غيرها ما الذي يمنع إنساناً رجح قولاً للطبري أو ابن حزم الظاهري. فهذا من علامات السعة والتيسير والرحمة في الأمة. أمتنا عرفت رخص ابن عباس، فما ضاقت ذرعاً بذلك.

وعرفت شدائد ابن عمر فما ضاقت ذرعاً بذلك.

وعرفت فقه أبي حنيفة فما ضاقت ذرعاً بذلك.

وعرفت ظاهرية ابن حزم فما ضاقت ذرعاً بذلك.

وعرفت مقاصدية الشاطبي، فما ضاقت ذرعاً بذلك.. وقد قال القاسم بن محمد ـ وهو أحد فقهاء المدينة السبعة ـ ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ اتفقوا، لأنهم لو اتفقوا في كل أمر لكان عُسراً وكان مشقة، ولكن اختلفوا فكان اختلافهم رحمة. ولذلك جاءت القاعدة الشرعية: إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة.

أعنقد أن العالم المشهود له بالعلم والإمامة في الدين إذا صدر منه الاجتهاد وفق مناهج النظر المعتبرة عند أهل العلم فهو بين أجر الإصابة وأجر الاجتهاد، ولا ينبغي أن يشنع عليه بذلك. نعم يستدرك عليه، لأنه لا عصمة ولا قداسة لاجتهاد أحد من البشر، العصمة للنبي - عليه الصلاة والسلام - أما ما جاء من غير الإجماع فهو أمر: وارد لأن يؤخذ وأن يرد، فليس الأمر حكراً في مسائل الاختلاف والفروع على الأقدمين ولا على المتأخرين.

بل إن الشافعي قال: إذا وجدنا لأصحاب النبي - ﷺ - أكثر من قول نتخير من بين القولين أرجحهما صواباً، وأقواهما دليلاً، ورأينا عائشة - رضي الله عنها - بذات المناهج، - التي رآها الأخ الكريم الكاتب - أنها تُمُنيَّق مسالك الاستدلال بالسنة استدركت فيها على كبار الصحابة، الأمر الذي جعل الإمام الزركشي يجمع ذلك في كتابه «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة وأعملت ذات المقايس، وإن اختلف الناس: هل كان اجتهادها صواباً أو خطأ في هذا المسائل؟ المهم أنها أعملت مثل هذا المسائل؟ المهم أنها أعملت مثل هذا المسائل؟ المهم أنها أعملت مثل هذا المسائل المنهج العلمي، فمثل هذا لا ينبغي أن يكون سبيلاً للقدح في علماء الأمة. الاستدلال بالسنة، هنالك ضرب غفلت عنه هذه الأبحاث، وهو الغلو في فهم بعض النصوص، منها مفهوم الطائفة الظاهرة، وهو حديث صحيح، أنه يُحمل على طائفة بعينها، كقول بعضهم: هم فقط الذين يشتغلون بالحديث، أو أنهم على طائفة معينة.

الإمام النووي ذهب إلى أن الطائفة الظاهرة منتشرة في سائر البقاع، لا تخص جماعة بمينها، ولا تقع في أرض بعينها، قال: تعم حملة أهل الإيمان، ما بين عالم وعابد وآمر بمعروف، وناه عن منكر ومجاهد وبصير بالحرب، وحاكم بالعدل، قالوا: ولا يلزم أن يكونوا جماعة واحدة، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في موضع واحد؛ بل هم متفرقون في أنواع.

هذا نوع من التضييق في حمل الطائفة الظاهرة على جماعة بعينها أو

على فئة بعينها، وإخراج سائر الأمة من أن تكون ضمن هذه الطائفة، والله تعالى جعل الأمة المصطفاة فيها المقتصد، وفيها السابق بالخيرات، وفيها الظالم لنفسه.

كذلك الغلو في مفهوم الفرقة الناجية.

أولاً بالمناسبة: هذا الحديث، وإن حسنه الكثيرون، بمجموع طرقه إلا أن الوزير أن هنالك من توقف في زيادة: (كلها في النار إلا واحدة). قال ابن الوزير العلامة المرتضى اليماني. قال: إياك أن تغتر بهذه الزيادة، ولا أستبعد أن تكون من وضع الملاحدة. فالغلو قد جعل بعض الناس أيضاً يحمل الفوقة الناجية على جماعة بعينها أو على مذهب بعينه، أو على طائفة بعينها، وأخرجوا كثيراً من الأمة عن خط أهل السنة والجماعة واعتبروهم من الفرقة الهالكة، كما ألف بعضهم في ذلك، واعتبر أن بعض الفرق المحوجودة في دائرة أهل السنة والجماعة هي من الثلاث والسبعين المتوعد عليها بالنار. فهذا أيضاً ضرب من ضروب الغلو.

وأنا أتفق تماماً مع ما طرحته الدكتورة في أن الحديث إنما جاء ليحذر المسلمين من أن يسلكوا سَنَن من كان قبلهم من اليهود والنصارى الذين سلكوا سبيل التفرقة، الذي أدى إلى الفشل وذهاب الريح، وإنما هي دعوة للاعتصام، لا أن نجعل الحديث عَلَماً لتفرقة الأمة وإدخال بعضهم النار، كأنما نملك بطاقة لإدخال النار وإدخال الجنة، وأصبحت البداية للتكفير والتضليل والتفسيق والتبديع والتجهيل لكل مخالف في الرأي، ولكل من طرح اجتهاداً، وإن كان متفقاً مع أصول الشريعة وقواعد أهل العلم.

الكلمة الأخيرة، وبها أختم، هي أن العلماء والدعاة لا يسلم أحدهم من المتقدمين والمتأخرين من أن يُنقَد عليه في رأيه أو في فكره، ولكن هناك قاعدة ينبغي أن نستصحبها، وقد قالها ابن القيم في مفتاح دار السعادة، قال: وقد تقرر أن من قواعد الشرع وحكمة الإسلام أن من عظمت حسناته وكثرت فضائله وخيراته، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر، فإن يُحتَمل منه ما لا يحتمل من غيره، ويُعفى له ما لا يُعفَى لغيره، فإن

النبي \_ ﷺ و قال الأصحابه يوم بدر: العلم الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شنتم فقد فقرت لكم، وقد ورد حديث: ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم. وهذا موسى ألقى الألواح. وكل ذلك لم ينقص من مقام أحد، فكلهم في المقام الأرفع والمحل الأسنى، وكما قيل:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد جاءت محاسنه بألف شفيع وإذا يكن الفعل الذي ساء واحداً فأفعاله اللائي سررن كثير

لا ينبغي أن نتعامل بهذا المعيار تعاملاً لا يقوم على الموضوعية، فإذا جاء ذكر ابن تيمية وذكر ابن القيم قلنا ما قاله الإمام الذهبي: وقد انفرد بفتارى، نيل من عرضه لأجلها وهي مغمورة في بحر علمه، والله تعالى يسامحه ويرضى عنه، فما رأيت مثله، وإذا ذكر غيره من أهل العلم قمنا بالتشريح والتضليل والتفسيق. المعيار ينبغي أن يكون معياراً واضحاً وواحداً، نلتزم به تجاه سائر علماء الأمة، الذين هم بركة هذه الأمة وخيارها وثمرتها.

وشكراً جزيلاً.



#### مداخلة الأستاذ الدكتور/ محمد الأمدى أبو النور:

أخذاً من ومضات وحدة المعيار التي كانت مسك ختام حديث معالي وزير الأوقاف السوداني، أذكر منذ خمسة عشر عاماً: كنا في زيارة لفضيلة أستاذنا وأستاذ الجيل الشيخ عبدالرزاق عفيفي، وهو من هو بين كبار علماء المملكة العربية السعودية، وجرى حديث عن كتاب: «السنة بين أهل الفقه والحديث، فكانت كلماته بالضبط التي أذكرها:

الشيخ محمد الغزالي داعية لا نظير له، كم نافح في مجال محاربة الشيوعيين والصهاينة والمستعمرين، لكن ما يتعلق بالحديث: كان ينبغي أن يناى بنفسه عنه.

الشيخ الغزالي لقد تحدثنا معه أو تناقشنا معاً قبل هذا اللقاء في موجلة «المسلمون»، أو موضوع الكتاب. ونشر هذا الحديث أو الحوار في مجلة «المسلمون»، أو مجلة «الشرق الأوسط» لا أذكر لكن في إحدى المجلتين لا يتعداهما، وقد قلت له بالحرف: لله وهذا أمر تذكرته الآن، وهو في ما يتعلق بحديث التعضية لو أننا عمدنا إلى كل الروايات التي روى بها الحديث، ولم نجزى بروايات معينة نعترض عليها أو نسلط عليها سهام النقد، ثم قفينا على هذا بشروح هذه الروايات في المصادر الحديثية المختلفة لبدت الحقيقة سافرة.

وهؤلاء الذين تقدمونا كم طرحوا ـ أو كم طُوِحت أمامهم ـ هذه الاعتراضات فأجابوا عنها أيما إجابة، إجابات شافية وكافية. فقال بالحرف الواحد أيضاً: لو حدث هذا! هذا موجود؟ قلت له: نعم. قال أيضاً: لو حدث هذا فأنا حقيقة لا أتمسك برأيي. واعتددت هذا من فضيلته إنصافاً وحسن رجوع إلى الحق. وهذا ما نشهد له به. وإن كنا نختلف معه في بعض الآراء.

يوجد أمر آخر وهو أن عرض الموضوع الذي تكلمت فيه الأخت الدكتورة رقية، وقالت في آخر حديثها: طرح السنة، أعتقد أن التعبير الأولى أن يقال: إحسان عرض السنة عرضاً حضارياً، لأن كلمة الطرح قد يُؤخَذ منها ـ وأنا أعرف أو ألمس ما تقصده ـ قد يؤخذ منها غير ما تراد به.

وبالتالي فنحن معها فيما يتعلق بتخريج الحديث، كأنما تريد أن تجدد فيما يتعلق بتخريج الحديث، وعلم الاعتماد على رواياته المختلفة، وعلم الاعتماد على رواية دون باقي الروايات، أعتقد أن هذا نوع، وخصوصاً إذا اعتمد آلية التقنية الحديثة والحاسوب والعرض المبتكر \_ أعتقد أن هذا لون من ألوان إغراء طلاب البحث العلمي فيما يتعلق بتخريج الأحاديث، وعدم الاعتماد على رواية دون ساتر الروايات.

هذا، وشكراً، وبالله التوفيق، وشكر الله لكم...

2650

#### مداخلة الدكتور/ خالد:

#### بنسم ألم النَّمَنِ النِجَسِدِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

تفضل فضيلة معالى الدكتور عصام البشير، وتطرق إلى عنوان البحث الذي القيته قبل قليل، وكان بعنوان: (مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة النبوية في الفكر الإسلامي المعاصر).

وكأن الدكتور لاحظ بعض الملاحظات، وقد فهمت من كلامه حين بدأ بكلمة التحمل، ولم يقل التحامل، فأخذت الأمر على محمل طيب؛ لذلك أنا أقدر ما قاله. لكن الشيخ ما حضر الكلمة التي الفيتها. ثم إن تصفحه للبحث حسبما رأيته قبل قليل كان سريماً جداً، أنا يا إخوان! أطالبكم بأن تدافعوا وتذبوا عن عرضي تجاه هذا الانهام. يا إخوان: هل تكلمت بكلمة نابية في حق الشيخ محمد الغزالي، يا أحوان: هل تكلمت بكلمة نابية في حق الشيخ محمد الغزالي،

وكذلك الشيخ يوسف القرضاوي، أما كنت أذكره إلا بلفظ فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي.

نعم! فيه أشخاص عليهم علامات استفهام حول توجههم المذهبي العقدي وموقفهم من السنة واضح. تعرفون هذا الأمر وهذا واضح لكم إن شاء الله. لكن المشايخ الكبار الذين ذكرت بعضهم تكلموا عن حسن النية هذا هو ظني فيهم، وهذا ما كتبته في البحث.

هذه أمور ما أشار إليها الدكتور عصام، وأنا من طلابه وتلاميذه من خلال أشرطته ومقالاته في مجلة المجتمع القديمة هذا أمر.

والأمر الثاني خاص بمصطلح التضييق الذي ربما ضايق معالي الدكتور، وعليه أقول: لقد فوجئت بعد أن أرسلت البحث إلى الندوة أنه مصطلح استخدمه الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي مصر، في بحثه الذي قُدُّم في المعهد العالي للفكر الإسلامي قبل عدة سنوات، وهو عالم أصولي، لا يمكن أن يقال: إنه من المحدثين الذين لهم موقف ضد الشيخ الغزالي وغيره، لقد استخدم هذا المصطلح: مصطلح تضييق السنة. إذن هذا المصطلح لا يُحتَى منه من حيث التقص للآخرين.

ولعلمكم إن المصطلح الذي تحاشيته أنا في مقدمة البحث هو الإنكار الجزئي للسنة، وهو مصطلح لم أستخدمه مع هؤلاء المشايخ، لأنني أنطلق من حسن النية تجاههم، أظن فيهم أنهم كانوا يتصفون بحسن نيتهم فيما طرحوه.

الأمر الثالث: قضية كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الطلاق الثلاث، هو رحمه الله قد اعتمد على حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - في صحيح مسلم، فليست المسألة قضية سنة تشريعية أو غير تشريعية، الرجل اعتمد في هذه الفتوى على حديث صحيح، ثم هو رحمه الله كباقي الرجال يصيب ويخطىء، ونحن نخالفه في مسائل، منها قضية القول بفناء النار وغير ذلك من الأمور. بل إن سماحة شيخنا الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - يقول: لو أحصيتم المسائل التي خالفتُ فيها ابن تيمية لكانت أكثر من المسائل التي وافقته فيها . . .

الأمر الرابع: قضية الشافعي، وتكرار القول بتغير فتواه في مصر، اعلموا يا إخوان أن الشافعي، طرح قضايا فقهية معتمدة على العرف، ثم

تغير فيها اجتهاده، أو ظهر له نص صحيح فتغير اجتهاده بناءً عليه، فليست المسألة إعادة تطوير الشريعة كما يحاول البعض أن يوهم الأمة بمثل هذا الكلام المجمل المبهم، وكلكم تعلمون أن القضايا المبنية على العرف قد تتغير من بيئة إلى بيئة، ثم إن الإمام الشافعي - رحمه الله - لم يكن متوسعاً في الحديث كتوسع الآخرين، وبرهان هذا قوله للإمام أحمد: إذا صح الحديث فأخروني شامياً كان أو عراقياً حتى إن الذهبي يقول معلقاً: لم يقل حجازياً، لأنه أحاط بحديث أهل الحجاز.

الأمر الخامس: أنا أقول: إن الدفاع عن هؤلاء العلماء محمود، كما فعل فضيلة الدكتور/ عصام البشير، لكن الدفاع عن سنة المصطفى - 纖-أكثر محمودية في هذا المقام وأولى وأهم. هذا أمر لا بد من تقريره.

قضية أخرى أشرت إليها في نهاية المسلك الأول وهي ضرورة فهم السنة في ضوء القرآن الكريم. ومراعاة المقاصد في مثل هذا.

أيها الإخوة إنما حاولت تقديم بعض الإيضاحات في هذه المسائل ذباً عن العرض، حتى لا يفهم كلامي على غير محمله.

وأنا أشكر حسن استماعكم وسعة صدركم.

#### الدكتور عصام:

خلطت ـ يا أخي الكريم ـ بين متناقضين أو متفرقين لا ينبغي أن تُحما...

صلوا على الحبيب . . . الأستاذ الفاضل!

أنا قرأت جزءاً كبيراً من البحث وسجلت التي فيه من النقاط حوله والتي خلط فيها بين نوعين من الناس: بين أئمة وعلماء معتبرين في الأمة كالشيخ الغزالي - رحمه الله - والشيخ القرضاوي، وأدخل معهم في ذات السياق أمثال أبي القاسم حاج محمد، هذا ليس من أهل العلم، وهو منحرف في الفكر، وسوداني، حتى تكونوا مطمئنين، نحن لا ندافع عن عرقيات وأجناس، رجل لا صلة له بعلوم الشريعة، فهو ليس متخصصاً فيها، ورجل يرفض ثوابت في الدين، وقد ناقشته، وقد لقي ربه، نسأل الله أن يغفر له. هذا واحد.

أما جمال البنا فعنده أيضاً لُوثة فكرية، فوضع هؤلاء في سياق واحد مع الحديث عن الشيخ الغزالي والشيخ القرضاوي، يجعل في ذهن القارىء أن هذه مدرسة واحدة، تنطلق من مفهوم واحد، ومن أصول واحدة، وكلها على هذا النهج، فكان ينبغي أن يتم الضريق.

الأمر الثاني الذي جعلني أنبه إلى هذا، هو أني لم أقل بأن فلاناً تعرض لشخص القرضاري، أردت أن أتخذها مناسبة للحديث عن هذه القضية، وكان ينبغي للبحث أن يتعرض للغلو في تفسير الفرقة الناجية لأن هناك من ألف واعتبر الأشعرية من الفرقة الثلاث والسبعين المتوعَّد عليها بالنار. وهذا كتاب مؤلف ومطبوع ويوزع بالآلاف. وهذاك بعض الشباب لم ينشأ في بحور العلم ولم يتعلم أدب الاختلاف، وواجب عليهم أن يعلموا أن من الدفاع عن السنة أن ندافع عن العلماء الذين يذبون عن السنة: سنة رسول الله ﷺ.

وكذلك أردت أن نلتزم معياراً علمياً، وهذا مع جميع علماء الأمة.

وأنا قلت: شعارنا مع العلماء أن نقدر الرجال دون تقديس أو تبخيس. لا نقدس فندعي العصمة، ولا نبخس فنزل الرجل عن قدره.

#### د.خالد:

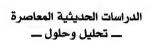
أنا لم أخلط بينهما، أنا ذكرت كلام جمال البنا، وكلام أبي القاسم حاج محمد، ذكرته فيما يُرد من إلزامات على المشايخ، بمعنى أنكم وضعتم مسلكاً لم تحددوا معاييره، فماذا تفعلون مع هؤلاء الذين يتبنون نفس المسلك. ولاحظ ـ يا دكتور ـ أنه ورد هذا الكلام في نقد المسلك. أيها الإخوة! حاشا لله أن أجمع جمال البنا مع محمد الغزالي بمعنى أنهما على المستوى نفسه، أنا ذكرت في بداية حديثي أن الشيخ محمداً الغزالي له سابقة في الإسلام. وبعض الإخوان، قبل قليل، سمعوا مني ذلك. وأنا أقول: والله، لو أدركت الشيخ محمد الغزالي لناقشته في بعض الأمور؛ لأنني كنت أحزن على أن ينتهي إلى ما انتهى إليه في كنابه (السنة).







- الدراسات الحديثية المعاصرة ـ تحليل وحلول ـ:
- أ. د. حمزة عبدالله المليباري، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي.
  - مواجهة التحديات المعاصرة للحديث النبوي الشريف:
  - د. صلاح الدين الإدلبي، كلية الشريعة، رأس الخيمة.
  - ضرورة وصل الحديث بالفقه في الدراسات الشرعية المعاصرة:
     أ. د. توفيق بن أحمد الغلبزوري، جامعة القرويين، المغرب.
    - المداخلات والتعقيبات.
    - كتاب السنة النبوية: إشكالية التدوين والتشريع:
    - أ. د. أبو لبابة طاهر حسين، جامعة الإمارات، العين.
- مناهج العلماء المعاصرين. الشيخ المعلمي نموذجاً من خلال كتاب:
   الأنوار الكاشفة:
- أ.د. عبدالهادي الخمليشي، دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا، المغرب.
  - أثر العقل في نقد عند المعاصرين:
- د. مختار نصيرة، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، إلجزائر.
  - و المداخلات والتعقبيات.



بقم: أ.د.حمزة عبدالله المليباري كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي





#### المقدمة

## \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم الأنبياء محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الحديث الشريف من المقدسات الإسلامية التي يجب على كل مسلم احترائها، والذبُّ عنها ما يشوه صورتها أو يسيء إليها، والحفاظُ على أصالتها بعيدا عن كل دخيل؛ جليَّه وخفيِّه؛ لتستقيم حياة الأمة كما أمرها الله تعالى بذلك، وتبقى هويتها الدينية صافية وأصيلة؛ ليكتمل بذلك الشطر الثاني من كلمة التوحيد؛ فكل من يقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، مؤمنا بقلبه، لا يكمل إيمانه إلا إذا اعتقد أن ما ثبت عن النبي ﷺ من السنة مصدر أصيل للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله جل جلاله، ويكون هواه تابعا لهما.

وقـال تـعـالـى: ﴿وَيَأَلِنُهُ النِّينَ مَامَوْا أَلِيهُمُوا اللَّهُ وَلَيْلِيمُوا الرَّمُولُ وَأَلِي الْأَمْرِ فإن الْمَوَامُمُ فِي فَهُمُ وَرُدُونُ إِلَّ اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُلُمُ أَوْمِينُونَ بِاللَّهِ وَالْكِيْرِ الْآخِيرُ وَلِكَ يُمِّعُ وَأَحْسَنُ تَأْمِيلًا ۞﴾(''.

وقىال تىعىالىي: ﴿وَمَا ٓ مَالَئُكُمُ الرَّسُولُ فَكُـٰذُوهُ وَمَا نَهَنُكُمْ عَنْهُ فَالْنَهُواْ وَاتَقُوا اللهُ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْمِقَابِ﴾".

<sup>(</sup>١) النساء ٥٩.

<sup>(</sup>٢) الحشر ٧.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَكَأَيُّهُا النَّامُ إِنَّ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَيِمًا الَّذِى لَمُ مُلْكُ السَّنَدَوْتِ وَالْأَوْقِ لَا إِلَّهَ إِلَّا هُوْ يُعْي. وَيُبِيثُ قَايِمُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّيقِ الأَيْقِ النِّوَى الْمُورِثُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتُوهِ وَالْبَهُوهُ لَمَلَّكُمْ تَهَمَّدُونَ ﷺ ('').

وقال نعالى: ﴿ لَٰتَدَ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشَوَةً حَسَنَةٌ لِمَنَ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْهَنَمَ الْكَبُورَ وَأَكْرَ لِللَّهَ كَبِيلًا ۞ (٣٠).

وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَائِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَى يُعَكِّمُوكَ فِيمَا شَكِحَرُ بَيْنَهُمْرُ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي ٱلشَّبِهِمْ حَرَّمًا بِمَنَّا فَضَيْتَ رُبُسُلِمُوا شَيْلِيمًا ۞﴾.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُتَوْمِينَ إِنَا دُعُورًا إِلَى اللَّهِ وَيَسُولِهِ. لِيَحَكُّمُ بَيْنَكُمُ أَنْ يَقُولُوا سَيِعْنَا وَالْهَمَانُ وَأُولَتِهَاكُ هُمُ ٱلمُمْفِلِهُونَ ۞ (٣٠).

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي تأمر المؤمنين باتباع الرسول الكريم حتى يصبح هواهم تابعا لما جاء به قولا أو عملا أو إقرارا. ولم يكن الأمر باتباعه واللجوء إليه عند التنازع خاصا بأهل عصر دون عصر، بل يشمل جميع أمته فل في جميع العصور إلى يوم القيامة، فإذا كان الصحابة يردون إلى الرسول ما تنازعوا فيه فإنه ينبغي لمن جاء بعدهم العودة إلى ما صح عنه هل من السنة.

ولذا يكون من موجب الإيمان بالله تعالى وبرسوله أن يعتقد المسلم أن السنة النبوية مصدر للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله عزوجل – إلى جانب كونها مبينة وشارحة له يجميع مفاهيم الشرح والبيان –، وأن يعتبرهما معيارين ثابتين إلى يوم القيامة لمعوفة الحق والاستقامة. ولم يختلف في ذلك إلا شرذمة قليلة ممن انحرفوا عن الطريق المستقيم حين اتجهوا إلى إنكار حجية السنة النبوية وحاولوا التشكيك في مصداقيتها في التشريع الإسلامي، بحجة كونها خبر آحاد يحتمل الصدق والكذب، فكأن الشطر الثاني من كلمة بحجة كونها خبر آحاد يحتمل الصدق والكذب، فكأن الشطر الثاني من كلمة

<sup>(</sup>١) الأعراف ١٥٨.

<sup>(</sup>٢) الأحزاب ٢١.

<sup>(</sup>٣) النور ٥١.

التوحيد لم يصبح عندهم صالحا لتكامل الإيمان إلا في عهد النبي على اللها!!

وإذا تتبعنا تاريخ الأمة رأينا مكانة الحديث الشريف مجسدة في مواقف أثمتهم المتبوعين، لقد ورد عن الإمام أبي حنيفة قوله: "إذا صح الحديث فهو مذهبي، (١٠).

كما ورد عنه قوله: «إذا قلت قولا يخالف كتاب الله تعالى أو خبرا لرسوله 繼 فاتركوا قولي)<sup>(۲)</sup>.

وعن الإمام مالك رحمه الله: اإنما أنا بشر أخطىء وأصيب فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه<sup>(٣)</sup>.

وعن الإمام الشافعي: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول اش ﷺ وتعزب عنه، فعهما قلتُ من قول أو أصَّلتُ من أصل، فيه عن رسول اش ﷺ خلاف ما قلتُ، فالقول ما قال رسول الش ﷺ، وهو قولي)(١٠).

وعنه أيضاً: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحده (<sup>(ه)</sup>.

وعنه أيضاً: "إذا صح الحديث فهو مذهبي الله.

وورد عنه أنه قال للإمام أحمد: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني به أي شيء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاًه(٧٠).

<sup>(</sup>۱) حاشية ابن عابدين ٦٣/١.

<sup>(</sup>٢) إيقاظ الهمم لصالح بن محمد بن نوح العمري، ص: ٦٢.

 <sup>(</sup>٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢٩٤/٦.
 (٤) مختصر المؤمل ٥٨/١ لأبي شامة المقدسي، وتاريخ دمشق ٣٨٩/٥١ لابن عساكر.

 <sup>(</sup>٥) الاتباع ص: ٧٩ لصدر الدين الحنفى.

المصدر السابق، وكتاب المجموع ١ /١٣٦، و٢/٣٩٣ للإمام النووي. والاتباع ص: ٧٩.

٧) العلل ومعرفة الرجال ٤٦٢/١ للإمام أحمد.

كما ورد عن الإمام الشافعي قوله: «كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتى،(۱).

وعنه أيضاً: «اشهدوا أني إذا صح عندي الحديث عن رسول الله ﷺ فلم آخذ به، فإن عقلي قد ذهبه (<sup>(۲)</sup>.

وعن الإمام أحمد رحمه الله: <sup>و</sup>رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبى حنيفة كله رأي وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار<sup>(٣)</sup>.

وعنه أيضاً: "من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة" (١٠).

وعلى الرغم من أن الأمة الإسلامية لا تزال تدين لله تعالى بالسنة النبوية وتعتقد أنها مصدر للتشريع، ومعيار مستقر ثابت إلى يوم القيامة لمعرفة الحق والباطل والتمييز بين الدين الإسلامي الذي بلغه النبي الكريم عن الله عزَّ وجلَّ، وما علق به عبر التاريخ من بدعة خفية وجلية، فإن ذلك لم يحل دون ظهور فتن من قبل بعض أبنائها بين فينة وأخرى نتيجة لمنهجهم في التعامل مع الحديث الشريف قبولا ورفضا، أو فهما وفقها، لا سيما أحاديث الغيبيات أو المعجزات أو أحاديث الفتن وأشراط الساعة وغيرها مما لا يخضع لعقول الناس.

وإذا كان إنكار حجية السنة قد شكل في العصور العاضية تحديا خطيرا قارمه أئمة أهل السنة والجماعة بشتى الوسائل فإن الذي يواجه السنة النبوية اليوم نوع آخر من التحديات، لا يختلف عن السابق في الخطورة، ألا وهو ظاهرة تساهل الباحثين في تصحيح الحديث وتضعيفه (\*\*)، وفهم معناه وتطبيقه

<sup>(</sup>١) مختصر المؤمل ٧/١٥ لأبي شامة المقدسي.

<sup>(</sup>٢) حلية الأولياء ١٠٦/٩ لأبي نعيم. والفقيه والمتفقه ٣٨٩/١ للخطيب البغدادي.

<sup>(</sup>٣) جامع بيان العلم وفضله ١٤٩/٢ لابن عبدالبر.

<sup>(</sup>٤) سير أعلام النبلاء ٢٩٧/١١ للإمام الذهبي.

 <sup>(</sup>٥) شرحت هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في كتابي (الموازنة بين المتقامين والمتأخرين).

العملي (١)، وعدم تحفظ المجتمع من نسبة الحديث إلى النبي ﷺ بجزم ويقين، لا سيما على منابر الأمة وفي مجلاتها ووسائل إعلامها ومناهج تربيتها.وكل هذه الظواهر تشكل تحديا في وجه السنة النبوية، إذ تؤدي إلى آثار سلبية من أخطرها:

١ - انتهاك حرمة السنة النبوية ومكانتها.

٧ - عدمُ تميز السنة من البدعة، والحق من الباطل.

٣ - رواجُ أحاديث واهية وباطلة في أوساط الناس.

 طمس معالم منهج النقاد في التصحيح والتضعيف، وغير ذلك من فتن.

J. 650

 <sup>(</sup>١) انظر على سبيل المثال تأليف إحدى الكاتبات المغربية بعنوان •في نقد البخاري.. كان بينه وبين الحق حجاب١٤!.



## واقعنا المز في التعامل مع الحديث الشريف

### 泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰

في ضوء خبرتي المتواضعة في مجال الحديث وعلومه، أرى أن تعاملنا مع السنة النبوية لم يكن على ما تقتضيه مكانتها في التشريع الإسلامي، ولم يكن جهدنا في مجال التصحيح والتعليل، أو التفسير والتعليل، والاستدلال والاستباط، مكملا لجهود الأئمة السابقين - متقدمين ومتأخرين - ولا مستفادا منها. وبيان ذلك فيما يأتي:

ففي مجال التصحيح والتضعيف لم تنضبط كثير من الدراسات الحديثية المعاصرة بقواعد التثبت والنقد والتمحيص التي تمخضت عنها جهود المحدَّثين النقَّاد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها. لقد كثر اليوم عدد الباحثين في الأحاديث النبوية ضمن نشاطات مختلفة وأهداف شتى، وخاضوا غمار نقدها دون أن يتوفر لديهم ما يؤهلهم لذلك من الحفظ والمعرفة والفهم، وأصبحت مناهجهم في التصحيح والتضعيف والترجيح في كثير من الأحيان بعيدة عن الدقة والإنصاف حتى اختلط الحابل بالنابل؛ فظهر في هذا الميدان فيقان من الباحثين:

۱ – فريق يُصحِّح الحديث ويُسلَّه ويرجحه بناء على أحوال الرواة، دون النظر في مدى سلامته من شذوذ وعلة، ويجعل الحكم على الحديث تابعا لمراتبهم في سلم الجرح والتعديل، حتى اشتهر بين الناس أن علم الجرح والتعديل هو المعيار الوحيد للتصحيح والتضعيف. ٢ - فريق آخر يصحح من الأحاديث ما يوافق عقله ويرفض ما لا يوافقه أو ما لا تهضمه ثقافته مهما كان الإسناد، حتى فقدت السنة هيبتها لدى كثير من الدارسين وأصبحت مجالا مفتوحا لكل باحث.

ولما كان كثير من الدراسات الحديثية المعاصرة - سواء أكانت من النول الأول أم الثاني- لا تنضبط بقواعد التمحيص والنقد والترجيح فإنه يكون أمرا طبعيا أن تتضمن تلك الدراسات جوانب سلبية في مجال التصحيح والترجيح والتضعيف، بقدر تساهل أصحابها، وبُعيهم عن الحديث وعلومه وقواعد نقده التي شرحها المحدثون النقاد من خلال نصوصهم الواضحة أو تطبيقاتهم العملية الدقيقة.

أما ما يخص شرح الحديث وتحليله فكثيرا ما نجد فيه الخلل لدى عدد كبير من الباحثين المعاصرين لعدم مراعاتهم الأصول والقواعد الخاصة بذلك<sup>(۱)</sup>، حتى تجرأ بعضهم على إنكار الأحاديث الصحيحة على الرغم من كونها مما اتفق النقاد على صحته وتلقته الأمة بالقبول، وحجته في ذلك أنها مخالفة للعقل أو القرآن أو التاريخ حسب فهمه لمعاني تلك الأحاديث.

وأما ما يخص تعامل المجتمع مع السنة النبوية فمن المؤسف جداً أن كثيرا من الذين يتلقفون العلم من خلال القراءة لم يؤسسوا في أثناء تكوينهم الجامعي تصورات صحيحة حول علوم الحديث ومنهج المحدثين النقاد في التنبت من المرويات وتصحيحها وتضعيفها، ولم يتعرفوا على قواعد شرح النصوص وأصول تأويلها، بل إنهم يتجاهلون القاعدة المعروفة المتمثلة في ضرورة رد المتنازع فيه في كل علم إلى أهله الذين يمثلون المرجع الأصيل فيه.

ولذا فإن المجتمع عموما يندفع إلى قبول العلوم الشرعية عامة والحديثية خاصة لمجرد كونها مما يعجب عقله أو يوافق ثقافته أو أنها

 <sup>(</sup>١) انظر كتابات الشيخ يوسف القرضاوي - جزاه الله خيرا وأطال عمره - حول هذا الموضوع، فإنه حرر كثيرا من أصوله في ضوء نماذج كثيرة.

صدرت من الجهات التي يحترمها ويقدسها، بغض النظر عن مدى صحتها عند أهلها من الفقهاء أو المحدثين النقاد.

وكم يؤلمنا أن نرى منابر الأمة - في مساجدها ومجلاتها وصفحات جرائدها ووسائل إعلامها - لا تقدر مكانة السنة بسبب غفلة بعض الخطباء والكُتّاب والمثقّنين في ذكر الأحاديث والاستدلال بها من غير تثبت في نسبتها إلى النبي 戀. وإذا لم يكن هناك حرج في ذكر الأحاديث الضعيفة والاستئناس بها من أجل الترغيب والترهيب كما عهدنا ذلك في مواقف المحدثين، فإنه لا ينبغي نسبتها إلى النبي 畿 بصيغ الجزم كقولنا: "قال النبي 畿 كذا» أو "عمل النبي 畿 أو غير ذلك. فقد جاء عنه 織 بسند صحيح أنه قال: "كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمم" (١).

كما أن مؤسسات التربية والتعليم لا تولي أيضاً اهتماما كبيرا لاعتماد الحديث الصحيح في تربية النشء وتعليمهم إياه، بل نراها تتحمس إلى تلقين التلاميذ ما هو مذكور في الكتب من الأحاديث والآثار دون تعييز بين الصحيح منها والباطل لمجرد غرابة فيها أو طرافة، أو من أجل الترغيب والترهيب، بل إن كثيرا من المسابقات الثقافية التي تقوم بها الجمعيات والمراكز في عديد من المناسبات الدينية تتنافس في صياغة أسئلة حول أغرب ما يكون من الأحاديث أو القصص التي قد تكون باطلة لا أصل لها.

وكذا الأمر بالنسبة إلى كثير من الكتب والرسائل التي تنشر مدفوعة بتنافس تجاري أو بوازع ديني، ثم توزع بين الشباب، فلا يختلف شأنها عن سابقتها في خلط الصحيح بالباطل والمقبول بالمردود.

والغريب المحزن أن يحدث ذلك كله في الوقت الذي تنهض فيه الجامعات والمدارس والمؤسسات والجمعيات والأبحاث والمولفات والمواقع الإلكترونية لنشر الحديث وتعليمه، وتصرف في سبيل ذلك مبالغ باهظة، والذين يشرفون عليها هم أصحاب الألقاب الأكاديمية المتنوعة!!.

<sup>(</sup>١) انظر مقدمة صحيح مسلم ١٠/١.

أليس من الواجب أن نتساءل: أين ذهبت جهود الأمة إذن؟.

وفي أي سبيل بذلت الجهود وصرفت الملايين؟.

ولماذا لا نحاسب أنفسنا محاسبة ذاتية؟.

ولماذا لم نستطع حتى اليوم أن نحفظ مجتمعنا بعيدا عن الانحرافات والشبهات، والفوضى في التعامل مع السنة النبوية التي هي من مقدسات الأمة؟.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الندوة كي تتاح للمتخصصين في الحديث فرص النظر فيما يشكل تحديا داخليا وخارجيا تجاه السنة النبوية، والقيام بما يسمى محاسبة ذاتية في تقييم جهودنا في ضوء نتائجها التي نلمسها في الواقع الذي نعيشه، وإجراء مناقشات حول أسباب الخلل في دراسات المعاصرين المتخصصين وغير المتخصصين، ومدى إمكانية توظيف المؤسسات العلمية التي تعنى بتكوين الأجيال وتثقيفها في معالجة ذلك الخلل من جذوره، واقتراح حلول مناسبة وفاعلة تمنع ظهوره في المستقبل. وتهدف هذه المداخلة إلى بلورة الأصول والضوابط التي ينبغي اعتمادها عند شرح الحديث وفقه ما يحويه من المعاني؛ ليتمكن الباحث من أن ينفي عن الحديث تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين.وقد اقتضت هذه المداخلة أن تتناول المباحث الآتية:

### أولاً: تحديد المشكلة في الدراسات الحديثية المعاصرة وبيان خطورتها في المجتمع:

إنَّ المشكلة التي تواجهها السنة النبوية مزدوجة بين الجانب النقدي والجانب الفقهي، وأود أن أركز على الجانب الفقهي، وأطرح سؤالا هو: كيف ينبغي أن يتم شرح الحديث؟ وما قواعد شرحه وأصوله؟.

ولعل من الأفضل أن أشير إلى بعض الحقائق التي تتعلق بالجانب النقدي عسى أن يأخذ موضوعُ البحث شكله الكامل ثم أجيب عن السؤال الذي طرحته آنفاً. إذا تتبعنا الدراسات الحديثية المعاصرة وجدناها على أنواع مختلفة؛ فبعضها يقوم بتخريج الأحاديث وتصحيحها وتضعيفها وتحسينها وتحقيق كتبها وأجزائها، ونشر أحاديث النبي على محققة وموثقة حتى أصبحت في متناول الجميع، وهذه خدمة جليلة للسنة النبوية من غير شك، بل يجب على الجميع احترامها وتقديرها والتعاون معها والاستفادة منها.

غير أنه يُلحظ في كثير منها تساهل في التصحيح والتحسين والتضعيف والترجيح؛ فقد يجعل الباحثون المعاصرون هذه الأحكام تابعة لأحوال الرواة، وهذا يشكل منهجا جديدا مناهضا لمنهج المحدثين النقاد المتقدمين الذين يجعلون الأحكام تابعة لمدى سلامة الحديث من شذوذ وعلة بعد ثبرت عدالة الراوى.

كما يُلحظ في بعضها تساهل في جانب الفقه والاستدلال والاستنباط، وعدم التقيد بقواعده وأصوله التي التزم بها الأثمة الشراح قديما في شرح النصوص وتفسيرها.

ووجه الخطورة التي تكمن في تساهل هذا النوع من الدراسات في جانبي النقد والفقه مع أن أصحابها متخصصون في الحديث وعلومه، فإنه يخفى على المعجبين بهم من المجتمع ما يقع في دراساتهم من الجرانب السلبية - نادرة كانت أو غالبة -، نظرا لما تتميز به من الجوانب الإيجابية؟ كشهرة أصحابها بالصلاح وحسن التوجه والتخصص في الحديث وعلومه. لذا لا يُستغرب أن يكون في المجتمع من يعتبرهم المرجعية العليا في مجال الحديث وفقهه، بل في معرفة الحق والباطل عموما، ويبلغ ذلك ذروته بحيث لا يسمع لأحد كاتنا من كان أن ينتقد هذه المرجعية أو أن يشير إلى ما وقع فيها من أخطاء. بل الطامة الكبرى أن يبالغوا في هذه المرجعية ويقدموها على الأثمة السابقين، ويفضلوا علمها على علمهم وفقهها على فقههم، إلى أن قال بعض المتعصبين لهم: فلان أعلم من الإمام أحمد!!.

إذا نظرنا إلى الجوانب السلبية التي تقع في دراسات المتخصصين من حيث كونها أخطاء وأوهاما تصدر عادة من الإنسان مهما علت رتبه العلمية، ثم تصحح وتستدرك عند الوقوف عليها، فإنها لا تشكل خطرا، ولا تكون سببا لتوجيه الطعون والتُّهم إلى أصحابها، لكنها تشكل تحديا داخليا خفيا وخطيرا عندما تحظي الأخطاء والأوهام برواجها لدى كثير من العوام والطلبة والخطباء والكُتَّاب، وتحولها إلى حقائق مسلمة يعضون عليها بالنواجذ، حبا فيهم وتقديرا لهم. فلا بد إذن من معالجتها واستدراكها وتصحيحها دون أن يثير ذلك حفيظة الأتباع ويُعيج عواطفهم، وقبل أن يؤدي ذلك تدريجيا إلى التاج الآتية

١ ـ طمس معالم منهج النقاد في التصحيح والتضعيف والتفقه والاستنباط.

لا عنح المجال لكل من هب ودب أن يقحموا أنفسهم في التحدث
 عن السنة وانتقاد أثمتها والتشكيك في مصداقية منهجهم في نقد الأحاديث.

 ٣ - الخلط بين السنة والبدعة بتصحيح ما هو ضعيف وغير ثابت عن النبي ﷺ، وتضعيف ما هو صحيح.

ومن المعلوم أن أخطاء الكبار والمشاهير - وإن كانت قليلة بالنسبة إلى صوابهم ووقوعها منهم عن غير قصد بحيث لا تؤثر في مكانتهم العلمية والدينية بالقياس إلى غالب أحوالهم - تكون خطيرة من حيث تأثيرها المباشر، وذلك لخفائها على المعجبين بهم، بل تتحول أخطاؤهم وأوهامهم أحيانا إلى حقائق بدهية يجب احترامها بل تقديسها. بخلاف أخطاء من عرف بها فإنها تكون دائما موضع حذر وتحفظ. لذا نرى في تاريخ النقاد اهتمامهم بتمحيص روايات الثقات والمقبولين، وانشغالهم ببيان أخطائهم وأوهامهم أبلغ وأشد وأكثر من انشغالهم بروايات الكذابين وافتراءاتهم. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الأخطاء والأوهام تختلف خطورتها حسب الخفاء والظهور على المجتمع، فكلما كان الخطأ أدق وأخفى وأنفذ كان أجدر بالاهتمام والمعالجة (1).

<sup>(</sup>١) انظر في كتاب (نظرات جديدة في علوم الحديث) للباحث موضوع: «إسقاط النقد لبيان الوضع بيانا مفصلا ونشاطهم في الكشف عن العلل؛ ص : ٦٧ – ٧٧ (ط: ٢، ١٤٢٣هم).

لذلك ينبغي أن تكون معالجة أوهام المتخصصين في الحديث وعلومه محل اهتمام الباحثين والمؤسسات العلمية، دون أن تُتخذ عثراتهم وهفواتهم وأوهامهم ذرائع للطعن فيهم والتقليل من شأنهم والإساءة إلى مكانتهم العلمية والدينية.

هذا بالنسبة إلى دراسات المتخصصين، وأما دراسات غير المتخصصين ففيها ما تسمى إلى الدفاع عن السنة النبوية بوازع ديني قوي، وهذا شيء جميل، لكن مشكلتها أنها تُصحِّح الأحاديث وتُضعَّفها بعيدا عن قواعد علوم الحديث ومن غير تخصص فيها، بل تتجاوز أحيانا الحدود التي يفرضها منطق العدل والإنصاف. وذلك حين يضعِّف أصحابها الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول واتفق الأثمة على صحتها عبر القرون الماضية لا لشيء اكتشفوه بعبقريتهم النادرة، وإنما لزعمهم أنها مخالفة للعقول أو آيات من كتاب الله، ثم يطعنون في المحدثين النقاد ممن صححوها بأنهم يهملون النظر في المتون وينشغلون عن فقهها!!.

وهذا أيضاً في الواقع يشكل تحديا خطيرا تجاه السنة النبوية؛ إذ شهرة أصحاب تلك الدراسات بين المجتمع ومكانتهم في مجال الدعوة تجعل أفكارهم وتصوراتهم أكثر قبولا واقتناعا عندهم وأسرع رواجا في أوساطهم حتى تشكل لديهم معايير الحق والصواب. ولذا فليس من الغريب وجود عدد من المثقفين والمفكرين والشباب والطلبة والاساتذة يتحمسون لتنقية السنة بتضعيف الأحاديث التي لهم فيها شبهة، ولا يمنعهم من ذلك كونها في صحيحي البخاري ومسلم، ولا شعورهم الذاتي بأنهم غير متخصصين في الحديث؛ إذ يعتقدون أن المحدثين النقاد لا ينظرون في متونها وإنما ينظرون فق أحوال رواتها وظواهر أسانيدها!!

ومتى كان النقاد المتقامون يعولون في التصحيح والتضعيف على ظواهر السند وأحوال الرواة دون المتون؟! أليس ذلك من تشويه الحقائق التاريخية الناصعة؟

أليس من منهج المحدثين أن يعرضوا الحديث على ما يتوافر لديهم

من المعلومات الحديثية أو الفقهية أو التاريخية أو العقلية ليعرفوا مدى موافقته لها ومخالفته ومدى غرابته في ضوء ذلك الواقع؟.

أليست كتبهم وتآليفهم - لا سيما كتب الصحاح والعلل - تعلن بتكامل منهجهم واستيفائه جميع عناصر النقد ودقتهم فيه؟

ولو كان الجرح والتعديل عند النقاد معيارا وحيدا لنقد المرويات ومعرفة خطإ الراوي فيها وصدقه، ما ضعفوا أحاديث الثقات وما أنكروها أصلا. ولذا تضمن تعريف الصحيح قيدا مهما يحفظه جميع الطلاب، وهو أن يكون الحديث سليما من شذوذ وعلة.

وأما قول المحدثين: «إن الثقة عن الثقة حجة» فكان ذلك ردا على أهل البدع ممن يشترطون في قبول الحديث تعدد رواته مع كونهم ثقات، وكان قصدهم من تبني هذا القول واعتباره موقف أهل السنة والجماعة أن ينكروا هذا الشرط فحسب؛ حتى لا يضبع قدر كبير من السنة من أجل المناد والجهل. ولا ينبغي أن يفهم منه أن ما رواه الثقة عن الثقة حجة على جميع الأحوال، وأن خلو الحديث من شذوذ وعلة ليس بشرط، كلا وألف كلا؛ إذ عملهم التطبيقي في النقد أوضح برهان على ذلك.

ومن المعلوم أن أحوال الرواة في مجال الضبط والإتقان، وتحديدً مراتبهم في سلم الجرح والتعديل إنما ظهرت علما مستقلاً بعد نقد مروياتهم وتفتيش مسموعاتهم ومعرفة صدقهم وسلوكهم وعقيدتهم.

وكتاب الشيخ الغزالي - رحمه الله - «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث» ترك في المجتمع - لا سيما طبقة المتقفين - أثرا سينا فيما يخص المحدثين النقاد ومنهجهم في التصحيح والتضعيف، فأصبح الاعتقاد أن المحدثين النقاد لم يعولوا في النقد إلا على أحوال الرواة وظواهر السند مبدأ راسخا يبنون عليه مواقفهم وأعمالهم (١٠). بل أدى ذلك إلى بروز العقلانيين راسخا يبنون عليه مواقفهم وأعمالهم (١٠). بل أدى ذلك إلى بروز العقلانيين

<sup>(</sup>١) ولم يكن تساهل المعاصرين في مجال التصحيح والتضعيف والتخريج إلا تأييدا لذلك الاعتقاد. ومن المؤسف جداً أن يحرص بعض المنتمين إلى تخصيص الحديث على الدفاع عن ذلك دون أن يتأمل فيما يترتب على السنة من التناتج السلية الخطيرة!!.

في مجال السنة بمنهج غريب قائم على استعجال المقارنة وبتَّ الحكم، ثم تطاولهم على النقاد المحدثين بل على بعض الصحابة أيضاً، وكل ذلك من أجل تضعيف الأحاديث التي لم تهضمها ثقافتهم، ولم يمنعهم من ذلك رئها مما تلقته الأمة بالقبول.

وربما يتحمس هؤلاء الكُتّاب إلى الإدلاء بآرائهم في مجال الحديث تصحيحا وتعليلا أو تفسيرا وتأويلا، حرصا منهم على تنزيه سنة النبي ﷺ عما يعتقدونه دخيلا فيها بناء على زعمهم بأن النقاد قصّروا في النقد واعتمدوا فيه على السند دون المتن، فتراهم يضعفون من الصحيحين كل ما يرونه مشكلا، ولم يمنعهم من ذلك كوئه مما تلقته الأمة بالقبول عبر القرون الماضية. بل فيهم من يتجرأ بطعنه في شخصية بعض الصحابة والتابعين والمحدثين النقاد، كما ترى في كتاب إحدى المغربيات بعنوان: "في نقد البخاري . . . كان بينه وبين الحق حجاب(١٠).

وكان من المفارقات العجيبة أن هذه الكاتبة تطعن في حفظ البخاري وعلمه الذي اتفقت الأمة بجميع طوائفها العلمية على أنه أمير المؤمنين في الحديث، ثم تسخر من هذا اللقب<sup>(۲۷)</sup>، في الوقت الذي كانت تثني فيه على

 <sup>(1)</sup> الكتاب من منشورات مؤسسة «الأحداث المغربية» بالمغرب، وهو في الأصل عبارة عن مجموعة من المقالات التي كتبتها هذه الكاتبة المغربية في أعداد جريدة «الأحداث المغربية» في السنوات ٢٠٠١م، ٢٠٠٣م.

<sup>(</sup>٢) لعل من الأفضل أن أقعل هنا من بداية الكتاب بعض الفقرات التي تجرأت الكاتبة على كتابتها في حق الإمام البخاري جهلا وعنادا؛ لأبرهن بها فقط للقارئ على سفاهتها وخلوها من المنهج العلمي وما أقبح هذا الجهل والعناد!! وإني على يقبن أن هذا الكتاب لا يصلح للكره منا ولا للرد على صاحبة لتجرئها على نتاول الفضايا بسفاهة وجهل وعناد، ولأنها لا تحترم المنهج والتخصص يكون من العدل والحكمة بل ومن الإيمان الإعراض عنها كما ورد في الآية فَرَيْلُ عَلْمُتَهُمُ التَّكِيفُلُنَ قَالًا سَكَنَاكِ، إذ الإنسان العالى الفاهم هو الذي يصلح للحوار، أما الذي يتحدث أو يكتب مثل الأطفال أو المجانين فإن العواجية مع تتنافي مع العقل والحكمة.

تقول الكاتبة: القد عملت دهماء الرواة والمحدثين المتجردين لمحض الرواية دون تمقل على اصطناع ما يسمى بهيبة البخاري وخلم الألقاب عليه دون استحقاق، وذلك=

### الشيخ الألباني والشيخ عبدالفتاح أبي غدة وغيرهما من المعاصرين بأنهم

= بعد وفاته بقليل، أي بمجرد تبني بعض الخلفاء العباسيين للمذهب الشافعي، حيث يعد من رؤوس هذا الصذهب ومن محدثيء، وقد عمل فقهاء هذا التوجه الديني المتشدد في الإسلام على تسمية البخاري وأمير المومنينة في الحديث وتسمية صحيحه بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله، ولكن هذه الألقاب تسقط عند أول انتحان فوة لها، ولا تتجاوز دائرة المذهب الشافعي ومن قلده، حيث استطاع العلماء المتنورون في الأثم الإسلامية رد هذا الزيف وهذا الادعاء، وعملوا على نضح قلة علم البخاري وضعفه في الحديث، بدءا بعالم الأمة محمد بن يحيى الذهلي إمام وقته وأمير المؤمنين في الحديث الذي واجه البخاري وهزمه في بخارى ونيسابور سنة ٥٠٠هـ.

ثم استمر العلماء من بعده يينون ضعف البخاري وقلة علمه وعدم صحة صحيحه، نذكر منهم على الخصوص الإمام الدارقطني والإمام أبو الخطاب ابن دحية، والإمام العقيلي والحاكم والملطي والكوثري والألباني وعبدالفتاح أبو غدة والغماري، وخلق كثيره. (ص: ٣)..

كل ما قالته الكاتبة كذب وجهل تريد أن تروج هذه الكذبة بين عوام الناس لا سيما المثقفين؛ لبذر فتنة الريبة في قلوبهم حول السنة النبوبة. وفيما يأتي نصوص الأثمة المعاصرين للإمام البخاري في حقه لنرى مدى صدق هذه الدعاوى:

يقول الإمام أحمد (ت: ٤٤١هـ): قما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل، ويقول أبو حاتم (ت: ٤٧٧هـ): قمحمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق،

ويقول محمد بن بشار بندار (ت: ٧٩٧هـ): اما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل؛ ورصفه بسيد اللقهاء، وهؤلاء الأثمة الكبار قد عاصروا البخاري وماتوا قبله، وبعضهم من شيوخه، ولم يكن أحد منهم شافعي المذهب! وعناك أقوال كثيرة اتفت كتب التراجم على نقلها عن أئمة عصر البخاري مثل قتية بن سعيد وإسحاق بن راهويه وغيرهما، فكيف إذن يستقيم قول الكاتبة: اقلد علمات وهماه الرواة والبحدثين المتجردين لمحفى الرواية دون تمقل.، وذلك بعد وفاته بقليل "ويقول الترمذي رت: ٧٩٧هـ): الم أو بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل؟.

ويقول ابن خريسة (ت: ٣١٩هـ): هما رأيت تحت أديم السماء أعلم بعديت رسول الله ﷺ رأخنظ له من محمد بن إسماعيل إمام [ رأخنظ له من محمد بن إسماعيل، ويقول الحاكم (ت: ٥٠٤هـ): محمد بن إسماعيل إمام أمل الحديث، وأقوال العلماء فيه بالثناء والمدم متراترة، وقد نسبت الكاتبة دون أدني حياء إلى الحاكم والداو تطني والمقطبي الخراي والفول بأنه قبل الطهر وعدم صحة صحيحه؟!.

نعم انتقد بعضهم بعض أحاديث البخاري من حيث الرواية وهذا لا يعني أنهم بيّنوا ضعف البخاري وقلة علمه وعدم صحة صحيحه!! ولماذا تجاهلت هذه الكاتبة ما=

#### متنورون لمجرد كونهم ضعفوا بعض أحاديث الصحيحين!!.

صدر عنهم من النصوص في مدح البخاري وثنائه وجعل صحيحه أصح الكتب بعد كتاب الله؟!.

ولمزيد من الأقوال التي توضح منزلة الإمام البخاري انظر في سير أعلام النبلاء .EV1 - T41/1Y

ثم السؤال الذي يطرح هنا: من الذي قال إن البخاري من رؤوس المذهب الشافعي؟ وهذه كذبة أخرى من الكاتبة. والمعروف أن كتابه الصحيح دليل على استقلاله الفقهي وتجرده من تقليد المذاهب. ثم هي تقول: إن هذه الألقاب لا تتجاوز دائرة المذهب الشافعي. وهذه كذبة ثالثة. وعلماء المذاهب الأربعة عبر العصور الماضية متفقة على أن صحيحه أصح الكتب بعد كتاب الله. أين قول العلماء اللاحقين الذي ذكرت أسماءهم: إن البخاري ضعيف وقليل العلم وأن صحيحه ليس بصحيح؟ بل كلهم يدينون بتقديم الصحيحين على سائر الكتب ما عدا كتاب الله عزَّ وجلَّ. اقرئي كتبهم وتأملي فيها تجديهم يعولون على الصحيحين في بناء ثقافتهم ومعرفتهم الحديثية. ثم ما جرى بين البخاري ومحمد بن يحيى إنما هو بسبب فتنة خلق القرآن وليس له صلة بعلم البخاري ولا بحفظه وروايته وكتابه الصحيح. والكاتبة بسفاهتها لم تفرق بين الأمرين. ولن تجد أيها القارئ في التاريخ أحدا قال ما ذكرته الكاتبة في حق البخاري.

وعلى كل فإن الكاتبة قدمت سخافتها من خلال كتابها المذكور. وأحسن ما يقال في حقها هو المثل العربي المعروف: ﴿ أَحَشَفًا وسوء كيلة! ! ٤٠

إن صحيح البخاري الذِّي استغرق تأليفه مدة أربعة عشر عاما كاف في معرفة قدر البخاري ودقته وأمانته وعلمه وفقهه، ولا يضره جهل من جهله وعناد من عانده، إن الباحثة لو ألفت هذا الكتاب بعد دراسة وتأمل ما وقعت في تلك الطامات المظلمة التي يتضمنها كتابها.

هذا وقد أنشد بعضهم في مدح البخاري وصحيحه.

صحيح البخاري لو أنصفوه لما خط إلا بماء الذهب هو الفرق بين الهدى والعمى هو السدبين الفتى والعطب أمام مستون كسمشل السهب أسانيد مشل نجوم السماء ودان به النعبجيم ببعيد البعيرب بسه قسام مسيسزان ديسن السرسسول تميز بين الرضا والخضب حجاب من النار لا شك فيه وستسر رقبيق إلى المصطفى ونص مبين لكشف البريب على فضل رتبته في الريب فيا عالما أجمع العالمون سبقت الأثمة فيما جمعت وفزت على رغمهم بالقصب ومن كان مسهما بالكذب نفيت الضعيف من الناقلين وتبويبه عبجبا للعبجب وأسرزت فسي حسسن تسرتسيسه وأجيزل حيظك فيسما وهبب فأعطاك مولاك ما تستهيه والواقع أن هذه الباحثة وغيرها ممن يدور في فلكها لا يشعرون - للأسف - أنهم بعملهم هذا يعيدون التاريخ الذي مر بالسنة النبوية؛ إذ يتملقون بتلك الأحاديث التي أنكر صحتها الملاحدة القدامي من أهل الكلام بحجة أنها خبر آحاد لا يفيد إلا الظن أو أنها تتعارض بعضها ببعض أو تُعارض العقول. وعلى الرغم من أن المحدثين النقاد استطاعوا بفضل الله تعالى ثم بمنهجهم العلمي إخماد نار الشبهات وإزالة أسبابها فإن المقلانيين أخذوا ينبشون تلك الشبهات من مزبلة التاريخ، ثم يثيرونها حول مجموعة جديدة من الأحاديث التي لم يُطعن في صحتها من قبل، ساخرين من أهل الحديث كما سخر منهم الملاحدة من أهل الكلام من قبل".

إن كتابي الإمام الشافعي: (الرسالة) و(مختلف الحديث)، وكتاب ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، وكتاب الطحاوي في مشكل الآثار وكتب ابن خزيمة وابن حبان والخطابي وغيرهم من الأثمة لم يكن الهدف من تأليفها إلا الرد على الملاحدة الذين أثاروا شبهات حول الأحاديث التي قد يبدو لأول وهلة أنها تتعارض أو أنها تعارض العقول والتاريخ، لا سيما الأحاديث الواردة في المعجزات أو الغيبيات أو الأمور التي تقع قبل يوم الساعة من فتن وملاحم وتغيرات هائلة في طبيعة المجتمعات.ومن العجب المحجاب أن يتبجح بعض هؤلاء الباحثين العقلانيين<sup>(٢)</sup> مدعياً أنه يقدم للأمة المحجاب أن يتبجح بعض هؤلاء الباحثين العقلانيين

انظر مقدمة كتاب (مختلف الحديث) لابن تنبية تجد فيه تفصيلا لما زوره الملاحدة في حق أهل الحديث.

<sup>(</sup>Y) انظر على سبيل المثال الموقع الإلكتروني بعنوان: «الحوار المحضّر» (لعله المتحضر) للدكتور عمواني من المغرب، والذي أغريني أنه سعى مرقعة بد «العوار المحضّر» في الوقت الذي لم أجد في رده عليَّ شبئا من الحضارة ولا من الصب ولا من الإنصاف ولا من الأعراف بغلة علمه في الحديث، بل كان الرجل منشغلا من شأنه بشتى العبارات بنزكية عمله وثنائه على نفسه والاستهزاه من مخالفه والتقليل من شأنه بشتى العبارات الملفوية والأساليب الأدبية، وقد خدعني عنوان الحوار حتى قرأته يحماس بغية وقوفي على الأخطاه التي ينسبها الدكتور إلي أو على الذي يريد به الاستدراك علي، لكن من جدوى إذ لم يرمن على صدق ما يزعمه، وإنما اكتفى بدعاويه الفارغة العملة. ولذا لم ألفت إليه المناقشة والحوار.

منهجا يتمنى أن يكون بديلا عن منهج المحدثين في الدفاع عن السنة النبوية، متجاهلا في الوقت نفسه حقيقة أحوال أولئك المحدثين النقاد وحجم جهودهم وتضحياتهم من أجل تلقي السنة وكتابتها وضبطها، ومدى تفرغهم لدراستها وحفظها ونشرها وتتبعها، ومدى دقتهم في نقدها وتمحيصها وغربلتها حتى اختلطت السنة النبوية بدمائهم ولحومهم ووجدانهم، وصار لهم ذوق حديثي قوي مكنهم من التمييز بين الأصيل والدخيل، حتى وإن كان هذا الدخيل نتيجة وهم الثقات الأئمة في بعض ما رووه من الأحاديث، وغفلتهم الناحرية، الماحية من الماحين عن الأحاديث، وغفلتهم النادرة التي لا يشعر بها العوام من الباحين!.

والواقع أنهم لا يقدمون لنا شيئا جديدا غاب عن أذهان القدامى، بل إنهم يقلدون الملاحدة ويسلكون سبلهم في التشكيك وإثارة الشبهات حول أحاديث صحيحة ثبتت عن النبي أنه لا لشيء اكتشفوه بعبقريتهم وذكائهم النادر، وإنما لمجرد مخالفتها لعقولهم، ومع ذلك نرى أعمالهم تروج في الأسواق وتُضفى عليها الشرعية المطلقة، الأمر الذي يجعلنا نتسامل: أين ذهبت جهودنا في خدمة السنة النبوية والدفاع عنها؟!

إن كان حسن السلوك وأدب الحوار وعدالة الموقف والتحكم في المواطف يدعونا بإلحاح إلى ألاً نحشر الباحثين جميعا في زمرة واحدة، وألا نوجه إليهم جميعا النهم؛ نظرا لاختلاف نياتهم وبواعثهم وأهدافهم وسيرهم وسلوكهم، فإن تعامل كثير منهم مع السنة النبوية يكاد يشكل تحديا في وجهها من حيث النتائج التي تؤثر سلبا في المجتمع مع تفاوتها في الخطورة طعا.

وبعد معرفة ما يكمن في الدراسات الحديثية المعاصرة من تحديات مختلفة أتساءل:

هل سبب ظهور هذه الظواهر الخطيرة وانتشارها في البلاد الإسلامية وفقدان هيبة التحدث عن السنة عند المثقفين والمفكرين حتى لدى الشباب الذين لا يملكون إلا التعصب لبعض من يحبهم تعصبا مقيتا، يعود إلى نقص في عدد المؤسسات العلمية في بلادنا الإسلامية؟ أو يعود إلى تقصير هذه المؤسسات في أداء رسالتها في تربية الأجيال تربية إسلامية وتثقيفهم ثقافة صحيحة ترشدهم إلى ضرورة احترام التخصصات العلمية، وتقدير جهود أصحابها، والابتعاد عن إثارة ما وقعت لهم فيه شبهة في أوساط المجتمع؟ أو إلى خلل منهجي في قيام هذه المؤسسات العلمية بواجباتها وأداء رسالتها في مجال التعليم والتربية؟

لا بد إذن من البحث عن الخلل وتحديد أسبابه؛ لبذل كل ما من شأنه إصلاح ذلك الخلل، بدلا من الانشغال بمواجهة الجوانب السلبية بالعواطف والانفعالات والردود غير الحضارية؟.

أليس من الواجب أن نبحث عن شبهات المشككين وأسباب تلك الشبهات، ثم نسعى لاستنصالها وسد جميع الثغرات من خلال المؤسسات العلمية وتطوير مناهجها بحيث تلبي حاجة المجتمع ومستجدات العصر؟

وإذا لم تنظر المؤسسات العلمية في مستجدات العصر التي تشكل تحديا في وجه الأمة ومقدساتها ومعتقداتها، ولم تهتم بتفعيل دورها في إصلاح الخلل الذي يقع في المجتمع فما وظيفتها إذن؟

هذا ما ينبغي التفكير فيه - أفرادا وجماعات - في إطار المحاسبة الذاتية التي يتوقف عليها نجاح العمل والجهد والتضحية.

وعندما نثير هذه التساؤلات فإننا لسنا بصدد التلاوم أو توجيه الطعون والتهم إلى جميع من تسبب في ظهور آثار سلبية في ثقافة المجتمع وسلوكهم وتعاملهم مع السنة النبوية - مباشرا أو غير مباشر، بقصد أو بدونه - ولا بصدد التشكيك في نيات الباحثين، ولا التقليل من شأنهم، حتى أولئك المتهجمين على الأحاديث علنا، ما داموا لم يعلنوا بصريح كلامهم أنهم ينكرون مصداقية السنة في التشريع جملة وتفصيلا، بل نحسن الظن بهم أيضاً، والله يتولى السوائر.

ومهما كان الأمر فإن ذلك لا يمنع الناقدَ البصيرَ المتخصص الغيور على الإسلامِ ومصادرِه وعلمائِه من بذل ما في وسعه من جهود في سبيل توعية المجتمع بضرورة تحري الحذر في تلقي كل ما يقرأ في الدراسات المعاصرة لا سيما عند ما يخالف ما كان عليه المحدثون النقاد قاطبة، نظرا إلى خطورة ما يترتب على ذلك من آثار سلبية في المجتمع الإسلامي، وذلك في إطار النصيحة لله ولرسوله ولدينه وعباده المسلمين.

## ثانياً: أسباب الانحراف المنهجي في الدراسات المعاصرة المشككة:

لقد اشتهر بين العلماء قديماً وحديثاً خبر يقول: فليحمل هذا العلم من كل خلّف عدولُه ينفي عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المجاهلين وانتحال المجلين. (١٠٠٠).

<sup>(</sup>١) الحديث رواه معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري عن النبي 攤، وهذا هو الثابت في رواية هذا الحديث إلا أنه مرسل. لذا قال ابن كثير مستغربا لصنيع الإمام ابن عبدالبر: «هذا مرسل وإسناده فيه ضعف، والعجب أن ابن عبدالبر صححه واحتج به على عدالة من حمل العلم؛ (البداية والنهاية ٣٣٧/١٠). هذا وقد نقل الخطيب في كتابه (شرف أهل الحديث ص: ٢٩)، أنه قبل للإمام أحمد: «حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري قال قال رسول الله 難 يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الجاهلين وانتحال المبطلين وتأويل الغالين، كأنه كلام موضوع؛! قال: (لا، هو صحيح، فقيل له: (ممن سمعته أنت،؟ قال: امن غير واحد، قلت: امن هم؟؟ قال: احدثني به مسكين، إلا أنه يقول: معان عن القاسم بن عبدالرحمن. (يعني بدل أن يقول: "عن إبراهيم بن عبدالرحمن!) قال أحمد: المعان بن رفاعة لا بأس به وإن كان ظاهر هذا النص يفيد أن الإمام أحمد يصحح الحديث إلا أن قصده به الرد على من قال له: «كأنه موضوع أكثر من كونه حكماً عليه بالصحة، وبالتالي يكون معناه: أنه ليس بموضوع. وعلى ذلك يدل قوله المباشر: «إن معان بن رفاعة لا بأس به». وما يتفرد به أمثال معان الذي تكلم فيه الأثمة بين تجريح وتوثيق لا يتجاوز كونه حسنا، بجانب كون هذا الحديث مرسلا. وإلى هذا التأويل أميل، نعم وقد حمل ابن القطان الفاسي قول الإمام أحمد على ظاهره حين قال: قد خفي على أحمد من حاله ما علمه غيره؛ (الغاية في شرح الهداية في علم الرواية ٢٤/١).وإن كان قد ورد هذا الحديث عن أبي هريرة وابن عمر وأسامة وابن مسعود وغيرهم في كتب الضعفاء والفوائد والتواريخ فإن ذلك في ضوء منهج النقاد يعد غير ثابت وغير محفوظ. يقول العقيلي بعد أن روى الحديث عن طريق معان بن رفاعة: ﴿وَلَا يَعْرُفُ إِلَّا بِهُ، وَقَدْ رَوَاهُ قُومٌ مُرْفُوعًا مِنْ جَهُمْ لَا تُشْتُ!. وقال العراقي: «قد روى هذا الحديث متصلا من رواية جماعة من الصحابة على بن أبي طالب وابن عمر وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو وجابر بن سمرة وأبي أمامة وكلها=

وهذا الأثر مهما كان فيه من خلاف حول صحته عن النبي ﷺ فإنه يرشدنا - فردا وجماعة ومؤسسة - إلى ضرورة الاعتناء بسلامة المنهج ونزاهته ودقته في نقل المعلومات ونقدها وفهمها وتأويلها.

وعلى كل حال فالواجب على أفراد الأمة أن يحترموا السنة ويحافظوا على مكانتها باعتنائهم بنقل الحديث عن طريق الرجال الموثوقين دينا وعلما، والتعويل على كل الوسائل التي من شأنها تحقيق ذلك؛ إذ الهدف هو حفظ السنة بعيدا عن الكذب والوهم والخطأ.

ويمكن أن نفهم من الأثر المذكور آنفا منهجين في دراسة الحديث

<sup>=</sup> ضعيفة لا يثبت منها شيء وليس فيها شيء يقوى المرسل المذكور والله أعلم (التقبيد والإيضاح ١٣٩/١) ومن هنا يكون قول الشيخ الألباني: ﴿وهو حديث مروي من طرق متعددة يقوي بعضها بعضاء غير دقيق لا علميا ولا منهجيا.وفيما يأتى تخريج الحديث ليتبين ما سبق: حديث معان أخرجه البيهقي في ٢٠٩/١٠ وابن عبدالبر في التمهيد ٥٩/١، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٧/٢، والعقيلي في ٢٥٦/٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧/٧ - ٣٨ من طرق مختلفة عن معان بن رفاعة عن إبراهيم العذري مرفوعاً.وحديث أبي هريرة أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٣٤٤/١، وابن عساكر في ٢٣٦/٤٣، عن طريق عبدالرحمن بن يزيد عن على بن مسلم البكري عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة، وهذا غير ثابت عن أبي هريرة لتفرد عبدالرحمن بهذا السند، وهو ابن تميم كما قال ابن عساكر. ليس كما ورد في رواية الطبراني: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر. وهذا ثقة وذاك ضعيف.وحديث ابن عمر كذلك لأنه لم يرد إلا عن طريق خالد بن عمرو القرشي عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم عنه، وخالد هذا ضعيف، بل قال ابن عدى: قوهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث ونسخة الليث عن يزيد بن أبي حبيب عندنا من حديث يحيى بن بكير وقتيبة وابن رمح وابن زغبة ويزيد بن موهب وليس فيه من هذا شيءً. وهذا تعقيب علمي قام على حفظ ومعرفة وفهم وخبرة، ولا ينبغي رده بمجرد احتمال يخطر في البال. وحديث ابن عمر هذا رواه كل من تمام الرازي في الفوائد ١/٣٥٠، وابن عدي في نرجمة خالد ٣١/٣، وابن عبدالبر في التمهيد ٥٩/١، وأبو طاهر في معجم السفر ص: ٤٦٣. وحديث أسامة رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص: ٢٩ وهو بيِّن الخطأ لأن بعض الرواة قال عن معان عن أبي عثمان النهدي عن أسامة، بدل أن يرويه عنه عن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري.

النبوي وهما: منهج النقد ومنهج الفقه؛ أما المنهج الأول فيشير إليه يقوله:

#### «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

وذلك لأن هذه الجملة وإن كان ظاهرها ينص على مراعاة جانب الصدق لكنها تشير أيضاً إلى ضرورة التعويل على جانب الضبط والإنقان؛ إذ القصد من ذلك أن تطمئن النفس إلى أن الحديث لم يقع فيه ما ليس منه؛ زورا وبهتانا، أو خطأ ووهما.

### وأما المنهج الثاني فيشير إليه بقوله:

«ينفي عن الحديث تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين؟؛ إذ لا يتمكن الباحث من تحقيق ذلك إلا بتقيده بأصول الشرح وضوابط التأويل.

ومن تتبع التاريخ علم أن سبب ظهور البدع والانحراف العقدي في المجتمعات السابقة يرجع إلى خلل منهجي في هذين الجانبين أو أحدهما<sup>(1)</sup>، كما نشاهده اليوم، الأمر الذي يفرض علينا أن نهتم بهذين الجانبين في التعلم والتعليم حتى يتم لنا خدمة السنة بما تقتضيه مكانتها،

<sup>(</sup>١) يقول العلامة ابن القيم: فينبغي أن يفهم عن الرسول 繼 مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله... الى أن قال: فوقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل يدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع.. وهل أوقع القدوية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله حتى صار الدين وبيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأنهام والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله ﷺ فعهجور لا يلغت إله..، (الروح ص: ١٣).

وقال في إغاثة اللهفان ١٩٩/١ : فأخبر أن الغالين يحرفون ما جاء به والعبطلون يتتحلون بباطلهم غير ما كان عليه والجاهلون يتأولونه على غير تأويله. وفساد الإسلام من هؤلاء الطوائف الثلاثة فلولا أن الله تعالى يقيم لديته من ينفى عنه ذلك لجرى عليه ما جرى على أديان الأنبياء قبله من هؤلاء.

وتفرضه علينا مستجدات عصرنا من تفرق وتصارع في أكثر من صعيد جراء خلل منهجي في التصحيح والتعليل والشرح والتأويل.

ومن خلال قراءة الكتب التي كتبها الباحثون المعاصرون المشككون في مصحيح الأحاديث وتعليلها، مصداقية عمل المحدثين النقاد ودقة منهجهم في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ثم في مصداقية الأحاديث التي صححوها حاولت الوقوف على شبهاتهم وأسبابها، فتين لي جليا أن ذلك يعود إلى عدة عوامل؛ منها:

١ ـ سطحية المعرفة بمنهج المحدثين النقاد في التصحيح والتضعيف.

٢ ـ الخلل في فهم معنى الحديث.

 ٣ ـ الخلل في طريقة تصحيحهم للأحاديث وتضعيفها. فيصححون ما وافق عقولهم وثقافتهم ويردون ما خالفها مهما كان الإسناد ومهما اشتهرت الرواية بين المحدثين الثقات.

 ٤ ـ سوء التعامل مع أحاديث الغيبيات والمعجزات والترغيب والترهيب، واعتبارها مثل أحاديث الأحكام في الفهم والتصور.

أما سطحية المعرفة فهي واضحة مما كان يزعمه الباحثون المشككون في كتبهم، وهو أن المحدثين النقاد إنما نظروا عند النقد في أحوال الرواة وظواهر الأسانيد دون التأمل في متونها.

وهذا يعني أن المشككين لم يطلعوا على أحوال النقاد وسيرتهم في نقد المرويات سندا ومتنا وما يعولون عليه من حفظ وفهم ومعرفة وجمع ومقارنة، على الرغم من وجود كتب تركوها للأجيال وهي تحمل في طباتها معالم منهجهم بصور جلية لا يعمى عنها الباحثون (١١) وبناء على معرفتهم السطحية ينتقدون ما صححه النقاد من الأحاديث ويعترضون على تصحيحهم ثم يطعنون في شخصيتهم، بل في الصحابة أيضاً.

وهذا تقصير آثم يُلام صاحبه؛ لأنه يعترض على صحة الحديث الذي

<sup>(</sup>١) راجع كتاب (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين) للباحث.

صححه أهله، ويشكك في ثبوته عن النبي ﷺ لمجرد مخالفته لعقله أو لما فهمه هو من الكتاب أو لتصوراته العامة وقبل أن تتوافر لديه معرفة كاملة بأبعاد ذلك الحديث رواية ودراية، حفظا ومعرفة.

هذا ولن يكون المعترض محقا في اعتراضه على شيء إلا إذا توافر لديه ما يؤهله لذلك من حيث الخلفية العلمية الواضحة، وإلا يكن عمله واعتراضه تلاعبا واضحا يستفز شعور أهل العلم ممن يقف على الحقائق التي تكون خفية على المعترض لتقصيره في الفهم.

فعلى المعترض أن يسعى أولا لفهم ما يريد الاعتراض عليه، ودراسته من جميع جوانبه وأبعاده، ثم يقوم بنقده نقدا منهجيا بعيدا عن العاطفة والانفعال والاستهزاء وتصوره السابق، وهذا هو النقد البناء الذي يجب على المسلم أن يسلكه؛ نصيحة دينية لله ولرسوله ولعامة المسلمين.

ولم يكن عملُ الباحثين المعاصرين المتخصصين في مجال التصحيح والتضعيف والشرح والتفسير، ومنهجُهم في ذلك متكاملا بحيث يرد على أولنك المشككين ويبطل زعمهم ويسد الثغرات أمامهم، بل إنه فتح لهم الباب على مصراعيه وهيًا لهم جوا أكثر ملاءمة لعملهم التشكيكي؛ وذلك لأن كثيرا من المعاصرين من أهل التخصص كانوا يصححون الأحاديث لا يتجاوزون في معرفة ذلك في كثير من الأحيان كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، ولم يحاولوا من خلال عملهم رسم معالم النقد عند المحدثين النقاد ولا إبراز دقتهم فيه ومدى استيفاء منهجهم لجميع عناصر التين والتمحيص.

وأما ما يخص الخلل في فهم النص فلأن الباحثين المشككين يثيرون شبهات حول الأحاديث الصحيحة، التي يرون أنها تتعارض مع العقل أو القرآن أو التاريخ، ثم ينكرون صحتها عن النبي ﷺ حتى وإن كانت هذه الأحاديث في صحيحي البخاري ومسلم؛ إذ يزعمون أن المحدثين النقاد لا ينظرون في متون الحديث، وأنهم ليسوا بمتخصصين في الفقه!!. ومن الغريب أن هؤلاء المشككين لا يشعرون أن هذا التعارض لم يكن إلا حسب فهمهم لنص الحديث وتأويلهم الباطل له، بينما قول النبي ﷺ بريء من ذلك التعارض المثار.

إن معظم الأحاديث التي يعترضون على صحتها كانت من جملة الأخبار التي شكك فيها الملاحدة القدامى قبلهم، وأثاروا حولها الشبهات<sup>(1)</sup> وإن كانت هذه الشبهات قد تبين بطلانها، وانكَشف عَوارُها بعد أن دافع أثمتنا من السلف عن صحة تلك الأحاديث؛ كالإمام الشافعي وابن قتيبة والطحاوي وابن حبان وغيرهم فإن المشككين المعاصرين أخذوا يثيرونها مرة أخرى للشبهة ذاتها التي وقعت لهم، وليس لديهم من علم الحديث ما يؤهلهم للخوض في أبجيات الحديث وبدهياته.

والذي يستفز الشعور هو تبجحهم بأنهم أحرار ومبدعون في الفهم والتفكير والمنهج، حتى اتهموا من يخالفهم بأنهم مقلدون للمحدثين ومقدسون لمكانتهم، كأن حرية التفكير تعني عندهم هي مخالفة المعهود لدى الطرف الثاني. وبعد ذلك لا يهمهم أنهم يقلدون من سبقهم في الطعن وإثارة الشبهة، وهم في ذلك كما قيل قرمتني بدائها وانسلت، حيث إنهم يقلدون الملاحدة ويؤيدون رأيهم في الحديث وعلماته، كما أن المخالفين لهم مقلدون في معرفة الحديث لأهله النقاد ويؤيدون رأيهم في الحديث لدقة فهمهم له.

فأينا أحق بالاحترام والتقدير والإنصاف؟!

من كان يقلد في الحديث أهله، ممتثلاً لقوله تعالى: ﴿ مَنَتَالُواۤ أَهَلَ اللَّذَكِرِ إِن كُشُتُر لَا شَلَكُونُ﴾ أم الذين يقلدون فيه الملاحدة من أهل الكلام الذين تخصصوا في علم الفلسفة والمنطق؟

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء المشككين في نزاهة الأحاديث التي

 <sup>(</sup>١) هذا لا يعني بالضرورة أني أوجه النهمة إلى منكر صحة الحديث لشبهة وقعت له بأنه
 من الملاحدة.

المنه المنطق السليم أن ينظر الباحث في جميع أنواع الأحاديث من إذ ليس من المنطق السليم أن ينظر الباحث في جميع أنواع الأحاديث من زاوية واحدة، وهي مدى الموافقة والمخالفة للعقل، ثم يطعن فيما لم يهضم منها عقله وثقافته حتى وإن كان الحديث من الغيبيات أو المعجزات، كما أنه ليس من المنطق أن يعلنوا أمام الناس ما وقع لهم من شبهة لبعدهم عن الجو الحديثي ويثيروه في مناسبات عدة، فإن حديث النبي ﷺ ليس مثل حديث الإنسان العادي، إذ هو مرسل مؤيد بالوحي يخاطب الأمة جميعا لكن بالأسلوب الذي يعرفه الصحابة، وبالتالي ينقسم حديثه ﷺ إلى ما ينقسم إليه القرآن الكريم ذاته من الأحكام والغيبيات والمعجزات والفتن وأشراط الساعة والمحكم والمتشابه.

فما ذنب الراوي إذن في روايته لما سمعه من شيخه وحفظه وضبطه من الغيبيات أو المعجزات أو أحاديث الصفات؟! وما ذنب الناقد في تصحيح ما ثبت عن النبي ﷺ في ضوء منهج دقيق قائم على الجمع والمقارنة والنظر في مدى الموافقة والمخالفة والغرابة؟!.

ولذا فإن طرق التعامل مع هذه الأنواع من الأحاديث لا ينبغي أن 
تكون على صورة واحدة تتمثل في عرضها على العقل، بل ينبغي للباحث 
أن يتأدب بما تفرض عليه طبيعة الحديث ونوعه من المنهج المستقيم، 
ويتعامل معه كما تعامل الصحابة والتابعون ومن بعدهم؛ إذ يقول بعضهم 
عند روايته حديثا لم يعقل معناه: «حدثني أبو القاسم وهو الصادق 
المصدوق» كما وقع في حديث خلق الجنين. ومنهم من يرشد الناس بقوله: 
«لا تحدث الناس بما لا تتحمل عقولهم، (۱۰).

وجاء في كتب المصطلح<sup>(٢)</sup> التي يدرسها طلبة العلم الشرعي:

 <sup>(</sup>١) في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألاً يفهموا ٢٢٥/١ (فتح
الباري). وقد أورد فيه البخاري أحاديث لتدل على منهج النبي 叢 في مخاطبة الناس،
وهو أن يخاطبهم بما يفهمونه بعبدا عما يترك في قلوبهم حيرة ووسوسة.

<sup>(</sup>٢) انظر على سبيل المثال كتاب تدريب الراوى ١٣٨/٢ للسيوطي.

اليتجنب من الأحاديث ما لا تحتمله عقولهم وما لا يفهمونه لما لا يؤمن عليهم من الخطأ والوهم والوقوع في التشبيه والتجسيم؛ فقد قال على: تحبون أن يكذّب الله ورسولُه، حدثوا الناس بما يعرفون (أي بما يفهمون) ودعوا ما ينكرون. (رواه البخاري)<sup>(1)</sup>. وروى البيهقي في الشعب عن المقدام بن معدي كرب عن رسول الله شخ قال: إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم بما يغرب عليهم. قال ابن مسعود: ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. (رواه مسلم)<sup>(7)</sup>. قال الخطيب (<sup>7)</sup>: ويجتنب أيضاً في روايته للعلوم أحاديث الرخص وما شجر بين الصحابة والإسرائيليات.

وقال الإمام مالك لتلميذه ابن وهب: اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع، ولا يكون إماما أبدا وهو يحدث بكل ما سمع (<sup>1)</sup>.

وقال عبدالرحمن بن مهدي:  $\mathbbm{k}$  يكون الرجل إماما يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع $^{(o)}$ .

وهذا هو المنهج السليم في مجال التعليم ونشر الدين ومخاطبة الناس بنصوص الكتاب والسنة، يختار العالم مما يعلمه من الكتاب والسنة ما يتحمله عقل المخاطب، ولذا يتمين عليه أن يهتم أولا بمعرفة طبيعة المخاطب حتى لا يخاطبه بما يترك في نفسه بلبلة وحيرة وفتنة قد تؤدي إلى الانحراف والضلال.

وأما النماذج التي نريد الاستدلال بها على أن الخلل في فهم النص

 <sup>(</sup>۱) في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ألاً يفهموا ٢٢٥/١ (فتح البارى).

<sup>(</sup>۲) روى مسلم قول ابن مسعود في مقدمة صحيحه باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ۱۰۷/۱ (شرح النووي).

<sup>(</sup>٣) انظر كتاب جامع أخلاق الراوي وآداب السامع ١١٩/٢.

٤) مقدمة صحيح مسلم ١٠٧/١.

<sup>(</sup>٥) المصدر السابق.

أدى إلى إنكار صحة الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، فأذكر منها ثلاثة نماذج فقط، وهي كالآتي:

الأنموذج الأول: حديث أبي ذر الذي رواه أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد من طرق كثيرة تدور جميعها على إبراهيم التبمي عن أبيه عنه: قال: قال النبي ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس: تدري أين تذهب؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن فيوذن لها ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها وتستأذن فلا يؤذن لها يقال لها ارجعي من حيث جنت فتطلع من مغربها فذلك قوله تعالى: فَوْلَا لَمُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ ا

والأنموفج الثاني: حديث عائشة: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمن ثم تُسِخُن بخمس معلومات، فتوفي رسول اش ﷺ، وهن فيما يُقرأ من القرآن، رواه مسلم وغيره بطرق مختلفة تدور جميعها على التابعية المشهورة وهي عمرة بنت عبدالرحمن بن زرارة المدنية (۱۰).

### والأنموذج الثالث: حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: (إن أحدكم

<sup>(</sup>١) البخاري في باب صفة الشمس والقمر بحسبان ٢٩٨/١، وفي باب فركان عرشه على الداء ١٩٣٨ (فتح الباري)، ومسلم في باب بده الوحي إلى رسول الله (١٣٤٨ ١٣٤ ومشكل الآثار في ٢٩٤١، وابن حيان الأصبيهاني في الإمام أحمد في ١٩٩١ - ١٩١٦، وابن الجوزي في المنتظم (١٨٥١، والبغوي في التفسير ١٣/١، وأبر عوانة في مستده ١٩١١، وأبر نعيم في الحلية ١٩١٢، وابن منده في الإيمان ٢٩١٢، المريم عدد الإيمان الإيمان ١٩١٢، وأبر نعيم في الحلية ١٩١٢، وابن منده في الإيمان ٢٩١٨، الميمان ال

<sup>(</sup>٧) رواه الإمام مالك في جامع ما جاء في الرضاعة ٢٩٨/٢ ومسلم في باب التحريم بخمس رضاعة ٢٩٥/٢ والدارمي في النكاح باب ما يذهب مذهة الرضاع ٢٩٠/٢ ولدارمي في النكاح باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ٢٠/١٠ وفي السنن الكبرى ٢٩٨/٢ وابن حبان في صحيحه ٢٠/١٠ والبيهتي في النكاح باب من قال لا يحرم من الرضاع ١٠/١٥٠ - ٢٥٥٠ والبغزي في تفسيره ٢١/١١ وأبو عوانة في مسنده ١١/١٠ وانظر كتاب الاستذكار لابن عبدالبر أحد أتمة المالكية ١٨٥/٢ مسنده ١١/١٠ وركايه النهيد ١٨٥/١ (١٢٥٠ / ٢٠١٥).

يُجمع خلقُه في بطن أنه أربعين يوما، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد. فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار فيدخلها. وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجناز عن عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجناز حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل والسنن والمسانيد بطرق عدة كلها تدور على الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود (٢٠).



<sup>(</sup>١) رواه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب كيفية الخلق الآدمي ٤ /٢٠٣٦.

<sup>(</sup>٧) رواء البخاري في كتاب بلده الخلق، باب ذكر الملائكة ١١٧٤/٣ وفي باب خلق آدم ٢٢١٢/٣ وفي باب ولقد سبقت كا١١٢/٨، ١٠٠٠ وأبو ما ٢٧١٢/٨ وأبو دام دام ١٤٣٠ وأبر القدر ١٩٧١/٣٠ وأبر دام دام د في القدر ١٩٧٤/٩، وإبر باجه في القدر ١٩٧٤/٥، والطياليس عن ١٩٧١، والبزار في ١٩٧٥/٥ والطياليس عن ١٩٨٠ وأبر ديم في مشكل الآثار ١٩٣٨، ١٩٨٥ وأبر عاصم في السنة ١٩٣١، وأبر حيان الأصهباني في كتابه المظمة ١٩٣٥/١، وأبر يمان عبد الراحمهاني في ١١٠١/١٨، وأبر سعيد الشاشي يكر الخلال في السنة ١٩٣١، وأبر عبد الشاشي في ماسم في السنة ١٩٣١، والبيهني في ١١٤/١٨، وأبر سعيد الشاشي في ماسند ١٤٣/١٨، وأبر سعيد الشاشي في مسند ١٤٣/١٨.



# الأنموذج الأول

# **泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰**

أما الأنموذج الأول فهو حديث اشتهر بين الثقات في عصورهم المختلفة دون أن يستغربه أحد منهم، خاصة النقاد، لا سندا ولا متنا؛ إذ رواه أثمة الكوفة – أمثال الأعمش والحكم بن عتيبة وفضيل بن عمير وهارون بن سعد وموسى بن المسيب وحبيب بن أبي الأشرس-، وأثمة البصرة – أمثال يونس بن عبيد وغيره-، كلهم عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر، ولم يحدث بينهم اضطراب لا في الرواية ولا في معنى عن أبي ذر، ولم يحدث بينهم في سياقه ولفظه، وإيجازه وتفصيله، وهو أمر طبعي جداً إذا نظرنا إلى طبيعة الحديث الشريف الذي ينقل من راو إلى آخر، أومن جيل إلى جيل، فكلما تعددت الرواية وكثر رواتها تعرض الحديث كلاختلاف.

وهنا يجب أن نستوقف القارئ للتأمل في أهمية جمع الروايات والنظر في ألفاظها وسياقها عند شرح الحديث، وذلك ليقف الشارح على سياقه النام الذي يكون أقرب مما نطق به النبي ﷺ، وأنه لا ينبغي الاستعجال بشرحه وتأويله بناء على ما جاء في رواية واحدة من النص ودون النظر في أنفاظ الآخرين من الرواة، ولا يدرى هل رواه بعضهم بمعناه أو باختصار.

وعلى كلِّ فإن الاستعجال بفهم الحديث وفقه معناه بناء على ما جاء في رواية واحدة من السياق يُشكِّل مكمن الخلل في تعامل كثير من الباحثين المعاصرين مع السنة النبوية، شرحا وتفسيرا، وهو من أهم أسباب الانحراف العقدي والسلوكي وانتشار البدع باسم السنة. وفي ضوء هذا الواقع يتعين على من يريد شرح الحديث وفهم معناه أن يجمع رواياته أوَّلاً، ثم يقارن بينها ليقف على تفاوت في المتن وسياقه، ويحاول أن يعرف ما هو أقرب من لفظ النبي ﷺ في ضوء ما يتوافر لديه من الخبرة بالأحاديث والخلفية العلمية حولها، فيختار اللفظ الذي يتفق عليه أكثر الرواة أو المعنى الذي تتفق عليه معظم الروايات أو الذي يوافق أسلوب القرآن الكريم والسنة النبوية، أو يفسر بعضها بعضا.

وعلى الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار أساليب القدامى في مخاطبة معاصريهم، ومعانى الكلمات التي يستخدمونها فيها، لا سيما أسلوب النبي ﷺ الذي كثيرا ما يطابق أسلوب القرآن الكريم(۱) من حيث التحدث بالمعجزات والغيبات والصفات الإلهية، ومن حيث التنبق بما يجري قبل يوم الساعة، واعتماد أسلوب صالح لعقلية المجتمعات التي خاطبهم مباشرة، دون أن يتناقض في الوقت نفسه مع عقلية المجتمعات التي ستلحقهم مع اختلاف الظروف والثقافات والطبائع والأعراف والتقاليد؛ فلغة القدامى وأساليب مخاطبتهم تختلف عن لغة عصرنا، وقد يقصدون من الكلمة معنى غير الذي تعارفنا عليه او استقر عليه اصطلاحنا.

ونحن إذا جمعنا طرق هذا الحديث الذي ذكرته آنفا على سبيل المثال وجدنا روايتي يونس بن عبيد والأعمش أكثر تداولا بين الثقات المعروفين. وأما روايات غيرهما فلم نقف عليها، وإنما أشار إليها أبو نعيم في الحلية، غير أن الذي يمكن الجزم به أن أشهر الروايات هي رواية يونس بن عبيد من البصريين ورواية الأعمش من الكوفيين، ولذلك يكون من المستحيل عرفا أن تتحد الروايات لذلك الحديث من حيث اللفظ والسياق.

وأما التفاوت في لفظ الحديث وسياقه بسبب تعدد الروايات؛ فلفظ يونس كما يأتى:

أن النبي ﷺ قال يوما: «أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟».

<sup>(</sup>١) انظر كتاب المنتظم ١٨٥/١ - ١٨٨ لابن الجوزي.

قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (إن هذه تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت فترجع فتصبح طالعة من مطلعها ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي ارجعي من حيث جئت فترجع فتصبح طالعة من مطلعها ثم تجري لا يستنكر الناس منها شيئاً حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش فيقال لها: ارتفعي أصبحي طالعة من مغربها، فقال رسول الله ﷺ: «أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آست من قبل أو كسبت في إيمانها خيراًه(").

وأما لفظ الأعمش ففيه بعض الاختلاف لكثرة الروايات عنه، لكن أشهره كما رواه البخاري ومسلم وهو:

«دخلت المسجد ورسول الله 養 جالس، فلما غابت الشمس قال: يا أبا ذر! هل تدري أين تذهب هذه؟

قال: قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: فإنها تذهب، فتستأذن في السجود، فيؤذن لها، وكأنها قد قيل لها: ارجعي من حيث جنت. فتطلع من مغربها.

قال: ثم قرأ في قراءة عبدالله ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْدِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَــَأَ﴾.

بينما روى وكيع عن الأعمش بلفظ موجز وهو:

قال أبو ذر: «سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِى لِمُسْتَقَرِّ لَهَا﴾. قال: مستقرها تحت العرش».

ولا مانع من القول بأن حديث أبي ذر بألفاظه المختلفة بعد حديثا واحدا حدث به النبي ﷺ لأبي ذر في مناسبة واحدة، بل هو الذي يتعين القول به نظرا الاتحاد مخرجه، وهو إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر، وأن كل واحد منهما ينفرد بما رواه عن إبراهيم التيمي. فلو رواه التيمي

 <sup>(</sup>١) رواه مسلم في باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان وغيره، ويتفق الجميع في السياق وإن كان هناك تفاوت في الألفاظ.

بالفاظ مختلفة باعتبارها أحاديث مستقلة سمعها من أبيه عن أبي ذر أو أن النبي ﷺ حدث به لأبي ذر في أكثر من مجلس لروى أحد رواة الحديث مرة بلفظ يونس، وأخرى بلفظ الأعمش، وثالثة بلفظ وكيع! وهذا لم يقع حسب علمي وتبعي، بل كلَّ رووا عن شيوخهم حسب ما سمعوه منهم، أو روى بعضهم الحديث بالمعنى وباختصار. وعليه فلفظ يونس يتعين أن يكون أتم، بينما اختصره الأعمش، حتى جاء لفظ وكيع تلميذ تلميذ الأعمش بإيجاز شديد وهو: «سألت رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ عَلَى العرش، العرش،

وهذا اختصار من وكيع لحديث الأعمش. إذا كان سياق هذا الحديث عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر مختلفا بتعدد رواته فإن اعتماد رواية واحدة منها في فهم معنى الحديث، دون تتبع الروايات الأخرى ودون مراعاة لتفاوت الألفاظ فيها أو قبل التأكد من اللفظ الذي صدر منه هيء يعد ذلك تسرعا واسترواحا، بل إن ما يترتب على هذا التساهل في شرح النصوص الحديثية من الآثار والنتائج يكون خطيرا؛ إذ يؤدي ذلك إلى حدوث فتن واضطراب في معتقدات الأمة ومواقفهم من آراء السلف.

ولا شك أن الذي يتبين من خلال جمع الروايات وتفسير بعضها ببعض بعد التأكد من صحتها: أن الحديث في مجمله كان تفسيرا للآية: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرِ لَهَا﴾، وبيان المقصود من قوله ﴿لِمُسْتَقَرِ لَهَا﴾ بأنه مستقر زمنيا لا مكانيا؛ حيث جاء ربطها بالحديث في بعض الروايات، وأن جري الشمس دون انقطاع إنما يكون امتثالا لأمر الله تعالى (١٠)، كسائر الكانتات التي قالت ﴿ أَلْيَا كَلْهِينَ ﴾

<sup>(</sup>١) قال شيخ الإسلام إبن تيمية: فإذا كان النبي 難 قد أخير أنها تسجد كل ليلة تحت المرش فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد وأن كرنها تحت المرش لا يختلف في نفسه وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والاضافة علم أن تنزع النسب والاضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف. ومن هنا يظهر ما ذكره ابن حزم وغيره في حديث النزول؛ حيث قال النبي؟ 謝: ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء المذبا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني=

ومن أهم النقاط التي يجب اعتبارها في شرح هذا الحديث أنه ﷺ كان يصور الأبي ذر كيف تخضع الشمس وهي تَسبَح في فلكها المحدد الإرادة الله تعالى وكيف تمثثل الأمره، وتستمر في دورانها دون توقف حتى تطلع من المغرب يوم القيامة يوم ﴿لَا يَنَعُمُ نَشًا إِينَهُمْ لَرْ تَكُنَّ مَامَنَتَ مِن فَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِينَهَا خَبْرًا﴾

والذي ينبغي الالتفات إليه في هذه المناسبة هو أن ذلك الحديث كان بلغة المخاطب وأسلوبه الذي يعرفه، ولا يكون المقصود هو ما تدل عليه حرفية اللفظ، مع أنه لا يدل على أن الشمس تغيب كل يوم عن الأرض حتى تصل إلى تحت العرش؛ لتسجد لله تعالى هناك، وهذا فهم غير منهجي؛ إذ لفظ الحديث قد اختلف من راو إلى آخر مما يمنعنا من الجزم بأن هذا هو المقصود، مع أن أسلوبه ﷺ في إخباره عن الكون إنما يكون بعيث يفهم من يخاطبهم مقصوده الأصلي، وهو امتثال الشمس مع ضخامة ججمه الأمو، تعالى.

وإن كان من أساليبنا أن نربط الأمور بأسبابها التي تكتشف في ضوء

فاستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له حتى يطلع الفجر، فقالوا: قد ثبت أن الليل يختلف بالنسبة إلى الناس فيكون أوله ونصفه وثلثه بالمشرق قبل أوله ونصفه وثلثه بالمغرب. قالوا: فلو كان النزول هو النزول المعروف للزم أن ينزل في جميع آجزاء الليل إذ لا يزال في الأرض ليل. قالوا: أو لا يزال نازلا وصاعدا وهو جميع بين الضدين.

وهذا إنما قالوه لتخيلهم من نزوله ما يتخيلونه من نزول أحدهم وهذا عين التمثيل، ثم إنهم بعد ذلك جملوه كالواحد العاجز منهم الذي لا يمكنه أن يجمع من الأفعال ما يمجز غيره عن جمعه. وقد جاءت الأحاديث بأنه يحاسب خلقه يوم القيامة كل منهي بعجز غيره به ويتاجيه لا يرى أنه متخليا ليزيره ولا مخاطب لغيره. ووقد قال النبي \$\$! إذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، يقول الله: حمدني عبدي. وإذا قال: الرحمن الرحيم، قال الله: أثنى علي عبدي. فكل من الناس يناجيه، وإلله تعالى يقول لكل منهم ذلك، ولا يشغله شأن عن شأن. وذلك كما قبل لابن عباس: كيف يحاسب الله تعالى الخذة في ساعة واحدة، فقال: كما يرزقهم في ساعة واحدة. (بيان تلبيس الحيمة ١٨٢٢).

التطور العلمي؛ فنقول: حدث كذا بسبب كذا، أو وراءه سبب كذا، بينما في لغة السلف يربطونها إلى الله تعالى لكونه خالقها، لا سيما حين يجهلون الأسباب التي تكون وراء تلك الأمور، مثل جري الشمس وغيرها من الكواكب.

وعندما نجمع الروايات ونفسر بعضها ببعض نفهم أن الحديث يهدف إلى تقريب صورة دوران الشمس ممتئلة لأمر الله سبحانه، وبيان أن المقصود بالمستقر الذي ورد في القرآن الكريم هو المستقر زمنيا وليس مكانيا، كما جاء في بعض الروايات: "فقال النبي ﷺ: أتدرون متى ذاكم، ذاك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خبراً».

والدليل على أن المقصود من الحديث ليس ما يدل عليه بحرفيته أن الشمس كانت تشرق وتغيب كل يوم بالنسبة إلى من في الأرض، وحتى هذا اليم لا تزال تشرق من المشرق وتغرب في المغرب، وأنها لا تغيب لحظة واحدة عن الأرض جميعا، وإنما عن جزء منها لتشرق على الذي يليه، وهو أمر بدهي يعلمه كل من عاش في الأرض، ولا يمكن أن يكون المقصود بالحديث أن الشمس تسجد وتشرق بعد الاستئذان ثلاثة أيام، وفي المرة الرابعة تؤمر بشروقها من المغرب، كما جاء في سياق حديث يونس عن إبراهيم التيمي. فهل يفهم أحد ذلك من الحديث؟! كلا، إذ المقصود ليس بيان عدد المرات التي يتم فيها السجود والاستئذان، وإنما المقصود أن الشمس ينتهي جربها بطلوعها من المغرب يوم القيامة ممثلة لأمر الله تعالى.

كما أنه لا يفهم من الحديث أن سجود الشمس يكون مثل سجودنا، وهو الانحناء ووضع الجبهة على الأرض ثم رفعها. ومن يفهم من الحديث ذلك لينكر مصداقية الحديث زاعما أنه مخالف للواقع الذي يشاهده فإنه لا يجد تبريرا للتفريق بين أسلوبي الحديث والقرآن الذي تطرق لذكر سجود السموات والأرض.

ولذا فإن الحديث يصور عموما بلغة المخاطب وأسلوبه حركة الشمس وجريها في فلكها باستمرار وكيف تمثثل كل لحظة لأمر الله تعالى، لا سيما حين يصل جريها إلى نقطة انطلاقها التي - فيما أحسب - تحاذي العرش محاذاة مباشرة من وجه الأرض، ومن المعلوم أن الأرض والكواكب كلها تحت العرش. وأن الشمس حين يقع في دورانها وجريها خلل فيزيائي تشرق من المغرب، وذلك يوم القيامة. والجدير بالذكر أن سجودها ليس كسجودنا، وإنما بحيث يناسب طبيعتها وحركتها التي تتمثل في خضوعها لأمر الله تعالى.

وقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على أن جميع الكاننات تُسبِّح وتصلي وتسجد لكننا لا نفقه ذلك. قال تعالى: ﴿ أَلَوْ نَرْ أَنَّ أَلَهُ <u>نَسَعُهُ لَمُ</u> مَن فِي ٱلشَّكَوْتِ وَمَن فِي ٱلْأَثِينَ وَالنَّمَشُ وَالنَّمَرُ وَالنَّجُرُمُ وَالنَّكِرُ وَالنَّوَلُ وَالنَّجَرُمُ وَالنَّوَلُ وَالنَّجَرُ وَالنَّوَلُ وَالنَّجَرُ وَالنَّوَلُ وَالنَّعَرُ وَالنَّوَلُ وَالنَّعَرُ وَالنَّوَلُ وَالنَّعَرُ وَالنَّوَلُ وَالنَّعَرُ مِن مُكُمِمٌ إِنَّ اللهِ فَمَا لَمُ مِن مُكُمِمٍ إِنَّ اللهِ مِن مُنْكَمِمُ مَا لَهُ مِن مُنْكَمِمُ وَالنَّوْلُ وَمِن مُنْ مَا يَشَالُ لُمْ مِن مُنْكَمِمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

وقىال تىعالىي: ﴿ شَيْحُ لَهُ التَّنَوْتُ النَّبَعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِينَّ وَإِن مِن شَيْء إِلَّا يُسَخُ بِجَدِدِ ذَكِنَ لَا لَفَقَهُونَ تَسْبِيحُهُمْ إِنَّهُ كَانَ خَلِيمًا غَفُولُ ﴿ ۖ ۖ \* ``.

وقــال تــعــالــى: ﴿وَ<u>هَـَ نَسَتُمُن</u> مَن فِي اَلسَّمَوَتِ وَٱلأَوْنِ طَوْعًا وَيُؤَلِّهُمْ إِلَيْنَةِ وَالْاَصَالِ ﴿﴾".

وقسال تسعمالسى: ﴿<u>وَهَهَ يَسْتُمُذُ</u> مَا فِي اَلسَّمَوُتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَاتَةِ وَالْمَلَتِكُمُّةُ وَهُمْ لَا يَشَعَكُمُونَهُ ﴿ ﴾ <sup>(1)</sup>.

فغاية ما في الحديث إذن أنه ذكر سجود الشمس، وأنها تشرق يوم القيامة من المغرب مع بيان معنى لفظة (لمستقر لها) التي جاءت في قوله تعالى: ﴿وَالشَّـنَّسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرِّ لَهُمَّا﴾. وأنها تمتثل لأوامر الله تعالى حتى تنهى لمستقرها الزمني، وبعد ذلك تشرق من المغرب وتغرب في المشرق.

<sup>(</sup>١) الحج: ١٨.

<sup>(</sup>٢) الإسراء: £3.

<sup>(</sup>٣) الرعد: ١٥.

<sup>(</sup>٤) النحل ٤٩.

ومن فهم من الحديث أن سجود الشمس يكون مثل سجودنا، وأنها تخرج من خطها لتغيب عن الأرض حتى تصل إلى تحت العرش بناء على حرفية النص فإنه ضيق على نفسه فهم المقصود من سياق الحديث النبوى.

ومن الجدير بالذكر أن من أهم معايير تفسير النصوص والكلمات مراعاة أسلوب صاحبها فيها والتأمل كيف تناولها في أماكن أخرى؛ إذ الكلمات تتغير وتتبدل بمرور الزمن وتقلُّبِ العادات والتقاليد والأعراف واختلاف المناطق.

وعلى كلَّ فالحديث صححه أثمة الحديث وتلقته الأمة بالقبول، وفيهم أهل المنطق والكلام والفقهاء، ولم ينقل عن أحد منهم إنكار هذا الحديث بحجة أنه يخالف ما يشاهد كل يوم؛ وهو أن الشمس تجري وتدور دون توقف، ولم نجد في رواته، أو في روايته شيئا خفي على من سبقنا مما يشر الشك في مدى صحته.

وأما مخالفة ظاهر الحديث لما يشاهده كل إنسان في هذا الكون فمن الغريب بل من المستحيل عرفا أن تكون خافية لدى السابقين جميعا، لا الغريب بل من المستحيل عرفا أن تكون خافية لدى السابقين جميع جوانبها بناء على منهج علمي أساسه العلم والفهم والحفظ. ولذا كان من أهم معايير هذا المنهج عرض الحديث على الواقع المعيش، لكن فقط وفق شروط يقتضيها محتوى الحديث وطبيعة روايته. ومن هنا تتجلى دقتهم في النظر والتبع، ويتكامل منهجهم في التقد من جميع جوانبه(١٠).

أما عرض الحديث على الواقع الملموس أو العقل مطلقا من غير مراعاة لشروطه فليس بمنهج سليم، بل يشكل تلاعبا خطيرا بمكانة السنة النبوية، يدخل فيه كل باحث يتصرَّف فيما يروى من الأحاديث بما يوافق هواه، ولا يمنعه عن ذلك أنها متفق على صحتها من قبل النقاد.

<sup>(</sup>١) وقد أوضحنا ذلك في القسم الثاني من كتاب (نظرات جديدة في علوم الحديث).

ومن هنا تجرَّأ بعض الباحثين المعاصرين غير المتخصصين<sup>(۱)</sup> على الواقع إنكار هذا الجديث الذي صححه النقاد، مغرورا بمنهج العرض على الواقع المعيش، وكأن جميع من مضى ممن تلقى ذلك الحديث بالقبول، لا سيما من صححه من النقاد، مُغفَّلون لدرجة أنهم لم يستطيعوا النظر في مدى مطابقة النص بالواقع المشاهد، حتى إذا كان الأمر واضحا مثل الشمس في ربع النهار، ثم يتهمهم بأنهم متجمدو العقل وقليلو الفقه.

وبعد كل ذلك أخذ هذا الباحث المستعجل يزعم أنه يقوم بإصلاح أفراد الأمة وتنبيههم إلى أهمية تجديد المنهج وتطويره!! وأنى له التجديد والتطوير وهو يبني الأمور على مجرد خيال بعيد عن الواقع العلمي!!!.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على غفلة هذا الباحث وتسرعه إلى الحكم قبل أن يعرف ما يحكم عليه معرفة تامة، بل قبل أن يفهم الحيثيات التي يعول عليها المحدثون في تنقية السنة من شوائبها من أوهام الرواة المقبولين وحتى ما يقع من الثقات الأثمة من وهم نادر.

وإذا تتبع الباحث كتب العلل وجد فيه أمثلة كثيرة تدل على دقة نظر النقاد وتكامله من جميع الزوايا التي يجب أن يستوفيها النقد العلمي البناء، حتى وإن كان وهم الراوي في زيادة حرف في لفظ شيخه أو تغيير سياقه الذي حدث به، فإنهم يكتشفون ذلك ببالغ الدقة والأمانة، ثم يلفت الانتباه إليه أيا كان صاحبه.

ولا شك أن الأوهام التي قد تقع من الرواة الثقات الأثمة تكون أدق وأخفى من أوهام الرواة الضعفاء فضلا عن كذب الكذابين.



 <sup>(</sup>۱) راجع موقع (الحوار المحضِّر) للدكتور عمراني.



#### الأنموذج الثاني

## 泰森森森森森森森森森森

وأما الأنموذج الثاني ـ وهو حديث عائشة: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمن، ثم نُسِخن بخمس معلومات، فتُوفي رسولُ الله على وهمّن فيما يُقرأ من القرآن» ـ فقد فهمه بعض المعاصرين فهما مغلوطا حتى ضعف الحديث على الرغم من وجوده في صحيح مسلم، ورواه هو وغيره من الأثمة بطرق مختلفة تدور جميعها على التابعية المشهورة بالرواية وهي عمرة. والشيء الذي اعتمده هذا المعاصر في إنكاره لصحة الحديث هو أن القرآن الكريم الذي نقرأه اليوم لا يوجد فيه هذا النص كما تحكي عائشة. إذن فالحديث باطل لمخالفته واقع القرآن، وإن كان قد ورد في صحيح مسلم وغيره!.

والواقع أن هذا تسرع واسترواح من الباحث المعاصر وإقحام لنفسه في مجال لم يتخصص فيه، وكان يتبغي له أن يحاول فهم النص في ضوء الجو العام الذي عاشته الصحابة؛ إذ عاداتهم في قراءة القرآن الكريم وحفظه، ووسائل تدوينهم له، مختلفة عن وسائلنا وعاداتنا. إن القرآن الكريم لم يكن مدونا في عصر الصحابة في الصورة التي ألفناها، ولا أن نسخة المصحف متناولة بكاملها في أيدي الجميع كما هو حالنا اليوم. بل كان فيهم من يحفظ القرآن عن ظهر قلبه بكامله، وهم قلة. يقول أنس بن مالك \_ رضي الله عنه \_: من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ أربعة كلهم من الأنصار. وفي رواية عنه: مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة:

أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد. قال أنس: ونحن ورثناه'').

وفي الصحابة أيضاً من كان قد دوَّن مصحفه كما تلقاه من النبي 繼 مباشرة وقد لا يكون نسخة كاملة.

وفيهم من يحفظ من سور القرآن عن ظهر قلب ما تمكن حفظه، إذ ليس لدى الجميع إمكانية الكتابة.

وعلى كلِّ فإن الصحابة لا يتداولون نسخة القرآن الكريم على الشكل الذي نحن تداوله، بل إن كثيرا منهم لا يملكون نسخة المصحف بكامله إلا مان عند أبي بكر ثم عند عمر ثم عند حفصة ثم عثمان بن عفان بن عفان رضي الله عنهم جميعا. وذلك أن القرآن الكريم بعد أن تم جمعه في عهد أبي بكر لم يكن له إلا نسخة واحدة كاملة بقيت عند أبي بكر، ثم عمر ثم التقلت إلى حفصة، وظلت عندها إلى أن ظهرت بوادر الاختلاف على القرآن الكريم في عهد عثمان، فطلب عثمان من حفصة النسخة التي عندها، ثم أمر بنسخها إلى عدة نسخ وأمر الناس بالاعتماد عليها، وإحراق جميع ما يخالفها من النسخ، وذلك من أجل حفظ الأمة بعيدا عن التنازع في شأن القرآن الكريم.

يقول أنس: إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلائهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصُّحُف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي ﴿ ٩ / ٤٨ (فتح الباري) وإن كان هذا القول يتأقض مع وجرد عدد آخر من القراء فإنه جاء في توجيهه عدة أقوال ؟ فعنها: أنه لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك الأربعة من الأنصار. (انظر التفصيل في فتح الباري ٥١/٥ - ٥٠).

وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أسمع قال فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله الله الله على المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ ألمن المنافذ المنافذ

ومن المناسب أن أنقل عن ابن قتيبة قوله في مقدمة كتابه (تأويل مختلف الحديث ص: (٣٠ - ٣١) ردا على طعن بعض أهل الكلام على عبدالله بن مسعود لجحده سورتين من القرآن العظيم، وهما المعوذتان، وهذا نصه:

"فإن لابن مسعود في ذلك سببا، والناس قد يظنون ويَزِلُون، وإذا كان هذا جائزا على النبيين والمرسلين فهو على غيرهم أجوز. وسببه في تركه إثباتهما في مصحفه أنه كان يرى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين، ويعوذ غيرهما، كما كان يعوذهما بـ (أعوذ بكلمات الله التامة)، فظن أنهما ليستا من القرآن، فلم يثبتهما في مصحفه.

وبنحو هذا السبب أثبت أبي بن كعب في مصحفه افتتاح دعاء القنوت، وجعله سورتين لأنه كان يرى رسول الش 霧 يدعو بهما في الصلاة، دعاء دائما فظن أنه من القرآن، اهـ.

ومن حفظ تفاصيل قصة جمع القرآن في عهد أبي بكر وما جرى بين

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن ١١/٩.

الكُتّاب من اختلاف قبل اتفاقهم بان له حقيقة أحوال الصحابة في تلاوة القرآن الكريم وتداولهم لنسخ المصحف، وطبيعة ما يقرأه بعض أفراد الصحابة أو يحفظه من القرآن، ولو لم يكن أبو بكر ثم عثمان قد نهضا بمهمة جمع القرآن وتوحيد الناس على تلاوة القرآن لاختلفت الأمة في القرآن اختلاف اليهود والنصارى في كنهم رضي الله عنهما وجزاهما وكُتَّابَ القرآن وخفاظه من الصحابة خير الجزاء.

وإذا كانت نسخ القرآن محدودة العدد وقد أرسلت كل منها إلى الأفاق فليس من الإمكان أن يملك كل واحد من الصحابة تلك النسخة المتكاملة، وإن كان ممكنا أن يحفظ بعضهم القرآن كاملا. وفي ضوء هذا الواقع فمن الطبعي جداً أن يبقى لدى بعض الصحابة القدر الذي تلقاه من النبي ش من القرآن الكريم، ويظل يقرؤه كما حفظه، وقد يكون في ذلك القدر الذي يحفطه شيء تم نسخه وهو لا يدري أنه نُسِخ، وإذا وقع اختلاف بينهم حول تلاوة القرآن رجعوا إلى تلك النسخة الأم.

يقول الإمام النووي: «قولها: (فتوفى رسول الله ﷺ وهنَّ فيما يُقرأ) معناه: أن النَّسخ بخمس رضعات تأخر إنزالُه جداً حتى إنه ﷺ توفي، وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوا، لكونه لم يبلغه النسخُ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخُ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يُتلى<sup>(۱)</sup>.

وينبغي أن نلحظ أن عائشة رضي الله عنها لم تقل: "وهن في القرآن"، وإنما قالت: "وهن فيما يُعرأ من القرآن". ولو كان قصدها أنها

<sup>(</sup>۱) شرح النووي ۱۰ /۲۹.

مذكورة في القرآن الكريم ما كان قولها على هذا النحو الذي رأيناه، وإنما يكون قولها كالعادة: «اقرؤوا إن شتتم قوله تعالى...» مثلاً.

فهذا المعاصر قد فهم من حديث عائشة ما فهمه في ضوء ما نحن عليه اليوم، بدلا من فهمه في ضوء عادات الصحابة وطريقتهم في قراءة القرآن العظيم ومدى إمكانية كل واحد منهم أن يملك ما تم جمعه في عهد أبي بكر ثم في عهد عثمان. وكان ينبغي ألاً يتسرع بالاستدراك على علماء الحديث الذين صححوه في مختلف العصور التي كان فيها العلماء أكثر تلاوة للقرآن الكريم وتدبرا وفهما منا.

نعم يمكن أن نرفض ما كان شاذا لمجرد كونه غير مألوف، أما الأمر المتفق عليه جيلا بعد جيل يصعب على العاقل المنصف أن ينكره لشبهة وقعت له فيه، أو أنه لم يفهم حقيقته، بل عليه أن يقتنع بعجزه رغم أنفه.

والذي ينبغي فهمه من هذا الأنموذج أن في الأحاديث ما يتوقف شرحه على معرفة المناسبة التي صدر فيها الحديث، وطبيعة المحيط العلمي الذي عاشه المخاطبون به، بغض النظر عن المصطلحات التي استقرت عليها متأخراً، وعن العادات التي نعيشها. وأن كل شرح لا يحترم ذلك سيكون باطلاً وفهماً مغلوطاً. والله تعالى الموفق.





#### الأنموذج الثالث

#### 你你你你你你你你你你你

وهو حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: ﴿إِن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيدا، وشرحه كثير من الشراح في ضوء خلفيتهم العلمية المتوفرة في عصرهم حول خلق الجنين ونموه، بحيث يصطدم الحديث مع الواقع الذي تبين اليوم بدقة متناهية في ضوء تطور علم الجنين؛ إذ معنى الحديث حسب شرحهم: أن مجموع المدة لخلق الجنين في بطن أمه ماتة وعشرون يوما، وأن كل مرحلة من المراحل الثلاث في طوء تطور علم المذكورة في الحديث مدتها أربعون يوما. بينما ثبت في ضوء تطور علم الجنين أن خلقه على مراحله الثلاث يتم خلال أربعين يوما فقط.

وعلى هذا التفسير فإن بعض الكلمات التي وردت في الحديث مشكلة ولا تستقيم معانيها إلا بتأويل وتكلف، وذلك أولا:

إذا كان المقصود بقوله: ﴿إِن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً» هو مرحلة النطقة لوحدها فما معنى الجمع؟

وما الذي يجمع؟

وما المقصود بكلمة «الخلق» في قوله : «خلقه»؟

وأين في الجملة ذكر النطفة؟

وإن كانت هذه التساؤلات تعكر صحة التفسير بما سبق، فإن الشراح أجابوا عنها حين أولوا تلك الكلمات بما لا يصفو من كدر الغموض والإشكال ولا يخرج من التكلف؛ فمثلا: قوله الخلقه، أي المخلوق، وهو النطقة، ووجه جمعها هنا أنها حين تدخل في الرحم تتطاير في جدار الرحم ثم يجمع ما تطاير من النطقة خلال أربعين يوما، كما جاء ذلك مصرحا في أكثر من رواية لكنها شاذة وغرية.

غير أنه إذا حملنا قوله: وإن أحدكم يُجمع خلّقه في بطن أمه أربعين يوما» على مرحلة النطفة لوحدها، فلا يخلو ذلك من إشكال؛ إذ كلمة «الخلق» لم يرد استخدامها في القرآن الكريم فيما يتعلق بمرحلة النطفة بعفردها، بينما وردت مستقلة فيما يخص مراحل العلقة والمضغة والعظام.

قىال تىمىالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلَقَنَا ٱلْهِدَىٰنَ مِن شَكَلَةٍ مِن طِيهِ ﴿ هُمْ جَسَلَتُهُ ثُلُنَةً فِي فَارِ ثَكِينِ ﴿ وَأَنْ قَلَقَ الظُّلَةُ عَلَقَةً فَطَقًا ٱللَّيْنَةَ مُشْتِكَةً نَكَلَفْتُكَا ٱلشُّشْفَةَ عِطْلَكًا كُنْسُونًا ٱلْمِطْلَدَ لَمُنّا ثُرُّ أَنْنَأَتُكُ عَلَقًا مَاخَرُ فَنْبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ لَكُولِينَ ﴿ ﴾ (\*) الْمُلِينِينَ ﴾ (\*)

نعم ورد استخدام كلمة "خلق؛ بحيث تشمل جميع مراحل الجنين جملة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ عَلْكُمْ أَطْوَازًا ﷺ (٢٠).

وقوله تعالى: ﴿ غَلَقَكُمْ مِن لَقَسِ وَمِيَوْ ثُمُّ جَمَلَ يَنْهَ وَفَجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْضَوِ نَنْنِيَةً أَزْفَج يَخْلُفُكُمْ فِي بُطُونِ أَنْهَيْتِكُمْ غَلْقًا مِنْ بَعْدِ غَلْقٍ فِي لِملكنتِ نَلْتَجُهُ(٣).

وفي ضوء أسلوب القرآن الكريم فإنه يلزم من التفسير السابق استخدام كلمة «المخلق» في مرحلة النطقة مستقلة، وهذا مناف لأسلوبه بل مناف للواقع أيضاً، فإن النطقة هي الأصل الذي يتحول إلى علقة ثم تتحول العلقة

<sup>(</sup>١) المؤمنون: ١٢ - ١٤.

<sup>(</sup>٢) نوح: ١٤.

<sup>(</sup>٣) الزمر: ٦.

إلى مضغة كما تتحول المضغة عظاما، لذا جاء إطلاق القرآن كلمة «الخلق» فيما عدا مرحلة النطفة. والنطفة التي استقرت في الرحم تبقى نطفة لمرحلة معينة ثم تحول إلى تلك المراحل اللاحقة التي تتناسب مع الوصف بخلقها، وبالتالي يكون وصف النطفة المستقرة في الرحم بخلقها في الرحم غير دقيق، لذا يتمين تفسير الحديث بحيث تحمل «الخلق» على مراحل التحويل جميعا، وإدراج مرحلة النطفة فيها يكون على سبيل التغليب فقط، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَدُ خَلَقَارُا أَلْوَالُوا إِنْ طور النطفة داخل في هذه الأطوار.

وثانياً: إن «الجمع» في قوله «يجمع خلقه» لا يستقيم معناه إلا إذا ضممنا إلى مرحلة النطقة بقية المراحل اللاحقة، وهي: مرحلة العلقة ومرحلة المضغة، وجعلناها كلها في أربعين يوما. وأما إذا وزعنا زمن الخلق كل مرحلة في أربعين يوما على حدة فإن كلمة «الجمع» تحتاج إلى تأويل، وربها إلى تكلف فيه دون حاجة لذلك.

كقولهم إن كلمة ويجمع خلقه المقصود من قوله الخلقه أي المخلوق بمعنى اسم المفعول وهو النطفة، وبالتالي يكون المعنى: تجمع نطقته أي نطقته أي نطقة أحدكم، وإلا فما معنى الضمير في قوله الخلقه وهو ملا أبعد ما يكون. إلى جانب تأويلهم لكلمة الجمع في قوله (يجمع خلقه ، وهو أن المقصود من الجمع جمع ما تطاير من النطفة في جدار الرحم خلال أربعين يوما. وفيه من التكلف ما لا يخفى ، وكيف يكون ذلك الجمع أربعين يوما ! !.

لذا لا يستقيم معنى قوله (إن الجمع يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماًه إلا إذا قلنا في معنى الجمع: إن الجمع إنما يكون بالنسبة إلى مراحل خلق الجنين في بطن أمه، وهي المراحل الثلاث المبينة في الحديث، وتستغرق هذه المراحل الثلاثة في خلق الجنين مدة أربعين يوما. وبالتالي لا يتعارض الحديث مع الواقع العلمي الذي ثبت في ضوء الاكتشافات العلمية المتصلة بالجنين. وأما الجمل الآتية \_ وهي: ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك -، فمفسرة في ذلك مضغة مثل ذلك -، فمفسرة لجملة "يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً وموضحة لمعنى الجمع، فالتقدير: إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما: يكون نظفة ثم يكون في ذلك الأربعين مضغة مثل ذلك أي مثل حال النطفة في الإحكام والإتقان. إلى آخر الحديث.

ولعل كلمة "ثم" في قوله "ثم يكون علقة" أداة عطف على المحذوف، وهو: "يكون نطقة" حذفت هنا في الحديث لوضوح حال النطفة لدى الحميع، هذا وقد جاء في رواية: "نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك"، ومن خلال المقارنة بين الروايات الصحيحة فإن كلمة نطفة من أحد الرواة أدرجها هو للتوضيح، وعلى هذا التأويل تكون المدة الزمنية لخلق الجنين في صورته البدائية مستغرقا لمراحله الثلاث الواردة في الحديث أربعين يوما. ويؤيده ما ورد في حديث آخر رواه مسلم وغيره من حديث حذيفة : "إذا مر على النطقة ثنتان وأربعون يوما».

ومن البدهي أن حمل الجنين يستغرق غالبا في بطن أمه مدة تسعد أشهر؛ أي حوالي ۲۷۰ يوما، ولكن ليس من المعقول أن تستغرق هذه المدة كلها لخلق الجنين، بل لا بد أن يمر الجنين بمرحلتين: مرحلة الخلق ومرحلة النمو. أما مرحلة الخلق فجاء تحديدها في كلام النبي على قبل ١٤ قرنا، وقد برهن العلم باكتشافاته الحديثة على جانب الإعجاز في ذلك.

فالحديث صحيح بل دليل على نبوته ﷺ: وما وجدناه اليوم معارضا لما ثبت في علم الجنين فإنه حسب شرح بعض الشراح الذين اجتهدوا في فهم معناه في ضوء إمكانياتهم العلمية، وهم معذورون في ذلك. وعلى كل فالذي يهمنا هنا أن نقول إن الحديث يكون برينا من الإشكال الذي يهتم بإثارته للطعن في المحدثين. لذا يجب علينا أن نقوم بتوعية الأجيال بأهمية مراعاة أصول الشرح التي سيأتي ذكرها قريبا ليبتعد عن التسرع إلى إنكار

صحة هذا الحديث، وتهمة المحدثين بأنهم يصححون ويضعفون بناء على ظواهر السند، وأنهم قليلو النظر في مضمون الحديث وفقهه!.

وهذا الأنموذج يلفت انتباهنا إلى ضرورة مراعاة الأسلوب العام لاستخدام الكلمة في عصر قاتلها وما يقصدون بها من معنى ليضمن لنا سداد القول في تأويل الحديث، ولا ينبغي شرحها في ضوء ما تعارفنا عليه من معان ومصطلحات.





# أصول شرح النصوص النبوية وأهمية التركيز عليها في مناهج الدراسة

من خلال تتبع الأحداث في تاريخ الأمة الإسلامية يستطيع الباحث أن يستنتج أن كثيرا من الفتن والبدع والانحرافات تأتي بسبب الخلل في فهم التصوص؛ قرآبية كانت أو حديثية. لذا يكون من واجب المؤسسات العلمية أن تتولّى مهمة إصلاح هذا الخلل الذي يتفاقم في المجتمع يوما بعد يوم لبعدهم عن العلم، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا اعتمدت المؤسسات في مقرراتها الدراسية على الجانب المنهجي في مجال التثبت والشرح أكثر من الاهتمام بتحفيظ ما فيها من المعلومات دون فهم. وإلا نكون قد قصرنا في خدمة الحديث الشريف ومواجهة التحديات وإصلاح الخلل. ويمكن أن نستخلص بعض أهم أصول شرح النصوص بما يأتي:

١ - ينبغي فهم النص وفق ما يقتضيه سياقه الموضوعي أو البلاغي أو النحوي أو المقصدي. وعندئذ يكون الفهم الذي ينسجم مع السياق أفضل مما يصطدم مع السياق موضوعيا أو بلاغيا أو نحويا. وبذلك نتمكن من الفصل بين التأويل الصحيح والتاويل الباطل.

٢ - جمع روايات الحديث وطرقه قبل شرح الحديث، إذ يختلف لفظه وسياقه كلما كثر رجاله ورواته. فلا ينبغي اعتماد نص جاء في رواية واحدة؛ لأنه قد يكون مختصرا أو يكون سياقه مهما. وبالتالي يتعين على الباحث أن يقوم أولا بجمع الروايات بعد تثبتها، ثم يفسر بعضها ببعض، فيكون التأويل الذي يصطدم مع الروايات الأخرى باطلا.

٣ \_ جمع النصوص التي لها صلة بموضوع الحديث الذي بصدد شرحه، فإن النبي ﷺ يخاطب مراعيا لحال السائل أو المناسبة، وعليه فإذا اختلف حال السائلين والمناسبات فإن ما يخاطب به فيها يختلف بعضه عن بعض. فلا يكون القيد الوارد في نص مقصودا أو لا يكون لفظه العام أو المطلق مقصودا، وكل ذلك يتضح من خلال جمع ما ورد في الموضوع من النصوص.

\$ \_ يجب التأمل كيف كان العمل أو الالتزام أو السلوك في عهد الصحابة والتابعين؛ إذ يعتبر ذلك جانب التطبيق العملي للحديث، وإذا كان تأويل الحديث مخالفا لذلك الجانب التطبيقي فإن ذلك دليل على بطلان ذلك التأويل وشذوذه.

٥ ـ لا بد أن يعتمد في فهم الحديث على أسلوب صاحب النص في استخدام الكلمات أو الأسلوب المعروف في عصره فإن اللفظ يختلف معناه باختلاف العصور والأعراف العلمية بدليل ظهور المصطلحات واستقرار معانيها في العصور اللاحقة بحيث لا يتبادر إلى الذهن إلا هي عند الاطلاق، فلا ينبغي تفسير كلمة في النص بما استقر عليه لاحقا من المعاني.

 ٦ \_ ينبغي الاستئناس في فهم الحديث بما بوب به المحدثون لتلك الأحاديث في مصنفاتهم الحديثية.

٧ ـ لا بد من وضع احتمال أن يكون معنى الحديث الذي يتعلن بالغيبيات أو الذي يتنبأ بما سيحدث في المستقبل يتطلب جهازا معرفيا لم يحن أوانه بعد، وأسلم طرق التعامل مع هذا النوع من الأحاديث إمرارها على ظاهرها.

وإذا كانت المقررات الحديثية ترتكز في وضع مفرداتها والمحاضرات فيها على مراعاة هذه النقاط المنهجية لغرض تأسيسها في وجدان الطلبة فإننا أعددنا الأجيال لحمل العلم عن طريق موثوق بعيدا عن احتمال الخطأ والوهم، والتحريف والانتحال.

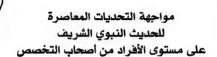
وتوضيح هذه النقاط بالأمثلة يحتاج إلى صفحات كثيرة. ولأهمية التقيد

بعدد صفحات البحث المحدد من قبل اللجنة المنظمة للندوة نكون مضطرين إلى الاكتفاء بهذا القدر، راجيا من الله تعالى أن يكون هذا البحث الموجز خطوة إيجابية في سبيل إصلاح الخلل في فهم النصوص الحديثية، وخدمة السنة النبوية بما يناسب مكانتها ووفق ما تقتضيه مستجدات عصرنا.

والله من وراء القصد..







بقلم د. صلاح الدين بن أحمد الإدلبي كلية الشريعة ـ رأس الخيمة ـ الإمارات ـ



# بنسمامته الزحمن الرحيم

#### **泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام النبين، وخاتم المرسلين، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، والتابعين الأبرار، وعلينا وعلى عباد الله الصالحين أجمعين.

وبعد، فهذه صفحات يسيرة أكتبها لموضوع الندوة العلمية التي دعت إليها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي تحت عنوان "الحديث الشريف وتحديات العصر"، مع التركيز على المحور الثاني وهو "مواجهة هذه التحديات".

#### أهمية الموضوع وضرورة بحثه ومناقشته:

دعيت قبل سنين عديدة لأكون عضوا في لجنة شكلت لمناقشة رسالة علمية، وكان الأخ الباحث الذي أعدها قد قدمها لنيل درجة الماجستير في السنة وعلومها، وقد عجبت للأخ الباحث إذ مر بحديث يعزى للنبي ﷺ، وفيه أنه صلوات الله وسلامه عليه يخبر أصحابه عن مجيء نبيين في آخر الزمان، ويقول لهم: «لو شئت أنبأتكم باسميهما واسمي أبويهما». والمجيب هو أن الباحث بعد دراسة الإسناد يصل إلى تصحيح الحديث أو إلى تصحيح الحديث أو إلى تحسينه، وذلك حسب المنهج الذي درسه خلال مراحل التعليم.

قلت يومها للباحث: من النبيان اللذان يأتيان في آخر الزمان ويكاد نبينا ﷺ أن يخبر الصحابة باسميهما واسمى أبويهما؟. فقال: هكذا جاءت الرواية بسند جيد، وما علينا إلا التسليم. قلت: هل فكرت بمضمون الحديث بعيدا عن درجة السند؟. فقال: أحدهما هو عيسى ابن مريم عليه السلام. قلت: سأعلق على هذا إن شاء الله، ولكن من الآخر؟. فسكت، فقلت له: إن سيدنا عيسى عليه السلام يستحيل أن يدخل تحت قوله: «لو شئت أنبأتكم باسميهما واسمي أبويهما»، فقد خلقه الله تعالى من غير أب، "إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون؟. «لفتكت ولم يجد جواباً.

وأنا لا ألوم الباحث بقدر ما ألوم المنهج الدراسي الذي تلقاه خلال مراحل التعليم، وهو المنهج التساهلي الذي درج عليه كثير من المتأخرين، والذي يقف عند بعض القواعد النقدية في دراسة الأسانيد، وهي التي استقر العمل عليها عندهم، بينما يبتعد هذا المنهج عن بعض القواعد الأخرى التي لم تسلط عليها الأضواء وظلت حبيسة زوايا الإهمال.

#### ما التحديات وكيف تكون المواجهة؟

التحديات المعاصرة للحديث النبوي الشريف كثيرة ومتعددة الجوانب، ولعل من أهمها الأحاديث التي يصححها بعضنا ثم تكون سببا بأيدي أصحاب المعاول الهدامة لاختراق أسوار السنة النبوية الشريفة، وما القصة التي ذكرتها في أهمية الموضوع وضرورة بحثه ومناقشته سوى نموذج لنتائج منهج المتساهلين. إن الخطوة التي ينبغي أن تكون في مواجهة هذا التحدي هي إحكام منهج التصحيح والتضعيف، ثم إعادة النظر فيما سطرته أقلام بعضنا من الحكم لكثير من الأحاديث بالصحة رغم أنها لا ترقى لمستوى التصحيح.

أعداء السنة يتحملون أوزار عدوانهم وهجومهم على السنة المطهرة، ونحن \_ معشر المشتغلين بالسنة وعلومها \_ نتحمل من ذلك جزءاً من المسؤولية بسبب ما جرته أقلام المتساهلين منا، حيث صححوا من دون قصد بعض الروايات التي لم تبلغ درجة الصحة، وربما كان فيها شيء من المناكير، وذلك نتيجة المنهج التساهلي، فينبغي أن لا نغفل في خضم الدفاع

ضد الأخطار الكبيرة عن التنبه إلى الخلل الناتج عن منهج المتساهلين منا، مهما كان يبدو صغيراً؛ لأن التحصين الداخلي له من الأهمية ما لا يخفي.

وسأسير في هذا البحث \_ بإذن الله تعالى ومشيئته \_ مجيباً على تساؤلات تدور في أذهان من لم يمعنوا في معرفة منهج الدراية لدى أثمة الحديث النقاد.

كيف كانت نظرة النقاد إلى الراوي الثقة وتطرق وقوع الخلل الى روايته؟

هل كل الألفاظ في الروايات المتعددة للحديث الواحد ثابتة عن رسول الله 畿?

هل صحح بعضنا أحاديث على الرّغم أنها لا ترقى لمستوى التصحيح؟.

#### كيف كانت نظرة النقاد إلى الراوي الثقة وتطرق وقوع الخلل إلى روايته؟

أثمة الحديث النقاد يرون أن الراوي الذي يستحق مرتبة الثقة هو العدل الضابط، سواء أكان ضابطاً ضبط صدر أم ضبط سطر، أي: بالحفظ الذهني أم بالكتابة أم بالجمع بينهما، ويرون أن هذا لا يعني عدم تطرق وقوع الخلل إلى روايته بإطلاق، ولذا تجدهم يقولون "هذا يخطئ إذا حدث من حفظه وهو ثبت إذا حدث من كتابه، ويقولون "فكان الذين حدثوا من كتبهم أتقن". وكانوا يرون أن الرواة الثقات إنما يرون بالمعنى غالباً، وحسبهم أن يقتربوا من اللفظ الذي سمعوه ويعبروا عنه بمعناه.

وعندما ضعفت الروح النقدية في العصور اللاحقة أصبحت النظرة إلى الراوي الثقة تستبعد تطرق وقوع الخلل إلى روايته، وصار كثير من أهل الحديث لا يكادون يتصورون وقوع الأوهام في روايات الثقات، ويتحاشون فهم الروايات واختلافاتها في ضوء شيوع الرواية بالمعنى، على تفاوت بينهم في ذلك.

هل كان أئمة الحديث النقاد يمشون على غير ضوابط؟ كلا، فإن لهم منهجا دقيقا يسلكونه، لعل من أهم معالمه مقارنة رواية الراوي للحديث بروايات غيره الذين شاركوه في رواية ذلك الحديث، لمعرفة مدى التطابق أو الاختلاف الذي لا يؤثر على المعنى أو الاختلاف الذي يؤثر على المعنى عند الرواة، مع مراعاة القرائن التي تعين على تمييز الرواية الراجحة من الرواية المرجوحة.

### منهج الإمام يحيى بن سعيد القطان:

قف معي على هذه الحكاية التي يحكيها أحد كبار أئمة الحديث النقاد يحيى بن سعيد القطان، والتي وقعت له مع شيخه أمير المؤمنين في الحديث الإمام الكبير أبي عبدالله سفيان الثوري، رحمهما الله تعالى، قال يحيى، بن سعيد القطان: كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري «أخطأت يا يحيى»، فحدث يوما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»، فقلت: أخطأت يا أبا عبدالله، هذا أهون عليك. قال: فكيف هو يا يعيى؟. قلت: «حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ.... ، فقال لي: صحيى؟".

والذي يعنينا هنا - زيادة على أدب المحدثين في نقد التلميذ لشيخه وسرعة رجوع الشيخ عن خطئه وأنه لا غضاضة عليه في قبول التنبيه من تلميذه - هو منهج النقد الذي كان عليه أولئك الأثمة، ويتمثل في نقطتين:

الأولى: إذا كان المعروف والمسموع من عبيد الله بن عمر العمري أنه حدث بهذا الحديث عن نافع عن زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أم سلمة فجاء أحد الثقات يحدث به عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر، فهذا يعني أنه نسي وأخطأ في رواية الحديث.

<sup>(</sup>١) تهذيب الكمال للمزي: ٣٣٤/٣١ - ٣٣٥ في ترجمة يحيى بن سعيد القطان.

أما البعيدون عن الدراية الحديثية؛ فيقولون من باب استبعاد وقوع الوهم لسفيان الثوري: «لعل لنافع في هذا الحديث شيخين، ولعله سمعه بعلو من ابن عمر وسمعه بنزول من زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عبدالرحمن عن أم سلمة».

الثانية: أشار يحيى بن سعيد إلى سبب وقوع الوهم لشيخه سفيان في هذه الرواية، وهو أن كثرة سماع الأحاديث النبوية بأسانيدها مع كثرة ما يجيء فيها النافع عن ابن عمر الهو ما جعل الشيخ يتبع الطريق المعهود ويقول: "عن نافع عن ابن عمر المجرد ذكر نافع في السند، فقال لشيخه: "هذا أهون عليك"، عن ابن هدا يقول المحدثون: "وهم الراوي فسلك الجادة".

فإن قبل: لم لا يكون للراوي في نحو هذا شيخان؟ ولم لا نحمل اختلاف الرواية على أنه سمع ذلك الحديث بعلو وبنزول فحدث بهذا تارة وبهذا تارة أخرى؟

قالجواب أن هذا إذا نظر إليه من حيث التجويز العقلي فلاشك في أنه جائز عقلاً غير مستحيل، ولكن إذا نظر إليه من حيث الاستعمال الواقعي فهو بعيد، إذ العادة فيمن سمع شيئاً من واحد عن مصدره وسمعه من واحد عن واحد عن آخر عن مصدره: أن يروي ذلك الشيء عن واحد عن المصدر، ولا داعي له إلى روايته ولو في بعض الأحيان من الطريق الطويل الذي هو نزول في الرواية، والعادة تقتضي كذلك أنه إذا أراد أن يذكر الطريق الطويل فإنه لا يقتصر عليه بل يقرنه بذكر الطريق الآخر ويجمع الطريق من نافلة القول أن أشير هنا إلى أن الراوي لو كان قد سمع الحديث من طريق عال صحيح ومن طريق نازل ضعيف. فإن احتمال اقتصاره ولو في بعض الأحيان على روايته من الطريق النازل الضعيف ليس بعيداً نظ من هو أبعد من البعيد.

#### منهج الإمام أبي زرعة الرازي:

وهلهنا حديث يرويه ابن عباس رضي الله عنهما، هو أن النبي ﷺ أهدى في بُدُنه جملا كان لأبي جهل بُرته فضة، وقد رواه أربعة عن سفيان الثوري عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن يقسم بن يُجُرة عن ابن عباس<sup>(۱)</sup>، ورواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن منصور عن مقسم عن ابن عباس<sup>(۱)</sup>. فماذا يقول نقاد الحديث في اختلاف هذه الرواية؟.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن منصور عن مقسم عن ابن عباس أنه قال: ساق النبي ﷺ متة بدنة فيها جمل لأبي جهل؟. فقال: هذا خطأ، إنما هو الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، والخطأ من يعلى (٢٣).

فلم يقل أبو زرعة لعل لسفيان الثوري فيه شيخين، ولم يقل لعله سمعه من منصور بن المعتمر \_ وهو من المكثرين عنه \_ عن مقسم كما سمعه من ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم، ولم يقل: إن لابن أبي ليلى متابعا تابعه على هذه الرواية وهو منصور، كما لم يصحح الطريقين، ولكنه حكم بتخطئة الراوي الذي رواه عن سفيان بعلو معتمداً على رواية الذين رووه عنه بنزول.

#### منهج الحافظ ابن حجر:

نقل ابن حجر حكم أبي زرعة بتخطئة يعلى بن عبيد في المثال السابق وأقره قائلا: فإن قيل: إذا كان الراوي ثقة فلم لا يجوز أن يكون للحديث إسنادان عند شيخه حدث بأحدهما مرة وبالآخر مرارا؟ قلنا: هذا التجويز لا ننكره، لكن مبنى هذا العلم على غلبة الظن<sup>(4)</sup>.

سند الامام أحمد: الطبعة المحققة ٣٠٤/٥٠. ١٤٤٩/٤٠. سنن ابن ماجه: ١٠٣٥/٢. المعجم الكبير للطبراني ٧٧٨/١١ برقم ١٢٠٥٧. سنن البيهةي: ٩٣٠/٥. البدن: الإبل. البرة: حلقة في أحد جانبي أنف البعير.

 <sup>(</sup>٢) سنن البههتمي: ٣٠ /٣٠٠ ويعلى بن عبيد أنفق النقاد على توثيقه إلا ابن معين، فإنه قال
 عنه مرة: ثقة. وقال عنه مرة أخرى: ضعيف في سفيان ثقة في غيره.(تهذيب التهذيب
 لابن حجر: ٢٠٧/١١ ـ ٢٠٠٣).

<sup>(</sup>٣) علل الحديث لابن أبي حاتم: ١/٦٢٦ برقم ٨٨٣.

<sup>(</sup>٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ١٨٧٥/٢



# هل كل الألفاظ في الروايات المتعددة للحديث الواحد ثابتة عن رسول الله ﷺ

#### 泰森泰泰泰泰泰泰泰泰泰

لو نظرنا في كل حديث يرويه أحد الصحابة عن النبي هي وتعدد طرقه عن ذلك الصحابي في طبقة التابعين أو من بعدهم ؛ فإننا نجد في الأغلب أن ألفاظ الحديث تختلف باختلاف الطرق، ولا نكاد نجد حديثاً مروياً في الصحيحين فضلاً عن غيرهما بطرق متعددة فتتفن ألفاظ في تلك الطرق التي روي بها، فهل نحمل اختلاف الألفاظ على أن الصحابي قد تلقى الحديث بلفظ واحد وبلغه بلفظ واحد ثم تعددت الألفاظ بتعدد الطرق من باب الرواية بالمعنى؟ أو على أن الصحابي تلقى الحديث بألفاظ متعددة ثم قام بتوزيعها على التابعين فيما إذا روى عنه ذلك الحديث أكثر من تابعي؟ وفيما إذا روى عنه ذلك الحديث أن الصحابي بلغ الحديث للتابعي بالفاظ متعددة كان هو قد تلقاها ثم قام التابعي بتوزيعها على الرواة عنه؟(١).

الظاهر هو الاحتمال الأول، وذلك لشيوع الرواية بالمعنى زمن الرواية في عصور السلف رحمهم الله تعالى، فقد قال الإمام الترمذي: فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير به المعنى. ثم

 <sup>(</sup>١) انظر: حديث كان الله ولم يكن شيء غيره رواية ودراية لصلاح الدين الإدلبي: ص
 ١١ - ١٤، ففيه إلماحة لهذه المسألة ودراسة اختلاف ألفاظ حديث «إنما الأعمال بالنيات» من خلال رواياته في صحيح البخاري.

روى عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه أنه قال: إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم. وروى عن محمد بن سيرين أنه قال: كنت أسمع من عشرة: اللفظ مختلف والمعنى واحد. وعن ابن عون أنه قال: كان إيراهيم النخعي والحسن والشعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة يعيدون الحديث على حروفه. وعن الحسن أنه قال: إذا أصبت المعنى أجزأك. وعن رجل عن سفيان الثوري أنه قال: إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى. وعن وكيع أنه قال: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس<sup>(۱)</sup>. وقف عند قول الترمذي ووكيع، إذ يفيد قولهما جواز الرواية بالمعنى واستمرار عمل الرواة على ذلك عند كل أهل الحديث أو جلهم على الأقل.

ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال: مازال الحفاظ يحدثون بالمعنى (۲). ثم نقل عن زرارة بن أوفى أنه قال: لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا على في اللفظ واجتمعوا في المعنى. ثم قال معقباً على جواز الرواية بالمعنى: وروي معناه عن ابن مسعود وأبي اللارداء وأنس أنهم كانوا يحدثون عن النبي ﷺ ثم يقولون «أو نحو هذا» «أو شبهه»، وكان أنس يقول «أو كما قال» (آ). وأردف بقوله: وهو أيضاً قول عمرو بن دينار وابن أبي نجيح وعمرو بن مرة وجعفر بن محمد وحماد بن زيد ويحيى بن سعيد ويزيد بن هارون وابن عينة وأبي زرعة، . . . وكان ابن عمر رضي الله عنه يشدد في اتباع لفظ الحديث وينهى عن تغيير شيء منه، . . . وحكى الإمام أحمد عن وكيع أنه كان يحدث على المعنى وأن ابن مهدي كان يتبح الألفاظ ويتعاهدها (٤).

 <sup>(</sup>١) العلل الصغير للترمذي، المطبوع مع شرح ابن رجب: ١٤٥١ - ١٤٢، وقول واثلة بن
 الأسقع رواه كذلك الدارمي في سننه: ٧٢-٥٠٥. و الطبراني في المعجم الكبير: ٧٢/
 ٥٠. ٥٠.

<sup>(</sup>٢) شرح العلل لابن رجب: ١٤٧/١.

 <sup>(</sup>٣) المرجع السابق: ١٤٩/١.
 (٤) المرجع السابق: ١٥٠/١.

ونقل السيوطي عن الزهري أنه قال: إذا أصبت معنى الحديث فلا بأس. وذكر عن عمرو بن دينار أنه كان يحدث بالحديث على المعنى وعن إبراهيم بن ميسرة أنه كان لا يحدث إلا على ما سمم<sup>(۱)</sup>.

وقد قال ابن الصلاح رحمه الله بعد أن ذكر جواز الرواية بالمعنى عن أكثر العلماء؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا أن معولهم كان على المعنى دون اللفظ<sup>(77)</sup>.

بعد هذا أود إبراد حديث من صحيح مسلم وكيف فسر الإمام النووي اختلاف ألفاظ رواياته، للاطلاع - عملياً وتطبيقياً - على نظرة بعض المتأخرين لاختلاف الرواة الثقات في رواية ألفاظ الحديث، ذلكم هو الحديث المشهور: "بنى الإسلام على خمس».

روى الإمام مسلم هذا الحديث من طريق ثلاثة من التابعين عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ، وهم: سعد بن عبيدة، ومحمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، وعكرمة بن خالد، وتفرع طريق التابعي الأول بعد ذلك إلى وجهين.

قال مسلم: حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، قال: حدثنا أبو خالد يعني سليمان بن حيان عن أبي مالك الأشجعي [سعد بن طارق]، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: ابني الإسلام على خمسة: على أن يوحد الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، والحج، فقال رجل: الحج وصيام رمضان، قال: لا، صيام

<sup>(</sup>١) تدريب الراوي للسيوطي: ١٥٤/٢. وانظر بعض الآثار الأخرى في سنن الدارمي: ١٠/٧ - ٣٠٠. ولكن ينبغي أن يُعلم أن العلماء قد اشترطوا أن يكرن الراوي عالماً بالمماني وما يُحيلها ليجوز له الرواية بالمعنى، أما غير العالم بذلك فلا يجوز له. وهذا كاف في الرد على الجهلة الذين يظنون أن السنة لم تُحفظ بسبب شيوع الرواية بالمعنى.

<sup>(</sup>٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ص ٢١٤، في النوع ٢٦.

رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ ثم أسنده مسلم عن سهل بن عثمان العسكري عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن طارق، به نحوه، وفيه: «... على أن يعبدالله ويكفر بما دونه،... وحج البيت، وصوم رمضان». ثم أسنده عن عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري عن أبيه معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر عن أبيه محمد بن زيد عن ابن عمر، وفيه: «... شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد بن عبدالله بن نمير عن أبيه عن حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر، وفيه: «... شهادة أن لا إله إلا الله،... وصيام رمضان وحج البيت، "ن... شهادة أن لا إله إلا الله،... وصيام رمضان وحج البيت،".

ويحق لنا أن نتساءل: سياق الحديث واحد والصحابي واحد فهل سمع ابن عمر رضي الله عنهما الحديث من رسول الله 瓣 بتقديم الصيام على الحج أو بتقديم الحج على الصيام؟.

يقول الإمام النووي رحمه الله وغفر له: يحتمل أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ مرتين، مرة بتقديم الحج ومرة بتقديم الصوم، فرواه أيضاً على الرجهين في وقتين، فلما رد عليه الرجل وقدم الحج قال ابن عمر لا ترد علي ما لا علم لك به...، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ. ثم يقول النووي: وليس في هذا نفي لسماعه على الوجه الآخر، ويحتمل أن ابن عمر كان سمعه مرتين بالرجهين كما ذكرنا ثم لما رد عليه الرجل نسي الوجه الذي رده فأنكره (٢٠)، انتهى كلام الإمام النووي رحمه الله.

كلا الاحتمالين اللذين يوردهما النووي رحمه الله مبنيان على أن ابن عمر سمع الحديث من رسول الله ﷺ مرتين، مرة بتقديم الحج ومرة بتقديم الصوم، لكن الاحتمال الأول في توجيه رد ابن عمر على ذلك الرجل كان

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم: ١/٥٤، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام.

<sup>(</sup>٢) شرح صحيح مسلم للنووي: ٢١٠/١ - ٢١١.

على أساس أنه ذاكر لسماعه لكلا الوجهين، والاحتمال الثاني كان على أساس أنه نسى الوجه الذي رده فأنكره.

هذه هي نظرة بعض المتأخرين للرواة الثقات، هي استبعاد وهم الراوي أو روايته للحديث بالمعنى للرجة تشبه الاستحالة، وهي بعيدة كل البعد عن الواقم.

من الواضح البين أن إحدى الروايات يروي فيها ابن عمر الحديث عن النبي ﷺ بلفظ اصيام رمضان والحج، فيقول له أحد الحاضرين متساء لأ: 
«الحج وصيام رمضان؟»، فيرد عليه ابن عمر ويقول: لا، صيام رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول اله ﷺ. وهذا يعني أن هذا الترتيب هو الذي سمعه ابن عمر من النبي ﷺ، وهو اللفظ الذي جاء في الرجه الأول من رزاية التابعي الأول وفي رواية التابعي الثالث في صحيح مسلم، ولا يبقى أمامنا إلا أن نحمل رواية التابعي الثالث في صحيح مسلم، ولا الوجه الثاني من رواية التابعي الأول وفي رواية التابعي الثاني على أنها رواية بالمعنى. هذا هو الذي نص عليه ابن عمر نفسه، فمن الغريب أن يلجأ النووي – رحمه الله وغفر له – إلى تأويل كلام ابن عمر تأويلاً متكلفاً متعسفاً، لا لشيء سوى لرفض أن الرواة الثقات كثيراً ما يروون الحديث بالمعنى، رغم أن هذا هو المعهود الشائع في عصر الرواية.

والدليل على بطلان الطريقة التي مشى عليها الإمام النووي رحمه الله هو أنه نظر إلى الاختلاف بين الروايات في تقديم الصوم على الحج أو تقديم الصحح على الصحح على الصحح على الصحح على الصحح على الصحح على الصحح أو الروايات، ومنها: روي الحديث بلفظ «بني الإسلام على خمس»، وبلفظ: «إن الإسلام بني على خمس»، وبلفظ: وإن الإسلام بني على خمس»، ومنها: روي الحديث في بيان الخصلة الأولى من تلك الخصال الخمس بلفظ: «على أن يعبدالله ويكفر بما دونه»، وبلفظ «هلى أن يعبدالله ويكفر بما دونه»، وبلفظ «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»، وبلفظ «وأن محمداً عبده ورسوله». وبان الجدير بالذكر أنه قد جاء في رواية التابعي الثاني عند مسلم ورسوله». ومن الجدير بالذكر أنه قد جاء في رواية التابعي الثاني عند مسلم

من طريق معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد بن زيد اوأن محمداً عبده ورسوله، وحدث الراوي الثقة أبو النضر هاشم بن القاسم عن عاصم بن محمد بن زيد بهذا الحديث وفيه: اوأن محمداً رسول الله (۱۰). بينما رواه شبابة بن سوار عن عاصم بلفظ: اوأن محمداً عبده ورسوله، وبتقديم الصور (۲۰).

كما أن من الجدير بالذكر كذلك أنه قد جاء في رواية التابعي الثالث عند مسلم وغيره من طريق عبدالله بن نمير عن حنظلة بن أبي سفيان بتقديم الصبام على الحج، وكذا من طريق روح بن عبادة ووكيع وعبدالله بن وهب عن حنظلة ""، وحدث عبيد الله بن موسى والمعافى بن عمران عن حنظلة بهذا الحديث بتقديم الحج على الصوم (1).

وأما من رواية غير أولتك الثلاثة من التابعين فقد جاء هذا الحديث من رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ الشهادتين وبتقديم الصوم<sup>(0)</sup>. ومن رواية يزيد بن بشر وأبي سُريد العبدي عن ابن عمر بلفظ الشهادتين وبتقديم الحج<sup>(17)</sup>، ومن رواية سلمة بن كهيل عن ابن عمر كرواية يزيد بن بشر وأبي سويد<sup>(٧)</sup>، وللحديث طرق أخرى.

أفَيْمَقَلُ أَنْ يَكُونَ ابن عمر قد سمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ بكل تلك الألفاظ ثم خص بعض التابعين بلفظ منها وبعضهم بأكثر ثم نقل هذا التابعي تلك الألفاظ إلى من بعده ثم قام هذا بتوزيعها على الرواة عنه؟

<sup>(</sup>١) مسند الإمام أحمد: ٢١٣/١٠. صحيح ابن خزيمة: ١٥٩/١.

<sup>(</sup>٢) الشريعة للآجري: ٢/٢٦٥.

<sup>(</sup>۳) مسند الإمام أحمد: ۳۸۹/۱۰ عن ابن نمير. صحيح ابن خزيمة: ۱۹۹۱ من طريق روح بن عبادة. صحيح ابن حبان: ۳۷٤/۱ من طريق وكيم، ۲۹۴/۶ من طريق ابن وهب. بينما رواه الآجري في الشريعة من طريق وكيم بتقديم الحج.

<sup>(</sup>٤) صحيح البخاري: ١١٧/١. سنن النسائي: ١٠٧/٨ - ١٠٨.

 <sup>(</sup>٥) مسئد الحميدى: ٣٠٨/٢. سنن الترمذى: ٥/٧. الشريعة للآجرى: ٣٦٤/٢٥.

<sup>(7)</sup> مسند الإمام أحمد: ٨/١٧.٤. ٩/٤٨٤.

<sup>(</sup>٧) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ص ٢٦١.

أفيعقل هذا ولا يجيء في طريق واحد أن يحدث ابن عمر بأنه سمع من النبي من الثير على النبي التحويز العقل من النبي التحويز العقلي فحسب، أما حدوثه في واقع حياة السلف وطريقتهم في الرواية فإن من له أدنى إلمام بذلك لا يشك مثقال ذرة في استحالته عادة وواقعاً، فكيف إذا جاءت رواية صحيحة عن ابن عمر نفسه أنه أنكر على من ذكر تقديم الحج على الصوم؟ ومن الغريب – على الرغم من هذا كله – أن تجيء عدة روايات بأسانيد صحيحة وفيها تقديم الحج؟ أفليس هذا من باب الرواية بالمعنى من قبل الرواة الذين لم يبلغهم إنكار ابن عمر؟.

لا شك إذاً في أن تقديم الحج على الصوم كان من باب الرواية بالمعنى، وهذا هو الذي ارتضاه قبل النووي أبو العباس القرطبي وابن الصلاح (۱)، وارتضاه بعد النووي العلائي وابن حجر (۱). أما عن الاختلافات الأخرى فهي لا تخرج عن أن السبب فيها هو الرواية بالمعنى، لكن بعضها الأخرى فهي لا تخرج عن أن السبب فيها هو الرواية بالمعنى، لكن بعضها شأنه يسير، فلا داعي للوقوف عنده، وذلك كاختلاف الرواة في هذا الحديث في لفظ «بني الإسلام على خمس»، فقد قال بعض الرواة وعلى خمس»، وقال بعضها الرواة في لفظ «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»، فقد قال بعض الرواة لفظ «ثوان محمداً عبده ورسوله»، ولم يذكر بعض الرواة الشهادة الثانية اكتفاء بالأولى لأنه من المعلوم بداهة أنها قرينتها.

لكن هنالك اختلاف ينبغي أن نقف عنده، وهو بيان الخصلة الأولى

 <sup>(</sup>۱) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي: ۱۲۱۱ - ۱۲۲. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح: ص ۱٤٦ - ۱٤٢.

<sup>(</sup>۲) نظم الفرائد أما تضمنه حديث ذي البدين من الفوائد للعلاني: ص ١١٤. فتح الباري لابن حجر: ١٩١١. وكان من رد العلاني على النووي أن قال: وهذا بعيد جداً لأنه لو صمعه على الرجهين لم يتكر على من قال بأحدهما إلا أن يكون حيئذ نامياً لكون النبي على قال المحبد الذي أنكره، والمعرد القوي أن أحد رواة هذه الطريق رواه على المعنى فقدم وأخر ولم يبلغه نهي ابن عمر عن هذا التصرف، وهذا الاحتمال أولى من تطرق النسيان إلى ابن عمر. وذكر ابن حجر نحواً من هذا وقال: وأفيقال إن الصحابي سمعه على ثلالة أوجه؟ هذا مستبعه.

من هذه الخصال الخمس، ففي كل الطرق التي وقفت عليها تجيء الخصلة الأولى بذكر الشهادتين، سوى طريق سعد بن طارق عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر، فقد رواه مسلم من طريق سليمان بن حيان عن سعد بن طارق به بلفظ «على أن يوحد الله»، ورواه من طريق ابن أبي زائدة عن سعد بن طارق به بلفظ: «على أن يعبد الله ويكفر بما دونه». ومن الواضح البين أن اللفظ الذي جاء في معظم الروايات هو الأصل، وهو ذكر الشهادتين، وأن ما سواه مما جاء في رواية سعد بن عبيدة هو مروي بالمعنى، وهو «على أن يعبد الله ويكفر بما دونه».

وإذا كان من عادة مسلم أن يبدأ بذكر الرواية الأصح فلم بدأ برواية سعد بن عبيدة التي فيها اعلى أن يوحد الله وقدم هذا الوجه على الوجه الآخر؟ الظاهر أنه كان معتنياً بمسألة تقديم الصوم على الحج فبدأ بالرواية المشتملة على إنكار ابن عمر على من قدم الحج وعلى تصريحه بأن تقديم الصوم هو الذي سمعه من رسول الله ﷺ.

#### هل صحح بعضنا أحاديث رغم أنها لا ترقى لمستوى التصحيح؟

أود أن أذكر هنا بعض الأمثلة على وقوع مثل هذا الأمر، نصحاً للأمة، ورغبة في اتباع الحق، وذباً عن سنة المصطفى ﷺ مع التنبيه على أن من صحح حديثاً من أمثال تلك الأحاديث وقد بلغ درجة الاجتهاد في هذا الباب فلا ضير عليه أنه أخطأ في بعض أحكامه، ومن منا لايخطىء؟ لكن للمجتهد المصيب أجران إن شاء الله، وللمخطئ أجر واحد بإذن الله.



# المثال الأول:

#### حديث «من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل»:

هذا الحديث خرجه بعض المصنفين من مسند الإمام احمد وصحيح ابن حبان وغيرهما من طريق عقّار بن المغيرة بن شعبة عن أبيه مرفوعاً، ونقل تصحيحه عن الترمذي والحاكم والذهبي بالإضافة إلى ابن حبان، وأقوهم(١).

وفي تصحيح هذا الحديث نظر من حيث السند والمتن:

أما السند فقيه عقار بن المغيرة بن شعبة، وهذا قد وثقه العجلي وذكره ابن حبان في ذكر المجاهيل والمساتير ابن حبان في ذكر المجاهيل والمساتير أشهر من أن يذكر، فهذا لا ينبغي الاعتماد عليه في توثيق الراوي. وأما المجلي فهو كذلك من المتساهلين في التوثيق، فقد وثق عدداً من الرواة الذين ضعفهم غيره من النقاد، وفي بعضهم تضعيف شديد، وهذا يدل على تساهله (۱). فعقار بن المغيرة مستور، ولا ينبغي إطلاق القول بتوثيقه وتصحيح ما ينفرد به.

وأما المتن فهو مخالف للثابت عن رسول الله ﷺ، وذلك فيما رواه

<sup>(</sup>١) سلسلة الأحاديث الصحيحة للالباني: ١/٣٥ برقم ٢٤٤٣. هذا وقد أخذت هذا المثال وما بعده: من تصحيحات الشيخ الألباني رحمه الله، لأن كثيراً من الناس يقلدونه في الهذا الباب، فلا بد من بيان الخلل الذي وقع له في الصنهج وأدى إلى هذه النتائج، وإذا لم تكن الندوات العلمية المتخصصة مكاناً مناسباً لهذه المناقشات فأين ستكون السناقشات.

<sup>(</sup>٧) وثن سهيل بن أبي حزم وقد قال فيه البخاري و البزار: لايتابع في حديثه، ووثق عامله بن عجلان البصري وقد اتهم بالكذاب وقال فيه أبو حاتم و الدارقطني وغيرهما: متكرالحديث، متكرالحديث، متكرالحديث، وتق لمضاء فيه البخاري وأبوحاتم: متكرالحديث، ووثق لكن به جماعة آخرون: متروك، وقال فيه جماعة آخرون: متروك، وقال فيه بالديك وقد قال فيه الأشة: ضعيف لبس بثقة وليس بشيء، مضطرب الحديث، متكر الحديث، ضعيف الحديث جميداً له أحاديث متاكير، ووثق عبد الله بن موسى بن إبراهيم الطلحي وقد قال فيه الأثمة: صدوق كثير الخطأ، ماأرى بحديثه بأساً ولكن لايحتج به، لا يتابع، كل بلية فنه الغرف قال فيه عنه بن بلغ الموسل لا يجوز الاحتجاج به، ووثق مصحب بن سلام وقد قال فيه الأثمة: ليس به بأس، محله الصدق، ضعيف، كثير الغلط لايحتج به، قال فيه طنه أحداديث متاكير، ضميف، كثير الغلط لايحتج به، للإدليم: الخطر: كشف المعلول للإدليم: الكلادليم: الكلادليم

البخاري عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي شيء من أدويتكم شفاء ففي شرطة محجم أو لذعة بنار، وما أحب أن أكتوي، وقد ذكر ابن حجر في الشرح بعض ما وقع للصحابة من الكي على عهد، ﷺ وروى البخاري أن النبي ﷺ أمر أن يُسترقى من العين، وأمر في حديث آخر فقال «استرقوا لها» ((). فهل يأذن النبي ﷺ في الكي أو يأمر بالاسترقاء إذا كان من يفعله قد برئ من التوكل؟ (()).



## المثال الثاني:

#### حديث «من أخذ على تعليم القرآن قوساً قلده الله قوساً من نار يوم القيامة»:

هذا الحديث خرجه بعض المصنفين من حديث أبي الدرداء وعبادة بن الصامت، وأشار إلى أن له شاهداً ضعيفاً من حديث أبي بن كعب، وصحح الحديث بشاهديه<sup>(۳)</sup>. وله شاهدان آخران أحدهما مسند والآخر مرسل.

وفي تصحيح هذا الحديث نظر من حيث السند والمتن:

فأما أسانيد هذا الحديث وشواهده فكلها ضعيفة، ولي ههنا ملحوظات:

الأولى: أن الإمام الحافظ عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي المعروف بدُّحيم المتوفى سنة ٢٤٥ هـ قال: «حديث أبي الدرداء هذا ليس له أصل». ورغم أن الذي صححه قد نقل هذه الكلمة إلا أنه لم يعرها الاهتمام الكافي، فالمتقدمون إذا قالوا عن الحديث «ليس له أصل» فمعناه أنه منكر أو غلط، وإذا كان من الجائز أن يكون ذلك الإمام نفسه قد غلط في حكمه

<sup>(</sup>١) انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري لابن حجر: ٣٩/١٣، ٥٦، ٧٠١.

<sup>(</sup>۲) انظر: كشف المعلول للإدليي: ۷٦/۱ - ۷۷.

<sup>(</sup>٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للالباني: ٢٥٧١ - ٤٦١ برقم ٢٥٦.

هذا فإن من غير الجائز أن نتجاوز كلامه بسهولة، ولابد من الوقوف عنده طويلاً حتى لا نعدل عنه إلا بحجة ظاهرة قوية. فأين هي ههنا؟.

الثانية: أنه خرج حديث عبادة بن الصامت من طريق مغيرة بن زياد عن عبادة بن نسُتي عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت، ومن طريق بشر بن عبدالله بن يسار عن عبادة بن نسَتي عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت، وقال عن هذا الإسناد ووله طريقان، فإذا كان عبادة بن نُسيّ قد تفرد بحديث ابن الصامت هذا وعليه مدار الحديث فكيف يقال له طريقان؟. وإذا كان الأثمة لايشتون في مثل هذا الإسناد أن له طريقين حتى فيما إذا كان كل من الراويين عمن عليه مدار الحديث ثقة، فكيف يقال ذلك هنا والراوي الأول عن عبادة بن نُسيّ وثقه جماعة وضعفه الإمام أحمد والبخاري والعقيلي وابن حبان؟ والراوي الثانى عنه ليس فيه سوى أن ذكره ابن حبان في الثقات؟.

الثالثة: أن هذا الباحث نقل عن الإمام البيهقي أنه قال: "هذا حديث مختلف فيه على عبادة بن نُسَيّ كما ترى". فعلق عليه بقوله: "وليس هذا في نقدي اختلافاً، لاحتمال أن يكون لابن نُسَيّ فيه شيخان فكان يرويه تارة عن هذا وتارة عن هذا. أقول: أليس مدار الحديث على واحد واختُلفَ عليه فيه؟. وهل يصح الإعراض عن قول الإمام البيهقى دون نظرة عميقة مستوعبة؟.

الرابعة: أن هذا الباحث لم يراجع ترجمة المغيرة بن زياد أحد الراويبن عن حبادة بن نُسَيّ، ولو راجعها لوجد أن الإمام يحيى بن سعيد القطان وابن عبدالبر يحكمان على حديثه هذا بأنه منكر، وأن ابن حبان ترجم له في المجروحين مستنكراً له هذا الحديث، وأن الحاكم حكم على هذا الحديث بأنه موضوع، فهل ينفع الحديث الذي حكم عليه الأئمة بالنكارة والوضع وروده بعدة أسانيد ضعيفة ليرتقى عما حكموا به عليه؟.

وليت الباحث يقف على قول الإمام أحمد في مثل هذا إذ قال: «الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكره (١٠٠٠).

<sup>(</sup>١) العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد - رواية المروذي وغيره: ص١٦٣.



حديث «ما من رجل يلي أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله عزَّ وجلٌ يوم القيامة يده إلى عنقه، فكه يره أو أويقه إثمه، أولها ملامة، وأوسطها ندامة، وآخرها خزى يوم القيامة»:

هذا الحديث خرجه بعض المصنفين من حديث أبي أمامة مرفوعاً وصححه (٣). وفي تصحيح هذا الحديث نظر من حيث السند والمتن:

أما السند ففيه لقمان بن عامر وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: يكتب حديثه، وفي مقابل هذا التليين نجد أن العجلي وثقه وأن ابن حبان ذكره في الثقات، ولكنهما من المتساهلين في التوثيق، قلا ينبغي إطلاق القول بتوثيقه <sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) صحيح البخاري: ١٠٧/١٣.

<sup>(</sup>٢) انظر: كشف المعلول للإدلبي: ٧٨/١ - ٨٣.

<sup>(</sup>٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: ٦١٩/١ برقم ٣٤٩.

<sup>(</sup>٤) تقدم قريباً في المثال الأول عدد من الأمثلة تدل على تساهل العجلي في التوثيق.

وأما المتن فإن شطره الأول إلى قوله «أو أوبقه إشمه» له شواهد 
بمعناه، فيصح بها، وأما شطره الثاني الذي يقول عن ولاية أمور الناس 
«أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزي يوم القيامة» فإنه لايصح بهذا 
الإطلاق الذي فيه، فالإسلام لا يزمّد المسلم في تقلد ولاية على الناس ولا 
يكرّهه فيها إذا قام بحقها، وقد روى مسلم عن أبي ذر أنه قال: يا 
رسول الله ألا تستعملني؟، فضرب بيده على منكبه وقال له: «يا أبا ذر، إنك 
ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة حزي وندامة، إلا من أخذها بحقها 
وأدى الذي عليه فيها». ولو كان مآل الولاية على الناس الخزي يوم القيامة 
فلم اختار رسول الله ﷺ لبعض أصحابه الأخيار الأبرار شيئاً هذا مآله ( ).



#### المثال الرابع:

حديث «حق الزوج على زوجته أنَّ لو كانت به قرحة فلجستها ما أنت حقه». وحديث «لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن يسجد لزوجها من عظم حقه عليها، والذي نفسي بيده لو كان من قدمه إلى مفرق راسه قرحة تنبجس بالقيح والصديد ثم أقبلت تلحسه ما أدت حقه»:

ذكر بعض المصنفين هذين الحديثين وقال عن كل منهما "صحيح"، ورمز للأول بأنه أخرجه الحاكم وابن حبان وابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي عن أبي سعيد، ورمز للثاني بأنه رواه أحمد والنسائي عن أنس<sup>(۱)</sup>.

أقول: في تصحيح هذين الحديثين نظر، وكذا ما في معناهما كحديث أبي هريرة والموقوف على معاذ بن جبل، سوى الشطر الأول من الحديث الثاني.

<sup>(</sup>١) انظر: كشف المعلول للإدلبي: ١٤١/١.

<sup>(</sup>٢) صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني: ٢٠٢/١. ٢٠٢٧١.

فأما حديث أبي سعيد الخدري فرواه النسائي في السنن الكبرى، قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي، قال: حدثنا جعفر بن عون، قال: حدثني ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن نهار العبدي، وهو مدني لابأس به، عن أبي سعيد أنه قال: جاء رجل بابنة له إلى النبي تلا فقال: هذه ابنتي أبت أن تزوّج!، فقال: «أطيعي أباك». فقالت: والذي بعثك بالحق، لا أتزوج حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته؟. فقال: «حق الزوج على زوجته لو كانت به قرحة فلحستها ما أدت حقه». فقالت: والذي بعثك بالحق لا أتزوج أبداً. فقال: «لا تنكحوهن إلا بإذنهن»(١٠).

وهذا السند عندي ضعيف لأمرين: أحدهما أن فيه ربيعة بن عثمان وهو وإن وثقه جماعة فقد قال فيه أبو زرعة: إلى الصدق ما هو، وليس بذاك القرى، وقال فيه أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه (٢٠). والآخر هو أن الإمام النسائي رحمه الله على على هذا الحديث بقوله: «أبو هارون العبدي متروك الحديث، واسمه عمارة بن جوين، وأبو هارون الغنوي لا بأس به، واسمه إبراهيم بن العلاء، وكلاهما من أهل البصرة!، وليس في السند حسب الظاهر «أبو هارون»، فلعل النسائي يرى أن في السند تصحيفًا، وأن أصله «عن أبي هرون العبدي، فسقطت بعض الحروف من النسخة، والتصقت الياء من كلمة أبي بهاء هارون، فصارت ـ "عن نهر العبدي، ع، كان ذلك كذلك فهذا يعني أنه قد سقط من نسخة السنن الكبرى شيء من

<sup>(1)</sup> السنن الكبرى للنساني: ١٧٦/٥ نكاح، باب البكر يزوجها أبوها وهي كارهة. ورواه البن أبي شيبة عن جعفر بن عون به نحوه، ورواه البزاد وابن حبان والداؤنطني والحاكم والبيهة عن جعفر بن عون به نحوه، وقال الحاكم: صحيح الإساد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي يقوله: يل منكر، قال أبو حاتم: ربيعة منكر الحديث. [المصنف لابن أبي شيبة: ٢٠٣/٤. كشف الأستار عن زوائد مسند البزار للهيشمي: ١٧٨/٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٤٧٢/٨ - ١٨٥/٤ من الداؤنطني: ١٨٧/٣٠ المحاكم و مختصر المستدرك للذهبي: ١٨٥/٢ - ١٨٥/٤ سنن البيهقي: ١٨٥/٢٠.

<sup>(</sup>٢) تهذيب التهذيب لابن حجر: ٣/٢٥٩ - ٢٦٠.

كلام النسائي على الحديث يتضمن توضيح هذا التعليق، وإلا فما وجه تعليق النسائي على هذا الحديث بذكر أبي هارون العبدي؟!!!.وإذا كان هذا الحديث من روايته فهو عمارة بن جوين، وهو متروك الحديث واتهمه جماعة من الأئمة بالكذب(١٠).

وأما حديث أنس فرواه الإمام أحمد، قال: حدثنا حسين [بن محمد بن بهرام]، قال: حدثنا خلف بن خليفة، عن حفص [ابن أخي أنس بن مالك]، عن عمه أنس بن مالك، عن رسول اش %(٢٠٠٠).

وحديث أنس هذا يتألف من شطرين، فشطره الأول صحيح بطرقه الكثيرة عن جماعة من الصحابة (٣)، ومنها هذه الرواية عن أنس بهذا الإسناد، أما الشطر الثاني فهو محل الإشكال.

وفي هذا السند خلف بن خليفة، وهو في الأصل صدوق ثقة، لكنه اختلط (<sup>(2)</sup>)، وحيث إنه قد روى عنه هذا الحديث راويان أحدهما رواه عنه بشطريه والآخر رواه عنه بالشطر الأول فقط؛ فالظاهر أن الأول سمعه منه حالة الاختلاط وأن الثاني سمعه منه قبل ذلك.

وأما حديث أبي هريرة فرواه البزار والحاكم من طريقين عن القاسم بن الحكم العرني، عن سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ به نحوه (6). وسليمان بن داود

<sup>(</sup>١) تهذيب التهذيب: ١٢/٧ - ٤١٤.

<sup>(</sup>٢) مسند الإمام أحمد: ١٤/١٠ - ١٥. ورواه البزار والنسائي كلاهما عن محمد بن معارية بن مالج عن خلف بن خلية به نحوه، إلى نهاية الشطر الأول فمن عظم حقه عليها، فعزو الوحديث بشطريه للنسائي وهم ظاهر. اكتف الأستار للهيثمي: ١٥١٣ - ١٩٠٧. السنن الكبرى للنسائي: ١٩٥٨، عشرة النساء، باب حق الرجل على المرأة].

<sup>(</sup>٣) بعضها رواه ابن حبان في صحيحه فراجعه مع حاشيته: ٩/ ٤٧٠ برقم ٤١٦٢.

<sup>(</sup>٤) تهذيب التهذيب: ١٥٠/٣ - ١٥٢.

 <sup>(</sup>٥) كشف الأستار عن زوائد البزار للهيشمي: ١٧٨/٢. المستدرك للحاكم: ١٨٩/٢ ، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإستاد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: بل متكر، وسليمان واه، والقاسم صدوق تكلم في.

اليمامي قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لأأعلم له حديثاً صحيحاً<sup>(١)</sup>.

وأما الموقوف على معاذ فأخرجه الإمام أحمد والطبراني من طريقين عن عبدالحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عائذ الله بن عبدالله، عن معاذ، به نحوه<sup>(77</sup>.

وشهر بن حوشب تفاوتت الأقوال فيه من نقاد الحديث، وهي هكذا: ثقة، ليس به بأس، حسن الحديث، ليس بالقوي، ليس بحجة، ضعيف، ضعيف جداً. ولخص ابن حجر هذه الأقوال بقوله: صدوق، كثير الإرسال والأوهام<sup>(٣)</sup>. فهل يحتج بمن هو كثير الأوهام؟.

والخلاصة فإن هذا المعنى المنكر لاتنبت نسبته إلى رسول الله هيه، والمتسرعون المتساهلون يبادرون إذا رأوا حديثاً مرفوعاً مروياً بعدة أسانيد ضعيفة: إلى تصحيحه أو تحسينه مهما كان فيه من نكارة، ويعفلون عن أن المنكر لا يرتقي بتعدد الأسانيد، وقد تقدم - في المثال الثاني - نقل كلمة الإمام أحمد رحمه الله إذ يقول: "و المنكر أبداً منكر".

#### J. 600

<sup>(</sup>١) لسان الميزان لابن حجر: ١٤٠/٤ - ١٤٢، الطبعة المحققة.

<sup>(</sup>٢) مسند الإمام أحمد: ٣٩٥/٣٦ - ٣٩٦. المعجم الكبير للطبراني: ٨٧/٢٠.

<sup>(</sup>٣) تهذيب التهذيب: ٣٦٩/٤ - ٣٧٧. تقريب التهذيب: ص ٩٦٢.



## أهم نتائج هذا البحث

## \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

ـ مخاطر الاعتماد على المنهج التساهلي الذي أدى أحيانا إلى الحكم بالصحة لبعض الأحاديث الضعيفة سنداً والمنكرة متناً.

- نظرة الأثمة النقاد للرواي الثقة لا تستبعد وقوع الخلل في بعض مروياته، وهي تختلف عنها لدى أهل العصور اللاحقة.

- الأصل في اختلاف الرواة على شيخهم وجوب البحث لاكتشاف الخطأ، لا أن يقال إن له في هذه الرواية شيخين تابع أحدهما الآخر.

اختلاف الفاظ الروايات في الطرق المتعددة للحديث الواحد إنما
 جاء من قبل الرواية بالمعنى.

 تعدد الأسانيد الضعيفة لا يرتقي بالحديث عن مرتبة الضعف إذا كان المتن منكراً، وهذا عند الامام أحمد وسائر الأثمة النقاد، بخلاف عمل المتأخرين.

وفي ختام هذا البحث أقول: اللَّهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وحببنا فيه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه وكرهنا فيه، واجمعنا على ما تحب وترضى، وصل وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.



## ثبت المصادر والمراجع

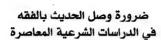
## \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لابن بلبان، ت: شعيب الأرناءوط،
   مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ۱۹۸۸هـ ۱۹۸۸م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي، ت: د. عزة على عطبة وغيره، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- تقريب التهذيب: لابن حجر، ت: الشيخ محمد عوامة، دار الرشيد، حلب،
   ط٤، ١٤١٢ه/١٩٩٣م.
- للخيص المستدرك: للذهبي، انظر: المستدرك. تهذيب التهذيب لابن حجر:
   حدر آباد الذكن، ط١، ١٣٧٥هـ
- تهذیب الکمال: للمزي، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بیروت، ط۲، ۱۹۰۳ه/۱۹۸۳م.
- حديث كان الله ولم يكن شيء غيره رواية ودراية وعقيدة: لصلاح الدين بن أحمد الإدليى، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٣ه/٢٠٠٨م.
- ٧ سلسلة الأحاديث الصحيحة: للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤،
   ١٩٨٥م.
  - ٨ ـ سنن ابن ماجه: ت: محمد فؤاد عبدالباقى، دار إحياء التراث العربى.
- ٩ سنن البيهةي: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١،
   ١٣٥٥هـ
- ١٠ سنن الترمذي: ت: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وكمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت. ..
- ١١ سئن الدارقطني: بتعليقات الشيخ محمد شمس الحق العظيم آبادي، عالم الكتب، بيروت.

- ۱۲ سنن الدارمي: انظر: فتح المثان. السنن الكبرى للنسائي: ت: حسن عبدالمنعم شلبى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٤٢٧هـ/٢٠٩م.
  - ١٢ \_ سنن النسائي: بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، مصورة.
- ١٤ شرح صحيح مسلم: للنووي، ت: عصام الصبابطي وغيره، دار أبي حيان، ط۱، ۱۶۱۵ه/۱۹۱۹م.
- ١٥ ـ شرح علل الترمذي: لابن رجب، ت: د.نور الدين عتر، دار الماح، ط ١، ١٩٩٨ م. الشريعة للأجري: ت: د. عبدالله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٩٨ م. ١٩٩٧م.
  - ١٦ . صحيح ابن حبان: انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.
- ١٧ صحيح ابن خزيمة: ت: د. محمد مصطفى الأعظمي: المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٥ه/١٩٧٥م.
- ١٨ ـ صحيح البخاري: انظر: فتح الباري. صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني:
   المكتب الإسلامي، بيروت، ط۳، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ١٩ ـ صحيح مسلم: ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٠ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والفلط: لابن الصلاح، ت: موفق بن
   عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، يبروت، ط۲، ۱۹۸۷ه.
- ٢١ ـ علل الحديث لابن أبي حاتم: ت: محمد بن صالح الدباسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٩.
  - ٢٢ ـ العلل الصغير: للترمذي، انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب.
- ٢٣ ـ العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد، رواية المروذي وغيره: ت: وصي الله عباس.
- ۲۶ علوم الحدیث: لابن الصلاح، ت: د۰ نور الدین عتر، دار الفکر، دمشق، ط۳، ۱۹۸۶ه/۱۹۸۶م.
- ٢٥ فتح الباري: لابن حجر، ت: سيد بن عباس الجليمي وغيره، دار أبي
   حيان، ط١، ١٤١٦/١٤١٢م.
- ٢٦ فتح العثان شرح سنن الدارمي: لأبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري: دار البشائر
   الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه/١٩١٩م.
- كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي: ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي،
   مؤسسة الرسالة، بيروت، ظ٢، ١٤٠٤ه/١٩٨٤م.
- ٢٨ كشف المعلول مما سعي بسلسلة الأحاديث الصحيحة لصلاح الدين بن أحمد الإدليي: ط١، ٢٠٠٠/١٤٢٠.

- ٢٩ ـ لسان المهزان: لابن حجر، ت: الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، دار البشائر
   الإسلامية، بيروت، ط۱، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٣٠ مختصر المستدرك: للذهبي، انظر: المستدرك. المستدرك للحاكم: دار المعرفة، بيروت، مصورة.
- ٣١ مسند الإمام أحمد: ت: الشيخ شعيب الأرناءوط وغيره، مؤسسة الرسالة، يبروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٩م.
- ٣٢ مسئد الحميدي: ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مصورة.
  - ٣٣ ـ المصنف لابن أبي شيبة: ت: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية، بومباي.
    - ٣٤ ـ المعجم الكبير: للطبراني، ت: حمدي عبدالمجيد السلفي. دون بيانات.
- ٣٥ ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس القرطبي: ت: د.
   الحسيني أبو فرحة وغيره، دار الكتاب المصري بالقاهرة.
- ٣٦ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد: ت: صبحي البدري السامرائي وغيره، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٥٨م.
- ۳۷ ـ نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد: للعلائي، ت: بدر بن عبدالله البدر، دار ابن الجوزي، الدمام ط١، ١٤١٦ه/١٩٩٥م.
- ٣٨ ـ الثكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر، ت: د. ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.





للأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد الغلبزوري أستاذ بكلية أصول الدين ـ جامعة القرويين المملكة المغربية





#### مقامة

# \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من نهج نهجهم، وسن سنتهم، واقتفى آثارهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن المشاهد اليوم أن أغلب المشتغلين بالحديث وعلومه لا يولون أهمية كبيرة للدراسات الفقهية والأصولية، ولا يوجهون همتهم إلى فقه علل الأحكام، وقواعد الشريعة ومقاصدها، واختلاف الأئمة الفقهاء، وتعدد أصولهم في الاستنباط والاستدلال.

وفي مقابل هؤلاء تجد لدى أغلب المشتغلين بالفقه وأصوله ومقاصد الشريعة ضعفا بارزا في الحديث وعلومه، وعلم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث، فتروج على ألسنتهم وفي كتبهم وتصانيفهم أحاديث لا خطم لها ولا أزمة، وقد يردون بعض الأحاديث الصحيحة أو المنفق عليها وهم لا يشعرون.

ومن أجل سد هذه الفجوة العلمية، وعلاج هذه الجفوة النفسية بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة في أوساط الدراسين والباحثين المعاصرين، ومن أجل مد جسر واصل بين الفقه والحديث في عصرنا، كتبت هذا الموضوع، لأنه لا يمكن أن يقوم اجتهاد صحيح وسليم إلا بذلك.

ولئن كان هذا الخلل واضحا عند سلفنا \_ كما بينته النصوص المضيئة

المنقولة عنهم في هذا البحث . فإنه في مجمله قد يغيب عن الأسانذة والباحثين وطلبة العلم الشرعي في عصرنا، فيوقعهم إغفاله في أخطاء جسيمة، وأغلاط خطيرة.

فكان لا بد من التذكير بهذا المنهج العلمي الراشد من خلال النصوص وتحليلها، وقد أقمت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث، وقسمت المبحثين: الأول والثاني إلى عناوين هامة ودقيقة، وجاء المبحث الثالث نتيجة وثمرة ختامية للموضوع.

- المبحث الأول: حاجة المحدث إلى الفقه.
- أ ـ توجيه السلف الصالح أصحابهم إلى الدراية أكثر من الرواية.
- ب ـ ذم العلماء للإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه.
  - ج ـ نماذج من المحدثين غير الفقهاء.
- المبحث الثاني: حاجة الفقيه إلى الحديث: وتأتي هذه الحاجة من ثلاثة أمور:
  - ـ أولا: السنة مستقلة بتشريع الأحكام.
    - ثانيا: جل أحكام الفقه ثابتة بالسنة.
  - \_ ثالثا: علم الحديث حجة على سائر العلوم.
- المبحث الثالث: سد الفجوة بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة، والله تعالى أسأل التوفيق والسداد، والعون والرشاد، إلى الفهم والعمل بهدي خير العباد، ليكون زادا ليوم المعاد.

### 200



# حاجة المحدّث إلى الفقه

# 泰格森泰森泰森泰森泰泰泰

الفقه - في معاجم اللغة العربية - هو الإدراك الفطن (١) العميق النافذ في أمر من الأمور؛ والذي يتعرَّف غايات الأقوال والأفعال لا مجرد ظواهرها.

وبذا يتميز عن الفهم الذي يدل على مجرد الإدراك ولو بلا تعمق كما جاء في الحديث المتفق عليه <sup>(من</sup> يرد الله به خيرا يفقهه في الدين<sup>(٢)</sup>.

وفي دعاء النبي ﷺ لحبر الأمة وبحرها عبد الله بن عباس «اللَّهم فقه» في الدين وعلمه التأويل (٢٠) ، والقرآن نفسه يريد من علماء الأمة التفقه في الدين لا مجرد تعلم الدين كما في قوله تعالى: ﴿ فَتُؤَلّا نَفَرَ مِن كُلُّ رَبَّةً اللّهُمُ مَلَافِقَةً لِيَ اللّهِينِ وَلِمُنظِرُوا فَرَسُهُمْ إِنَّا رَجَعُوا إِلْهُمْ لَمُلّهُمْ مَلَافِينِ وَلِمُنظِرُوا فَرَسُهُمْ إِنَّا رَجَعُوا إِلْهُمْ لَمُلّهُمْ مَلَافِينِ وَلِمُنظِرُونَ فَرَسُهُمْ إِنَّا رَجَعُوا إِلْهُمْ لَمُلْهُمْ اللّهُمُونِ وَلَمُنظُونِهُمْ اللّهُمْ اللّهُمْ اللّهُمْ اللّهُمُ اللّهُمْ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُونُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُونُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُمُ اللّهُمُونُ اللّهُمُونُ اللّهُمُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُونُ اللّهُمُ الللّهُمُ اللّهُمُ الل

وقد دلت الأحاديث على فضل الواعي على الراوي، وهذا يدخل في

<sup>(</sup>۱) انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي: مادة (فقه). ط٦ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.

 <sup>(</sup>٢) متفق عليه، أخرجه البخاري في العلم: باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، وقم
 (١٧)، وأخرجه مسلم رقم (١٩٣٧) في الزكاة: باب النهي عن المسألة، وفي الإمارة: باب قوله ﷺ: ولا تزال طائفة من أمني ظاهرين . . . .

<sup>(</sup>٣) متفق عليه، انظر اللؤلؤ والمرجان ٢/ ٧٦٧ رقم (١٦١٠).

<sup>(</sup>٤) سورة التوبة الآية ١٢٢.

فقه مراتب الأعمال: أي أولوية وأهمية علم الدراية على علم الرواية، وأولوية الفهم والفقه على مجرد الاستيعاب والحفظ، لأن الحفظ مع قلة الفهم قل أن يكون معه علم كما قال الإمام ابن أبي جمرة الأندلسي<sup>(۱)</sup>، وقد ذُمَّ الله عزَّ وجلَّ من صدر منه ذلك في كتابه، فشبه الذي يحمل العلم ولا يفقه مقاصده؛ ولا يفهم أسراره، ولا يعمل بمقتضاه بالحمار الذي يحمل نفائس الأسفار (أي الكتب) ولا يعي منها شيئا، قال سبحانه: ﴿مَثَلُ الْمَرِينَةُ مُنْ لَمَ يَحْيِلُوهَا كَمَثَنِي الْمِحِيارِ يَحْيِلُ أَسْتَارًا﴾ ("").

قال الإمام القرطبي المتوفى سنة ٢٧١ هـ في تفسير هذه الآية: "شرب مثلاً لليهود لما تركوا العمل بالتوراة ولم يؤمنوا بمحمد 激素، (حُملوا التوراة) أي كلفوا بها، عن ابن عباس، وقال الجرجاني هو من الحمالة بمعنى الكفالة؛ أي ضمنوا أحكام التوراة. (كمثل الحمار يحمل أسفارا) هي جمع سفر، وهو الكتاب الكبير، لأنه يسفر من المعنى إذا قرئ، قال ميمون بن مهران، الحمار لا يدري أسفر على ظهره أم زبل، فهكذا اليهود، وفي هذا تنبيه من الله تعالى لمن حمل الكتاب أن يتعلم معانيه، ويعلم ما فيه لئلا يلحقه في الذم ما لحق هؤلاء (٣)، ثم راح يستدل على ذم ذلك بآثار وأشعار ذكرناها في مواضع من هذا البحث.

وقال الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ: "يقول تعالى ذاما اليهود الذين أعطوا التوراة وحملوها للعمل بها ثم لم يعملوا بها، مثلهم في ذلك كمثل الحمار إذا حمل كتابا لا يدري ما فيها، فهو يحملها حملا حسيا ولا يدري ما عليه، وكذلك هؤلاء في حملهم الكتاب الذي أوتوه، حفظوه لفظا ولم يتفهموه، ولا عملوا بمقتضاه؛

 <sup>(</sup>۱) بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري لابن أبي جمرة الأندلسي ١٤٩/، تحقيق د. بكري أمين، ط1 دار العلم للملايين بيروت ١٩٩٧ م.

<sup>(</sup>٢) سورة الجمعة الآية ٥.

 <sup>(</sup>٣) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي ٩٤/١٨، ط دار الفكر، بيروت، ط ١
 ١٤٠٠٧هـ/١٩٨٥م.

بل أولوه وحرفوه وبدلوه، فهو أسوأ حالا من الحمير، لأن الحمار لا فهم له، وهؤلاء لهم فهوم لم يستعملوها<sup>(١)</sup>.

وفي حديث الصحيحين عن أبي موسى رضي الله عنه (۱) شبه النبي ﷺ العالم الفاهم الفقيه بالمعاني بالأرض الطيبة التي نزل عليها الماء من السماء، فأنبت الكلأ والعشب الكثير، فنفع الله به الناس، كما شبه العالم الناقل الراوي الذي ليس له فهم ولا فقه بالأرض الجدباء التي أمسكت الماء، فشرب الناس منه وسقوا، وزرعوا، وانتفعا،

فقد فرق هذا الحديث بين العلماء الوعاة، والعلماء الرواة، ودل على أن أرفع أصناف الناس درجة ومرتبة عند الله ورسوله هم أهل الفهم والفقه، وبعدهم أهل الحفظ والنقل، ومن هنا كان فضل الدراية على الرواية، وفضل الفقهاء على الحفاظ، ولهذا كان للفقيه في تاريخ أمتنا ـ دائماً ـ مركز الريادة والقيادة، والتوجيه والصدارة.

ومن المؤسف أن ترى أكثر المشتغلين بالحديث والرواية -اليوم- لا يتعمقون في معرفة الفقه وأصوله، والقدرة على استنباط معانيه وفوائده وأحكامه، والاطلاع على أقوال أثمته، وأسباب اختلافهم، وتنوع اجتهاداتهم، ولا يتذوقون مقاصد الشريعة ولا يفقهون أسرارها، ولا ينفذون إلى أغوارها وعللها وجكَهها، ويكتفون بظواهرها وقشورها<sup>(١٥)</sup>.

وهذا يفضي في كثير من الأحيان إلى آفة «الحرفية» في فهم النصوص، والجمود على ظواهر الألفاظ، وتحجير ما وسعه الله، وتعسير ما يسره.

<sup>(</sup>١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤٠٠/٤، ط دار الفكر، بيروت ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

 <sup>(</sup>۲) أصل الحديث أخرجه البخاري في العلم: باب فضل من عَلِمَ وَعَلَّمَ رقم (۷۹)، وأخرجه مسلم رقم (۲۲۸۲).

<sup>(</sup>٣) انظر: (كيف تتعامل مع السنة النبوية) للدكتور يوسف الفرضاوي ص ٥٦، ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط٢ /١٤١١ هـ- ١٩٩٠م، وتيسير الفقه للمسلم المعاصر لنفس المؤلف ص ٥٣، مكتبة وهبة، القاهرة ط ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

إن الاكتار من الرواية دون فقه ودراية كثيرا ما يكون مظنة زلل الأقدام، وضلال الأفهام، واضطراب الأحكام، والخروج على الناس بفتاوى واستنباطات ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تقوم على حجة ولا دليل ولا برهان.

وهذا الأمر حلَّر منه الصحابة رضوان الله عليهم أنفسهم في وقت مبكر فقد روى حافظ المغرب ابن عبدالبر القرطبي بسنده إلى عباد بن عبدالصمد قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: «إن العلماء همتهم الوعاية، وإن السفهاء همتهم الرواية).

وقال الإمام سفيان الثوري رحمه الله تعالى: "تفسير الحديث خير من سماعه (٢٠). وفي تذكرة الحفاظ للذهبي قال الإمام أبو على النيسابوري: «الفهم عندنا أجل من الحفظ» (٢٠).

الفهم عندنا أجل من الحفظ!! ما أبلغها من كلمة قالها هذا الإمام الجليل!.

غير أن كلام هولاء الأئمة الجهابذة لا ينبغي أن يجنح بذهن القارئ إلى خلاف المقصود، فيسيء الظن برواة الأحاديث وحملتها، وهم مصابيح الدجى، ونجوم الهدى، الذين حفظوا على الأمة دينها، ونقلوا إليها عقيدتها وشريعتها، أو يظن أن المراد من أقوالهم أن الحفظ ليس له أي قيمة مطلقا، وأن الذاكرة ليست مهمة، فهذا لا يقول به عاقل، وإنما المراد أن الحفظ هو مجرد خزن للمعلومات والمعارف ليستفاد منه بعد ذلك، فالحفظ ليس مقصودا لذاته، وإنما هو وسيلة لغيره، والخطأ الذي وقع فيه بعض المشتغلين بالحديث هو اهتمامهم بالحفظ أكثر من الفهم، وبالرواية أكثر من الوعاية.

<sup>(</sup>١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ١٩٥/١.

<sup>(</sup>Y) المصدر السابق ١١٤٤/٢.

<sup>(</sup>٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ص ٧٧٦، مصورة بيروت ١٣٧٥، لطبعة حيدر آباد الدكن.

مع أن الفهم والفقه واستنباط الفوائد والمعاني والأحكام من الحديث، هو الغاية من الاشتغال بصناعة الحديث، ومن أجل سلامة هذه الغاية وسدادها كان الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد؛ وما بني عليهما من القبول أو الرد.

فشمرة الاشتغال بالحديث هو الدراية في نصوصه، والتفقه في متونه، لا الاشتغال بالرواية المجردة فحسب، حتى يجمع العالم بين الوسيلة والغاية.

أقول هذا لأمي رأيت بعض إخواننا الطلاب بل بعض الأساتذة المهتمين بعلوم الحديث، قد أكثروا من النظر في كتب الرجال، وأن فلانا من الرواة قيل فيه كذا، وعلانا قيل فيه كيت، وأكثروا من البحث عن الطرق المتعددة للحديث حتى وإن ثبتت صحته من طريق واحد، فاستغرقتهم بذلك شكليات الإسناد وقوالب الرواية وتراجم الرواة، وأصبحت شغلهم الشاغل وهمهم الهميم، حتى نسوا النظر في علوم المتن والفهم والفقه.

بل إن بعض طلاب الحديث والرواية من الأصاغر وحدثاء الأسنان عادوا هذه العلوم-ومن جهل شيئا عاداه-ونفروا منها، وأعرضوا عمن يشتغل بها من أهل العلم، وقدحوا فيها وفيهم، بذريعة أن بضاعة أصحابها في علوم الحديث مزجاة، وبدأنا نسمع من يطعن على أشرف العلوم الذي ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع: وهو علم أصول الفقه، حتى إني سمعت من مبتدئ في قراءة «البيقونية» يقول: إن علم الأصول إنما وضع لمحاربة سنة الرسول!!

ووجدنا من هؤلاء من يزعم أنه ليس بحاجة إلى المذاهب الفقهية ولا إلى أقوال الفقهاء الأثمة، وأنه يأخذ من السنة مباشرة، وإذا ذُكر لأحدهم مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأمثالهم قال: هم رجال ونحن رجال، فنعوذ بالله من الخذلان.

ويلاحظ عموما أن المنهج التعليمي عند المسلمين لا يزال إلى اليوم، يهتم بالحفظ أكثر من الفهم، حتى أصبح الحفظ غاية في ذاته؛ وإن لم يفهم طالب العلم نقيرا ولا قطميراً مما حفظه، ولذلك أمثلة في الواقع: فكم يرصد من الجوائز لحفاظ القرآن الكريم، على ما في ذلك من فضل كبير، وأجر وفير، وهو أمر يُقتَرِّ ويشكر، ويعتَزُّ به ويفخر؛ ولكن لِم لم يرصد مثل هذه الجوائز للأذكياء والنابغين في علوم الشريعة المختلفة: كالتفسير، وشرح الحديث، والفقه وأصوله، والعقيدة، والدعوة؛ مع أن حاجة الأمة إلى هؤلاء لا يقل عن أولئك، وقد يكون نفعهم أعظم، وعملهم أجدى وأقوم(۱).

ومما يعاب به التعليم المدرسي في أوطاننا الإسلامية كذلك؛ أنه يعتمد في الغالب ـ منهج الحفظ والتلقين؛ على منهج الفهم والهضم والتفكير، ولهذا ينسى طلبة العلم عندنا غالبا ما تعلموه بعد أداء الامتحان، فيصبح جل ما تلقوه من العلوم والمعارف نسيا منسيا، وتصبح جهود وزارات التربية والتعليم والمدرسين هدرا مهدورا، وهباء منثورا.

وما أحسب أن الأمر سيكون على هذا الحال من سوء المآل لو أن ما تعلمه طالب العلم كان مبنيا على الفهم والفقه والبحث، فلو كان هكذا لرسخ في ذهنه، واستقر في فكره، ولما تعرض بهذه السرعة للزوال.

ولذلك، فعلى المعنيين بالحديث والأثر أن يذعنوا أن الفقه والفهم أفضل من الحفظ المجرد، وإن كان في كل فضل. وهذا هو منهج السلف الصالح أنفسهم الذين كانوا يوجهون أصحابهم وتلاميذهم إلى الدراية أكثر من الرواية.

## أ ـ توجيه السلف الصالح أصحابهم إلى الدراية أكثر من الرواية:

كان المنهج العلمي لدى سلف هذه الأمة من القرون الخيرة توجيه طلاب العلم إلى الإكثار من الفهم والفقه والنظر، والإقلال من الحفظ المجرد للطرق والأثر. وأسوق في هذا المبحث من أقوالهم في هذا

 <sup>(</sup>١) انظر في فقه الأولويات للدكتور يوسف القرضاوي ص ٢٥، مكتبة وهبة، القاهرة ط١، ١٤١٥ هـ-١٩٩٩م.

الموضوع ما يروي الغلة ويشفي العلة إن شاء الله تعالى، تبصرة للمبتدئين، وتذكرة للمنتهين.

بل قد قام لدي الدليل بعد البحث أن هذا المنهج العلمي هو المنهاج اللبوي نفسه، فقد أخرج ابن عبدالبر في جامعه عن أبي هارون العبدي وشهر بن حوشب قالا: فكنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: مرحبا بوصية رسول الله، قال رسول الله ﷺ: "ستفتح لكم الأرض، ويأتيكم قوم، أو قال: غلمان حديثة أسنانهم، يطلبون العلم، ويتفقهون في الدين، ويتعلمون منكم، فإذا جاءوكم فعلموهم، والطفوهم، ووسعوا لهم في المجلس، وفهموهم، ... الحديث، فكان أبو سعيد يقول لنا: مرحبا بوصية رسول الله أمرنا رسول الله أن نوسع لكم في المجلس، وأن نفهمكم

والشاهد عندنا من هذا الحديث توصية رسول الله ﷺ بطريقة التعليم المثلى وهي: التفقه في الدين، وفهم الحديث وتفهيمه تفهيما، وفي ذلك إشارة واضحة إلى عدم الاقتصار على مجرد الحفظ والرواية.

وقد تقدم قول الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه: "إن الملماء همتهم الوعاية، وإن السفهاء همتهم الرواية، وهو وإن كان ضعيف الإسناد من حيث الرواية، فإن معناه صحيح في الدلالة على المراد من جهة الداية.

وقد سلك مسلك الصحابة العلمي والتعليمي واقتفى أثرهم من جاء بعدهم من التابعين، وأتباع التابعين، وسائر الأثمة المجتهدين رضوان الله عليهم أجمعين.

<sup>(</sup>١) جامع بيان العلم وفضله (٥٩/١) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب العلم: باب ما جاء في الاستيصاء بمن طلب العلم رقم (١٦٥٠، ٢٩٥١)، وابن ماجه (٢٤٥) وعبد الرزاق في مصنفه ٢١/١١)، والبغوي في: شرح السنة /٢٨٦، قال أبو الأشبال الزهيري: وهو حديث حسن وله عن أبي سعيد الخدري طرق، كما أن له شراهد.

فهذا إمام الكوفة وشيخ فقهائها: إبراهيم النخعي رحمه الله، ووى عنه الخطيب البغدادي «أن المغيرة الضبي تأخر عن مجلس إبراهيم، فقال له إبراهيم: يا مغيرة، ما أبطأ بك؟ قال: قدم علينا شيخ-أي رجل من الرواة- فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم: لقد كنا لا نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث فيحرف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله وهو لا يشعراً".

وهذا شيخ مالك، أمير المؤمنين في الحديث أبو الزناد عبدالله بن ذكوان كان يقول: "وأيم الله إنا كنا نلتقط السنن من أهل الفقه والثقة، ونعلمها شبهها بتعلمنا آى القرآن<sup>(۲)</sup>.

وشيخه الإمام ربيعة الرأي كان هذا نهجه كذلك، فقد أسند الخطيب عن مالك أن ربيعة الرأي قال لابن شهاب الزهري: «أنت تحدث عن النبي ﷺ فتحفظ في حديثك<sup>(٢)</sup>.

وفي «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي: أن رجلا سأل ابن عقدة عن حديث فقال له: «أقلوا من هذه الأحاديث فإنها لا تصلح إلا لمن علم تأويلها<sup>(4)</sup>.

وروی ابن عبدالبر بسنده إلى يحيى بن يمان قال: «يكتب أحدهم الحديث، ولا يتفهم ولا يتدبر، فإذا سئل أحدهم عن مسألة جلس كأنه مكاتب<sup>(ه)</sup>.

ولهذا قال أبو عاصم النبيل: «الرياسة في الحديث بلا دراية ـ أي تفقه ـ رئاسة نذلة<sup>(١٧)</sup>.

<sup>(</sup>١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٦٩، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

 <sup>(</sup>۲) جامع بیان العلم وفضله ۱۹۶۹.
 (۳) الکفایة ص ۱۹۹.

<sup>(\$)</sup> الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١٩٥٨/٢ دار ابن الجوزي الوياض تحقيق: عادل العزازي، ط١، ١٤١٧هـ :

<sup>(</sup>٥) جامع بيان العلم ١٠٣١/٢.

<sup>(</sup>٦) المحدث الفاصل ص ٢٥٣.

وروى ابن عساكر في «تاريخه»، في ترجمة إمام الجرح والتعديل أبي زرعة الرازي قال: تفكرت ليلة في رجال، فأريت فيما يرى النائم كأن رجلا ينادي: يا أبا زرعة، فهم متن الحديث خير من التفكر في الموتى-أي رجال الإسناد الذين ماتوا(۱۰).

ومثله ما رواه ابن عبدالبر بسنده إلى حمزة بن محمد بن علي الكناني قال: "خرجت حديثا واحدا عن النبي ﷺ من مائتي طريق أو نحو مائتي طريق، قال: فداخلني من ذلك من الفرح غير قليل، وأعجبت بذلك، قال: فرأيت ليلة من الليالي يحيى بن معين في المنام فقلت له: يا أبا زكريا! خرجت حديثاً واحداً عن النبي ﷺ من مائتي طريق، قال: فسكت عني ساعة ثم قال: أخشى أن يدخل هذا تحت ﴿الهاكم التكاث﴾ ("".

قلت: فكأنه شبه تكاثر أهل الحديث بالطرق والروايات؛ بعضهم على بعض بتكاثر أهل الدنيا بالدنانير والدراهم بعضهم على بعض، والله أعلم.

وقد كان أثمة الحديث وفقهاؤه يعرفون منزلة الفقه والفقهاء، فيوجهون أصحابهم ويحثونهم عليه وعلى مجالسة أثمته والأخذ عنهم.

ولذلك كان إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله ينتقي من يأخذ عنه الحديث، فكان إلى جانب انتقائه كون الرجل ثقة مقبولا، كان ينتقيه ليكون من أهل الدراية والفهم لما يرويه:

حتى روى القاضي عياض رحمه الله في "ترتيب المدارك" قال: قال ابن وهب: نظر مالك إلى العطاف بن خالد ـ وهو من مقبولي الرواية ـ فقال مالك: بلغني أنكم تأخذون من هذا! فقلت: بلى، فقال: ما كنا نأخذ إلا من الفقهاء "؟.

 <sup>(</sup>١) نقله محمد عوامة في كتابه قائر الحديث الشريف في اختلاف الأثمة الفقهاء، ص ٦٩،
 دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧ هـ.

<sup>(</sup>٢) جامع بيان العلم ١٠٣٥/٢.

<sup>(</sup>٣) ترتيب المدارك ١/ ١٢٤-١٢٥ بتحقيق ابن تاويت الطنجي ١٣٨٣ هـ.

ولذلك أوصى مالك ابني أخته أبا بكر وإسماعيل ابني أبي أويس بالمنهج العلمي السديد الذي ينبغي لهما أن يسلكا، في طلب العلم؛ فقال لهما: أراكما تحبان هذا الشأن -يعني رواية الحديث- قالا: نعم. قال: إن أحببتما أن تتفعا وينفع الله بكما، فأقلا منه وتفقها('').

وروى القاضي عياض في «ترتيب المدارك» عن ابن وهب المصري أحد أجلاء تلامذة مالك رحمه الله في المدينة، قال: لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت، فقيل له: كيف ذلك؟ قال: أكثرت من الحديث عجيرني، فكنت أعرض ذلك على مالك والليث، فيقولان لي: خذ هذا ودع هذا الاً.

ومن هنا قال الإمام سفيان الثوري منبها ومتخوفا من هذه الحيرة: اتفسير الحديث خير من سماعه<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحيرة التي حصلت لابن وهب، مثلها ما رواه الخطيب أيضاً بسنده إلى أبي نعيم الفضل بن دكين- أحد مشاهير شيوخ الإمام البخاري-قال أبو نعيم: «كنت أمر على زُفر بن الهذيل- من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة- وهو محتب بثوب فيقول: يا أحول تعال حتى أغربل لك أحاديثك، فأريه ما قد سمعت، فيقول هذا يؤخذ به، هذا لا يؤخذ به، وهذا ناسخ وهذا منسوخ<sup>(1)</sup>.

ولذلك قال ابن وهب: «الحديث مضلة إلا للعلماء<sup>(٥)</sup>، وبيَّن الإمام سفيان بن عيينة المراد بالعلماء فقال: «الحديث مضلة إلا للفقهاء<sup>(٦)</sup>.

<sup>(</sup>١) المحدث الفاصل ص ٢٤٢.

<sup>(</sup>٢) ترتيب المدارك ٢/٢٧٤.

<sup>(</sup>٣) جامع بيان العلم ١١٤٤/٢.

<sup>(</sup>٤) الفقيه والمتفقه للخطيب ١٦٣/٢.

<sup>(</sup>ه) ترتیب المدارك ٩٦/١.

 <sup>(</sup>٦) الجامع لابن أبي زيد القيرواني ص ١١٨، تحقيق محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ،
 ط١، ١٤٠٢ هـ

ومعنى هذا أن الفتوى بالسنة والحديث ليست لأي كان، ولا لكل من هب ودب، ولا لكل من تزيَّب قبل أن يتحصرم، بل لا بد أن يكون أهلا لذلك، يعرف الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والخاص والعام، والمجمل والمبين، والتعارض والترجيح، وغير ذلك من علوم الفهم والفقه.

ولذلك قال الفقيه الإمام المجتهد ابن أبي ليلى رحمه الله: الا يتفقه الرجل في الحديث حتى بأخذ منه ويدع منه(١٠).

وذكر الخطيب في آخر كتابه «الكفاية في علم الرواية» بعض مرجحات الآثار والأخبار، فقال: «ويرجح الحديث بأن يكون رواته فقهاء، لأن عناية الفقيه بما يتعلق من الأحكام أشد من عناية غيره بذلك<sup>(۲)</sup>.

ولهذا فضل الأئمة الأعلام شموس الإسلام الأحاديث التي يتداولها الفقهاء على مايتداوله غيرهم، وقد عقد القاضي الرَّامَهُرْمُرْي في «المحدُث الفاصل» فصلاً طويلاً بعنوان: «القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية»، ذكر أول خبر فيه عن الإمام وكبع بن الجراح أنه قال يوما لأصحابه: «الأعمش - أحب إليكم عن أبي واثل، عن عبدال - ابن مسعود -، أو: سفيان الثوري، عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله؟ فقالوا له: الأعمش عن أبي واثل: أقرب! فقال وكبع: الأعمش شيخ، وأبو واثل شيخ، وسفيان عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله: فقيه، عن فقيه عن غيب عن فقيه عن فقيه عن غيب عن فقيه عن غيب عن فقيه عن غيب عن فقيه عن غيب عن فقيه عن

واحتج الخطيب البغدادي في ترجيح أحاديث الفقهاء على غيرهم بقصة وكيع المذكورة، وزاد قول وكيع عقبها "وحديث الفقهاء أحب إلي من حديث المشايخ<sup>(2)</sup>. وقوله بلفظ آخر أوضح: "وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ<sup>(9)</sup>.

<sup>(</sup>١) جامع بيان العلم ١٠٣٣/٢.

<sup>(</sup>۲) الكفآية في علم الرواية للخطيب ص ٤٣٦.

<sup>(</sup>٣) المحدث الفاصل ص ٢٣٨.

<sup>(</sup>٤) الكفاية ص ٤٣٦.

<sup>(</sup>٥) نفس المصدر السابق.

ويبدو أن لفظ (الشيوخ والمشيخة) صار اصطلاحاً يطلق على غير الفقة الشيوخ من معنى في كلام وكيع، فقد استعمل (الشيوخ) في مقابلة (الفقهاء)، أو الشيخ في مقابلة (الفقيه). يدل عليه كذلك نصيحة الإمام سفيان الثوري لأحد تلامذته بقوله: «خذ الحلال والحرام - يعني أحاديث الأحكام- من المشهورين في العلم؛ وما سوى ذلك فمن المشيخة (1)

وهكذا يضع الثوري (الشيخ) في مقابلة المشهورين في العلم، ويبين أنه ليس كل من حمل الحديث يمكن أن يستفاد منه العلم بالأحكام<sup>(۱)</sup>.

ويدل عليه أيضاً مسلك الإمام الترمذي رحمه الله في سننه، فإنه روى حديث أم عطية في وصف غسل زينب بنت النبي ﷺ لما توفيت، وعلق عليه كلاما طويلا ثم قال: "وكذلك قال الفقهاء: وهم أعلم بمعاني الحديث (٣).

وهذا المسلك العلمي لم يكن وليد عصر الترمذي، وإنما كان عليه السلف الصالح من التابعين وأتباعهم في وقت مبكر، يدل عليه ما أخرجه الخطيب بسنده إلى عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: «أدركت بالمدينة مائة أو قريبا من مائة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عن رجل منهم حرف من الفقه، يقال: إنه ليس من أهله (أ).

ولهذا كان إمام الجرح والتعديل أبو زرعة الرازي يقول: «عليكم بالفقه، فإنه كالتفاح الجبلي يطعم من سنته<sup>(ه)</sup>.

<sup>(</sup>١) المحدث الفاصل ص ٤٠٦.

 <sup>(</sup>٢) انظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد ص ١٣٦١، دار الوفاء للطباعة، القاهرة، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.

 <sup>(</sup>٣) كتاب الجنائز: باب ما جاء في غسل الميت، وحديث أم عطية صحيح. انظر صحيح سنن الترمذي للألباني ١٥٠٥/١، وقم: (٩٩٠).

<sup>(</sup>٤) الفقيه والمتفقه ٢/٣٧٩.

٥) الصلة لابن بشكوال ٤٢٩/٢ رقم الترجمة: ٩٢٠، طبع مصر، سلسلة تراثنا.

ولهذا أيضاً حض الإمام ابن الجوزي أهل عصره ومن بعدهم على النفقه؛ لأن الفقه أعظم العلوم وأهمها، وهو ثمرة الاشتغال بعلوم الشريعة بأسرها، وبه نال الفقهاء الصدارة والريادة والقيادة للأمة كلها.

قال رحمه الله: «أعظم دليل على فضيلة الشيء النظر إلى ثمرته. ومن تأمل ثمرة الفقه علم أنه أفضل العلوم. فإن أرباب المذاهب فاقوا بالفقه على الخلائق أبدا، وإن كان في زمان أحدهم من هو أعلم منه بالقرآن أو بالحديث أو باللغة. واغتَبِرْ هذا بأهل زماننا، فإنك ترى الشاب يعرف مسائل الخلاف الظاهرة فيستغني، ويعرف حكم الله تعالى في الحوادث ما لا يعرفه النَّحرير من باقي العلماء.وكم رأينا مبرزا في علم القرآن أو في الحديث أو في التفسير أو في اللغة لا يعرف مع علم القرآن أو في الحديث أو في التعسير أو في اللغة لا يعرف مع على أنه ينبغي للفقيه أن لا يكون أجنبيا عن باقي العلوم. فإنه لا يكون فقيها. بل يأخذ من كل علم بحظ ثم يتوفر على الفقه فإنه عز الدنيا والآخرة (١).

# ب ـ ذم العلماء للإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه:

وهكذا نتهي إلى أن العلم في أصله -وفي معناه في اللغة كذلك- هو الفهم والدراية والوعاية، وليس الإكثار من الحفظ والتوسع في الرواية فحسب.

وهذا المعنى هو المراد من قول مالك رحمه الله: «ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب<sup>(۱۲)</sup>.

وقال الشافعي: قيل لمالك بن أنس: إن عند ابن عيينة عن الزهري

 <sup>(</sup>۱) صيد الخاطر لابن الجوزي ض ١٥٤، بتحقيق محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦م.

<sup>(</sup>٢) جامع بيان العلم ٧٥٧/١.

أشياء ليست عندك! فقال مالك: وأنا كل ما سمعته من الحديث أحدث به؟ أنا إذا أريد أن أضلهم.(١).

ولذلك قال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: «كنا نسمع الحديث؛ فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا أخذنا به، وما أنكروا تركنا<sup>(٧</sup>).

وقال القاضي الرامهرمزي ينصح أصحاب الحديث: افتمسكوا ـ جبركم الله ـ بحديث نبيكم ﷺ، وتبينوا معانيه وتفقهوا به، وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما تُعَيِّرُون به من تتبع الطرق وتكثير الأسانيد، وتطلَّب شواذ الأحاديث، وما دلسه المجانين وتبليل فيه المغفلون<sup>(77)</sup>.

وبين الأئمة الأعلام أن الإقلال من الرواية هو سبيل التفهم والتفقة، وأنه قلما يكون مع كثرة الرواية فهم وفقه.

فقد روى الرامهرمزي في باب سماه (باب من كره كثرة الرواية) بسنده إلى سفيان بن حسين قال: قال لي ابن شبرمة: «أقل الرواية تفقه<sup>(4)</sup>.

وأحسب أن هذا الأمر هو الذي جعل حافظ المغرب أبا عمر ابن عبدالبر القرطبي يترجم لباب من أبواب كتابه النفيس «جامع بيان العلم وفضله» بقوله: "باب ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه».

قال رحمه الله معقبا على أقوال أهل العلم في هذا الباب: «الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار دون تفقه ولا تدبر... لأن المُكْثِرُ لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متنقه(٥٠).

<sup>(</sup>۱) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ۱۰۹/۲، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض ۱۰۹۳ هـ.

<sup>(</sup>٢) المحدث الفاصل ص ٣١٨.

 <sup>(</sup>٣) المحدث الفاصل ص ١٦٠-١٦١.

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق ص ٥٥٨.

<sup>(</sup>٥) جامع بيان العلم ١٠٠٨/٢-١٠١٣.

وشنع رحمه الله على أهل عصره مسلكهم المرذول في نبذهم للفهم والفقه والتدبر فقال: «أما طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه، ولا تدبر لمعانيه، فمكروه عند جماعة أهل العلم(١٠).

ثم بسط رحمه الله الكلام في انتقاد هذا المسلك غير المرضي لأهل زمانه وبلده فقال: "واعلم - رحمك الله - أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا - يعني الأندلس - قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لا يعرفه أتمنهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم، فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه قد رضيت بالدؤوب في جمع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم، فجمعوا الغث والسمين والصحيح والسقيم والحق والكذب في كتاب واحد وربما في ورقة شغلوا أنفسهم بالاستكثار؛ عن التدبر والاعتبار، فالسنتهم تروي العلم، شغلوا أنفسهم بالاستكثار؛ عن التدبر والاعتبار، فالسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم، غاية أحدهم معرفة الكنية العربية والاسم الغرب والحديث المنكر، وتجده قد جهل ما لا يكاد يسع أحدا جهله من علم صلاته وحجه وصيامه وزكاته (٢٠).

وهذا الجهل بأبسط فرائض الإسلام وأركانه عند بعض هؤلاء الأغمار حملة الأسفار، رآه الإمام ابن الجوزي رحمه الله في زمانه رأي العين.

قال رحمه الله في «صيد الخاطر»: «وقد رأينا في مشايخنا المحدثين من كان يسأل عن مسألة في الصلاة فلا يدري ما يقول<sup>(٣)</sup>.

لذلك رفض \_ رحمه الله \_ تشاغل أهل الحديث عن المهم الذي هو الفقه بكثرة الطرق والروايات، فقال: "فأنا أنهى أهل الحديث أن تشغلهم كثرة الطرق، ومن أقبح الأشياء أن تجري حادثة يسأل عنها شبخ قد كتب

<sup>(</sup>١) المصدر السابق ١٠٢٠/٢.

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق ١١٣٥/٢.

<sup>(</sup>٣) صيد الخاطر، ص: ٢٧٩.

الحديث ستين سنة فلا يعرف حكم الله عزٌّ وجلٌّ فيها، (١).

وقال في موضع آخر ناصحا أصحاب الحديث: "وليحذر من عادات أصحاب الحديث، فإنهم يفنون الزمان في سماع الأجزاء التي تتكرر فيها الأحاديث، فيذهب العمر وما حصلوا فهم شيء (<sup>(1)</sup>).

وينصح في مكان آخر بمخالطة الفقهاء ومجالستهم ليستقيم الفهم وتحصل ملكة الفقه، قال: «وكل من لم يخالط الفقهاء وجهد مع المحدثين تأذى وساء فهمه، فالحمد لله الذي أنعم علينا بالحالتين» (٢٣).

قلت: وهكذا يعلم أن الإكثار من كُتْبِ الحديث وروايته والبحث عن الطرق والتشاغل بها لا يصير بها طالب العلم فقيها، وإنما يتفقه بالدربة على استنباط معاني الحديث وفوائده وأحكامه، وإدمان النظر في كتب فقه الحديث وشروحه.

ولابن قتيبة - في هذا الصدد - كلمة مضيئة، فإنه مع يفاحه عن أهل الحديث لا يتردد في توجيه اللوم لهم، قال في التأويل مختلف الحديث: هملى أنا لا نخلي أكثرهم من العذل - أي اللوم - في كتبنا، في تركهم الاستغال بعلم ما قد كتبوا، والتفقه بما جمعوا، وتهافتهم على طلب الحديث من عشرة أوجه، وعشرين وجها. وقد كان في الوجه الواحد الصحيح والوجهين مقنع لمن أراد الله عز وجل بعلمه، حتى تنقضي أعمارهم، ولم يحلوا من ذلك إلا بأسفار أتعبت الطالب، ولم تضع الوارث، فمن كان من هذه الطبقة، فهو عندنا مضيع لحظه، مقبل على ما كان غيره أنم له منها(2).

وفي نفس المعنى قال ابن الجوزي في (ذكر تلبيس إبليس على

<sup>(</sup>١) المصدر السابق، ٣٧٩.

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق، ٢٢٣.

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق، ٢٢٧.

 <sup>(</sup>٤) تأويل مختلف الحديث لابن قنيبة، ص ٧٦-٧٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٠،
 ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

أصحاب الحديث): «من ذلك أن قوما استغرقوا أعمارهم في سماع الحديث، والرحلة فيه، وجمع الطرق الكثيرة، وطلب الأسانيد العالية، والمتون الغريبة، وهؤلاء على قسمين: قسم قصدوا حفظ الشرع بمعرفة صحيح الحديث من سقيمه، وهم مشكورون على هذا القصد إلا أن إيليس عليهم بأن يشغلهم بهذا عما هو فرض عين؛ من معرفة ما يجب عليهم، والاجتهاد في أداء اللازم، والتفقه في الحديث... فترى المحدث يكتب ويسمع خمسين سنة، ويجمع الكتب ولا يدري ما فيها، ولو وقعت لله حادثة في صلاته لافتقر إلى بعض أحداث المتفقهة الذين يترددون إليه لسماع الحديث منه، وبهؤلاء تمكن الطاعنون على المحدثين فقالوا: زوامل أسفار لا يدرون ما معهم (۱۰).

وانتقد الخطيب البغدادي مسلك هذه الطائفة من أهل الحديث كذلك فقال: «وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها، في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها، من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا كالسلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من المقد بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كُتْبِه في المصحف ورسمه، فهم أغمار، وحملة أسفاره (1).

إن كلام هؤلاء الأئمة الذي يوزن بالذهب، ينبغي أن يعضُ عليه بالنواجد، وأن يوضع نصب الأعين في الدراسات الإسلامية والشرعية المعاصرة، لكي لا يتحرف المسار العلمي في وجهة واحدة بغير دليل هاد.

وإنا لنربأ بأساتذة الحديث وطلابه أن يصبحوا مثل هؤلاء الأغمار، حملة الأسفار، وزوامل الأخبار، الذين ذكرهم الخطيب البغدادي، وابن عبدالبر وابن الجوزي وغيرهم.

<sup>(</sup>١) تلبيس إبليس لابن الجوزي، ص ١١٤-١١٥، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

<sup>(</sup>۲) الكفاية في علم الرواية، ص: ۳.

وحتى يتبين سبيلهم فيجتنب، لابد من ذكر نماذج منهم في عنوان مفرد.

## جـ ـ نماذج من المحدثين غير الفقهاء:

تقدم ذكر أهمية الفقه للمحدث حتى إذا ستل -ولابد أن يسأل- لم يخبط خبط عشواء، ولم يته في بيداء، ولكي لا يصير ضحكة للضاحكين، ولمية للاعبين، وإليك طائفة من أخبار هذه الطبقة «ممن لا يعرفون إلا الحديث، ولا ينتحلون سواه، وهم عيون رجاله، ليس فيهم أحد يذكر بالدراية، ولا يحسنون غير الرواية(۱).

روی حافظ المغرب ابن عبدالبر بإسناده إلى ابن شَوَقَب عن مطر الوراق «أنه سأله رجل عن حديث فحلَّنَه، فسأله عن تفسيره، فقال: لا أدري، إنما أنا زاملة<sup>(۲۲)</sup>، فقال له الرجل: جزاك الله من زاملة خيرا، فإن عليك من كل حلو وحامض، <sup>(۲۲)</sup>.

وفي «المحدث الفاصل» قصة طريفة يجدر بنا أن نستشهد بها هنا: روى الرامهرمزي: أن امرأة وقفت على مجلس فيه يحيى بن معين وأبو خيشمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث، فسمعتهم يقولون: قال في وسمعت رسول في ورواه فلان، وما حدَّث به غير فلان، فسألتهم المرأة عن الحائض تغسل الموتى، وكانت غاسلة، فلم يجبها أحد منهم، وجعل بعضهم ينظر إلى بعض، فأقبل أبو ثور<sup>(1)</sup>، فقيل لها عليك بالمقبل، فالتفتت إليه، وقد دنا منها، فسألته، فقال: نعم تغسل الميت،

<sup>(</sup>١) المحدث الفاصل، ص: ١٦٠.

 <sup>(</sup>٢) الزاملة: البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع، والزمل هو الحمل، ويريد به أنه
 يَخْوِلُ الْخِمَل من العلم.

<sup>(</sup>٣) جامع بيان العلم ١٠٢٠/٢.

<sup>(</sup>٤) أبو تور: هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي الفقيه، صاحب الشافعي، كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلما وورعا وفصلا، كان ثقة، توفي ببغداد سنة ٤٢هـ انظر تذكرة الحفاظ ٨٧/٧ وميزان الاعتدال ١٥١١ وتقريب التهذيب ٥/١.

لحديث عثمان بن الأحنف عن القاسم عن عائشة، أن النبي ﷺ قال لها: «أما إن حيضتك ليست في يدك<sup>(١)</sup>.

ولقولها «كنت أفرق رأس رسول الله ﷺ بالماء وأنا حائض (٢).

قال أبو ثور: فإذا فَرَقَتْ رأس الحي بالماء فالميت أولى به، فقالوا: 
نعم، رواه فلان، ونعرفه من طريق كذا، وخاضوا في الطرق والروايات، 
فقالت المرأة: فأين كنتم إلى الآن<sup>(۳)</sup>، قلت: ويحيى بن معين وهؤلاء 
الأفاضل، هم مَنْ هم علما ودينا وفضلا، وهم أعلم بالحديث من أبي ثور، 
ولكن شغلهم جمع الحديث وطرقه، ولم يتشاغلوا بالفهم والفقه، فكان ما 
كانا!! ولكن يكفيهم شرفا وفخرا أن خدموا السنة ونخلوها، ونقلوها للأمة 
صافية كما سمعوها، فجزاهم الله خير ما يجزي به مباده الصادقين، والعلماء 
سافية كما سمعرها، وأن وهو لا غير، فأجبته، فقال لي: من أين قلت هذا 
الأعمش عن مسألة، وأنا وهو لا غير، فأجبته، فقال لي: من أين قلت هذا 
يا يعقوب؟ فقلت: بالحديث الذي حدَّثْتَنِي أنت، ثم حدثته، فقال لي: يا 
يعقوب؟ إني لأحفظ هذا الحديث من قبل أن يجتمع أبواك، ما عرفت تأويله 
الإلا الآن<sup>(1)</sup>.

ولذلك كان الأعمش يفصل بين الحديث والفقه، وبين مهمة المحدث ومهمة الفقيه، فعلى المحدث -عنده- أن يجمع المادة: من رواية للحديث وجمع لطرقه، وعلى الفقيه أن يستعملها في مواضعها، ويبين خصائصها وصلاحياتها، ولهذا كان يقول للفقهاء: (أتتم الأطباء ونحن الصيادلة).

فقد روى ابن عبدالبر بسنده إلى عبيد الله بن عمرو قال: «كنت في مجلس الأعمش، فجاء رجل فسأله عن مسألة فلم يجبه فيها، ونظر فإذا أبو

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض: باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، انظر مسلم بشرح النووي ٢٠٩/٣.

<sup>(</sup>٢) متفق عليه، انظر اللؤلؤ والمرجان ٩٠/١ رقم: (١٧٢-١٧٣).

<sup>(</sup>٣) المحدث الفاصل ص٢٤٩-٢٥٠.

<sup>(</sup>٤) جامع بيان العلم ١٠٢٩/٢.

حنيفة فقال: يا نعمان! قل فيها: قال: القول فيها كذا، قال: من أين! قال: من حديث كذا أنت حدثتناه، قال: فقال الأعمش: نحن الصيادلة وأنتم الأطباع، (۱).

قال ابن الجوزي: "وقد كان ابن صاعد كبير القدر في المحكِّنين، لكنه لما قلَّت مخالطته للفقهاء كان لا يفهم جواب فتوى". ثم روى بسنده إلى أبي بكر الأبهري الفقيه قال: "كنت عند يحيى بن محمد بن صاعد فجاءته امرأة فقالت: أيها الشيخ ما تقول في بنر سقطت فيها دجاجة فهاتت، فهل الماء طاهر أو نجس، فقال يحيى: ويحك، كيف سقطت الدجاجة إلى البئر، قالت: لم تكن البئر مغطاة، فقال يحيى: ألا غطيتيها حتى لا يقع فيها شيء، قال الأبهري: فقلت يا هذه، إن كان الماء تغير فهو نجس وإلا في طاهر ""

والأخطر من هذا كله، أن يسأل بعض هؤلاء المستغلين بالحديث فحسب ولابد أن يسأل ـ فيقتحم الفتوى مع جهله بالفقه حتى لا يُرى بعَيْنِ النقيصة، فيقع في أخطاء شنيعة، ويفتي بفتاوى سخيفة.قال ابن الجوزي في "تلبيس": "وقد كان فيهم من يُقدِمُ على الفتوى بالخطأ لئلا يرى بعين الجهل، فكان فيهم من يصير بما يفتي ضحكة، قُسُيْلُ بعضهم عن مسألة من الفرائض - يعني المواريث فكتب في الفتوى: تقسم على فرائض الله سبحانه وتعالى "؟.

وروى بسنده إلى إبراهيم الحربي قال: "بلغني أن امرأة جاءت إلى علي بن داود وهو يحدِّث، بين يديه ألف نفس، فقالت له: حلفت بصدقة إزاري، فقال لها: بكم اشتريته، قالت: باثنين وعشرين درهما، قال: اذهبي فصومي اثنين وعشرين يوما، فلما مرت، جعل يقول: آه، آه غلطنا والله، أمرناها بكفارة الظهار<sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) نفس المصدر السابق.

<sup>(</sup>٢) تلبيس إبليس، ص: ١١٥.

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق، ص: ١١٦.

<sup>(</sup>٤) نفس المصدر السابق.

ثم قال ابن الجوزي رحمه الله معلقا على هاتين القصتين الدالتين: "قلت: فانظروا إلى هاتين الفضيحتين: فضيحة الجهل، وفضيحة الإقدام على الفتوى بمثل هذا التخليط(١٠).

وفي مثل هؤلاء الأغمار، رواة الأخبار، وحملة الأسفار، أنشد الشعراء قديما في تصوير حالهم تصويرا دالا معبرا.

مثل قول الشَّاعر:

م بجيدها إلاَّ كعلم الأباعر المراد المراد أواح ما في الغرائر

زوامل للأسفار لا علم عندهم لعمرك لا يدري البعير إذا غدا

وقال عمار الكلبي:

مثل الجمال عليها يُخمَل الودع (٢) ولا الجمال بحمل الودع تنتفع

إن الرواة على جهل بما حملوا لا الوداع ينفعه حمل الجمال له

وقال القاضي الأندلسي الظاهري منذر بن سعيد البلوطي المتوفى سنة ٣٥٥هـ رحمه الله تعالى:

ورم أسفاراً تبعد حسارا إن كان فيها صوابا أو خطا ما إن كنبنا ولا اعتدينا ليس بمعناها له دراية (") انعق بما شئت تجد أنصارا يحمل ما وضعت من أسفاراً له وما درى إن سئلوا قالوا: كذا روينا أزْجَهُهُم من قال: ذي رواية

<sup>(</sup>١) نفس المصدر السابق.

 <sup>(</sup>٢) قال الفيروز آبادي: الودعة أو الودعات: خَرَرْ بيض تُخْرَج من البحر بيضاء، شقها
 کشق النواة، تعلق لدفع العين، القاموس المحيط مادة (ودع)، مؤسسة الرسالة، بروت، ط٢، ١٩٤٨ه/١٩٩٩م.

 <sup>(</sup>٣) أورد هذه الأشعار المعبرة عن المواد حافظ المغرب ابن عبدالبر القرطبي رحمه الله في جامع بيان العلم ٢/ ١٠٣٢/٢.

ولبعضهم:

إن الـــذي يــروي ولــكــنــه

يجهل ما يروي وما يكتب تسقي الأرض وهي لا تشرب

وقال بعض الظرفاء في الواحد من هذه الطائفة:

إنه قليل المعرفة والمخبرة، يمشي ومعه أوراق ومحبرة، معه أجزاء يدور بها على شيخ وعجوز، لا يعرف ما يجوز مما لا يجوز:

أجزاء يرويها عن الممياطي وفالان يروي ذاك عن أسباط وأنصح عن الخياط والحناط بين الأنام ملقب بسناط هذا زمان فيه طي بساطي (١١) ومحدث قد صار غاية عمله وفلانة نروي حديثاً عالياً والمنون بين غريبهم وعزيزهم وأبو فلان ما اسمه ومن الذي وعلوه دين الله نادت جهرة

قلت: بعد هذا البيان، في ضوء ما ذكر من قواعد جامعة، وأدلة قاطعة، وأمثلة ناصعة، يتبين لمن رزق العلم والفهم، مدى الخطأ الجسيم، والخطر العظيم؛ الذي يقع فيه بعض المشتغلين بالحديث اليوم من الأساتذة والطلاب ـ في مسلكهم العلمي ـ بصرف همهم إلى علم المصطلح والإسناد الذي هو الباب، على أنه في مقابل ذلك، ليس للفقيه أن ينبذ علم الحديث، بل ينبغي أن يكون سعيه فيه وإليه خيئا، وإلا ظهر القصور في فقهه وكلامه، ونشأ عنده من الغلط والخلل ما يُرري بعلمه ومقامه، وهو ما ستناوله بالدرس والبسط في المبحث الثاني من هذا الباب بعون الله تعالى وتوفيقه.



<sup>(</sup>۱) تدریب الراوی، ۲/۷۱.



# حاجة الفقيه إلى الحديث

# **泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰**

تحدثنا في المبحث الأول عن حاجة المحدث الراوي إلى علوم الفهم، لاسيما علمي الفقه وأصوله، وقررنا أن الفهم آكد من مجرد الحفظ، وفي مقابل ذلك، سنذكر الآن في المبحث الثاني حاجة الفقيه إلى علوم الحديث والرواية. إن حاجة المشتغل بالفقه إلى السنة وعلومها تأتي ضرورته من ثلاثة أمور:

أولاً: لأن السنة مستقلة بتشريع الأحكام.

ثانياً: لأن جل أحكام الفقه ثابتة بالسنة.

ثالثاً: لأن علم الحديث حجة على سائر العلوم.

## أولاً: السنة مستقلة بتشريع الأحكام:

اهتمام الفقيه بالحديث وعلومه ومتونه ضرورة يستوجبها استقلال السنة بتشريع الأحكام، ودليله قوله ﷺ: ﴿لا أَلْقِينُ أَحدكم متكنا على أربكته يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه (١٠).

<sup>(</sup>١) والحديث صحيح، أخرجه أبو داود في كتاب السنة: باب في لزوم السنة رقم ٤٤١٥ والترمذي في كتاب العلم: باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ رقم ٢٩٦٧ ورابن ماجه في المقدمة رقم ١٣ كلهم عن أبي رافع. انظر صحيح سنن أبي داود ١٨/٢ وصحيح سنن أبي ١٣٠٨ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصحيح سنن ابن ماجه ١٧/١ كلها للمحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وقوله ﷺ - كما في سنن أبي داود عن المقدام بن معدي كرب -: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول: عليكم بهذا القرآن! فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه! وما وجدتم فيه من حرام فحرموه! ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السَّع، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه، فإن لم يقروه، فله أن يُعقيَهم بعثل قراه (١).

قال الإمام البغوي في شرحه للحديث الأول: "وفي الحديث دليل على أنه لا حاجة بالحديث إلى أن يُغرض على الكتاب، وأنه مهما ثبت عن رسول الله ﷺ كان حجة بنفسه؟".

وهذا الذي ذهب إليه البغوي هو الحق الذي عليه الجمهور، وقد خالف في ذلك الإمام الشاطبي في «الموافقات (٣) ، إلا أن الإمام الشوكاني في «ارشاد الفحول» حكى الاتفاق على ذلك فقال: «اعلم: أنه قد اتفق من يُمتّذ به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه ﷺ، أنه قال: «ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه (٤) . . . وأما ما يروى من طريق ثوبان "من أن الأمر بعرض الأحاديث على القرآن: فقال يحيى بن معين: إنه موضوع وضعته الزنادقة، وقال الشافعي: ما رواه أحد عمن يثبت حديثه في

 <sup>(</sup>۱) حدیث صحیح، أخرجه أبو داود في كتاب السنة: باب في لزوم السنة رقم ٤٦٠٤، انظر صحیح سنن أبي داود للألباني ۱۱۷/۳.

 <sup>(</sup>۲) شرح السنة للإمام البغري ٢٠٠١/ ٢٠٠١ بتحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي بيروت-دمشق، ط۲، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

 <sup>(</sup>٣) انظر الموافقات ج الس١٤٣ وما بعدها، يتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار
 ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

<sup>(</sup>٤) تقدم تخريجه.

 <sup>(</sup>٥) ثريان بن بُخدُد، وقبل ثريان بن جحدر أبر عبد الله، مولى رسول الله ﷺ، اشتراء رسول الله فاعتقه، توفي رضي الله عنه بحمص سنة ٤٥هـ. انظر في ترجمته أسد الغابة ٢٩٦/١ والإستيمال ٢١٢٨.

شيء صغير ولا كبير. وقال ابن عبدالبر في كتاب "جامع العلم"): قال عبدالرحمن بن مهدي (٢): الزنادقة والخوارج وضعوا حديث: «ما أتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله، فأنا قلته، وإن خالف فلم أقله (٢).

وقد عارض حديث العرض قوم؛ فقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله، فخالفه؛ لأنّا وجدنا في كتاب الله:

﴿ وَمَا مَالَكُمُ الرَّمُولُ وَشَارُوهُ وَمَا نَبْنَكُمْ عَنَهُ فَالْتَهُوَّ ( ) ووجدنا فيه: ﴿ وَقُلْ إِن كُنتُمْ نُجُرُنُ اللَّهُ فَالْتَيْمُونِ يُعْجِبُكُمُ اللَّهُ ﴾ ( ) ووجدنا فسيه: ﴿ مَن يُطِعِ الرَّمُولُ فَقَدْ أَمْلَاعُ اللَّهُ ﴾ ( )

قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب.

قال ابن عبدالبر: إنها تقضي عليه، وتبين المراد منه.

وقال يحيى بن أبي كثير<sup>(٧)</sup>: «السنة قاضية على الكتاب».

ثم يصل الإمام الشوكاني إلى نتيجة بحثه في هذا، فيقول: «والحاصل: أن ثبوت حجية السنة المطهرة؛ واستقلالها بتشريع الأحكام،

<sup>(</sup>۱) جامع بيان العلم وفضله ١١٩١/٢.

<sup>(</sup>Y) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان الأزدي مولاهم أبو سعيد البصري اللؤلؤي، الحافظ الإمام العلم، ورى عن التوري ومالك وخلق، وعنه ابن العبارك، وأحمد، وابن معين توفي بالبصرة سنة ١٩٨٨ انظر تهذيب التهذيب ٢٨٢/٧ وتقريب التهذيب ٥٠٠/١ ١١٢٩، وميان الاحتدال ٢٩٣٩ه.

 <sup>(</sup>٣) ضعيف جداً بل موضوع، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني
 ٩٩٠/٣ رقم ١٤٠٠، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

<sup>(</sup>٤) الحشر: ٧.

 <sup>(</sup>٥) آل عمران: ٣١.
 (٦) النساء: ٨٠.

 <sup>(</sup>٧) يحيى بن صالح الطاني اليعامي، أبو نصر بن أبي كثير: عالم أهل اليعامة في عصره،
 أخذ من أعيان التابعين وكان من ثقات أهل الحديث، رجحه بعضهم على الزهري
 وتوف سنة ١٢٩، انظر طبقات ابن سعد ٥٠٤٠٤.

ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لاحَظَّ له في دين الإسلام<sup>(١)</sup>.

ويحذر الإمام ابن القيم من القول بعدم استقلال السنة بالتشريع؛ لأن معنى ذلك إيطال السنن بالمرة.

قال رحمه اش: «فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن، لبطلت سنن رسول اش 繼 كلها إلا سنة دل عليها القرآن، وهذا هو الذي أخير النبي ﷺ بأنه سيقع؛ ولابد من وقوع خبره "".

# • ثانياً: جُلُّ أحكام الفقه ثابتة بالسنة:

إن جهل الفقيه بالسنة النبوية وعلومها عيب كبير، وقصور خطير، ذلك لأن جل الأحكام التي يدور عليها الفقه في شتى المذاهب المعتبرة قد ثبتت بالسنة، ومن طالع كتب الفقه تبين له ذلك بكل جلاء، ولو حذفنا السنن، وما تفرع عليها واستنبط منها من تراثنا الفقهي، ما يقي عندنا فقه يذكر<sup>(۲۲)</sup>.

فمعرفة الفقه على الوجه الصحيح لا يمكن أن يتم إلا بعد الاطلاع الواسع على الأحاديث النبوية، وجرد أمهات كتب أحاديث الأحكام الدالة على الحلال والحرام.

وللإمامين النووي والشوكاني رحمهما الله تعالى كلمتان مضيئتان في هذا الصدد، يقول الإمام النووي: «إن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات، فإن أكثر الأيات الفروعيات مجملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضى والمفتى أن يكون عالما

 <sup>(</sup>١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني ١٩٠١-١-١٠١-١٩٢١، مطبعة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٤٧م-١٩٤٧م،

 <sup>(</sup>۲) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ۲۹۰/۲، بتحقيق محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

<sup>(</sup>٣) انظر: المدخل لدراسة السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوي، ص: ٤٤.

بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات، وأفضل أنواع الخير وآكد القربات (١) ، ويقول الإمام الشوكاني في قادب الطلب»: إن المتصدر للتصنيف في كتب الفقه، وإن بلغ في إتقانه وإتقان علم الأصول وسائر الفنون الآلية إلى حد يتقاصر عنه الوصف، إذا لم يتقن علم السنة ويعرف صحيحه من سقيمه، ويعول على أهله في إصداره وإيراده، كانت مصنفاته مبنية على غير أساس؛ لأن علم الفقه هو مأخوذ من علم السنة إلا القليل منه، وهو ما قد صرح بحكمه القرآن الكريم، فما يصنع ذو الفنون بفنونه إذا لم يكن عالما بعلم الحديث متفا له معولا على المصنفات الملونة فيه (١٠).

ولهذا السبب اعتبر علماء الأمة الفقيه الذي لا علم لمه بالحديث في عداد العوام، لأنه لا يستطيع رد الفروع الفقهية إلى أصولها، ومعلوم أن الفروع إنما هي أمثلة؛ وحقيقة الشرع أصوله، والمقتصر على التقليد ونقل الفروع إنما هو مقلد ناقل لفقه غيره دون دليل ولا تعليل، ولا تمييز بين النف والسمين، ولا الصحيح من السقيم.

وللأسف البالغ، فإنك تجد - اليوم - أن الغالب على المشتغلين بالفقه وأصوله أنهم لا يتقنون فنون الحديث، ولا يتعمقون في معرفة علومه، ولاسيما علم البجرح والتعديل، وما يترتب عليه من توثيق الرواة أو تضعيفهم، بل يجهل بعضهم كتب علم الحديث ومصادره الموثقة، ومظانه الأصلية، ولهذا تروج عندهم الأحاديث الواهية وما لا أصل له ويتبتونها في كتبهم، ويحتجون بها لما يقروون من أحكام في الحلال والحرام، والإيجاب والاستحباب ""، أو يستبقون الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا معارض

 <sup>(</sup>۱) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي ۱ /٤، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

 <sup>(</sup>۲) أدب الطلب ومنتهى الأرب للإمام الشوكاني ص ١٣١-١٣٢ بتحقيق عبد الله يحيى السريعي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، ١٤١٩هـ١٩٩٩م.

 <sup>(</sup>٣) انظر: الدكتور يوسف القرضاوي: كيف نتعامل مع السنة النبوية؟ ص ٥٥، وتيسير الفقه للمسلم المعاصر، ص: ٥٢.

لها بالرأي، فأصبحوا من الذين قال فيهم الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أصبح أهل الرأي أعداء السنن، أهيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلت منهم أن يرووها، فاستقوها بالرأي»(١).

لذلك كله، كانت حاجة الفقيه ماسة إلى الحديث وعلومه، لكي لا يظهر الغلط والخلل في كلامه، أو تنفق عنده أحاديث سقيمة أو معلولة، مما يُذكر في كتب الفقه ولا يعرف له أصل ولا سند، فيبني عليها أحكاما ما أنزل الله بها من سلطان، ولا حجة عليها ولا برهان.

وأفضل من وجدته أوضح ذلك الحافظ ابن الصلاح الشهرزوري، قال رحمه الله في خطبة كتابه «علوم الحديث»: «إن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولللك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء(٢).

#### • ثالثاً \_ علم الحديث حجة على سائر العلوم:

وإذا كان مدار الفقه على السنن، فإن علم الحديث حجة على سائر العلوم، منه تستمد، وإليه تستند، وعليه تعتمد.

قال العلامة ابن الوزير اليماني: «وهو العلم الذي تفجرت منه بحار العلوم الفقهية والأحكام الشرعية، وتزينت بجواهره التفاسير القرآنية، والشواهد النحوية، والدقائق الوعظية، وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطيب، ولا يرغم إلا المبتدع المترتب.

أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١٠٤١/٢، وهو صحيح بمجموع طرقه عن عمر رضي الله عنه.

 <sup>(</sup>۲) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص: ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي وإن برز في علمه، والفقيه وإن برز في ذكائه وفهمه، والنحوي وإن برز في تجويد لفظه، واللغوي وإن اتسع حفظه، والواعظ المبصر، والصوفي المفسر، كلهم إليه راجعون، ولرياضه منتجعون (١٦).

وبسبب إعراض بعض ذوي الفنون الأخرى عن هذا العلم، كثر النظاء، وظهر الخلل في كثير من المصنفات، فلم يسلم تراثنا الفقهي والأصولي والتفسيري والكلامي من رواج الأحاديث الضعيفة والمنكرة فيه، بل كثيرا ما تدخل عليه الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها، لقلة بضاعة بعض أهله في علم الحديث، وتمييز صحيحه من سقيمه، وغثه من سمينه، ومن أراد الوقوف على حقيقة هذا، فلينظر في مؤلفات جماعة هم في الفقه بأعلى مرتبة، مع التبصر في فنون كثيرة كالجويني إمام الحرمين المتوفى سنة ٤٠٥هم، فإنهم يوردون الموضوعات فضلا عن الضعاف ولا يعرفون ذلك ولا يفطنون به، ولا يفرقون بينه وبين غيره، وسبب ذلك عدم اشتغالهم بفن الحديث كما ينبغي، وأمثالهم وأشباهم من أمل طبقتهم ومن بعدهم كثير.

وكتب التفسير لم تسلم من ذلك أيضاً، فإن أثمة التفسير الذين لم يكن لهم كثير اشتغال بعلم السنة كالزمخشري المعتزلي المتوفى سنة ١٩٣٨هـ والفخر الرازي المتوفى سنة ٢٠٦هـ وغالب من جاء بعدهم، يوردون في تفاسيرهم الموضوعات والإسرائيليات الباطلة.

وهكذا كتب أصول الفقه، ولهذا كان المشتغلون بها في زماننا بمفردها دون التحقق بعلم الحديث، ودون تمييز شيء منه، ينقلون منها الطامات والموضوعات ويبنون عليها القناطر(٢٦)

ولذلك وجب الرجوع في هذا الفن إلى أهله المشتغلين به، كما يُرْجَعُ

<sup>(</sup>١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ١٠٥٠.

<sup>(</sup>٢) انظر: أدب الطلب للشوكاني، ص ١٣٦-١٢٧.

إلى أهل سائر العلوم والفنون عند الاحتياج إلى مسألة من مسائله.

وإن الناظر في كتب الفقه ليجد فيها مجموعة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تروج بين الفقهاء مثل: «ليس في الخضروات صدقة<sup>(1)</sup>. وحديث «ليس في المال حق سوى الزكاة<sup>(17)</sup>. وهو ضعيف جداً لا يعرف كما قال النووي في «المجموع»<sup>(1)</sup> وفي كتاب «اللراية في تخريج أحاديث الهداية»<sup>(2)</sup>. للحافظ ابن حجر أحاديث كثيرة لم يعرف لها الحافظ سندا؛ في كتاب «الذبائم» فقط، ومن ذلك:

حديث: «سنوا بهم (أي المجوس) سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم، ولا أكلي ذبائحهما (6)، وحديث: «ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكره (7)، وحديث ابن مسعود: «جردوا التسمية» (٧)،

<sup>(</sup>١) أخرجه البزار في مسنده رقم ٩٤٠، وقال هذا الحديث رواه الجماعة عن موسى بن طلحة مرسلا والطبراني في الأوسط رقم ٢٠٨٣ وقال: لم يصل هذا الحديث عن موسى بن طلحة عن أبه إلا عطاء بن السائب، ولا رواه موصولا عطاء إلا الحارث بن نبهان، وتفرد به أبو كامل الجحدي، والصحيح ورد بفظ الإ الحارث بن نبهان، وتفرد به أبو كامل الجحدي، والصحيح ورد بفظ اليس في الخضروات زكاته انظر صحيح الترمذي للالباني ص ٣٥٠ رقم.

 <sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه في سننه في كتاب الزكاة رقم ١٧٩٤، وهو ضعيف، انظر ضعيف الجامع الصغير ص ٧٠٨ رقم ٤٩٠٩.

 <sup>(</sup>٣) قال: وأما حديث وليس في المال حق سوى الزكاة فضعيف جداً لا يعرف،
المجموع شرح المهذب للنووي، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية،
يروت، طا، ٣٤١٧هـ، ٢٠٠٢.

<sup>(</sup>٤) انظر الجزء الثاني ص ٢٠٥-٢٠٦ تعليق هاشم اليماني.

<sup>(</sup>a) رواه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب جزية أهل الكتاب والمجوس رقم ٢٦٤، وعبد الرزاق في مصنفه رقم ٢٩٤، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الجزية، باب المجوس أهل الكتاب والجزية تؤخذ منهم رقم ١٧١١، وركره الألباني في غاية العرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ص ٤٥ رقم ٣٣ وقال: قوما ورد من تتمة لهذا الحديث قفير ناكحي نسائهم ولا أكلي ذبائحهم، قلم يصح عند المحدثين، فالحديث ضعيف.

<sup>(</sup>٦) قال الحافظ ابن حجر في الدراية ٢٠٦/٢: مرسل.

<sup>(</sup>٧) انظر الدراية ٢٠٦/٢ وقال الحافظ: لم أجده

وحدیث «الذکاة في الحلق واللبة» (۱۱) وحدیث «افر الأوداج بما شعته (۱۱) وقد وقفت علی أحادیث من جنسها في کتب الفقه منها: حدیث «لیس علی مقهور یمین» (۱۳) و «لیس فی الإبل العوامل صدقة (۱۵) و «لیس فی الحلی زکاته (۱۰) و حدیث: «لیس علی من استفاد ما لا زکاة حتی یعول علیه الحول» (۱۰) و الحول» (۱۱)

وأغرب من ذلك كتب أصول الفقه وما تخللها من الأحاديث الراهية والموضوعة والتي لا أصل لها مثل حديث وأصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم الأناء، وهو موضوع، وهما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن و واختلاف أمني عند الله حسن و وصوح كما ذكر الألباني في الضعيفة (١٠) وغيرها مما يجده من يمعن النظر في كتب الأصول المشهورة بين المشتغلين بالدراسات الاسلامية وعلوم الشريعة.

الدراية ۲۰۷/۲ قال الحافظ: إسناده واه وعن عمر مثله موقوفا وعن ابن عباس كذلك، وانظر ضعيف سنن أبي داود رقم ٤٩٠.

 <sup>(</sup>۲) الدراية ۲۰۷/۲، وانظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوي ص: ٥٨-٥٧...

 <sup>(</sup>٣) موضوع، أخرجه الدارقطني في سننه رقم ٣٨١٧، وذكره الألباني في الضعيفة ٣٦٨/٩ رقم ٤٣٨٠.

 <sup>(</sup>٤) ضعيف جدا، أخرجه الدارقطني في سننه رقم ١٦٩٧ والبيهقي في السنن الكبرى رقم ٢٩٦٥ وانظر الضعيفة ٣٦٨٩ رقم ٤٣٨١.

 <sup>(</sup>٥) ضعيف، رواه الدارقطني في سنه عن طريق أبي حمزة رقم ١٧١٣، وقال: أبو حمزة هذا: ميمون، ضعيف الحديث.

 <sup>(</sup>٦) ضعيف، رواه الطيراني في الكبير رقم ٢٠٠١٦، وذكره الألباني في إرواء الغليل رقم
 ٧٨٧.

أخرجه ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم ٩٢٥/٢ رقم ١٦٧٠ عن جابر وضعف إسناده وقال: هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول.

 <sup>(</sup>A) ذكره الألباني في الضعيفة ١٧/٢ رقم ٣٥٥ وقال: لا أصل له مرفوعا إنما ورد موقوفا على ابن مسعود.

<sup>(</sup>٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني، رقم: ٥٧.



# سد الفجوة بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة

من الفجوات العلمية التي ينبغي أن تسد - في الدراسات الإسلامية والشرعية المعاصرة - الفجوة بين المشتغلين بالفقه وأصوله ومقاصد الشريعة، وبين المشتغلين بالحديث وعلوم السنة، ولتحقيق ذلك، لابد من إعادة مراجعة مناهجنا لفهم السنة، وطرائقنا في استنباط الفوائد والمعاني والأحكام، فالواجب على الفقهاء أن يتعمقوا في الحديث وعلومه، كما على المحدثين أن يتقنوا علم الفقه وأصوله.

وهذا التنبيه والتذكير الذي أضعه بين يدي الباحثين والدارسين المعاصرين؛ خطوة في هذا الطريق لكي يتجدد للفقه الإسلامي المرتبط بالبنايع ذكرا.

فالواجب علينا في عصرنا الوصل بين الحديث والفقه، وبين الحفظ والفهم، وبين الرواية والدراية، في مناهجنا، وبرامجنا، لنزيح هذا الفصام النّكِذ بين أهل الفقه وأهل الحديث.

وهذا الفصل المبتدع بين العلمين شكا منه علماء الأمة وفقهاء السنة من قديم، حتى قالوا: كان سفيان الثوري وابن عبينة، وعبد الله بن سنان يقولون: «لو كان أحدنا قاضيا لضوبنا بالجريد فقيها لا يتعلم الحديث، ومحدثا لا يتعلم الفقه، (١)

 <sup>(</sup>١) نقله الكتاني في مقدمة (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) ص: ٣، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

ومن المؤكد أن دراسة أسلافنا كانت تسير في اتجاه الوصل بين الحديث والفقه، وهذه جملة من أقوالهم في هذا الباب:

روى الرامهرمزي بسنده إلى محمد بن إسماعيل البخاري قال: سمعت علي بن المديني بقول: «التفقه في معاني الأحاديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم، (١٠٠ فلترغب الرواة في التفقه، والمتفقهة في الحديث، لأن الحديث أساس، والفقه بناء كما يقول الإمام الخطابي المتوفى ١٨٦٨ في مقدمة كتابه المستطاب «معالم السنن» وهذا بسط كلامه قال رحمه الله: «أيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، كل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة، لأن الحديث بمنزلة البناء الذي هو له كالغرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب، (١٠).

وحلية طالب العلم المشتغل بعلوم الشرع أن يأخذ بكلا الأمرين، الحديث والفقه، فلا يطغى أحدهما على الآخر في مسلكه العلمي؛ لأن هذا الفصام المبتدع بين العلمين ما يزال يحدث فينا صراعات، وعصبيات وشروخا، نحن في غنى عنها لو انفتح كل منا وألم بما عند الآخر من علم نافع، وتخصص ماتم.

وهو الأمر الذي أوضحه الإمام محمد بن الحسن الشيباني بقوله: ولا يستقيم العمل بالحديث إلا بالرأي، ولا يستقيم العمل بالرأي إلا بالحديث<sup>(۱۷)</sup>.

وقال حافظ المغرب ابن عبدالبر القرطبي: قال عبدالملك بن حبيب:

<sup>(</sup>١) المحدِّث الفاصل للرامهرمزي ص ٢٣٠.

 <sup>(</sup>۲) مقدمة معالم ألسنن للإمام الخطابي ص ٣-٤، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

<sup>(</sup>٣) أصول الإمام السرخسى ١١٣/٢، تحقيق أبي الوفا الأفغاني.

سمعت ابن الماجشون يقول: "كانوا يقولون: لا يكون إماماً في الفقه من لم يكن إماماً في القرآن والآثار، ولا يكون إماماً في الآثار من لم يكن إماماً في الفقه!\!

وقال عبدالله بن المبارك ناصحاً أهل الحديث في زمانه: «ليكن الذي تعتمد عليه الأثر، وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث، (٢٠).

وقال ابن عبدالبر «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار، أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان، والميز والفهم،(٢).

قلت: ولذلك إذا ذكر العلماء فمالك النجم، لأنه جمع كلا الطرفين: الحديث والرأي، ولما اقتدى به علماء الغرب الإسلامي كانت لهم الريادة في فقه الحديث والأثر لإتقانهم وميزهم وفهمهم- كما تقدم من قول ابن عبدالبر- فشروحهم على الموطأ والصحيحين كثيرة، والنقل عنهم، والتعويل على كلامهم أكبر من أن يستقصى في شروح الحديث، ويكفي أن تتصفح على كلامهم أكبر من أن يستقصى في شروح الحديث، ويكفي أن تتصفح موسوعة في الحديث مثل اقتح الباري، للحافظ ابن حجر لتتحقق من ذلك.

وفي ذلك يقول الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي الظاهري: "ومنها كتاب "التمهيد" لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبدالبر- وهو الآن بعد في الحياة، لم يبلغ سن الشيخوخة- وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا، فكيف أحسن منه"<sup>(1)</sup>.

ولقد نبّه العلماء على ضرورة الجمع بين الرواية والدراية، وليكون الأمر آكد وأرسخ سموا كتبهم وجعلوا لها عناوين تدل على المراد، فسمى

<sup>(</sup>١) جامع بيان العلم وفضله ٨١٨/٢، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري.

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق ١٠٣١/٢.

<sup>(</sup>T) المصدر السابق ۲/ ۹٤۲.

<sup>(</sup>٤) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم ص ١٧٩ ضمن رسائل ابن حزم بتحقيق د. إحسان عباس.

الحافظ القاضي الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ كتابه في الحديث «المحدث الفاصل بين الراوى والواعي».

ومن المتأخرين الإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ سمَّى كتابه في التفسير «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير».

وبذلك تعلم أنهم نبهوا رحمهم الله على الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، ولكننا ابتلينا في عصرنا بأناس ركبهم الغرور والجهل، فحسبوا ما عندهم من بضاعة مزجاة في أحد الفنين كافية شافية لا يعتريها النقص من بين أيديها ولا من خلفها، ولا تحتاج إلى غيرها.

وفي ذلك يقول القاضي الرامهرمزي في خطبة كتابه «المحدِّث الغاصل» ينصح أحد علماء عصره البغداديين الذي استطال على أهل الحديث:

«فألا تأدب بأدب العلم، وخفض جناحه لمن تعلق بشيء منه... ووفّى الفقهاء حقوقهم من الفضل، ولم يبخس الرواة حظوظهم من النقل، ورغب الرواة في التفقه، والمتفقهة في الحديث، وقال بفضل الفريقين، وحض على سلوك الطريقين، فإنهما يكملان إذا اجتمعا، وينقصان إذا افتواً»(1).

وبذلك أيضاً نصح حافظ المغرب ابن عبدالبر علماء الأندلس من المحدثين والفقهاء، فقال رحمه الله: الواعلم يا أخي أن المفرط في حفظ المولدات -يعني الفروع الفقهية التي لا تنتهي- لا يؤمن عليه الجهل بكثير من السنن إن لم يكن تقدم علمه بها، وأن المغرط في حفظ طرق الآثار دون الوقوف على معانيها وما قال الفقهاء فيها لصغر من العلم، وكلاهما قانع بالشم من الطعام، ومن الله التوفيق والحرمانه (7).

المحدث الفاصل، ص: ١٦١-١٦٠.

<sup>(</sup>۲) جامع بيان العلم وفضله ۲ /۱۱۳٦.

وليس معنى هذا الكلام إلغاء التخصص، فإن العلماء ينقسمون من قديم إلى محدّث أو فقيه، لكن العراد ألاً يكون المحدث أجنبيا عن الفقه، وألاً يكون الفقيه بعيدا عن الحديث، بل كلاهما ملم بفن الآخر، منفتح عليه، مطلع منه على ما لابد له منه.

ومع ذلك فإن خيرا من الفريقين المذكورين، من جمع بين فني الرواية والدراية، وعلمي الحديث والفقه، حتى تسد الفجوة، وتزال الجفوة بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالسنة؛ لأنه لا يُمرة لرواية بغير دراية، ولا ثقة لدراية بغير رواية.





#### أهم المصادر والمراجع

#### **涂涂涂涂涂涂涂涂涂涂**涂

#### القرآن الكريم.

- أدب الطلب ومنتهى الأرب للإمام الشوكاني، تحقيق عبد الله بن يحيى السريعي،
   دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م.
  - ٢ \_ أصول الإمام السرخسي، تحقيق أبي الوفا الأفغاني.
- " أثر الحديث الشريف في اختلاف الأثمة الفقهاء لمحمد عوامة، دار السلام،
   القاهرة، ط٢، ١٤٠٧ هـ.
- الاتجاهات الققهة عند أصحاب الحديث للدكتور عبدالمجيد محمود عبدالمجيد،
   دار الوفاء، القاهرة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني، مطبعة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ
   ١٩٩٧م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم، بتحقيق محيي الدين عبدالحميد،
   دار الفكر، بيروت.
- بهجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري لابن أبي جمرة الأندلسي، تحقيق
   د. بكري أمين، ط1، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٧م.
- ٨ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- عدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ت.عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
  - ١٠ ـ تذكرة الحفاظ: للذهبي مصورة بيروت ١٣٧٥هـ، لطبعة حيدر آباد الدكن.

- ١١ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض،
   نتحقق ادر تاويت الطنجي، ١٣٨٣هـ.
- ۱۲ ـ تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، ط.دار الفكر بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
  - ١٣ ـ تلبيس إبليس: لابن الجوزي، ط.دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤ تيسير الفقه للمسلم المعاصر: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٥ جامع بيان العلم وفضله: لابن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجززى، المملكة العربية السعودية، ط٤، صفر ١٤٤١هـ ١٩٩٨م.
  - ١٦ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: دار الفكر بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- الجامع الأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي: تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ.
- الجامع لابن أبي زيد القيرواني: تحقيق: محمد أبي الأجفان وعثمان بطبخ،
   ط١٠٠١هـ.
  - ١٩ ـ الدراية في تخريج الهداية لابن حجر: تعليق هاشم اليماني.
- ٧٠ ـ رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم: ضمن رسائل ابن حزم،
   بتحقيق: د.[حسان عباس.
  - ٢١ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: لابن الوزير اليماني.
- ٢٢ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: مكتبة المعارف، الرياض، ط٢،
   ١٤٠٨ ـ ١٩٩٨م.
- ۲۳ ـ شرح السنة للإما أ البغوي: تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
  - ٢٤ ـ صحيح البخاري: ط.دار الكتب العلمية، بيروت.
    - ۲۰ ـ صحيح مسلم: ط.دار ابن حزم، بيروت.
  - ٢٦ ـ صحيح سنن الترمذي للألباني: مكتبة المعارف، الرياض.
  - ٧٧ ـ صحيح سنن أبي داود: مكتبة المعارف، الرياض.
  - ۲۸ ـ صحيح سنن ابن ماجة: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
  - ۲۹ ـ الصلة لابن بشكوال: طبعة مصر، سلسلة تراثنا.
- ٣٠ صيد الخاطر لابن الجوزي: تحقيق: محمد عبدالرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ٣١ د فقه الأولويات: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١،
   ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- ٣٢ ـ الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: دار ابن الجوزي، الرياض، تحقيق: عادل العزازى، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٣٣ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي: ط٦، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨.
  - ٣٤ .. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٥ كيف نتعامل مع السنة النبوية؟: للدكتور يوسف القرضاوي، المعهد العالمي
   للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبدالباقي: دار الفيحاء
   دمشق، ومكتبة السلام الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي: تحقيق: الدكتور محمد
   عجاج الخطيب، دار الفكر، ط۳، ۱۹۸٤هـ ۱۹۸۴م.
- ۳۸ ـ المجموع شرح المهلب للنووي: تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- ٣٩ \_ المدخل لدراسة السنة النبوية: للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة.
  - ٤٠ ـ معالم السنن للخطابي: ط.دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.
- ١٤ مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح: دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ ـ
   ١٩٧٨م.
- ٢٤ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي: ط.دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٣ ـ الموافقات للإمام الشاطبي: تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
  - ٤٤ ـ نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني: ط. دار الكتب العلمية، بيروت.











#### المداخلات والتعقيبات

## \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

#### مداخلة الدكتور الشريف حاتم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الموسلين وآله وصحبه. وبعد:

فلي مداخلتان:

المداخلة الأولى: بغصوص بحث الدكتور حمزة المليباري - وفقه الله - التي ينبه فيها على خطورة دراسات غير المتخصصين في السنة النبوية، وأنا أفهم لفظة غير المتخصصين، وأظن كلام الشيخ أيضاً كان واضحاً في ذلك، وإنما يقصد من لم يكن متخصصاً في علم الحديث بخاصة، - وعلم الحديث، كما هو معروف، علم تخصصي دقيق - يدخل في ذلك حتى العلماء الشرعيون الذين لم يتخصصوا في علم الحديث، كالفقهاء والأصوليين والعقديين وغيرهم ممن تخصصوا في علم شرعي غير علوم الحديث.

وهذا يبين لنا بالفعل أن ما ذكر اليوم وما ذكر بالأس في قضية أن نقد غير المتخصصين سببه ـ في أحيان كثيرة ـ هو أنهم ما أدركوا أن المنهج الحديثي على وجهه الكامل، أنه يراعي نقد المتن، وأنه لا يمكن للمحدث المدقق أن يصحح الحديث إلا وقد عرضه على القرآن، وعرضه على ثابت السنة، وعرضه على مقاصد الشريعة، وراعى هذه الأمور جميعاً. هذه من الأمور المعلومة عند المتخصصين، وكان ينبغي في الحقيقة على غير المتخصصين من العلماء الأفاضل الذين تكلموا في نقد المتن، وهو أدق مسألة تخصصية في علوم الحديث، التي لا يقوم لها إلا كبار النقاد المتخصصين في نقد المتن، كان ينبغي عليهم ألا ينقدوا المتن الذي صححه العلماء المتخصصون المدركون لوسائل نقد المتن الصحيحة.

هذه المداخلة الأولى التي أحببت أن أذكرها وهي خاصة ببحث د.حمزة، وقد تعرض لها، وقد أردت أن أؤكد وأنبه عليها فقط.

أما المداخلة الثانية: فهي طرح الدكتور صلاح الدين، يقرر الدكتورا صلاح الدين أن سبب اختلاف ألفاظ الحديث هو الرواية بالمعنى لا أن السبب هو تكرير الرسول \_ ﷺ للحديث في مجالس متعددة. والحقيقة أنا لاحظت فيه جزماً على هذه المسألة حتى قال في آخر بحثه: إن اختلاف ألفاظ الحديث إنما هو بسبب الرواية بالمعنى بهذا الحصر. وهذا الحصر لعله غير مراد. لعل الاختصار هو الذي دعاه إلى هذا الحصر. وهو غير صحيح، ولا شك. وذلك:

أولاً: من الصحابة والتابعين من كان يجيز الرواية بالمعنى، ومنهم من كان يرى الرواية باللفظ. هذا الأمر الأول.

ثانياً: أجمع العلماء على أن الرواية باللفظ أولى وأفضل من الرواية بالمعنى، واتفقوا على ذلك. وأنه ما أمكن الراوي أن يروي باللفظ هذا أحسن وأفضل.

ثالثاً: إن هناك أحاديث أو صنفاً من الأحاديث لا يمكن أن يروى بالمعنى أصلاً، وهي مستثناة أيضاً كالأحاديث المتعبد بالفاظها، كالأذكار النبوية مثلاً، مثل التشهد: كان الرسول ـ ﷺ ـ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن. والاستخارة أيضاً، كان الرسول ـ ﷺ ـ يعلمهم الاستخارة كما يعلمهم السورة من القرآن. أمور مستثناة لا تخفى على سيادتكم ولا على فضيلة الباحث أنها مستئناة من الرواية بالمعنى.

الأمر الأخير أن الرسول - على - لا شك له مجالس متعددة ويحدث

بالحديث الواحد أو بالمعنى الواحد في مجالس متعددة، فما المانع أن تحدث بعض الاختلافات بالفعل بسبب تعدد مجالس النبي عليه الصلاة والسلام.

والصحابي سمع أكثر من لفظ فحدث بالحديث على أكثر من رواية. وصلّى الله وسلّم على نيتِنا محمد.

### رد الدكتور صلاح الدين الإدلبي:

اختلاف ألفاظ الروايات قد يكون كله من ألفاظ النبي ﷺ إذا كان كل لفظ ثابتاً عن صحابي غير الصحابي الذي صح عنه اللفظ الآخر، أما إذا كان الصحابي واحداً في المثال الذي أوردته في البحث فلا بد أن يكون اللفظ النبوي واحداً، وإنما جاءت الألفاظ المختلفة الأخرى من باب الرواية بالمعنى.

## رد الدكتور حمزة على السؤالين الموجهين إليه كتابياً:

#### أما السؤال الأول:

فيقول السائل فضيلة الدكتور خالد الدريس: ورد في كلامكم عبارة:

«إذ يتعلقون بتلك الأحاديث التي أنكر صحتها الملاحدة القدامى من أهل
الكلام، بحجة أنها خبر آحاد لا يفيد إلا الظنّ، فلا يخفى على فضيلتكم
أن مصطلح علم الكلام يندرج تحته العلماء الأفاضل، لو أن فضيلتكم
وضحتم مرادكم تحريراً لهذا اللبس.

أقول: أعتقد أن هذه العبارة واضحة، لأني قلت: الملاحدة القدامى من أهل الكلام، وحرف "من؟ تبعيضية وليست بيانية. وبالتالي فلا تفيد العبارة العموم بل تشمل فقط من كان ملحداً منهم، دون غيره من أهل الكلام، وأظن أن العبارة واضحة وليس فيها لبس.

ولو كانت العبارة هكذا: «أنكر صحتها أهل الكلام من الملاحدة» لكان فيها مجال لإثارة الإشكال. وعلى كلِّ فأنا شاكر لفضيلة الشيخ خالد الدريس هذا التنبيه حرصاً منه - جزاه الله خيراً ـ على أن يكون البحث بعيداً عن جميع احتمال اللبس والإشكال، وأنا مستعد أيضاً لتغيير العبارة حتى تكون أكثر وضوحاً، وهذه غانتا دائماً.

#### وأما السؤال الثاني فللدكتور بنيامين راؤول، وهذا نصه:

قد ورد في الأحاديث الصحيحة عن خلق الجنين بعض الأرقام في مراحل الخلق مثل (٤٠)، (٤٢) يوماً. وهذه الأرقام تختلف تماماً عما وجدنا ورأينا في الصور الواضحة في مرحلتي العلقة والمضغة في بطن الأم. ونرى هذا الاختلاف بوضوح في كتاب الدكتور عبدالبار عن خلق الجنين. ماذا تقول في هذه الحالة؟ هل هذه الأرقام مدرجة من الرواة أو هل هذا يصح عن النبيّ ـ ﷺ - إن صح وكيف؟

ألاً يوجد هناك حديث آخر بهذا الترتيب الموافق للترتيب القرآني بدون الأرقام؟

أقول:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

شكراً للأخ الدكتور بنيامين على سؤاله حول حديث خلق الجنين، وجوابي عنه من جانبين:

الجانب الأول: أن هذا الحديث من النماذج التي آثرتها في هذا البحث لبيان أهمية اعتماد المقاييس العلمية المنهجية لدى فهم الحديث، وخطورة إهمالها. وقد فهمه بعض الشراح حسب الإمكانات العلمية المتاحة لهم بحيث يخالف الواقع المُكتشف اليوم في علم الجنين، إذ قالوا: إن الحديث يفيد أن مدة خلق الجنين هي مائة وعشرون يوماً. وقد أوضحنا في البحث من خلال تطبيق بعض المقاييس العلمية المنهجية ـ وهي مراعاة سياق النص وأسلوب استخدام كلمة الخلق في الكتاب والسنة ـ أن هذا الحديث لا

يناقض هذا الواقع العلمي الذي يثبت بدقة متناهية غدد الأسابيع التي يتم فيها خلق الجنين، وأنه لا يتجاوز أربعين يوماً. وتفصيل ذلك في البحث.

أما تساؤله: هل هذه الأرقام مدرجة من الرواة أو هل هذا يصح عن النبي - ﷺ - إن صح فكيف؟ فأقول: إن الإعجاز العلمي في هذا الحديث إنما يكمن في إخباره - ﷺ - بدأن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً» يعني في ذكر عدد الأيام لخلق الجنين. لذا فلا مجال للشك أن قوله: «أربعين يوماً» هو من النبي - ﷺ - وإلا فجملة: «يجمع خلقه في بطن أمه» بدون ذكر الأيام لا تفيد شيئاً لكونها مألوفة لدى الجميع. وأما الحديث الذي ورد فيه: «ثنتان وأربعون يوماً» فهو حديث حليفة ارتكز على نزول الملك وتصوير الجنين وغير ذلك، ويبدو أنه مروي بالمعنى ودون مراعاة الترتيب الذي ورد وصفه بدقة في حديث ابن مسعود السابق، وبالتالي فإن حديث حذيفة قريب من حديث ابن مسعود السابق، وبالتالي فإن حديث حذيفة قريب من حديث ابن مسعود السابق، وبالتالي فإن حديث

والجانب الثاني: أن الأخ الدكتور بنيامين لم يوضح لنا في سؤاله ما هي الصورة التي رآها في مرحلتي العلقة والمضغة، ولا وجه الاختلاف في كتاب الدكتور عبدالبار الذي أشار إليه في السؤال. ولذا لا أستطيع أن أجيب عن ذلك.

علماً بأن موضوع خلق الجنين درسه الدكتور عبدالمجيد الزنداني مع لفيف من الأخصائيين الأجانب، وقد استطاعوا التوفيق بين الحقيقة العلمية في خلق الجنين وبين حديث ابن مسعود فيه. ودراساتهم منشورة في كتاب (علم الأجنة في ضوء القرآن والسنة)، الذي صدر عن هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة. والله أعلم.

### مداخلة الشيخ/ صفاء الدين عبدالرحمن:

#### بسم الله الرحمٰن الرحيم

طبعاً أنا واقف موقفاً جليلاً أمام الأساتذة الكبار هذا شيء يشرفني، لى ملاحظة حول مسألة التساهل في التصحيح، يلاحظ على الأساتذة أنهم دائماً يركزون على التساهل في التصحيح، وينسون أن مسألة التساهل في التضعيف لا تقل خطورة عن التساهل في التصحيح.

في إحدى مراجعاتي للكتب والتعليقات للمخرجين عليها، وجدت أن بعضهم يقول: وفي الحديث علة خفية لم يتنبه لها أبو داود - رحمه الله تمالى - وهي أن في السند محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد روى بالعنعنة، ولا يقبل إلا ما صرح فيه بالسماع. وكأن أبا داود لا يعرفه، ولا يعرف أنه روى الحديث بالعنعنة، وقد ذكرت هذا التعليق في هامش الكتاب، الملاحظ عليهم أنهم يحاكمون الأئمة الكبار المتقدمين بقواعد المتأخرين في الغالب بكلام الحافظ. هذا الأمر ابتلينا به في كثير من التعليقات على الكتب.

لذا يجب على السادة العلماء أن يهتموا به، ويتنبهوا له، هذا. وجزاكم الله خيراً.

#### رد الدكتور حمزة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أشكر الأستاذ على هذا التعليق، كأنه يريد مزيداً من التوضيح حول خطورة التساهل في التضعيف، وإلا فإني كنت مركزاً في الخلاصة التي قرأتها آنفاً على بيان خطورة التساهل في الحكم على الحديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً وترجيحاً، وليس على مسألة التصحيح فقط، بل إني ذكرت في معرض معالجة هذا التساهل، أن هذه الأحكام كلها - وهي تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه وترجيحه - تابعة لمدى سلامته من شذوذ وعلة، وأن مصدر التساهل هو أن كثيراً من الباحثين يجعلون هذه الأحكام تابعة لأحوال الرواة ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل. والله أعلم.

#### تدخل رئيس الجلسة:

وأنا أقول \_ أيضاً \_: لا مانع من الاستدراك على القدامى، لكن لا بد من الأدب والتزام الموضوعية في ذلك، وينبغي ألا تحكم القواعد المتأخرة على رأي العلماء المتقدمين، فالاستدراك لا بأس به، لكن في حدود وفي ضوابط وقواعد ذكرها العلماء.

وهذا أمر مفتوح للاجتهاد المضبوط.

#### مداخلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد:

#### بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله ومن والاه.

أريد أن أذكر نقطة واحدة في البداية، وهي ما نسب في بحث أخينا الدكتور صلاح الدين الإدلبي من نسبة الإمام العجلي إلى التساهل ونسبة الإمام ابن حبان إلى التساهل.

أما تساهل ابن حبان فله ما يدل عليه، وهو ما قرره من رأيه في العدالة.

وأما تساهل الإمام العجلي فلا أعرف ـ حسب اطلاعي ـ من نسبه إلى التساهل قبل فضيلة الشيخ العلامة المعلمي اليماني ـ رحمه الله تعالى ـ. ولم يذكر دليلاً على تساهل العجلي إلا شيئاً واحداً.

أخونا الفاضل الدكتور صلاح الدين في الحقيقة جاء بأمر آخر، وهو أنه دلل على تساهله بأن من وثقه قد ضعفه غيره. ومعروف أننا لو حكمنا هذه القاعدة لدخل فيها الإمام أبو نعيم، ودخل فيها كل النقاد الذين ضعفوا من وثقهم غيرهم! والذي قرأته فيمن عاصروا الإمام العجلي أنهم قالوا: كنا نعده مثل الإمام أحمد وأبي نعيم. وكان أحمد وأبو نعيم يأخذان عنه، فإذا كنا لذين رأوا الرجل وعاصروه يضعونه في قائمة الإمام أحمد وأبي نعيم،

والإمام أحمد معدود من المعتدلين، والإمام أبو نعيم يعده أناس من المتشددين، فكيف نضع الرجل في المتساهلين بحجة أنه وثق من ضعفهم غيره!! هذا الذي أراه، وأكتفى بما ذكرته فى هذا المقام.

مسألة الرواية بالمعنى: ترك الإخوة جانباً فيها، وهو أن الاختلاف في الروايات يأتي نتيجة لوهم الثقات، أو لضعف المخالفين إذا كانوا ضعفاء. وأبرز مثال على ذلك حديث ابن عمر \_ رضي الله عنهما \_ في الصحيحين: رأيت رسول الله \_ ﷺ \_ وأنا على بيت حفصة \_ بالمعنى هذا حتى يؤيد مسئلة المعنى \_ على حاجته مسئلة المعنى \_ على حاجته مسئلير القبلة، مستقبل الشام، فهذه الرواية التي أخرجها الشيخان.

هناك رواية أخرى أيضاً من طريق الثقات: رأيت رسول الله ـ ﷺ ـ على حاجته مستقبل القبلة، مستدبر الشام. والواقعة واحدة لم تتكرر، ومدار الحديث واحد. وهو واسع ابن حبان، ولا يمكن لابن عمر أن يرى سيدنا رسول الله ـ ﷺ ـ على هيئتين في مرة واحدة. والذين كتبوا في مضمون المتن قالوا: إن مستقبل القبلة في هذا المكان من مقلوب المتن على الثقة، الذي خالف الأكثر من الثقات غيره. والله أعلم.

#### رد الدكتور صلاح الدين الإدلبي:

إن الإمام العجلي إمامته في الحديث وحفظه لا شك فيها، لكن من المعلوم أن أثمة الجرح والتعديل كثيراً ما يختلفون في التوثيق والتضعيف، فيوثق الراوي جماعة ويضعفونه آخرون، وهذا وارد كثيراً. أما إذا كان أحدهم يوثق عدداً من الرواة منفرداً بذلك ويضعفونه سائر النقاد، بل يضعفه بعضهم تضعيفاً شديداً فلا شك في أن هذا دليل على تساهله في التوثيق، كما وقع للإمام العجلى رحمه الله.

#### مداخلة الدكتور خليل ملا خاطر:

مداخلتي على كلمة قالها أخي وصديقي وزميلي وشريك روحي الأستاذ الدكتور أحمد معبد، هي التي حملتني على الكلمة. عَلَمان من علماء الحديث مظلومان عند المتأخرين من القرن الثامن الهجري: الإمام الترمذي وابن حبان، كلاهما متهم بالتساهل. وهذا غلط مشين، مبني على سير القطا، يتبم بعضه بعضاً من غير تبصر ولا تدبر.

الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ في سننه، بعد سبري، وأنا أشرح سنن الترمذي منذ سنوات، من خلال تتبعي، لا أقول كل، ولكن أغلب ما ذكر من الحديث الحسن، ألاحظ ملاحظتين:

الأولى: وجدت الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ يحسن أحاديث موجودة في الصحيحين أو أحدهما، فهل هذا تساهل؟!!

الملاحظة الثانية: إذا أردنا أن نحاكم إنساناً لا بد أن نحاكمه على قواعده التي وضعها، فإذا كان في الفقه لا يجوز أن نحاكم مجتهداً على قواعد مقلد، فكيف نحاكم محتهداً على قواعد مقلد، فكيف نحاكم محناً على قواعد غيره؟!

الإمام الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ عرف الحديث الحسن عنده بقوله: والحسن عندنا ألا يكون في إسناده رجل متهم بالكذب ولا يكون شاذاً ولا معللاً، ويروى من غير وجه، ونحو ذلك. فإذن الحسن عنده هو الضعيف إذا تعددت طرقه.

هذا بالنسبة للحسن لغيره، فإذا قلت \_ ولست مبالغاً \_: منات الأحاديث، لا أقول أكثر من ألف وخمسمائة حديث، الترمذي يقول: حديث حسن. إذا كان في السند متابعة، أو كان فيه رجل مُتَكَلَّم فيه، يقول: وفي الباب، معنى ذلك حسنه لوجود المتابعات والشواهد.

كما أني بالنسبة للحديث الحسن من خلال دراستي لأعداد هائلة، وجدته لا يقول عن حديث بأنه حسن إلا وأجد في السند راوياً أو أكثر. يقول الحافظ ابن حجر بناءً على القواعد التي ذكروها: صدوق أو هو حسن لذاته، أو تحدث عن الحسن لغيره.

لذلك كان بودي أن يحضر معنا الدكتور عمر (...)، فرسالته التي

يود أن يعدها في هذا الموضوع، وكان هو يود أن يتحدث عن الحديث الحسن عند الإمام الترمذي، لكني أشرت عليه أن يركز على ظلم الترمذي من قبل المتأخرين من القرن الثامن الهجري فما بعده. والناس يتبع بعضهم بعضاً.

أما بالنسبة لابن حبان فهو - رحمه الله تعالى - وضع منهجه في مقدمة كتابه الرجال. من خلال الرجال الموجودين عندنا، ومن خلال صحيحه: التقاسيم والأنوار، لو نظرنا إلى عدد الأحاديث الضعيفة الموجودة في صحيح ابن حبان، لوجدناها أقل بكثير مما هو موجود في سنن أبي داود، وسنن أبي داود هو أصح كتب السنن الأربعة. ومع كل ذلك فالموجود في صحيح ابن حبان أقل من ذلك، هذا بالنسبة للصحيح.

كانت المفاجأة وأنا أقرأ تحقيق الأخوين الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ حسين الأسد، لما أصدرا المجلد الأول، كأنهم اكتشفوا شيئاً جديداً، لما حققوا خمس مائة حديث. كذا. أحد عشر حديثاً منها فقط هي الضعاف. ويمكن بوجود متابعات أخرى لبعضها أن يتقلص هذا العدد، لكنهم لم يتوصلوا إلى ذلك. ابن حبان - رحمه الله تعالى - وضع شرطه والتزم به، بخلاف ما فعل الإمام ابن خزيمة والحاكم، وحمهما الله تعالى.

أما بالنسبة لكتاب الجرح والتعديل، فابن حبان يا إخواني في الحقيقة هو متعنت متشدد في الجرح. كما أنه متشدد في التعديل، ولذلك جرح كثيراً ممن وثقه غيره، كما أنه وثق أناساً، عدد الذين انفرد في توثيقهم بعد دراسات مستفيضة - قليل جداً، بالنسبة لعدد الرواة عنده، والله أعلم. وهذا جهد المقل. وصحبه أجمعين.

#### 200







#### تمصد

## 森森森森森森森森森森森森

لقد تعرّض الإسلام منذ أن بزغت شمسه إلى حملات تشكيك ومصادمة لوأده في المهد، وإلى ظهور فرق ضالة سعت إلى تشويهه، والانحراف به عن مساره الربّائي الصحيح، فقد برزت في عهد النبي ﷺ أطباف من المنافقين يُظهرون الاسلام ويبطنون الكفر، دأبوا على الخداع وإثارة الشبهات والاعتراضات على حركات الرسول ﷺ وسكناته في كلّ المناسبات، فصارت اعتراضائهم كالبذور، وشُبُهاتُهُم كالزروع (١٠ تقتات عليها فِرَقُ الضلال في كلّ عصر ومصر، وكان الوحي لهم بالمرصاد يكشف خداعهم ويتُفضّح نفاقهم، حتى أكمل الله الدين وأظهره على الكفار والمنافقين وإخوافهم من اليهود المتآمرين.

ثمّ ظهرت بعد ذلك فرق غالية منحرفة كالرافضة<sup>(۱)</sup> والقدريّة<sup>(۳)</sup> والجبريّة (قارجهميّة<sup>(۵)</sup> والمرجنة<sup>(۱)</sup> والمعتزلة (<sup>۷)</sup>، ملأت ساحةً الإسلام

- (١) الملل والنحل للشهرستاني ٢٢/١ [مصطفى البابي الحلبي ـ ١٣٨٧هـ].
- (٢) وهم الغلاة في التظاهر بمحبّة على فيقلعونه على أبي بكر وعمر، ويسبّون الصحابة ويعتقدون الرجعة إلى الدنيا. (انظر هدي السباري لابن حجر١٤٨٣ ـ ط١ ـ ١٩٤٧هـ/١٩٧٩ م ـ دار الريّان للتراث ـ القاهرة].
  - (٣) وهم القائلون بنفي القدر ونسبة الأفعال كلّها إلى العبد بلا تأثير من الله.
  - (٤) وهم القائلون بأنّ أعمال الإنسان خيرها وشرّها من الله، وبنفي صفات الله تعالى وأفعاله.
  - (٥) وهم المثبتون القدر، والنافون صفات الله الثابتة في الكتاب والسّنة، والقائلون بخلق القرآن.
    - (٦) وهم القائلون بأنَّ الإيمان خضلة واحدة هي الاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك.
- (٧) وهم نفاة القدر، والقاتلون بخلق القرآن وأنكار رؤية الله يوم القيامة وبالله المحمل شرط صحة الإيمان، ومرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين.

بالوانٍ من الصلال تصدّى لها علماء الأمّة وبيّنوا زيفها وانحرافها وكشفوا ما تُصُدُّرُ عنه في زيغها من فكر وَتَنِيَّ أو هَرَى مَجُوسِيٍّ أو فلسفاتٍ مُلحدة، ولعلَّ الفكرَ الاعتزاليَّ كان له أبلغُ الأثر في الساحة وهو فكر أثبت الدارسون الغربيّرن قبل المسلمين تأثّرهُ بتيّاراتٍ ومذاهبَ أجبيّةٍ (١٠).

كما تعرّضت بلاد الإسلام طُوّال تاريخها الطويل إلى غارات عسكريّة متوحّشة لعلّ من أبشعها الحروب الصليبيّة [٩٩٠١ - ١٩٧٠م] التي جُوبهت بمقاومة باسلة من المسلمين فلحروها، وطهّروا البلاد من رجسها، إلا أنّ الصليبين أمام هزيمتهم العسكريّة قرّروا شنّ معارك من نوع جديد هي غزو المسلمين فكريًّا وثقافيًا توطئة لتلجينهم والاستيلاء على مقدّراتهم، فكانت الجمعيّاتُ الاستشراقيّة ؟ وأغلب رؤوسها وقادتها الأوّل صليبيون متعصّبون ويهود حاقدون سعوًا بكلّ ما أوتوا من دهاء وقرّة إلى تحريف الإسلام وتشويه عقيدته وحضارته وقيّهه. ثمّ كانت الحملاتُ الاستعمارية على أرض الإسلام التي وطًات لها بغرس مدارس التنصير والتغريب برعاية القساوسة والراهبات، وعُتاة الاستعماريّن لتخريج أجبال من المسلمين لا يحملون من الإسلام إلا اسمه، وفعلا فقد نبّت في بلاد الإسلام بأنية تنظر إلى الدنيا بعيون غربية، لا تؤمن بثوابت الأمة ولا تقرّ بعقيدتها ولا تسلّم بشريعتها. .

<sup>(1)</sup> أثبت فون كريمر Von Kremer كالرهم في نشأتهم باللاهوت البونانيّ، وذكر سين المستند Stainer أنهم تأثروا في آخر تطؤراتهم بالفلسفة اليونانيّة، كما أنَّ مكدونالد Macdonald بين المرقم بالماليب الكلام اليونانيّة، ودي يور vala وقبل إنهم تأثروا بعرامل مسيحيّة أبلغ التأثر، أمّا هاملتون فيلمب إلى أن المعتزلة كانوا يصيون مقائدهم في قوالب الأفكار اليونانيّة ويستوحون تأملاتهم الدينيّة من المينافيزيقا اليونانيّة بدلا من القرآن [انظر موقف المعتزلة من السنة النبويّة - أبولباية حسين 10 إط10.

<sup>(</sup>٣) عزفه د. أحمد عبد الحميد غراب: بآله «دراسات أكاديمية» يقوم بها غريتون من أهل الكتاب بوجه خاص للإسلام والمسلمين عقيدة وشريعة وثقافة وحضارة وتاريخا وثروات.. بهدف تشريه الإسلام ومحاولة تشكيك المسلمين فيه وتضليلهم عنه، وقرض التبعية للخرب عليهم.. > [وقرة إسلامية للاستشراق ٧ ـ ط٢ ـ ١٤١١هـ الستدى الإسلامية - لندن].

وإذا كانت أعداد هؤلاء المتغربين في النصف الأول من القرن العشرين عصر الاستعمار والاستشراق قليلة، فإنهم في النصف الثاني منه تكاثروا حتى أصبحوا بمثلون تيارًا مناونًا يتحدى تطلعاب الأمن، ينزيون بزي الحداثة والجلمانية، ويدعون المنهجية والأمانة العلمية ويحملون بحملات شعواء مكشوفة على مقدساتها وثوابتها، و ها هم في بداية القرن الحادي والعشرين في عهد طغيان العولمة وتجبرها يستشري شرَّهم ويبلغ بهم الحقد والضلال أن يَضِيعُوا بمن يُخالفهم الرأي من علماء الأمنة، فيطالبون بمحاكمتهم (1)، لا لشيء إلا لاتهم أبرًا الدنية في دينهم وانحازوا لأمنهم يحمون مقدساتها ويذودن عن هويتها، يجرَثهم على هذا الوهن طي تعيشه الأمنة، والتخاذل الذي يبديه قادتُها أمام الهجمة الشرسة من خصوم الدين والهوية.

وفي هذا الإطار تنتزل الكثير من كتابات الحداثين الجريئة في النيل من مقدّسات الأمّة تتَخِذُ من اعتراضات المنافقين، ومن شبه المعتزلة، وتحريف المستشرقين، مادّة لما يسوّدونه من مقالات وكتب، ولعلّ كتابنا هذا «السنة النبوية: إشكاليّة التشريع والتدوين، (۱) يعد من أخطرها لأنه كتاب دراسيّ وُضع خصّيصًا لتدريس مساق السنّة في جامعة عريقة هي جامعة الزيتونة التي تَكَالَب عليها المناوئون وتعدّدت مؤامراتُهُم فقرّموها وزيّفوا مناهِجَها بدعوى مناهضة التطرّف ومُواكبة الحداثة والانفتاح على العصر وترشيد الخطاب الدينيّ . . !!.

ولا بدّ لنا قبل استعراض محتويات هذا الكتاب من التذكير بأنّ للإسلام علماء متخصّصين أفنوًا أعمارهم في إنقان فنونهم، وليس له رجالُ دين ولا نظام إكليريوسيّ رهبانيّ كُنْسِيّ يحتكر الحديثُ باسم الدين، فالكلّ

 <sup>(</sup>١) انظر: مقال فهمي هويدي في [www.tunianews.net] ٩ ـ ٣ ـ ٢٠٠٥ نقلاً عن: صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٥م.

 <sup>(</sup>۲) تأليف د. محمد حمزة ـ [ط۱ ـ ۱٤۱۸هـ/۱۹۹۷م ـ المركز البيداغوجيّ ـ تونس(وزارة التعليم العالى ـ جامعة الزيتونة بتونس)].

في الإسلام له أن يتحدّث في الدين شريطة أن يكون من أهل العلم. والاختصاص مُحترم ومُهاب في كلّ العلوم، إلا الإسلام وقضاياه الشرعية بما فيها مصادره الأساسية فقد حوّلها بعض الكتّاب إلى كلا مباح، فكتبوا فيه وهُمُ لا يملكون أساسيّات هذا العلم ولا يحيطون ببعض أدبيّاته، فجاءت كتاباتُهم مشحُونة بانحرافاتٍ وأغاليطً لا يُقرّها الدين ولا يستسيغها العلم الصحيح (۱۱)، فلا يمكن اعتبارُها من الرأي المخالف القائم على الاجتهاد والسعى للوصول إلى الحقّ الذي يقتبله الإسلام ويشجّعه ويثيب عليه.

#### الأفكار الأساسية التي يقوم عليها الكتاب:

إنّ أهم الأفكار التي يقوم عليها كتاب «السنّة النبوية: إشكاليّة التدوين والتشريع» هي:

<sup>(</sup>١) فمثلا المؤرّخ التونسي هشام جعيط في كتابه «الوحي والقرآن والنبوّة [ط١ -١٩٩٩م -دار الطليعة \_ بيروت]: يأتى بعشرات الشبه فمثلاً ينكر أمية الرسول، ويقول: اإنّ شخصا كمحمد . كان يحسن القراءة والكتابة ، وكان يتمتّع بأوصاف النبوغ والعبقرية ، ويذكر أنَّ المسلمين في العصر الخليفي ٢، ٣هـ أرادوا أن ينزعوا عنه هذه الأوصاف في سبيل دعم إلاهية القرآن.. «ثم يجعل السنة من صنع المسلمين في تلك العصور فيقول: الكنهم سرعان ما نسبوا [أي المسلمين] إليه الأحاديث واعتبروه مصدر التشريع والحكمة والأخلاق.. ٥ [ص٤٥] وغيرها من الجهالات التي يعجّ بها كتابه ونرى الكاتب المصري جمال البنّا يسمح لنفسه أن يتحوّل مفتيا يحلّل ويحرّم: فأجاز نكاح المتعة المحرّم بنصوص السنّة، ومراقصة الفتيات الأروبيات أو الأمريكيات، واعتبر ذلك من اللمم الذي يُتجاوز عنه بالاستغفار. والباحث الأنتروبولوجي التونسي يوسف الصديق يطلق جواز تصوير ما فيه روح بناءً على لعب السيدة عائشة بالدمي والعرائس، دون أن يلحظ أنَّ ذلك مخصوص بما فيه مصلحة أو ما كان ذريعة لحصول مصلحة. أمّا عن كتابه «محاولة في قراءة جديدة للقرآن؛ فقال وبكلّ جرأة: ﴿إِنَّ القرآن لَم يَقْرَأُ حتى الآن؛ !! أمّا عن السنّة فقال: ﴿لا أومن بما جاء في السنّة بعد قرنين من الهجرة، وسوّى في العبادات بين أمّه ـ التي قال عنها إنّها أمّية ـ وبين مالك إمام دار الهجرة.واعتبر الإمام مالكا دون مستوى عالم اليوم!!.بل فحتى أبو بكر وعثمان وغيرهما من الصحابة فيعتبرهم أقدس منّا ولكن ليسوا أعلم منّا.. [انظر Tunisnews.net سبتمبر ٢٠٠٤، نقلا عن القدس العربيّ الصادرة في ٨ ـ ٢٠٠٤/٩.

١ \_ أنّ مواقف عديدة في تاريخ الإسلام:

أ ـ ترفض حُجّيةَ السنّة.

ب ـ وتطعن في أمانة نقلتها.

ج ـ وتُهمل اعتبارَهَا مصدرًا من مصادر التشريع.

د ـ وتدعو إلى الاكتفاء بالقرآن. فهو يقول بالحرف الواحد: «إنّ تراثنا الإسلاميّ يضمّ في طيّاته عديدَ المواقفِ الرافضةِ لحُجيّة السنّة، والطاعنة في أمانة نَقَلَتِهَا، والمُهملة لها في التشريع، مناديةً أن يكون في القرآن غنّى عن أحاديثَ وسننٍ يصعُبُ التعرّفُ على مدى مدى مدى

٢ ـ أنّ السنّة النبوية طوال القرنين الأوّل والثانيّ لم تكن مصدرًا من مصادر التشريع، وأنّ بداية اعتبارها كذلك كانت مع الإمام الشافعيّ الذي ركّز ما سمّاه الكاتبُ «الأصول الفقهيّة في أربعة هي: الكتاب، والسنّة، والإجماع والقياس، "" ..

٣ ـ أنَّ عصور الانحطاط وهيمنة الموقف «الأصوليّ السنّي»!! أهالت الترابَ على كلَّ المواقف المغايرة للفهم السنّي، أي أنّها حجبت المواقف الني تُناهض اعتبارَ السنة مصدرًا ثانيا للتشريع").

٤ ـ نظرًا إلى أنّ المسلم تعامل مع النصّ الستّي كتعامله مع النصّ الترّآتي "تقديسا وتأويلا واستلهاما"، فإنّ ذلك أسهم "في وسم الحضارة الإسلاميّة بسمة النصّية التي هيمنت على الفكر الإسلاميّ طوال قرون في مستوى العلوم والمنهج»<sup>(1)</sup>.

٥ ـ ظاهرة الوضع في الحديث استشرت المع بحث الفرق الدينيّة

<sup>(</sup>١) صفحة ٧.

<sup>(</sup>٢) صفحة ٧.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٨.

<sup>(</sup>٤) صفحة ٧.

والمدارس الفقهيّة المختلفة عن سند نقليّ لآرائها الى جانب ظهور ملابسات عديدة أدّت إلى الزيادة في الحديث<sup>(١)</sup>.

٦ يعلن الكاتب آمالاً كبيرة على حركة الحَدائة المعاصرة في التأثير على نظرة المسلم إلى موروثه الديني وتعامله مع أشكال المقدس التي غدت في الوعي الإسلامي يقينًا ثابتًا(٢).

٦ - ونظرا إلى أن عقدة الإشكالية - في نظر الكاتب - تتمحور حول إشكالية كون السنة مصدرًا من مصادر التشريع!! فإنه اختار جُملةً من المباحث تُضيءُ جوانب هذه الإشكالية، وتبيَّنُ مرتكزاتها الدينيَّة وتحلل خلفتانها التاريخيَّة.

وهي مباحث تتناول المحاور التالية:

أ ـ مصطلح السنّة. (وهو جانب مفهوميّ).

ب ـ تدوين السنّة.

ج ـ قضيّة جعل السنّة أصلا ثانيًا من أصول التشريع، وكشفُ اللثام عن الأسس التاريخيّة والدينيّة والمعرفيّة التي جعلت من السنّة مصدرًا ثانيًا للتشريع (٣).

والكاتب وهو يتناول هذه المحاور بالدرس، يحلو له أن يطلق عليها «إشكاليات» لأنّ كلّ شيء عنده يمثّل إشكالا، فلا محلّ في ذهنه وتصوّره لشيء ثابت، أو لحقيقة موثوق بها، أو لأمر له قداسة، فكلّ شيء له علاقة بالإسلام مشكوك فيه، وقابل للأخذ والردّ. ثمّ يذكّرُ أنه تطرّق إلى مختلف هذه الإشكاليات من خلال «استنطاق النصوص القديمة..حتى تتبيّن للدارس مجالات الاستمرارية والانقطاع بين الفكر الإسلاميّ القديم والفكر الإسلامي المعاصره (٤٠). ويرمي بعمله هذا إلى تحقيق هدف أساسيٍّ وهو: «تعويد المعاصرة (٤٠). ويرمي بعمله هذا إلى تحقيق هدف أساسيٍّ وهو: «تعويد

<sup>(</sup>۱) صفحة ٧.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۸.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٩.

<sup>(</sup>٤) صفحة ٩.

الدارس على منهج البحث الرصين، بعيدا عن القراءة التمجيديّة والوثوقيّة التي تُسطُّحُ الفكر وتحتّطهه\*(<sup>)</sup>.

ونلاحظ سعي الكاتب المحموم للإيحاء بوجود قطيعة بين الفكر الإسلامي في القديم وفي الحديث، ووضم كلّ قراءة متزنة لا تَفْهِطُ الإسلام وونيته ورئية ورئوقية!! ولا يخفى أنَّ الإسلام هو ونيته ورئوتية!! ولا يخفى أنَّ الإسلام هو الدين الرحيد الذي حافظ على عقيدته وعباداته وشريعته، وقيمه.. نقيةً بلا تبديل ولا تغيير بحفظ الله القرآن وبتقييضه لحفظ سنة نبية علماء نجباء مخلصين، وبما سنة الرسول ﷺ من توجيه حكيم: "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردة" (من

ثمّ شرع الكاتب في دراسة مفردات كتابه، ولن أتتبّعه في كلّ ما يقرّره لأنّ الكتاب كلّه - وبدون مبالغة - شبه ومغالطات، ومحاولات محمومة للتشكيك في الثوابت وتزييف المقدّس، و لن أردّ كذلك على كلّ شبهه وإشكالياته لأنّ أغلبها ينصبّ على قضايا معلومة من الدين، يلمّ بها القارئ العادي ويدرك بدون عناء تهافيها وبطلانها.

وسوف أتابِعُهُ في استعراض إشكالياتِهِ بندايةً من الجانب المفهومي المتعلَّق بتعريف السنة، ومرورًا بتقييد السنة وتدوينها، ووصولا إلى حُجّية السنة واتخافِمًا مصدرًا ثانيًا للتشريع، كما سأشيرُ إلى بعض تجاوزاته التي نَثَرَهًا هُنَا وهُنَاكُ والتي يسعى من وراتها إلى التشكيك في السنة والنيل من حُماتها ورُعاتها، وصولاً إلى خلخلة الثقة في الإسلام كلّه.



<sup>(</sup>۱) صفحة ۱۰.

 <sup>(</sup>۲) متفق عليه - جامع العلوم والحكم لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي البغدادي ت ٧٠٠هـ ص ٦٨ [دار الجيل - بيروت - لبنان (بدون بيان عدد الطبعة ولا تاريخها)].

# إشكالية مصطلح السنة!!

# كيف يفهم الكاتب مصطلح السنَّة، وبِمَ يعرَّفها<sup>(١)</sup>؟

يُعتَوِنُ الكاتبُ للمسألة منذ البداية الإشكالية مصطلح السنة»! ثم يوجّه الاتهام للأصوليّين والمحدّثين وعلماء اللغة، ويشكّك في تعاريفهم للسنة بدعوى أنّها تعاريفُ نظريّة، لم يُراعُوا فيها الواقع التاريخي الذي نشأت فيه، إذ أنّ التعريفات المحتلفة للسنة تحمل في طبّاتها "آثار تطوُّراتٍ وخلافاتٍ فقهيّة وسياسيّة عديدة (٢) في زعمه، رغم إقراره بأنّ اهذا الاختلاف في تحديد السنة مردّه الغائية التي أرادها العلماء في تعاملهم مع الحديث (٣).

وتساوقًا مع وَلَهِهِ بإثارة الشكوك حول السنّة، وتصوير الساحة العلميّة الإسلاميّة على أنّها حلبة صراعات وخصومات واختلافات بين العلماء حول كلّ شيء، أصرّ على اعتبار تعريف الفقهاء والأصوليين والمحدّثين واللغويين للسنة لونا من الاختلاف بين القدامى الذي انعكس على الدراسات المعاصرة التي يحوصلها في اتجاهين:

#### الاتجاه الأوّل: يستعمل السنّة بمعنيين:

(١) لقد عرف علماء الحديث السنَّة في اللغة بأنَّها:

أ ـ المنهج والطريقة سواءً كانت محمودةً أو مذمومةً.

ب. والسيرة حسنة كانت أو قبيحة، وقد تُطلق ويراد بها الأمرُ المشروع في الدين سواء ادّ عليه القرآن أم الأثر، وهي في هذه الحالة تقابل البدعة أمّا في الاصطلاح: فهي عند الجمهور: ما أثر عن النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو إقراد أو صفة خلفية أو خلفية وأد خلفية أو خلفية أو خلفية أو أد خلفية أو أد خلفية أو أد خلفية والمتحاين وما أضيف إلى الصحابي أو النابعي من قول أو فعل. وهي عند الجمهور مرافقة للحديث، والخبر، والأثر. أدحاضرات في علوم الحديث - الشيخ مصطفى أمين التازي ٢٦/١ - ١٤٧ عطبعة دار التأليف - القاهرة - صهر ١٩٧٩هـ/١٩٧١.

- (٢) صفحة ١١.
- (٣) صفحة ١٤.

أ - بمعنى الشريعة الإسلامية (١).

ب ـ بمعنى تعاليم الشريعة (٢).

ونسأله ما الفرق بين الشريعة وتماليم الشريعة؟ فيبادر بالقول: إنّ السنة بمعناها الأوّل تكون «حاوية للقرآن، ومنتصبة للتعبير عن الشريعة»، في حين بمعناها الثاني تكون «ممخضة للحديث فحسبه (٢٠٠). ويمضي قدُمًا في هذا التمحّل فيتهجّم على كلّ من عمر فلاتة وصبحي الصالح لعدّهما «السنّة والحديث مترادفين، رغم وعي الأوّل بعدم اتفاق القدامى حول هذه التسوية»، وتنبّه الثاني «إلى أنّ الترادف بين المصطلحين عمل قام به المتأخرون» أمّا دليله على اختلاف المصطلحين، فقولهم: «إمام في العديث، وإمام في السنّة، وإمام فيهما معًا» !!..

الاتجاه الثاني: يتزعمه ـ بحسب الكاتب ـ توفيق صدقي، ورشيد رضا، والشيخ محمد عبده، وأبورية حيث فرقوا بين السنة التي هي في اللغة وفي عرف السلف المنهج العملي والخطة و «الطريقة التي جرى عليها النبئ في أعماله»، وما «واظب عليه في حياته» وبين أقوال النبي التي «لم تكن طريقة متبعة له، ولا لأصحابه» (٠).

والكاتب يشيد بهذا الفريق، ويرى في تقسيمه السنة إلى قولية وعملية، وطرجو القولية واعتبارهًا غيرَ داخلةٍ في السنة ولا مُرادة من الصحابة، نتيجة منطقيّة، ذلك أنّ إطلاق السنّة على كلام النبيّ اصطلاح مستحدث في زعمه (٧٠)..

<sup>(</sup>١) صفحة ١٤.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۱۰

<sup>(</sup>٣) صفحة ١٥.

<sup>(</sup>٤) صفحة ١٥.

<sup>(</sup>٤) صفحة ١٥.(٥) صفحة ١٥.

<sup>(</sup>٦) صفحة ١٦.

<sup>(</sup>۷) صفحة ۱۷.

## معنى السنَّة في القرآن وفي العهد الجاهليّ<sup>(١)</sup>:

يرى الكاتبُ أنَّ للسنَّة في القرآن معنيين:

الأول: (الكيفيّة المعهودة للتعامل مع الشعوب التي ظلّت على جهالتها)، ودليله قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ عَلَى اللّتِي مِن حَرَج فِيمًا فَرَضَ اللّهُ لَمُ سُنَّةً اللّهِ قَدَلُ مَّتُدُولًا ﴿ قَالَ اللّهِ عَلَى اللّهِ الكاتب من الروجات، حيث تزوّج بسم نسوة الله إلك الله في الله عن خلوا من قبل لا ما ذهب إليه الكاتب من ألم الله الكاتب من المعودة للتعامل مع الشعوب التي ظلّت على جهالتها وإنّما المراد بها "سنة الله في جميع الأنبياء والمرسلين، فلقد كان لداود مائة زرجة، ولسليمان ثلاثمائة امرأة، فلماذا يعيب اليهودُ الرسولَ في كثرة النكام، (٢٠٠).

الثاني: "تعني السلوك المعهود لجماعة من الناس، ودليله قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ لِللَّهِ عَلَى اللَّهُ فِي اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّ

أمّا معنى السنّة السائد في الجاهليّة فهو «العرف والعادة».

ونلاحظ أنّ الكاتب يريد من وراء هذه التمخلات أن يُظهر أنّ ما تواضع عليه العلماء من تعريف للسنّة يتعارض مع استعمالات القرآن والجاهليين لها، وهو يؤكّد أنّ القرآن «لم يعقد الصلة بين السنة

<sup>(</sup>۱) صفحة ۱۷.

 <sup>(</sup>۲) التفسير الواضح الشيخ محمد علي الصابوني ١٠٥٠ [ط١ ع٢٤٢٨هـ/٢٠٠١م ـ مؤسسة الريّان ـ بيروت ـ لبنان].

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق٤٣٦.

والرسول، (٢٠٠ ولا يخفي أنَّ اتفاق فريقٍ من العلماء في فنَ من فنون العلم على مصطلح ما، أو حدَّ ما إنّما هو علامة ودليل يضعونه ليُتَوصَلَ بوساطته إلى فهم مرادهم ممّا قرّروه في بحوثهم وأطروحاتهم، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

## مصطلح السنّة في زعم الكاتب «مصطلح سياسيّ»، وتضمينها المعنى التشريعي أمر مُسْتَخنَث:

يرى الكاتب أنَّ مصطلح السنّة يصطبغ بصبغة سياسيّة ترتبط بسياسة الخليفة وإدارته، ولذلك قالوا عن سبب مقتل عثمان: بأنّه حاد عن سنّة الخليفتين أبي بكر وعمر<sup>(۱۷)</sup>. هكذا يحلو للكاتب أن يسيّس الأمر، والحال أنّ معنى العبارة إن صحّت؟؛ لأنّ عثمان لم يجد عن مَهْيَع صاحبيه ـ: المنهجُهُمَا وطريقتهما في إقامة الدين، وتطبيق الشريعة»، فضلاً عن ذلك فإنّ الإسلام لا يفصل بين السياسة وغيرها من شؤون الناس والدولة.

أمّا تضمين السنّة دلالة تشريعيّة شاملةً فيرى الكاتبُ أنّه استُحدث في النصف الثاني من القرن الأوّل ذلك أنّ «أوّل وثيقة إستَعْمَلَتْ تعبيرً» سنّة النبيّ «بالمفهوم التشريعيّ الشامل هي التي بعث بها الزعيم الخارجيّ عبد الله بن إباض المرّي التّعيمي [ت٨٩٠هـ] إلى الخليفة الأمويّ عبدالله بن مروان سنة ٧٥هـ؟".

## السنّة عرّفها العلماء اعتمادا على حديث موضوع: «عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين»:

يرى الكاتب أنَّ علماء الإسلام عرّفوا السنّة هذا التعريف الشامل لأقوال النبيّ وأفعاله، وسنّة الصحابة والخلفاء الراشدين

<sup>(</sup>۱) صفحة ۱۷.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۱۸.

<sup>(</sup>۳) صفحة ۱۸.

واجنهاداتهم(۱۱) استمدادا من حدیث: «أوصیکم بتقوی الله والسمع والطاعة وان کان عبداً حبشیا، فإنه من یعش منکم فسیری اختلاقا کثیراً، فعلیکم بستی وستة الخلفاء المهدئین الراشدین مِن بعدی تمسکوا بها وعضوا علیها بالنواجد، وایّاکم ومحدثات الأمور فإنّ کلّ محدثة بدعة وکلّ بدعة ملالة(۱۲) وبدون أن یشیر إلی من خرّجه، ولا إلی مظانه یکرّ علیه بالطعن فیه بالوضع، من غیر أن یذکر دلیلا واحدا علی حکمه الفاسد هذا، فهو یقول: قد «وُضع بعد أحداث الفتنة، تثبیتاً لحُجّیة عصر الخلافة الراشدة، ويقول: قد «وُضع بعد أحداث الفتنة، تثبیتاً لحُجّیة عصر الخلافة الراشدة، ويضیف: أنّ «انحت هذا الحدیث تُشکّل فی خضم المجادلات الستیة الشیعیة ویشیف: أنّ «انحت هذا الحدیث فی إشکالیته المتعلقة بتعریف الستة بالتفریق بین الحدیث والسنة، ذلك أنّ الحدیث فی زعمه هو جملة المرویات المنقولة عن النبیّ وهی مجردة عن کلّ صلة بالتشریع، أمّا الستة باعتبارها مصدرا من مصادر التشریع فقد تشکّلت تاریخیّا بعد عصر البیّق «البیّق"!!

ولا ندري ماذا يقول الكاتب عن حديث المقدام بن معد يكرب يرفعه: «ألا إلي أوتيتُ الكتابَ ومِثْلَهُ معه، ألا يُوشِكُ رجل شبعالُ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فَأَجِلُوهُ وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يَجِلُ لكم الحمارُ الأهليِّ ولا كلِّ ذي نابٍ من السَّبْعِ، ولا لَقَطَةُ مُعَاهِدٍ إلا أن يستغنيَ عنها صاحبُها...

 <sup>(</sup>١) ويمثل لاجتهادات الصحابة بحدً الخمر، وتضمين الصنّاع، وجمع المصحف في عهد أبي بكر وحمل الناس على القراءة بحرف واحد من الحروف السبعة، وإنشاء الدواوين [صفحة ٢٠ ـ ٢١].

 <sup>(</sup>٢) صفحة ١٨.والحديث رواه أبرداود في سننه، [٥٠٦/٢] وابن ماجه١/ والداوميّ
 ١/١ ١/ ١٥ وذكره النوويّ في الأربعين النووية، وذكر أنّه رواه أبوداود والترمذي وقال عنه:
 دحديث حسن صحيح. إشرح الأربعين النووية ١٨٠ـ ١٨١.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٢١.

<sup>(</sup>٤) صفحة ٧٥ هامش ٣٢.

الحديث (1) وما موقفه ممّا دار بين الرسول ﷺ ومعاذ بن جبل حين بعث به ﷺ حاكمًا إلى اليمن: (بم تحكم؟ قال: بكتاب الله.قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنّة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فقال الرسول ﷺ: الحمد لله الذي وقّق رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرضي الله (7). ففي أيّ عصر دار هذان الحديثان وهما ينضحان تشريعا، وتحكيمًا لشرع الله تعالى؟

## أمّهات كتب الرواية وُضِعَتْ لتوظّف في الصراع السنّي الشيعيّيُ

يُغفل الكاتبُ كلَّ الأسباب العلميّة الموضوعيّة التي حملت الإمامين: البخاريّ ومسلمًا وسائر أصحابِ الكتب الصحيحة على وضع كتبهم، ويأخذه الجموح إلى ادعاء أنَّ وضع صحيحي البخاريّ ت٢٥١هـ ومسلم ت٢٦١هـ لدى أهل السنّة، وصحيحي الكلينيّ ت٢١٦هـ وابن بابويه ت٣٨١هـ فيما يخصّ الشيعة، ومسند الربيع بن حبيب ت٢٧٦هـ عند الخوارج [هكذا!]، إلى جانب القرآن لهدف توظيفها فني الصراع بين أهل السنّة والشيعة من خلال تأويل النصّ حسب منظور كلّ فريق أثنا، فشغفه بتصوير الساحة الإسلاميّة على أنّها حلبةً صراع أنساه الأسباب الموضوعية لوضع صحيحي البخاريّ ومسلم:

فقد دُونت السنة الشريفة أوّلا ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى
 التابعين، ثمّ أفردت في:

 أ ـ المسانيد كمسند إمام الأمة أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ لكنها كانت تضم الصحيح وغيره...

 <sup>(</sup>١) سنن أبي داود ـ السنة ـ باب لزوم السنة ١٠/٥ (٤٦٠٤) ـ وانظر متن عون المعبود للعظيم آبادي ٤٥٨٥/٥٥٤/(٤٥٨).

 <sup>(</sup>۲) سنن الترمذي ٦٠٧/٣ ـ سنن أبو داود ٢٧٢/٢ ـ معرفة السنن والآثار للبيهقي٢٤١٠ ـ جامع بيان العلم وفضله لاين عبد البر ٢٩٢/.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٢٢ ـ ٢٣.

ب وفي بعض الأبواب المعينة «كباب في الطلاق جسيم» للشعبي
 عام بن شراحيل ت١٠٤هـ.

ج\_ ثمّ جدّت مرحلة شعر فيها العلماء بالحاجة إلى تجريد الصحيح، ذكر الإمام البخاري رحمه الله أنّ شيخه إسحاق بن راهويه [171 - 278هـ] قال لهم: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنّة النبي ﷺ، قال: فوقع ذلك في نفسي»، فكان له شرف الأولية في تأليف أول مصنّف ممخض للصحيح (١)، وتبعه في ذلك مسلم. فأين هذه الحقائق وحسن نيّة البخاري ومسلم في تصنيفهما من تهويمات الكاتب وتحميله الأحداث ما لا تحتمل ؟!.



## إشكالية تدوين السنة

## تقييد الحديث(٢)

يصف الكاتب المواقف التي أملتها مصلحة الأمّة والأحاديث التي دعت إلى

 <sup>(</sup>١) انظر فصل في بيان السبب الباعث لأبي عبد الله البخاري على تصنيف جامعه الصحيح وبيان حسن نيّته في ذلك [هدي الساري٨ - ٩].

ا) لقد تولى د. يوسف العش رحمه الله في تصدير تعقيقه لكتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي [ط7 - ١٩٧٤م - دار إحياء السنة النبوية] ترضيح معنى التقييد [وهو الكتابة، والسحيل]، والتسجيل]، والتسجيل]، والتسجيل]، والتسجيل]، والتسجيل الكبير]، والتصفية [وهم ترتيب ما جمع في الدواوين وتبويها على نظام معنى كالإبواب القفيية أو المسانيد أو أبواب خاصة] - وقد نشات عن عدم فه مقدة المصطلحات الثلاثة الفهم الصحيح وعن عدم التمييز بينها أخطاء تاريخية خطيرة، فقد اعتبرها بعضهم شيئاً واحداً حتى إذا ما قرؤوا: «أوّل من دوّن العلم» و «أوّل من صنف الكتب» ووجدوا أنهم جمعا متن عاشرا وتوفّوا في القرن الثاني، في حين أن كتابة السنة في صحف وكتب ورسائل أنجر الكثير منها في القرن الثاني، في حين أن كتابة السنة في صحف وكتب ورسائل أنجر الكثير منها في القرن الأوّل وفي عهد الرسول على نفسه وخلفائه الراشدين وصحابته الأبرار [نظر أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح - أبولباية حبين ٣٢ - ٢٤ ، الطبعة المراسلام. بيروت).

التربّث وعدم كتابة السنّة في بادئ الأمر، ثمّ أذنت بعد ذلك بالتقييد بعد زوال أسباب المسالة مشروعية السنة في دافعة غير واضحة السناة مشروعية التدوين ((). كما يصف جهود العلماء في التوفيق بين الأخبار التي تمنع التقييد وتلك التي تأذن به بأنها «جهود محشمة» لمحاولة فهم هذا التضارب.. وتندرج ضمين منزع تأريليّ توفيقيّ لرفع التناقض بين الأحاديث، وهو منزع رسّخه أهل الحديث في تاريخ الفكر الإسلاميّ (()). ويعتبر ما كتبه الشيخ مصطفى السباعي ومحمد محمد البو زهو وصبحي الصالح وعجاج الخطيب، وأكرم ضياء العمريّ وغيرهم من العلماء المعاصرين في شأن التوفيق بين أحاديث الإذن وأحاديث النهي عن الكتابة من «المواقف الدفاعيّة» وهي «أبعد ما تكون عن الإجماع في أمر التدوين "(). ويصف حججهم بأنها حجج «لا تخلو من بعدٍ تمجيديّ» ويقول عن بعض أخبارهم: إنها «لا تخلو في حقيقة أمرها من بُغدٍ أسطوريّ» (\*).

ويصبّ جام غضبه على عبدالغنيّ عبدالخالق الذي أثبت أنّ حجّية السنة لا تقوم على الكتابة وحداها ولكن على حفظها وعدالة حملتها كذلك، فيصفه بالتناقض لآنه علّل نَهْيَ الرسول ﷺ عن الكتابة في بادئ الأمر بالخوف من الخلط بين القرآن والحديث لفصاحته ثمّ إِذْنَهُ بها بعد أن زال هذا الخوف وأصبح الجرسُ القرآئيُّ مميزًا، فيقول الكاتبُ: قوهو في ذلك يشكّ في قدرة ذاكرة الصحابة على التمييز بين الحديث والقرآن، بعد أن حاول البرهنة على قدرة الذاكرة على حفظ النصّ الدينيّ، ويزداد تناقض عبدالخالق حين يعلّل نهي الصحابة عن التدوين بعدم اطلاعهم على إذن الرسول، فاعتقدوا استمرار حكم النصّ وعدم نسخه بعدما أكّد سابقا عصمة الصحابة في نقل الوديعة الأولى، وعدم جواز السهو والنسيان عليهم، (٥٠).

<sup>(</sup>۱) صفحة ۲۱، ۲۷، ۳۰.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۳۲.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٣٥.

 <sup>(</sup>٤) كقول الزهري: (إنّي لأمُوّ بالنّقيع فأسد آذاني، مخافة أن يدخل فيها شيء من الخناء قوالله ما دخل أذني شيء قط فسيه، صفحة ٣٧.

<sup>(</sup>٥) صفحة ٢٤ ـ ٣٥.

ثمّ يستنجد بدعاوى محمد توفيق صدقي، وأحمد أمين، وثالثة الأثافي محمود أبي ريّة أنّ السنّة لم تكتب في عهد الرسول، ويستشهد بقول أبي ريّة: إنّ أحاديث النهي أصحّ وأقوى، وبتحديه معارضيه أن يثبتوا أنّ كتابًا واحدا من كتب الحديث كلها ما سمّوه صحيحا وما سمّوه سننا، قد جاء عن طريق الكتابة عن النبيّ أو عن صحابته في القرن الأوّل أو غيره من النبويّ أو عن صحابته في القرن الأوّل أو غيره من القرن"\".

أمّا الصحفُ التي كتبها الصحابة في عهد الرسول 瓣 والتي أكّد الباحثون ثبوتَها، فإنّه يشكّك فيها واحدة واحدة (٢٠٠٠:

١ ـ صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري [ت٥١هـ]: ينكر ما رواه الترمذي من أنها تضم طائفة من أحاديث الرسول ﷺ، ويصدق ما قالته اجميلة شوكت، من «أنه لم يُعثر من هذه الصحيفة إلا على حديث واحده".

٢ ـ صحيفة جابر بن عبد الله [ت٨٧هـ] التي تضمنت خطبة حجة الوداع يُلوزُهَا بقوله: «لم تُحفظ بالفاظها، ومعانيها كما نطق بها النبي 繼، ولم يحرص الصحابة على تدوينها»..

٣ ـ صحيفة المُوادعة التي كتبها الرسول غداة هجرته ﷺ بين المهاجرين والأنصار 攤 واليهود والمشركين، يلمزها بقوله: «لا تخلو من إشكالات»..

٤ ـ الصحيفة الصادقة صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص [ت٥٣هـ] يطعن فيها بقوله: "لم تسلم أسانيدُها من الطعن، قديمًا وحديثًا»، ولا ندري ما هى هذه الأسانيد، وهى مأخوذة مباشرة مِنْ في رسول الله ﷺ؟!

<sup>(</sup>۱) صفحة ۳۷.

<sup>(</sup>٢) صفحة ٣٨ ـ ٣٩.

<sup>(</sup>٣) وهو يحيل عليها في الهامش ٧٨ صفحة (٣) Literature,in,Islamic Studies,n 3,1985,p357 - 358.

مـ أمّا صحيفة همّام بن منبّه [ت ١٣١هـ] عن أبي هريرة رضي الله
 عنه والتي تعرف بالصحيفة الصحيحة فشكّك فيها بقوله: "قد أثيرت حولها
 تساؤلات عن مدى صحّتها، ومدى تسرّب الإسرائيليّات إليها».

والكاتب في سبيل التشكيك في الكتابة المبكرة للسنة النبوية لا يتورّع عن الادّعاء أنّ أخبار النهي عن الكتابة متواترة، فهو يقول: «لا بدّ أيضاً من التنبيه إلى أنّ تواتر نهي النبيّ وعديد الصحابة عن تدوين الحديث، بل عن التحديث، وليدُ رغبة في المحافظة على محورية النص القرآنيّ، وإنّ جَهلَ الكاتبِ بمدلول مصطلح «التواتر» وشروطه دراً عنه وصفه بالكذب. وإلا فيكون قد تعمد الكذب عن رسول الله ﷺ وصحابته ﷺ، إن كان يعرف مفهوم التواتر.

يقول محمد حميد الله رحمه الله: «إنّه لا يوجد حديث صحيح يُرفع إلى النبيّ ﷺ يُمْنَعُ من كتابة الحديث إلا حديث أبي سعيد الخدريّ في صحيح مسلم، ((). وجاء في سنن أبي داود قولُ زيد بن ثابت: «أمرنا ألا نكتب شيئا من حديثه ((). فإذا صحّ حديثُ زيد رضي الله عنه يكون قد رواه اثنان من الصحابة، فأين الاثنان من المتواتر الذي هو ما رواه الجمع الكثير عن الجمع الكثير كثرةً يُحيل العقلُ معها عادةً تواطؤهُمُ على الكذب أو صدررة عنهم اتفاقا؟!...

ثم إنّ الكاتب يرفع سيف التشهير في وجه كلّ من يُنبت أنّ الكديث تُوتِبَ مبكّرا في عهد الرسول ﷺ وعهد صحابته رضوان الله عليهم؛ لأنّ ذلك يوطد الثقة في الحديث من ناحية وينقض غزله ويفسد عليه سعيه الدؤوب لإثارة ظلال من الشكّ في السنّة وحُجّمها.

 <sup>(</sup>١) مجلة جوهر الإسلام ١٤ ـ العدد ٧ ـ ٨ السنة ١٤. تونس. والحديث في صحيح مسلم
 ـ الزهد والرقائق ـ باب التثبّ في الحديث (٢٢٩٨/٤).

<sup>(</sup>٢) السنن ـ العلم ـ باب في كتابة العلم ٣١٩/٣ (٣٦٤٧) د ٣٦٤٨).

فهو ينتقد فؤاد سركين إذ لم يرق له أن يُثبت التقييد المبكّر للسنة ، فحاول التشكيك في النصوص التي اعتمدها سركين في إثبات ما وصل إليه ، فهو يقول : 

المُسَجَّلُ على سركين إفراطُهُ في الوثوق في هذه الأخبار التي استقى بعضها من مصادر متأخّرة نسبيا ، مثل المحدّث الفاصل ، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر والتهذيب لابن حجر . . ، ، ويَسِمُهُ بأنّه "ظهر في بحثه عن الحديث النبوي بصفة الجامع أكثر من صفة الناقد . . ، الذي ينبغي أن يربط تلك الأخبار «بالظرف السائدة في المجتمع الإسلامي آنذاك ، وبالتوجهات السياسية والعقائدية السائدة المساددة والعمائدية والعمائدية السائدة والعراعات الدينة والعقائدية السائدة الإسلامي المنافرة المسائدة السائدة المسائدة المسائدة المسائدة المسائدة المسائدة المسائدة السائدة المسائدة المسائدة

ويصف صبحي الصالح بأنه محافظ؟ لأنه أقرّ بأنّ تقييد الحديث تمّ في عهد النبيّ ﷺ ثمّ يتّهمه بالتناقض؛ لأنّه "قَبِلَ الأخبارَ التي تُرْجِعُ أوائل التدوين إلى عصر الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزين (٧٠).

والكاتب إذا لم يميّز بين مصطلح التعييد الذي هو الكتابة ومصطلح التدوين الذي هو جمع التقييدات والصحف والأجزاء في ديوان وهو الكتاب الكبير، فإنه يخطئ كلّ من يفهمهما على الوجه الصحيح، فما ذهب إليه صبحي الصالح يتساوق مع الحقائق التاريخيّة، فقد كُتب الكثيرُ من السنة في عهد الرسول ﷺ وصحابته ﷺ، ثمّ تمّ جمعُها وتدوينُها رسميّا وبأمر وإشراف الخليفة الصالح عمر بن عبدالعزيز على رأس المائة الأولى وبداية المائة الثانية للهجرة.



## الكاتب: الدافع لتدوين الحديث

#### فساد العقيدة وتصدّع المجتمع وانتشار الاختلافات!!

على الرغم من أنّ رسالة عمر بن عبدالعزيز [١٠١٠هـ] التي بعث بها إلى عمّاله يدعوهم فيها إلى البدار بتدوين السنة واضحة وجليّة: «فإنّي خِفتُ

<sup>(</sup>۱) صفحة ٤٣.

<sup>(</sup>٢) صفحة £٤.

دروس العلم وذهاب العلماء؛ أي أنه رحمه الله يتخوّف من ذهاب العلم بموت حَمَلَتِه من العلماء، فدعا عمّاله إلى تجميع ما يمكن جمعُهُ في أقاليمهم من حديث الرسول ﷺ حفظا له، فإنّ الكاتب يأبى إلا أن يبتكر تعليلاتٍ وأسبابًا أخرى تقف وراء دعوة الخليفة إلى التدوين وهي "خوفه من دروس العلم، وبداية الانشقاق داخل الأمّة، والانصداع في الجسم الاجتماعي بحكم الابتعاد عن زمن الوحي، ... فمثلما جمع عثمان القرآن دراً للخلاف فإنّ جمع السنة حفّ به بداية فساد العقيدة وفساد اللغة ... فلزوين يُحفي في طباته واقعا فرضه الاختلاف، (١١) للتدوين يُحفي في طباته وأقعا فرضه الاختلاف، (١١) للتدوين يُحفي في طباته وأقعا فرضه الاختلاف، (١١)

والتدوين عنده كذلك عملية المقل جزءًا من التنافس بين أهم فرقتين في الإسلام [أي السنة والشيعة]، وهذا يدلّ في نهاية المطاف على أنّ التدوين فرضه الاختلاف، وقد أدّى التدوين مهمة أخرى على جانب من الأهمية وهي: الثبيت تراث من بين تراثات أخرى ممكنة وهو تراث الأغلبية والجماعة (1). فبعل الانشقاق والتصدع وفساد العقيدة والتنافس بين السنة والشيعة والاختلافات والسعي لتثبيت تراث الأغلبية والجماعة .. هي الأسباب الحقيقية للدعوة إلى تدوين الحديث!!

والتدوين كما هو معلوم عند أهل العلم مرحلة ضرورية وطبيعية تلي مرحلة التقييد حفاظا على السنة وحماية لها من الضياع، وأمّا ما يحاوله الكاتب من الإيهام بوجود غايات أخرى تفف وراء التدوين، ويجعل منها «ملاحظات مغيّة في الدراسات التي اهتمت بالحديث النبويّ» ويعتبر إغفال الإشارة إليها «قصورا في النظر إلى المشاكل الحاقة بمسألة التدوين<sup>(۳)</sup>، فكل هذا من باب إثارة الشكوك حول الغاية النبيلة للخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز من وراء دعوته لتدوين السنة تدويناً عاماً لجمع ما تفرّق منها في

<sup>(</sup>۱) صفحة ٤٧.

<sup>(</sup>٢) صفحة ٤٩ ـ ٥٠.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٤٧.

مختلف الأمصار ولتيسير حفظها وخدمتها والاستفادة منها وتقريبها للناس. وكذلك تقليلاً من شأن النتائج الباهرة التي تحققت للسنة بهذا التدوين وما تلاه من تصنيفها وتبويبها وتجريد الصحيح وغير ذلك من الجهود المباركة التي جعلت من السنة مادة ميسورة التناول قريبة إلى طلابها من أبناء المسلمين فقهاء وأصولين ومحدّثين ومريّن وغيرهم..

أمّا الجهود التي بذلها الإمام الزهري في جمع السنة وتدوينها فتعني عند الكاتب "مساهمة في التأسيس النظري لما يسمّى بالسنة والجماعة، عن طريق تثبيت كتابيّ للتراث بواسطة سلطة سياسيّة "أ. وهولا يغفر له إخلاصه لسنة الرسول في وجهوده المباركة في توطيدها بتعليمها وتدوينها ونشرها فأخذ يلمزه بترديد تخرّصات المستشرق اليهوديّ المجريّ قولدزيهر -Ignaz فأخذ يلمزه بترديد تخرّصات المستشرق اليهوديّ المجريّ قولدزيهر -۱۹۷۰ آنه "أصبح حظيّاً عند هشام بن عبدالملك [الخليفة الأمويّة، فأشار إلى الم أمّة أولاده، كما ذكّر بصلات الزهريّ "بعبيل الملك بن مروان [الخليفة الأمويّ الخامي الخاديث الملك بن مروان [الخليفة الأمويّ الخامي 1800 من المحالية ووضعو الأحاديث لخدمة بني أميّة "أ") وهي تُهم ثبت أنها من تلفيقات قولدزيهر الباطلة "المواتب يأبي إلا أن يتعلق بها فيؤكّد على «الاختلاف حول تقييم حياة الزهريّ وموياته»، وصولا إلى توجيه الاتهام إلى الأحاديث التي نقلها الني نقلها ألى الأحاديث التي نقلها الني تقلها ألى الأحاديث التي نقلها الني المحريّ وموياته، وصولا إلى توجيه الاتهام إلى الأحاديث التي نقلها الني تقلها ألى الأحاديث التي نقلها الني المحديث التي نقلها الني المحديث التي نقلها ألى الأحاديث التي نقلها ألى الأحديث التي نقلها ألى المحديث التي نقلها ألى الأحديث التي نقلها ألى الأحديث التي نقلها ألى الأحديث التي نقلها ألى الأحديث التي المحديث المحديث التي المحديث المحديث المحديث التي المحديث المحديث التي المحديث المحديث المحديث المحديث المحديث المحديث المحديث المحديث التي المحديث المحديث التي المحديث ال

تبويب الحديث وتصنيفه يجعل منه الكاتبُ إعادة بناء الموروث الثقافيًا!!

إنَّ عمليّة التبويب والترتيب لِمَا دُوَّنَ من الحديث يُقصد بها تيسيرُ الرصول إلى الحديث والانتفاع به، وحسن استخدامه، مع الحفاظ على نصّ الحديث المدوّن بلفظه ومعناه بكلّ أمانة. إلا أنّ الكاتب جريًا على نهجه في

<sup>(</sup>١) صفحة ٤٨.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۶۹.

<sup>(</sup>٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للشيخ مصطفى السباعي ١٩٢ ـ ٢٢٦.

<sup>(</sup>٤) صفحة ٤٦.

التشكيك في أمانة العلماء وإثارة البلبلة حول ثوابت الأمّة، وسعيًا منه لهدم الأصل الثاني للتشريع الإسلامي جعل من تبويب السنة وتصنيفها لونا من الحذف والانتقاء والتصحيح والتقديم والتأخير؛ ﴿إذ العمليَّة لم تكن تنحصر في حفظ الموروث الثقافي العربيّ الإسلاميّ من الضياع، ولا في تصنيف هذا الموروث بل إنّ العملية برمّتها على حدّ تعبيره كانت في الحقيقة إعادة بناء ذلك الموروث الثقافيّ بالشكل الذي يجعل منه تراثًا أي إطارًا مرجعيًّا لنظرة العربي إلى الأشياء، وإلى الكون والإنسان والمجتمع، والتاريخ»(١). فالكاتب يريد أن يزيّف كلّ جهود العلماء المخلصة في الترتيب، ويصوِّر المسألة أنَّها عمليَّة بناء تراث مصنوع مزيِّف وضع ليلبِّي هوى العربيّ الماسك بالسلطة السياسية وتصوره للكون وللأشياء ولا علاقة لكلّ ذلك بالسنة، فالسنة المبوّبة اليوم بين أيدى الناس مكذوبة موضوعة لا علاقة لها بالرسول!! وهذا يذكّرنا بما افتراه قولدزيهر الذي زعم «أنّ القسم الأكبر من الحديث لا يعدّ وثيقة للإسلام في عهده الأوّل، ولكنّه أثر من أثار جهود المسلمين في عصر النضوج النصل أي أنه جملة من الموضوعات اختُلِقت بعد وفاة الرسول بزمن طويل «كما يذكرنا ما يراه الكاتب بما افتراه شاخت من «أنّ الأحاديث الفقهيّة التي تتناول مسائل الشريعة ليس فيها حديث واحد تصح نسبته إلى النبي وكل الأحاديث الفقهية وضعت في القرنين الثاني و الثالث» (٣)

### السنَّة النبويَّة: إشكاليَّة التشريع؟!!

الكاتب يرى أنّ اعتبار السنّة مصدرا ثانيا للتشريع كان متأخّرًا عن

<sup>(</sup>١) صفحة ٤٨.

 <sup>(</sup>۲) انظر السنّة ومكانتها في التشريع الإسلاميّ ١٩٠. ـ الحديث والمحدّثون ـ محمد محمد أبر زهو ٣٠٣ ـ ٣٠٤ [دار الفكر العربيّ ـ بدون بيان رقم الطبعة ولا تاريخها].

<sup>(</sup>٣) المستشرق شاخت والسئة \_ د. مصطفى الأعظمي: ١٩/١ ، ٧٠، ١٧٠ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ٨٤ ، ٨٠ ، ٨٠ ، ١٨٠ ، ٨٠ . ١٩٠

ظهرر الأحكام الإسلاميّة!!؟. نقرأ لمؤلّف كتاب «السنة النبوية: إشكاليّة الندوين والتشريع» أنّ السنّة النبويّة لم تكن أصلا من أصول التشريع، ولم تكن معتّددَة، وأنّ تحوُّلُها إلى مصدرٍ ثانٍ في أصول الفقه تأخّر إلى ما بعد اظهرر الأحكام الإسلاميّة»، وبعد أن تأسّست «المنظومة الأصوليّة استجابةً لحاجة الفقهاء إلى وضع تشريعٍ مقتّنٍ» (٧٠).

ذلك أنَّ الأجيال الإسلامية ـ في زعم الكاتب ـ كانت متأثَّرةً في استنباط حلول مشاكلها بالعناصر التالية:

13 ـ بالقيم الإسلاميّة كما جاء بها القرآن، وطبّقها الرسول ﷺ في حياته.

- ـ بالموروث الجاهلتي والأعراف والعادات والنظم.
  - ـ وبتقاليد الداخلين في الإسلام من غير العرب.
- ـ وبما فرضته أنماط الإنتاج في المجتمعات الموجودة آنذاك<sup>(٣)</sup>.

هكذا كانت أجيال المسلمين تحتكم - في خيال الكاتب - إلى مزيج من القرآن والأعراف الجاهلية والتقاليد الوثنية التي جلبها معهم الداخلون في الإسلام من غير العرب!! مُسقطًا حقيقةً لا يراء فيها وهي أنّ الإسلام أنام على أنقاض الشرك والجاهلية والديانات المحرّفة نظامًا جديدًا لا يحتكم إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله على مبطلا كلَّ الأعراف والعادات الجاهلية والعقائد والتقاليد الوثنية والمحرّفة، مقرّرا أنّ من أحدث في أمر الإسلام شيئا لا يستند إلى أصليه الكتاب والسنة فهو رد، مبنّعا كلّ ما يمت إلى الجاهلية من أعراف وأحكام: ﴿ أَنْفَكُمُ المُؤلِيَّةِ يَتُونُ وَنَنَ أَصَنُ مِنَ اللَّهَ الإسلامية في تلك المهود، يعود إلى عادة والقائد واحد عاشته الأمة الإسلامية في تلك المهود، يعود إلى عادة جاهلية أو تقليد وثنيًا!!!

<sup>(</sup>۱) صفحة ٥٠.

<sup>(</sup>٢) صفحة ٥٢.

#### الشافعي هو الذي أسس مشروعية السنّة!!

يرى الكاتب أن السنة قبل الإمام الشافعيّ لم تكن لها مشروعية ولا أهلية، حتى إذا ما جاء عصر الشافعيّ كانت في حاجة إلى "تأسيس مشروعيّةها بوصفها مصدرا ثانيًا من مصادر التشريع، وهو ما دعا الشافعيّ إلى "تأسيس مشروعيّة السنّة، وإدخالها جُزءًا جوهريًّا في بنية النص القرآنيّ(\). وكان ذلك همّا من هموم مشروعه الفكريّ(\). إن لم يكن بالفعل همّه الاسمى، (\).

والكاتب غيرُ راض عن الإمام الشافعيّ فيما قام به، فهو يتّهمُهُ بالتعسّف في تفسيره «الحكمة» الواردة في عدّة آيات من الكتاب العزيز<sup>(1)</sup> بالستة<sup>(0)</sup>، قاتلا: «وهو تأويل لا يخلو في حقيقة أمره من تعسّفي واضح<sup>(1)</sup>، إذ ليس بالضرورة - على حدّ تعبير الكاتب - أن يكون «التأويل الصحيح الوحيد الذي يقتضيه القرآن»<sup>(۱)</sup>.

وتبعًا لنصر أبي زيد في مقاله: «الإيديولوجيّة الوسطيّة التلفيقيّة في فكر الشافعيّ» يعتبرُ الكاتبُ أنَّ تفسيرَ الحكمة بالسنّة في قوله تعالى: ﴿وَلَفَّكُنْ مَا يُثَنَّى فِي شُوتِكُنَّ مِنْ مَايَنتِ اللَّهِ وَلَلِّكَمَّةً إِنَّا اللَّهَ كَانَ لَقِلِفًا خَيِمًا ﴿﴾ الأحزاب: ٣٤]، مثار للتضارب بدعوى أنه إذا كان القرآن يُتلى فكيف تُتلَى السنّةُ؟

وهذا السؤال التعجيزيّ!! الذي يطرحه الكاتب ومُسْتَنَدُهُ أبو زيد!! ساقه الإمام الشافعيّ نفسُهُ في كتابه «جماع العلم» بأسلوبه التعليميّ التربويّ،

<sup>(</sup>۱) صفحة ۷۱.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۵۳.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٥٤.

 <sup>(</sup>٤) البقرة ١٢٩، ١٥١، ٢٣١ - آل عمران ١٦٤ - النساء ١١٣ - الأحزاب ٣٤ ـ الجمعة ٢.

 <sup>(</sup>٥) الرسالة للإمام المطلبق محمد بن إدريس الشافعي: ٢٦ - ٧٩ [الفقرات ٢٤٤ - ٢٥٧]
 [تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان].

<sup>(</sup>٦) صفحة ٥٣.

<sup>(</sup>V) صفحة £0.

على لسان أحد خصوم السنة، وأجاب عنه رضي الله عنه بقوله: "إنّما معنى التلاوة أن ينطق بالسنة كما ينطق بالقرآنه (١). إلا أن آلكاتب لا يذكر ذلك ولا يشير إلى جواب الإمام الشافعي الشافي، و يلقي هذا التساؤل كأنّما هو الذي يطرحه!! ليجعل منه شبهة تثير الشكّ!!

ولم يكتف الكاتبُ باتهام الإمام الشافعي بالتعشف في تفسيره الحكمة بالسنة وإنّما يضيف إلى نرسيخ منزلة السنة لا بالسنة وإنّما يضيف إلى نرسيخ منزلة السنة لا توسلا بآيات تأمر بطاعة الله ورسوله (۱۲) ، اعتمادًا على الآية ٥٩ من سورة النساء: ﴿ يَأْتُهُمُ اللّهِنَ مَامَثُوا اللّهِنَ مَامَثُوا اللّهِ وَلَيْوَ اللّهِ اللّهِ مَارَبُوا اللّهِ وَلَيْوَ مَامَثُوا اللّهِ وَلَيْوَ مَامَثُوا اللّهِ وَلَيْوَ مَامِثُوا اللّهِ وَلَيْوَ مَاللًا اللّهِ وَلَيْوَ مَاللهُ اللّهِ وَلَيْوَ مَاللهُ وَلَا اللّهِ وَلَاللهِ اللهِ وَلَا اللّهِ وَلَاللهُ اللهُ وَلَاللهُ اللهُ وَلَاللهُ اللهُ وَلَاللهُ اللهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللهُ اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

ويوسَمُ الكاتبُ دائرةَ اتَّهابِه لتشمل أهلَ السنّةِ جميعًا؛ ذلك أنّهم في زعمه استدلوا على حُجَّيَّة السنّة وعلى اعتبارها مصدرًا من مصادر التشريع بحديث:

"تركث فيكم شيئين لو تمسكتم بهما لن تضلّوا من بعدي: كتاب الله وسُتني، وهو حديث تطعن في صحّته الشيعة باعتباره حديث آحادً!! لم يروه سوى مالك في موطّنه أو عدد قليل من الرواة منهم ابن حجر بدون سند ممّا يوهُهُ ويطعن في صحّته أنا، غاضًا الطرف عن الأحاديث الكثيرة الأخرى التي تؤكّد على وجوب الأخذ بالسنّة والتزامها وتحذّر من تَزكِهَا، منها حديث عائشة رضي الله عنها ترفعه: استّة لعنتهم ولعنهم الله وكلّ نبيّ مُجاب. فكان تارك السنّة أحد هؤلاء السنّة أقديث الحديث المتفق عليه: امن

انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلاميّ للشيخ مصطفى السباعيّ و18 - نقلا عن جماع العلم المطبوع مع الأمّ - [ط ٤ - ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥م - المكتب الإسلاميّ - بيروت ت دمشق].

<sup>(</sup>٢) صفحة ٥٤.

 <sup>(</sup>٣) مالك بن أنس أمير المؤمنين في الحديث وحديثه المتصل المرفوع إلى الرسول يعد أصح الصحيح. وقد رواه معه مسلم١/٨٩٠، وأبو داود ٤٤٢/١.

<sup>(</sup>٤) صفحة ٢٢. والحديث رواه مسلم ٧٠/ ٨٩٠ ـ وأبوداود ٢/١٤٤.

٥) قواعد التحديث للقاسميّ ٥٤ [ط ٢ - ١٩٦١ - عيسى البابي الحلبي - القاهرة].

رغب عن سنتي فليس متي، (١) ، مع التذكير بأنَّ العلماء لا يردون الحديث بسبب كونه آحاداً؛ لأنَّ الاَّحاد والتواتر تقسيم للحديث من حيث الورودُ ولا علاقة لذلك بالقبول والردّ.

ونسأل هذا الكاتب ومن يحيل عليهم ويتمترس وراء أسمائهم البارزة في عالم التجنّي على الإسلام ومصادره: ـ

- شمّ أليست طاعة الرسول ﷺ هي العمل بأوامره والانتهاء عن نواهيه ؟ فما معنى قول الكاتب عن الإمام الشافعي: "اضطرّ إلى ترسيخ منزلة السنّة لا توسّلا بآيات تدعو إلى اتباع السنّة، بل توسّلا بآيات تأمر بطاعة الله ورسوله!».

#### تيّار مناوئ للسنة منكر حُجّيتها

يقول الكاتب: "إنّ الأجيال الإسلاميّة الأولى شهدت إلى جانب القابلين للسنّة منكرين لها، وإنّ السنّة إنّما اكتسبت منزلتها تدريجيًا بمرور

 <sup>(</sup>١) صحيح البخاري ٩/١٥ ـ صحيح مسلم ١٠٢٠/٢ ـ ورواه النسائي ٥٠/٦ [زهر الربى على المجتبى ـ للسبوطي: ط٢ ـ ١٩٦١ ـ عبسى البابي الحلبي ـ القاهرة].

الزمن، وبعد أن تُسِيَتُ مواقف المنكرين،، ودليله على وجود هذا الفريق المناوئ للسنّة هو:

 أ ـ إطلاق لقب «ناصر السنّة» على الإمام الشافعي، فهو لقب «يشير ضمنا إلى وجود تيّار فكريّ آخر لا يولي السنّة المركز الثاني في الأصول التشريعيّة والعقائديّة»..

 ب ـ وأنَّ الشافعيّ نفسه عقد في الجزء السابع من كتاب الأمّ بابا عنوانه: «باب حكاية أقوال الطائفة التي ردّت الأخبار كلها»<sup>(1)</sup>.

ونتساءل ما هو هذا التيّار الذي ينكر السنّة؟ والذي يعوِّلُ عليه الكاتب في طعنه في رد الأخبار؟ ويُسقَطُ في أيدينا حين نعلم أنّ عمدة الكاتب في طعنه في حجبة السنة وعدم وثوقه في رواتها من الصحابة الأبرار ومن جاء بعدهم، هو النظّام أبو إسحاق إبراهم بن سيّار المعتزليّ [١٨٥ - ٣٣١هـ] الذي أنَّفَق أكثرُ المعتزلة لاسيّما شيوخُهم وفي مقدمتهم خاله أبو الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلَّاف المعتزليّ [ت٣٣٥هـ] على تكفيره. إلا أنَّ الكاتب يوتقه ويرفع من منزلته، ويجعل منه صاحب رأي يعارض إمام الأمة الشافعيّ رضى الله عنه، بل يجعل منه معتلا «للطائفة التي ردّت الأخباره!!.

إِذَّ النظام يصدر في آرائه المناوئة للإسلام وشريعته عن تأثّره بالزنادقة وبعض الفلاسفة المهوّمين، فقد أنكر معجزات النبي ﷺ واستثقل أحكام الشريعة الغرّاء فعاداها ولكنه لم يجرو على إنكارها إلا أنه أبطل الأخبار المثبِّنة لها والدالة عليها، وهو رجل هدميّ فوضويّ يهدم كلّ شيء وينكر كلّ شيء، فقد أنكر حُجّبة الإجماع وجوز وقوع الخطإ عليه، كما أنكر حجّبة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الاجتهاد، وطعن في اجتهاد الصحابة، وجرّز الكذب على المتواتر").

<sup>(</sup>١) صفحة ٥٤.

 <sup>(</sup>٣) انظر السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٣٧ - ١٣٨. و ونظر موقف المعتزلة من السنة . فصل: قصور من انحرافات المعتزلة عن السنة ١١٣ - ١٤٩. أبو لبابة حسين.
 [ط٢ -٧-١٤ه/ ١٩٨٧] م دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض].

والكاتب يغض الطرف عن كل هذا الانحراف، ويجمح به هواه نحو النفخ في صورة الرجل ليجعل من آرائه الفاسدة «آراء مغمورة مغيبة» وصلت إلينا من خلال ردود خصومها، شديدة الدلالة على وجود تيّار من المتكلّمين رفض التسليم بتصوّرات أهل الحديث، الله!! متجاهلا أنَّ اعتراض النظّام وأشباهه لا يعتد به على الإطلاق وعلى كلّ المستويات.



<sup>(</sup>۱) صفحة ۹۷.



# الكاتب يأمل في انبعاث تيّار حداثيّ (المعتزلة الجدد) يُحيي ما اندثر من إنكار للسنّة وغيرها من الآراء المغيّبة!!

#### **徐松松松松松松松松松松松**

أبدى الكاتب ارتياحه لوجود مناهضين للسنة ولاعتبارها مصدرا ثانيا للتشريع الإسلامي، إذ أنّ غلبة المنظومة الأصولية التي أسسها الشافعي، والتي جعلت من السنة المصدر الثاني للتشريع «لم تقطع السبيل أمام الخلاف في تثبيت منزلة السنة». إلا أنه لم يلبث أن أبدى حزنه؛ لأنّ «هذا الخلاف وقع طمسُهُ قديما بانتصار أهل الحديث بعد نكبة المعتزلة، فعلبت بالتالي تصورُّات أهل الحديث. [التي انقلبت] إلى مقدّس، يُعدّ الخروجُ عنه من قبيل أللامفكرِ فيه بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة (١٠).

ثمّ يحدو الكاتب الأملُ في انبعاث "المنزع الحداثيّ الذي تميّز به المفكّرون المحنّثون اليوم، لإعادة النظر في هذه المسلّمات القديمة وإعادة النظر في المنظومة الأصوليّة القديمة، والكشف عن الإيديولوجيّ الثاوي خلفها، وعن البشريّ الفاعل في صياغتها، (٢).

فهو ينتظر من هؤلاء الحداثيين أن يعيدوا النظر في مشروعيّة السنّة، وأن يُحيُوا ما اندثر من الآراء المغمورة والمغيّبة، وأن يدحروا المنهج الفقهيّ

<sup>(</sup>١) صفحة ٥٥.

<sup>(</sup>٢) صفحة ٥٥.

الذي هيمن على قراءة النصّ القرآني، وجعل من آيات الأحكام التي لا تتجاوز الخمسمانة آية<sup>(۱)</sup>. والتي لا تمثّلُ إلا خُشُرَ القرآن جعل منها «مركز الثقل في القرآن على حساب الآيات التي تحتوي على الإرشاد والهداية... وتغذّي الأفق الدينيّ البحت والمتعالي في الإنسان»<sup>(۱)</sup>.

## الكاتب ينكر استقلال السنّة بالتشريع!!

والكاتب تساوقًا مع منهجه الفاسد في إنكار مشروعية السنة، والتشكيك في حُجّيتها فإنّه أنكر استقلال السنة بالتشريع، مدّعيا أنّ هذا الاستقلال «موضع خلاف بين الأصوليين، فكيف يرتقي كلام الرسول كي يضاهي النصّ القرآنيّه(٢٠)، وكعادته فإنّه يدّعي الخلاف والصراع دون أن يذكر المخالفين، اللّهمّ إلا أن يكون النظّام أو ممّن هو على شاكلته من أصحاب الأهواء الذين لا عبرة بمخالفتهم واعتراضاتهم.

وهو باختياره هذا الموقف المناوئ للسنّة يكون قد ضرب عرض الحائط بـ:

الآيات التي تثبت أنَّ النبيِّ ﷺ إنَّما يشرَع بأمر الله، وبما أراه الله وعلّمه، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْلَكَ إِلَكَ ٱلْكِتَبُ بِاللّحَقِّ لِيَعْتُكُمُ بَرُنَى النَّابِلِ بِمَا أَرْنِكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ١٠٥]، ويدخل في قوله تعالى: ﴿ يَمَا أَرْنِكَ ٱللَّهُ ﴾

<sup>(</sup>١) يرى حداثي تونسي آخر هو الصادق بلعيد المعيد السابق لكلية الحقوق تونس ٢، في محاضرة له عن الإسلام والتشريع أن الآيات «التي يمكن أن تعد آيات أحكام بالمعنى التشريعي لا تتجاوز الخمسين آية ومن هنا يبدي استغرابه من ضجامة المدونة التشريعية الإسلاميّة، ويساءان: من خول هؤلاه المشرّعين ومكتبهم من أهليّة التشريعيا وينمي مو أيضاً باللائمة على الإمام الشافعيّ لأنه دكر «أن كل نازلة تنزل بالإلسان تهمّ دينه أودنها، لها في كتاب الله حلّ ، ويقهمه بأنه دام يقدّم دليلا على ما ذهب إليه، ويختم محاضرته بالمدورة إلى القنز فوق ابن عاشرو والشاطيق والشافعيّ، والعودة إلى الكتاب بالمدوراة!!! [مجلة أفلام أون لاين الإلكترونيّة www.aqlamonline.com العدد١٢ - العدد١٢ السنة ٤ ـ جافلي ـ فيفرى ٢٠٠٥.

<sup>(</sup>۲) صفحة ٥٥.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٥٠.

الإذن في القول بالرأي، والقياس، والاجتهاد، وكلّ ما علّمه الله ممّا نطقت به السنّة. وليس ذلك محصورا في المنصوص(١١).

- د و يكون قد غض الطرف عن عشرات الأحكام الشرعية التي استقلت السنة بتشريعها، مثل: توريث الجدّة السدس (1) وزيادة التغريب على جلد الزاني البكر مائة جلدة (0) ورجم الزاني المحصن (1) وتحريم الجمع بين المرأة وعمّتها وبينها وبين خالتها (٧)، والمسح على الخفين (٩).

 <sup>(</sup>١) انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني ٣٠٤/١٣ [ط1 - ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م - دار الريّان للتراث - القاهرة].

 <sup>(</sup>٢) سنن أبي داود: السنة - باب في لزوم السنة ٥/١٠(٤٠٣٤) ـ سنن ابن ماجه: المقدّمة
 - باب تعظيم حديث رسول الله/١٩(١) ـ سنن الترمذيّ: العلم ـ باب ما نهي
 عنه/١٩(١٣) ـ عون المعبود ١٩٥٤/١٥٥٤).

 <sup>(</sup>٣) معالم السنن لأبي سليمان الخطّابي ٢٩٨/٤ [ط٢ ـ ١٩٨١هـ/١٩٨١م ـ منشورات المكتبة العلمية ـ بيروت لبنان].

<sup>(</sup>٤) سنن أبي داود: الفرائض - باب في الجذة الحديث ١٣١/٣ (١٢٩٤) - سنن الترمذي: الفرائض - باب ما جاء في ميراث الجذة ١٩٠٤(٢١٠) - سنن ابن ماجه: الفرائض - باب ميراث الجذة ١٩٠٤(٢١٠).

<sup>(</sup>٥) صحيح مسلم: الحدود ـ باب حدّ الزاني ١٣١٦/٢ (١٦٩٠).

<sup>(</sup>٦) صحيح مسلم: الحدود ـ باب رجم الثيب في الزنا ١٤١٧/٣٤(١٦٩١).

 <sup>(</sup>۷) صحيح البخاري: النكاح ـ باب لا تنكح المرأة على عمتها الحديث رقم ٤٨٦٠. صحيح مسلم ١٠٢٨/١(١٤٠٨).

 <sup>(</sup>A) صحيح البخاري: أبواب الصلاة في الثياب ـ باب الصلاة في الخفاف الحديث رقم ٣٨٠. صحيح مسلم ٢/٢٧٧(٢٧٧).

#### تشكيكه في عدالة الصحابة!:

يعتبر الكاتب أنّ التأكيد على فضل الصحابة وعلى عدالتهم إنّما هي نزعة انتقائية اصطفائية، وهو مبدأ مشترك بين الديانات الترحيديّة «بلغت مداها مع الإسلام»، حتى أنّ أكثر أهل السنّة غالّوا في ذلك واعتبروا «الصحبة شرفا عظيما يمنح المتّصف به امتيازا يجعله فوق مستوى البشر حتى وإن ارتكب بعض المعاصى».

وهو يشكّك فيما ذهب إليه علماء الأمّة كحجّة الإسلام الغزالي [ت٥٠٥هـ]، وإبن حجر العسقلاني [ت٥٠٩هـ] وغيرهما من عدالة الصحابة، بدعوى أنّ عدالتهم قلم يكن مجمعًا عليها.. وأنّ إطلاق العدالة على كلّ الصحابة لم يكن أمرًا مسلّما به من الأجيال الأولى... ذلك أنّ عدالة الصحابة المطلقة مفهوم وقعت صياغته في فترة متأخرة ("أ. ويعتبر «أنّ الأخبار الكثيرة التي جمّعها ابن تيمية التي تشدّد الوعيد على المتنقصين من منزلة الصحابة كان يرمي من ورائها إلى تأسيس سلطة تقف حائلا أمام ما كان رائجا في العصر الأموي والعبّاسي من شتم الصحابة بفعل التنافس السيسيّ).

ولا شكّ أنّ ما يُحاول الكاتبُ نشرَهُ من تشكيك في عدالة الصحابة يتنافى مع تزكية الله تعالى لهم في العديد من الآيات، ومع تزكية الرسول ﷺ لهم في أكثر من حديث، ومع إجماع الأمة على تعديلهم، يقول الإمام النوويّ: «الصحابة كلّهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يُعدّد به (").

تشكيكه في حُجّية الخبر سواءً كان آحادا أم متواترا!

<sup>(</sup>۱) صفحة ۲۱.

<sup>(</sup>٢) صفحة ٦٢.

 <sup>(</sup>٣) تقريب النواوي جلال الدين السيوطي - متن تدريب الراوي ٢١٤/٢ [تحقيق عبد الوماب عبد اللطيف - مطبعة السعادة بمصر - بدرن بيان رقم الطبعة ولا تاريخها].

نظرا إلى أنَّ الكاتب يَحْصِرُ حُجَّيَّة الخبر في أمرين:

١ ـ ثبوت عدالة الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

٢ ـ عدد الرواة الذين يحصل بهم الوثوقُ بالخبر، فإنّه يرد حُجّة الأخبار؛ لتشكيكه في عدالة الصحابة أوّلا، ثمّ لأنّ أخبار الآحاد مثار "شكّ وجدال، خصوصا مع ما عُرف من تفشّي ظاهرة الوضع" (، "وتأخر التدوين (، بالإضافة إلى كونها تفيد الظنّ لا العلم، الأمر الذي يطرح إشكالا كبيرا يتصل بمنزلة أخبار الآحاد في التشريع، وسلطتها ومصداتيتها (،)

ثم إنّ الكاتب يُلحق المتواتر بالآحاد في إشكاليّة حُجِيّته فيقول بالحرف الواحد: "واضح إذًا أنّ وجود الإشكال في حجيّة الأخبار المتواترة والآحاد على حدِّ السواء، قديمة، فقد أثاره الأصوليون، والمتكلّمون، وانقسمت فيها الأراء، (1).

### إنكاره الإجماع

يُنْكِرُ الكاتبُ الإجماع وينفي التسليم به لإمكان وقوع الخطإ فيه، بزعمه، ويدّعي أنّ توفيق صدقي البرفض سلطة الإجماع، ويجوّز إجماع القدامي على الخطإ»، وهو حين يرفض سلطة الإجماع إنّما يتبنّى على حدّ تعبيره الرأي المعتزلة قديما، حين قالوا بإمكان إجماع الأمّة في كلّ عصر وفي جميع العصور على الخطإ في الرأي، (٥٠).

وهذا التطرّف والغلق الذي يظهره الكاتب في التشكيك في الأخبار

<sup>(</sup>۱) صفحة ٦٦.

<sup>(</sup>Y) صفحة 94.

<sup>(</sup>٣) صفحة ٦٧.

<sup>(</sup>٤) صفحة ٦٧.

<sup>(</sup>٥) صفحة ٦٩.

وحملتها لاسيما الصحابة، وإنكاره الإجماع يذكّرنا بالنظّام الذي لا يعتدّ برأيه ولا بمخالفته.

#### تكذيبه حديث الذبابة!!

ينمى الكاتبُ على الفكر السلفي المحافظ الذي يعمد إلى تأويل الأحاديث المشكلة؛ كحديث الذبابة (١٠) الذي أثبت العلمُ والمقلُ استحالته (١٠) وهو بصنيعه هذا لم يتجزأ على رد خديث صحيح فقط بدون دليل سوى ظنّه وتخمينه، وإنّما يتجنّى على العلم الذي أثبت أنّ هذا الحديث من معجزات الرسول ﷺ الطبيّة، وأنّ ما أخبر عنه النبيّ ﷺ هو عين الحقيقة (١٠).

#### الدولة العبّاسيّة هي التي أسلمت التشريعات.

يرى الكاتب <sup>و</sup>أنّ المُسَلَّمةً التي تقتضي أن يكون لكلّ نازلة حكم لازم [في القرآن]، لم تكن صريحة قبل الشافعيّ... وأنّها لم تتبلور بصفة كلَّيةٍ إلا بعد قيام الدولة العباسية بأسلمة التشريعات!!<sup>(1)</sup>.

وهذا رأي يثير الإشفاق على صاحبه؛ فالقرآن الكريم منذ أن اكتمل نزوله، وقبل الشافعيّ وفي عصره وبعده وإلى أن تقوم الساعة سيبقى ملجأ المسلمين لحلّ نوازلهم إنا مباشرة وإمَّا بالإحالة على سنّة الرسول ﷺ وأهل الذكر من علماء المسلمين، فمن أين كان المسلمون يستمدّون قبل الدولة العباسيّة أحكامهم؟ وهل كانت الأحكام والتشريعات في عهد الرسول، وفي عهد الخلفاء الراشدين وفي عهد الدولة الأمويّة غير إسلاميّة؟ ولِمَ لَمْ يستظهر

 <sup>(</sup>۱) صحيح البخاري - بدء الخلق - باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم - متن فتح الباري 118/1 حديث ٣٣٢٠.

<sup>(</sup>٢) صفحة ٥٩.

http://www.maknoon.com/e3jaz/new\_page\_54.htm (Y)

<sup>(</sup>٤) صفحة ٧١.

الكاتب لنا بحكم واحد غير إسلامي طُبُّقَ في أرض الإسلام قبل أن تؤسلم الدولةُ العبَّاسيَة التشريعات؟؟.

#### \* \* \*

## إشكالية عصمة النبيّ!!

يقول الكاتب عن عصمة النبي ﷺ: ﴿إِنَّ هَذَهُ المسلَّمَةُ لا تَخَلُّو مَنُ المَّكَانِ، فَهَلَ تَعْمَى العصمةُ استحالةً الإنبان بالمعصية الم يكون المعصوم متمكّنا منها؟ وهل تنحصر العصمة في ارتكاب المعاصي؛ كالكذب مثلاً أم تتجاوز ذلك إلى المصمة من السهو والخطاف(١٠).

والكاتب وهو يطرح إشكالياته وتساؤلاته غير المؤدّبة في جناب رسول الله ﷺ، لا يقدّم حلولاً لها ولا أجوبة عنها، ذلك أنّه يرمي من وراتها إلى وضع نقاط استفهام حول أهليّة السنّة للتشريع، فهو يقول: «إنّ هذه الإشكاليات تقود بداهة إلى تحديد طبيعة أقوال الرسول وأفعاله وإقراراته، ومدى التسليم بحملها على الأمر والنهي والإرشاد، وعموما على التشريع، (٧٠). فهو يزرع في طريق حجّبة السنّة أشواك الشكّ، إلا أنّ هذه المحاولات اليائسة من الكاتب لن تحجب حقيقة عصمة النبيّ ﷺ التامة الشاملة والمطلقة، فقد حفظه الله بما خصّه به من صفاء الجوهر، وبما أولاه من فضائل جسيمة، وينصره، وإنزال السكينة عليه، وحفظ قله، وتوفيقه (١٠)،

<sup>(</sup>١) صفحة ٥٤.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۱ه.

 <sup>(</sup>٣) مفردات الراغب الإصفهاني ت٥٧٠هـ: ٥٧٠ - [ط٢ ١٤١٨هـ/١٩٩٧م - دار القلم دمشق - الدار الشامية بيروت].

 <sup>(3)</sup> المواقف في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي ت٧٩٠هـ: ٩٤٨٧ [ط٣ ـ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ـ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ـ لبنان].

أمّا اعتراض الكاتب على الإمام الشافعي الذي جعل «عصمة النبي ﷺ انتفاء الخطإ عنه مطلقا»، تحت ذريعة أنّه تجاهل بذلك «بشريّة الرسول»<sup>(١)</sup>. فهو اعتراض منهافت؛ لأنّ عصمة الرسول ﷺ وكمالاته لا تتنافى مع بشريّته وعبوديّته لله تعالى.

## تشكيكه في حجّية النصّ عامّة!!

وفي ختام بحثه يكشف الكاتب عن وجهه الحقيقي، فإن كلّ ما أثاره من خلافات وخصومات مفتعلة وإشكاليّات متعسّفة إنّما يرمي من ورائها الوصول إلى هدفه الأكبر وهو التشكيك في «سلطة النصّ» قرآنا كان أو سنّة، والتمكين «لسلطة العقل»!، فهو يقول: «والواقع أنّ هذا الخلاف الدائر في الفكر الإسلاميّ المعاصر، هو خلاف في مدى القبول بسلطة النصّ مقابل سلطة العقل»<sup>(7)</sup>.

ولا أعتقد أن هناك مسلما يومن بالله ورسوله لا يقرّ بسلطة النصّ [قرآنِ وستّهِ]: ﴿وَمَا كَانَ لِمُتَّقِنِ وَلا مُفْيَةٍ إِنا قَنَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرا أَن يُكُن فَتُمْ اللّهِ ورسوله لا يقرّ بسلطة النصّ ألْهِبَرَّهُ مِن يَعِس اللّه ورَسُولُهُ فَقَدْ صَلَّ صَلَلاً شُيئاً ﴿ الأحسزاب: ٢٦] \_ ﴿ وَلَيَحْدُرِ اللّذِينَ يُخَالِفُن عَن أَمْرِهِ أَن تُصِيبُمْ يَشَاهُ أَق يُعِيبُهُمْ عَلَابُ النول الرفيعة، والحواس، أليه 17] ، دون غمط لمكانة العقل الرفيعة، والحواس، وسائر القدرات الذهنية التي وهبها الله الإنسان ليفكر ويبحث حتى يدرك الحق، والخير، والصلاح، فالله يحاسب مُهميلي هذه القدرات: ﴿ وَاللّهُ اللّهِ يَعْلَى السّهِيرِ ﴿ ﴾ [الملك: ١٠]. فلا خصومة في الإسلام بين العقل والنصّ.

#### وبعد:

إِنَّ هذا الكتاب نموذج من كتابات الحداثيين التي لا تختلف عن كتابات أساتذتهم المستشرقين، فهم لا يَكِنُون أيَّة قداسة للدين، ولا يحفظون

<sup>(</sup>۱) صفحة ۷۱.

<sup>(</sup>۲) صفحة ۷۰.

آية مكانة لعلماء الأمة المخلصين، وخاضوا غمار العلوم الشرعية بروح متعالية مستكبرة ظنّا منهم أنهم على شيء، وأنهم أعلم بها من علمائها وحفظتها وخلصائها، وهم يصدرون في آرائهم وأحكامهم عن فكر علماني منبت يعتبر الدين ظاهرة اجتماعية من صنع البشر، ويذعون الحيادية والموضوعية في دراساتهم، فامتهنوا المقدّس، ونفوا الثوابت، ودعوا إلى التمرّد على المسلّمات بدعوى النهوض والمواءمة بين الإسلام والحداثة..

وخطورة هذا الكتاب تتمثّل في كونه كتابا دراسيًا وُضع لتغطية منهج السنّة في جامعة الزيتونة، وهو منهج منحرف من الأساس، وإلا فكيف تكون مشروعيّة السنّة وتدوينها محلّ إشكال وتشكيك؟! وكيف تكون هذه الإشكاليّة هي المفردة الوحيدة التي تُدرَّسُ للطلبة في مساق السنّة طوال وجودهم في الجامعة؟!

والمفارقة الكبرى أنّك تقرأ الكتاب ـ وهو في علوم الحديث ـ من الفه إلى يائه، فلا تعثر فيه على تعريف علمي واحد صحيح لمصطلح من مصطلحات علوم الحديث! ولا على قاعدة صحيحة من القواعد الكثيرة التي وضعها العلماء، ولا على حقيقة واحدة من الحقائق المقررة عند أهل الذكر! وإنّما هو مشحون بإثارة الشبه، وبالتأويلات المتمخلة المتعسّفة، وبتلفيقات ملتقطة من أباطيل أعداء السنّة وخصوم الإسلام، والنفخ في رماد أفكار من أضلهم الله على عِلْم من أهل الأهواء كالنظام وأصرابه في القديم، وكأبي ربّة في الحديث، ومحاولة بعث الحياة فيها وتلميمها!. وعلى خط مواز لهذا السبيل المعوج يحاول إلحاق كل نقيصة بعلماء الأمّة؛ كالإمام الزهري والإمام الشافعي وغيرهما من أركان العلم الخلصاء.

إنَّ في دراسات أهل الذكر من علماء المسلمين في القديم وفي الحديث عِتَى عمّا يكتبه هؤلاء المتجنّون الذين لا همّ لهم إلا بتّ الشكوك ونشر الشبه، والتطاول على علماء الأنّة والسعى إلى هدم المقدّس.. إنّها دراسة تُسعد الملاحدة، وتشبع جنوحَهُمْ إلى الغلوِّ والهدم؛ أمّا المؤمنون فيرون فيها نتاجًا سينا خبيثا ﴿وَيَشُلُ كُيْتَةٍ خَيِشَتُو كَشَجَرَةٍ خَيِشَةٍ اَجْنَدُتْ بِن نَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن فَرَادٍ ۞﴾ [ابراهيم].

وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





#### قائمة المراجع

## \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

- أصول علم الحديث بين المنهج والمصطلح أبو لبابة حيين الطبعة ١ ١٩٩٧ دار الغرب الإسلامي بيروت.
- ٢ التفسير الواضح الشيخ محمد علي الصابوني [ط١ -١٤٢٢هـ/٢٠٠١م مؤسسة الريّان بيروت لبنان].
- تقريب النواوي جلال الدين السيوطي \_ متن تدريب الراوي [تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف \_ مطبعة السعادة بمصر \_ بدون بيان رقم الطبعة ولا تاريخها].
  - ٤ ـ تقييد العلم للخطيب البغدادي [ط٢ ـ ١٩٧٤م ـ دار إحياء السنّة النبويّة]..
- جامع العلوم والعكم ـ ازين الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن رجب الحنبلي البغدادي ت
   ١٠٠ ـ (دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان (بدون بيان عدد الطبعة ولا تاريخها)].
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبرّ. [ط۱ (بدون تاريخ) المكتبة السلفية بالمدينة المنورة].
- الحديث والمحدثون محمد محمد أبو زهو [دار الفكر العربي بدون بيان
   رقم الطبعة ولا تاريخها.
- الرسالة للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي: [تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان].
  - ٩ . رؤية إسلامية للاستشراق [ط٢ ـ ١٤١١هـ المنتدى الإسلامي ـ لندن.
- ١٠ زهر الربى على المجتبى ـ للسيوطي: ط٢ ـ ١٩٦١ ـ عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة].
- السنة النبوية: إشكالية التدوين والتشريع د. محمد حمزة [ط۱ ۱۵۸ ما ۱۹۸۸] ۱۹۸۸ م المركز البيداغوجيّ تونس(وزارة التعليم العالي جامعة الزيتونة بتونس.

- ١٢ ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ـ للشيخ مصطفى السباعي [ط ٤ ١٥ م. ١٤٠٥] م. المكتب الإسلامي ـ بيروت ت دمشق.
  - ١٣ ـ سنن الترمذي ـ أبوعيسى الترمذي [ط١ ـ ١٣٥٦ ـ ١٣٨٨م ـ مصطفى.
- ١٤ فتح الباري ـ لابن حجر العسقلاني [ط١ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ـ دار الريّان للتراث ـ
   القاهرة.
  - 1 \_ قواعد التحديث \_ للقاسمي [ط ٢ \_ ١٩٦١م \_ عيسى البابي الحلبي \_ القاهرة.
- ١٦ محاضرات في علوم الحديث ـ الشيخ مصطفى أمين التازي ـ مطبعة دار التأليف
   القاهرة ـ مصر ١٣٩١م/١٩٧١م.
- ١٧ ـ المستشرق شاخت والسنة ـ د. مصطفى الأعظمي [بحث منشور ضمن كتاب مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية ـ نشرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- / . معالم السنن ـ لأبي سليمان الخطّابيّ [ط۲ ١٤٠١م/١٩٨١م ـ منشورات المكتبة العلميّة ـ بيروت لبنان.
  - ١٩ ـ الملل والنحل ـ للشهرستانيّ ـ مصطفى البابي الحلبيّ ـ ١٣٨٧ مـ.
- ١٠ ـ موقف المعتزلة من السنة النبوية ـ أبولبابة حسين [ط٢ ـ١٤٠٧م/١٩٨٧م، دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الرياض.
- ٢١ ـ هدي الساري لآبن حجر [ط۱ ۱۹۷۹ه/۱۹۷۹م دار الربّان للتراث القهرة.
- ٢٢ ـ الوحي والقرآن والنبؤة ـ هشام جعَيْط ـ [ط١ -١٩٩٩ م ـ دار الطليعة للطباعة والنبر ـ بيروت ـ لبنان.
  - ٢٣ . المواقع الإلكترونية التالية:
  - Tunisnews.net.com \_ أ ـ Tunisnews.net.com مرس ٢٠٠٥م. ب ـ http://www.maknoon.com/e3jaz/newpage\_54.htm
- ج ـ مجلّة أقلام أون لاين الإلكترونيّة www.aqlamonline.com ـ العدد ١٣ ـ السنة ٤ ـ جانفي ـ فيفري ٢٠٠٥.



## مناهج العلماء المعاصرين في رد المطاعن عن الحديث الشريف

الشيخ المعلمي نموذجاً من خلال كتابه «الأنوار الكاشفة لما في (أضواء على السنة المحمدية) من التضليل والمجازفة، عرض وتقديم

> إعداد الدكتور: عبدالهادي الخمليشي

دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا الرباط - المملكة المغربية





# بِن اللهِ الرحمٰ الرحمَ الرحمَ

## 泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن أتَّبع لهُذاه، أما بعد: فليس يخفى على مسلم أن السنَّة النبويَّة هي المصدر الثاني للتَّشريع بعد القرآن الكريم، بإجماع أهل القبلة من المسلمين، وقد اتَّقِقَ على أنَّها: ذكل قول أو فعل أو تقرير يصدر عن رسول الله ﷺ(۱).

والسنّة تشريعٌ ملزم كالقرآن، وقد أكد الله تعالى حجيتها ووجوب اتباعها في آيات عديدة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مَائَكُمُ الرَّشُولُ فَتُحدُّدُهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنَّهُ فَانَعُهُمُ الرَّشُولُ فَتُحدُّدُهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنَّهُ فَانَعُهُمُ الرَّشُولُ فَتُحدُّدُهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْ الله الله المعلم على المرأد نهي أو حكم، وبشكل مطلق من غير قيد أو شرط بقوله «وَمَا آتَاكُمُ»، فأعطاه عزَّ وجلَّ بذلك الحق في التشريع عنه سبحانه وتعالى، وأمر المسلمين بالرجوع إليه في جميع الأمور، وأرشدهم برد الأمر إليه في حال النزاع والاختلاف، فقال تعالى: ﴿ وَهَا الله فَي مَنْهُمُ فِي فَتُوهُ وَرُدُوهُ إِلَى الْقَو وَالْمُولِ ﴾ " ؟ ولهذا فرض على المسلمين طاعته وأوجب عليهم اتباعه، والأخذ بكل ما يأتي به، وما يصدر عنه، لأنه عن مُشرِّع حكيم هو الله عزَّ وجلَّ، قال تعالى: ﴿ وَأَوْلِمُوا أَلْهُ وَالْرُسُولُ لَمُلَّكُمْ تُوْمَعُونَ ﴾ " .

 <sup>(</sup>١) قلت: والسنة في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير
 أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها، وهي ترادف
 الحديث عند بعضهم. انظر: قواعد التحديث ٣٥ / ٣٥، وتوجيه النظر ص ٢.

<sup>(</sup>۲) سورة الحشر الآية ٧.

<sup>(</sup>٣) سورة النساء الآية ٥٩.

<sup>(</sup>٤) سورة آل عمران الآية ١٣٢.

وكما أن السنة تشريع ملزم للأمة، فهي كذلك بيان للقرآن، ليس يُفهم حقَّ الفهم إلا بالرجوع إليها، والاستعانة بها، وقد أناط الله برسوله ﷺ مسؤولية البيان فقال تعالى: ﴿ وَأَرْنَا ۚ إِلَيْكَ الدِّكَرِ لِشُهِنَ لِلنَّاسِ مَا ثِنَى إِلَيْمَ وَلَمَاهُمُ يَشَكَّرُونَ ﴾ (''.

وقد جاء في الحديث الشريف عن أهمية السنة وطاعة النبي 繼 ووجوب اتباعه وطاعته، ما أخرجه البخاري وغيره عن رسول الله 繼 أنه قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبي<sup>(٢)</sup>.

ولما كانت السنة بهذه المثابة، كان تطريقُ الطّعون إليها، أو التشكيك في حجيتها أمرا بالغ الخطورة، ينبغي أن يحظى من أهل العلم المؤتّمتين على مبراث النبوة بما هو جدير به من العناية والاهتمام، ويتمثّل ذلك ـ فيما نتصرَّر ـ بتبع تلك المطاعن، والكشف عن مصادرها وأسبابها، وإبراز جهود العلماء المخلصين في ردها وبيان تزييفها، مع تقويم تلك الجهود واستثمار ما صح من نتائجها في البحوث والدراسات المتصلة بالسنة النبوية.

وأحسب أن تخصيص هذه الندوة العلمية المباركة لمدارسة التحديات التي تواجهها السنة النبوية فرصة سانحة لتناول هذا الموضوع، باعتباره من التحديات الأساسية التي واجهتها السنة وما تزال، ويشرفني أن أسهم فيه بهذه الورقة العلمية، آملا أن تحقق ما رجوته لها من مقاصد وأهداف.

وتتكفل هذه الورقة بتقديم تأريخ موجز للطعن في السنة في العصر الحديث، والأسباب الحاملة عليه، مع التعريف بمن تولى كبره من المستشرقين ومن تابعهم من المنتسبين للإسلام، وبيان الجوانب التي مستها تلك الطعون، وإبراز جهود العلماء في نقدها وتزييفها، على أن يخصص القسم الثاني منها للتعريف بأحد فرسان هذا الميدان وهو الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي - رحمه الله تعالى - من خلال كتابه: «الأنوار الكائفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزئل والتضليل والمجازفة».

<sup>(</sup>١) سورة النحل الآية ££.

 <sup>(</sup>۲) صحيح البخاري، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول اله ﷺ: ۱/۲۵۷



# الطعن في السنة في العصر الحديث: أسبابه وأعلامه

# أولاً - الطعن في السنة النبوية: نشأته وأسبابه:

تعتبر مسألة خلافة رسول الله على إحدى المسائل المفصلية في تاريخ الإسلام، أنتجت لنا جدلا فكريا وصراعا سياسيا وعسكريا ذا بال كان له عظيم الأثر في تطوير مجموعة من المفاهيم والتَّصوُّرات تَوزُّع المسلمون معها طرائق قدداً، فتباينت مواقفهم حول مجموعة من الأصول، وإذا كان القرآن لا يمكن المنازعة في حجيته وثبوته، فإن السنَّة قد نازع أصحاب المقالات في ثبوتها وحجيتها، ومرد ذلك إلى أن السنَّة هي الفيصلُ في كثير من القضايا التي أجمل القرآن القول فيها، وأغلبها قضايا متنازع فيها بين أصحاب هذه المقالات، فتفنّنوا في ردها، فتارة يزعمون مخالفتها للقطعي من كتاب الله وصحيح النقل، وتارة يزعمون مخالفتها لصريح العقل، وتارة يطعنون في رواتها بما لا يوجب الرد، وتارة يلفقون من الأحاديث ما يعارضها، أو ما ينصر بدعهم، وتارة يردُّونها مطلقا، وتارة يردون الآحاد دون المتواتر، ومن أخطر ما ردت به السنّة الطعن في الصحابة الذين هم عدول الأمة، وشهود الملة، وكان للخوارج والشيعة القِدْح المُعَلَّى في ذلك، فيرى معظم الخوارج أن عليًا وعثمانَ وأصحابَ الجمل ومن رضي بالتّحكيم كَفَرُوا بتحكيمهم الرّجال، فردّوا ما رواه هؤلاء الأصحاب بعد الفتنة، وردوا أحاديث أهل السنة الذين صوبوا التحكيم، ويرى الشّيعة أن عليّا هو الوصيُّ وأحقُّ الأصحاب بالخلافة، فمن نصره فهو ثقة ومن خالفه فهو مجروح، فرد كل ما يروى في تعديلهم أو من طريقهم.

ومن رَحِم هذا الصراع برزت مجموعة من القضايا والمسائل اختلف حولها المسلمون، فظهرت فرق أخرى ذات طابع فكري محض، ناقشت مسألة القدر والاستطاعة، ومسمى الإيمان، ومرتكب الكبيرة، وأسماء الله تعالى وصفاته، وغيرها من القضايا والمسائل التي خاض غمارها بالهوى مجموعة ممن لا خلاق لهم، كمعبدالجهني وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم وأضرابهم.

وحتى تروج بدعهم وأفكارهم عمدوا للطعن في السُّنة على اعتبار أنها لا ترقى من حيث الثبوت إلى أن تعتمد في مسائل المعتقد، فإن لم يجدوا إلى ذلك سبيلا أوّلوا النصوص وحمّلوها من المعاني ما لا تحتمل، فردوا السنن وأبطلوا العمل بها<sup>(1)</sup>، وأوردوا حولها شبها لا تنهض.

# ثانياً \_ اثر المستشرقين في إثارة الشُّبهات حول السنَّة والطعن فيها:

كان للصِّراع الدائر بين العالمين الإسلامي والمسيحي في الأندلس وصقلية الأثر الأكبر في نشوء حركة الاستشراق. واستجلاء هذا السبب كفيل ببيان أهدافها. ومع ذلك اختلفت مواقف المسلمين من هذه الحركة، فتحمس بعضهم لأفكارها ومناهجها وتتاتجها، وصار في ركابها مشرا بها، ورفضها آخرون رفضا باتا، وصوَّروها على أنها ألد عدو للإسلام. والإنصاف يدعونا إلى ألاَّ نبخس الناس أشياءهم. والواقع أن الاستشراق كأيّ حركة أخرى، له إيجابياته وسلبياته، والمستشرقون منهم المنصف ومنهم المتحامل؛ والواجب في مثل هذه الأحوال التعامل بحذر. والذي

 <sup>(</sup>١) كتاب فجماع العلم للشافعي، يظهر جانبا من ظاهرة إنكار السنة، رد فيه على طائفتين:
 الأولى ردت السنة من حيث هي سنة، وقالت يكفينا ما في القرآن، والثانية أنكرتها من
 حيث إن ثبوتها يفيد الظن.

يهمنا في هذا الصدد أن من سلبيات هذه الحركة إسهامها في حملة الطعن في السنة النبوية. ولا أشك في أن حملتها على السنة لم تكن بريتة أبدا، ولا موضوعية أبدا، بل خبيئة ومسمومة؛ لأنهم بعد أن باءت جهودهم في التشكيك في القرآن بالفشل، وجهوا قناتهم نحو السنة، فأوردوا شبها سخيفة. فمن النظريات الأساسية التي نالت قبولا عاما لديهم خصوصا المشتغلين منهم بدراسة تاريخ صدر الإسلام أن أحاديث الرسول ﷺ وآثار صحابته رضوان الله تعالى عليهم أجمعين هي بالجملة تتعلق بعهد متأخر عن المهد الذي تنسب إليه، فما هي إلا نتيجة للتطور السياسي والاجتماعي بعد وفاة الرسول ﷺ، وأن تدوين السنة إنما شرع فيه بعد تسمين سنة من وفاة الرسول ﷺ، وبعبارة أوضح وأبسط: فإن أصحاب هذا الموقف يزعمون أن مجموعة الأحاديث النبوية ليس إلا نتيجة لتزوير قام به أصحابه على نطاق واسع بدافع ديني. وهذه شبك مفضية إلى أمرين: إما أن الإسلام لم يتم قبل وفاة محمد ﷺ، وإما أن السنة لا تصلح مصدرا للتشريع؛

وقد تولى كبر هذه الحملة كبار المستشرقين من أمثال وليم موير، والويز سبرنكر، والفريد فون كريمر، وثبودور نيولدكي.

وأشهر من تناولها بوضوح وجرأة المستشرق اليهودي المجري جولد زيهر (١٨٥٠ ـ ١٩٩١م) ((()) من كتبه ومقالاته، وعلى رأسها كتابه: ((العقيدة والشريعة في الإسلام)، الذي عرَّف فيه السنة بأنها: "جوهر المادات وتفكير الأمة الإسلامية قليما، فهي العادة المقدسة والأمر الأول<sup>(١)</sup> وهو تعريف يخلو من ذكر النبي (() في إشارة واضحة إلى فصل السنة عن الحديث، فلب ما وصل إليه جولد زيهر هو القول بأن الأحاديث لا تمثل إلا الاتجاهات والآراء الموجودة في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وقلما تلقى ضوءا على بداية القرن الأول الذي ينسبها إليه أصحابها. وما لبث أن

<sup>(</sup>١) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ٣-٩٠٨؛ دار المعارف، مصر ١٩٦٥ ..

<sup>(</sup>٢) جولد زيهر؛ العقيدة والشريعة: ٤٩، ط ٢ دار الكتاب العربي بمصر...

حظي هذا الرأي بقبول عام لدى المستشرقين من أهل الغرب، وظل أمرا ثابتا في أذهانهم(١٠).

وتبعه المستشرق جوزيف شاخت (۱۸۵٦ هـ ۱۹۹۹م)، المهتشرق جوزيف شاخت (۱۸۵۳ هـ ۱۹۹۹م)، الآثارة وتلؤره، وتأثره والذي ركّز دراسته حول أصول التشريع الإسلامي، وبيان نشأته وتطوره، وتأثره وتأثيره. غير أنه لم يصادق على النظرية الأساسية لجولد زيهر فحسب بل تعداها إلى حد كبير، فخرج بدعوى: أن وصل رواية الأحاديث بالمهد النبوي أمر وقع متأخرا جداً في تاريخ الإسلام، وأنَّ عددا كبيرا من الأحاديث التشريعية تم ترويجها بعد سنة ۱۵۰ هـ التي بدأ فيها ـ على حد رأيه ـ العهد الأدبي للأحاديث، ويعنى بذلك نقل الأحاديث بصورة مكتربة.

فكان التشكيك عند شاخت \_ إذن \_ أشد مما كان عند جولد زيهر. وهذا يتضح من قاعدة منهجية استنبطت مما توصل إليه جولد زيهر كما يدعي شاخت، وجاء التعبير عن ذلك في كلامه: ق. . . لابد من اعتبار كل حديث تشريعي عن النبي ﷺ كتعبير موضوع عن رأي تشريعي اتخذ في عهد لاحق ما لم يثبت العكس، ولا يمكن اعتباره كبيان موثوق بهه (٣٠).

كان هذا موقف شاخت في كتابه: Jurisprudencez الذي ظهر في عام ١٩٥٠ م. ولما ظهر كتابه الثاني: Jurisprudencez الذي ظهر في عام ١٩٥٠ م. ولما ظهر كتابه الثاني: XIntroduction to Islamic lawz بعد أربع عشرة سنة بدا أكثر تطرفا من ذي قبل، فقال فيه: "يكاد يكون من المستحيل توثيق أي من هذه الأحاديث فيما يتعلق بأمور التشريع الديني"<sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) العقيدة والشريعة في الإسلام لجولد زبهر ص: ٤٩، وقد تصدى الدكتور مصطفى السباعي للرد عليه في كتابه السنة وبكانتها في التشريع الإسلامي، ص: ٣٦٤ فراجعه لزاما، ويراجع أيضاً في الرد عليه ما كتبه كل من محمد عجاج الخطيب في السنة قبل التدوين ص: ٣٤٩، والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه دفاع عن السنة القسم الثاني منه.

<sup>(</sup>٢) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ٢١٩٦١-٤٧١؛ دار المعارف يمصر ١٩٦٥.

Origins of Murammadan Jurisprudence P.149. (\*)

Lntroduction to Islamic law P.34. (£)

وقد استدل شاخت بعدم ورود كثير من الأحاديث في بعض المصادر في الفترة المتقدمة على عدم وجودها في تلك الفترة، وهذا الاستدلال حسب تعبيره هو كالآتي:

ان أحسن طريق لإثبات عدم وجود حديث في عهد معين هو أن نظهر أن ذلك الحديث لم يستعمل كدليل فقهي في نقاش يستوجب الاستدلال بذلك الحديث لو كان بالفعل موجوداً ۱٬۵

وأيد رأيه هذا بما جاء في كلام محمد بن الحسن الشيباني إذ يقول: الوليس عندهم في هذا أثر يفرقون فيه بين هذه الأشياء؛ فلو كان عندهم جاءونا به فيما سمعنا من آثارهم<sup>(٢٦</sup>) ، فيمكننا أن نفرض أن الأحاديث التشريعية التي نُعنى بها قد أوردها أصحاب الآراء الفقهية لدعم مواقفهم؛ وسرعان ما انشرت هذه الأحاديث<sup>(٣)</sup>.

ويشعر استخدامه المتطرف لهذا الدليل كأن العلماء المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجريين كانوا في حالة دائمة من المناقشة. وهو افتراض يرفضه العقل السليم بداهة<sup>(1)</sup>

وممن نحا هذا النحو المستشرق ربسون جيمس (١٩٩٠، ١٩٨٥)، و، كتاباته حول مادة الحديث في الطبعة الثانية من دائرة المعارف الإسلامية، ومقالاته حول الإسلام<sup>(۵)</sup>، وكذا المستشرق وينسنك الذي عكف على الأحاديث المتعلقة بالعقيدة والكلام لدراسات تطور العقيدة الإسلامية، واختار

Lntroduction to Islamic law P.34, (1)

 <sup>(</sup>۲) الشافعي؛ كتاب الأم، ۲۸۸/۷، غاية ما في كلام الشيباني أنه يعترض على خصومه بأنهم فرقوا بين أشياء متشابهة بدون أثر.

Origins of Murammadan Jurisprudence P.140. (\*)

<sup>(</sup>٤) للتوسع في معرفة مذهب شاخت في الطعن في السنة يراجع ما كتبه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه الحافل المائع منهج النقد عند المحدثين ص ١٣٣٠ ولاحظ أيضاً رده على كل من جولد زيهر، ونسنك، وغيوم، ووليم موير..

<sup>(</sup>a) نجيب العقيقي؛ المستشرقون: ١٢٤/٢-١٢٥؛ دار المعارف، مصر ١٩٦٥.

في دراسته نفس الاتجاه الذي اختاره جولد زيهر<sup>(١)</sup>.

# ثالثاً - مشاركة بعض المنتسبين إلى الإسلام في الحملة على السنة:

وقد انجرف في خضم هذه الحملة جمع من أبناء جلدتنا، ممن يتسمون بأسمائنا، ويتكلمون بلسائنا، ويتصدرون مجالس العلم وأندية الأدب في بلادنا، منبهرين بما وصل إليه الغرب في حضارته المادية، فاندفعوا بحماس للتبشير بهذه الأفكار وترويجها، وفق منهج خطير متستر تحت الموضوعية والتجرد في البحث العلمي.

فنشر إسماعيل أدهم عام ١٣٥٣هـ رسالة عن تاريخ السنة، أعلن فيها أن هذه الأحاديث الموجودة بين أيدينا غير ثابتة الأصول. ونشر الدكتور النطاسي محمد توفيق صدقي أفندي بمجللة المنار مقالات تناول فيها السلّة بالنقد، وأنها لا قيمة لها من حيث التشريع، وأن الأصل الوحيد لتلقي الأحكام هو الكتاب العزيز، واستدل بآيات من كتاب الله على ما اختاره. وقد أيده الشيخ محمد رشيد رضا في بعض ما ذهب إليه. وأثارت مقالاته كثيرا من الجدل في الأوساط العلمية خصوصا مقالته: «الإسلام هو القرآن وحده". فرد عليه غير واحد من أهل العلم، ونشرت مقالاتهم في مجلة المنار".

ومن أشهر من تقلَّدوا هذا الوزر الأستاذ أحمد أمين عميد كلية الآداب

<sup>(</sup>١) للتفعيل أكثر يرجى مراجعة الكتب الآتية: الإسلام والثقائة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب، تأليف أفرر الجندي، مطبعة الرسالة، المستشرقون ومصادر التشريع، د. عجيل جاسم الششعي. ٤٠٤هـ مـ ١٩٨٤م المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الاستشراق والخلفية الفكرية للصراح الحضاري، د. محمود حمدين زفزوق، دار المحاوف ١٩٧٧، الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات العالم الاسلامية، د.سياسي سالم الحاج، مركز دراسات العالم الإسلامية، د.سياسي سالم الحاج، مركز دراسات العالم الإسلامية،

<sup>(</sup>٢) المنار؛ مج ٩، ج ١٢، ص: ٩٠٦.

 <sup>(</sup>٣) انظرها مجموعة في الجزء الثالث من كتاب: «المختار من المنار» إعداد وتعليق: عبدالعزيز محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

بمصر، في كتابيه "فجر الإسلام" و"ضُحى الإسلام"، بأسلوب انطلي على كثير ممن لم يخبرو، وما كان مثله ليغرر به، وهو هو، وإنما كان يفعل ذلك عن قناعة (1)؛ فدس السمَّ في العسل.

ثم جاء محمود أبو ريّة فلفن بين أقوال هؤلاء وأضاف إليها أخرى، وألف كتابه: "أضواء على السنّة المحمدية، ليفرغ فيه الشبه التي تلقاها من المستشرقين والمستغربين. فقام بواجب الرد عليه جمع من أهل العلم والمعرفة، حتى لا تنطلي شبهه على عامة الناس، فكتب الشّيخ محمَّد عبدالرزاق حمزة وهو على فراش المرض كتابه: "ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة النبوية» إلا أن هذا الرد لم يكن في المستوى المطلوب نظرا للحالة الصحية لصاحبه، فتجرد للقوس باريها، عبدالرحمن بن يحيى المعلمي المعلمي المعلمي المعلمي المعلمة عنه الشهير، «الأنوار الكاشفة»، موضوع المدرس، فكشف ما في كتاب أبي ربَّة من الزَّلل والزَّيغ والمجازفة، فكان كتابه ترياقا الدا.

غير أن هذه الحملة لم تهدأ ثائرتها بعد، فلا زال في عالمنا الإسلامي من يحمل لواءها، ويذكي أوارها، بنفس المضامين والشبه التي عند سلفها، معرضين عن كل مناظرة شريفة، أو رد علمي، لأنه تبين من خلال رصد إنتاجهم لا يهدفون إلى غاية علمية بقدر ما يريدون الشغب على العلماء وتشويه الأصول والمبادئ، والتشويش على العامة، بل إن المضحك المبكي في آن أن حملة هذه الأقلام ليسوا من العلم في قبيل ولا دبير، بل أغلبهم من المجاهيل التكرات، ولا هم لهم إلا البحث عن الشبه وتلفيقها وتسويقها، مما يدعونا إلى تكثيف الجهود للرد عليهم، وتوعية الناس على أوسع نطاق بقيمة الشبّة في التشريع، وتعريفهم بتاريخها تلقيا وتدوينا وتصيغا، ورد أصول الشبه المئارة.

<sup>(</sup>١) ذكر الدكتور مصطفى السباعي في كتاب السنة ص: ١٧٨، أن الدكتور علي حسن عبدالقادر أخبره أن أحمد أمين قال له: •خير طريقة لبث ما تراه مناسبا من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم صراحة، ولكن ادفعها إليهم على أنها بحث منك، وألبسها ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسها، كما فعلتُ في افجر الإسلام، واضحى الإسلام.

### رابعاً \_ جهود العلماء في المنافحة عن السنة:

إننا لنعتز كل الاعتزاز بما سجله التاريخ من مواقف علمائنا - رحمهم الله - أمام هذه الحملة، فقد قاموا بالمهمة التي أنيطت بهم، ففضحوا أصحاب هذه الحملة، وفندوا شبهها، وأبرزوا قيمة السنة، وكشفوا للناس مزاياها، وأن من أراد الطعن فيها فإنما يهدف إلى القضاء على الدين. ووفاء لهم أعددت هذه الجريدة البيبلوغرافية لأهم الكتابات التي ألفت في الرد على الطاعنين على السنة مرتبا إياها على الحروف الهجائية حتى يسهل الرجوع إليها عند الحاجة:

 الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. القاهرة المكتبة السلفية، ١٣٧٨هـ، ص٣٠٠٠.

 ٢ ـ الأضواء السنية على مذاهب رافضي الاحتجاج بالسنة النبوية لعمر سليمان الأشقر. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٥٨هـ، ص ١١٦.

 ٣ ـ دفاع عن الحديث النبري وتفنيد شبهات خصومه لمحب الدين الخطيب، سليمان الندوي، مصطفى السباعي. القاهرة: مطبعة الإمام، ص١٤٤٠.

٤ - دفاع عن السنة النبوية عزية على طه. الكويت: دار القلم،
 ١٤١٠هـ.

 دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين لمحمد محمد أبي شهبة. ط٢/الرياض، دار اللواء، ١٤٠٨هـ، ص٣١٠٠.

 ٦ - زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً لصلاح الدين مقبول أحمد.
 نيودلهي: مجمع البحوث العلمية الإسلامية، مركز أبو الكلام آزاد للتوعية الإسلامية، ١٤١١هـ، ص٣٨٩.

 ٧ - السنة المفترى عليها لسالم علي البهنساوي. ط٢ الكويت دار البحوث العلمية، ١٤٠١هـ، ص٣٢٥.

- ٨ ـ السنة بين أنصارها وخصومها لسعد محمد محمد الشيخ. دكتوراه بإشراف محمد السيد ندا، ١٣٩٦هـ، ج٢/ص٩٠٤.
- ٩ السنة مع المستشرقين والمستغربين لتقي الدين الندوي. مكة المكرمة: توزيع المكتبة الإمدادية، المقدمة ١٤٠٧هـ، ص٧٧.
- ١٠ ـ ظاهرة خطيرة في رفض السنة النبوية في المجتمع الإسلامي لصالح أحمد رضا. دمشق: مكتبة الغزالي، ١٤٠١هـ، ص٤٤.
- ۱۱ ـ ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها لصالح أحمد رضا. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر، ۱۴۰۳ه، ص٧٣٠.
- ١٢ ـ ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية لمحمد عبدالرزاق
   حمزة. القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٧٨هـ، ص٣٣٣.
- ۱۳ ـ عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده والرد على
   شبهات المستشرقين وأتباعهم لمحمد الطحان. الكويت: مكتبة دار التراث،
   ۱۳۰۵ هـ، ص۳۱.
- ١٤ ـ قصة الهجوم على السنة: من الطائفة الضالة في القرن الثاني إلى الطاعنين في العصر الحديث لعلي أحمد السلوس. القاهرة: دار السلام، ١٤٠٨. ص. ٩٥٠.
- ١٥ ـ الجثنوني والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من السنن والآثار لأحمد بن محمد الصديق الحسيني المغربي. القاهرة: المكتبة التازية؛ المطبعة الإسلامية، ١٣٥٦هـ، ص٣٥٦.
- ١٦ ـ من للسنة اليوم؟ لمحمود بن أحمد الطحان. وهو رد على رسالة الشيخ محمد الخضر الشنقيطي.
- ١٧ \_ موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي: دراسة نقدية

لـ المسلك الاعتدال الشيخ المودودي، ودفاع عن الشيخ أمين الإصلاحي عنه لمحمد إسماعيل السلفي، تعريب وتقديم وتعليق صلاح الدين مقبول أحمد. الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٧هـ ص ١٦٥.

١٨ ـ موقف الجمهوريين من السنة النبوية لشوقي بشير. مكة المكرمة:
 رابطة العالم الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ص٣٣.

 ١٩ ـ نظرة في مجلة الأزهر لكتاب: أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبى رية. القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٣٧٨هـ. ص٢٣٠.

 ۲۰ ـ نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين لنجم عبدالرحمن خلف. الرياض: مكتبة الرشد، ۱٤٠٩هـ، ص٨٩.





# الشَّيخ عبدالرحمن المعلمي وجهوده في الدفاع عن السنة

اقتضت حكمة الله تعالى أن يقيض لكلِّ زمان رجالاً مؤتمنين على وحيه، يظهرون حُجَبَه وقواعدَه وأعلائه، ويدفعون انتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وشبه الغالين، وسخّر ثلَّة من الأفذاذ يبذلون وقتهم وجهدهم لخدمته، ويُستخرون طاقاتهم لحفظه وتقيته، ويكبتون من يؤثرون الهوى على الهدى من المتعالين المغرضين، فيدفع الله بهم في نحر من أراد بالسنة وأهلها ورواتها سوءا؛ ممن تصدَّر للطَّمن في الحديث من متفيقهي القوم، ممن تَصُدَّر نقطهم وفكرهم فيه، وأعياهم

وممن كان له بالغ الأثر من أهل الحديث في خدمة الشَّريعة وحفظ أصولها الإمام العلامة الشَّيخ الفهامة عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي؛ فقد بذل جهداً موفورا، وقدم عمالا مذكورا مشكورا، فكرَّس حياته في خدمة علم الشريعة عامة، والحديث الشريف وعلومه بصفة خاصة؛ فردَّ الشَّبهات والمطاعن التي وجهت إليه.

# أولاً - الشيخ عبدالرحمن المعلمي: سيرته وآثاره (١):

اسمه ونسبه: هو أبو عبدالله عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن

 <sup>(</sup>۱) النكت الجياد، أبو أنس، إبراهيم بن سعيد الصبحي، ص ۱۸ وما بعدها.أضواء السلف، الرياش، طا٢٠٧٦هـ – ٢٠٠٠م.

محمد بن أبي بكر بن محمد بن حسن المعلّمي العُتْمي اليماني، ولد سنة 
١٩٦٨ م بقرية المتحاقرة باليمن، ونشأ في بيئة علمية، حيث قرأ على والده 
القرآن الكريم، وتعلم التجويد والحساب، ودرس النحو أيضاً على أخيه، 
وتعلم الفقه والفرائض والأدب والشعر، وخرج رحمه الله سنة ١٩٣٦ م فازاً 
من اليمن إلى عسير ببلد الحجاز خوفا من الرافضة، وذلك لما استحكمت 
قبضتهم على اليمن، وأقام هناك مدرسا ومحاسباً، ثم تولى بعد ذلك 
القضاء، ولقب بدهيخ الإسلام، ثم رجع بعد ذلك إلى عدن، فمكث فيها 
المتفاء، ولقب بدهيخ للإسلام، ثم رجع بعد ذلك إلى عدن، فمكث فيها 
إلى الهند، وعمل هناك بدائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد مصححاً لكتب 
الحديث وعلومه وغير ذلك، ومكث هناك نحوا من ثلاثين سنة، صحح فيها 
الحديث وعلومه وغير ذلك، ومكث هناك نحوا من ثلاثين سنة، صحح فيها 
سنة ١٩٧١م بعد أن استولى الهندوس على الهند وساءت الأوضاع هناك، 
وغين أمينا لمكتبة الحرم المكي، ومكث هناك أربعة عشر عاماً إلى أن وافته 
المنية بها سنة ١٩٧٩ه عن أربعة وسبعين عاماً.

آثاره: ألّف المعلّمي رحمه الله عددا من المصنفات في شتى أنواع العلوم الإسلامية؛ ففي التفسير: «بحث حول تفسير الرّازي»، و«الكلام حول السملة»، وفي العقيدة: «عقيدة العرب في وثنيتهم»، و«رفع الاشتباه عن المبادة والإله، وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله»، و«دين العجائز» أو "يُسر العقيدة الإسلامية»، و«حقيقة التأويل»، وفي البدع: «صدح الشّجنة في فصل البدعة عن الشّتة»، و«تحقيق البدعة»، وفي الفقه: «عمارة القبور» وي فصل البدعة عن الشّتة»، و«تحقيق البدعة»، وفي الفقه: «عمارة القبور» يجوز تأخيره عن موضعه عند الحاجة لتوسيع المطاف»، و«التعقيب والمناقشة ليحض الشارحين من المعاصرين من الحنفية لجامع الترمذي»، و«بحث في تما مصافى»، و«إرشاد العامة إلى معرفة الكذب في الاعتكاف»، «والرّق في الإسلام»، و«إرشاد العامة إلى معرفة الكذب وأحكامه»، وفي أصول الفقه»، وفي النحو: «اللهيفة البكرية والتنجة الفكرية في المهمات التحوية»، و«تلخيص الشمرات

الجنيّة في الأسئلة النّحوية»، و"تعليقات على متن الأجرومية»، وفي الشعر والأدب: "ديوان شعر»، وفي اللغة: "انتقادات على طبعة لسان العرب».

كما شارك رحمه الله في تصحيح وتحقيق عدد من أمهات كتب المحديث والرجال والأنساب ككتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، و«التاريخ الكبير» للبخاري، و«الإكمال» لابن ماكولا، و«الأنساب» للسمعاني، و«وموضِّح أوهام الجمع والتَّفريق» للخطيب البغدادي، و«تاريخ جرجان» للسّهمي.

وقد ألّف رحمه الله عددا من الكتب في الردّ على خصومه منها كتاب «التنكيل لما في تأتيب الكوثري من الأباطيل»، و«طليعة التنكيل»، وموضوع الدّس كتاب «الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنّة) من الزّلل والتّضليل والمُجازفة».

# ثانياً ـ جهود الشيخ المعلمي في خدمة الحديث الشريف عموما ورد المطاعن والشبهات خصوصا:

انصبّت جهودُ المعلمي رحمه الله في خدمة الحديث الشريف على تحقيق مسائل المصطلح، وعلوم الرواية، وأحكام الجرح والتعديل؛ وركّز اهتمامه على جمع ما تقرّق عنذ المتقدّمين من قواعد، وتحقيق المسائل التي اختلف فيها المتأخرون دون حجَّة أو برهان؛ غير أنَّ نشاطه العلمي في مجال علم الحديث قد تنوَّع بين التأليف، والمشاركة في تصحيح المطبوعات، وتحقيق النصوص والتعليق عليها، وتحقيق المقال في تراجم الرجال. وقد سلف التنبيه على آثاره، والذي يهمنا هو بيان جهوده في خدمة الحديث الشريف عموما، وفي رد المطاعن والشبهات عنه خصوصا.

١ ـ فمن أبرز آثار الشيخ المعلمي التي تبرز بوضوح جهوده في خدمة علوم الحديث كتاب «التنكيل لما في تأتيب الخطيب من الأباطيل، رد فيه على كتاب «تأتيب الخطيب» للأستاذ الكوثري، الذي أبان فيه عن منهجية حديثة راقية جمعت بين النقد الموضوعي والتأدب مع المردود عليه، فهو لا يخاطبه إلا بكلمة أستاذ، مما يدل على احترامه له مع اعترافه بتضلُّعه في علم الرجال والحديث، شأن الراسخين في العلم.

فقارئ هذا الكتاب لا يظهر له منه المخاصمة التي تجري عادة بين المختلفين، وإنما تبدو في منهجيته القدرة على إبراز الحجة وتوهين الرأي الذي يراه غير صائب.

وهو كتاب يعتبر مرجعاً في فهم منهجية العلماء في الجرح والتعديل، ومما يدل على ذلك على سبيل التمثيل تفسيمه لثقات ابن حبان إلى مراتب؛ أدناها الثقات الذين هم في عداد المجهولين، وبذلك كشف ما كان يتوهم أن كتاب الثقات هذا لا يصلح مرجعا في الجرح والتعديل، ودافع فيه عن أئمة السنة وثقات رواتها، وختمه بذم التفرق، وأنه لا تزال طائفة قائمة على الحرى، وما يجب على أهل العلم في هذا العصر.

وفيه من الفوائد الحديثية وغيرها شيء كثير؛ على أنني لا أدعي المصمة لأي عالم، وإنما أرى أن الصواب يغلب عليه في كتابه هذا، والله أعلم، كما أنني لا أغمط العلامة المحدث الشيخ زاهد الكوثري قدره العلمي فهو من كبار النقاد في عصره، تغمده الله برحمته ونفع بعلمه.

٢ ـ أما بخصوص رد شبهات المبطلين والمطاعن التي وجهت للسنة فمن أهم كتبه: «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة»، وهو رد على كتاب جمعه أبو رية وسماه «أضواء على السنة المحمدية»، وهو موضوع هذه الورقة.

## ثالثاً - التعريف بكتاب الأنوار الكاشفة وأهميته:

سبق أن ألمعنا إلى أن أبا ريَّة حمل لواء الطعن في السنة، في المقد السّابع من القرن الرَّابع عشر الهجري، بتلفيقه لكتاب أسماه: «أضواء على السّنة المحمدية»، ووصفه بأنه: دراسة محررة تناولت حياة الحديث المحمدي وتاريخه، وكل ما يتعلق به من أمور الدين والدنيا، وأنه دراسة

جامعة قامت على قواعد التحقيق العلمي، وأن هذه الدراسة هي الأولى في موضوعها، وأنه لم ينسج على منوالها من قبل<sup>(١)</sup>.

والحق أنه دراسة محرَّفة، ضمنها طعونا وتحريفات وتشريهات تناولت المحمدي وتاريخه، جمع فيها كل المطاعن والشبه التي أثارها من سبقه، وأضاف إليها أخرى، وأصلر دراسته هذه عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، فقام الملماء بواجب الرد. وكان ممَّن رد عليه الشَّيخ محمَّد عبدالرزَّاق حمزة، بكتابه «ظلمات أبي رية..»، غير أن ردّه وإن كان مبسوطا إلا أنه لم يأت لعلى الوجه الذي كان يرجو صاحبه نظرا لحالته الصحية المتردية. فلم يجد لمعلمي رحمه الله للعذر متسعا، فتصدى للرد على هذه (الدراسة) بكتابه «الأنوار الكاشفة..» بعد أشهر من صدور كتاب أبي رية، وأكمله في أواخر شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨ه.

وقراءة تحليلية للعنوان تلخص لنا مواقع الخلل في الكتاب المردود عليه، فقد كان المعلِّمي رحمه الله دقيقا غاية الدقة، موفقا كل التوفيق في اختيار عنوان كتابه؛ فسماه بـ: «الأنوار الكاشفة، لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة».

فترى أنه استعمل كلمة (الأنوار) لمقابلة كلمة (أضواء)، وهي أنوار (كاشفة) كفيلة بأن تخيو معها تلك الأضواء الزائفة. ثم تراه كذلك قد قسم المواضيع المنتقدة في الكتاب المردود عليه إلى ثلاث فئات، مَرَدُها إلى ثلاث أسباب: زلل، و تضليل، ومجازفة. وحري بنا أن نقف وقفة نستجلي فيها معاني هذه المصطلحات الثلاثة، ونحللها تحليلا لغويا موجزا لتحصيل دلالاتها وبيان مدى توفق المؤلف في اختيارها:

فأولها مصطلح (الزُّلل)، والزِّلل والزُّلَّة - لغة -: «الخطأ؛ لأن المخطئ زلُّ عن نَهْج الصّراب<sup>(٢٢)</sup>. وهو أيضاً: استرسال الرِّجل بغير قصد،

<sup>(</sup>١) كتب هذا على اللوحة الأولى.

<sup>(</sup>٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.

ومنه قبل للذنب بغير قصد: زلة، تشبيها بزلة الرَّجل. وقال بعضهم: زلة الرَّجل. وقال بعضهم: زلة القدم خروجُها عن الموضع الذي ينبغي ثباتُها فيه. فأصل الكلمة مادي محسوس، ثم نقلت منه للدلالة على أمر معنوي، كما قال أبو البقاء: الزلل: الخطأ والعدول عن سَنن الصواب، من قولك: زلت قدمه، أي: رُلِقَتْلًا).

والمصطلح الثاني (التضليل): قال ابن فارس: الضاد واللام أصلً صحيحٌ يدلُّ على معنى واحد، وهو ضَياع الشيء وذهابُهُ في غير حَقَّه... وكلُ جائر عن القصد ضالُّ، والضَّلال والضَّلالَة بمعنى، ورجلُ ضِلَيل ومُضَلِّل، إذا كان صاحبٌ ضَلالٍ وباطل (٢٦). وأصل الضلال -كما قال المسكري(٢٦) - الهلاك، ويكون الضلال بمعنى: الإبطال، ومنه قوله تعالى:

﴿أَشَكُلُ أَضَلَهُمُ ﴿ أَنَ إِنَا لِبَطِلُهَا، ومنه: ﴿أَلَّرَ بَجَعَلُ كَيْمُ فِي تَشْيِلِ﴾ ﴿ ويقال الضلال كذلك: لكل عدول عن المنهج: عمدا أو سهوا، قليلاً أو كثيرا(٢٠). أما الإضلال - وقريب منه التضليل - فهو كما قال الحَرَالِي: التَّطريق للخروج عن الطريق الجادَّة المنجية (٧٠).

والمصطلح الأخير (المجازفة): والمجازفة من الجزاف كلمة فارسية، وهي تعريب كزاف، ومنه الجزف، وهو في الأصل: الأخذ بكثرة، ويقال لمن يرسل كلامه إرسالاً ـ من غير قانون ـ: جازف في كلامه (٨).

<sup>(</sup>١) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف ٣٨٨.

<sup>(</sup>٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة.

 <sup>(</sup>٣) العسكري، الفروق اللغوية، ص: ١٦٧.

<sup>(</sup>٤) محمد، الآية ١.

<sup>(</sup>٥) الفيل، الآية ٢.

<sup>(</sup>٦) المناوي، التوقيف ٤٧٤.

<sup>(</sup>٧) المناوي، التوقيف ٧٢.

<sup>(</sup>A) المناوى، التوقيف ٢٤٢-٢٤٣.

#### استنتاج:

يعلم مما سلف أن مكامن الخلل في عمل أبي رية مَرَدُّها إلى ثلاثة أمور:

 1 ـ زلل، أي ما وقع في كتابه من زلات وأخطاء، ربما لا يكون قاصدا إليها، وهي إما أخطاء في المنقول أو المعقول، مردّها إلى قصور في الاطلاع أو قصور في الفهم.

٢ ـ تضليل، أي القصد إلى إيقاع الغير في الضلال والباطل، والعدول به عن الطريق المستقيم، ويكون ذلك في المنقول والمعقول، مما يندرج فيما اصطلح عليه بالخيانة العلمية. ويتحقق بوسائل متنوعة: منها الكذب، أو تعمد التحريف في النصوص المنقولة لتدل على ما يريد، أو الاستدلال بنصوص مكذوبة، أو تعمد اختيار نصوص قد تؤيد ما يذهب إليه مع الإخلال بنصوص أخرى تنقض رأيه ومذهبه، أو إهمال ذكر المصادر لقطع الطريق على من يرغب في الاستيثاق، أو تأويل النصوص تأويلا بعيدا وتحميلها ما لا تحتمله، وتنزيلها على معان مقررة سلفا، أو استنتاج نتائج من مقدمات عقيمة لا نتاج لها، إلى غير ذلك مما يمكن استخلاصه بالتتبع والاستقراء.

" محازفة، ومعناها \_ كما سلف \_: إرسال الكلام من غير قانون، وذلك بإطلاق ما حقه التقييد، أو تعميم ما الصواب فيه التخصيص، والاعتماد على التهور والمبالغة والتهويل، وعدم التنبه لما يلزم عن الكلام من لوازم فاسدة.

## رابعا - أهم القضايا التي تناولها المعلّمي في الأنوار:

جرى الشَّيخ المعلَّمي في ردَّه على أبي رية على تبتع فقرات الكتاب فقرة فقرة، مما أدَّى إلى تشتت عناصر الموضوع الواحد في تضاعيف الكتاب، بَيِّدُ أنَّ التَّتِع يرشد إلى إجمال أهم المباحث والقضايا التي عالجها في العناصر الآتية:  ا - طُرَقُ الرِّوايَة وأنوائهها، فقد طعن فيها أبو رية زاعما أنَّ الصحابة لما لم «يستطيعوا أن يأتوا بالحديث على أصل لفظه استباحوا الأنفسهم أن يرووا بالمعنى<sup>(۱)</sup>.

وهذا كلام في طيه اتهام للصحابة رضي الله عنهم. فردًّ عليه المعلّمي بما لا يدع مجالا لمتكلم، مبينا أن الألفاظ النبوية غير مقصودة لذاتها، وأن الأصل في الرواية إنما هو بالمعنى، وإنما رُغّب في المحافظة على اللفظ، فمن لم يروه بلفظه وحافظ على المعنى ولو متعمدا فلا شيء عليه، وإنما يتحقق معنى الكذب عند تغيير المعنى لا اللفظ، مستدلا على كلامه من الشواهد الشرعية والعقلية والواقعية (٢) الشواهد الشرعية والعقلية والواقعية (٢)

٢ - كتابة الحديث وتدوينه وتحقيق القول في ذلك: تداول كل الطاعنين في السنة من مستشرقين ومستغربين على إثارة موضوع تدوين السنة، وجعله من أهم الشبه المفيدة بأن السنة إنما هي نتاج تطور اجتماعي وسياسي، وأنه لو دون الحديث كما دون القرآن اسد باب الكذب، وأن تأخير التدوين دليل على أن السنة ليست ببانا للقرآن، إذ لو كانت كذلك لدونت كما دون القرآن. ورد المعلمي على هذه الشبه واحدة واحدة، مبينا الفرق بين القرآن والسنة، والظروف التي دعت إلى جمع القرآن في صدر الإسلام دون السنة، مع بيان أن السنة حفظت عن طريق الحفظ في الصدور، وأن هذا لا يعني أنها لم تكن مدونة عند بعض الصحابة، مستدلا على أقواله بالنصوص الشرعية والتاريخية "".

٣ ـ إبراز موقف بعض الصحابة من التحديث والإكثار في الرواية
 وكشف الغطاء عن حقيقة ما روي عنهم في ذلك، والرد على افتراءات
 المستشرقين والمستغربين، والتي لا يفتأ أبو رية يرددها والقاضية برغبة

<sup>(</sup>١) أبو ريّة؛ أضواء على السنة النبوية: ٨.

<sup>(</sup>٢) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ١٠،٩، ٦٤، ٥٥، ٨٧، ٨٧.

<sup>(</sup>٣) المعلمي: الأنوار الكاشفة: ٣١، ١٤، ٤٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٠.

الصحابة عن التحديث، بل ونهيهم عنه، وأن سبب ذلك خوفهم أن يجعلوا السنة دينا عاما مثل القرآن (١٠).

 إثبات عدالة الصحابة في الرواية، والاستدلال عليها من الكتاب والسنة، ورد المطاعن الموجهة لها من المستشرقين والمستغربين والشيعة (٢).

الدفاع المجيد عن أبي هريرة رضي الله عنه الذي أجمع الطاعنون
 في السنة على استهدافه، لكثرة مروياته، وبيان تهافت متمسكات الخصوم
 إلطاعند. فه (٢).

٦ \_ شرح أحاديث مشكلة: زعم الخصوم بأنها من قبيل المتناقض تمهيدا لردها، مقدما لها بتقعيد جليل في أسباب وجود ما يشكل في نصوص الشرع، وسبل رفعه<sup>(1)</sup>.

 ل - تحقيق الكلام في بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، مع بيان ما وقع للخصوم من الخلط والخبط في الرواة؛ لجهلهم بهذا الفن أزّلا، ولتعمية الحقائق وتحقيق أهدافهم في الطعن (٥).

٨ ـ تخريج بعض الأحاديث التي استدل بها الخصوم، مع الإفاضة في بيان عللها ونقدها (٢). وفي الكتاب مباحث أخرى بالغة الأهمية وإن كانت لا تمس موضوع السنة مباشرة، ولكن جر إليها الحديث لارتباط بعض القضايا بها، كمناقشه لكتابة المصحف، ومسألة الأحرف السبعة، وغيرها.

<sup>(</sup>١) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٣٨، ٤٠، ٥٥، ٤٦، ٥٣، ٥٧، ٢٢، ٢٤، ٨٢.

 <sup>(</sup>۲) المعلميّ؛ الأتوار الكاشفة: ٣٥، ٢٢، ٨٩، ٩٧، ٩٣، ١٩٥، ١٦٠، ١٦١، ٢٢٢، ٢٢٧.
 (٧) ١٨٢.

 <sup>(</sup>۳) المملمي؛ الأنوار الكاشفة: ١٥، ٣٦، ١٢٤، ٩٥، ١٢٢، ١٤٠، ١٤٥، ١٥٥، ١٢١، ٢١٠ ١٣٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٧٠، ١٨٠، ٢٨٠، ٢٠٠.

<sup>(</sup>٤) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: ٢٨٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>ه) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: انظر على سبيل المثال: ٣٨، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٨٨، ٨٨، ٨٨، ٨٨، ٨٨، ٨٨، ٨٨، ٨٨،

 <sup>(</sup>٦) المعلمي؛ الأنوار الكاشفة: انظر على سبيل المثال: ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٥٣، ٥٧، ٥٠،
 ٢٥، ٥٠٠، ١١٦.

#### خامساً - منهج المعلمي في ردّ المطاعن ومناقشة الشبهات:

نحسب أن الشيخ المعلمي لم يُعْدم على تأليف هذا الرد إلا بعد أن رسم في ذهته المنهج العلمي الذي ينبغي أن يلتزمه في عمله، وهو وإن لم يصرح بذلك فإنه من اليسير على المتأمل أن يلحظه في كل ما تناوله الرجل من مباحث وعالجه من قضايا. وفيما يلي تجريد لبعض ملامح ذلك المنهج:

- توخي الوصول إلى الحق في القضايا التي عرض لها، وأن يكون الخطر والوزن للحق وحده دون غيره من المقاصد والغايات، يقول: «أقدم كتابي هذا إلى أهل العلم وطالبيه الراغبين في الحق، المؤثرين له على كل ما سواه، سائلاً الله تمالى أن ينفعني وإياهم بما فيه من الحق، ويقيني وإياهم شر ما فيه من باطل حكيته عن غيري أو زلل مني().

ويقول أيضاً: "وأعقب كل قضية ببيان الحق فيها متحرياً إن شاء الله تعالى الحق<sup>(٢)</sup>.

العناية بفقه المصطلح واستخلاص مدلولاته، وملاحظة التطور الدلالي الذي مس بعض المصطلحات، والاستعانة بذلك كله على فهم كلام أهل العلم؛ وهو ملحظ دقيق طالما استغل الخصوم الجهل به في تمرير مجموعة من المفاهيم، فعند استدلال أبي رية بكلام لعلي فيه: «إنما هلك الناس حين تتبعوا أحاديث علماتهم، وتركوا كتاب ربهم، على فهي الصحابة عن الاشتغال بالحديث. أجابه المعلمي رحمه الله بعد تضعيف الأثر قائلا: «فإن صحت هذه الحكاية فإنما قال: «أحاديث علماتهم، ولم يقل: أحاديث أنبياتهم، وكلمة «حديث، بمعنى: «كلام»، واشتهارها فيما كان عن النبي ﷺ اصطلاح متأخر، "".

ـ تقرير القواعد بناء على الاستقراء النام لكلام أهل العلم، وإمعان النظر في تصرفهم في مؤلفاتهم لاستخلاص مناهجهم وتنزيل كلامهم منازله الصحيحة، مثل قوله: «عادة مسلم أن يرتب الأحاديث بحسب قوّتها، فيقدّم

<sup>(</sup>١) الأنوار الكاشفة: ٣.

<sup>(</sup>۲) الأنوار الكاشفة: ٤.

<sup>(</sup>٣) الأنوار الكاشفة: ص: ٢٠-٢٤-٣٩-٧٤.

الأصح فالأصح»، وقوله: "وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء، كتوثيق ابن حبان أو أرسع»، وقوله: "فإذا رأيت المحققين قد وثقوا رجلاً مطلقاً فمعنى ذلك أنه يروي الحديث بلفظه الذي سمعه، أو على الأقل إذا روى المعنى لم يغير المعنى، وإذا رأيتهم قد صححوا حديثاً فمعنى ذلك أنه صحيح بلفظه أو على الآقل بنحو لفظه، مع تمام معناه، فإن بان لهم خلاف ذلك نبهوا عليه(١).

ـ الإنصاف في الرد بإعطاء كلام المردود عليه حقه من التأمل والتدبر، وتقليبه على وجوه كثيرة من الاحتمالات، ثم توجيه النقد إلى ما يستحق ذلك منها. ومن أروع تعقيباته بعد وضع الاحتمالات الممكنة لكلام أبي رية قوله: "من الجور أن نزعم أن مراد أبي رية هو ما تضمنه التفسير الأول، لأن ذلك باطل مكشوف، وكثيرا ما يكرر عبارة: "فإن كان هذا مراده...(٢).

- اعتماد منهج التقسيم الحاصر لضبط الكلام على المسائل والقضايا والدعاوى المثارة، وهو منهج يسعف في حسن الاستيعاب والتركيز في النقد، من ذلك قوله: أقول: إن ما جمعه في كتابه من كلام غيره منه ما هو مقبول، ومنه ما يعلم حاله من رسالتي هذه، فأما المقبول فمن مؤلفات المحدثين نقل، وفيها أكثر منه وأنفع وأرفع، وأما المرذول فليس له حساب، وقد نبهوا عليه في مؤلفاتهم، وكثرة الباطل نقصان، غير أن للباطل، هواة: منهم طائقة يثني عليها أبو رية من قلبه، وطائفة لا يرضاها، ولكنه رأى أن في كلامه ما يعجبها فواح يتملقها في مواضع؛ رجاء أن يروج لديها كتاب فلان، (7).

 المزاوجة بين المنهجين النقلي والعقلي: ويتمثل الأول في العناية بالنصوص، ونقدها على ضوء ما قعَّده علماء الحديث من أصول نقد الرواية، مستخدما نقد السند والمتن<sup>(1)</sup>، كما استند إلى دليل الإجماع<sup>(0)</sup>،

الأنوار الكاشفة: ٢٩ - ٦٨-٧٩-٨٠.

<sup>(</sup>۲) الأنوار الكاشفة: ۱۱-۱۲-۷۷-۸۱.

<sup>(</sup>٣) الأنوار الكاشفة: ٤١.

<sup>(</sup>٤) الأنوار الكاشفة: ٣٦ إلى ٤١ - ٥٠ - ٥٠.

 <sup>(</sup>٥) الأنوار الكاشفة: ٦٦.

ويتمثل الثاني - أي: المنهج العقلي- في التزام أصول النظر العقلي من دراسة للدعاوى وفحص للأدلة<sup>(١)</sup>.

- التعامل مع المصادر بيقظة ووعي، ومقابلة النُّقول على مصادرها للاستيثاق من صحة النقل وسلامته من التحريف وسوء الفهم. وقد قاده ذلك إلى الوقوف على خلل في بعض النقول، ومن أمثلة ذلك قوله: «أخذ أبو رية هذا من كنز العمال (١٣٩: ١) وأسقط منه ما أضفته بين حاجزين، وقوله: «وأسقط أبو رية هنا كلمة «عن الأول» لغرض خبيث، وصنع مثل ذلك في ص١١٥وص١٩٥ وفعل في ص١٩٣ فعلة أخرى (٢٠).

كما أبرز سوء فهم أبي رية لبعض النصوص. بل يقف أحيانا على مناقضة تامّة بين ما نقله أبر رية، والمنصوص عليه في المنقول منه (<sup>(7)</sup>. من ذلك زعم أبي رية أن الغزالي يقول في «القسطاس المستقيم» بالاكتفاء بالعمل المجمع عليه، فعلن عليه الشيخ رحمه الله قائلا: «كذا قال؛ والذي في القسطاس المستقيم خلاف هذا (2).

وقد اعتذر في مطلع كتابه على عدم الاطلاع على بعض المولفات فقال: «وكان جمعي للكتاب على استعجال مع اشتغالي بغيره، فلم أكثر من مراجعة ما في متناولي من مؤلفات أهل العلم، ولا ظفرت ببعضها، ومنها ما هو من مصادر الكتاب المردود عليه «أضواء على السنة» (مع هذا الاعتذار فإنه إذا لم يتيسر له الاطلاع على مصدر النقل يصرح بذلك (٢٠)، وهذا من الإنصاف.

ـ ومن مقومات منهجه عدم الخوض فيما لم يتح له الإحاطة به من موضوعات<sup>(۷)</sup>.

الأنوار الكاشفة: ٧٠.

 <sup>(</sup>۲) الأنوار الكاشفة: ٥٥، ١٥٣.

<sup>(</sup>٣) الأنوار الكاشفة: ٢٥، ٢٥، ١٠٧ ،٥٥، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ١٠٠ -١٠٧.

<sup>(</sup>٤) الأنوار الكاشفة: ٢٥.

 <sup>(</sup>a) الأنواد الكاشفة: المقدمة.

<sup>(</sup>٦) الأنوار الكاشفة: ٥٦-٥٩.

٧) الأنوار الكاشفة: ٣١-٢٨٨.



#### خاتمة



#### تقويم واستنتاج:

لقد ازددنا بعد هذا العرض يقينا بأن الله تكفل بحفظ هذا الدين وحفظ أصوله، وأن هذا الدين يزداد قوة كلما حاول خصومه إضعافه، وأن كل المحاولات التي رام أصحابها من ورائها النيل منه باءت بالفشل، وأن لكل عصر رجالا يقيضهم الله لحفظ هذا الدين والذود عن حياضه، وأن الشيخ عصر رجالا يقيضهم الله لحفظ هذا الدين والذود عن حياضه، وأن الشيخ المعلمي رحمه الله أحد هؤلاء الرجال الذين قيضهم الله لقيام بهذا الدور، وأنه أبدع في رد شبهاتهم ما أراد الله له أن يبدع، وبيَّن أن أصحاب هذه الحملات لا ينشدون حقاء ولا يلتزمون منهجا علميا رصينا، بل يسلكون كل سبيل يبلغهم إلى مبتغاهم، وهو الطعن في السنة، وأن الرد المباشر عليهم م يعد مجديا، لأنهم لا يلتفتون إليه، بل يمضون في اجترار شبههم، وتعميق البحث اللاعلمي فيها أكثر، وأن الواجب الآن تكثيف الجهود لا للرد عليهم – فإنه ثبت أن ذلك لا يزيلهم إلا شهرة وظهورا – أوسع نطاق بقيمة السنية في التشريع، وتعريفهم بتاريخها تلقيا وتدوينا وتصنيفا، ورد أصول الشبه المئارة.

#### اقتراح:

التعريف بالكتاب على أوسع نطاق بعد إعادة نشره بمنهج ييسر

الاستفادة من مضامينه العلمية الثرية، واستخلاص أهم ما ورد فيه من حقائق وتعميمها وإدراجها في الكتب الدراسية.إنشاء موقع إلكتروني باسم المعلمي، يعنى بتتبع المطاعن الموجهة للسنة والرد عليها، وتلقي الاستفسارات بشأنها، وتمكين زواره من الاطلاع على جهود أهل العلم في نقد تلك المطاعن وتزييفها.والحمد لله الذي بنعته تتم الصالحات.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.





#### المصادر والمراجع

## **维格格格格格格格格格格格格格**

- ١ \_ القرآن الكريم.
- لا يان فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس؛ معجم مقاييس اللغة؛ تحقيق محمد
   مارون، دار الفكر، القاهرة ١٩٧٩ م.
- " أبو أنس، إبراهيم بن سعيد الصبحي؛ النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد؛ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، أضواء السلف، الرياض، ط١٤٠٠/هـ – ٢٠٠٠م.
- أبو ربة، محمود؛ أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث ـ القاهرة:
   دار المعارف، إيداع ١٩٨٠ م.
- أبر شهبة، محمد بن محمد؛ دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب
  المعاصرين وبيان الشبه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردها رداً علمياً
  صحيحاً. القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٨٩م.
- آحمد أمين، فجر الإسلام، بحث عن الحياة العقلية في صدر الإسلام إلى آخر
   الدولة الأموية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩م.
  - ٧ . أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت.
  - ١٩٧٧ مر هاشم؛ السنة النبوية وعلومها، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٩ ـ أنرر الجندي؛ الإسلام والثقافة المربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب، مطبعة الرسالة.
  - ١٠ ـ البخاري؛ الجامع الصحيح، دار سحنون، تونس، ١٩٩٢م.
- ١١ ـ جمال الدين القاسمي؛ قواعد التحديث من فنون مصطلح أهل الحديث، تعليق محمد بهجة البيطار، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٧هـ/١٩٢٥.

- ۱۲ جولد زيهر؛ العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة د محمد يوسف موسى، وعلي حسن عبدالقادر، وعبدالعزيز عبدالحق، مطابع دار الكتاب العربي، ۱۳۷۸ هـ/ ۱۹۵۹م.
- ۱۳ حمدي زفزوق؛ الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، ۱۹۹۷م.
  - ١٤ الخطيب محمد عجاج؛ السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٣م.
- ١٥ د. عجيل جاسم النشمي؛ المستشرقون ومصادر التشريع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٦ السباعي مصطفى؛ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمش، ١٩٧٨م.
- السمعوني؛ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري؛ توجيه النظر إلى أصول الأثر،
   ط1: ١٣٢٨هـ/١٩١٩م. مصر.
- ١٨ ـ سياسي سالم الحاج؛ الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية، مركز دراسات العالم الإسلامي.
- ١٩ الشافعي أبو عبدالله محمد بن إدريس؛ كتاب الأم، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه محمد زهري النجار، [فهرسة] يوسف عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة بيروت.
- ۲۰ الشافعي، جماع العلم، تحقيق دمحمد أحمد عبدالعزيز. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط١٤٠٥/١هـ-١٩٧٥م. (وهو مطبوع ضمن الأم).
- ٢١ صبحي الصالح؛ علوم الحليث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.
- ۲۲ ـ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري؛ توجيه النظر إلى أصول الأثر، دار المعرفة بيروت.
- ٢٣ ـ عبدالعزيز محمد بن إبراهيم آل الشيخ؛ المختار من المثار، إعداد وتعليق. د.ط.
- عبدالغني عبدالخالق؛ حجية السنة، نشر الدار العالمية للكتاب الإسلامي،
   الرياض، طبعة ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥.
- ٢٥ ـ العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله؛ الفروق اللغوية؛ القاهرة ١٣٥٣هـ،
   مكتبة القدسي.
- ٢٦ ـ محمد مصطفى الأعظمي؛ منهج النقد عند المحدثين، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٩٩٠م.

- المعلمي؛ الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة. عالم الكتب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٢٨ ـ المعلمي؛ التنكيل بما في تأتيب الخطيب من الأباطيل، تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1٣٨٦/١هـ.
- ۲۹ ـ المناوي، زين الدين محمد عبدالرؤوف؛ التوقيف على مهمات التعاريف؛ تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ۱۹۹۰م.
  - ٣٠ ـ نجيب العقيقي؛ المستشرقون؛ دار المعارف بمصر ١٩٦٥م.
    - Introduction to Islamic law, London, 1964. \_ TV
  - Origines of Muhammadan Jurisprudence, impression Oxford, 1959. TY





الدكتور:

مختار نصيرة

جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ـ الجزائر





#### تمهيد

# 泰森森森森森森森森森森森

لما كانت السنة النبوية الشريفة جزءا من وحي الله تعالى إلى نبيه ﷺ، تكفل الله سبحانه وتعالى بأسباب حفظها من كل دخيل، فقيض لها رجالا نقادا يتميزون بالحفظ، والفهم الدقيق، والمعرفة التامة، والاطلاع الواسع، سخروا حياتهم لحفظ سنة النبي ﷺ، والذود عنها، فضبطوا القواعد والأسس والمصطلحات العلمية التي بنوا عليها نقدهم للاسانيد والمتون معاً.

وألفوا في ذلك المصنفات المختلفة في بيان أحوال الرواة والمرويات، فألفوا في تاريخ الرواة، وطبقاتهم، ومراتبهم جرحا وتعديلا، كما صنفوا في بيان علل الأحاديث المختلفة، فبينوا ما وقع فيها من شذوذ ونكارة، وخصصوا جانبا مهما من دراستهم لبيان رواية المتهمين، والوضاعين والكشف عنها.

وقد واجه المحدثون النقاد منذ الوهلة الأولى، مجموعة من التحديات من بعض من لم يفهم منهجهم، ولم يستوعب خطتهم النقدية، فكان من بين من وقف في طريقهم، أصحاب المدرسة العقلية القديمة «المعتزلة»، إذ رفضوا كثيرا من أصول منهجهم في دراسة الأحاديث والتحقيق فيها؛ لأنها تثبت عددا من الأحاديث التي تخالف فكرهم وقناعتهم العقلية.

كما أن المراحل التاريخية المتأخرة والمعاصرة لم تكن أيضاً بعيدة عن هذا، فكلما واجهت أصول الشريعة الإسلامية تحديات، إلا كان منهج المحدثين في تحقيق الأحاديث يحتل الصدارة في ذلك، فبالإضافة إلى ما يقوم به المستشرقون حديثا من مقاومة جهود المحدثين بأساليبهم المختلفة، نجد من الباحثين والمفكرين المسلمين الذين يعنون بقضايا الأمة الإسلامية وهمومها من تبنى بعض تلك الآراء، كرد الأحاديث النبوية التي أثبت النقاد صحتها لمجرد معارضتها للعقل، أو معارضتها للقرآن الكريم، واتهم منهج المحدثين في دراسة السنة بالقصور. في ظل هذا التحدي تكون هذه المحادثية، التي عنونتها به «أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين»، وقسمتها: إلى فصلين اثنين:

الفصل الأول \_ مفهوم العقل وعلاقته بالنقل: وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

أولاً .. مدلول العقل.

ثانياً ـ دفع دعوى التعارض بين العقل والنقل.

ثالثاً \_ ضرورة تمييز أحاديث الغيب عن غيرها في الإدراك والفهم.

رابعاً \_ مجال استعمال العقل في نقد الحديث عند النقاد.

الفصل الثاني \_ أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين: وقسمته إلى مبحثين رئيسين:

أولاً . أثر آراء المدرسة العقلية القديمة في نقد الحديث عند المعاصرين.

ثانياً ـ تأثر المعاصرين بآراء المدرسة الإستشراقية في الجوانب النقدية.



## الفصل الأول



# مفهوم العقل وعلاقته بالنقل

# 常常常常常常常常常等

# أولاً \_ مدلول العقل:

قال ابن منظور: "العَقْلُ: الحِجْر والنُّهي ضِدُّ الحُمْق، والجمع عُقولٌ... والعَقْلُ: التَّلَبُّ في الأُمور.

والمَقْلُ: القَلْبُ، والقَلْبُ المَقْلُ، وسُمِّي المَقْلُ عَثْلاً لأَنه يَمْقِل صاحبَه عن التَّوَرُّط في المَهالِك، أي يَحْسِسه... وقيل العقل هو التمبيز الذي يميز به الإنسان من سائر الحيوان<sup>ي(۱)</sup>.

والعقل شرط في معرفة العلوم، وفي الأعمال وصلاحها، وبه يكمل الدين والعمل، ولكنه لا يستقل بذلك، إذ هو غريزة في النفس وقوة فيها كقوة البصر، إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الأسمس والنار، وإن انفرد لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن أبعد بالكلية كانت الأقوال والأفعال أمورا حيوانية (٢).

ولهذا الدور الذي يؤديه العقل جعله الإسلام مناط التكليف... وإحدى الضروريات الخمسة ـ الدين والنفس والنسل والمال والعقل ـ التي علمها كالضروري)<sup>(۱۲)</sup>.

<sup>(</sup>۱) ينظر: لسان العرب، ١٤٥/٤.

<sup>(</sup>۲) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٣٨/٣ ـ ٣٣٩..

<sup>(</sup>٣) ينظر: الموافقات في أصول الأحكام، ٣٨/١، ٣٢٦/٣.

#### ثانياً \_ دفع دعوى التعارض بين العقل والنقل:

إن تعارض العقل والنقل، وتقديم الأول منهما على الثاني، دعوى قديمة، قدم نشأة الفرق المختلفة التي استعملت التأويلات الفاسدة لبيان مدلول آيات كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والتي في مقدمتها: الخوارج، والقدرية والجهمية، والمعتزلة وغيرهم.

ولم تسلم الأجيال اللاحقة من بعض من يستجيب لهذه الدعوى الباطلة، ويقرر قاعدة مطلقة، وقانونا كليا، فيقول: إذا تعارضت الأدلة السعية والعقلية، أو النقل والعقل، فإما أن يجمع بينهما، وهو محال؛ لأنه جمع بين نقيضين، وإما أن يردا جميعا، وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال أو يقوض (1).

فجعلوا للعقل السيادة المطلقة، وقدموه على النقل، وما هذا الأطّراد لديهم إلا تأثرا بمزالق تلك الفرق القديمة، وما يمليه الفكر الاستشراقي حديثا.

وقد رد ابن تيمية هذه القاعدة المحدثة بقوله: «ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع...

ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة، بل لا يصلح أن

<sup>(</sup>١) ينظر: أساس التقديس في علم الكلام، ص١٧٧ ـ ١٧٣.

يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقد ك؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته...،(۱).

ويقول في موضع آخر: «... وعلى المعتزلة الذين حكموا عقولهم في نصوص الوحي، ومن سار على نهجهم وتتبع خطاهم، أن يعلموا أنه لا يوجد حديث واحد على وجه الأرض يخالف المقل إلا أن يكون ضعيفا أو مضوعا، بل لا يعلم حديث صحيح في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه إلا إذا كان منسوخا، بل لا يعلم حديث أجمعوا على نقيضه، فضلا أن يكون نقيضه معلوما بالمقل الصريح البين لعامة العقلاء، فإن ما يعلم بالمعقل الصريح ظهر وأوضح مما يعلم بالإجماع، (ال.

ويقول ابن القيم: "إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصحيح، ورمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحطت حيث حطها الله وأصحابها؟".

والعقل الذي يوافق النصوص الشرعية الثابتة، هو العقل الذي لم يغلب عليه الوهم والخيال، وإنما هو الذي يهتدي بنور الوحي، وأما العقل الذي يعارض صريح الوحي الثابت فهو الذي غلبت عليه الأهواء، والظنون، والأفكار المنحوفة، والضلالات الفاسدة (11).

وبتأمل الآيات القرآنية نجد التكامل بين العقل والوحي واضحاء وقد عبر عن ذلك ابن القيّم بعبارات قيمة، فقال: "إن الحجج السمعية مطابقة

<sup>(</sup>۱) درء تعارض العقل والنقل، ۱٤٧/١.

<sup>(</sup>۲) ينظر: المصدر السابق، بتصرف، ١٥٥/١.

<sup>(</sup>٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، ص٨٢ ـ ٨٣.

<sup>(</sup>٤) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص.٠٠٠.

للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران، وصل الله بينهما، وقرن أحدها بصاحبه، فقال تعالى: ﴿ لَلْقَدْ مَكُنَّهُمْ فِيكًا إِنْ مُتَكَّالًا لَهُمْ سَمًّا وَأَشِكُرًا وَأَشِكُرًا وَأَشِكُمُ مَنْ أَشَقَى عَيْمُمْ مَكُمُ مِنْ أَقَوْدُ مَنْ أَقَوْدُ مَنْ أَقَوْدُ مَنْ أَقَوْدُ مَنْ أَنْ وَمَانًا لَقُو مَنَاقًا لَهُمْ مَنْ فَقَو إِذْ كَافُوا يَجْمَدُونَ بَابَتِ اللّهِ وَمَانَ يَجِمُونُ مِنْ فَقَو إِذْ كَافُوا يَجْمَدُونَ بَابَتِ اللّهِ وَمَانَ يَجِمُونُ مَنْ أَنْ اللّهُ وَمَانًا لَمْ اللّهُ عَلَيْهُمْ مَنْ أَنْ اللّهُ اللّهُ وَمَانًا لَمُنْ اللّهُ وَمَانًا لَمْ اللّهُ ال

ولا يفهم من هذا أن العقل والوحي ندان، بل لكل منهما ميدانه، فالعقل له حدوده لا يتجاوزها، ويكمل الوحي نقصه وقصره، فالوحي أكبر من العقل وأشمل، وحقائقه فوق مستوى العقل، وغير داخلة في نطاق عمله، ومادة تخصصه، فهو الأصل الذي يرجع إليه العقل، والميزان الذي نختبر به مقررات العقل ومفهوماته وتصوراته، وبه تصحح اختلالات العقل وانحرافاته، لكن يبقى بينهما التوافق والانسجام، لا على أساس أنهما ندان متعادلان (٥٠).

<sup>(</sup>١) الأحقاف، الآية ٢٦.

<sup>(</sup>۲) الملك، الآية ۱۰.

<sup>(</sup>٣) يونس، الآية ٦٧.

<sup>(</sup>٤) الرعد، الآبة ٤.

 <sup>(</sup>٥) ينظر: الدلالة العقلية في القرآن، الدكتور عبد الكريم نوفان عبيدات، بتصرف، ص١٥٢١، ٢١٨.

وهذا ما قرره الإمام الشاطبي في قوله: «أن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك المطلوب. فلو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون، إذ لو كان كيف كان يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى. ومعلومات العبد متناهية والمتناهي لا يساري ما لا يتناهى، (۱).

وما انحرف المسلمون إلا حين استخدموا العقل في غير موضعه، وخرجوا به عن أطره المحددة، وأخذوا بالظن والتخمين الباطل في أمور الإلهيات، وقضايا القضاء والقدر متأثرين بإطار فكري فلسفي يوناني وإغريقي ليس له مرشد ولا موجه من معوفة الوحي الصحيح.

# ثالثاً \_ ضرورة تمييز أحاديث الغيب عن غيرها في الإدراك والفهم:

وانطلاقاً مما سبق ذكره؛ فإنا نجد كثيرا ممن يتوقفون في قبول كثير من الأحاديث التي صحت عند النقاد، وذلك بسبب عدم فصلهم بين عالمي الغيب والشهادة، فإن كانت الأمم التي لا تدين بدين الإسلام يعتريها مثل هذا التوقف في الأخبار التي تنبئ عن الغيب؛ فإن المسلم يجب عليه أن يسلم بما صح من الأحاديث المثبتة لذلك، وأن لا يجعل العقل حكما في أمور لا يدركها.

فكثير من الأحاديث تتحدث عن عالم الملائكة، وعالم الجن، والحياة البرزخية بعد الموت، والمحشر، والحساب، والجنة والنار وغيرها من المواضيع التي لا تدركها العقول بالمقايسة، فهذه وأمثالها، إذا أثبتت الدراسة الحديثية أنها صحيحة ثابتة، ولم يستوعبها العقل فلا مجال للبحث عن علل لردها.

وهذا المسلك مما يميز أهل البدع والانحراف، كما ذكر ذلك الإمام الشاطبي في قوله: «أن من خصال أهل الابتداع والانحراف: ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدعون أنها مخالفة

الاعتصام، ۲/۲۸۶.

للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردها، كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط والميزان، ورؤية الله عزَّ وجلَّ في الآخرة. وكذلك حديث الذباب، وأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وأنه يقدم الذي فيه الداء. وحديث الذي أخذ أخاه بطنه فأمر النبي ﷺ بسقيه العسل، وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول.

ربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم -وحاشاهم - وفيمن اتفق الأثمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم، كل ذلك ليردوا به على من خالفهم في المذهب، وربما ردوا فتاويهم وقبحوها في أسماع العامة، لينفروا الأمة عن اتباع السنة وأهلها...

وقد جعلوا القول بإلبّات الصراط والميزان والحوض قولاً بما لا يُعقل. وقد سُثل بعضهم: هل يكفر مَن قال برؤية البارئ في الآخرة ؟ فقال: لا يكفر؛ لأنه قال ما لا يعقل، ومن قال ما لا يعقل فليس بكافر.

وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة، والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن، حتى أباحوا الخمر بقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَ الْذِينَ اَسْدُوا رَصَيْهِ أَوْ الْطَلِيكِينَ جُنَامٌ فِيمًا عَلَيْمُوا ﴾ (١).

ففي هؤلاء وأمثالهم قال رسول الله ﷺ: ﴿لا الفين أحدكم متكمًّا على الربحته بأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله التبعناه، (٢٠) وهذا وعيد شديد تضمنه النهي، لاحق بمن ارتكب رد السنة، (٣٠).

والواجب على العالم المسلم هنا أن يُسلِّم بما صح ثبوته حسب قواعد أهل العلم، وسلف الأمة المقتدى بهم، ولا يجوز رمه لمجرد مخالفته لما

<sup>(</sup>١) المائدة، الآية ٩٣.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ص ١٩٠٠ - ٢٩١،
 ح ٤٦٠٥، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند النبي ﷺ،
 ح ٢٢٦٣، من حديث أبي رافع.

<sup>(</sup>٣) الاعتصام، ١٦٨/١ ـ ١٦٩.

عهدناه، أو استبعاد وقوعه تبعًا لما ألفناه، ما دام في دائرة الممكن عقلاً، وإن كنا نعتبره مستحيلاً في العادة، فقد استطاع الإنسان، بما أوتي من علم، أن يصنع أشياء كانت في حكم المستحيل عادة، ولو حكيت لأحد الأقلمين، لرمى من يحكيها بالجنون، فكيف بقدرة الله تعالى، الذي لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء ... فالموقف السليم الذي يفرضه منطق الاهيان، ولا يرفضه منطق العقل: أن نقول في كل ما أثبته الدين من النبييات: آمنا وصدقنا، كما نقول في كل ما جاءنا به من التعبديات: سمعنا أراطعنا. أجل، نؤمن بما جاء به النص، ولا نسأل عن كنهه وكيفه، ولا نبحث عن تفصيله، فإن عقولنا كثيرًا ما تعجز عن الإحاطة بهذه الأمور الغيبية، فإن الله الذي خلق الإنسان لم يؤهله لمثل هذا الإدراك، لأنه لا يحتاج إليه للقيام بمهمته في الخلافة في الأرض (١)

#### رابعاً \_ مجال استعمال العقل في نقد الحديث عند النقاد:

وللمكانة التي تبوأها العقل في القرآن الكريم وسنة النبي \$ ، ولاعتباره مدار التكليف الشرعي، استعمله المحدثون النقاد في أهم محطات نقل أحاديث النبي \$ ونقدها، وذلك في أربعة مواطن: «عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الأحاديث، فالمحدثون إذا سمعوا خبرا، تعتنع صحته، أو تبعد لم يكتبوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته (٢).

- أما مراعاتهم العقل عند السماع، فلا بد لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه، مميزا ضابطا عالما بما يسمعه، فالمتنبون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن

 <sup>(</sup>١) ينظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، الدكتور يوسف القرضاوي، ص
 ١٧٥ ـ ١٧٨.

 <sup>(</sup>۲) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ص٠٠.

حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه.

ـ أما مراعاتهم للعقل عند التحديث، فإنه لا يجيز المحدثون رواية ضعيف فضلا عن الموضوع إلا بيبان ضعفه.

ـ أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة، فإننا نجدهم كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلا عن خبرين أو أكثر.

- أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث فقد أعطوا العقل حقه كما يحب، وقد عبر عن هذا الإمام الشافعي بقوله: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث مالا يجوز أن يكون مثله أويخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منها(۱). وليس هذا إلا تحكيما للعقل في محله(۱).

فمجال استعمال العقل كمقياس لقبول الأحاديث وردها عند النقاد محدود ومقيد ببعض الحالات فقط - كما سنرى في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى - ؛ فأما أن يكون ميزانا عاما، ويقدم على غيره من القواعد النقدية المتفق عليها بين نقاد الحديث وصيارفته، فهذا من باب إقحام المقل في غير وظيفته المنوط بها، ومنفذ لوفض عدد كبير من الأحاديث الصحيحة المائية.

#### 2650

<sup>(</sup>١) الرسالة، ص٣٩٩.

 <sup>(</sup>۲) ولمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع ينظر: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص۸۳ م . .٩٠.



# أثر استعمال العقل في نقد الحديث عند المعاصرين

#### توطئة:

إن التأثير المباشر للأفكار التي نادت بها المعتزلة ودعت إليها قديما، والأفكار التي ينادي بها المستشرقون حديثا، وجدت طريقها إلى كثير من المُخدثين الذين يؤمنون بحرية الفكر واستعمال العقل في جميع المجالات العلمية دون ما ضابط لذلك، الأمر الذي جعل كثيرا منهم يتجاسرون في استعمال العقل في أبواب لا يفهم مسلكها، ولا يدرك منهجها إلا من مارسها من المحدثين النقاد الذين أفنوا أعمارهم في تحقيق المرويات ودراستها، لبيان صحيحها من سقيمها.

فنجد هؤلاء المعاصرين قد فتحوا على أنفسهم باب النظر في الأحاديث سندا ومتنا بمجرد استعمال العقل، دون امتلاك وسائل النقد الكافية لذلك، فقدحوا في أحاديث لا تدركها عقولهم القاصرة كأحاديث الغيبات، وأحاديث الفتن، والأحاديث التي أوهم ظاهرها التعارض مع بعض آيات القرآن الكريم، أو التعارض مع وقائع تاريخية، أو مجرد معارضتها للعقل.

ولما كان الغرض من دراستنا هو بيان أثر استعمال العقل في نقد الحديث؛ فإننا سنركز في المطالب الآتية على ألوان تأثر المعاصرين بتلك المدرستين، وأثر ذلك في رد الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

# أولاً ـ أثر آراء المدرسة العقلية القديمة في نقد الحديث عند المعاصرين:

وقف كثير من المعاصرين أنفسهم للدفاع على المدرسة الاعتزالية ومواقفها تجاه السنة ومناهج دراستها، متينين بذلك تلك الآراء ومستدلين لها من خلال استعمال نظرهم العقلي في عدد من الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ:

يقول أحمد أمين: "ولئن كان للمحدثين محامد من ناحية الجد في الجمع والتقد، وعدم الاكتراث بالمتاعب، والصبر على الفقر، ونحو ذلك، فقد كان لهم والحق يقال بعض الأثر السيئ في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول، خصوصا بعدما مات المعتزلة، فقد كان المعتزلة هؤلاء حاملي لواء العقل والمحدثون حاملي لواء النقل. وكان عقل المعتزلة على يد المتوكل، علا منهج يلطف من نقل المحدثين، فلما نكل بالمعتزلة على يد المتوكل، علا منهج المحدثين، وكاد العلم كله يصبح رواية. وكانت التيجة هكذا، ما نرى من قلة الابتكار، وتقديس عبارات المؤلفين، وإصابة المسلمين غالبا بالعقم، حتى لا تجد كتابا جديدا، أو رأيا جديدا بمعنى الكلمة، بل تكاد العقول كلها تصب في قالب واحد جامد.

واتخذت التراجم شكل تراجم المحدثين من ذكر الوقائع وأحداث من غير جديد، كالذي نراه في الأغاني. ومن الأسف أن منهجهم ساد على منهج المعتزلة وغلبهم. وكان منهج المعتزلة منهجا متينا دقيقا حتى لم يستطع أن يفر منه إلا القليل، (17).

وقال الشيخ محمد عبده: «وأما ما ورد في حديث مريم وعيسى من أن الشيطان لم يمسهما، وحديث إسلام شيطان للنبي ﷺ، وحديث إزالة حظ الشيطان من قلبه فهو من الأخبار الظنية؛ لأنه من رواية الآحاد، ولما كان موضوعها عالم الغيب والإيمان بالغيب من قسم العقائد، وهي لا يؤخذ

<sup>(</sup>١) ظهر الإسلام، ٨/٨٤ \_ ٤٩.

فيها بالظن لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَ لَا يُنْفِى مِنَ الْمَقِّ شَيْتًا﴾ (١١). كنا غير مكلفين بالإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدناه (٢٠).

وهذا ما يؤكده تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا في قوله: «الشريعة عندنا تشمل العقائد، والعبرة فيها بالدلالة القطعية، وجميع العقائد التي تتوقف عليها صحة الإسلام ثابتة بنصوص القرآن وإجماع المسلمين، وإثبات الألوهية والنبوة منها مؤيد بالبراهين العقلية، ولا يوجد شيء منها متوقف على أحاديث الآحاد التي يمكن الارتياب في بعضها. وكذلك أصول العبادات كلها قطعية ثابتة بالقرآن والسنة العملية المتواترة التي لا تتوقف على أحاديث الآحاد...» (٢٠)

وقال محمود أبو ربة: «أحاديث الأحاد التي لم يعمل بها جمهور السلف، هي محل اجتهاد في أسانيدها ومتونها ودلالتها؛ لأن ما صح منها يكون خاصا بصاحبه، ولا يجعل تشريعا عاما تلزمه الأمة إلزاما، تقليدا لمن أخذ بها(٤٤).

وقال الدكتور محمد عمارة: «إذا وجدت حديثا منسوبا إلى رواة عدول لا ألجم عقلي، وأمنعه من النظر بحجة أن السند هو كل شيء؛ لأنه لابد أن يكون لعقلي مجال في المتن، ولابد أن أحاكم هذا الذي هو ظني الثبوت إلى ما هو قطعي الثبوت، وهو كتاب الله وحقائق العلم، (٥٠).

فهولاء ومن سار على سنتهم يرون أنه لا مانع من استعمال عقولهم لتمييز الصواب من الخطأ في الأحاديث التي رواها العدول عن النبي ﷺ بحجة أنها آحاد، ولم ترق إلى الخبر المتواتر، ولا يمكن لها أن تعارض

<sup>(</sup>١) النجم، ٢٨.

۲۹۲/۳ (۲) تفسير المنار، ۲۹۲/۳.

 <sup>(</sup>٣) مجلة المنار، ٢٧/١٩ ـ ٢٨، وأضواء على السنة المحمدية، بتصرف، ص٠٥٠.

<sup>(</sup>٤) أضواء على السنة المحمدية، ص١٥٥.

<sup>(</sup>٥) جريدة المسلمون، السنة ٢٠، ع٢٧٦، ٢٣ - ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/٢٤ ماي ١٩٩٠، ٥ ص.١١.

صريح العقل، أو نصوص الكتاب المحكمة، وما هذه الآراء إلا تهجم صارخ على القواعد والضوابط التي رسمها النقاد لتمييز المعروف من المنكر، والمحفوظ من الشاذ، والسليم من المعلول.

وحتى يتضح أثر تلك الآراء التي تبنوها في رد كثير من الأحاديث الثابتة الصحيحة، نذكر بعض النماذج الصحيحة بالنظر النقدي، والتي اعتبروها خلاف ذلك بالنظر العقلي، دون أن نفصل في الرد عن مزاعمهم؛ لأن ذلك يحتاج منا دراسة علمية مفصلة ودقيقة لبيان منهج المحدثين النقاد في التصحيح والتعليل:

● روى البخاري(١) ومسلم(١) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم ﷺ حكما قسطا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحده. فهذا الحديث اتفق عليه الشيخان وغيرهما على تخريجه، وهو من جملة الأحاديث التي قال فيها أهل العقل برأيهم مما تمليه عليهم عقولهم وأفهامهم.

قال الشيخ المراغي: «هذه الأحاديث ـ أي أحاديث نزول عيسى ـ لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي توجب على المسلم عقيدة، والعقيدة لا تجب إلا بنص من القرآن أو بحديث متواتر... وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أن يعتقد أن عيسى عليه السلام حي بجسمه وروحه، والذي يخالف في ذلك لا يعد كافرا في نظر الشريعة الإسلامية".

وقال الشيخ رشيد رضا: «ليس في القرآن نص صريح في أن عـ رفع بروحه وجسده إلى السماء حيا حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء.. وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء؛

<sup>(</sup>١) الصحيح، كتاب الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام، ١٣٤/٤ ح٤٩.

<sup>(</sup>٢) الصحيح، كتاب الإيمان، بأب نزول عيسى بن مريم، ١٣٤/١ ح١٠٥.

<sup>(</sup>٣) مجلة الرسالة، السنة ١١، ع١٩٥، ١٦جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ/١٤يونيو١٩٤٣م، ص٢٦٦.

وإنما هي عقيدة أكثر النصارى، وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهر الإسلام إلى الآن بثها في المسلمين، وممن حاول ذلك بإدخالها في التفسير وهب بن منبه، الركن الثاني بعد كعب الأحبار لتشويه تفسير القرآن بما بثه فيه من الخرافات... و الأحاديث الواردة في نزول عيسى عليه السلام كثيرة في الصحيحين والسنن وغيرها، وأكثرها واردة في أشراط الساعة ومعزوجة بأحاديث الدجال، وفي تلك الأشراط ولا سيما أحاديث الدجال والمهدي اضطراب واختلاف وتعارض كثير...(١٠).

 • روى البخاري<sup>(۲)</sup> من حديث أبي هريرة رضى الله عنه: أن رسول الله ﷺ: (إذا وقع اللباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء.

فهذا الحديث الصحيح أيضاً أثار حفيظة جماعة من أهل العقل، وطرحوا حوله عدة استفهامات، فاعتبروه مخالفا للتشريع، ومنفرا من الإسلام، فضلا عن الخلل الموجود في إسناده، من هؤلاء، محمد توفيق صديقي، ومحمد رشيد رضا، ومحمود أبو رية، وغيرهم، وفيما يلي آراء لبضهم:

قال الشيخ محمد رشيد رضا: "وحديث الذباب غريب عن الرأي، وعن التشريع جميعاً: أما عن التشريع في مثل هذا؛ فإن تعلق بالنفع والضرر فمن قواعد التشريع العامة أن كل ضار قطعاً فهو محرم قطعاً، وكل ضار ظناً فهو مكروه كراهة تحريمية أو تنزيهية على الأقل إن كان الظن ضعيفاً...

وأما الرأي فلا يمكن أن يصل إلى التفرقة بين جناحي الذبابة في أن أحدهما سم ضار والآخر ترياق واق من ذلك السم...

وإننا لم نر أحداً من المسلمين، ولم نقرأ عن أحد منهم العمل بهذا

<sup>(</sup>١) مجلة المنار، ٧٥٠/٢٨ ـ ٧٥٧.

 <sup>(</sup>۲) الصحيح، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، ۲۱۸۰/۰، وكتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، ۱۳۰٦/۳.

الحديث، فالظاهر أنهم عدوه مما لا دخل له في التشريع كغيره من الأحاديث المتعلقة بالمعالجات الطبية والأدوية.

وإن إخراج البخاري لهذا الحديث في جامعه لا يعصمه من التماس علة في رجاله تمس مناعة صحته، فإن مداره عنده على عبيد بن حنين مولى بني زريق انفرد به وليس له غيره، فهو ليس من أثمة الرواة المشهورين الذين تخضع الرقاب لعدالتهم وعلمهم وضبطهم كمالك عن نافع عن ابن عمر مثلا.

ومن الغريب أنه لم يذكر في تهذيب التهذيب أن له رواية عن أبي هريرة، فإن كان بينهما واسطة يكون منقطعا، ولكن لم يذكر الحافظ ذلك مع تحريه لمثل هذه العلل. وفيه أن أبا حاتم قال فيه: «كان صالح الحديث، وهي من أدنى مراتب التوثيق، حتى قدّم الحافظ الذهبي وغيره عليها كلمة «لا بأس به».

فإذا غلب على قلب مسلم أن رواية حنين غير صحيحة، وارتاب بغرابة موضوع حديث الذباب لا يكون قد ضيع من دينه شيئاً، ولا يقتضي ارتيابه هذا أو جزمه بعدم صدق ابن حنين فيه الطعن في البخاري؛ لأنه قبل روايته ولم يعلم جارحاً يجرحه فيه إلا هذا الشذوذ، الذي يجبره حديث أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه بمعناه.. وكل من ظهر له علة في رواية حديث فلم يصدق رفعه لأجلها فهو معذور شرعا، ولا يصح أن يقال في حقيث قلم يصدق رفعه لأجلها فهو معذور شرعا، ولا يصح أن يقال في حقة أنه مكذب لحديث كذا حوله الهلا

كما أطال فيه الكلام أبو رية، ومن بين ما قاله: فوإذا نحن أخذنا حديث الذباب على إطلاقه، ولم نسلط عليه أشعة النقد فإنا نجده من أحاديث الآحاد، وهي التي تفيد الظن، وإذا لم يسعنا ذلك في رده بعد أن أثبت العلم بطلانه فليسعنا ما وضعه العلماء من قواعد عامة. من هذه القواعد: أنه ليس كل ما صح سنده يكون متنه صحيحا، ولا كل ما لم

مجلة المنار، ٤٨/٢٩ \_ ١٥.

يصح سنده يكون متنه غير صحيح، بل قالوا: إن الموضوع من حيث الرواية قد يكون صحيحا في الواقع. ومن القواعد المشهورة: إن من علامة الحديث الموضوع مخالفته لظاهر القرآن، أو القواعد المقررة في الشريعة، أو للبرهان المقلى أو للحس والعيان وسائر اليقينيات...»<sup>(1)</sup>.

واستعمال النظر العقلي في نقد هذا الحديث ليس جديداً، بل هناك من تعرض له بالنقد قديما بالعلة ذاتها، وقد رد عليهم الإمام الخطابي ردا علميا بقوله: «تكلم في هذا الحديث من لا خلاق له فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذباب؟ وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، فإن كثيرا من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة، وقد ألف الله بينها وقهرها على الاجتماع، وإن الذي ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتعسيل فيه، وألهم النملة أن تدخر قوتها إلى أوان حاجتها، وأن تكسر الحبة نصفين لثلا تستنب؛ لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر أخرى... (٢٦).

■ أيضاً نجد بعض المعاصرين ـ من منطلق قناعتهم بالتجديد والتغيير ـ يضعفون كثيرا من الأحاديث، حتى وإن صححها الشيخان، وتلقتها الأمة بالقبول، وذلك بسبب مخالفتها لعقولهم، أو لما فهموه من القرآن، دون الاستناد إلى منهج علمي متين قوامه المعرفة الحديثية والفهم الدقيق لكتاب الله تعالى، فراحوا ينادون بضرورة محاكمة الأحاديث إلى القرآن أو المقل، وربما يستدلون على ذلك بما ورد عن بعض الصحابة بما يوهم ظاهره ما ذهبوا إليه. ولتوضيح هذه المسألة وتحديد موقف المحدثين منها نتناولها من جانبين اثنين:

# ١ \_ مجال عرض الأحاديث على القرآن الكريم:

ينبغي أن لا يفهم من كلامنا أن المحاكمة إلى القرآن ليس لها درر في التصحيح والتعليل إطلاقا، بل لها دورها البارز في بعض المجالات التي

<sup>(</sup>١) أضواء على السنة المحمدية، ص١٩٩ - ٢٠١.

<sup>(</sup>۲) فتح الباري، ۲۰۲/۱۰.

تقتضيها، سيما عندما ينفرد راو، أيا كان هو، بشيء غريب لا يعرفه أحد، لا رواية ولا عملاً، يتعين عرضه على الفرآن ثم السنة ثم الإجماع، على أن النفرد بهذا الشكل كاف لرد ما تفرد به الراوي، فبمخالفته أصلاً من هذه الأصول الثلاثة يجزم الناقد بأنه مردود، وأنه خطأ في نسبته إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو كذب فيه. وأما إن كان ما انفرد بم معمولاً به في عهد الصحابة وكبار التابعين أو مروياً من جهات أخرى بما يوافقه أو بما يشهد له، فالواجب علينا قبوله دون تردد، لقناعتنا بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد قاله. وإن كان ذلك يسمى خبر الأحاد ضلى الله عليه وعلى آله وسلم قد قاله. وإن كان ذلك يسمى خبر الأحاد النبي بهنابة المشهور، لخروجه من الغرابة والشدوذ، ولا ينبغي إذن الخط بين الغريب الشاذ وخبر الأحاد، كما لاحظنا ذلك عند المتكلمين

وهذا المجال إنما هو في القليل من الأحاديث كما أفادنا الشافعي بقوله: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث مالا يجوز أن يكون مثله أو يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه (11).

وهذا ما يفيده قول عائشة رضي الله عنها: «مَا لفاطمة ؟ ألا تنقي الله»؟ يعني في قولها: «لا سكنى ولا نفقة»<sup>(٢)</sup>.

فلم يكن صنيعها سوى تأكيد منها على جانب الغرابة والشذوذ في فهمها من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من أن الذي صدر في حقها منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما هو حكم عام للمطلقة تطليقاً باتناً<sup>(٣)</sup>.

<sup>(</sup>١) الرسالة، ص٣٩٩.

<sup>(</sup>٢) البخاري، كتاب الطلاق، باب قصة فاطمة بنت قيس، ٥٠٣٨/٠.

 <sup>(</sup>٣) نظرات جديدة في علوم الحديث، الدكتور حمزة عبد الله المليباري، بتصرف، ص.٩١.

## ٢ ـ استذاد أصحاب المدرسة العقلية إلى استدراكات عائشة على الصحابة:

لقد جمع بدر الدين الزركشي المرويات الواردة عن عائشة رضي الله عنها التي استدركت فيها على الصحابة في رسالة سماها: «الإجابة لإيراد استدراكات عائشة على الصحابة» و«البعض منها غير ثابت سنداً، والبعض الآخر كان في الواقع فتاوى لبعض الصحابة خالفوا فيها الأحاديث النبوية لعدم معرفتهم بها، فصححت فتواهم، وبعد هذا وذاك أيضاً، تصفو عدة أحاديث، رواها الصحابة عن النبي ﷺ، فأنكرت عليهم، (١٠).

ومع ذلك نجد كثيراً ما يستند البعض في تبني المحاكمة كمنهج للتصحيح والتضعيف إلى ما جمعه بدر الدين الزركشي في هذه الرسالة، مع أن الملموس من واقم النصوص لا يسعفهم.

فمثلاً حديث ابن عباس الذي سبق ذكره، أنه لما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: «وا أخاه، وا صاحباه، فقال عمر رضي الله عنه: «يا صهيب أتبكي علي، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه».

قال ابن عباس رضي الله عنهما فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها، فقالت: «رحم الله عمر. والله ما حدَّث رسول الله ﷺ: «أن الله يعلب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: «إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت حسبكم القرآن: ﴿وَلَا نُرُدُ وَازِنَهُ رِنَدَ أَخْتُهُ ﴿ ()).

فهذا الاعتراض ليس فيه دليل على أنها رضي الله عنها أنكرت على عمر ما رواه عن النبي ﷺ لمخالفته للقرآن.

<sup>(</sup>١) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص٧٧.

<sup>(</sup>٢) فاطر، الآية ١٨. والحديث أخرجه البخاري كاملا في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يرخص من البكاء في غير نوح، ٤٣٢١ - ٤٣٣ ح١٩٢١، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ١٤١٧ - ١٤٢ ح١٤٧ - ٩٩٩.

وإنما أنكرت عليه فهمه لقول النبي ﷺ لمخالفته لما حفظته من النبي ﷺ؛ ولهذا قالت: ولكن قال: ﴿إِن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، ولمزيد من التأكيد على أن ذلك فهم خاطئ من عمر استأنست عائشة بصريح آية قرآنية، فقالت: وحسبكم القرآن...

وهذا فينطبق تماماً على سائر ما أورده العلامة بد الدين الزركشي في رسالته المذكورة من الأحاديث المرفوعة، ولم يكن شيء منها نموذجاً صالحاً لمحاكمة الأحاديث إلى القرآن بغرض معرفة صحتها وخطئها كما ادعى البعض، بل الذي نلمسه من وراء ذلك هو ما يدعو أساساً إلى توخي مسلك النقاد في تنقية السنة وحفظها...

فمن أمعن النظر في استدراكات عائشة رضي الله عنها يطمئن قلبه إلى القرآن، أنها «لم تسلك في كشف الأخطاء والأوهام مسلك المحاكمة إلى القرآن، وإنما تبنت منهج العرض على ما تعلمه وتحفظه من الأحاديث فكانت ترد ما خالفه، وتقبل ما عداه، وهو تأصيل لمنهج المحدثين حقاً، وتأسيس له صدقاً...

وفي الخلاصة ليس من أحد من الصحابة من سلك في محاكمة الأحاديث إلى القرآن هذا المسلك مباشرة قصد معرفة الصدق فيها أو الكذب»(۱).

● وفي مقابل الغلو الكبير في استعمال النقد العقلي وتأثر أصحابه بالمدرسة الاعتزالية القديمة، وما يروجه المستشرقون وغيرهم من أفكارها حديثا، نجد من المعاصرين من توسط في استعمال النقد العقلي، ولم يخرج به عن الحد المشروع، كما هو الحال عند بعض الدعاة والمصلحين الذين يعيشون واقع الأمة وآلامها، ويبحثون في السبل الكفيلة للنهوض بها من غفوتها، من هؤلاء الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، إذ ذكر في كتابه من غفوتها، من هؤلاء الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، إذ ذكر في كتابه

 <sup>(</sup>۱) نظرات جديدة في علوم الحديث، الدكتور حمزة عبد الله العليباري، بتصرف، ص٨٧٥
 ٨٢٠.

"كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط الأسس العامة للتعامل مع السنة النبوية الشريفة إثباتا وفقها وتنزيلا، فكان من بين ما ذكره: «ومما ينبغي لمن يتعامل مع السنة النبوية، لكي ينفي عنها انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وتأويل الجاهلين أن يستثبت بعدة أمور تعتبر مبادئ أساسية في هذا المجال:

١ ـ أن يستوثق من ثبوت السنة وصحتها، حسب الموازين العلمية الدقيقة التي وضعها الأثمة الأثبات، والتي تشمل السند والمتن جميعا سواء كانت السنة فولا أو فعلا أو تقريرا.

ولا يستغنى الباحث هنا عن الرجوع إلى أهل الذكر والخبرة في هذا الشأن، وهم صيارفة الحديث الذين أفنوا أعمارهم في طلبه ودراسته وتمييز صحيحه من سقيمه، ومقبوله من مردوده.

٢ ـ أن يحسن فهم النص النبري، وفق دلالات اللغة، وفي ضوء سياق الحديث، وسنن وروده، وفي ظلال النصوص القرآئية والنبوية الأخرى، وفي إطار المبادئ العامة، والمقاصد الكلية للإسلام، مع ضرورة التمييز بين... ما كان من السنة تشريعا وما ليس بتشريع، وما كان من التشريع له صفة العموم والدوام، وما له صفة الخصوص أو التأقيت، فإن من أسوء الآفات في فهم السنة خلط أحد القسمين مالآخر.

٣ ـ أن يتأكد من سلامة النص من معارضة أقوى منه، من قرآن، أو أحديث أخرى أوفر عددا، أوأصح ثبوتا، أو أوقق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصد العامة للشريعة، التي اكتسبت صفة القطعية؛ لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين بل أخذت من مجموعة من النصوص والأحكام، أفادت بانضمام بعضها إلى بعض \_ يقينا وجزما وثبوتا» (١). ومن

 <sup>(</sup>۱) كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، الدكتور يوسف القرضاوي، ص٣٣ ـ
 ٣٤.

المحاذير التي نبه عليها رد الأحاديث الصحيحة، فقال: قوإذا كان من الخطأ والخطل والخطر قبول الأحاديث الموضوعة، وعزوها إلى رسول الله ﷺ، فمثله في البطلان رد الأحاديث الصحاح الثابتة بالهوى والعجب والتعالم على الله ورسوله، وسوء الظن بالأمة وعلمائها وأئمتها في أفضل أجيالها، وخير قرونها. . . وللمتحرفين والمبتدعين من قليم شبهات ودعاوى، كر عليها العلماء والمحققون بالنقض والإبطاله (أ. وقال: قإن من الأفات التي يضره به، وهو معنى غير مقبول عنده، فيتسرع برد الحديث، لاشتماله على يفسره به، وهو معنى غير مقبول عنده، فيتسرع برد الحديث، لاشتماله على ليس كما فهم، وأنه فرض عليه معنى من عنده لم يجيء به قرآن ولا سنة، ولا ألزمت به لغة العرب، ولا قال به عالم معتبر من قبله ("). وقال: قإن المسارعة برد كل حديث يشكل علينا فهمه - وإن كان صحيحا ثابتا - مجازفة لا يجترئ عليها الراسخون في العلم. . . و الواجب على العالم المنصف أن يبقي على الحديث، ويبحث عن معنى معقول أو تأويل مناسب له (").

## ثانياً ـ تأثر المعاصرين بآراء المدرسة الإستشراقية في الجوانب النقدية:

ومن جهة ثانية نلاحظ تأثر جماعة من الأعلام المعاصرين بما قررته المدرسة الإستشراقية واضحا، وهذا لا يعني أنهم يرمون لذات غاية المستشرقين، وإنما عدم الإلمام بمنهج المحدثين في دراسة الأحاديث ونقدها جعلهم يرددون ما قرره المستشرقون، فوقعوا في أخطاء جسيمة في تقرير حالة النقد عند المحدثين رواية ودراية.

والمستشرقون الذين شرّعوا لتلك المسائل العقلية، سلموا بما وصل إليه كبيرهم «جولد تسيهر»، إذ «يعتبر الدارسون ـ أي من المستشرقين واتباعهم ـ ما

<sup>(</sup>١) كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط، ص٣٧.

<sup>(</sup>Y) المصدر السابق، • £.

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق، ع٤.

توصل إليه في هذا الصدد نتائج حاسمة على وجه العموم، وكان حسبهم عند التعرض للقضايا الأساسية والتفصيلات الجزئية أن يحيلوا على نتائج جولد تسيهر (((). وشبه هؤلاء ومن تبعهم تتناول قضايا متعددة في دراسة المحدثين، وفيما يلي عرض لمجموعة من نصوصهم التي تبين نظرتهم العقلية التي يرونها بديلا لعمل المحدثين النقدي، ومناقشتهم بإبراز شمول المنهج النقدي عند المحدثين، وعنايتهم بدراسة الأسانيد ونقد المتون وفقهها:

### ١ - شمولية المنهج النقدي عند المحدثين النقاد:

إن أعظم بلية أصيب بها المنهج النقدي عند المحدثين أن يوصف بالجزئية، وعدم إلمامه بكل القضايا التي ينبغي أن يتناولها النقد؛ وكأن المحدثين النقاد عند هؤلاء لا يفهمون شيئا إلا قليلاً مما لمسوه بأنفسهم.

يقول كبير المستشرقين جولد زيهر: «ولم يستطع المسلمون أنفسهم أن يخفوا هذا الخطر \_ أي خطر الوضع في الحديث \_، ومن أجل هذا وضع العلماء علما خاصا له قيمته، وهو علم نقد الحديث، لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث إذا أعوزهم التوفيق بين الأتوال المتناقضة. . . ، ولقد كان من نتائج هذه الأعمال النقدية الاعتراف بالكتب الستة أصولا، وكان ذلك في القرن السابع الهجري، فقد جمع فيها علماء من رجال القرن الثالث الهجري أنواعا من الأحاديث كانت مبعثرة رأوها أحاديث صحيحة. وقد أصبحت هذه الكتب مراجعا مجزوما بها لسنة النبي، ويعتبر في المقام الأول منها الصحيحانه ()).

ووصف غيره جهود المحدثين في خدمة السنة بالعبث، وذلك لقلة حذرهم وتدقيقهم<sup>(٢)</sup>.

<sup>(</sup>١) تاريخ التراث العربي، فؤاد سيزكين، ٢٢٥/١.

<sup>(</sup>۲) العقيدة والشريعة، ص٠٥.

 <sup>(</sup>٣) موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأستاذ الأمين الصادق الأمين، ١٤٩/٢، فنقلا
 عن جب في كتابه دراسات في حضارة الإسلام، ص١٤٨٠.

وهذا الوصف السخيف لنقاد الحديث وصيارفته، ليس له منطلق سوى الطعن في سنة النبي رضي وتشويه الشريعة الإسلامية في مصادرها الأساسة.

وغاب عن هؤلاء وأمثالهم أن منهج النقد عند المحدثين قد شمل كل أوجه الاحتمالات في نقد المرويات، سنداً ومتناً، فالأساس الأول هو أداء الراوي للحديث كما سمعه، وهذا يقتضي أولاً دراسة حال الراوي، وألفوا في ذلك مصنفات كثيرة تعنى بأسمائهم، وتواريخهم، وأماكنهم، وشيوخهم وتلامذتهم، وأماكن تلقيهم وأدائهم، وحالهم عدالة وضبطا، وغيرها من المباحث المتعلقة بحال الراوي، كما وضعوا قواعدا لتحديد مستويات قبولهم أو ردهم، ومراتبهم في ذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن للحديث جوانب أخرى غير شخص الروي، قد تدل على الضعف أوالسلامة في النقل، وهي إما أن تكون من أخذ الراوي أو أدائه للحديث، أو في سلسلة السند، أو في عين المتن، أو تكون أمراً مشتركاً بين السند والمتن، وقد استوفى المحدثون بحث ذلك كله، وتتبعوا جميع احتمالات القوة والضعف، فدرسوا صبغ الاتصال بين الرواة في حال الأخذ والأداء، وما دل منها على الاتصال، وما لم يدل، وجعلوا لكل حالة تسمية وحكماً خاصاً، وتناولوا متون الأحاديث بالفحص والتدقيق، وتتبعوا ما بها من علل وشذوذ وغير ذلك بقواعد رصينة.

هذا بالإضافة إلى ما قاموا به من موازنة ضخمة بين الأحاديث سنداً ومتناً، وعرضها على كل الدلائل العقلية والشرعية، واستخرجوا بها أنواعاً كثيرة من علوم الحديث، كالمعلل، والموضوع، والمدرج، والمقلوب، والمنكر، والمضطرب، والمصحف، وغيرها من الأنواع الناشئة نتيجة مقارنة المرويات وسبرها.

ولذا جاءت أحكامهم في القبول والرد شاملة لجميع الحالات والاحتمالات، بدءاً من قمة الصحة فيما سموه بأصح الأسانيد وما يحفه من قرائن أخرى، ثم باقي مراتب الصحيح، فالحسن لذاته، فالحسن لغيره، إلى الضعف السير الذي قد يُعمل به بشروط تقوي احتمال سلامته، ثم الضعف الشديد، وهو الناشئ عن فحش الغلط أو الغفلة، أو كون الراوي متهماً بمفسق، ثم ما هو شر من ذلك كله وهو الكذب المختلق، الذي لا تجوز روايته إلا على سبيل التحذير منه والتنبيه على كذبه، فكانت هذه الأحكام سُلَّماً دقيقاً للقبول والرد، أخذت كل درجة منه شروطها وحكمها الملائم تماماً بكل وضوح ودقة (1).

كل ذلك يثبت أن منهجهم في النقد كان شاملاً لجميع جوانب الحديث، ولكل الاحتمالات والدلائل التي تشير إلى معرفة قوته من ضعفه، مما يجعل كل مطلع منصف يقطع بسلامة أحكامهم على الأحاديث، وأن منهجهم في النقد كان هو السبيل الوحيد المتكامل للوصول إلى تمييز المقبول من المردود.

وبهذا وصف الدكتور مصطفى السباعي منهج المحدثين، فقال: الا يستطيع من يدرس موقف العلماء منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدرين السنة من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة، وتمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماعنا رحمهم الله، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم، (7).

وفي كل ذلك والمحدثون يستعملون العقل في وظيفته الطبيعية في نقد

 <sup>(</sup>١) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص٣٣١ ـ ٤٣٤، وموقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأستاذ الأمين الصادق الأمين، ١٥١/٢.

<sup>(</sup>۲) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٩٠.

العرويات سندا ومتنا، حيث لا يتأتى لهم تمييز الصدق من الكذب، والخطأ من الصدوب، بواسطة الدلائل البينة، والقرائن الواضحة، والمناسبات المتعددة إلا عن طريق استعمال العقل، أما أن يوظف العقل في غير وظيفته الأصلية، فهذا بعيد عن منهج النقاد وعملهم، وقدوتهم في ذلك سيد البشرية النبي .

ونختم هذا البيان بنص للدكتور محمد عجاج الخطيب \_ في رده على جولد زيهر، حين أخذ يقارن بين منهج المحدثين ومنهج المستشرقين \_، قال فيه: « . . . فمن الطبيعي أن تختلف عن وجهة نظر النقاد الأجانب، الذين لا يؤمنون برسالة محمد ﷺ، ولا يعتقدون الإيحاء إليه، فنحن مختلفون معهم من نقطة البداية؛ لأن كثيرا من الأحاديث التي تتناول العقائد والغيبيات سلمنا بصحتها بعد التحقيق العلمي، وسلمنا بكل ما جاء فيها لأنها عن الصادق المصدوق، فاختلاف وجهة نظرهم لا يضيرنا ما دمنا قد سلكنا في نقدنا وبحثنا أسلم طرق البحث العلمي وأدقها، وقد شهد لنا بذلك المنعفون منهم (۱۰).

٢ ـ عناية المحدثين بنقد الإسناد والمتن معا: كما عاب كثير من أصحاب المدرسة العقلية الحديثة على المنهج النقدي عند المحدثين، أنه لا ينظر إلى نقد الأسانيد، وأن صنيعهم في ذلك أخذ الطابع الشكلي الظاهري، وهذا في رأيهم من شأنه أنه يورث الخلاف والفرقة وتشتيت الأذهان لا غير.

وهذا التوجه ليس من بنات أفكارهم، أو خلاصة دراستهم التاريخية واستنتاجاتهم، بل نابع من إخلاص قناعتهم بما يروجه المستشرقون من شبه حول السنة النبوية الشريفة ورجالها، وحتى نبين مصدر هذا التقول، ومخالفته لما عرف من منهج التحقيق عند المحدثين، لابد أولا من ذكر بعض نصوص من ابتكر هذه الشبه واصطنعها، ومن روج لها، ثم نشي ببيان

<sup>(</sup>١) السنة قبل التدوين، ص٢٥٣.

الواقع النقدي، كما هو عند المحدثين سواء على مستوى صنيع الصحابة رضي الله عنهم، أو على مستوى المراحل النقدية التي أعقبت تلك الفترة.

## نصوص بعض المستشرقين ومن وافقهم:

يقول «كاتياني»: «كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واو جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه».

يقول «شاخت» في هذا: «ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه.

ويقول «غاستون ويت»: «لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة» ثم جَمَعَهُ الحُفَّاظ ودوَّنُوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، لذلك لسنا متأكدين من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن رسول الله، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئا عن حسن نية في أثناء روايتهم الحديث،(۱).

فاتفق هولاء وغيرهم على أن المحدثين لم تكن لهم عناية مطلقا بدراسة المتن والنظر فيه ونقده، وهو ما أطلقوا عليه ابالنقد الداخلي»، وهذه الصورة المشوهة، والمبنية على إخفاء الحقائق التاريخية للنقد والنقاد، وعدم التصريح بها، لم تكن حبيسة عقول هؤلاء الذين يتربصون بالأمة الدوائر، بل رفع تلك الراية بعض من اعجبوا من أبناء هذه الأمة بما يأتيهم من هنا وهناك، دونما ضبط أو تمييز للغث من السمين في ذلك.

يقول أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام»: «وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الناية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحا وتعديلا، فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجاتهم من الثقة،

 <sup>(</sup>١) السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، ص٠٤٠، نقلا عن التاريخ العام للديانات، ص
 ٣٦٥.

وبحثوا هل تلاقى الراوي والمروي عنه أم لم يتلاقيا؟... ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي، فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا؟...،١<sup>١٥</sup>.

ويقول محمود أبو ريّة: قوقد تعرض كثير من أثمة الحديث للنقد من جهة المتن إلا أن ذلك قليل جداً بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الاسنادة(٢).

هكذا ردد هؤلاء ما قاله المستشرقون، ودندنوا به في كل محفل، ودونوه بكل قلم، فهذه التبعية المطلقة لهم «كانت من أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي ﷺ، وجعلت جميع نظام السنة معها لا تجد قبولا في يومنا هذا. إن السنة تعارض الآراء الأساسية التي تقوم عليها المدنية الغربية معارضة صريحة، حتى إن أولئك الذين خلبتهم، لا يجدون مخرجا من مأزقهم هذا إلا رفض السنة على أنها غير واجبة الاتباع على المسلمين، ذلك لأنها قائمة على أحاديث لا يوثق بهاه (٣)

بل وجدنا من يقول بهذا الرأي من رواد الإصلاح في العصر الحديث، السيد رشيد رضا، وذلك في قوله: "إن علماء الحديث قلما يعنون بغلط المتون فيما يخص معانيها وأحكامهاه<sup>(4)</sup>.

والمتبع بإخلاص يجد أن هذا الجانب يشكل إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها سنة المصطفى ﷺ، وأن تلك الشبهات يردها واقع النقد بداية من عصر الصحابة رضي الله عنه إلى غاية مرحلة ما بعد الرواية، ففي تلك المراحل التاريخية وموضوع نقد الحديث عند النقاد يشكل منهجا نقديا يعالج كل المويات علاجاً علمياً متكاملاً.

ضحى الإسلام، ٢/١٣٠.

<sup>(</sup>Y) أضواء على السنة المحمدية، ص٣٠٣.

<sup>(</sup>٣) الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد ليبولد فايس، ص٧٤ \_ ٧٠.

<sup>(</sup>٤) نقلا عن أضواء على السنة المحمدية، ص٣٠١.

ولدحض شبه المستشرقين السابقة ومن قال برأيهم، نتناول في المطالب الآتية: تكامل عملية النقد بين السند والمتن، وعناية المحدثين بنقد المتون، وعناية المحدثين بفقه المتون:

#### أ ـ تكامل عملية النقد بين السند والمتن:

إن عمل المحدثين لن يستقيم إذا توقفت دراستهم على النظر المجرد للإسناد ورجاله؛ لأن عملية النقد لا تقتضي معرفة كون الراوي عدلا في دينه فحسب، بل لا بد من معرفة مستوى ضبطه في أداء المرويات، وهذا لا يستقيم للنقاد إلا بعد اختبار ضبطه عن طريق مقارنة ما يرويه برواية غيره من الثقات، ولو من حيث المعنى، فإذا وجدوا روايته تخالف ما عرف عنهم اعتبروها منكرة، وفي هذا يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أولم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله (۱).

ويقول ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ولو من حيث المعنى، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نختَجَّ بحديثه، (٢٠).

وغالباً ما يكون حكمهم على الحديث بالنكارة، والبطلان، من جهة المتن لا السند، ولما كان سبب تلك النكارة رواة ضعفاء في الإسناد كان توجيه الطعن بالنكارة إليهم مباشرة، ولهذا ينبغي فهم مصطلحاتهم، وصناعتهم في ذلك؛ وللإمام المعلمي كلام نفيس في هذا أردنا نقله بتمامه:

<sup>(</sup>١) مقدَّمة صحيح مسلم دمع شرح النووي، ١/١٥ ـ ٥٩.

<sup>(</sup>۲) مقدمة ابن الصلاح، ص٦٣.

قال في رده على الشبهة أبي ريّة السابقة: ﴿أَقُولُ: ومن وتتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم، وكتب العلل وجد كثيرا من الأحاديث يطلق الأثمة عليها «حديث منكر، باطل، شبه موضوع، موضوع...» ومن أنعم النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كأن الأثمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده، فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، وكثيرا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر "موضوعات" ابن الجوزي، وتدبر تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالبا بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل، وما يعل من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك مما ينكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: "منكر، أو نحوه، أو الكلام في الراوي، أو التنبيه على خلل في السند، كقولهم: فلان لم يلق فلانا، لم يسمع منه، لم يذكر سماعا، اضطرب فيه، لم يتابع عليه، خالفه غيره، يروى هذا موقوفا وهو أصح، ونحو ذلك ا(١). وهذا الفهم لصنيع النقاد إنما ينبثق عن دراسة واعية، وفهم ثاقب، وممارسة دائمة لمصنفاتهم واصطلاحاتهم وقواعدهم في هذا العلم.

كذلك نجد أنه من شرط الحديث الصحيح والحسن أن لا يكون شاذاً ولا معللا، ويقسمون الشذوذ إلى شذوذ في المتن وشذوذ في السند، كذلك يقولون: إن العلة قد تكون في المتن كما تكون في السند، وعلل المتون كثيرة، والمتتبع لكتب العلل، ونقد الرجال يجدها طافحة بما ذكرنا.

وحتى يحتاط المحدثون من الجانب الشكلي في نقد الأحاديث، نجدهم قرروا قاعدة اتفقوا عليها، وهي أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، ولا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن. وهذا واضح في قواعد هذا العلم، مُسَلَّم به لا يحتاج إلى الاستكثار من النقول والتطويل بها، وهو

<sup>(</sup>١) الأنوار الكاشفة، عبدالرحمن المعلمي، ص٢٦٣ ـ ٢٦٤.

يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن المحدثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمال، وأعدوا له العدة، في منهج موضوعي متعمق بعيد عن الشكلية والانخداع بالمظاهر.

● هذا كله إذا سلمنا بهذا التقسيم الثنائي للنقد «نقد داخلي ونقد خارجي»، وإلا فهناك من رأى أن هذا التقسيم لا يسقط على دراسة أحاديث النبي ﷺ في مرحلة الرواية، والمستشرقون إنما استفادوه من صنيع المحدثين، حيث استخدموا هذا المنهج «في توثيق الكتب والصحائف ـ أصولا كانت أم فروعا ـ وحفظها عن كافة الاحتمالات في التحريف والتصحيف والانتحال»، فكانت الدراسة في ذلك منصبة على جانس:

الجانب الأول ـ النظر في ثبوت الكتاب أو الصحيفة لأصحابها، من خلال دراسة السماعات المسجلة في غلافها، أو في سجل عام موثق.

والجانب الثاني ـ النظر في مدى صحة المحتوى من خلال مقارنتها بنسخها المتنوعة، وعرضها عليها بشكل دقيق أو قراءتها على الشيوخ والمؤهلين الإجازتها وتدريسها، مع تحليل الكلمات والمصطلحات، ليعرف المقصود منها عند مؤلفيها...(١).

فاعتمده المستشرقون في دراستهم للمواد التاريخية وكتب الديانات السابقة، التي تنقل من غير سند ولا نسب، والكتب والنصوص الصادرة عن البشر الذين يحتمل قولهم الصدق والكذب. وأما أحاديث النبي 畿 الذي لا يقلل يصلح تطبيق هذا النوع من الدراسة عليها؛ لأن الذي نقصده من خلال الدراسة الخارجية هو إثبات النص عن مصدره، أو نفيه عنه، وهو في أحاديث رسول الله 畿 الذي لا يحتمل قوله إلا الصدق، فإذا توصل الباحث إلى معرفة ثبوته عن النبي 畿 من خلال دراسة السند، فلا يبقى بعد ذلك مجال لنظر فيما قاله النبي 畿 لتحقق من صدقه 畿؛ لأنه

<sup>(</sup>١) ينظر: نظرات جديدة في علوم الحديث، الدكتور حمزة عبد الله المليباري، ص٨٥٠.

صادق أمين... ولذلك يتبين أن مجال الدراسة الخارجية والداخلية هو نصوص من يحتمل قوله الصدق والكذب(١).

#### ب - عناية المحدثين بنقد المتون:

إن «منهج المحدثين في نقدهم للحديث المروي ومدى صحته، منهج مشعب ومتطور، فتارة يقارنون بين الروايات، وأخرى يعارضونها بالقرآن الكريم، ومرة يفحصون المواد الكتابية من حبر وورق، وأحيانا يحكمون عقولهم، وفي ضوء ذلك كله كانوا يحكمون وينقدون. وإذا وضعنا النقد الداخلي جانبا يمكننا وضع كل هذه الطرق ـ على الأغلب تحت عنوان «المعارضة». إذ بجمع الروايات ومعارضة بعضها ببعضها الأخر يمكن لنا أن نعرف الشواهد والمتابعات التي قد تتسبب أحيانا في نقل الأحاديث من درجة دنيا إلى درجة عليا، وكذلك عن طريق المعارضة نعرف الصحيح والحسن والضعيف، والشاذ والممكل والمدرج وغير ذلك، وعن طريق معارضة الروايات نحكم على الرواة وضبطهم وإتقانهم»(۱).

ونقد المرويات بدأ منذ عصر الصحابة، وكان يرتكز أساسا على النظر في المتون، ومدى موافقتها للأصول الثابتة عن النبي ﷺ؛ لأن سلسة الإسناد متوقفة على الصحابة وهم عدول بلا شك.

وأول من سلك منهج النقد أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وذلك في ميراث الجدة.

قال أبو عبدالله الحاكم مبرزا هذه البداية: "وأول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ أبو بكر"<sup>(r)</sup>.

<sup>(</sup>۱) المصدر السابق، بتصرف، ض۸۵ ـ ۸۹.

<sup>(</sup>٢) منهج النقد عند المحدثين، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، بتصرف، ص٤٩.

<sup>(</sup>٣) المدخل إلى معرفة الصحيح، ص٤٦.

وقال الإمام الذهبي: «كان أبو بكر أول من احتاط في قبول الأخبارة(١٠).

وسلك عمر رضي الله عنه هذا المنهج، وانتقد عددا من الروايات، منها: ما أخرجه مسلم أن عمر رضي الله عنه أنه سمع حديث فاطمة بنت قيس، وأن زوجها طلقها ثلاثاً، فلم يجعل لها رسول الله ـ ﷺ لقرل امرأة لا ندري لعلها نفقة فقال عمر: «لا ندري كتاب الله وسنة نبيه ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لاَ تُحْرِيُوهُمْ مِنْ يُرْتِهِنَ وَلاَ يَعْرُجُنُ إِنَّ اللهُ عَزِّ وهكذا سلك جماعة يُرْتِهِنَ وَلاَ يَعْرُجُنُ إِنَّ اللهُ عَنْ رجلًا عنهج نقد المرويات.

واتسعت دائرة النقد أكثر في عهد التابعين، حيث استعمل أهل البدع الكذب للترويج إلى بدعهم، فكانت الضرورة أوكد للنظر في المتون ومعارضتها على غيرها من المرويات الثابتة، من هؤلاء:

الإمام الزهري في معارضته بين روايات عروة وابن المسيب والقاسم وغيرهم: ق... وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير، وابن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله، عن حديث عاتشة رضي الله عنها، وبعض حديثهم يصدق بعضا... "، وفي عهد أتباع التابعين كثرت الجهود واتسعت دائرة النقد، وعرض المرويات ومقارنتها، ومثالها: قول أبي داود الطيالسي: قسمعت خالد بن طليق يسأل شعبة، فقال: يا أبا بسطام حدثني حديث سماك بن حرب في اقتضاء الورق من الذهب حديث ابن عمر. فقال: أصلحك الله، هذا حديث ليس يرفعه أحد إلا سماك. قال: فترهب أن أروي عنك؟ قال: لا، ولكن حدثنيه

<sup>(</sup>١) تذكرة الحفاظ (١/).

 <sup>(</sup>٢) الطلاق، الآية ١، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب إذا عدل
 رجل أحدا فقال لا نعلم إلا خيرا أو قال ما علمت إلا خيرا، ٢٣٢/٢ ح٢٤٩٤.

 <sup>(</sup>٣) آخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب المطلقة ثلاث لا نفقة لها،
 (٣) ١١٨/٢ ح-١٤٨٠.

قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر ولم يرفعه. وأخبرنيه أبوب، عن نافع، عن ابن عمر ولم يرفعه. وحدثني داود بن أبى هند، عن سعيد بن جبير ولم يرفعه.ورفعه سماك فأنا أفرقه، (١٠).

إذا فهذا المنهج قد بدأ في وقت مبكر، وكلما تأخر الزمن زاد انتشاره وتوسع حتى بلغ أوجه في القرن الثالث، ويدل على ذلك صنيع ابن معين، وابن حنبل، والبخاري، ومسلم... وغيرهم(٢٠).

ولإبراز منهج المحدثين النقاد في نقد المتن حتى في حال صحة الإسناد، نورد النموذج الآتي الذي ذكره الإمام مسلم في كتابه التمييز:

قال أبو حاتم مكي بن معدان: "سمعت مسلماً يقول: ومن الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد:

حدثنا الحسن الحلواني، ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة أخبره، أنه بلغه: أن النبي ﷺ صلى ركعتين، ثم سلم، فقال ذو الشمالين ابن عبد عمرو: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال رسول الله: لم تقصر الصلاة، ولم أنس. قال ذو الشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله. فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: أصدق ذو اليدين؟ قالوا: نعم. فقام رسول الله ﷺ فأتم ما يقي من الصلاة، ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقاه الناس.

قال ابن شهاب: وأخبرني ابن المسيب، عن أبي هريرة، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وأبو بكر ابن عبدالرحمن، وعبيدالله بن عبدالله.

سمعت مسلما يقول: وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي البدين وهم

<sup>(</sup>١) الجرح التعديل، المقدمة، ابن أبي حاتم الرازي، ١٥٨/١.

 <sup>(</sup>Y) ينظر: منهج النقد عند المحدثين، الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، بتصرف، ص,٩٤.

غير محفوظ، لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله ﷺ في هذا.

حدثنا عمرو الناقد، ثنا سفيان، ثنا أيوب، سمعت ابن سيرين، يقول: سمعت أبا هريرة، وساقه في هذا.

حدثنا أبو كريب، ثنا أبو أسامة، ثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران، كل هؤلاء ذكروا في حديثهم: أن رسول الله وسلم حين سها في صلاته يوم ذي اليدين سجد سجدتين بعد أن أتم الصلاة.

سمعت مسلما يقول: فقد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله ﷺ يوم ذي اليدين أن الزهري واهم في روايته إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله ﷺ (۱).

وقد سئل ابن القيم رحمه الله: (هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فقال: هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله في وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول للاي الحرام، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول للاي وهديه، وكلامه، وأفعاله، وما يجوز أن يخبر عنه وما لا يجوز ما لا يعرف غيره، (١٠).

وذكر أموراً كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا، أهمها: اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ. وتكذيب الحس له.

<sup>(</sup>١) التمييز، للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، ص ١٨٧ - ١٣٨ ح ٤٤ - ٨٨.

<sup>(</sup>٢) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، ص٣٢.

وسماجه الحديث وكونه مما يسخر منه. ومناقضته لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة. وأن يدعي على النبي ﷺ أنه فعل أمرا بمحضر الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه. وأن يكون الحديث باطلا في نفسه. وأن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام رسول الله ﷺ وأن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه. ومخالفة الحديث صريح القرآن. وركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها...(1).

في ضوء ما سبق من النصوص يتبين أن تمكن المحدثين لم يكن مقتصرا على دراسة الأسانيد ونقدها فحسب، بل برزوا أيضاً في نقد المتون.

## ج - عناية المحدثين بفقه المتون:

واتهام منهج المحدثين بالشكلية، وعدم إحاطته بجميع الجوانب التي ينبغي أن يمسها النقد جعل بعض المعاصرين يعتقدون أن مهمة فهم الأحاديث وفقهها بعيدة عن المحدثين ومنهجهم النقدي، حتى أنهم وصفوهم بعدم تمكنهم من اكتشاف علل متون كثير من الأحاديث، وأن هذا من مهمة الفقهاء والأصوليين وأهل الكلام، قال بعضهم: "وقد يصح الحديث سندا ويضعف متنا بعد اكتشاف الفقهاء علة كامنة فيه. واكتشاف الشذوذ والعلة في متن الحديث ليس حكرا على علماء السنة، فإن علماء التفسير والأصول والكلام والفقه مسؤولون عن ذلك، بل ربت مسؤليتهم على غيرهم". وهذا لعبني أن بضاعة المحدثين الفقهية مزجاة، لا تصل إلى مستوى النظر في المتون ومعانيها ونقدها، كما يصنع ذلك أهل العقل من الفقهاء وغيرهم.

والمتتبع لتاريخ النقد منذ بدايته يجد أن المحدثين يعنون عناية تامة بالنظر في المتون وفقهها، وأن كثيرا من الشذوذ والعلل اكتشفوها عن طريق فهمهم للمتون وإدراكهم لمعانيها، فكيف تأتى لهم ذلك إذا كان هذا ليس من صنعهم؟!

<sup>(</sup>١) المصدر السابق، ابتداء من الصفحة ٤٠ فما بعدها.

وكلنا يعرف أن أول كتاب ألف في أصول الفقه وأصول الحديث، كتاب «الرسالة»، للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، حين «كتب إليه عبدالرحمن بن مهدي، أن يضع له كتاباً، فيه معاني القرآن، ويجمع فنون الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة فوضع له كتاب الرسالة»(١).

ويصفه العلامة أحمد شاكر بقوله: "هو أول كتاب ألف في أصول الفقه، بل هو أول كتاب ألف في أصول الحديث أيضاًه"".

وحين بدأ أئمة الحديث في تدوين مصنفات السنة بأشكال عدة، كان من بينها التأليف على طريقة الأبواب الفقهية، كما صنع ذلك الإمام البخاري في صحيحه، والأثمة الأربعة في سننهم، وغيرهم من أصحاب السنن، والمصنفات.

وما هذا إلا إدراك منهم وفهم لمتون الأحاديث وما تحويه من موضوعات، فيضعون كل حديث في الباب الذي يناسبه. ثم يترجمون لتلك الأبواب بما يفهمونه من أحاديث الباب من أحكام وحكم، وهذا هو عين فقه متون الأحاديث وفهم معانيها. ولذلك نرى الباحثين حين يريد الواحد منهم معرفة رأي الإمام البخاري مثلاً في المسألة الفقهية المعينة يعود مباشرة إلى موضعها في كتابه الصحيح، ثم ينظر إلى ما ترجم به في باب تلك المسألة.

كما نلاحظ عنايتهم في تلك المرحلة أيضاً واضحة بفقه الحديث، وذلك من خلال تعقيباتهم الفقيهة المتكررة عقب كثير من الأحاديث التي يخرجونها في مصنفاتهم، كما صنع ذلك الإمام الترمذي في كتابه السنن، حيث بين جملة من الاختيارات الفقهية للعلماء، مبديا فهمه ورأيه في كثير من الأحيان ").

<sup>(</sup>١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ١٤/٢ ـ ٦٠.

<sup>(</sup>٢) ينظر: مقدمة رسالة الإمام الشافعي، الشيخ أحمد محمد شاكر، ص١٣٠.

 <sup>(</sup>٣) ينظر: بداية كتاب العلل في آخر السنن، للإمام الترمذي، عناية مشهور بن حسن آل سلمان، ص٨٦٦.

كما اعتنى المحدثون منذ البداية بالنظر في مشكل الحديث ومختلفه، فألف الإمام الشافعي كتابه "اختلاف الحديث، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) كتابه "تأويل مختلف الحديث، وألف فيه أيضاً يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٩هـ)، وألف أبو جعفر الطبري (٣١٩هـ) كتابه "تهذيب الآثارة. و أكدت مصنفات النقاد في علوم الحديث، أن فقه الحديث يعد جانبا مهما من علوم الحديث، كما صنع ذلك الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث، وحيث قال في النوع العشرين منه: "من علم الحديث معرفة فقه الحديث، إذ الموضع ألم العلوم، وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام، أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر، فمعروفون في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ

وذكر الحاكم في هذا النوع عدد من فقهاء المحدثين، منهم: محمد بن مسلم الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن عيبنة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن يحيى التيمي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله بن جعفر ابن المديني، ويحيى بن معين.

كما أفادتنا مصنفات العلل، والجرح والتعديل، وتاريخ الرواة كثيرا من النصوص التي تثبت رسوخ قدمهم، وعلو شأنهم في تتبع معاني المتون، وما تحويه من تراكيب ودلالات، بل كانوا يحذرون من خطر تجاهل هذا الأمر وعدم العناية بفقه الحديث، من ذلك:

قول الناقد الجهبذ الإمام علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم، (<sup>77)</sup>.

<sup>(</sup>١) معرفة علوم الحديث، ص٦٣.

<sup>(</sup>۲) سير أعلام النبلاء، ١١/٨٤.

وقول الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهویه: وإن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم، والناسخ والمنسوخ من الحديث لا يسمى عالماً (1).

وقول قتادة: «من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه»<sup>(٣)</sup>.

وقول سعيد بن أبي عروبة: "من لم يسمع الاختلاف فلا تعدوه عالماًه".

وقول سفيان بن عيينة: «أجسر الناس على الفتوى أقلهم علماً باختلاف العلماء»(٤).

وقول سفيان الثوري، وابن عيينة، وعبد الله بن سنان: «لو كان أحدنا قاضياً لضربنا بالجريد فقهياً لا يتعلم الحديث، ومحدثاً لا يتعلم الفقه،<sup>(۵)</sup>.

وقول عبدالرحمن بن مهدي: الو استقبلت من أمري ما استدبرت، لكتبت بجنب كل حديث تفسيراا<sup>(١)</sup>.

كان هذا دأب المحدثين النقاد في عهد الرواية، فلا يفرغون كل جهدهم في دراسة الأسانيد إثباتا وردا فحسب، بل إلى جانب ذلك أثبتوا درايتهم واهتمامهم البالغ بفقه المتن ونقده، الأمر الذي جعلهم يتفطنون لكل دخيل، ويقفون لكل محاولات الدس والتزوير، فيطبقون عليه قواعدهم النقدية، أما من جاء بعدهم، فحالهم كما قال الخطيب البغدادي: "وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث، والمثابرة على جمعها، من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف العاضين

<sup>(</sup>١) معرفة علوم الحديث، ص٠٦٠

<sup>(</sup>۲) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، ۲٦/۲.

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق.

<sup>(</sup>٤) جامع بيان العلم وفضله، لأبن عبد البر، ٤٦/٢.

<sup>(</sup>٥) نظم المتناثر من الحديث المتواتر، ص٣.

<sup>(</sup>٦) أدب الإملاء والاستملاء، للإمام السمعاني، ص١٣٥.

وفي عهد ما بعد الرواية توجهت جهود المحدثين أكثر إلى فقه المتون وشرحها، بعد أن استقرت السنن في بطون الكتب في عهد الرواية، فتناولوا بالشرح كتب الصحاح كصحيحي البخاري وسلم، والسنن كالسنن الأربعة وغيرها، والمصنفات كموطأ الإمام مالك وغيره.



<sup>(</sup>١) الكفاية في علوم الرواية، بتصرف، ص١٨ ـ ٢٠.



#### الخاتمة

# \*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

إن من التحديات التي تواجهها السنة النبوية الشريف تلك الشبهات القديمة الحديثة التي نادى بها المعتزلة قديما، والمستشرقون حديثا، والتي تطعن أساسا في منهج المحدثين النقاد في دراسة الأسانيد، ونقد المتون وفقهها، والتي تناولنا بالنقاش والرد لأهمها في هذا البحث، وأبرزنا ما كان عليه واقع النقاد في تعاملهم مع الأحاديث النبوية الشريفة بداية من عصر الصحابة رضي الله عنهم.

ونستطيع أن نلخص نتائج ذلك فيما يلي:

 إن الله عزَّ وجلَّ كرم الإنسان بالعقل، وجعل لإدراكه حدا ينتهي عنده، أما الوحي فهو أكبر وأشمل، وحقائقه فوق مستوى العقل، فهو الأصل الذي يهتدي بنوره العقل الصريح.

٢ ـ إن استعمال العقل في غير وظيفته المنوطة به، كمعارضة صحيح المنقول، وتقديمه في ذلك، ورد ما ثبت بالقواعد والضوابط المعتمدة عند المحدثين النقاد، فهذا العقل هو الذي غلبت عليه الأهواء، والظنون، والأفكار المنحوفة والضلالات الفاسدة.

٣ \_ إن اتهام المحدثين النقاد بالجمود وعدم استعمال النقد العقبلي، شبهة يردها واقع النقد لدى المحدثين، إذ نجدهم يستعملون النقد العقلي في جميع مراحل النقد: عند السماع، والأداء، ونقد الرواة، ونقد الأحاديث.

٤ ـ وعرض الأحاديث على القرآن الكريم عند المحدثين له مجال

محدد، في القليل من الأحاديث، وذلك إذا وقع التفرد برواية حديث غريب، لا يعرف له أصل عند المحدثين رواية وعملا، فيتعين عرضه على القرآن الكريم ثم السنة ثم الإجماع.

حما أن اتهام المحدثين بأن تناولهم للقضايا النقدية يتسم بالجزئية،
 شبهة تخالف واقع النقد لديهم أيضاً، إذ بتتبع وسبر قواعدهم وضوابطهم في
 ذلك نجد أن منهجهم يتصف بالشمولية في تناول القضايا الحديثية، حيث
 نجدهم يتناولون الحديث بالنقد من جميع زواياه سندا ومتنا، سماعا وأداء.

٦ ـ وأما ما عاب به هؤلاء على المحدثين من اقتصارهم على نقدهم للأسانيد دون المتون، فقد أبرزنا أن جهود المحدثين منذ عصر الصحابة إلى غاية القرون المتأخرة بارزة وواضحة في نقد المتون، عن طريق المقارنات والمعارضات المختلفة، والقواعد العامة التي يميزون بها المتون الموضوعة والمكذوبة، حتى وإن صحت أسانيدها.

٧ - وكذلك الأمر بالنسبة لفقه المتون، والدراية بمعانيها، فغاية المحدثين النقاد بعد إثبات صحة المتون، هو فقهها وفهمها، وذلك ما برز في مصنفاتهم الحديثية، تبويبا وتعقيبا، والمصنفات المستقلة، فكا للتعارض، وحلا للإشكال، ومصنفات شروح كتب السنة عند المتأخرين من المحدثين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.





### قائمة المصادر والمراجع

## 泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰

- المصحف الشريف، رواية ورش عن نافع، طبع برعاية وزير الشؤون الدينية الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٣٩٩هـ).
- لدب الإملاء والاستملاء: أبو بكر أبو سعد السمماني، تحقيق: ماكس فايسفايلر،
   دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1401هـ 1941م).
- ٣ ـ أساس التقديس في علم الكلام: فخر الدين الرازي، مطبعة مصطفى الحلبي،
   مصر، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
- إلى الإسلام على مفترق الطرق: محمد أسد ليبولد فايس، تحقيق: عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت.
- م أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية، مطبعة التأليف، مصر، ط١ (١٣٧٧هـ ١٩٥٨م).
- الاعتصام: إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق أحمد عبدالشافي، دار شريفة، الجزائر.
- لائوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة:
   عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار عالم الكتب، (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م).
- / \_ تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي(٣٩٣هـ ـ ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩ ـ تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام ابن سعود، السعودية، (١٩٨٣م).
  - 10 \_ تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، حيدر أباد، ط٣.
  - ١١ \_ تفسير المنار: محمد رشيد بن على رضا، دار المنار، ط٣ (١٩٦٧م).
    - ١٢ \_ التمييز: للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، مكتبة الكوثر.

- الجرح التعديل، المقدمة: ابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٧٧١هـ ـ ١٩٥٧).
- جريئة المسلمون: السنة ٢٠، ع٢٧٦، ٢٣ ـ ٢٩ شوال ١٤١٠هـ/٢٤ ماي ١٩٩٠م.
- درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، تحقيق رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية.
- ١٦ ـ الدلالة المقلية في القرآن: الدكتور عبدالكريم نوفان عبيدات، عبدالكريم نوفان عبيدات، دار النفائس، الأردن، ط١ (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).
- ۱۷ ـ الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (۱۳۰۹ هـ). السنن: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، عناية مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط1.
- ۱۸ ـ السنن: أبو داود سليمان بن الأشعث، عناية مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط۱.
- ۱۹ السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام: محمد لقمان السلفي، دار البشائر،ط۱ (۱۶۰۹هـ ۱۹۸۹م).
- ٢٠ السنة قبل التدوين: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر،بيروت، ط٣ (١٤٠٠هـ ـ
   ١٩٨٠م).
- ٢١ ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي،
   بيروت، ط٢ (١٣٩٨ه ١٩٧٨م).
- ۲۲ سير أصلام النبلاه: الذهبي،أبو عبد الله (ت ۱۹۶۸هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٩(١٤١٣هـ).
- ۲۳ الصحيح: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، وداراليمامة، دمشق، ط٥ (١٤١٤هـ ١٩٩٣م).
- ٢٤ الصحيح: مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق وعناية:
   محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني.
- ۲۰ الصحيح دبشرح التووية: مسلم بن الحجاج، دار الكتاب العربي، (۱٤٠٧هـ ۱۹۸۷م).
  - ٢٦ ـ ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت.
  - ٢٧ ـ ظهر الإسلام: أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، (١٩٦٦م).

- ۲۸ \_ العقيدة والشريعة في الإسلام: إجناس جولد زيهر، دار الكتب الحديثة، مصر، ومكتبة المثنى، بغداد، ودار الكتاب العربي، مصر، ط1 (۱۹٤٦م).
- ٢٩ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح
   محب الدين الخطيب، دار الفكر.
- الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق:
   أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط۲ (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).
- ٣١ كيف نتعامل مع السنة النبوية معالم وضوابط: الدكتور يوسف القرضاوي، دار
   المعرفة، الجزائر.
- ٣٢ لسان العرب المحيط: ابن منظور الإفريقي، دار الجيل، بيروت، ودار لسان العرب، دمشق، (١٤٠٨هـ ـ ١٤٠٨م).
  - ٣٣ \_ مجلة الرسالة: السنة ١١، ع٥١٩، ١١جمادي الآخرة ١٣٦٢هـ/١٤يونيو١٩٤٣م.
- ٣٤ مجموع الفتاوى: ابن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
- مختصر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: ابن القيم الجوزية،
   اختصار محمد بن موسى الموصلي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط١ (١٤٠٥).
   هـ ـ ١٩٨٥م).
- ٣٦ \_ المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم النيسابوري: تحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.
- المستند: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (١٦٤هـ ـ ١٤٤٨)،
   مؤسسة قرطبة، مصر.
- ٣٨ \_ معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، تصحيح وتعليق: معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧).
- ٣٩ مقدمة أبو عمرو ابن الصلاح في علوم الحديث: تخريج وتعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين مليلة، الجزائر.
- و ي منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي،
   مكتبة الكوثر.
  - ٤١ \_ منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر.
    - ٤٢ \_ الموافقات في أصول الأحكام: الشاطبي، دار الفكر.

- ٣٤ موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية: الأسناذ الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، شركة الرياض، ط۱ (١٤٩٨هـ ـ ١٩٩٨م).
- 33 نظرات جديدة في علوم الحديث: الدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار الأندلس للإنتاج الفني والنشر الجزائر.
- نقد المتقول والمحك المميز بين العردود والعقبول: ابن النيم الجوزية، تصحيح
   حسن السماحي سويدان، دار القادري، بيروت، ط1 (١٤٩١هـ ـ ١٩٩٠م).







### المداخلات والتعقيبات

# 泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰泰

# مداخلة الدكتور عبدالجبار سعيد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً جزيلاً للإخوة الأسانذة الكرام من الباحثين والمعقبين. وأرجو من الأستاذ رئيس الجلسة أن يتبح لي فرصتين، تعقيباً على الجلسة الأولى، وتعقيباً على هذه الجلسة..

الملاحظة الأولى بشأن قول الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد: إن عرض الحديث على القرآن من فعل الزنادقة. وقد قال في بحثه ص: ١٩٩، وص: ٢٠ نقلاً لمقولة الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب. وأن السنة قاضية على الكتاب. والمقولة مشهورة بينكم، كما تعلمون.

أقول بإيجاز شديد في هذه المسألة: أكد الأخ الدكتور خالد الدريس مشكوراً، والآن الأخ الدكتور مختار يؤكد على القضية المنهجية التي أرجو الا تغيب عن بالنا، وهي: أن عرض السنة على القرآن منهج علمي، وليس هو من فعل الزنادقة في الحقيقة. وفعل الزنادقة يتمثل في رفض السنة لمجود توهم التعارض. وكما قال الأخ الدكتور خالد بالأمس : لا نختلف في أن تعارض السنة مع صريح القرآن الكريم بصورة لا تحتمل تأويلاً ولا توفيقاً، ينبغي علينا معه رفض الحديث. وهذا قول أهل العلم.

وبحث أخي الدكتور توفيق قائم على الربط بين أهل الفقه وأهل

الحديث. ومقتضى عمل أهل الفقه - كما قالت الدكتورة رقية أمس في بحثها: عن القراءة العضين - الجمع في المسألة الواحدة بين الروايات جميعاً، ومن قبل ذلك الآيات، والنظر فيها بمجموعها، واستخلاص الحكم من خلالها، فكيف يمكن أن تتم هذه العملية دون أن تعرض السنة على القرآن؟! نحن نرفض المجازفة في رد الحديث لمجرد أنه لا يتوافق مع عقولنا، وهذا لا يقبله حريص على الإسلام، ولا خلاف على هذا، لكن إذا ثبت التعارض بصورة لا تحتمل جمعاً معتبراً وفق أصول علمية، ولم تتمكن من توفيق يقبله أهل العلم، فبالضرورة ينبغي أن يرد الحديث إذا انتفت من تاويل أي من النصين.

تدخل رئيس الجلسة:

لكن هل يوجد هذا الذي تفضلت به في الصحيح؟

رد الدكتور عبدالجبار:

أنا هنا أذكر بالقاعدة، أما الكلام في الصحيح فيتعرض لكل حديث انتقده علماء الحديث على حده، وكما لا يخفى عليكم، فإن علماء الحديث عندما قرروا علم مختلف الحديث، ووضعوا قواعد التوفيق بين النصوص والترجيح فيما بينها، وضعوها مقررة، دون النظر في إمكانية انطباق القاعدة على هذا النص أو غيره وإنما يجري النظر في النص بناء على القاعدة، وليس العكس.

فإذا قررنا هذه القاعدة وثبتناها، بعد ذلك ننظر في كل نص، فكل حديث لا تكتمل صحته، ولا يحكم بصحته جزماً إلا بعد انتفاء التعارض بينه وبين الكتاب تعارضاً لا يمكن معه تأويل أو توفيق، أي لا يحكم بصحة حديث إلا إذا انتفى عنه هذا التعارض، إما بتأويل أو ما شابه ذلك.

أما إذا لم نتمكن من التأويل، أو لم نجد تأويلاً مقبولاً مستساغاً عند العلماء، أو توفيقاً مقبولاً، وبقى التعارض الصريح قائماً، ففي الحقيقة لا يمكن أن يكون الحديث صحيحاً.

تدخل رئيس الجلسة:

لكن ليس لذلك مثال!

رد الدكتور عبدالجبار:

أنا انطلقت من قاعدة قالها أخي الدكتور توفيق، وهي أن عرض السنة على القرآن من حيث المبدأ هو من فعل الزنادقة. وأظنكم تتفقون معي أن هذا بحاجة إلى وقفة، وأحسب أنه لم يقصد ما يفهم من ظاهر كلامه.

الملاحظة الثانية: ثارت قضية إشكالية اختلاف الألفاظ وتعدد المعذرج، التي أثارها الإخوة حول كلام الدكتور صلاح الدين الإدليي. أرجو أن أشير إلى أن ابن حجر في تعليقه في الفتح على حديث نزول جبريل في النار: غار حراء، ناقش قضية الروايتين، عن ورقة أنه كان يروى: ويكتب الكتاب العبراني، وفي رواية: كان يكتب الكتاب العبراني، وفي زواية: كان يكتب الكتاب العبري، وفي ذات الرواية: قالت خديجة ـ رضي الله عنها ـ لورقة: يا ابن عم، وفي رواية أخرى: يا

قال ابن حجر: في الموطن الأول يقبل أن يقال: أن الرواية وردت بكلي اللفظين: الكتاب العبراني والكتاب العربي؛ لأن ورقة كان يتقن الأمرين، والكلام للراوي، فيحتمل تعدد المخرج، ولذلك يقبل القول بالتوفيق بين الروايتين: أن الراوي قال هذا في ورقة من جهة، وقاله في ورقة من جهة أخرى؛ لأن المخرج متعدد هنا.

أما قول خديجة \_ رضي الله عنها \_: يا ابن عم أو يا عم، كما يقول ابن حجر، لا يحتمل تعدد المخرج؛ لأن خديجة لم تقله إلا مرة واحدة؛ فإما قالت: يا عم، أو يا ابن عم، ولذلك رجح ابن حجر رواية البخاري: يا بم؛ لأن المخرج متحد.

الخلاصة في القاعدة المنهجية، إذا اتحد المخرج من الراوي فلا يصح التوفيق بين الروايات استنادا إلى تعدد المواضع والألفاظ والروايات.

القضية الثالثة: قضية نقد المتن، فقد شاركت، في تنظيم مؤتمر في

شهر تشرين أول الماضي بعمان، حول نقد المتن، بالتعاون بين الممهد العالمي للفكر الإسلامي، وجمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، وشارك فيه أخونا الدكتور خالد الدريس وعدد من الإخوة الأفاضل.

وقررنا فيه أننا نرفض مقولة المستشرقين في أن المحدثين لم يهتموا بنقد المتن، لكن لا يجوز في تقديري المتواضع أن نبقى مصرين على أن نقد المتن أخذ حقه كاملاً من الدراسة والعناية والاهتمام والانتباه. ويحجينا هذا عن أن نعطي هذه المسألة حقها من البحث، ونترك المجال لغير المتخصصين الذين نشكو في هذه الجلسة من اهتماماتهم. ولذلك فانني أدعو إخواني طلبة العلم ومشايخي وأساتذتي إلى أن نولي مسألة نقد المتن اهتماماً متميزا بدراسة علمية موضوعية تستند إلى قواعد أهل الحديث، ولا تخرج عن ذلك، ولا يحول بيننا وبين ذلك قول المستشرقين. وكتاب الدكتور صلاح الدين الإدلبي حول "منهج العلماء في نقد المتنا، بين أيدينا، فله سابقة طيبة تذكر في هذا المجال.

فيا أيها الإخوة! هذا الموضوع بحاجة ماسة إلى جهودكم، ونحن ندعو إلى فتح الآفاق في هذا الأمر وفق الأصول. لأن عدم فتح الآفاق سيؤدي إلى فتح المجال للذين نتهمهم ونشكك في أقوالهم من المسيئين، وإذا لم نتصد ـ نحن أهل الحديث ـ لهذه المعضلة، فمن سيتصدى لها؟!!

#### مداخلة الدكتور أحمد معبد:

### بسم الله الرحمن الرحيم

المداخلة صغيرة جداً. وهي أن مسألة التساهل والتشدد إذا لم تكن باصطلاح خاص يقرره الشخص، خلافاً لما عليه الأكثرون، فإنها تكون موضعية لا موضوعية، فهناك فرق بين التشدد الموضعي أو التساهل الموضعي، وبين الموضوعي، ولدي أمثلة على ذلك، ليست بين يدي الآن، ممن وصفوا بالاعتدال نجدهم في بعض المواضع متشددين، وممن وصفوا بالتشدد نجدهم في بعض المواضع متشاهلين، فلعل الأحكم أن يكون

موضوع التساهل والتشدد في الدرجة الأولى موضعياً، ثم بعد ذلك إن كان لأحدهم اصطلاح خاص يخالف ما عليه الأكثر يكون التقويم على ضوء اصطلاحه؛ لأن هذا قوله، فنحن نحاكمه إلى ما أراد، والله ولي التوفيق.

## مداخلة الدكتور/ خالسد الدريس:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فني الحقيقة هي مجرد تعليقات على بعض البحوث التي عرضت قبل المبار، من أهمها، بل هو في نظري أخطر بحث قُدِّم حتى الآن ما تقدم به الاستاذ الدكتور أبو لبابة، فهو في الحقيقة صبحة نذير: كتاب يلخص آراء المستشرقين ومطاعنهم، والمفاجأة أن الكتاب يدرس بجامعة الزيتونة. أمر خطير جداً، أي أن معاقل العلم الإسلامي اخترقت، ورقة الدكتور خطيرة جداً، تشير إلى مسألة خطيرة جداً، الكتاب الذي تعرض له الدكتور بمنهج تمليل المحتوى، وهو تحليل طيب جداً يشير إلى مسألة في غاية الخطورة. مذا الكتاب قد حشى حشواً بالشبهات، وبهذه المسألل المنكرة، ويدرس للطلاب في جامعة الزيتونة في مادة الحديث!! مسألة في غاية الخطورة. أنا أرجو التنبه لهذه المسألة. نحن عندما نتحدث عن التحديات المعاصرة، يجب أن ننظر في بداية الأم لخطورة ما حدث جامعة إسلامية، تدرس فيها مث أد هذه الشبهات، والسؤال الآن: الدور على من ؟.

لا بد للإنسان أن يستفسر هذا الأمر، ولا بد أن نحدد ما هو منهجنا في مواجهة هذا الوضع.

أيها الحضور الكريم: سنة أبي القاسم، عليه أفضل صلاة وسلام، تحتاج إلى دفاع، بأبي وأمي عليه الصلاة والسلام.

الأمر الثاني وبشكل سريع: قضية الهجوم على الشافعي، التي أصبحت سمة متكررة عند الحداثيين كنصر حامد أبو زيد وأمثاله ممن ذكرهم الدكتور قبل قليل، وأصبح الإمام الشافعي في هذا العصر جنة لأهل السنة. وعندنا بيهقي العصر الشيخ خليل ملا خاطر، نحن نلقي عليه التبعة في مجابهة مثل هذه الأمور، والسؤال: لماذا الشاقعي أصبح هدفاً للهجوم؟.

وفي اعتقادي أن السبب في ذلك لكون الشافعي كان حالة استثنائية في تاريخ أهل الحديث، بل يمكن التأريخ لحركة المحدثين بما قبل الشافعي وبما بعده. هذا بلا ريب. فلا بد من الدفاع عن هذا الإمام الجليل.

الدكتور عبدالهادي كان بحثه موفقاً جداً، ولا شك أنه قلم اقتراحا رائعاً، وهو قضية إعادة ترتيب كتاب الأنوار الكاشفة؛ لأن الأنوار الكاشفة، ويعرف قراء هذا الكتاب بأن فيه صعوبة. ذلك لأنه إذا لم يكن معك كتاب أبي رية، لا يمكن أن تفهم كتاب «الأنوار الكاشفة» جيداً؛ لأنه بالفعل كتب بطريفة صعبة. وكان شيخنا المحقق العلامة محمد مصطفى الأعظمي، منذ أكثر من عشرين سنة يوصينا في حلقات العلم، عندما كان يدرسنا، بجامعة الملك سعود بالرياض، أقول يوصينا ويشجعنا على قراءة كتب المعلمي، ويحثنا عليها حئاً كبيراً. ونحن نحمد له هذا الحث ونشكره له. إن كتاب «الأنوار الكاشفة» كتاب في غاية الأهمية، ويحتاج إلى دراسات متعددة.

ويبقى أخي وزميلي الدكتور مختار الذي طرح قضية المواطن الأربعة التي يراعي فيها أهل الحديث العقل. وهو مأخوذ من كلام الشيخ المعلمي، أنا أقول: هذه تتكرر في كثير من البحوث. لكن الذي نحتاجه في الحقيقة أن تتم عملية استقراء تفصيلي لمثل هذه المواطن. لا يجوز أن نكتفي بترديد كلام المعلمي، أقول ذلك إذا كان أحد طلاب الدراسات العليا من الحضور في هذه الكلية الراقية. فأشير إلى هذا الموضوع ليسجلوه رسالة علمية في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، تحت عنوان: "مواطن مراعاة العقل عند المحدثين"، خاصة في منهجهم النقدي. ولتكن الانطلاقة من كلام المعلمي؛ وفي تقديري الشخصي أنه سيكون بحثاً جيداً إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

## مداخلة الدكتور محمد بشَّار الفيضي:

#### بسم الله الرحمن الرحيم

ابتداءً أستميحكم العذر، وأرجو أن تتسع صدوركم لهذه الملاحظات، أنا أعلم حرصكم على السنة النبوية وأقدر هذا، لكن في تقديري هناك ملاحظات يجب ألا نغفل عنها.

إخواني الفضلاء: الحديث الشريف وتحديات العصر، لست ضد هذا التوجه من الدراسات على الجملة، لكن تعلمون أن التحديات بدأت منذ عهد الرسالة ولم تنقطع، وما من شك في أن من يقوم بأعباء الدفاع عن السنة النبوية هم أهل العلم، وليس في ذلك غضاضة، لكن أن تنصرف الجهود كلها أو جلها للدفاع، فلدي سؤال متى سنعنى بالنص النبوي ؟!

كذلك هناك توجهات كبيرة لدراسة الأسانيد حتى أصبح ذلك سياقاً أثر على الدراسات العليا فانصرف الطلبة إلى التخصص في هذا الميدان، والنص النبوي هنا مظلوم أيضا، وأنا أسأل إذا كنا حتى هذه اللحظة ندافع عن السنة وننشغل بدراسة أسانيدها، فمتى سنتضع من نصوصها؟ وقد قاربت الدنيا على الزوال حتى بدأت أنشد مع نفسي:

يا نص العلم متى غده أقيام الساعة موعده

إخواني الفضلاء: من السهم أن تنصرف معظم الجهود، عبر بعض الندوات الرائعة وأمثالها، إلى إبراز جوانب العظمة في نصوص السنة، السنة مليئة بالكنوز التي تنير الطريق للإنسان في كل مجالات الحياة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وسيكون هذا العرض أفضل وسيلة للدفاع.

انظروا الغرب مليء بالعاهات، لكنه لا ينشغل بالدفاع عنها، كما ننشغل نحن بالدفاع عن السنة، بل إن الغرب يعرض محاسنه دائماً كالديمقراطية مثلاً.

أما التحديات فثقوا أنه أسلوب يسلكه أعداؤنا، لا يقصد به صرف

الناس عن السنة فحسب بل انشغالهم بالدفاع عنها، ليقفوا دون السعي في عرض محاسنها، نحن من نشر أفكار جولدتسهم، وأبي رية، نشرنا أفكارهم بالمجان، هؤلاء شبعوا موتاً، وأفكارهم ما زالت حية، نحن نروجها، من غير قصد طبعاً، لكن تحت خيمة الدفاع عن السنة، أعود فأقول: لسنا ضد هذه الدراسات، لكن يجب أن تكون كالملح للطعام، علينا أن نعتني بالقرآن نفسه وبالسنة النبوية نفسها، القرآن تضمن دفاعاً عن نفسه ضد المهاجمين: أعلى يقولون افتراه، إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين، لكن كم أعطى القرآن من مساحة للدفاع عن نفسه ضد المهاجمين؟ لن يزيد هذا مغوا ـ عن واحد في المائة. وما تبقى من القرآن كله عرض للكنوز، وعرض للعلوم. كذلك \_ عفوا ـ السنة نفسها دافعت عن نفسها ضد المهاجمين. الرسول ـ عليه الصلاة والسلام \_ قال: «لا ألفين أحدكم جالساً على أربكته يقول: ما وجدنا في كتاب الله أغذاه، وما لم نجده لم نأخذه. ... وهكذا. لكن كم خصص رسول الله كله من مساحة للدفاع عن السنة ضد لكم جصص رسول الله كله من مساحة للدفاع عن السنة ضد لكم جصص رسول الله كله من مساحة للدفاع عن السنة ضد المهاجمين؟! كانت كل سنة لغرض العرض: عرض للكنوز.

وأنا أعود وأقول: عرض الكنوز هو أفضل وسيلة للدفاع. أتمنى لهذا الصرح المبارك أن تكون بداية الانطلاقة منه، وأن تنصرف جهود الباحثين إلى عرض الكنوز والإفادة منها في مجالات الحياة.

وشكراً،،،

## مداخلة الدكتور/ الشريف حاتــم:

السلام عليكم: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه. وبعد:

فمداخلتي الأولى حقيقة هي تأييد لما كان قد سبق إليه الأخ خالد الدريس، لقضية التأكيد على أن يخرج المؤتمر بتوصية تنص على هذا الكتاب، الذي ذكره فضيلة الدكتور أبو لبابة، الذي تهاجم فيه السنة في صرح علمي، كان ـ ونرجو أن يبقى ـ صرحاً علمياً بمعنى الكلمة، ينشر ما لا يعادى ولا يصادم الشريعة الإسلامية، فأنا أقترح على الإخوة المشاركين في هذه الندوة، أن يكون من بين التوصيات التنصيص على خطورة هذا الكتاب، وعلى ما فيه من المخالفات والأخطاء والمجازفات التي ينبغي ألا تحدث. هذا بالنسبة إلى الأمر الأول.

أما الأمر الثاني: فهو لم يكن في الحسبان إلا بعد التعليق الأخير، حقيقة أنا أؤيد ما ذكره فضيلة الدكتور محمد بشار في قضية أن من الوسائل بل هي أحسن وسيلة في الحقيقة للدفاع عن السنة، هي عرض محاسن السنة النبوية وعرض السيرة النبوية، التي هي بداية دليل من دلائل نبوة النبي عليه الصلاة والسلام - لكن في الحقيقة أيضاً: تخصيص ندوة للتحديات والهجوم على السنة النبوية. هذا أمر حسن أيضاً، كان اللقاء الماضي، فيما ليستن عن علوم الحديث النبوي: واقع وآفاق، والندوة الآن تحديات العصر، وقد يأتي يوم في المستقبل يكون أيضاً لعرض محاسن السنة النبوية المتصمر الحديث، والمدتور أشار إلى أنه ليس لديه مانع من هذه المقضية، لكن ينبغي ألا تعطى أكبر من حجمها، وأن يعطى الحجم الأكبر لعرض السنة النبوية يعليه ولا يوجد أحد في هذه الكلية يخالف في ذلك.

## مداخلة الدكتور/ توفيـــق:

### بسم الله الرحمن الرحيم

جزى الله الإخوة المُداخلين خيراً، وأقول: إنه يبدو أن هذه الطعون في السنة النبوية من الحداثيين عمل منظم ومنسق وممنهج ومبيت النية بليل، عبر العالم الإسلامي بأسره - ويدل على ذلك عروض الجلسة الثانية - في المغرب، وفي تونس الزيتونة، وفي سوريا، وفي غيرها من البلاد، وقد صدر عندنا في المغرب كتابان:

الكتاب الأول عنوانه: «البخاري كان بينه وبين الحق حجاب»،

لمؤلفته خديجة البطار، لعنت هذه المذكورة البخاري وقبحته، زاعمة وجود التناقض بين أحاديثه، وأنه يروي أحاديث تخالف العقل.

الكتاب الثاني عنوانه: «أكثر أبو هريرة»، لصاحبه مصطفى بوهندي، وللسف فإن صاحبه معدود من أساتذة الدراسات الإسلامية، فقد راح يشكك في صحبة أبي هريرة، والعمل هنا مقصود. لماذا أبو هريرة بالضبط؟؛ لأنه أكثر الصحابة رواية عن رسول الله ـ ﷺ ـ بل أعلن أنه ليس صحابياً، وأنه تابعي، وأنه أدخل الإسرائيليات في الإسلام بروايته عن مُسلِمة أهل الكتاب ثم نسبها للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذن المراد أن هذا الجهد في الطعن في السنة النبوية ليس عفوياً، وإنما هو طعن مخطط ومنظم.

لو سمحت - الرئيس! - سؤال الدكتور أخي عبدالجبار، حول قضية العرض على القرآن، فالذي قصدته هو العرض لحديث: إذا أتاكم عني فاعرضوه على القرآن، فإن وافق القرآن فاقبلوه، وإن خالف فردوه، أو فلا تقبلوه، وهذا بشهادة عبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن معين، أنه من وضع الزنادقة، ثم عرض الأحاديث على القرآن للفهم، هذا جيد، لكن عرض الأحاديث على القرآن لرد الأحاديث، هذا من فعل الزنادقة كذلك.





# الفهرس

## \*\*\*\*

المفحة		
	موضوع	
٥	مقلمة	
٩	ىلسة الافتتاح:	
11	• كلمة معالي جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء الكلية	
١٤	<ul> <li>كلمة رئيس اللجنة المنظمة: أ.د.حمزة عبدالله المليباري</li> </ul>	
19	<ul> <li>كلمة المشاركين: أ.د.عصام البشير وزير الأوقاف والإرشاد بالسودان</li> </ul>	
	• قصيدة ارجال الحديث النبوي في رحاب كلية الدراسات الإسلامية	
44	والعربية»: د.صبري عبدالله أبو حسين	
40	جلسات العلمية؛ الجلسة الأولى:	
	<ul> <li>قبول الحديث ورده بين تقرير القواعد ودواعي الانفلات: د.زين</li> </ul>	
٣٧	العابدين بلافريج، جامعة الحسن الثاني، المغرب	
	<ul> <li>مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة في الفكر الإسلامي المعاصر: عرض</li> </ul>	
	ونقد: د.خالد بن منصور الدريس، جامعة الملك سعود، الرياض،	
۸٧	السعودية	
	<ul> <li>أثر القراءة العضين وتداعياتها في فهم السنة النبوية: د.رقية طه</li> </ul>	
184	العلواني، جامعة البحرين، البحرين	
	<ul> <li>فقه الحديث بين أصول المتقدمين وآراء المحدثين: أ.صالح عومار،</li> </ul>	
174	جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، الجزائر	
779	• الملخلات، والتعقبات	

الصفحة	الموضوع
710	الجلسة الثانية:
	• الدراسات الحديثية المعاصرة _ تحليل وحلول _ أ. د. حمزة عبدالله
Y £ V	المليباري، كلية الدراسات الإسلامية والعربية دبي
	<ul> <li>مواجهة التحديات المعاصرة للحديث النبوي الشريف: د.صلاح الدين</li> </ul>
۲٠١	الإدلبي، كلية الشريعة، رأس الخيمة
	<ul> <li>ضرورة وصل الحديث بالفقه في الدراسات الشرعية المعاصرة:</li> </ul>
**4	أ.د. توفيق بن أحجمد الغلبزوري، جامعة القرويين، المغرب
***	● المداخلات والتعقيبات
	<ul> <li>كتاب السنة النبوية: إشكالية التدوين والتشريع: أ.د.أبو لبابة طاهر</li> </ul>
۳۸۰	حسين، جامعة الإمارات، العين
	<ul> <li>مناهج العلماء المعاصرين الشيخ المعلمي نموذجاً من خلال كتاب:</li> </ul>
	الأنوار الكاشفة: د.عبدالهادي الخمليشي، دار الحديث الحسنية للدراسات
£ 4 V	الإسلامية العليا، المغرب
	<ul> <li>أثر العقل في نقد الحديث عند المعاصرين: د.مختار نصيرة، جامعة</li> </ul>
809	الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر
0.4	● المداخلات والتعقيبات:





